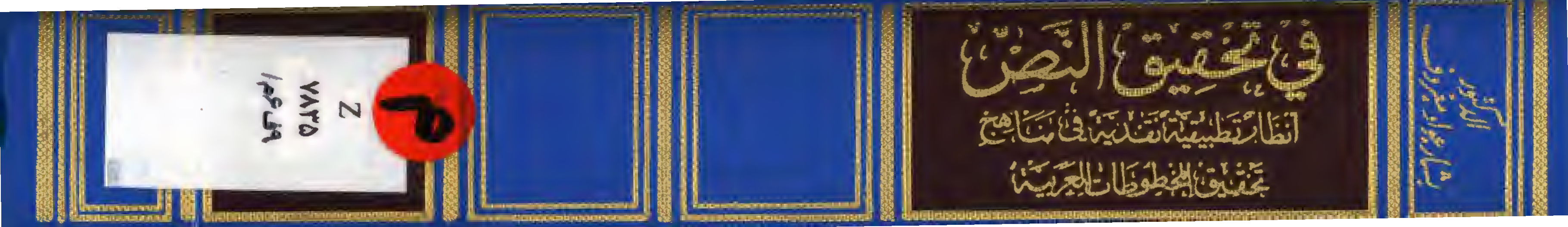
في تحقيق النص

أنظار تطبيقية نقدية في مناهج تحقيق المخطوطات العربية

الدكتور بشار عواد معروف





الدكتور
بشار عواد معروف
في تحقيق النص
أنظار تطبيقية نقدية في مناهج
تحقيق المخطوطات العربية

On Text Editing

A Critical Applied Study on Editing of Arabic Texts

By

Prof. Dr. Bashar A. Ma'rouf



DAR AL-GHARB AL-ISLAMI

في تحقيق النّصّ

أنظار تطبيقية نقدية في مناهج
تحقيق المخطوطات العربية

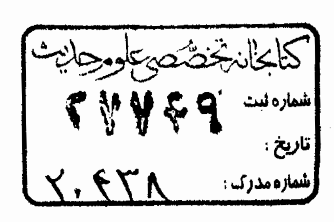


في تحقيق النص

أنظار تطبيقية نقدية في مناهج تحقيق المخطوطات العربية

الدكتور بشار عواد معروف





الطبعة الأولى : 2004

دار الغرب الإسلامي
ص. ب. 5787-113 بيروت

تقـــديم

كانــت رســالته للدكتوراه سنة ١٩٧٦ عن "الذّهبي ومنهجه في كتابة تاريخ الإسلام"، مدخلَ التعارف بينه وبين هذه الشخصيّة الكبيرة في علم طبقات رجــال الإســلام عبر العصور إلى عصره في القرن الثامن الهجري، ومنذئذٍ وهو مُلاحِقٌ لتراثه، متفهّم لطرائقه، متأمّل في مصطلحه، عارف بقَدْره في كتابة تراجمه الموسّعة تجميعاً وتلخيصاً وإنشاءً ووضعاً، مدركٌ لنقده ودقّته في صياغة ما يكتب ليكون عمله في رجال الإسلام معتمداً يُستند إليه ويوثق به.

وكــان بطبيعة المؤرّخ المتبصّر يعرف أنّ الذّهبي ببنائه تراجم شبكات أو طــبقات رجال الإسلام على امتداد خريطة عالم الإسلام وعبر كل عصوره، إنما كان يقدّم ويؤرّخ للحضارة والفكر الإسلاميّ الذي هو ثمرة الإنسان وجهدُه قبل كلّ شيء.

فالترجمة، عنده حديثٌ عن إنسان وفكر وعصر، وكلّها إحداثيّات لفهم الأزمــنة ومعــرفة ثمراتها التي صاغها ذلك الإنسان المترجَم، وموقعه من عَصْره وأحداثــه وصراعاته؛ وتصبح الترجمة على هذا المستوى إثباتاً وتجديداً واستعادةً للحياة في صيغة جديدة.

وقد أقبل صديقنا العلاّمة المؤرّخ بشّار عوّاد مَعْروف على الذّهبي وعصره بــانجذاب مُريد، ربط سندَه به، وتخرّج على طرائقه، وانكشف له عالم الرّجال والنّصوص المهمّة الضابطة للثقافة الإسلاميّة، فدخل بخطاه الثّابتة ومعارفه المتمكّنة أكــبر النّصــوص حجماً، وأعقدَها مصطلحاً، وأكثرَها تحركاً على رقعة العالم الإسلامي الواسعة، من شمال الأندلس إلى حُدود الصين، وذلك بعد أن نَضجت

تجربته في التأليف والتحقيق؛ فبنى أكبر البُنَى بإسهامه المتميّز بنشر كتاب "تهذيب الكمال في أسماء الرّجال" للحافظ جمال الدين يوسف المزيّ (٦٥٤- ٧٤٢هـ) - بأجزائه الخمسة والثلاثين- فأوضح غوامضَه وأثراه بالحواشي الموثّقة المفيدة بالتراجم والأنساب والمطابقات والتفسير والتقييد والتصويب، وبما زاد في أهميّة الكتاب وأصبح به مورداً للتعرّف والتّعريف!

وربط الدكتور بشّار هذا النصّ الكبير المهمّ بالأسانيد، وتوسّع فيها بالتخريج، والتعرّف على طرقها المختلفة، ومارس المصطلح تجريحاً وتعديلاً، وتفريعاً وتحليلاً، ونقداً للسند واستدراكاً، شأن المحدّثين، و لم يأل جهداً في خدمة النصّ على منهج التحقيق والشرح الذي يُذكّر باستيعابه وإفاداته بأعمال أكبر الشُّرّاح القدماء.

وأردفه بإخراج كتاب كبير آخر لصاحبه المزّيّ هو "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف"، فلم يقف جهده فيه على مقابلة أجزاء الكتاب على نَسْخة المؤلف، وعلى نُسَخ تلاميذه ومعاصريه، ممّا قوبل على نسخه، بل أبرز فيه جهداً تنظيمياً واعياً، تمثّل في عَزْو الأحاديث الواردة فيه إلى مصادرها في الصحيحين والسنن الأربع، مع تحديد الجزء والصّفحة ورقم الحديث، ممّا جعل الكتاب أداة عمل ناجعة ومقرّبة للمشتغلين بالسنّة النبويّة.

وقد أعطاه هذا الجهد، إلى جانب ما ادّخره من علم واسع بموضوعاته، الجلَدَ والصّبر على الأعمال الكبيرة التي واجهها من غير تعثُّر أو تَعاسُر؛ فكان أن أسهم في مشروع آخر كبير مُضارِع في الأهمّيّة لما ارتادهُ، وأعاده إلى صاحبه الأوّل، الحافظ الذّهبي، في أحد أوسع عمليْه: "سير أعلام النبلاء"، الّذي تعثّر معهد المخطوطات في نشره يومَ كان حُلماً يراود الدّكتور طه حسين رئيس

الإدارة الثقافيّة في الجامعة العربيّة؛ فشارك في إخراج أجزاء من الكتاب إلى جانب العالم الفاضل المحدّث الشيخ شعيب الأرناؤوط، الّذي قدّم عملاً متقناً، نعته الدّكتور بشّار في مقدمته المسهبة للكتاب نعتاً منصفاً بأنه كان عملَ أمانة وديانة.

لقد ضبط الدّكتور بشّار أعماله في التأليف والتحقيق في سيرته الذاتيّة المنشورة، فلا حاجة للتوقّف في محطاته الكبيرة المتعددة، ولكن يستوقفنا في مسيرته الحازمة عملان جليلان منفردان، يقتضيان منّا التوقّف والتنويه:

أحدهما: "تاريخ مدينة السّلام" للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي (-٤٦٣هـ)، وكان هذا الكتاب القيّم قد نُشر منذ سنة ١٩٣١م في أربعة عشر جزءاً، فأجهد نفسه في متابعة نُسخه المخطوطة ونَقْدها، وترتيبها، وتشجير أنسابها على الوثوق والصحّة، ومقابلة النّص بدقة بالغة، وتمييز وتوضيح ما كان غامضاً مستعصياً على الفَهْم، وتيسير الكتاب بفهارسه الدقيقة، وإصداره في سبعة عشر مجلداً خدمةً للعلماء والباحثين انتظروها طويلاً.

وثانيهما: موسوعة الرجال الكبرى "تاريخ الإسلام، ووفيات المشاهير والأعلام" للحافظ الذّهبي صديقه الأوّل، وقد حقّق فيه خبرة كل تجربته الطويلة مع التراث، فاعتمد أصول المؤلّف بخطّه، وجمّع له نسخه المتناثرة في مكتبات العالم العامّة والخاصّة، وخرّج أحاديثه، وحكم عليه صحة وضعفاً، وبيّن عِللَها الظاهرة والخفيّة، وأصدره صديقنا خبير الكتاب والعالِم به، السيّد الحبيب اللمسي صاحب دار الغرب الإسلامي في بيروت، في سبعة عشر مجلداً.

وفي هذا الكتاب الّذي كرّمني بتوطئته، ولا أقول بتقديمه، يثير د. بشّار جملةً من القضايا وجانباً من المعاناة القائمة في عالم النشر لكتب التراث، فهو عالم اختلطت ضوابطه، واختلّت مقاييسه، وكان متوازناً بفضل كبار العلماء

المتخصصين الّذين تزخرُ بهم مصر والشام والعراق والمغرب، وينشرون بين الحين والحـــين نصوصاً مصححة متقنة، يضيفون بتحقيقها جديداً للمعرفة، ويبرز فيها الجهــد المســتند إلى العلم والبصر بمحتوى ما يقدّمونه، ويتلقّاها الباحثون بالنقد المنصف، ويتعقبون ما تسرّب إلى أعمال بعضهم من أخطاء في الطباعة أو فَوات سهَى عنه المحقّق، فيتقبله بخلق العلماء، وينوّه بما استُدْرِك عليه.

وكانــت بذلك للنشرات مراتب، فليس كل نشرة تُعتمد ويُحال عليها، وإنّما كانت الثقة بأكثر ما أخرجته دار الطباعة ببولاق التي اعتاد مصحّحوها — وهم من كبار العلماء — أن يذكروا أسماءهم في آخر صفحة بتواضع واستحياء، ويســألون القارىء أن يتجاوز عمّا يصادفه من زلل!، أو بما أخرجته دار الكتب المصريّة، ثقةً في مستوى التصحيح والنّسخ الخطيّة الجيّدة المعتمدة.

وكان الشّأن كذلك فيما أخرجه علماء الشّام والعراق والهند، فضلاً على الــنموذج الاستِشْــراقيّ للنشر، الّذي كان نادر التّداول بين أيدي الباحثين. ثمّ انتشــرت دور النّشر التي لم تقدّر لنفسها القيام على أمانة العلم، وإنما هدفت إلى تحقــيق الكسب وحده. وجاءت الموجة الأولى لسرقة النّشرات القديمة، فصوّرتها المطابع وغمرت بها الأسواق. وعندما فتحت بعض المؤسسات القومية للثقافة هذا السّــجل بمــا فيه من آفات وحاولت ضبط الحقوق بواسطة الاتفاقيّات الرسميّة، وصــودرت في معــارض الكتب بعض النشرات المسروقة، جاءت القفزة الثانية بــالإقدام على الكتب الكبيرة تنسخ نسخاً مشوّهاً بواسطة التنضيد الإلكتروني، يقدّمها نكرةٌ جاهل، أو يضعون عليها اسماً وهميّاً، أو يُكتب على الكتاب أنه من تحقيق نخبة من العلماء، ويقدّم النّص مُتداخلاً، لا ترقيم يوضّح مقاطعه، ولا ضبط لأسمائه وأعلامه، ولا شكل على ما التبس فيه.

ثمّ جاءت الآفة الكبرى عندما يعمدون إلى عملٍ محقق صرفَ أحدُ العلماء وقته وجهده في إحضار أصوله المعتمدة ومُقابلتها وإخراجها والتعليق عليها، فيُعاد تنضـيدها، وتلغـى الحواشي إلاّ ما لا بدّ منه فتوضع بصورة مغايرة في الشّكل، وتـنقل قائمـة المراجع كما هي بأخطائها المطبعيّة وبما يتخللها من تعليق المحقّق الأوّل ممّا يحسب أنّه من متمّمات التسمية.

ولقـد ساعد على رواج هذه المصادر التراثيّة المزيّفة مؤسسات البحث المتكاثرة في البلاد العربيّة وغيرها، فهي تحتاج إلى تلك العناوين لسدّ حاجتها، ولا تجـد في التداول غير تلك النشرات التي لا يوجد تقييم نقديّ لمستواها وتعريف بأهمّيّة ما هو حقيق منها بالاعتماد، وذلك لقلّة المتابعة وانعدام النّقد لهذا النوع من الإنتاج. ويكفي أن نتأمل في قائمة المصادر للأبحاث الجامعيّة وغير الجامعيّة لنجد أنّ اعتمادها كان على تلك المشوّهات المتداولة الّتي تملأ السوق.

ومـن هذه التوطئة المقتضبة تظهر منـزلة الدكتور "معروف" في معنى تحقيق التراث، فهو من بقية المدرسة الجادّة التي اختصّت في النّص الإسلامي درايةً وفهماً، فقد أدخل منهجيته الجامعيّة على ما يعمل، وسجّل مراحل خبرته بوعي كـبير؛ وبحكـم الكمّ والنوع لنشراته التراثيّة "المحققة" والاعتماد عليها؛ كانت أعمالـه مستهدفة للنهب بكل أشكاله؛ وقد اعتكف على هذه الظاهرة بعد أن اتضـحت له أبعادها، وعرف طرق تشكّلها وخطرها المستمرّ على المعرفة ذاتها، فكتب هذا الكتاب الّذي قدّمه بعنوانه المتواضع "في تحقيق النّص"، منطلقاً فيه من الـنموذج إلى التذكير بما ينبغي للمحقّق من معارف مساعدة ليكون في مستوى عملـه، وفي مستوى القدرة على فهم مادة الكتاب، ومعرفة مشاكله ومصادره الـتي عليه اعتمادها للتصحيح والتوضيح، وتقدير منـزلته بين أعمال الآخرين، والإحاطـة بمـا كُتب في موضوع الكتاب حتى ينـزله منـزلته بين مادة ذلك

التراث، ويبرز أهمّ ما يمكن أن ينفرد به أو يضيفه أو يتميّز به عن نظائره. وكان الدّكتور بشّار فيما يكتب من فصول هذا النّص يصدُر عن علمه وتجربته، ممّا أضاف للكتاب – إلى جانب ما فيه من نقد ومتابعات ومقابلات – علماً واسعاً وإشاراتٍ إلى ركائز العمل ومتطلّباتها. وأعتقد أنّ هذا الجهد هو ردّ اعتبار لصَنعة "التحقيق" التي ابتُذِلت "وأُهينت بها الكتب" كما يقول ابن حيّان الأندلسي.

فقد خصّص فصله الأوّل المطوّل لانتحال الكتب المحقّقة بكل وجوه الانتحال، وقدّم مادّة وفيرة وبعضها مفصّل عن نماذج بأعيانها، سوف تساعد على إعادة النظرِ في الاعتماد على تلك النماذج المغتصبة. وتحدّث – وعلى الخطة نفسها – عن انتحال المصادر، وانتحال التعليقات؛ وخصّص بعض الفصل الثاني لتبيان الخطوة الأولى في عمل التحقيق وهو جمع النسخ ودراستها، والتنبّه على المزالق الّتي قد يقع فيها الغافِلون لتقدير أنساب النُّسخ وتقديم بعضها على بعض. وكان يستمدّ أمثلةَ ما يتحدّث عنه ويضربها أمثالاً من نماذج حيّة يجد القاري بيانَها.

والفصلان الثالث والرابع دروس مباشرة في عمل التحقيق، وتقدير مكانته، وما ينبغي أن تكون عليه ثقافة المحقّق؛ والأبواب التي فرّع عليها هذين الفصلين هي أسس مهمّة، بعضها ممّا استنبطه الدكتور بشّار من مصاحبته الطويلة النافذة لكتب التراث، ممّا لم يَرِدْ فيما كتبه الأقدمون والمعاصرون ولا انتبهوا إليه.

إنّ النشرة الصحيحة "المحققة" هي التي تنبني على مطابقة دقيقة لنسخة مؤلفها أو غيرها من النسخ المعتمدة، وتُقدَّم بفقَرها وفواصلها وكل علامات ترقيمها، وتنشر من غير تصحيف ولا تحريف، وقد ضُبطت أعلامُها وضبط الملتبس فيها، ووضعت الحركات على أشعارها. إنّ منزلة هذه النشرة تعادل

كمـــا لـــو يكون لدى الباحث نسخة المؤلف أو نسخة كتبت بعناية، وقوبلت وسُمعت وقُرأت، وكتبت عليها الإجازات والسماعات، دليلاً على دقّة ضبطها وتداول العلماء على قراءتها.

وإنّ تلك النشرات السقيمة التي يُعدّها عوامّ وأدعياء، وتنضّد وتُطبع، هي نســـخ مكرّرة من تلك المخطوطات السقيمة التي يكتبها نُسّاخ مُسّاخ لا توجد مسافات بين أخطائهم وإن حَسُن خطهم.

في القـــرن التاســـع عشر كانت حركة الاستشراق قد خطت خطوات واسعة في خدمة النّص التراثي العربي العلميّ، خاصّة كتب الجغرافيا الّتي استفادت كـــل الاســـتفادة من المنهج الّذي طوّره فقيه اللغة العالم الألماني كارل لاتشمان Karl Lachman (١٧٩٣- ١٨٥١م)، وأصبح يعرف بالأسلوب اللاتشماني في النّقد النّصي، ويقوم على محاولة التوصّل إلى إعادة تركيب نصّ، أقرب إلى أصل مؤلفـــه، وذلـــك بالتخلّص من الأخطاء الّتي تراكبت عليه مع الزّمن. وأداةُ هذا المنهج وضع شجرة نسب للنسخ المخطوطة، وتمييز النُّسخ الّتي لا قيمة لها في بناء الـــنّص وإســـقاطها، ومحاولة التوصّل إلى الأصل الأوّل للمؤلف أو القريب منه، وتغليـــب القراءة الأصعب على القراءة البسيطة. وقد طبق هذا المنهج في نشراته المحقّقـــة النقديّة لنصوص مهمّة من الأدب اليوناني واللاتيني والألماني والإنكليزي. وانتفع العلماء من منهجه وطبّقوه على الثقافات الأخرى التي تعاملوا مع نصوصها ومنها الثقافة العربيّة.

وهـــذا المـــنهج في التحقّق والتحقيق، ليس بِدْعاً ولا جديداً على الثقافة العربـــيّة الإسلاميّة، فنماذج المخطوطات المعبّرة عن ذلك، بما فيها من مقابلات وتسجيل للفروق الدقيقة، وعلم بمراتب النسخ الخطيّة للكتاب، نماذجُ كثيرة، وفي

مخطوطــات الحديــث أمثلة لا تحصى، من أثرها المتداول طَبْعة الجامع الصحيح للإمام البخاري في بولاق سنة ١٢٨٠هــ اعتماداً على النسخة اليونينيّة الّتي هي نتيجة تحقيق قام عليه المحدّث اليونيني ومحمد بن مالك النحويّ.

وكانت مخطوطات اللغة والتعاليم تكتب بعناية فائقة لا يكاد يلتبس فيها عــلى القــارئ شــيء، لأنّ نُسّاخها من العلماء بمادّتها، فهم يحيطون بالمحتوى ويدركون ما فيه من شرح وتلخيص وإيضاح وتبيين وتسهيل وتقريب واستدراك وتنبيه وإصلاح وتصحيح، ويعرفون دلالة هذه المصطلحات ويتعاملون معها بوعي المحققين الوُعاة.

إنّ موضوع نشر كتب التراث بحاجة إلى حماية توقف التشويه والسّطو، والاجــتراء عليه من كل دَعيّ غير مؤهّل، وتقصر هذا الباب على العلماء وعلى الأكاديمــيات المؤهّلــة والجامعــات المتخصصة التي تجيز النشر وتحمي حقوقه بالاتفاقــيّات، لأنّ تشــويهَ نصــوص الــتّراث والاجتراءَ عليه، هو تشويهُ فكرٍ وحضارة، وتغييرٌ لوجهتها ودلالاتها.

ولعلّ هذه المآخذ المفصّلة التي توقّف عندها أخونا د. بشّار، تفصح عن قــبح الوضــع، وتشير إلى قبح الذّكر، وتدعو من غير إعلان إلى تآزر الكفايات العلمــيّة القادرة، ليصبح للقب "المحقّق" حرمة مستمدّة من علمه الحقيقيّ وليس الوهميّ الزائف؟ ويُكتب لهذا التخصص سجلّ طبقات لمتعاطيه، يقوم على الجرح والتعديل، بما يتفرّع عن التقيمين من صفاتٍ معروفة لدى المحدّثين.

إبراهيم أحمد شبّوح

مقدمة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ للّه رب العالمين، نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونُصَلي ونُسَلِّم على خيرته من خَلْقه محمدٍ المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله الطيبين وصحابته أجمعين ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين.

أما بعد،

فهذا كتاب نافع إن شاء اللّه في أصول تحقيق النصوص العربية، يَهْدف إلى تحقيق غرضين: أولهما تعليم الناشئة أصول هذا العلم بصورة تطبيقية عملية، وتقديم خبرة تحصَّلت عندي بعد معاناة لهذا الفن زادت على الأربعين عاماً إلى من يحب الاطلاع على تجارب الآخرين، وثانيهما: نقد لما طُبع من «تاريخ الإسلام» لشيخ المؤرخين المحدّثين شمسِ الدين الذهبي، لا سيما الطبعة الصادرة عن «دار الكتاب العربي» في بيروتَ ١٩٨٧ ـ ٢٠٠٠هـ والتي كُتب على غلافها أنها من تحقيق الصديق الدكتور عمر عبد السلام تدمري، مستذكراً قول الحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي «من صَنَّف فقد جعلَ عقلَهُ على طَبَقٍ يَعْرِضُه على النَّاس».

وقد اقتضت ضرورات البحث تقسيمه إلى مقدمة وأربعة فصول، استعرضت في المقدمة الغاية المرجوة من هذه الدراسة، وبيَّنت خطوطها العامة، وتتبعت ما طُبع من «تاريخ الإسلام» قبل الطبعة التي أعددتها ونشرها صديقي العالم الأستاذ حبيب اللمسي صاحب «دار الغرب الإسلامي» سنة ٢٠٠٣م.

وتناول الفصل الأول انتحال جهد المحققين، لما يعانيه المحققون الجادون من سطو في رائعة النهار على أعمالهم العلمية وما بذلوا فيها من جهد جهيد، وانتشار ذلك مجاهرين به غير مساترين.

وكان أول ذلك وأدهاه انتحال طبعات بكاملها نهاراً جهاراً، لا يجدون واعظاً ولا زاجراً يَنْهاهم عن الهَوَى ويأمرُهم بسلوك سَبيل الهُدى، وحفظ

الحقوق وصيانتها، فضربنا أمثلة من أعمالنا وأعمال غيرنا سُلِبت استلاباً قبيحاً بأن عُهِد بها إلى مُنضدين بعد حذف الكثير من فوائدها، وتَوْبَلتها بما لا فائدة فيه كيما تحصل المغايرة فيما يظنون. ثم عمدوا إلى انتحال الموارد وادعاء استخدامها بلا روية ومن غير رؤية لها، وهو أمر قبيحٌ على من يزعم انتماءه إلى زمرة المحققين، فضلاً عن انتحال التعليقات على النص ونسبتها إلى أنفسهم بعُجب شديد، جاعلين كل ذلك ذريعة إلى بلوغ بغيتهم في انتحال أعمال غيرهم، فكان لا بد من كَشْفِ الشُّبه وإزالةِ العَمه بالعَدِيد من الأمثلة التي استغرقت قرابة المئتين وخمسين صفحة.

أما الفصل الثاني فكان في ضرورة جمع النسخ الخطية ودراستها وتصنيفها إلى فئات حسب أهميتها، واعتمادها أو جملة منها عند تحقيق النص.

وقد تناولت في توطئتي لهذا الفصل دراسة وجيزة لطرائق جمع النسخ وسبلها، وجهود معهد إحياء المخطوطات العربية في توفير العديد من النسخ الخطية الأصيلة، مما ينبغي أن يذكر للقائمين عليه، فينوه بفضلهم وريادتهم لهذا الأمر. وتناول البحث أهمية وقوف المحقق على النسخة التي كتبها المؤلف بخطه، وكانت آخر ما ارتضاه لكتابه، ثم النسخ المنتسخة عنها، لاسيما تلك التي نسخها أو قابلها عالم مشهود له بالضبط والإتقان.

وتطرقت في هذا الفصل إلى ضرورة الرجوع إلى موارد النص ومناجمه والإفادة منها في تحقيقه.

ثم تناولت بدراسة موسعة كيف أدى إهمال هذا الأمر في نشرة دار الكتاب العربي لتاريخ الإسلام إلى سقوط أكثر من ألف ومئة وأربع وأربعين ترجمة بكمالها وتمامها من هذه الطبعة، وقدمت ثبتاً كاملاً بها ذكرت فيه اسم المترجم الساقط عندهم ورقم طبقته وترجمته، ثم رقم المجلد والصفحة من طبعتنا التي نشرتها دار الغرب الإسلامي، فضلاً عن نماذج لمئات من التراجم المختصرة التي وردت في المختصرات التي لا تُسقط التراجم كاملة وتكتفي

باختصار مادتها، وإنما جاء ذلك كله نتيجة لاستعمال نسخة واحدة، هي نسخة دار الكتب المصرية رقم (٤٢ تاريخ) الملفقة من نسخ مخطوطة متنوعة ومختصرات لم ينتبه إليها، فتدهورت هذه الطبعة في مهواة، وقُذف بها إلى مهلكة مُرْدية، فتلاشى نفعها، وصار ضررها وبيلاً ونفعها قليلاً، بل معدوماً، لما فيها من مخالفات وانتهاكات لأبسط أصول تحقيق النصوص ومناهج البحث العلمي.

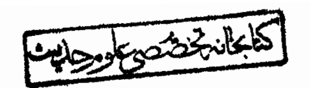
وبحث الفصل الثالث من هذه الدراسة ضبط النص والتعليق عليه، ابتدأته بتوطئة تناولت العلاقة بين التحقيق والتعليق، وهي مسألة طارت فيها آراء غير سديدة كان لا بد من سَبْر أمرها وفحص خبرها، إذ صارت بعض الأعمال غير العلمية مما يُقتاس بها، فيظن أن كثرة التعليقات دِلالة على الجودة، وهو ظن فاسد بلا شك، مستشنع على فاعله. وبينت أن التعليق على النص ينبغي أن تراعى فيه طبيعة موضوع الكتاب ونوعية المستفيدين منه.

ثم تكلمت في هذا الفصل على جملة أمور تتعلق بضبط النص والتعليق عليه منها تنظيم مادة النص من حيث بداية الفقرات ووضع النقط عند انتهاء المعاني، والفواصل المظهرة لتلك المعاني ودلالاتها بما يؤدي إلى فهم النص فهماً جيداً، ومنها: العناية بالرقوم، باعتبارها مادة مهمة من النص وإن كُتِبت فوق الأسماء أو بجنبها. وتناولت فيه أيضاً ضبط الأنساب والسبل المؤدية إلى ذلك، ثم ضبط الأسماء بتوفر النسخ الخطية المتقنة والمصادر الجيدة المحققة تحقيقاً علمياً، وكتب المشتبه المعنية أصلاً بضبط ما يشتبه منها، ومعرفة المحقق وخبرته وتوظيفها لخدمة هذا الشأن الخطير. أما اختلاط النصوص فهو من أسوأ ما يمكن أن يصيب النص حيث تنعدم قيمته وتتلاشى الثقة به وبإمكانية الاستفادة منه، ولذلك كان لا بد من التنبيه عليه والتحذير منه. ومثله التلاعب بالنص من غير معرفة وتغيير الصواب إلى خطأ. كما تناولت فيه ضرورة التعليل عند الترجيح، ذلك أن إثبات الاختلافات بين النسخ عند المقارنة بينها في هامش الكتاب من غير ترجيح مُعَلَّل لا معنى له. ثم تطرقت

إلى أهمية المحافظة على النص الذي كتبه المؤلف والتحرز من تجاوزه أو الإضافة إليه، وتمييز ما قد يضاف إليه من قبل النساخ أو القراء على مدى العصور. ونبهت في مبحث مستقل على ضرورة تلبية رغبات المؤلف، لا سيما حينما لا ينهض المؤلف إلى إعادة تبييض كتابه عند الإضافة إليه أو الحذف منه أو نقل مادة من مكان لآخر، وهي مسألة خطيرة قلما تنبه إليها المحققون. وأبنت في مبحث آخر عن أهمية تخريج الحديث والحكم عليه، وبينت أن العبرة ليس في ذكر مصادر الحديث، بل إلى تبيان درجة الحديث صحة وسقماً حسب الأصول والقواعد الحديثية، لا سيما في الكتب التاريخية والأدبية والعقائدية التي تكثر فيها الأحاديث الضعيفة والواهية والموضوعة. ومنه أيضاً تخريج التراجم وذكر بعض المصادر المهمة لكل ترجمة، وبينت أن الإغراق في ذكر كل مصدر جاء فيه ذكر للمترجم سواء أفاد منه المحقق أم لم يفد قليل الفائدة لا يتناسب وما يأخذه من حَيّزٍ في الكتاب وتضخيم الحواشي بما لا طائل تحته. وتناولت في مبحث آخر علم المحقق بموضوع الكتاب، إذ إن جهل المحقق بالموضوع الذي يحققه يؤدي حتماً إلى قراءات خاطئة كثيرة تشوه النص وتُقِل قيمته.

وقد عنيتُ في جميع هذه المباحث أن أقدم عشرات الأمثلة التي وقعت في طبعة الدكتور عمر عبد السلام تدمري لتاريخ الإسلام لتكون درساً لمن يستشرف لهذا الأمر، فلا ينتهج سبيله حين يطوي نيته على تحقيق نص من النصوص.

ورأيت من المفيد أن أختم النص بنقد ترجمة واحدة من أواسط الكتاب لأبين كيف وقع في ترجمة واحدة لم تزد صفحاتها عن ثلاث صفحات (٤٦) ما بين تصحيف وتحريف وسقط، ليتدبر القارىء الأمر وينظر عاقبته حين يعرف ما يضارعه ويضاهيه. ومن ثم كان لا بد من بيان أن تلك الطبعة بعد كل الذي قدمنا لا يمكن أن يصلح فاسدها، أو يُرتق فتقُها، وإن إهمالها وإسقاطها أولى وأجدى.



أما الفصل الرابع من هذه الدراسة فقد تناول مسألة قديمة جديدة تناولت فيها طرائف من التصحيفات والتحريفات الواقعة في طبعة الدكتور عمر عبد السلام تدمري لكتاب «تاريخ الإسلام».

وقد تناولت في أولها تاريخ هذه الظاهرة وأبرز المؤلفين فيها، واستشراء أمرها بعد ظهور الطباعة الحديثة، لا سيما في كتب التراث. وقصدت أن أورد فيها نماذج طريفة لطيفة من التصحيف والتحريف لتكون دروساً لمن يعاني هذا الفن فيستفيد منها ويفيد، كما أنها بلا شك مادة يُفاكَه بها بين أهل هذه الصناعة. واقتصرت على طبقات بعينها لتكون نماذج دالة على غيرها، مفصحة عن نظائر عديدة لها.

وكان صديقنا الأستاذ حسام الدين القدسي طيَّب الله ثراه من أوائل الذين تنبهوا إلى أهمية كتاب «تاريخ الإسلام» للذهبي، فنشر قطعة منه منذ سنة ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) تناولت الترجمة النبوية وإلى آخر الطبقة السادسة عشرة معتمدًا النسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٤٢ تاريخ) وهي نسخة ملفقة فيها أصول ومختصرات، وبعضها مصور من مكتبات أخرى. ولم يكن صديقنا القدسي يعرف يومئذٍ أنه ابتدأ بالمجلد الثاني من الكتاب، فظن أن المجلد الثاني الذي يبتدئ بالترجمة النبوية هو المجلد الأول منه، فألصق به مقدمة المؤلف. ثم تنبه إلى هذا الأمر بأخرة واطلع على نسخة المؤلف التي بخطه، كما وقف على المجلد الأول من النسخة المحفوظة في مكتبة الأمير عبدالله بن عبدالرحمن آل سعود، وحصل على مصورة منها، فأعاد طباعة الترجمة النبوية مستندًا إلى نسخة المؤلف.

وكانت نشرة القدسي تتكون من ستة أجزاء لم يراع فيها سوى حجم الجزء الذي ينشره، لذلك كان يقطع الجزء حيث يرى الجزء قد وصل إلى حجم معين وها هي ذي صفتها:

احتوى الجزء الأول على المقدمة التي وضعها الذهبي لكتابه ثم الترجمة النبوية وخلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وينتهي في أثناء ترجمة أبي بكر، ويقع في ٣٩٩ صفحة.

ويبدأ الجزء الثاني بعمال أبي بكر، وترجمة أبي كبشة مولى رسول الله

ﷺ ثم سنة ١٤ هـ، وينتهي في أثناء تراجم الطبقة السابعة (٦١ - ٧٠ هـ) حيث أورد اثنتي عشرة ترجمة منها، وآخره ترجمة ثور بن معن بن يزيد بن الأخنس السلمي من الطبقة المذكورة. ويقع هذا الجزء في ٣٩٩ صفحة أيضًا.

أما الجزء الثالث فيقع في ٣٨٣ صفحة، وأوله ترجمة جابر بن سمرة بن جنادة من الطبقة السابعة، وينتهي في أثناء وفيات الطبقة العاشرة (٩١-١٠٠ هـ)، وآخر ما فيه ترجمة السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة الكندي المدني من تراجم الطبقة المذكورة.

وأما الجزء الرابع الذي يقع في ٣٢٠ صفحة، فيبدأ بترجمة سعيد بن جبير من الطبقة العاشرة، وينتهي في أثناء حرف الميم من تراجم الطبقة الثانية عشرة (١١١ - ١٢٠ هـ)، وآخر ما فيه ترجمة معبد بن خالد الجدلي الكوفي.

ويبدأ الجزء الخامس بترجمة المغيرة بن حكيم الصنعاني من أهل الطبقة الثانية عشرة، وينتهي بآخر وفيات الطبقة الرابعة عشرة (١٣١ - ١٤٠ هـ) وعدد صفحات هذا الجزء ٣٥١ صفحة.

أما الجزء السادس الذي جاء في ٣٥٥ صفحة، فقد اشتمل على حوادث ووفيات الطبقتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة (١٤١ -١٦٠)، والتراجم الأولى من الطبقة السادسة عشرة مختصرة.

وقد حاول القدسي التعليق على بعض النصوص، وكثير من تعليقاته منقولة عن الشيخ محمد زاهد الكوثري، وهوحنفي جلد ما أنصف الذهبي في كثير من كتاباته. إلا أن هذه الطبعة قد أساءت في الوقت نفسه إلى الكتاب كثيرًا بإيراد الترجمة النبوية بعد المقدمة مباشرة وعدم شمولها للمجلد الأول من«تاريخ الإسلام» وهو المجلد الخاص بالمغازي. ومن ثم انتقلت هذه الإساءة إلى بعض الباحثين والدارسين والمعنيين بالتدوين التاريخي بحيث ظنوا، غلطًا، أن هذا هو نطاق «تاريخ الإسلام» للذهبي.

وفي سنة ١٩٧٥ م أخرج قسم التحقيق بدار الكتب المصرية قسمًا من

المجلد الأول من تاريخ الإسلام كتب عليه أنه من تحقيق الدكتور محمد عبدالهادي شعيرة، وهو مليء بالتصحيف والتحريف. وقد نقدته نقدًا مطولاً بلغ (١٨٠) صفحة في عددين من مجلة إحياء المخطوطات بجامعة الدول العربيـة، وفي عددين من مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد، فتوقفوا عن إتمامه.

ثم قام الأستاذ محمد محمود حمدان بتحقيق القسم الخاص بالمغازي في سنة ١٩٨٥ م وصدر عن دار الكتاب المصري بالقاهرة معتمدًا ثلاث نسخ خطية هي: نسخة كيمبرج رقم (٢٩٢٦) حيث اتخذها أصلاً، ونسخة الأمير عبدالله، ونسخة من حيدرآباد، وعلى مختصر ابن الملا المحفوظ بالمكتبة الأحمدية بحلب رقم (١٢٢٠). وأعاد في سنة ١٩٩١ م نشر الترجمة النبوية معتمدًا نسخة المؤلف الخطية المحفوظة في مكتبة أيا صوفيا (٣٠٠٥) ومصححًا ما وقع في طبعة القدسي من أخطاء طفيفة، ومعلقًا عليها بما رآه مناسبًا.

وحققت أنا في القاهرة سنة ١٩٧٧ م مجلدًا تضمن وفيات الطبقة الحادية والستين (٦٠١ - ٦١٠) مستندًا إلى نسخة المؤلف الخطية أملاً في نشر المئة السابعة من هذا التاريخ العظيم ثم توقفت عن ذلك بسبب الكلف المادية المترتبة على هذا النشر.

ثم حققت بمشاركة تلميذي الدكتور صالح مهدي عباس والعلامة الشيخ شعيب الأرنؤوط أربعة مجلدات تضمنت حوادث ووفيات أربع طبقات: من الحادية والستين إلى الرابعة والستين، فأعدنا نشر الجزء المحقق بالقاهرة وأضفنا إليه ثلاث طبقات. وقد اقتسمنا العمل يومئذٍ بأن يقوم الدكتور صالح بنسخ الكتاب، وأقوم أنا بمقابلته والتعليق عليه، ويقوم الشيخ شعيب بقراءته والإشراف على طبعه. وقد نشرته مؤسسة الرسالة ببيروت سنة ١٩٨٨ م ثم توقفت عن ذلك لأسباب لا أرى فائدة من ذكرها.

كما حققت في سنة ١٩٩٧ م المغازي والترجمة النبوية بعد إعادة ترتيبهما وسير الخلفاء الراشدين بعد إعادة تنظيمها لتكوِّن المجلدين الأول والثاني من «سير أعلام النبلاء» استنادًا إلى طلب المؤلف، إذ كان الذهبي رحمه الله قد

جعل كتابه «سير أعلام النبلاء» في أربعة عشر مجلدًا، أفرد المجلدين الأول والثاني منها للسيرة النبوية الشريفة وسير الخلفاء الراشدين، لكنه لم يكتبهما، وإنما أحال على كتابه «تاريخ الإسلام» ليؤخذا منه ويُضَمَّا إلى «سير أعلام النبلاء»، فقد جاء في طرة المجلد الثالث من نسخة أحمد الثالث الأولى تعليق بخطه كُتب على الجهة اليسرى نصه: «في المجلد الأول والثاني سير النبي ﷺ والخلفاء الأربعة تكتب من تاريخ الإسلام». فقمنا بهذا العمل بموجب خطة وضحناها في مقدمتنا للسيرة المذكورة. وكان اعتمادي في تحقيق المغازي على نسختين بخط بدر الدين البشتكي المتوفى سنة ٨٣٠ هـ، وهو أفضل من نسخ الكتاب عن نسخة المؤلف، فضلاً عن النسخ الأخرى.

وابتداءً من سنة ١٩٨٧ م تصدى دار الكتاب العربي في بيروت لنشر هذا الكتاب العظيم، فأنجز نشرته في سنة ٢٠٠٠ هـ. وقد قامت نشرته على استلاب الجزء الخاص بالمغازي الذي حققه الأستاذ محمد محمود حمدان، والأجزاء الستة التي نشرها الأستاذ حسام الدين القدسي، والمجلدات الأربعة التي حققناها من المئة السابعة. ثم على النسخة الملفقة المحفوظة في دار الكتب المصرية برقم (٤٢ تاريخ) وهي، كما هو معلوم، تتضمن أصولاً ومختصرات، مهملين النسخة الخطية التي كتبها المؤلف بخطه والتي وصل إلينا عشرة مجلدات منها، وعشرات المجلدات الأخرى التي تقدم وصفها في الباب الثالث من مقدمة طبعتنا لتاريخ الإسلام.

وقد كتب على غلاف هذه النشرة أنها من تحقيق الأستاذ الدكتور عمر عبدالسلام تدمري، ولكن الناشر كتب في ظهر صفحة العنوان ما يأتي: «**يتم التحضير لهذا المؤلف الضخم في الدار تحت إشراف لجنة من الدكاترة والأساتذة المتخصصين، بدءًا بالتظهير من المخطوطة الميكروفلم، إلى النسخ والتحقيق والتنضيد والإخراج**».

وهذا تناقض صريح بين المكتوب على الغلاف وبين ما هو مذكور في داخله، فلا ندري من الذي يتحمل المسؤولية الأدبية والعلمية عن هذه النشرة هل هو الدكتور التدمري أم «الدكاترة والأساتذة المتخصصون»؟ وآية ذلك أن هذه النشرة تمثل نموذجًا سيئًا لنشر التراث العربي الإسلامي وإساءة بالغة

للأمانة العلمية؛ فقد استلبت جهود عدد من المحققين من غير إشارة إليهم، فأعادت نشر كل ما نشروه بغير وجه حق، وخالفت أبسط قواعد هذا العلم من ضرورة جمع النسخ الخطية والمقابلة بينها، ولم تكتف بإغفال النسخ الأصلية وقيامها بنشر الكتاب على نسخ متأخرة مليئة بالتصحيف والتحريف، بل تجاوزت ذلك إلى اعتماد المختصرات والمنتقيات واتخاذها أساسًا للتحقيق، مما أدى إلى سقوط مئات عديدة من التراجم، وسقوط آلاف النصوص القصيرة والطويلة، فضلاً عن سوء الضبط والتقييد، وغياب الحس التاريخي، وتغيير الصحيح بالخطأ، والتصحيف والتحريف في الأسماء والكنى والأنساب والألقاب والبلدان، وعدم الإفادة من المصادر المذكورة في تعليقاتهم، واختلاط التراجم ببعضها وانتقال مادة ترجمة إلى ترجمة أخرى، والتعليقات السمجة التي لا معنى لها، وإدخال تراجم في النص ليست منه، والجرأة العجيبة على التدليس والتلبيس والإضافة إلى النص أشياء ليست منه.

ولما كان القائمون على النشر لا يعرفون مادة الكتاب ولا يحسنونها، فقد وقعوا في أخطاء قاتلة عجيبة تشيب لها الرؤوس ولا يمكن إحالتها على سبب من الأسباب، كما سنبينه بتفصيل في الفصول الآتية. على أننا في الوقت نفسه نفترض أن الأخ الدكتور عمر عبدالسلام تدمري هو الذي يتحمل المسؤولية الأدبية والعلمية عن هذا العمل، لأنه رضي أن يضع اسمه على جميع مجلدات هذه الطبعة.

وقد تفضّل عليَّ أخي وصديقي المفضال العلامة الكبير الأستاذ إبراهيم شبوح فقرأ ما سطرتُ، وأنبهني على بعض ما أفاد الكتاب وأفادني، ثم تَوَّج صنيعه فقدم لهذه الدراسة المتواضعة بكلماته ولغته وأفكاره المنبئة عن باعه الرَّحب في علومٍ شتى مما لم نعد نجده إلا عند ذاك الجيل الذي لم يخلف، من أسف، بعده مثله، فأبان لي عن صفاء ودّه، وشهد لي بما أعتز به، فما أرجح أصالته، وما أوضح جزالته وأثقب رأيه المُعَبِّر عن اتساع المعارف، بلسان فصيح، وبيان نصيح، وكلام عجيب مونق، ومنطق ناضر مورق.

أما الأخ الحبيب الصديق العالم الخبير الحاج حبيب اللمسي، فإني شاكر له حين تصدى لنشر «تاريخ الإسلام» الذي يُعجز المؤسسات الكبرى، بعد أن أخذ لهذا الأمر أهبته، وتَشَمَّر له، فحاز شأو السبق وقصبات التقدم، فضلاً عن حفظه الحقوق، التي يعدها أمانة وديانة، وانطباعه على الخير والبر والجود والسخاء، إذا وعد وَفَّى وإذا أنجز أوفى.

وآخر دعوانا أن الحمد للّه رب العالمين.

كتبه في سنة ١٤٢٥هـ بدار هجرته عمان البلقاء بعد استيلاء الكفّار على مدينة السلام بغداد.

أفقر العباد

بشار بن عواد

* * *

الفصل الأول

انتحال جهد المحققين

توطئة:

عَرَفت الحركةُ الفكرية العربية منذ عهد مبكر السرقات الأدبية والعلمية، وألفت الكتب الخاصة بذلك، ونبه العلماء المسلمون إلى سرقة الأفكار والكتب؛ فقد اتهم الخطيب البغدادي «ت ٤٦٣هـ» مثلاً بأن مؤلفاته مستفادة من تآليف رفيقه محمد بن علي الصوري «٣٧٦ - ٤٤١ هـ»، فقد روى أبو سعد السمعاني، قال: «قرأت بخط والدي؛ سمعت أبا الحسين ابن الطيوري ببغداد يقول: أكثر كتب الخطيب سوى «التاريخ» مستفادٌ من كتب الصوري، كان الصوري بدأ بها ولم يتمها، وكانت للصوري أخت بصور، مات وخلف عندها اثني عشر عِدْلاً مخزونًا من الكتب، فلما خرج الخطيب إلى الشام حَصَّل من كتبه ما صَنَّف منها كتبه»[1]. ومع أننا فندنا هذا الرأي في مقدمتنا لتاريخ الخطيب[2]، لكن يبقى هذا مثالاً حيًّا على عناية النقاد المسلمين بهذا الأمر وكلفهم به.

وقد تنبه النقاد في وقت مبكر جدًا إلى سرقة المعاني، فأفاضوا في الكلام عليها، لاسيما في الشعر، بل ربما تتبعوا سرقة معنى بيت واحد من الشعر، ولعل المثل الآتي يوضح هذا الأمر بجلاء مع كثرة الأمثلة الطافحة في كتب الأدب، فقد روى الخطيب البغدادي في ترجمة الشاعر سَلْم الخاسر أنَّ بشار ابن بُرد غضب على سَلْم الخاسر، وكان من تلامذته ورواته، فاستشفع عليه بجماعة من إخوانه، فأتوه فقالوا: جئناك في حاجة، فقال، يعني: كل حاجة لكم مقضية إلا سَلْمًا. قالوا: ما جئناك إلا في سلم ولابد من أن ترضى عنه. قال: فأين هو؟ قالوا: ها هو ذا، فقام سَلْم فقبَّل رأسه ويديه، وقال: يا أبا معاذ خريجك وأديبك، فقال بشار: فمن الذي يقول:

مَن راقب الناس لم يظفر بحاجته   وفاز بالطيبات الفاتك اللهجُ

قال: أنت يا أبا معاذ، جعلني الله فداك، قال: فمن الذي يقول:

من راقب الناس مات همًا   وفاز باللذة الجسور

قال: خريجك يقول ذلك، قال: فتأخذ معانيَّ التي قد عنيت بها، وتعبت فيها وفي استنباطها فتكسوها ألفاظًا أخف من ألفاظي حتى يُروى ما تقول

---

(١) ياقوت: معجم الأدباء ١/ ٣٨٧ - ٣٨٨.

(٢) تاريخ مدينة السلام ١/ ٤٤ - ٤٥.

ويذهب شعري؟ لا أرضى عنك أبدًا، فما زال يتضرع إليه ويشفع له القوم حتى رضي عنه[١].

ونبهت في مقدمتي لتاريخ الخطيب على موضوع سرقة الحديث، وهو موضوع لم توله كتب مصطلح الحديث عناية ولم تخصه بدراسة موسعة تبين أخطارَهُ وما يُحْدثه من إيهام عند البعض بتعدد طرق حديث مكذوب على رسول الله ﷺ وضعه أحد الكذابين وسرقه منه غير واحد من سُرَّاق الحديث فرواه، فصار البعض يتوقف في الحكم بوضعه بسبب تعدد هذه الطرق، كما وقع كثيرًا للحافظ السيوطي «ت ٩١١ هـ» في كتابه «اللآلىء المصنوعة» حينما توقف في الجَزْم بوضع العديد من الأحاديث لهذه الأسباب. وكان الحافظان ابن حبان البستي «ت ٣٥٤ هـ» في كتابه «المجروحين» وابن عَدِي الجُرجاني «ت ٣٦٥ هـ» في كتابه «الكامل» قد أكثرا من ذكر سُرَّاق الحديث هؤلاء ونَبَّها على شيءٍ من سرقاتهم. وضربت أمثلة عديدة توضح هذا الأمر وتجليه[٢].

أولاً: انتحال الطبعات

وحين تنبه العرب المسلمون إلى أهمية تراثهم وبدؤوا بنشره منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت المطابع تعهد إلى مصححين من كبار العلماء لضبط النصوص وتصحيحها، فأخرجت مطبعة بولاق بمصر نفائس من هذا التراث، وتبعتها دار الكتب المصرية وغيرها من المؤسسات المحترمة. على أن انتشار الطباعة الحديثة وتأسيس العديد من المطابع الأهلية قد أدى إلى نشر كثير من المخطوطات العربية من غير تحقيق ولا تدقيق في التصحيح. ثم وجدت هذه المطابع عددًا من الكتب المهمة قد نشرها المستشرقون نشرًا علميًا بأعداد ضئيلة، فبدأت بإعادة طبعها على تلك الطبعات، نذكر منها على سبيل المثال «تاريخ الطبري» و«تاريخ اليعقوبي»، و«تاريخ المسعودي»، و«تاريخ ابن الأثير»، و«تاريخ أبي الفدا»، و«طبقات ابن سعد»، و«معجم البلدان» لياقوت الحموي، و«تاريخ ابن الفرضي» و«الصلة» لابن بشكوال، و«التكملة» لابن الأبار، وعشرات غيرها، فكانت هذه أوائل السرقات التحقيقية.

---

(١) تاريخ مدينة السلام ١٠/ ٢٠٠ - ٢٠١ بتحقيقنا.

(٢) تاريخ مدينة السلام ١/ ١٥٨ - ١٦٤. ويكتب تلميذي السيد مهدي الجميلي رسالة دكتوراه في هذا الموضوع.

وإذا وجدنا عذرًا لصنيع هؤلاء لندرة هذه الطبعات وغياب الحقوق الأدبية يومئذٍ من عالمنا العربي والإسلامي، فإننا غير قادرين على إيجاد أعذار لما نشاهده اليوم من سلب ونهب على رؤوس الأشهاد لجهود عشرات العلماء العرب والمسلمين، تساعدهم على ذلك وسائل الطباعة الحديثة.

ويمكن للقارىء أن يتصور المدى الذي وصل إليه الأمر في هذا المجال الخطير إذا ذكَّرته بأمثلةٍ من إنتاجي حسب، وأنا واحد من مئات المحققين والمؤلفين الذين سُلبت حقوقهم المعنوية والمادية؛ فقد قامت إحدى دور النشر في بيروت بإعادة طبع النص الذي حققته لكتاب «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» ونشرته مؤسسة الرسالة في خمسة وثلاثين مجلدًا، فطبعته في مجلدات أقل وقامت هذه الدار نفسها بإعادة طبع «سير أعلام النبلاء» الذي شاركت في تحقيقه. كما قامت دار أخرى بسرقة تحقيقي لكتاب «الوفيات» لعبدالرحيم الحاجي. ثم قامت دار أخرى بانتزاع نص كتاب «تحرير تقريب التهذيب» الذي صنعناه أنا ورفيقي علامة الديار الشامية الشيخ شعيب الأرنؤوط فطبعته (بتحقيق) شخص آخر كان يعمل في تصحيح هذا الكتاب يوم قدمناه للطبع بعد أن سلخ جميع تعليقاتنا التحقيقية المثبتة في «تحرير تقريب التهذيب»، وحين جابهته بالأمر اعترف، وكتب ذلك بخطه، بأنه سلخ أكثر التعليقات من «تحرير تقريب التهذيب» وأن الناشر هوالذي طلب منه أن يفعل ذلك!

ومع كل هذا الذي تقدم يمكن عزو مثل هذه الأعمال إلى نوع من التنافس التجاري والطمع المادي وجني الأرباح، ولكن كيف يمكن تبرير وضع أسماء «دكاترة» على طبعات منتحلة أو قيامهم بكتابة مقدمات لمثل هذه الأعمال المسروقة، فكيف نبرر مثلاً أن يضع الدكتور سهيل زكار اسمه على الطبعة التي سرقت من كتاب «تهذيب الكمال» الذي قضيت أكثر من اثني عشر عامًا في تحقيقه، فتُرفع تعليقاتي ويُسرق النص المتقن، ويأتي هذا «المُقَدِّم» فيقلل من شأن هذه التعليقات ويسفهها ويذكر أن زمانها قد وَلَّى، فيحسِّن عمل السالب الناهب ويبرره، ويشهد له شهادة زور. وكيف يرتضي واحد من مثل صديقنا الدكتور عمر عبدالسلام تدمري أن يضع اسمه على «المغازي» من «تاريخ الإسلام» للذهبي بعد أن استلبت برمتها من طبعة الأستاذ محمد محمود حمدان!

وبماذا يبرر صنيعه بإعادة طبع المجلدات الستة التي نشرها الأستاذ حسام الدين القدسي؛ والمجلدات الأربعة التي حققناها من «تاريخ الإسلام» على نسخة المؤلف، وهو لا يمتلك هذه النسخة ولا عشرات المصادر المستعملة في ضبطها ثم يسلخ تعليقاتي المكتوبة بأسلوبي المعروف فيضعها ضمن تعليقاته!

ولما كان لهذه الدراسة النقدية التطبيقية وما وجدناه من مخالفة لأصول تحقيق النصوص في الطبعة الصادرة لكتاب الذهبي العظيم «تاريخ الإسلام» عن دار إحياء التراث العربي فإننا سنقتصر على ضرب الأمثلة منه ليتمكن القارىء الكريم بالمقابلة والتتبع إدراك مديات هذا الاستلاب وخطورته وجرأته ويقدر ما وصلت إليه الأمور في هذا الزمن الرديء.

وأول ما أبدأ به جزء «المغازي» وهو المجلد الأول من تاريخ الإسلام للذهبي، وقد وقفت على كلمة جامعة نشرها الأستاذ محمد محمود حمدان في آخر تحقيقه «للترجمة النبوية» التي حققها ونشرها دار الكتاب المصري في القاهرة ودار الكتاب اللبناني ببيروت منذ سنة ١٩٩١ م، ولكن لم أطلع عليها، شهد الله، إلا قبل ثلاث من السنين بسبب الحصار الجائر المفروض على قطرنا العزيز وانقطاع كتب العلم عنـا وارتفاع أثمانها بالنسبة لمداخيلنا، فلم أشر إليها عند قيامي بتحقيق «السيرة النبوية» الملحقة بسير أعلام النبلاء سنة ١٩٩٧[١] م.

ولو كنت وقفت على ما كتب لأفدتُ منه، فليسمح لي أن أقتبس بعضًا من هذه الكلمة الجامعة التي أثبت فيها، بما لا يقبل اللبس، كيف تم السطو على تحقيقه بشكل حرفي أمين.

قال الأستاذ محمد محمود حمدان في آخر المجلد الثاني من تحقيقه للترجمة النبوية:

(١) على أنني أشرت يومئذٍ أنه سلخ نشرة الأستاذ محمد محمود حمدان بتمامها وأنه لم ير مخطوطة واحدةً مما زعم أنه اعتمده في النشر.

«المغازي» للحافظ الذهبي

بين طبعتين

مثال نادر من أمثلة السَّطْو السافر

اطّلعت بأخرةٍ على طبعةٍ لمجلد المغازي من تاريخ الإسلام للحافظ الذهبي صدرت عن دار الكتاب العربي ببيروت في السنة الماضية (١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م)، وقد ذكر على غلافها أنها من تحقيق الدكتور عمر عبدالسلام تدمري أستاذ التاريخ الإسلامي في الجامعة اللبنانية وعُضو الهيئة الاستشارية للمنشورات التاريخية في اتحاد المؤرخين العرب.

وأقول باختصارٍ شديدٍ، سأعود إليه بالتفصيل الوافي بعد قليل، أن هذه الطبعة «التدمرية» هي، في حقيقتها وكما عاينتها، ليست إلا نسخة «طبق الأصل» ومنقولة نقلاً حرفيًا «أميناً» عن نشرتي للمغازي من تاريخ الإسلام التي قمت بتحقيقها والتقديم لها، والتي كان من تاريخها، ومما صنع القدر لها، أن تُقَدَّم للطبع مرتين، أولاهما لم تكتمل ولم تخرج إلى حيِّز التداول، والثانية هي النشرة الكاملة التي صدرت عن دار الكتاب المصري بالقاهرة منذ ثلاث سنوات (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م) وفيها ظهر نص المغازي من تاريخ الإسلام لأول مرة كاملاً.

وللحقيقة والتاريخ، أذكر أن مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية كان قد أصدر، في سنة ١٩٧٥ م، قسمًا من المغازي من تاريخ الإسلام بتحقيق المرحوم الدكتور محمد عبدالهادي شعيرة، وقف به عند حوادث السنة السادسة من الهجرة. ولم يصدر القسم الثاني من هذه النشرة إلى اليوم، فضلاً عن أن القسم الأول المنشور وقع فيه خَرْمان كبيران في موضعين منه، ممّا جعل هذه النشرة تفقد كثيرًا من قيمتها العلمية.

وفي حين أن الدكتور عمر عبدالسلام تدمري، في مقدمة طبعته التي نحن بصددها، أشار إلى نشرة الدكتور شعيرة الناقصة، وإلى نشرةٍ أخرى «مزعومة» نسبها إلى المرحوم حسام الدين القدسي؛ وهو زعم باطل سيقف القارىء على حقيقته؛ فإنه تجنب تمامًا الإشارة إلى نشرتي الكاملة، بل تجاهلها كل التجاهل

وأخفى أمرها غاية ما يستطيع من الإخفاء. ولم يكن ذلك منه إلاَّ محاولة ساذجة لإخفاء حقيقة عمله في «تحقيق» طبعته، على نحو ما سنوضحه تفصيلاً فيما يلي. وحتى يكون القارىء على بيِّنةٍ من الأمر كله بالنسبة لطبعة الدكتور تدمري المريبة هذه، فإنه لا معدى لي عن أن أبدأ من البداية، معتذرًا عما يكون في ذلك من الإطالة والإسهاب.

في مقدمة تحقيقي لجزء المغازي من تاريخ الإسلام، وفي الكلمة التي كتبتها تحت عنوان «خاتمة في قصة هذا الكتاب»، ذكرت طرفًا من تاريخ اشتغالي بتحقيق هذا الجزء منذ سنة ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م) لحساب مشروع نشر التراث الإسلامي الذي مهَّد له وأشرف عليه الإمام الأكبر الراحل الدكتور عبدالحليم محمود رحمه الله، وذكرت أن فضيلته عهد إليَّ بتحقيق هذا الجزء باقتراح من الأستاذ حسام الدين القدسي ناشر الأجزاء الأولى من تاريخ الإسلام، بعد أن اعتذر هو عن القيام بتحقيق هذا الجزء لتقدُّم سنِّه وضيق وقته متى بدأ في طبع الأجزاء الستة التي كان قد سبق له نشرها، حسبما تم الاتفاق عليه في ذلك الحين.

وكان مما قلته في تلك الكلمة:

استغرق تحقيق المغازي نحو عامين، وسلَّمت آخر أصوله بخطِّي إلى مجمع البحوث الإسلامية بعد عودتي من رحلة الحج في أوائل سنة ١٣٩٥ هـ. وكان صديقنا القدسي مفوَّضًا من قِبَل المجمع في مباشرة أمر الطبع، فأبلغني بعد شهور أنه شرع في طبع جزء المغازي بتحقيقي، ولم يلبث أن أطلعني على الملازم الأولى منه، فأزعجني ما فيها من الأخطاء المطبعية، فضلاً عن أنني لم أرْضَ كثيرًا عن طريقة إخراج النص. ونقلتُ ذلك إلى الإمام الأكبر الراحل الذي تفضل فأمر بأن أتولى بشخصي مراجعة التجارب الأخيرة قبل الإذن بالطبع. ولم يستمر ذلك إلاَّ لفترة يسيرة توقف الطبع بعدها لأكثر من مرة بدعوى نقص الورق تارةً وزحمة العمل في المطبعة تارة أخرى. وعلى الرغم من ذلك فقد تعجل صديقنا القدسي أمر الإعلان عن قرب صدور المغازي، وذلك في خبر أوعز به فظهر في نشرة أخبار التراث العربي التي كان يصدرها

معهد المخطوطات بجامعة الدولة العربية (العدد ٩١ في أول مايو ١٩٧٦م)[١] وكان ذلك شيئًا سابقًا لأوانه على التحقيق، فقد ظل أمر الكتاب معلقًا على هذه الحال نحوًا من عامين. ثم كان أن انتقل إلى الله الإمام الأكبر الدكتور عبدالحليم محمود فتوقف لوفاته مشروع نشر التراث، كما توقف استكمال طبع المغازي من تاريخ الإسلام. ونفضت يدي من الأمر كله وتركت الكتاب إلى مصيره المجهول.

هذا ما قلته في تلك الكلمة التي جعلتها ختامًا لمقدمة تحقيقي لجزء المغازي والتي ترددت كثيرًا في نشرها آنذاك، لأنها من ناحية لا تتصل اتصالاً مباشرًا بمنهج التحقيق، ولأنها من ناحية أخرى تتناول مسألة شخصية قد لا تعني القراء. على أنني، اليوم، أحمد الباعث الذي غلّب عندي الإبقاء على تلك الكلمة لتأخذ طريقها إلى النشر، لأنها - على الأقل - سجلت شيئًا أراه لازمًا كل اللزوم في الكشف عن خبيئة عمل الدكتور تدمري في تحقيقه المزعوم للمغازي، ثم في تفنيد دعواه المتهافتة بشأن «الجزء المطبوع» من المغازي والذي نسبه إلى المرحوم القدسي، ولا وجود لهذا الجزء على التحقيق.

وقد بقيت هذه الطبعة التي لم تتم من تحقيقي للمغازي، والتي أسميها هنا «طبعة الملازم»، مودعةً بمطبعة الحضارة العربية بالفجالة، بالقاهرة، حيث كانت تطبع. ولا أعلم حتى اليوم ماذا فعل الله بها.

ثم كان أن اتجهت وجهة أخرى لنشر جزء المغازي كاملاً على النحو الذي أرتضيه، ووفَّق الله فكانت طبعة النشرة الكاملة التي صدرت عن دار

---

(١) أنقل فيما يلي نص الخبر الذي أملاه الأستاذ القدسي وظهر في العدد المشار إليه تحت عنوان «من أخبار التراث العربي» (ص ٣ - ٤).

[١- ....

٢- يصدر قريبًا الجزء الأول من كتاب تاريخ الإسلام للحافظ الذهبي، وهو خاص بالمغازي من تحقيق الأستاذ محمد حمدان.

وسبق أن ذكرنا في عدد سابق صدور الجزء الثاني من هذا الكتاب وهو الخاص بالترجمة النبوية. وقد تأخر صدور الجزء الأول لتأخر وصول نسخة كامبردج التي تضم هذا الجزء، وهي النسخة الكاملة، وتعتمد النشرة أيضًا على نسختين ناقصتين من السعودية وحيدر أباد.

ويتتابع إخراج الكتاب حيث تقوم مطبعة أخرى بطبع الجزءين الثالث والرابع الخاصين بالصحابة والتابعين وغيرهم، وهما بتحقيق الأستاذ حسام الدين القدسي].

الكتاب المصري في سنة ١٩٨٥ م، كما ذكرت آنفًا.

وقد آن أن أعود إلى طبعة الدكتور عمر عبدالسلام تدمري لأكشف عن الخبيء المستور من أمرها وأمر «تحقيقه» المزعوم للمغازي.

ومن حق القارىء أن أضع أمامه، أولاً، نص ما كتبه الدكتور تدمري في مقدمة هذه الطبعة، خاصًا بأمر تحقيقه المزعوم، ليكون كشفنا عن حقيقته من واقع كلامه هو، لا من كلامٍ سواه.

يقول الدكتور عمر عبدالسلام تدمري في مقدمته ما يلي بنصه وفصِّه (من صفحة ٧ إلى صفحة ٩ من طبعته):

«وقد اعتمدت في تحقيق هذا الجزء على النُّسخ المخطوطة التالية:

١- نسخة مكتبة أيا صوفيا.

٢- نسخة حيدر أباد، رقم (٣٠٠٥) تاريخ.

٣- نسخة الأمير عبدالله الفيصل المنقولة عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٤٢ تاريخ.

وقد اتخذت من نسخة مكتبة أيا صوفيا أصلاً اعتمدت عليه في التحقيق لأنها بخط المؤلف - رحمه الله - وقد أشرت في الحواشي إلى نسخة حيدر أباد بحرف «ح»، وإلى نسخة الأمير عبدالله بحرف «ع».

كما استعنت بـ«مختصر تاريخ الإسلام» لابن المُلاَّ، معتمدًا على نسخة مخطوطة بالمكتبة الأحمدية بحلب، ذات الرقم (١٢١٩).

وكان الباحث «حسام الدين القدسي» - رحمه الله - قد حقق «المغازي» معتمدًا على النُّسخ المذكورة أعلاه، ونشرها في سنة (١٣٦٧ هـ/ ١٩٤٧ م)، وجاء تحقيقه «لا جيِّدًا ولا رديئًا» - كما يقول الدكتور بشار عواد معروف، في دراسته عن «الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام».

ولا أُخفي أنني استعنت بالجزء المطبوع الذي يسَّر لي مؤونة العودة إلى الأصول المخطوطة، كما استفدت من تعليقات «القدسي» في الحواشي، فأبقيت أغلبها، وزدت على بعضها في التعليق، زيادة في التوضيح، وأضفت حواشي جديدة لابدَّ منها ليأتي التحقيق أقرب إلى الكمال - وليس هو الكمال مُطلقًا - فهذا أمر لا أدَّعيه. وقد عملت جهدي في تصويب بعض الأخطاء

والأوهام التي وقعت في طبعة «القدسي»، ونبّهت إليها في الحواشي. وهذا ما فعلته أيضًا بالنسبة للجزء الذي حققه الدكتور «محمد عبدالهادي شعيرة» من «المغازي» ونشره باعتباره «القسم الأول - الجزء الأول» وينتهي بـ«موت أم رومان بنت عامر بن عويمر الكنانية» في حوادث سنة ست.

وقد أبقيت في المتن على ترقيم أوراق نسخة الأصل المخطوطة في أيا صوفيا، مع التنبيه إلى أن هناك نقصًا في هذه النسخة، عملت على استدراكه من نسختَي حيدر أباد والأمير عبدالله، ومن «مختصر» ابن المُلا أيضًا. واضفت أحياناً بعض العبارات على الأصل، نقلاً عن مصادر أخرى، مثل «المغازي» لعُروة، أو «المغازي» للواقدي، أو «سيرة ابن هشام»، أو «تاريخ الطبري»، أو «السيرة النبوية» لابن كثير، وغيره، ووضعت الإضافة بين حاصرتين [ ]، أما الآيات القرآنية فهي بين هلالين كبيرين ﴿﴾، وقمت بضبط وتحريك الكثير من أسماء الأعلام، ومن المفردات التي يُستشكل في قراءتها، مع شرح معاني الألفاظ التي يغمض فهمها، في الحواشي» أ هـ.

وسأبدأ بالتعليق على ما ذكره الدكتور تدمري عن النسخ المخطوطة التي «اعتمد» عليها في تحقيقه المزعوم، ثم أُتبع ذلك بالرد على ما ذكره خاصًّا «بالجزء المطبوع» الذي نسبه إلى «الباحث حسام الدين القدسي رحمه الله»، ثم عاد فسطا عليه وادَّعاه لنفسه ونشره «بتحقيقه».

أولاً - النسخ المخطوطة:

ذكر الدكتور تدمري أنه اعتمد في تحقيق جزء المغازي على النسخ المخطوطة التالية حسبما قال:

١- نسخة مكتبة أيا صوفيا.

٢- نسخة حيدر أباد، رقم (٣٠٠٥) تاريخ.

٣- نسخة الأمير عبدالله الفيصل المنقولة عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٤٢ تاريخ.

ثم قال بعقب ذلك: «وقد اتخذت من نسخة مكتبة أيا صوفيا أصلاً اعتمدت عليه في التحقيق لأنها بخط المؤلف -رحمه الله- وقد أشرت في الحواشي إلى نسخة حيدر أباد بحرف «ح»، وإلى نسخة الأمير عبدالله بحرف

«ع». كما استعنت بـ«مختصر تاريخ الإسلام» لابن المُلاَّ، معتمدًا على نسخة مخطوطة بالمكتبة الأحمدية بحلب، ذات الرقم (١٢١٩)».

وقبل أن أتناول هذه الفقرة من كلامه بالتعليق، قد يكون مفيدًا أن أشير إلى النسخ المخطوطة التي اعتمدتُ عليها في تحقيق نشرتي، والتي فصلت القول عنها في مقدمة التحقيق بصدر النشرة الكاملة، مع مقارنتها بالنسخ التي «اعتمد» عليها الدكتور تدمري، والتي أعيد بيانها مرة أخرى في الجدول المقارن التالي:

النسخ التي اعتمدت عليها	النسخ التي «اعتمد» عليها الدكتور تدمري
١- نسخة كمبردج رقم ٢٩٢٦ (أصلاً)	١- نسخة أيا صوفيا، بغير رقم (أصلاً)
٢- نسخة الأمير عبدالله الفيصل، ورمزها (ع)	٢- نسخة حيدر أباد رقم (٣٠٠٥) ورمزها (ح)
٣- نسخة حيدر أباد، ورمزها (ح)	٣- نسخة الأمير عبدالله الفيصل، ورمزها (ع)
٤- مختصر ابن الملا، نسخة الأحمدية رقم ١٢٢٠	٤- مختصر ابن الملا، نسخة الأحمدية ذات الرقم ١٢١٩

ويتضح من هذا البيان أن الطبعة التي «حققها» الدكتور تدمري تشترك مع نشرتي في النسخ المخطوطة التي اعتمدتُ عليها، باستثناء النسخة الأولى التي اتخذتها أصلاً لي والنسخة التي ادعى الدكتور أنه اتخذها أصلاً له، فهي في نشرتي نسخة مكتبة كمبردج رقم (٢٩٢٦)، وهي في طبعته نسخة مكتبة أيا صوفيا بغير رقم يدل عليها.

وثمة استثناء آخر يسير فيما يختص بمختصر ابن الملا، إذ اعتمدت أنا على النسخة رقم (١٢٢٠)، بينما ادعى هو أنه اعتمد على النسخة ذات الرقم (١٢١٩) من هذا المختصر.

فهل يصدق القارىء أن نسخة مكتبة أيا صوفيا التي وضعها الدكتور تدمري على رأس النسخ التي «اعتمد» عليها، والتي اتخذها «أصلاً» له في التحقيق، لا وجود لها إلا في زعم الدكتور؟

نعم، لا وجود لهذه النسخة في الواقع، لأن نسخة مكتبة أيا صوفيا - كما يعلم الباحثون المشتغلون بشؤون التراث العربي بعامة، والمهتمون منهم بالحافظ الذهبي وتاريخه بخاصة - هي نسخة غير كاملة، والموجود منها بمكتبة أيا صوفيا، باستنبول، عشرة مجلدات فقط من جملة واحد وعشرين مجلدًا يستغرقها تاريخ الإسلام في نسخة المؤلف التي بخطِّه. وتبدأ هذه المجلدات العشر بالمجلد الثاني مباشرة، ورقمه فيها (٣٠٠٥)، وأوله الترجمة النبوية كما هو ثابت على طرَّة المجلد بخط الذهبي. أما المجلد الأول من هذه النسخة والذي يحتوي على المغازي، فهو مفقود حتى الآن، ولا وجود له في مكتبة أيا صوفيا أو غيرها.

فقول الدكتور تدمري أنه اعتمد في تحقيق جزء المغازي على نسخة مكتبة أيا صوفيا ادِّعاء غير صحيح، بل كذبٌ مَحضٌ إذا شئنا أن نسمى الأشياء بأسمائها. وإلا فكيف يتأتى له، أو لغيره، أن يحقق المغازي على نسخة لا تحتوي على المغازي أصلاً؟

وهذا الادعاء الساقط بالنسبة لنسخة أيا صوفيا لا يعنى في الواقع إلا شيئًا واحدًا، هو أن الدكتور تدمري لم يقف على هذه النسخة ولم يرجع إليها، وأن ما ذكره من اتخاذها «أصلاً» له في التحقيق إنما هو تدليس ظاهر وتزييف على التاريخ وعلى نسخة أيا صوفيا معًا. وهو في الوقت نفسه تعريف صحيح بحقيقة عمله من حيث إنه لا يعدو أن يكون ضربًا من السَّطو السَّافر الصريح. وقد أبى الحظ العاثر للدكتور تدمري إلا أن يجعله يكشف نفسه بنفسه وذلك حين أراد أن يؤكد للقارىء دعوى رجوعه إلى «نسخة الأصل المخطوطة في أيا صوفيا» غير الموجودة، فنشر في صدر طبعته صورة لإحدى لوحاتها - في زعمه - وكتب تحتها ما نصُّه: «**نموذج من نسخة أيا صوفيا بخط المؤلف من الجزء الخاص بالمغازي**».. ولم يعلم أن هذه اللوحة المصورة هي صورة الصفحة رقم (١٩٢) من المجلد الثاني من نسخة أيا صوفيا المشتمل على الترجمة النبوية، وليس هو الجزء الخاص بالمغازي كما قال.

وبالتأكيد، فإن الدكتور تدمري لم يأخذ صورة هذه اللوحة عن نسخته المدَّعاة، وإلا كان فطن إلى سقطته، وإنما أخذها - بالتأكيد أيضًا - نقلاً عن صورتها في نشرتي الكاملة (اللوحة رقم ١١)، وكنت قد اخترتها مع سابقتها

(اللوحة رقم ١٠) لتكونا نموذجًا لخطِّ الحافظ الذهبي، وكتبتُ تحت أولاهما أنها «الصفحة الأولى من المجلد الثاني من تاريخ الإسلام نسخة أيا صوفيا»، وكتبت تحت الثانية أنها «الصفحة رقم (١٩٢) من نسخة أيا صوفيا وتظهر فيها الإشارة إلى المغازي». ولعل هذه العبارة الأخيرة هي التي أدخلت الوهم على الدكتور تدمري بشأن «نسخة الأصل المخطوطة في أيا صوفيا»، فكتب ما كتب غير مُتثبِّتٍ، وادعى ما ادعى غير محتشم.

وأعجب من ذلك، وأدخل في باب الغفلة الساذجة أو التمويه «المكشوف» أن يقول الدكتور تدمري في فقرةٍ تاليةٍ من مقدمته أنه أبقى في المتن على ترقيم أوراق نسخة الأصل المخطوطة في أيا صوفيا، مع التنبيه إلى أن هناك نقصًا في هذه النسخة، إلى آخر ما قال.

وبالتأكيد للمرة الثانية، فإن الدكتور تدمري لم يأخذ ترقيم الأوراق في متن طبعته عن «نسخة الأصل المخطوطة في أيا صوفيا» لسبب واحد، هو أن هذه النسخة لا وجود لها. وإنما أخذه، بالتأكيد أيضًا، من ترقيم نشرتي. ونسي الدكتور أن هذا الترقيم في نشرتي هو لأوراق نسخة كمبردج التي اتخذتها أصلًا في التحقيق. فمن العجيب أن تقفز أرقام نسخة كمبردج في نشرتي إلى أوراق «نسخة الأصل المخطوطة في أيا صوفيا» - غير الموجودة - في طبعة الدكتور تدمري.

أما النقص الذي اكتشف الدكتور وقوعه في «نسخة الأصل المخطوطة في أيا صوفيا» - غير الموجودة - والذي نبَّهنا إليه فَرْطَ أمانةٍ و«أُستاذية» منه، فلعله رجمٌ بالغيب أو فن من فنون التنجيم، ولله في خلقه شؤون!

وغني عن البيان، أن هذا النقص الذي تنبأ الدكتور تدمري بوقوعه في «نسخة الأصل المخطوطة في أيا صوفيا» - غير الموجودة - هو نفسه النقص الواقع في نسخة كمبردج ونبهت إليه في نشرتي، وقد نقل الدكتور كلامي عنه في الحواشي بالحرف الواحد، حَذْوكَ النَّعل بالنَّعل، أو القُذَّة بالقذَّة على أكرم القولين.

وأحسب أن الأمر لا يحتاج إلى تعليق.

وعندي بعد هذا تعقيب سريع على بقية نسخ الدكتور تدمري

«المخطوطة»، لعله يلحقها من حيث دعوى الاعتماد عليها والرجوع إليها بنسخة الأصل المزعومة، المظلومة..

فقول الدكتور تدمري عن نسخة حيدر أباد أنها تحمل رقم (٣٠٠٥ تاريخ)، قول غير صحيح، لأن هذه النسخة لا تحمل رقمًا على الإطلاق، والرقم الذي زعمه لها هو في حقيقته رقم المجلد الثاني من نسخة أيا صوفيا المشتمل على الترجمة النبوية، ولا علاقة له بنسخة حيدر أباد من قريب أو بعيد.

وقوله عن نسخة الأمير عبدالله الفيصل أنها منقولة عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٤٢ تاريخ، غير صحيح أيضًا لسبب بسيط، هو أن نسخة دار الكتب المصرية كانت، إلى سنة ١٩٧٣ م على الأقل، ينقصها الجزء الخاص بالمغازي، ثم استكملت فيما بعد بصورة من نسخة الأمير عبدالله الفيصل. وذلك معروف لكل من له إلمام بفهارس المخطوطات في دار الكتب المصرية، وهو فوق هذا ثابتٌ صراحةً في مقدمة الدكتور شعيرة للقسم الأول من المغازي الذي نشره مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية نفسها في سنة ١٩٧٥ م.

وهذا التخبُّط العجيب في أوليات التعريف بهاتين النسختين، وهما ممَّا «اعتمد» عليه الدكتور تدمري في «تحقيقه» المزعوم، يؤكد أن معرفته بهما ورجوعه إليهما موضع شكٍّ كبير، وأنها على الأكثر معرفة نقلٍ وسماع، لا معرفع معاينةٍ واطلاع. وليته مع ذلك أحسن النقل فلم يعثر هذه العثرة التي لا تقال.

أما عن استعانة الدكتور تدمري بمختصر ابن الملاَّ، فربما لا نعجب لاختياره هذا المختصر بالذات، مع وجود مختصرات أخرى لتاريخ الإسلام، إذا علمنا أنه المختصر نفسه الذي استعنت به في تحقيق نشرتي. وكل ما فعله الدكتور تدمري ليكون مستقلاً باختياره عنِّي، أنه استعان بالنسخة ذات الرقم (١٢١٩) كما يقول، في حين أنني استعنت بالنسخة رقم (١٢٢٠). ولكن تبقى بعد هذا عجيبة أخرى هي أن الدكتور تدمري حين أراد أن يؤكد استعانته بهذا المختصر ورجوعه إليه. نشر صورة الصفحة الأولى منه، ولابد من أن ينقل صورة هذه الصفحة عن نسخته ذات الرقم (١٢١٩) نراه ينقلها عن النسخة رقم

(١٢٢٠)، وعن اللوحة المصورة منها في نشرتي بالذات (وهي اللوحة رقم ١٢ عندي)، يؤكد ذلك وجود خطى - شخصيًا - على أصل هذه الصفحة في مصورتها التي لدي، ومن ثم ظهر في التصوير في نشرتي، ولكنه - وياللعجب - انتقل بقدرة قادرٍ إلى طبعة الدكتور تدمري فظهر فيها كذلك.

وأحسب أن الأمر لا يحتاج إلى تعليق.

وخلاصة ما أسلفناه بشأن النسخ «المخطوطة» التي ذكر الدكتور تدمري في مقدمته أنه اعتمد عليها، هو أنه لم يعتمد عليها ولم يرجع إليها قط. ولعله لم يرها إلا من خلال اللوحات المصورة في نشرتي الكاملة التي تجاهلها كل التجاهل وأغفلها غاية الإغفال، وإن يكن قد نقل عنها، فيما نقل، صور اللوحات الأربع التي حلَّى بها صدر طبعته في غير خجلٍ أو حياء.

ثانيا - «الجزء المطبوع»:

استهل الدكتور تدمري كلامه على هذا «الجزء المطبوع» بقوله:

«وكان الباحث حسام الدين القدسي - رحمه الله - قد حقق المغازي معتمدًا على النسخ المذكورة أعلاه[1] ونشرها في سنة ١٣٦٧ هـ/ ١٩٤٧ م، وجاء تحقيقه «لا جيِّدًا ولا رديئًا» كما يقول الدكتور بشار عوَّاد معروف في دراسته عن الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام».

وهذه فاتحة لا تبشر بخير، أو كما يقال «أول القصيدة كفر»!

فالدكتور بشار عوَّاد معروف، وهو باحث متخصص ثقة في الذهبي وفي كتابه تاريخ الإسلام على التخصيص، لم يقل في دراسته المشار إليها، ولا في غيرها، أن القدسي حقق المغازي أو نشرها، ولم يقل إنَّ تحقيقه لها جاء «لا جيِّدًا ولا رديئًا» كما ذكر الدكتور تدمري، بل إنه على النقيض من ذلك تمامًا أخذ على طبعة القدسي إخلالها بجزء المغازي، وأنها بذلك أساءت إلى كتاب تاريخ الإسلام إساءة بالغة، وبالتالي فإن الدكتور بشارًا لم يكن يعني جزء المغازي الذي أخلَّت به طبعة القدسي حين قال عن هذه الطبعة في عمومها أنها «لا هي بالجيدة ولا بالرديئة».

ونسوق إلى القارىء فيما يلي ما كتبه الدكتور بشار عوَّاد معروف في

(١) يعني النسخ التي اعتمد عليها الدكتور في طبعته.

كتابه «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام»[1]، وهو بصدد التعريف بالأجزاء التي نشرها القدسي من هذا التاريخ.

يقول الدكتور بشار في الصفحتين (٣٦ - ٣٧) من كتابه المشار إليه ما نصه:

«الأجزاء المطبوعة (من الترجمة النبوية إلى سنة ١٦٠ هـ، الحوادث والوفيات):

«وهي الأجزاء الستة التي نشرها السيِّد حسام الدين القدسي عن نسخة دار الكتب المصرية الملفقة من مجموعة من النسخ أصلاً وطبعها في القاهرة منذ سنة ١٣٦٧ هـ. ثم توقف عن نشرها.

«احتوى الجزء الأول على المقدمة التي وضعها الذهبي لكتابه (أخذها من النسخة الكيمبرجية)، ثم الترجمة النبوية وخلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه. وينتهي في أثناء ترجمة أبي بكر. ويقع في ٣٩٩ صفحة.

وبعد أن يسرد الدكتور بشار محتويات الأجزاء الخمسة الأخرى، يقول: «وهذه الطبعة لا هي بالجيدة ولا بالرديئة، وقد حاول ناشرها التعليق على بعض النصوص، وكثير من تعليقاته منقولة عن الشيخ محمد زاهد الكوثري، وهو حنفي جَلد ما أنصف الذهبي في كثير من كتاباته. إلا أن هذه الطبعة قد أساءت في الوقت نفسه إلى الكتاب كثيرًا بإيراد الترجمة النبوية بعد المقدمة مباشرة، **وعدم شمولها للمجلد الأول من تاريخ الإسلام وهو المجلد الخاص بالمغازي**. ومن ثم انتقلت هذه الإساءة إلى بعض الباحثين والدارسين والمعنيين بالتدوين التاريخي بحيث ظنوا، غلطًا، أن هذا هو نطاق تاريخ الإسلام للذهبي» أ هـ.

وقد عاد الدكتور بشار عواد معروف فأكد هذه الحقيقة مرةً أخرى، وذلك في نقده للقسم الأول من المغازي الذي أصدره مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية بتحقيق الدكتور محمد عبدالهادي شعيرة. وهو النقد المنشور في الجزء الثاني من المجلد الثاني والعشرين من مجلة معهد المخطوطات العربية، الصادر في ذي القعدة ١٣٩٦ هـ/ نوفمبر ١٩٧٦ م، حيث يقول الدكتور

(١) الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٦م.

بشار في الصفحة (٣٥٩) من الجزء المذكور:

«وقد وضع الذهبي كتابه في واحدٍ وعشرين مجلدًا ضخمًا تكون قرابة السبعين مجلدًا في الطباعة الحديثة المحققة. وقام السيد حسام الدين القدسي نزيل القاهرة بنشر ستة أجزاء صغيرة منه، من غير تحقيق، ابتداءً من سنة ١٣٦٧ هـ، تناولت الفترة الواقعة بين (١١ - ١٦٠ هـ)، **ولم يعرف آنذاك أن هناك مجلدًا ضخمًا احتوى على «المغازي»**، وهي الفترة الواقعة بين (١-١١ هـ) بحيث أنه أورد الترجمة النبوية بعد مقدمة الكتاب مباشرة، فأساء إلى الكتاب إساءة بالغة.. فضلاً عن أنه توقف عن نشر ما طبعه فأصدر جزءًا خاصًّا بالترجمة النبوية».

وهذه الشهادة القاطعة من باحث متخصص ثقة، كافية لنفي ما زعمه الدكتور تدمري من أن المرحوم القدسي قد حقق المغازي ونشرها في سنة ١٩٤٧ م. ولكننا نضيف إلى هذه الشهادة شهادة للمرحوم القدسي نفسه، فهو حين أصدر نشرته الثانية للترجمة النبوية، في سنة ١٩٧٤ م، أشار إلى طبعته القديمة للجزء الأول من تاريخ الإسلام، فقال عنه في صفحة (هـ) من كلمة التقديم: «الجزء الأول الذي كنت طبعته عن نسخة دار الكتب المصرية، وفيه أوهام كثيرة لاعتمادي في طبعه يومئذٍ على هذه النسخة وحدها، مع إضافة المقدمة عن نسخة كمبردج».

فالمرحوم القدسي، بشهادته وشهادة الدكتور بشار عوّاد معروف وشهادة الواقع التاريخي الذي لا مشاحة فيه، لم يحقق المغازي ولم ينشرها في سنة ١٩٤٧ م، ولا قبل أو بعد هذه السنة، وإنما كان الذي نشره القدسي هو المجلد الثاني من تاريخ الإسلام الذي يحتوي على الترجمة النبوية وما يليها إلى ترجمة أبي بكر الصديق، ونشره عن نسخة دار الكتب المصرية وحدها كما يقرر القدسي نفسه، ومن غير تحقيق كما يقرر الباحث الثقة الدكتور بشار عواد معروف.

وعلى الرغم من ذلك كله، يجيء الدكتور عمر عبدالسلام تدمري، في سنة ١٩٨٧ م، ليزعم هذا الذي زعمه عن تحقيق القدسي للمغازي، ولينسب إليه «الجزء المطبوع» الذي يقول عنه في مقدمته أنه لا يُخفي استعانته به

واستفادته من تعليقاته.

فمن أين إذن جاء الدكتور تدمري بحكاية هذا الجزء المطبوع؟

من النظرة الأولى في طبعة الدكتور تدمري تأكد لي على الفور أن هذا الجزء المطبوع ليس إلا نسخة من طبعة «الملازم» من تحقيقي للمغازي، والمطبوعة بمطبعة الحضارة العربية بالفجالة، وهي الطبعة التي لم تتم ولم تخرج إلى القراء أو تعرض في سوق البيع والشراء.

ولست أعلم على وجه التحديد كيف وصلت هذه النسخة إلى يد الدكتور تدمري، وهو بذلك أعلم وأدرى، وإن يكن الحصول عليها، أو على مثلها، ليس بالأمر العسير على «سماسرة» الكتب بين القاهرة وبيروت.

ومهما يكن من أمرٍ، فقد حصل الدكتور تدمري - بطريقته - على هذه النسخة، فتلقفها وبدأ «يحقق» عليها طبعته. ويبدو أنه قد مارس مثل هذا العمل من قبل، فهو به متمرس خبير، وليس فيه ما يعيبه أو يتأبى عليه.

وما الذي يمكن أن يعيا به خبير متمرس، كالدكتور تدمري، له خبرته وسابق تجاربه في مجال التحقيق والتوثيق على آخر «موضة» وأحدث طراز؟!

النص؟ ها هو ذا بين يديه في طبعة «الملازم» محققًا «جاهزًا» لا يحتاج إلى جهد غير جهد النقل والمضاهاة.

الأصول المخطوطة؟ إن أمرها هين.. فطبعة «الملازم» التي وقع عليها تعتمد على أربعة أصول مخطوطة، فلماذا لا تكون هي أصوله المخطوطة التي يعتمد عليها، أو لماذا لا تيسر له، على الأقل، مؤونة العودة إلى الأصول المخطوطة كما قال؟ ولا معنى لما قال.

الشروح والتعليقات؟ إنها حاضرة مبذولة في طبعة «الملازم» وهي كاللقى المطروح لا صاحب لها ولا رقيب عليها، فما يضير الدكتور أن «يستعين» بها في حدود، أو يستعيرها إلى غير حدود، فينقلها بقضها وقضيضها؛ ويأخذها بنصها وفصها، ولا إثم ولا حرج عليه؟

وهكذا تم للدكتور تدمري ما أراده من «تحقيق» نص المغازي، وهكذا خرج على الدنيا بطبعته «محققة» على آخر طراز، وليس له فيها غير اسمه منقوشًا على صفحة الغلاف، ومقدمة هزيلة مليئة بالمزاعم والمغالطات.

لقد راجعت طبعة الدكتور تدمري صفحةً صفحةً وكلمةً كلمةً، وقابلتها على طبعة «الملازم»، فأكدت لي هذه المراجعة المتقصية ما حزرته بالظن والتخمين لأول وهلة، من أن طبعته منقولة نقلاً حرفيًا «أمينًا» - أو غير أمين - عن طبعة «الملازم»، وتأكد لي كذلك أن هذه الطبعة كانت - في غيبة «الأصول المخطوطة» - مصدره الوحيد الذي اعتمد عليه ونقل عنه لا النص وحسب، بل جميع الشروح والتعليقات كذلك.

ولأن الدكتور تدمري كان ينقل «تحقيقه» عن هذه النسخة وحسب، ولم يكن أمامه أصل واحد من الأصول المخطوطة التي ادَّعى الاعتماد عليها، فقد وقعت في طبعته كل أوهام القراءة عن الأصل التي وقعت في طبعة «الملازم».

ولأن الدكتور تدمري كان ينقل عن هذه النسخة مباشرة، ولم يرجع قط إلى أصل من الأصول المخطوطة، فقد وجد نفسه مضطرًا إلى أن يتابع، على طول الخط، طبعة «الملازم» في كل ما ذهبت إليه من اجتهادات الرأي بالنسبة لترجيح رواية على رواية، أو تقديم نسخة على أخرى أو استبدال لفظة بلفظة، فيما اختلفت فيه الأصول المخطوطة، أو استدراك ما وقع في بعضها من أوهام السقط والتحريف والتصحيف، أو حتى فيما أضافته من زيادات يسيرة على النص بقصد التوضيح والبيان أو لزومها لصحة العبارة ومقتضى السياق.

ولأن الدكتور تدمري كان ينقل عن هذه النسخة مباشرة، فقد ظهرت في طبعته أخطاء الطبع التي وقعت في طبعة «الملازم»، من نحو تحريف اسم من الأسماء، وهو صحيح في الأصل، أو سقوط كلمات أو سطورٍ بسبب انتقال النظر من موضع إلى آخر لاسيما عند تشابه النهاية في كلا الموضعين، أو لغير ذلك من الأسباب.

ولا يتسع المجال هنا لإيراد الأمثلة على كل ما قدمناه مما وقع في طبعة الدكتور تدمري نقلاً عن طبعة «الملازم»، أو ما وقع هو فيه «باجتهاده» الشخصي، وهو شيء كثير لا يدخل تحت حصر ولا يغني فيه البعض عن الكل، أو الإشارة عن الإحاطة، ومجال ذلك فيما أرجو، إن شاء الله، طبعة تالية من مجلد المغازي نكشف في حواشيها عن حقيقة عمل الدكتور تدمري في «تحقيقه» المزعوم، ونتعقب مآخذه عن طبعة «الملازم» وما جرته إليه من

الأوهام والأخطاء، على وجه الاستقصاء والتفصيل.

ثم قدم الأستاذ محمد محمود حمدان أمثلة استغرقت العديد من الصفحات على أخطاء جاءت في طبعة الملازم المذكورة فوقع فيها لأنه سلخها بتمامها.

انتحال طبعة القدسي:

أما القسم الآخر الذي سلخته الطبعة التي كُتب على غلافها أنها من تحقيق الدكتور عمر عبدالسلام تدمري فهي الأجزاء الستة التي نشرها الأستاذ حسام الدين القدسي يرحمه الله ولم يرجع فيها إلى أية نسخة خطية البتة مع توفر هذه النسخ في نسخة دار الكتب المصرية رقم (٤٢ تاريخ) وهي النسخة اليتيمة التي استخدمها في بقية الأجزاء التي نشرها، ومع ذلك لم يكلف نفسه عناء مقابلة المطبوع الذي نشره الأستاذ حسام الدين القدسي بهذه النسخة في الأقل، وإليك إثباتات ذلك:

١- قوله في ترجمة إسحاق بن عبدالله بن الحارث الهاشمي (ط ١١ ص ٢٦ هـ ٦)[1] معلقًا على اسم «عبدالله»: «في طبعة القدسي ٤/ ٩٢ «الملك» وهو غلط واضح، والتصويب من مصادر ترجمته». فلو كان استعمل النسخة الخطية التي في دار الكتب المصرية لوجد أنه فيها «عبدالملك» وأن القدسي تابع ما في النسخة الخطية، فالخطأ من النسخة الخطية السقيمة التي اعتمدها القدسي، ولو كان الدكتور استعمل المخطوطة، لقال: «في الأصل» ولم يذنب القدسي.

٢- قوله في ترجمة حِبال بن رفيدة الكوفي (ط ١١ ص ٤٦ هـ ١): «في طبعة القدسي ٤/ ٩٨ حيان، وهو غلط والتصويب من مصادر ترجمته».

قلت: هو في نسخة دار الكتب التي زعم أنه استعملها كما في طبعة القدسي. أما هو فأثبت بدله «حبان» بالباء الموحدة بدل الياء آخر الحروف، وكلاهما غلط والصواب «حبال» بالباء الموحدة وآخره لام، فزعم أنه صحح من مصادر الترجمة التي ذكرها وهي التاريخ الكبير للبخاري، وثقات العجلي، وثقات ابن حبان والمشتبه للذهبي وغيرها وفيها «حبال» باللام كما أثبتنا. وهو

(١) استعملنا حرف الطاء المهملة مختصرًا للطبقة، وحرف الصاد المهملة للصفحة، وحرف الهاء للهامش، طلبًا للاختصار.

أمر يدل على عدم استفادته من المصادر التي يذكرها، وهو أمر سنعود إليه فيما بعد ونفصل القول فيه.

٣- قوله معلقًا على عبارة «سرير مرمول» (ط ١١ ص ٥٩ هـ ٤): في طبعة القدسي ٤/ ١٠٤: مرموك، بالكاف والتصويب من المعرفة والتاريخ».

قلت: هو كذلك بالكاف في نسخة دار الكتب السقيمة التي اعتمدها القدسي وزعم أنه اعتمدها، فلماذا لم يقل «في الأصل»، أو نحو ذلك، ثم يصحح.

٤- قوله في ترجمة حمار الأسدي الكوفي (ط ١١ ص ٦٨ هـ ١): «في طبعة القدسي ٤/١٠٨: (حمار) وهو تصحيف، ولم أقف على مصادره».

قلت: لو رجع إلى النسخة الخطية لوجده مثل ما ذكره القدسي، لكن الدكتور غيره إلى «حماد» آخره دال، لتوهمه أنه تصحيف، ثم قال: «ولم أقف على مصادره».

ومن الطبيعي أنه لم يقف على مصادره لأنه بعد أن حَرَّفه صار لا وجود له. أما حمار الأسدي فهو مترجم في الجرح والتعديل ٣/ الترجمة ١٤١٢!

٥- قوله معلقًا على بيت لجرير من قصيدة يهجو بها الراعي النميري:

ألم تَرَ أن كلب بني كليب أراد حياض دجلة ثم هابا

قال (ط ١١ ص ٧٨ هـ ٣): «في طبعة القدسي ٤/ ١١١ (خياض) بالخاء المعجمة وهو تحريف».

أقول: لماذا يحيل إلى طبعة القدسي ويغلِّطه ولا يغلِّط النسخة الخطية إن كان اعتمدها، ولكنه لم يرها، إذ لو كان رآها لوجد اللفظة كما في طبعة القدسي. ومع ذلك فإنه أخطأ في قراءته لأن الصواب هو ما في النسخة الخطية وغيرها من النسخ بالخاء المعجمة، وقد جاء البيت بصيغة أخرى في غير تاريخ الإسلام:

رأيت الجحش جحش بني كليب تيمم خَوْض دجلة ثم هابا

فلا معنى للفظة «حوض» بالحاء المهملة، حيث أنها لا تؤدي المعنى، وهو هياب خوض دجلة، وهو نهر عميق، قال صاحب «اللسان» في (خوض):

«خاض الماء يخوضه خوضًا وخياضًا . . . مشى فيه» .

٦- ومثل ذلك قوله في ترجمة الراعي النميري (ط ١١ ص ١٦٠ هامش ٣ و٤) معلقًا على بيتين من الشعر :

إن الزمان الذي ترجو هوادته يأتي على الحجر القاسي فينفلق

ما الدهر والناس إلا مثل وارده إذا مضى عنق منها بدا عنق

فغير الدكتور لفظة «هوادته» إلى «هواديه» وقال معقبًا: «في طبعة القدسي ٤/ ١٤٨ (هوادته) والتصويب من ديوانه ٢٢٦» . قلت: هي في جميع النسخ الخطية كما أثبتها القدسي، وهو الصواب في رواية نص تاريخ الإسلام، فلماذا يحمِّل القدسي الخطأ، ولماذا لا يشير إلى النسخ الخطية .

ثم قال معلقًا على لفظة «وارده» بقوله: «في طبعة القدسي ٤/ ١٤٩ (دائرة) والتصويب من الديوان» . قلت: هي على الصواب في جميع النسخ الخطية كما في الديوان، فلماذا لا يحيل في التصحيح إلى النسخة الخطية التي زعم أنه اعتمدها، فاللفظة فيها على الصواب، وهل يجوز لمحق أن يترك الأصل المعتمد ويحيل على مصدر آخر، ذلك أنه ليس من الضروري أن تكون رواية المؤلف هي رواية الديوان لأن المؤلف لا ينقل من الديوان، فهذا من أقوى دليل على أنه لم ير النسخة الخطية .

٧- قوله في ترجمة راشد بن أبي سكنة العبدري (ط ١٢ ص ٣٥٩ هـ ٢): «في المطبوع من تاريخ الإسلام ٤/ ٢٤٨ للقدسي (العبدي) والتصويب من تهذيب تاريخ دمشق» .

قلت: هو في نسخة دار الكتب التي زعم أنه يستعملها كما في طبعة القدسي «العبدي»، وهو خطأ، فلماذا لم يشر إلى ذلك؟!

٨- قوله في ترجمة عبدالله بن أبي زكريا الخزاعي الراوي عن سلمان الفارسي (ط ١٢ ص ٣٩٦ هـ ٢): «في طبعة القدسي من تاريخ الإسلام ٤/ ٢٦٤ (سليمان) وهو تصحيف» .

قلت: هو كذلك في نسخة دار الكتب السقيمة التي يزعم أنه يعتمدها، فلماذا لم يشر إليها؟

٩- وقال في ترجمة القاسم بن مخيمرة الهمداني الكوفي (ط ١٢ ص

٤٥١): «روى عن. . . وعبدالله بن حُكيم»، ثم علق في الهامش الرابع بقوله: «في طبعة القدسي ٤/ ٢٩٤ (حكم) وهو تصحيف، والتصحيح من تاريخ البخاري وغيره».

قلت: هذا الذي نسبه إلى طبعة القدسي هو الذي في نسخة دار الكتب، وهو خطأ، كما أنَّ الذي أثبته خطأ أيضًا صوابه «عُكيم» بالعين المهملة، وهو رجل معروف من رجال التهذيب وهو كذلك على الصواب في جميع المصادر التي ذكرها في هامش سابق والتي استلبها من هنا وهناك من غير مراجعة، فأي تاريخ للبخاري هذا الذي رجع إليه ووجده فيه «حكيم» كما أثبته؟!

١٠- جاء في ترجمة قتادة بن دعامة السدوسي من طبعته: «قال معمر: أقام قتادة عند سعيد بن المسيب ثمانية أيام، فقال له في اليوم **الثامن**: ارتحل يا أعمى فقد **أنزقتني**». (ط ١٢ ص ٤٥٤) فعلق على لفظة «الثامن» التي أثبتها بقوله: «في طبعة القدسي ٤/ ٢٩٦ (الثالث) وما أثبتناه من طبقات ابن سعد ٧/ ٢٣٠ وهو يتفق مع السياق. وفي التاريخ الكبير ٧/ ١٨٦: كنت عند ابن المسيب ثلاثة أيام».

قلت: الذي في طبعة القدسي هو الذي جاء في جميع النسخ الخطية، ومعنى ذلك أنه كان كذلك بخط المصنف، بل كتب ناسخ نسخة دار الكتب المصرية في حاشية نسخته التي زعم الدكتور أنه اعتمدها في التحقيق: «بخط المصنف الثالث، وإنما يكون التاسع»، فالواجب في أصول علم التحقيق إثبات ما أثبته المؤلف ثم التعليق عليه، ولا يجوز تغييره البتة اعتمادًا على الموارد الأخرى. وهذا الذي ذكره المؤلف منقول من «تهذيب الكمال» لشيخه المزي (٢٣/ ٥٠٦). وقد تنبه المزي إلى هذا الخطأ في الرواية التي ساقها من طريق عبدالرزاق عن معمر، فضبَّب[1] على لفظة «الثالث» كما بنيته في تعليقي على «تهذيب الكمال»، دلالة على ورود النص هكذا في الأصل الذي نقل منه المزي. وقد ذكر ابن سعد هذه الرواية عن عبدالرزاق عن معمر أيضًا فقال فيها: «فقال له في اليوم الثامن» (٧/ ٢٣٠). أما البخاري فقد رواها في تاريخه

(١) الضبَّة صاد توضع فوق الكلمة للتنبيه على أنها كذلك في الأصل المنقول منه وهو خطأ، ويقابلها استعمال العصريين للفظة (كذا).

الكبير (٧/ الترجمة ٨٢٧) بإسناد نازل عن أحمد بن ثابت الجحدري عن عبدالرزاق عن معمر وجاء فيها: «كنت عند ابن المسيب ثلاثة أيام، فقال: ارتحل عني فقد أنزفتني»، وليس فيه متى قال له ذلك، لكن الظاهر أنه قال له هذا في اليوم الثالث، ولا يبعد أن يكون الخلط قد وقع بسبب ذلك واختلاف الروايات عن عبدالرزاق؛ فكيف يجوز بعد كل هذا تغيير ما كتبه المصنف بخطه؟

ثم عَلَّق الدكتور على لفظة «أنزقتني» بقوله: «في طبقات ابن سعد (نزفتني) بالفاء. وانظر التاريخ الكبير ٧/ ١٨٦ ففيه: (أنزفتني)».

قلت: قوله: «أنزقتني» بالقاف لا معنى له، والصواب ما جاء في الأصول الخطية وغيرها: «أنزفتني» بالفاء، قال صاحب «اللسان» في (نزف): «نزفت ماء البئر نَزفًا إذا نزحته كله»، فالمعنى هنا: أخذت علمي كله.

١١- وقال في (ط ١٢ ص ٤٦١): «محمد بن عبيدالله بن سعيد خ م د ت س». ثم علق على حرف «س» بقوله: «في طبعة القدسي ٤/ ٢٩٩ (ن) بدل (س) والتصويب من مصادر الترجمة».

قلت: الذي جاء في طبعة القدسي هو الذي في النسخ الخطية كافة، وهو الصواب، لأن الإمام الذهبي يستعمل في هذا الكتاب الرقم (ن) لسنن النسائي بدلاً من (س) الذي استعمله شيخه المزي، كما صَرَّح هو نفسه في مقدمة الكتاب (١/ ٨ من طبعتنا)، فأي تصويب هذا الذي يتحدث عنه الدكتور، وأي تعليق سمج هذا.

والطريف أن الدكتور الذي لا يدري ماذا يخط قلمه قد أعاد هذا بعد صفحات فقال في الهامش الثاني من الصفحة ٤٦٥: «في طبعة القدسي (ن) بدل (س)، وقال: التصويب من الخلاصة. والصحيح (س) كما في الخلاصة والميزان والكاشف والتهذيب والتقريب». ثم أصر على هذا الأمر فقال في الهامش الخامس من الصفحة نفسها: «في طبعة القدسي ٤/ ٣٠١ (ن) بدل (س) والتصحيح من مصادر ترجمته. وقال في الهامش الثالث من الصفحة التي تليها (٤٦٦): «في طبعة القدسي ٤/ ٣٠١ (ن) بدل (س) والتصحيح من مصادر الترجمة». وقال في الهامش الثاني من الصفحة ٤٦٧: «في طبعة

القدسي ٤/ ٣٠١ (ن) بدل (س) والتصحيح من مصادر ترجمته»، وقال مثل ذلك في الهامش الخامس من الصفحة نفسها. . . الخ، فتأمل أخي القارىء هذا العلم وقيمة مثل هذه التعليقات السمجة التي تدل على جهل مدقع وعدم معرفة بأبسط المعلومات.

١٢- وجاء في حوادث سنة ١٢٢ من طبعته (ط ١٣ ص ٨): «حتى نزل على أكبر مدائن صقلية، وهي مدينة سرقوسة». وعَلَّق على «سرقوسة» بقوله: «سرقوسة: بفتح أوله وثانيه، أكبر مدينة بجزيرة صقلية، وكان بها سرير ملك الروم قديمًا» وأحال على معجم البلدان لياقوت ثم قال: «وفي نسخة القدسي (سرياقوسة) وهو خطأ واضح».

قلت: هي كذلك في جميع النسخ الخطية كما جاءت في طبعة القدسي، ومعنى ذلك أن المصنف كتبها كذلك، لاسيما إذا لاحظنا عدم إمكانية التحريف والتصحيف في جميع النسخ واختلاف الرسم اختلافًا بينًا بوجود الياء والألف في الشكل الذي كتبها به الذهبي. نعم هي كما ذكر في «معجم البلدان»، ولكن هل يجوز تغيير نص المصنف لأنها وردت في كتاب آخر بشكل مختلف؟ لاشك أن ذلك لا يجوز، وقد سماها خليفة بن خياط: «سراقس» (تاريخه ٣٤٠)، فعلم من كل ذلك أن الاسم أعجمي يحتمل أشكالاً من الكتابة هي المذكورة. والمهم في كل هذا: لماذا يغلِّط طبعة القدسي ولا يغلط النسخة الخطية؟ وجواب ذلك واضح، وهو أنه لم ير النسخة الخطية لاعتماده طبعة القدسي حسب.

١٣- وجاء في ص ٢٥ من الطبقة ١٥ من طبعته: «وأخذ مالاً من غير ولائه». وعلق على لفظة (ولائه) بقوله: «في نسخة القدسي ٦/ ١٥ (ولاته) والتصحيح من الطبري ٧/ ٥٧٠».

قلت: ما جاء في طبعة القدسي هو الذي في النسخ الخطية كافة، وهو الصواب، فكيف جاز له تغييره؟ ولماذا لم يرجع إلى المخطوطات ويتدبر المعنى ليعرف الصواب؛ ذلك أن لفظة «ولائه» لا معنى لها هنا، وإليك النص فتدبره، وهو من رسالة المنصور إلى محمد النفس الزكية يقول له فيها: «ثم قام بعده حسن فباعها من معاوية بدراهم وثياب ولحق بالحجاز، وأسلم شيعته بيد

معاوية ودفع الأمر إلى غير أهله، وأخذ مالاً من غير ولاته، فإن كان لكم شيء فقد بعتموه».

١٤- وفي ص ٣٠ من الطبقة نفسها جاء في طبعته: «جاءت محمدًا ضربة على أذنه، فبرك وجعل يذب عن نفسه بسيفه ويقول: ويحكم إن نبيكم مظلوم». وأراد الدكتور هذه المرة أن يلبس ويدلس فيشير إلى النسخة الخطية فيقرنها مع طبعة القدسي، فقال في الهامش الثاني معلقًا على «ويحكم أن نبيكم»: «هكذا في الأصل وفي نسخة القدسي ٦/١٨، والأصح ما في تاريخ الطبري ٧/ ٥٩٥: أنا ابن نبيكم».

قلت: هنا افتضح افتضاحًا تامًا، ذلك أن الأصل الذي زعم أنه يعتمده جاءت فيه العبارة على الوجه: «ويحكم ابن نبيكم» مخالفة لما جاء في طبعة القدسي، فأي أصل هذا الذي يشير إليه، نسأل الله الستر والعافية.

١٥- وجاء في ظ ١٥ ص ٢٠٤ من طبعته: «عبدالرحمن بن عطية المزني - د -». وعلق الدكتور على «عطية» بقوله: «الجرح والتعديل ٥/ ٢٧٢»، ثم علق على «المزني» بقوله «في نسخة القدسي ٦/ ٩٣: المدني، والتصحيح من الجرح والتعديل».

قلت: أخطأ الدكتور في هذه الكلمات الثلاث أربعة أخطاء بسبب تسرعه وقلة معرفته بهذا العلم وعدم رجوعه إلى النسخ الخطية، وتغليط الآخرين بغير دليل:

الأول: أن هذا ليس هو المترجم في الجرح والتعديل ٥/ ٢٧٢ (الترجمة ١٢٩٢)، بل هو المترجم فيه في ٥/ ٢٦٩ (الترجمة ١٢٦٩).

الثاني: أنه «ابن عطاء» وليس «ابن عطية»، فهو كذلك في جميع المخطوطات، وفي جميع المصادر التي ذكرته لا خلاف بينها، فهو من رجال التهذيب (١٧/ ٢٨٥ - ٢٨٨)، وقد ذكرت له هناك جملة من المصادر التي ترجمت له.

الثالث: أن ما جاء في طبعة القدسي من كونه مدنيًا لا مزنيًا هو الصواب، وهوالذي في المخطوطات كافة، وهو الذي في مصادر ترجمته كافة، فلو كان الدكتور رجع إلى النسخة الخطية التي يزعم أنه استعملها في

تحقيقه لوجده مدنيًا لا مزنياً.

الرابع: أن رقمه (د ت)، فهو من رجال أبي داود والترمذي، كما جاء في النسخ الخطية، وكما هو في «تهذيب الكمال» وجميع مختصراته[1].

ولو شئنا أن نتتبع مثل هذا لاحتجنا إلى آلاف عديدة من الصفحات، ولكننا نقدم نماذج يسيرة حسب لها آلاف النظائر.

وفيما قدمناه كفاية للتدليل على أن الدكتور لم ير أية مخطوطة لتاريخ الإسلام من أول الكتاب إلى آخر الطبقة السادسة عشرة. وهو بعد كل ذلك، وبسبب هذه المتابعة العمياء لطبعة الأستاذ القدسي لم ينتبه إلى أن القدسي قد طبع قسمًا من وفيات الطبقة السادسة عشرة (من أول وفيات الطبقة إلى أثناء حرف الزاي منها) على نسخة مختصرة من «تاريخ الإسلام»، فلم يشر إلى مثل هذا ولم ينبه عليه من قريب أو بعيد، وأنَّى له ذلك، وهو لا يعرف طبيعة هذا الكتاب، ولا منهج الذهبي فيه، ولا رأى مخطوطاته سوى نسخة يتيمة ملفقة فيها مختصرات، ومع كل ذلك لم يكلف نفسه حتى الرجوع إليها في هذه المدة، فسلخ مطبوعة القدسي وعلَّق عليها ما ظنه نافعًا، وهي تعليقات سمجة لا فائدة منها في ضبط النص وتقويمه.

ومهما قيل في طبعة الأستاذ حسام الدين القدسي فهي خير ألف مرة من طبعة الدكتور تدمري، ودليل ذلك أنه حينما انتهى من سلخ هذه الطبعة واستلابها وانتقل إلى الطبقة السابعة عشرة صار نصُّه ضُحكة من كثرة التحريفات والتصحيفات والسقط، وهو ما سنأتي عليه في فصول قادمة إن شاء الله تعالى.

انتحال ما طبع بتحقيقنا:

أما الطبقات الأربع التي حققناها ونشرتها مؤسسة الرسالة، وهي الطبقات من الحادية والستين إلى الرابعة والستين (٦٠١ - ٦٤٠ هـ) فقد سلبها الدكتور بنصها وتعليقاتي عليها والمصادر التي استعملتها، ولم يتورع من الإشارة إلى نسخة المؤلف التي بخطه، وكأنه أقام التحقيق عليها مع أنه لم ير منها ورقة واحدة، وهي جرأة عجيبة وأمر مستغرب على دكتور مثله أقل ما كان يتعين أن

---

(١) تنظر أمثلة أخرى في ط ١٣ ص ٤٦ و١١٤، وط ١٤ ص ٤٠١ و٤٠٦ و٤٠٨ و٤٩٠، وط ١٥ ص ٨ و٢٤ و٢٩ و٣٠ و٨٦ و٢٣١ و٢٦٦... الخ.

يراعيه الحقوق الأدبية والعلمية لزملائه المحققين، ولكن الدكتور تدمري أخذته العزة بالإثم فنشر في صدر الطبقة السبعين صورًا من المجلد الحادي والعشرين من نسخة المؤلف الخطية، يظهر أن أحدهم قد صوّر له هذه النماذج من النسخة المحفوظة بمعهد إحياء المخطوطات بجامعة الدولة العربية من غير أن يعتمدها، وهذا غاية في التلبيس والتدليس واستغفال القراء وخيانة علمية ما بعدها خيانة، وإليك دلالات ذلك بإيجاز:

أولاً: إن الدكتور اعترف بنفسه من حيث يدري أو لايدري أنه لم يستعمل نسخة المؤلف الخطية، بدليل قوله في آخر الطبقة التاسعة والستين: «**تم تحقيق هذا الجزء على نسختين هما: نسخة المتحف البريطاني رقم ٤٨١٠ ونسخة المتحف البريطاني رقم ١٥٤٠/٥١ المصورة بدار الكتب المصرية رقم ٤٢ تاريخ**». وقال في الصفحة ٩٩ من الطبقة ٦٩ في تعليق له: «حتى هنا من نسخة المتحف البريطاني، رقم ٤٨١٠، وبعده خرم حتى نهاية ترجمة عبدالله بن يحيى ابن أبي بكر رقم (٩١) وقد استكملتُ النقص من نسخة المتحف رقم ١٥٤٠ / ٥١ المصورة بدار الكتب المصرية رقم (٤٢) تاريخ». والصور التي نشرها في صدر الطبقة السبعين هي صور للمجلد الحادي والعشرين كما ذكرت، والطبقة التاسعة والستون جزء من هذا المجلد، فلماذا عدل عنها إلى نسختي المتحف البريطاني إن كان يملك نسخة المؤلف الخطية؟ هل يحتاج الباحث إلى دليل أقوى من هذا الدليل.

ثم ما جاء في آخر الطبقة السابعة والستين: «آخر الطبقة السابعة والستين من تاريخ الإسلام للحافظ شمس الدين الذهبي، **ومن خطه نقلت وحسبنا الله ونعم الوكيل**». فعرفنا من هذه العبارة أنه أقام تحقيقه في هذا الجزء على نسخة بدر الدين البشتكي[1] المحفوظة بدار الكتب المصرية رقم ٤٢ تاريخ. فلماذا لم يستعمل نسخة المؤلف التي كتبها بخطه وهذه الطبقة تقع في المجلد العشرين منه وصورته موجودة في معهد إحياء المخطوطات بالقاهرة؟

ثانيًا: إن الدكتور تدمري كان كثير الاستعمال في تعليقاته في الطبقات

(١) من الطريف أن الدكتور تدمري لم يعرف هذا الناسخ ولا عرف قراءة اسمه ونسبته، فمرة يسميه «البستلي» ومرة يسميه «البسلي» وأخرى «السلي»، وهلم جرًّا.

الأربع التي استلبها منا للعبارات الدالة على قيام التحقيق على نسخة المؤلف الخطية، وهي جميعها من غير استثناء مسروقة من طبعتنا من نحو قوله في الطبقة الحادية والستين:

ص ١٦ هـ ٢: هكذا بخط المؤلف.

ص ١٦ هـ ٣: هكذا بخط الذهبي مجود التقييد.

ص ٢٤ هـ ٢: هكذا في أصل المؤلف.

ص ٢٧ هـ ١: هكذا بخط المؤلف.

ص ٥٣ هـ ٥: في الأصل وبخط الذهبي.

وأعاد ذلك وأبداه وجعله شرعة له ومنهاجًا في الطبقات الأربع التي سلبها من تحقيقنا، وكلها تعليقات لي لم يغير فيها شيئًا يوهم بها من لا يفهم هذا الشأن أن هذا من صنيعه كما سيأتي بعد مفصلاً عند كلامي على سرقته لتعليقاتي.

فإذا كان قد استعمل نسخة المؤلف التي بخطه - والمئة السابعة بطبقاتها العشر كلها بخط المؤلف - فلم لا نجد ذلك في الطبقة الخامسة والستين والسادسة والستين والسابعة والستين والثامنة والستين والتاسعة والستين والسبعين، ولماذا لم يقل هناك كما قال في هذه الطبقات الأربع: «هكذا بخط المؤلف» أو «هكذا في أصل المؤلف»؟!

ثالثًا: من المعلوم في بدائه علم تحقيق النصوص أن المحقق لا يجوز له أن يغيّر في نص المصنف حتى وإن كان غلطًا، إنما يثبته ويعلق عليه، كما فعلنا في الطبقات الأربع التي حققناها وسرقها الدكتور بنصها وضبطها وحواشيها من تعقبات على المصنف، لكنه في الطبقة الخامسة والستين بدأ يصحح «الأصل»، فإن كان هذا «الأصل» بخط المصنف فهو أمر لا يجوز، وإن كان أصلاً آخر - وهو الصحيح، وهي النسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية رقم ٤٢ تاريخ والتي لم يعتمد غيرها البتة، فقد بان افتراؤه وكشف غطاؤه وعُلمَ بالضرورة أنه لم يستعمل نسخة المؤلف التي بخطه فمن أمثلة ذلك ما جاء في الطبقة الخامسة والستين، وهي أول طبقة من المئة السادسة مما لم يستلب من نسختنا:

١- قوله في ص ٢٣ هـ ٥: «في الأصل: حلوان، وهو وهم، والمثبت هو الصحيح، كما في نهاية الأرب ٢٩/ ٣٢٠ ودول الإسلام ٢/ ١٥٠... الخ».

أقول: أي أصل هذا، إن كان هو أصل الذهبي ففيه «حوران» كما أثبت. وكيف يكون التصحيح من «دول الإسلام» للمؤلف، ولا يكون من خطه. واضح أنه يستعمل «أصلاً» آخر غير أصل المصنف.

٢- جاء في ص ٢٤: من طبعته «وحضر [نائب] صاحب نصر». وعَلّق الدكتور على ما وضعه بين معقوفتين بقوله: «إضافة على الأصل ليصح الخبر. وفي المختار من تاريخ ابن الجزري ٢٠٢: وجهز الصالح».

أقول: لم يعتمد الدكتور في هذا النص نسخة المؤلف، لكنه اعتمد أصلاً آخر وأساء قراءته لأن النص الصحيح الذي بخط المؤلف ليس فيه نقص وهو: «وجَهَّز صاحبُ مصرَ»، فلو كان اطلع على نسخة المصنف لما وقع في هذا المأزق.

٣- وجاء في صفحة ٢٧: «وفيها وصلت الأخبار أن البابا طاغوت النصرانية غضب على الأنبرور»، فعلق الدكتور بقوله: «في الأصل: الأنبروز، بالزاي».

أقول: هو بخط المؤلف بالراء المهملة، مما يدل على أنه يستعمل نسخة سقيمة.

٤- وجاء في ص ٢٨: «جاءته نجدة الموصل وماردين»، فعلق الدكتور في الهامش بقوله: «في الأصل: مادرين، وهو تحريف».

أقول: جاء رسم «ماردين» بخط المؤلف على الصواب.

٥-وجاء في الصفحة نفسها: «ثم سريت فجئت إلى السانح»، فعلق الدكتور بقوله: «في الأصل: السايح، وفي المختصر لأبي الفدا ٣/ ١٨٣ السابح، والمثبت عن: مفرج الكروب ٥/ ٣٧٩، وخطط المقريزي ١/ ١٨٤ و٢٢٧ والسلوك ج ١ ق ٢/ ٣٣٠، وفي شفاء القلوب ٣٨١: السائح».

أقول: هذا التعليق كله غلط، فإن كان الدكتور يستعمل نسخة المؤلف فكيف يجوز له أن يغير ضبط المؤلف واختياره بالاعتماد على كتب أخرى مطبوعة. والظاهر أن الدكتور لا يعرف أن النساخ يُسهِّلون الهمزة فيكتبونها ياءً لقلة معرفته بأساليب الكتابة العربية في عصر المخطوطات.

٦- وجاء في ص ٣٤: «وطال الحصار»، فعلق الدكتور على ذلك بقوله:

«في الأصل: وطار».

أقول: الذي بخط الذهبي: وطال.

٧- وجاء في ص ٣٥: «وبنو صصرى الأربعة»، فعلق الدكتور على لفظة «بنو» بما يأتي: «في الأصل: وابن، وهو لا يستقيم، والتصحيح من: المختار من تاريخ ابن الجزري ٢٠٨ وعيون التواريخ ٢٠/١١، والنجوم الزاهرة ٦/٣٥٨».

أقول: لم يكن بحاجة إلى كل هذا التعليق السمج الذي لا معنى له لو أنه وقف على نسخة المؤلف، لأن ما أثبته خطأ، وما في مخطوطته خطأ أيضًا، والصواب كما في نسخة المؤلف: «وأولاد ابن صصرى الأربعة».

٨- وجاء في ص ٣٨: «وبُعْثر الفلاحون بجر آلة الحصار والمجانيق إلى حمص»، وعلق الدكتور على «بعثر» بقوله: «هكذا في الأصل. وفي نهاية الأرب ٢٩/٣٢٨: وسخّر، ومثله في عيون التواريخ ٢٠/٢١ والسلوك ج ١ ق ٢/ ٣٣١، وفي المختار من تاريخ ابن الجزري ٢١٢: وانعسف».

أقول: وهنا أيضًا لم يكن بحاجة إلى مثل هذا التعليق الذي لا معنى له، فالصواب فيها كما جاء بخط المؤلف: «وتَعثَّر»، وهي كذلك في نسخة دار الكتب المصرية التي اعتمدها، لكنه لم يحسن قراءتها لقلة ممارسته لأصول هذا الفن.

٩- وجاء في ص ٤٧: «والمحدث عبدالعزيز القحيطي»، فكتب الدكتور معلقًا: «في الأصل: القحبطي، بموحدة، والتصحيح من الحوادث الجامعة وتاريخ ابن الجزري».

أقول: هو بخط المصنف «القحيطي»، ونقطتا الياء واضحة وضوح الشمس في رائعة النهار.

١٠- وجاء في الصفحة نفسها: «وفيها قتلت [التتر] بخانقين خلقًا»، فعلق الدكتور بقوله: «إضافة على الأصل».

أقول: ليس هناك نقص في أصل المصنف، إنما النقص في النسخة التي اعتمدها الدكتور، فقد جاء النص صحيحًا بخط المصنف وهو: «وفيها قتلت التتار بخانقين خلقًا عظيمًا».

١١- وجاء في ص ٥٧ : «وفي هذين الشهرين»، وعلق الدكتور على لفظ (هذين) بقوله: «في الأصل: وفي هذا».

أقول: هذا في نسخته، أما في نسخة المؤلف فالنص فيه: «**وفي هذه**».

١٢- وجاء في ص ٥٩ : «وتقدم جمال الدين ابن يغمور وسيف الدين المشد وتـ(قدم) الجيش»، فقال في تعليقه: «في الأصل بياض مقدار كلمة، والإضافة من المختار من تاريخ ابن الجزري ٢٢٥».

أقول: هذا البياض في نسخته، وليس بخط المؤلف الذي زعم أنه يعتمده، فقد جاء النص فيه تامًا، وهو غير الذي خمنه فأضافه وهو: «وتقدم جمال الدين ابن يغمور وسيف الدين المشد **بجمهرة** الجيش».

١٣- وجاء في ص ٦٦ : «وفيها حاصر لؤلؤ صاحب الموصل الملك المسعود». فعلق الدكتور بقوله: «في الأصل بياض بعد كلمة «الموصل» ولا مبرر له كما يتضح من المختار من تاريخ ابن الجزري ٢٣٠ حيث ينقل المؤلف رحمه الله عنه. وانظر عيون التواريخ ٢٠/ ٥٢».

أقول: هكذا يعلق الدكتور، وأنَّى له أن يعرف النقص وهو يستعمل نسخة سقيمة ثم يزعم أنه يعتمد نسخة المؤلف، ولا يكتفي بذلك فيصرح بأن لا مبرر لهذا البياض. والحق أن النقص موجود في نسخته، أما في نسخة المؤلف فهو ثابت وهو فيه: «وفيها حاصر لؤلؤ صاحب الموصل **لزوج بنته** الملك المسعود»، فعُلم أن البياض هو لعبارة: «لزوج بنته».

ولو أردنا أن نتتبع مثل هذه الأمثلة لطال بنا المقال ولاحتجنا إلى تسويد عشرات الصفحات، ففيما قدمنا كفاية للفطن اللبيب الذي يدرك بكل سهولة ويسر أن الدكتور قد سلخ نصنا وأنه لم يقف على نسخة المؤلف كما زعم وادعى حين وضع صورة لبعض الصفحات ليموه بها.

رابعًا: ولعل من أقوى الأدلة على قيام الدكتور بسرقة طبعتنا المحققة من الطبقات الأربع بنصها وتعليقاتها متابعته لنا ببعض ما وقع في طبعتنا من أغلاط طباعية أو هنات ظهرت فيها؛ ذلك أننا قمنا بإعادة مقابلة النص على نسخة المؤلف الخطية لتلافي مثل هذه الهنات، فظهر الأمر جليًا، واتضح ما قد يكون مخفيًا بزيادته بعض الحواشي والتعليقات السمجة على النص الذي نشرناه.

ومن أجل أن لا أطيل على القارىء الكريم سأكتفي بضرب أمثلة من الطبقة الرابعة والستين حسب، ففي ذلك كفاية للتدليل على هذا الأمر، ومن أراد مزيد أمثلة يمكنه أن يقابل الطبقات الثلاث الأخرى، والعاقل يدرك بسهولة ويسر استحالة مثل هذه المتابعة العمياء حين يملك الدكتور النسخة ذاتها التي أقمنا التحقيق عليها.

الصفحة والسطر في طبعتنا المسروقة	الصفحة والسطر في طبعته	الخطأ	الصواب
١٤/ ٨	١٧/ ٤	مشْرفة	مشْرقة[١]
١٤/ ١٥	١٨/ ٣	محرم	المحرم
٢١/ ١٩	٢٩/ ١٥	يضربه	فضربه
٢٢/ ٩	٣٠/ ٨	إليه	إليهم
٢٢/ ٢١	٣١/ ٦	ليحلفا	ليحلفان
٢٥/ ١٥	٣٤/ ١٠	خزائنه	خزانته
٢٦/ ١٨	٣٥/ ١٥	على	عليّ
٣٨/ ٤	٥١/ ٤	ومحمد	ولمحمد
٣٨/ ١٣	٥١/ ١٣	الملك العادل	الملك الكامل
٤٩/ ٩	٦٢/ ٢١	واشترط جملة	واشترط حَمْلهُ
٥٣/ ١٨	٦٧/ ١٦	عُقبة الكتان	عَقَبة الكتان
٥٦/ ٤	٧٠/ ١	إنفاقًا	إتقانًا
٦٣/ ٩	٧٧/ ١٥	توفي	وتوفي
٦٧/ ١٨	٨٪/ ٢١	أخبرنا أبو سعد	حدثنا أبو سعد
٦٨/ ٩	٨٢/ ١٢	وزير	وزَرَ
٧٠/ ٧	٨٤/ ٥	قال	نقَلَ
٧٠/ ٨	٨٤/ ٦	الأنعام تحمله	الإنعام يحملُه

---

(١) المشرقة، مثلثة الراء: موضع القعود في الشمس بالشتاء.

٩/٧٨	٦/٩٢	مفرج	نوح
٩/٩٠	١٧/١٠٥	العراقي	الغَرَّافي
٥/١٠١	٣/١١٨	الطرق	الطريق
٩/١٠٢	٣/١١٩	ابتسم	تَبَسَّمَ
٢/١٠٤	١٤/١٢٠	ابن القاضي	محمد ابن القاضي
٥/١١٠	١٥/١٢٦	كتب	كتاب
٤/١١١	١٠/١٢٧	أبي سعيد بن أبي	أبي سعيد خليل ابن أبي
١٤/١١٣	١٧/١٢٩	خرشند قوله	خرشيد قولة
١٧/١٢٣	١/١٤٠	أحمد بن أبي عبدالله محمد بن أبي عبدالله محمد بن عبدالعزيز	أحمد بن أبي عبدالله بن عبدالعزيز
١٦/١٢٤	٢٠/١٤٠	شحانة	شماتة
١١/١٢٥	١٣/١٤١	قلت: صنف	قلت: وقد صنف
١٢/١٢٥	١٤/١٤١	اسمه	نسبه
١٥/١٢٨	١٥/١٤٤	الكَتَّاني	الكِناني[1]
١١/١٣٣	٦/١٤٩	المُعَزَّم	المُعَزِّم
١٧/١٣٣	١٣/١٤٩	جامع القصر	جامع مصر
١٠/١٣٥	٣/١٥١	ونصر الله القزاز	ونصر الله القزاز، وحدث بمصر
١٧/١٣٦	١١/١٥٢	وبالإجازة تقي الدين	وبالإجازة القاضي تقي الدين
١٩/١٣٧	١٢/١٥٣	عبدالمولى بن القاسم	عبدالمولى بن أبي القاسم

---

(١) قلت أنا يومئذٍ معلقًا: «تصحف في المطبوع من تكملة ابن الأبار إلى الكناني بالنون»، فسرق تعليقي وقال: «وقع في تكملة ابن الأبار الكناني بالنون، وهو تصحيف بالطباعة»! وهذا واحد من آلاف التعليقات التي سرقها وإن كان غلطًا، كما سيأتي بيانه لاحقًا.

١٨/١٤٠	١١/١٥٦	والشمس حمد	والشمس أحمد
٤/١٤٩	١٣/١٦٥	كثير الإجهاد	كثير الاجتهاد
١١/١٧٥	٧/١٩٢	فكان ابن بجدته	فكان ابن بجدته وأبا نجدته
٩/١٨٢	٧/١٩٩	وغيره	وغيرهم
٩/١٨٨	٩/٢٠٥	يُعَظِّمه	يعطيه
١٤/١٩٥	٨/٢١٢	دار الحديث بالمستنصرية	دار الحديث المستنصرية
١٣/٢٠٠	١٢/٢١٧	وتصدر بلده للإقراء	وتصدر ببلده للإقراء
١٦/٢٢٧	١٦/٢١٠	مخلوق	مخلوف
١٢/٢٣٣	٩/٢١٥	أبو حمد	أبو محمد
٥/٢٤١	٤/٢٢٢	وأخيه أحمد والمفتي أبي	وأخيه أحمد، ومسعود بن شنيف. وأجاز له مسعود بن الحسن الثقفي، والمفتي أبو
٥/٢٤١	٥/٢٢٢	وأبي القاسم	وأبو القاسم
٦/٢٤١	٥/٢٢٢	وأبي جعفر	وأبو جعفر
٧/٢٤١	٦/٢٢٢	وأبي عاصم	وأبو عاصم
١٨/٢٤٢	٢٠/٢٢٣	وزينب الإسعردي	وزينب بنت الإسعردي
٢١/٢٤٢	١/٢٢٤	خاليًا من العلم	خَليًّا من العلم
١١/٢٤٤	١/٢٢٦	محمد السكن	محمد بن السكن
٢٠/٢٥١	١٧/٢٣٣	السبتي	السِّبْتِي
١٣/٢٥٢	١٠/٢٣٤	ملك	تملك

١٤/٢٥٢	١٢/٢٣٤	فسافر	فسار
١٧/٢٥٤	١٣/٢٣٦	أبو عبدالله القزاز	أبو عبدالله ابن القزاز
١٦/٢٦٢	١١/٢٤٤	ثم عزل	ثم عزلا
١٥/٢٦٥	١/٢٤٨	المُنْقي	المُنْقذي
١٠/٢٦٨	٢٠/٢٥٠	أخبارها	كبارها
١٠/٢٧١	١٧/٢٥٣	سعد الدين بن مسعود	سعد الدين مسعود
١٧/٢٧٧	١٨/٢٥٩	الشطاري	البشطاري
١١/٢٨٧	١/٢٦٨	عماد الدين مدرسًا	عماد الدين محمد مدرسًا
١٧/٢٩٧	١/٢٧٩	ولنا فيه إجازة	ولنا منه إجازة
٤/٣٠١	٣/٢٨٢	وإذا أتيت	وإذا أبيت
١/٣٠٣	٣/٢٨٤	أبو العباس الغماز	أبو العباس ابن الغماز
١١/٣٠٩	١١/٢٩٠	ينسج	تُنسج
١٤/٣٢٨	٦/٣٠٨	ويلازم الصلاة	ويلازم الصلوات
١٩/٣٤٤	١٢/٣٢٢	فإذا أردن	فإذا أردت
١٠/٣٤٧	٧/٣٢٥	تهددني	تتهددني
١/٣٤٨	١٩/٣٢٥	عبدالمنعم الفراوي	عبدالمنعم ابن الفراوي
١١/٣٥٧	١/٣٣٥	التيبتى	التيتي
١٧/٣٦١	٣/٣٣٩	أو ما معناه	أو ما هذا معناه
٢٠/٣٦١	٧/٣٣٩	يعلمونه	يعملونه
٣/٣٦٦	١٨/٣٤٣	أبي الفتح البطي	أبي الفتح ابن البطي
١/٣٦٨	١٩/٣٤٥	أبي الجواد	أبي الجود

١٣/٣٧٣	١٦/٣٥١	الكواكب	الكوكب
١٤/٣٧٣	١٧/٣٥١	الهَوْرني	الهَوْزني
٩/٣٨٣	٨/٣٦١	محمد ابن الشيرازي	محمدبن محمد ابن الشيرازي
٣/٣٨٦	١٩/٣٦٣	جمادى الآخر	جمادى الآخرة
٦/٣٩١	٢/٣٩٩	ابن المُقَيَّر	ابن المُعَيِّر
٢٠/٣٩٥	٢/٣٧٤	إبراهيم بن الماسح	إبراهيم بن راجح الماسح
٦/٣٩٩	١٩/٣٧٦	ربيعة بن أبي الجواد	ربيعة بن أبي الجود

فهذا أكثر من ثمانين موضعًا وافقنا فيه الدكتور فيما وقع في الطبقة الرابعة والستين من أخطاء مطبعية أو من جراء سوء التصحيح حيث لم أشرف عليه يومئذٍ، أو بعض الهنات التي لا يخلو منها كتاب، فهل يصدق عاقل أننا وقعنا سوية بالأخطاء الطبعية نفسها، وتوهمنا الأوهام نفسها؟ ثم إن كان هذا العدد مما وافقنا فيه، فأين ما خالفنا فيه إن كان من الصادقين؟

وماذا يعني كل هذا؟ الجواب واضح: هو أن الدكتور أعطى لمنضد الحاسوب (الكومبيوتر) النص الذي تعبنا في قراءته وضبطه والتعليق عليه، فنضده بنصه وفصِّه وجميع تعليقاته، ثم زاد عليه تعليقات لم تكن من منهجنا في تحقيق الكتاب، وأكثرها مستلبة أيضًا من تعليقاتنا على «التكملة لوفيات النقلة» و«سير أعلام النبلاء» وغيرهما، كما سيأتي بيانه لاحقًا، نسأل الله الستر والعافية!

خامسًا: وعلى الرغم مما ذكرنا فإن النص في هذه الطبقات الأربع نص متقن في طبعتنا وطبعته لأنه مسروق منا كما بيَّنا بالأدلة التي تقنع كل عالم منصف، بل من له أدنى معرفة بهذا العلم.

وإذا كان الأمر كما زعم وادعى من أنه يستعمل نسخة المصنف فلماذا كثرت الأخطاء في أول طبقة تلت هذه الطبقات الأربع. بحيث تجاوزت كل حد معقول من تحريف وتصحيف وسقوط تراجم بكاملها، وسقوط نصوص بتمامها بحيث صارت ضُحكة؟

نقد الطبقة (٦٥) من طبعته:

لذا نرى من المفيد هنا أن نتتبع أخطاءه في هذه الطبقة حسب، ليلاحظ القارىء الفرق بين تلك الطبقات الأربع وبين (تحقيقه) الحقيقي هو، وهو مثل بسيط لما سيأتي بيانه لاحقًا من مخالفة لأصول هذا العلم لا يمكن إحالتها على سبب من الأسباب، فلنبدأ الآن بتتبعه في هذه الطبقة، وسنرمز للصفحة بالحرف (ص) وللسطر بالحرف (س)، وللهامش بالحرف (هـ)، فنذكر الخطأ ونبين الصواب، ونحيل القارىء الكريم إلى طبعتنا إذا أراد استزادة أو تدقيقًا (المجلد ١٤ ص ٣٤٣ - ٦٥٢).

١- ص ٥: كتب الدكتور بعد البسملة ﴿ربنا أفرغ علينا صبرًا﴾، فهذه الآية الكريمة لم يكتبها الذهبي في نسخته، وهي من الناسخ، فما كان ينبغي إثباتها.

٢- ص ٦ س ٣: «مغمورة بالعلماء». الصواب: معمورة، بالعين المهملة.

٣- ص ٨ س ٦: «وحدث المولى شمس الدين محمد بن إبراهيم الجزري في تاريخه أنه». الصواب: «وحدث المولى شمس الدين محمد بن إبراهيم الجزري في تاريخه عن والده أنَّه».

٤- ص ٨ س ١٣: «ودخلوا القدس وخرَّبوا الصخرة». الصواب: «وضَرَبوا الصخرة».

٥- ص ٨ س ١٥: «فأعطاهم مزارات عدة». الصواب: «فأعطاهم قرى عدة».

٦- ص ٨ س ١٥: «وطبرية وعسقلان فعمروها». الصواب: «وطبرية وعسقلان فعمروا قلعتيهما»!

٧- ص ٩ س ٣-٤: «فواغوثاه ولا قوة إلا بالله». الصواب: «فواغوثاه بالله»، فلا وجود لعبارة: «ولا قوة إلا» بخط المصنف، فهي من إضافة الناسخ.

٨- ص ١٠ س ١٠: «مع الظهيري سنقر». الصواب: «مع الظهير ابن سنقر»، كما بخط المصنف.

٩- ص ١٠ س ١٣: «والقسيسون في الأطلاب يصلبون ويقسون». الصواب: «يقسقسون» بسينين مهملتين وقافين كما بخط المصنف، أما

«يقسسون» فهو الذي في مرآة الزمان ٨/ ٧٤٦.

١٠- ص ١١ س ٣: «الظهيري سنقر». الصواب: «الظهير ابن سنقر».

١١- ص ١١ س ٤: «الظهيري». الصواب: «الظهير».

١٢- ص ١١ س ١٠: «ونهبت خزائنه». الصواب: «نهبت خزانته».

١٣- ص ١١ س ١٢: «ثم حضر الملك الصالح». الصواب: «ثم جَهَّزَ الملك الصالح».

١٤- ص ١١ س ١٥: «وخرب رباعًا عظيمة». الصواب: «وخرب أرباعًا عظيمة».

١٥- ص ١٢ س ٧-٨: «يطلب الدخول في طاعته». الصواب: «وطلب الدخول في طاعته».

١٦- ص ١٢ س ٩-١٠: «وعبروا إلى بدليس، كانت مع الملك المظفر». الصواب: «وعبروا إلى بدليس فأتيت مع الملك المظفر»، ولفظة «كانت» لا معنى لها.

١٧- ص ١٢ س ١٠: «ثم أنفذ». الصواب: «ثم نَفَّذَ».

١٨- ص ١٢ س ١٠: وما خَفَّ معهما من جواهر ومصالح». الصواب: «مصاغ» بدلاً من «مصالح» التي لا معنى لها البتة.

١٩- ص ١٢ س ١١-١٢: «فطلعوا إلى حصن كيفا عند المعظم ولد الملك الكامل». الصواب: «ولد الملك الصالح» بدلاً من «الكامل»، كما هو بخط المؤلف، والدكتور - حفظه الله - مؤرخ معروف فكان ينبغي أن يعلم أن الكامل ليس له ولد يلقب بالمعظم، بل خلف ابنين هما: العادل أبو بكر، والصالح نجم الدين، وبنتًا هي الصاحبة، كما تقدم في ترجمته (طبقة ٦٤ ص ٢٥٨ من طبعته)!

٢٠- ص ١٢ س ١٣: «لقتال التتار». الصواب: «التتر» كما بخط المؤلف، ومن واجب المحقق المحافظة على النص.

٢١- ص ١٣ س ٢: «جوشخاناه». الصواب: «جوسخاناه» بالسين المهملة، وهذا اختيار المؤلف كما جاء بخطه، فلا ينبغي تعديله بالاستناد إلى معجم دوزي.

٢٢- ص ١٣ س ٦-٧: «خرج الأعيان إلى ملتقى أم الخليفة وقد رفعوا الغرز». وقد علق الدكتور على لفظة «الغرز» بقوله: «ركاب الرحال، وكذلك ما كان ماسكًا للرجلين يسمى غرزًا - تهذيب اللغة ٨/ ٤٥». أقول: هل يريد الدكتور أن يفهمنا أنَّ أعيان بغداد خرجوا إلى ملتقى أم الخليفة وهم يرفعون ركاب الرحال أو ما يمسك الرجلين؟!، وإنما الغرز جمع غرزة، وهو نوع من لباس الرأس لأعيان بغداد، وهو يتفق مع بقية النص وهو: «والمدرسون والقضاة وقد رفعوا الطرحات»، ثم تأمل ما يأتي بعد: «وخرج ثاني يوم أستاذ دار الخلافة مؤيد الدين... بالقميص والبقيار والغرزة». ولم يكن من وكدنا تتبع التعليقات التي طوَّل الدكتور الكتاب بأمثالها، وإنما أردنا تقديم نموذج يمثل فهمه للنصوص.

٢٣- ص ١٥ س ١١: «ودام الحصار في ربيع الأول». الصواب: «إلى ربيع الأول»، كما جاء بخط المصنف.

٢٤- ص ١٦ س ٤: «ووضع فيه النار، فلم يُغنِ شيئًا». والصواب: «فلم تغن شيئًا».

٢٥- ص ١٦ س ٧-٨: «ثم خرج مرة أخرى فوقف الحال». الصواب: «فوفق الحال»، كما بخط المصنف، وهو الذي في مرآة الزمان (٨/ ٧٥٣) الذي ينقل منه المصنف.

٢٦- ص ١٦ س ١٢: «وكان معين الدين حسن السياسة، فلم يُمكن الخوارزمية». الصواب: «لم يمكن الخوارزمية».

٢٧- ص ١٦ س ١٤: «ثم حضر الوزير». الصواب: «ثم جَهَّز الوزير».

٢٨- ص ١٧ س ٧: «وأنتنت الدنيا بهم». الصواب: «وأنتنت الدنيا لهم».

٢٩- ص ١٧ س ٨: «فكانوا يحفرون لهم حفائر ويرمون الموتى بها بلا غسل». الصواب: «فيهم» بدلاً من «بها»، كما بخط المؤلف.

٣٠-ص ١٨ س ٩: «اجتمع على دمشق عسكر عظيم». الصواب: «اجتمع على دمشق عساكر عظيمة».

٣١- ص ١٨ س ١١: «ورمى المجانيق». الصواب: «ورمى بالمجانيق».

٣٢- ص ١٨ س ١٢: «وأمر بتخريب عمارة العقبة». الصواب: «العُقيبة» بدلاً من العقبة.

٣٣- ص ١٩ س ١: «لما احترقت العقيبة». الصواب: «لما أحرقت العقيبة».

٣٤- ص ١٩ س ٣: «وابن الجوزي حاطب ليل وصاحب غرائب». الصواب: «عجائب» بدلاً من «غرائب»، كما هو بخط الذهبي.

٣٥- ص ١٩ س ٧: «فنزلنا سلمية وسرنا فيها». الصواب: «منها» بدلاً من «فيها».

٣٦- ص ١٩ س ١٩: «ودخل من الغد (نائب) صاحب مصر». وعلق المحقق في هـ ٢ بقوله: «إضافة على الأصل من ذيل الروضتين». أقول: هذا صنيع لا معنى له إن كان، كما يزعم، يعتمد النسخة الأصلية، لأن لفظة «نائب» موجودة فيها.

٣٧-ص ٢٠ س ٤: «وفيها وصلت إلى خلاط الست خاتون». الصواب: «الست الخاتون».

٣٨- ص ٢٠ س ٨: «جلال الدين خوارزم شاه». الصواب: «جلال الدين ابن خوارزم شاه».

٣٩- ص ٢٠ س ١٥: «وكنا إذا قلنا له: أرسل أحضره يغضب ويقبض يده ويقول: أجيبه أقتله وكان القضاء موكلاً بالمنطق». أقول: وقعت في هذه العبارة ثلاثة تحريفات وتصحيفات، فصواب «يقبض»: «ينفض» وهي كذلك في مرآة الزمان التي ينقل منها المصنف (٨/ ٧٥٥)، وصواب: «كان»: «كأنَّ»، وصواب «موكلاً»: «موكلٌ».

٤٠- ص ٢١ س ٢: «وفيها أخرج الصالح نجم الدين فخر الدين». الصواب: «وفيها أخرج الصالح نجم الدين الصاحب فخر الدين».

٤١- ص ٢٣ س ٧: «وسار إليهم عسكر السلطان الذين بدمشق». الصواب: «الذي بدمشق».

٤٢-ص ٢٣ س ١٣: «ووصلوا إلى حوران»، وعلق الدكتور في الهامش بقوله: «في الأصل: حلوان، وهو وهم... الخ». قلت: جاءت اللفظة

«حوران» على الوجه بخط المصنف، فلا مبرر لهذا التعليق.

٤٣- ص ٢٤ س ١: «وسار الحلبيون ومعهم رأس بركة خان فنصب على باب حلب». الصواب: «فنصبت» بدلاً من «نصب».

٤٤- ص ٢٤ س ٦: «وحضر نائب صاحب مصر». الصواب: «وجَهَّزَ صاحبُ مصر».

٤٥- ص ٢٦ س ٦: «فدخل يوم تاسع عشرة». الصواب: «عشرِهِ».

٤٦- ص ٢٦ س ٩-١٠: «ثم مضى إلى بصرى، وقدم عز الدين أيبك دمشق وكُتب له منشور بقرقيسيا والمجدل وضياع في الخابور». هكذا بالبناء للمجهول مع أن الذي كتب هو السلطان الملك الصالح نجم الدين كما يدل عليه السياق وخط المؤلف بنصب المكتوب له، فصواب العبارة: «... وكتب له منشورًا بقرقيسيا والمجدل وضياعًا في الخابور».

٤٧- ص ٢٧ س ٥: «بغفاته». كتبها المؤلف بخطه وجودها بالنون: «نغفاته».

٤٨-ص ٢٧ س ٦: «فكتب مناصحوا الأنبرور». الصواب: «فكتب مناصحون للأنبرور».

٤٩- ص ٢٧ س ٧: «فجعله على سرير الملك مكانه». الصواب: «فجعله مكانه على سرير الملك».

٥٠- ص ٢٧ س ٩-١٠: «رأوا قتل الأنبرور فرصة لكونه ضعيفًا من الدواء، فحطّوا عليه، وهو مغطى الوجه بالسكاكين». الصواب: رأوا قتل الأنبرور -لكونه ضعيفًا من الدواء- فرصة، فخطوا عليه... الخ»، فلفظة «حَطّوا» بالحاء المهملة وتشديد الطاء لا معنى لها، والنص كما أثبتنا مجود بخط المؤلف.

٥١- ص ٢٨ س ٥: «وكتب توقيع للشيخ تاج الدين بن أبي عصرون بتدريس الشافعية، فدَرَّس بها دهرًا طويلاً». الصواب: «الشامية» بدلاً من الشافعية، وهي مدرسة معروفة بدمشق، ولم يسأل الدكتور نفسه كيف يستقيم النص بقوله: «بتدريس الشافعية، فدرَّس بها» أم ظنَّ أن هناك مدرسة اسمها الشافعية.

٥٢- ص ٢٩ س ٨: «ألف وخمس مئة (رأس) شواء»، وعلق الدكتور في الحاشية بما يفيد أنه أضاف ما بين الحاصرتين من المختار من تاريخ ابن الجزري، ولا حاجة لكل هذا لأن لفظة «رأس» موجودة بخط المصنف، لكنها سقطت من نسخة الدكتور السقيمة.

٥٣- ص ٢٩ س ١١: «وتغمت على الناس بواطن الأمور». الصواب: «تَعَمَّت» بالعين المهملة.

٥٤- ص ٣١ س ٣: «في أولها وجه السلطان إلى مصر جريدةً». والصواب: «رجع» بدلاً من «وجه» والفرق شاسع بين اللفظتين.

٥٥- ص ٣١ س ١٢-١٣: «وعظم شأنه عند السلطان، ولم يُبقِ له نظيرًا في الأمراء». قلت: هذه قراءة عرجاء للنص لا معنى لها، فالصواب: «ولم يَبْق له نظيرٌ في الأمراء».

٥٦- ص ٣٢ س ١٢: «فأمر أن يصرف دخل القدس». الصواب: «فأمر بأن يصرف مُغل القدس».

٥٧- ص ٣٢ س ١٣: «وزار الخليل عليه السلام». قلت: عبارة «عليه السلام» من الناسخ، فلا وجود لها بخط المصنف.

٥٨- ص ٣٣ س ٨: «ثم رحلنا». الصواب: «ورحلنا» كما بخط المؤلف.

٥٩- ص ٣٣ س ١٠: «وهي قلعة مليحة ستة عشر برجًا». الصواب: «بستة عشر برجًا».

٦٠- ص ٣٣ س ١٤: «كانوا مرسيّين في وسط البحر». الصواب: «مرسين».

٦١- ص ٣٣ س ١٦-١٧: «وأحرقوا ستائر منجنيقين رموها... محمية»، وعلق الدكتور الذي زعم أنه يستعمل نسخة المؤلف الخطية بقوله: «في الأصل بياض مقدار كلمة لعلها (بقدور)» قلت: هل يحتاج القارىء الكريم إلى دليل بعد هذا ليعلم أنه استعمل نسخة سقيمة لم يعرف ناسخها قراءة ما كتبه المؤلف فتركه بياضًا، والنص الكامل هو: «رموها بنصول زيار محمية» كما بخط المؤلف. «والزيار» من آلات الحرب كما في معجم دوزي ٣٩٩/٥.

٦٢- ص ٣٣ س ١٧: «وخرجوا وقتلوا جماعة». الصواب: «وخرجوا وقتلوا جماعة».

٦٣- ص ٣٣ س ١٨: «وبعد أيام شرعنا في طم الخندق من الثُّقُب». الصواب: «النَّقْب»، كما بخط المؤلف.

٦٤- ص ٣٣ س ٢٢: «وثبتنا على خنادق القلعة وأخذنا ثقوبًا في برج وبدنة». قلت: وقع في هذا السطر وحده ثلاثة تصحيفات وتحريفات، فكلمة «وثبنا» صوابها: «وبتنا»، ولفظة «ثقوبًا» صوابها: «نقوبًا»، وقوله: «وبدنة» صوابه: «ديدنة» وهو اسم البرج، فصواب النص: «وبتنا على خنادق القلعة وأخذنا نقوبًا في برج ديدنة».

والحق أن مثل هذه التحريفات المتتالية التي تشوه النص هي السمة الغالبة على هذه النشرة كما سيأتي بيانه مفصلاً، فكيف يستطيع القارىء والباحث الاستفادة من مثل هذه النصوص المحرفة التي تحيل المعاني وتغيرها؟

٦٥- ص ٣٤ س ١: «ثم أخذوا الثقوب». الصواب: «النقوب» بالنون.

٦٦- ص ٣٤ س ٩: «وذكروا أن الخلف». الصواب: «وذكر»، فالذاكر هو سعد الدين ابن حموية.

٦٧- ص ٣٤ س ١٠: «فمات تحتها». الصواب: «فمات منا تحتها».

٦٨- ص ٣٤ س ١٢: «وعلت الصيحات». الصواب «وعلت الصنجات»، جمع صنجة.

٦٩- ص ٣٤ س ١٦: «وأعطى من في الأبراج أمانًا». الصواب: «وأعطى لمن في الأبراج أمانًا».

٧٠- ص ٣٤ س ٢٢: «ومساكن الأراوي والغزلان». الصواب: «ومساكن للأراوي والغزلان».

٧١- ص ٣٥ س ٨: «وابن الحصيري، وبنو صصرى الأربعة». الصواب: «وابن الحضيري، وأولاد ابن صصرى الأربعة».

٧٢- ص ٣٦ س ١: «وفي ذي القعدة جلس عز الدين»، وكتب الدكتور في تعليق له على لفظة «جلس»: «في المختار من تاريخ ابن الجزري: اعتقل،

ومثله في عيون التواريخ ١٢/٢٠». قلت: الصواب: «حُبِسَ» كما بخط المؤلف.

٧٣- ص ٣٦ س ٥: «ودافعه ولده»، وعلق الدكتور عليها بقوله: «في المختار من تاريخ ابن الجزري ٢٠٩: ورافقه، ومثله في عيون التواريخ ١٢/٢٠». قلت: الذي بخط المصنف: «ورافعه»، وهو الصواب.

٧٤- ص ٣٨ س ٦: «وكان ببغداد الغرق الكثير الذي هو أكبر من غرق» الصواب: «الكبير» كما بخط المؤلف، وهو الموافق للمعنى.

٧٥- ص ٣٨ س ١٣: «وبُعْثر الفلاحون». الصواب: «وتَعثَّر الفلاحون».

٧٦- ص ٣٩ س ١: «العسكر الحلبي». الصواب: «عسكر حلب» كما بخط المؤلف.

٧٧- ص ٤١ س ٧-٨: «وصل كتاب الظاهر ابن الناصر إلى السلطان بذلك». قلت: سقط سطر كامل من هذا النص، وصوابه: «وصل كتاب الظاهر ابن الناصر إلى السلطان بأن يُسلِّم الكرك ويعطيه السلطان خبزًا بمصر، ففرح السلطان بذلك».

٧٨- ص ٤١ س ٨: «جمال الدين آقوش التُّجيبي». الصواب: «النَّجيبي»، وهو أمير معروف.

٧٩- ص ٤١ س ٩: «ودفع له أسيوط»! الصواب: «أبسوك» كما بخط المؤلف، ولعلها هي أبسوج، القرية التي بالصعيد على غربي النيل.

٨٠- ص ٤١ س ١٠: «ثمن الذخائر التي بالكرك». الصواب: «ثم» بدلاً من «ثمن».

٨١- ص ٤١ س ١٢: «مبلغها مائتي ألف دينار». الصواب: «مائتا» أو «مئتا» كما نكتبها.

٨٢- ص ٤٢ س ٢: «ثم كان لهم الأمر». الصواب: «ثم بان لهم الأمر».

٨٣- ص ٤٢ س ٤: «ليكشف لما جاء خبر». الصواب: «ليكشف، فما جاء خبر».

٨٤- ص ٤٣ س ٢: «قال أبو المظفر: وبلغني». قلت: الصواب: «بلغني» من غير الواو.

٨٥- ص ٤٣ س ٧: «الفارس أقطاي (من) مماليك أبيه»، وما بين الحاصرتين أضافه الدكتور من كيسه لسقوط شيء من نسخته السقيمة، والصواب: «الفارس أقطاي أكبر مماليك أبيه»، كما بخط المؤلف.

٨٦- ص ٤٤ س ٣: «وكان قد فسد مخرجه وامتد إلى فخذه». الصواب: «نَسر» بدلاً من «فسد» التي لا معنى لها، وكأن (المحقق) تابع التحريف الذي في المطبوع من مرآة الزمان. ونسر مخرجه: أصابه مرض الناسور.

٨٧- ص ٤٤ س ٨: «فمنها وقعة عظمى يوم مستهل رمضان استشهد فيها جماعة من كبار المسلمين، ثم تناخوا وكروا... الخ». وقد سقط من بين ذلك عدة أسطر أفسدت النص، فالصحيح فيه: «... من كبار المسلمين. ونزلت الفرنج بقرب المنصورة. وكانت وقعة المنصورة الوقعة التي اشتهرت في ذي القعدة على المنصورة، وذلك أنَّ الفرنج ساقوا ووصلوا إلى دهليز السلطان، فخرج مقدم العساكر فخر الدين ابن الشيخ فقاتل فقتل، فانهزم المسلمون، ثم تناخوا... الخ».

٨٨- ص ٤٥ س ١٤: «فأخذت البلد بلا كلفة»، وعلق الدكتور بقوله: «في الأصل: فأخذه». قلت: لا هذا ولا ذاك الأصل، فالذي بخط المؤلف: «فأخذه الفرنج بلا كلفة»، وهو الصواب.

٨٩- ص ٤٥ س ١٦: «ثم صلب منهم نيفًا وثمانين أمراء»، وهذه لغة عرجاء صوابها، كما بخط المؤلف: «أميرًا» بدلاً من أمراء.

٩٠- ص ٤٦ س١٠: «وأتلف الزرع». الصواب: «وأتلف الزروع».

٩١- ص ٥١ س ١٠: «وكان عنده عقل وثبات ودين فيهم، وكانوا يعتقدون فيه». الصواب: «ودين، فهم كانوا يعتقدون فيه». ولفظة «فيهم» لا معنى لها.

٩٢-ص ٥٢ س ١: «تحسب أن الزمر والطبل ريح». الصواب: «تحسب أن الزمر بالطبل ريح».

٩٣-ص ٥٢ س ٥ : جاء البيت كما يأتي :

فقـــل لهـــم إن أضمـــروا عـــودةً لأخــذ الثـأر أو لعقـد صحيـح

والصواب، كما بخط المؤلف :

وقـــل لهـــم إن أضمـــروا عـــودةً لأخــذ ثـأرٍ أو لعقـد صحيـح

٩٤- ص ٥٢ س ٨ : «السلطان المعظم». الصواب : «السلطان الملك المعظم».

٩٥- ص ٥٣ س ١٠ : «فضربهم الأمراء». الصواب : «فضربتهم الأمراء».

٩٦- ص ٥٣ س ١٢ : «وأطلقوه العصر هو وجماعة». الصواب : «وجماعته».

٩٧- ص ٥٣ س ١٧ : «كتاب المعظم الملك المعظم فيه». الصواب : «وفيه».

٩٨- ص ٥٤ س ١ : «فطلبنا (هم)»، وأضاف الدكتور ما بين الحاصرتين من المختار من تاريخ ابن الجزري، والصواب : «وطلبنا».

٩٩- ص ٥٤ س ٨ : «من نصر الإله وعوده». الصواب كما بخط المؤلف : «من نصر الله وعوده».

١٠٠- ص ٥٤ س ٩ : «فلا زال مولانا يفتح حمى العدى»، والصواب : «يبيح» بدلاً من «يفتح» كما بخط المؤلف وذيل الروضتين ١٨٤ ونهاية الأرب ٣٥٩/٢٩.

١٠١- ص ٥٥ : وضع الدكتور عنوانًا من عنده هو (سلطنة شجر الدر)، وقد سقط نص قبله وهو : «وفيها وصل الملك السعيد ابن الملك العزيز صاحب بانياس والصُّبيبة من مصر وحبس بعزتا. وفي الثامن والعشرين من المحرم قتلوا السلطان الملك المعظم». ولم ينتبه الدكتور إلى هذا السقط كعادته.

١٠٢- ص ٥٦ س ١ : «رفعوا خبر فخر الدين». الصواب : «دفعوا خبز فخر الدين».

١٠٣- ص ٥٦ س ٥: «فسار الملك الناصر». قلت: سقطت قبلها لفظة «قلت»، فالكلام صار للمؤلف، وكان قبله لسعد الذين ابن حموية.

١٠٤- ص ٥٧ س ١٦: «وفي هذين الشهرين». الصواب: «وفي هذه الشهرين»، كما جاء بخط المؤلف الذي ينقل من كلام سعد الدين ابن حموية، وهذه لغته، فيتعين المحافظة عليها.

١٠٥- ص ٥٨ س ٣: «والحسام ابن القيسي». الصواب: «الحسام ابن القبيسي».

١٠٦- ص ٥٨ س ٤: «وقطب الدين صاحب آمد». الصواب: «وقطب الدين قرابة صاحب آمد».

١٠٧- ص ٥٨ س ١١: «وقطعوا جنزي»، ولم يسأل الدكتور عن معناها، والصواب: «وقطعوا خُبزي»، والقائل هو سعد الدين ابن حموية.

١٠٨- ص ٥٨ س ١٦: «وشهاب الدين ابن العزيز»، والصواب كما بخط المؤلف: «ابن الغِرز».

١٠٩- ص ٦٠-٦١: حدث في الصفحتين المذكورتين خلط عجيب حيث انتقل الكلام على الشريف المرتضى وما حدث له بعد كسرة عسكر السلطان، ودخول الصالحية بالأسارى إلى دمشق، ثم إعدامه، انتقل كل ذلك فصار من كلام المؤرخ ابن الساعي، وهو غلط محض. والصواب أن جميع ما جاء في الصفحة (٦١) بعد السطر الثالث يتعين نقله إلى ما بعد السطر الحادي عشر من الصفحة (٦٠).

١١٠- ص ٦١ س ٩: «ودخلت الصالحية، الأسرى، والسناجق منكسة». الصواب: «ودخلت الصالحية بالأُسارى والسناجق منكسة».

١١١- ص ٦٢ س ١١: «ونزل بها». الصواب: «وترك بها».

١١٢- ص ٦٣ س ٤: «وفيها كثر الحرامية». الصواب كما بخط المؤلف: «وفيها كثرت الحرامية».

١١٣- ص ٦٣ س ٨: «واستغاثوا لأجل قطع أرزاقهم»، وقد سقطت بعد ذلك كلمة هي: «وفاقتهم».

١١٤- ص ٦٣ س ١٥: «وأخذ على الناس دينارًا». والصواب: «وأخذ

على الرأس دينارًا»، أي: على كل حاج.

١١٥- ص ٦٤ س ٥: «وفيها فرغوا من خراب دمياط»، والصواب، كما جاء بخط المؤلف: «حروب» بدلاً من «خراب».

١١٦- ص ٦٤ س ٦: «وتركوها خاوية على رؤوسها». والصواب: «عروشها» بدلاً من «رؤوسها».

١١٧- ص ٦٤ س ٨: «وكان سور دمياط من عمل المتوكل». والصواب: «عمارة» بدلاً من «عمل».

١١٨- ص ٦٥ س ٣: «وفيها دخل الملك الناصر». والصواب: «وفيها وصل الملك الناصر».

١١٩- ص ٦٥ س ٧: «حاصر لؤلؤ صاحب الموصل الملك المسعود». والصواب: «حاصر لؤلؤ صاحب الموصل لزوج بنته الملك المسعود».

١٢٠- ص ٦٥ س ١٢: «وأخذوا مال الأوقاف والأيتام». الصواب: «وأخذوا مال الأوقاف ومال الأيتام».

١٢١- ص ٦٥ س ١٣: «ومن الأجناد ومن الشهود». الصواب: «ومن الأطباء ومن الشهود».

١٢٢- ص ٦٧ س ١١: «قد سئم وضر من الحرب». الصواب: «وقد سئم وضرس من الحرب».

١٢٣- ص ٦٨ س ٢: «ولله الحمد». والذي بخط المصنف: «ولله الحمد على كل حال».

١٢٤- ص ٦٩ س ٣: «المتوفون سنة إحدى وأربعين وستمائة». والذي بخط المؤلف، وبخط كبير: «سنة إحدى وأربعين وست مئة. ذكر من توفي فيها». فهل يصر الدكتور على القول: إنه يستعمل نسخة المؤلف؟

١٢٥-ص ٧٠ س ٤: «وله رواية نازلاً». الصواب: «وله رواية نازلة».

١٢٦- ص ٧٠ س ١٢: «روى عنه». الصواب: «وروى عنه».

١٢٧- ص ٧٠ س ١٦: «وعاش ثمانين سنة». الصواب: «وعاش إحدى وثمانين سنة».

١٢٨- ص ٧١ س ٣: «روى عنه التاج الشيخ تاج الدين». الصواب: «روى عنه الشيخ تاج الدين»، فلفظة «التاج» لا معنى لها.

١٢٩- ص ٧١ س ٩: «وكان أوحد عصره، أحد أوعية العلم». الصواب: «وكان أحد أوعية العلم». أما عبارة: «أوحد عصره» فلا أصل لها بخط المصنف، فهي إما من كيس ناسخ النسخة السقيمة أو من كيس الدكتور.

١٣٠- ص ٧١ س ١٢: «وأبي روح الحصروي»، وهذه النسبة لا نعرفها ولم نشاهدها في شيء من كتب العلم، والصواب: «الهروي»، وأبو روح الهروي مشهور، وهو عبدالمعز بن محمد بن أبي الفضل الساعدي الخراساني الهروي المتقدمة ترجمته في وفيات سنة ٦١٨ من هذا الكتاب (ط ٦٢/ الترجمة ٥٣٩).

١٣١- ص ٧٢ س ١٠: «وقدم دمشق أخيرًا، وروى بها. ومات». الصواب: «وقدم دمشق أخيرًا، وروى بها، وبها مات».

١٣٢- ص ٧٢ س ١٩: «وتوفي في ذي القعدة، رحمه الله تعالى». الصواب: «توفي» من غير الواو. أما الترحم عليه فهو من الناسخ لا من المؤلف.

١٣٣- ص ٧٣ س ٦: «رحمه الله». قلت: لا أصل لها بخط المصنف.

١٣٤- ص ٧٣ س ١٢: «ابن الخوبي» بالباء الموحدة، والصواب بالياء آخر الحروف: «الخويي»، وبعضهم يقلب هذه الياء همزة فيكتبها: «الخوئي»، وهي نسبة إلى «خوي» مدينة معروفة بإيران، نسب إليها في عصرنا المرجع الشيعي المعروف السيد أبو القاسم الخوئي.

١٣٥- ص ٧٣ س ١٣: «ومحمد البُحَيري»، هكذا ضبطها الدكتور زيادة في التقييد، وهو تحريف ظاهر صوابه: «البِجَّدي»، كما بخط المؤلف، وهو منسوب إلى «بِجَّد» من قرى الزبداني، وهو شيخ الذهبي المؤلف، وقيَّده في المشتبه ٦٣٢، وتابعه العلامة ابن ناصر الدين في التوضيح ٩/ ٣٨.

١٣٦- ص ٧٤ س ١١: «أما أبو عبدالله الناتلي المنسوب». الصواب: «فمنسوب»، كما بخط المؤلف.

١٣٧- ص ٧٤ س ١١-١٢: «قد خرج منها». الصواب: «وقد خرج منها».

١٣٨- ص ٧٥ س ١: «توفي، رحمه الله، في خامس». الصواب: «توفي في خامس»، فالترحم عليه لا أصل له بخط المصنف، وهو من الناسخ.

١٣٩- ص ٧٥ س ١١: «خديجة بنت الحسين». الصواب: «خديجة بنت الحسن»، كما بخط المؤلف، والوافي ٢٩٧/١٣ وغيره.

١٤٠- ص ٧٦ س ١: «خضر بن أحمد». الصواب: «الخضر بن أحمد»، كما بخط المصنف، وصلة الحسيني، الورقة ١.

١٤١- ص ٧٦ س ١٠: «لقيه نجم الدين». الصواب: «لقبُه نجم الدين».

١٤٢- ص ٧٦ س ١٥: «رضي الله عنه». قلت: هي من إضافات الناسخ ولا أصل لها بخط المصنف.

١٤٣- ص ٧٦ س ١٧: «وله كرامات وأقوال». والصواب: «وله كرامات وأحوال».

١٤٤- ص ٧٧ س ١٠: «وقال لي». الصواب: «وقال أبي».

١٤٥- ص ٧٧ س ١٣: «والدعاء عند القبور جائز». الصواب: «والدعاء عند القبر جائز».

١٤٦- ص ٧٧ س ١٣: «لكن في المسجد أفضل». الصواب: «ولكن في المسجد أفضل».

١٤٧- ص ٧٧ س ١٦: «وذلك كان بجسده لا يشاركه». الصواب: «ولا يشاركه».

١٤٨- ص ٧٧ س ١٩: «عائشة بنت أبي المظفر محمد بن علي بن البل». الصواب: «عائشة بنت أبي المظفر محمد بن علي بن نصر بن البل».

١٤٩- ص ٧٨ س ١: «أبي الحسن بن خِيَرة»، هكذا ضبطه الدكتور بالحركات زيادة في التقييد، والصواب: «أبي الحسن بن غَبْرة» وهو معروف تقدمت ترجمته.

١٥٠- ص ٧٨ س ١-٢: «والشيخ عبدالقادر ابن البطي». وهذا اسم لا وجود له، فهو مركب من اسمين، لأن الصواب: «والشيخ عبدالقادر، وابن البطي»، والشيخ عبدالقادر هو الفقيه الحنبلي الزاهد المشهور، وابن البطي هو محمد بن عبدالباقي بن أحمد بن سلمان ابن البطي البغدادي المشهور، وقد تقدمت ترجمتاهما في هذا الكتاب.

١٥١- ص ٧٨ س ٤: «وبالإجازة أبو المعالي ابن البالسي، وغيره». ولفظة «غيره» لا وجود لها بخط المصنف الذي اقتصر على ذكر ابن البالسي.

١٥٢- ص ٧٩ س ٢-٣: «وأبي الغنائم هبة الله بن صابر». وهذا اسم لا وجود له أيضًا، وإنما تركب من سقط وقع عنده، فالصواب: «وأبي الغنائم هبة الله بن محفوظ بن صصرى، وعبدالصمد بن سعد النسوي، وأحمد بن أبي الوفاء، وأبي المعالي بن صابر»!

١٥٣- ص ٧٩ س ٥: «وله مشيخة، وسماعه من ابن أبي الوفاء». هكذا جاء النص عنده، وهو ظاهر النقص، لأنه لا معنى له، والصواب: «وسماعه من ابن أبي الوفاء بحران»، وما سأل نفسه: كيف يمكن أن يذكر هذا الشيخ وهو غير مذكور في شيوخه عنده؟ لكن الحس التاريخي والمعرفة بالمترجمين مفقود عنده.

١٥٤- ص ٧٩ س ٦-٧: «والضياء محمد، وحفيده عز الدين... وسبط كمال الدين». الصواب: «وسبطه».

١٥٥- ص ٨٠ س ٣: «وتوفي، رحمه الله، في شعبان». قلت: الترحم على المترجم من الناسخ، ولا وجود له بخط الذهبي.

١٥٦- ص ٨١ س ١٣: «وروى سنن الترمذي»، والصواب: «سنن النسائي». قلت: لو كان للدكتور معرفة بكتب الحديث وممارسة لها لما وقع بمثل هذا الخطأ الفاضح، ذلك أن التفصيلات التي قدمها المؤلف بعد هذا لما فات المترجم من السماع لسنن النسائي لا توجد في الترمذي!

١٥٧- ص ٨١ س ١٦: «وروى عنه سنن ابن ماجة بفوت أوله... الخ». والصواب: «وروى عنه سنن ابن ماجة بفوت نصف جزء أوله»، فسقطت عنده عبارة «نصف جزء».

١٥٨- ص ٨١ س ١٧: «وآخرة للأضاحي واجبة أم لا». الصواب: «وآخره الأضاحي واجبة أم لا».

١٥٩- ص ٨٢ س ١٣: «والشمس عبدالرحمن بن الزيد». الصواب: «الشمس عبدالرحمن ابن الزين».

١٦٠- ص ٨٢ س ١٧: «والإمام أبو محمد عبدالجبار بن عبدالخالق بن عكر الواعظ». الصواب: «عكبر» بدلاً من «عكر».

١٦١- ص ٨٢ س ١٨: «وسنقر القصَّابي»، ولا أعلم لِمَ لم يشرح لنا الدكتور هذه النسبة التي ضبطها لنا بالصاد المهملة! والصواب: «سنقر القضائي» وهو مشهور تكرر في الكتاب في عشرات المواضع.

١٦٢- ص ٨٢: هناك عبارة بعد السطر العشرين وأولها: «وإجازته متيسرة لجماعة... الخ» قد انتقلت إلى آخر الترجمة، وترتيبها في هذا الموضع.

١٦٣- ص ٨٣ س ٤: «منهم البُحَيري». الصواب: «البِجَّدي» كما بيناه قبل قليل في الرقم (١٣٥) فراجعه هناك.

١٦٤- ص ٨٣ س ١٤: «وأم بمسجد الرّياحين مدة». الصواب: «الرَّمَّاحين»، كما بخط المؤلف.

١٦٥- ص ٨٤ س ٢: «رحمه الله تعالى»، ولا أصل لها بخط المصنف، فهي من الناسخ.

١٦٦- ص٨٤ س ٤: «... المسلم بن الحسن بن هلال بن الحسين» الصواب: «... هلال بن الحسن» كما بخط المؤلف. ووقع في طبعتي من «التكملة» (٣/ الترجمة ٣١٢٨): «المحسن» وهم، فهذا الرجل دمشقي لا علاقة له بآل المحسن البغاددة.

١٦٧- ص ٨٤ س ١٣: «رحمه الله». قلت: هذه من الناسخ، ولا أثر لها بخط المؤلف. وإنما أذكر مثل هذا زيادة في التأكيد على أن الدكتور لم ير نسخة المؤلف بأم عينيه، بله اعتمادها.

١٦٨- ص ٨٦ س ١٣: «ثنا ورقاء بن عمرو بن دينار». الصواب: «ورقاء، عن عمرو بن دينار». ومثل هذا عشرات في نشرته لقلة معرفته بهذا

الفن، وعدم إدمانه أو حفظه لأسماء الرجال المشهورين في الأقل، فمثل هذا يحس به من له دراية متوسطة بالحديث ورجاله، وورقاء هو ابن عمر اليشكري من رجال الكتب الستة، وعمرو بن دينار هو المكي أبو محمد الأثرم الجمحي من رجال الكتب الستة أيضًا، وكلاهما مرت ترجمته في هذا الكتاب.

١٦٩- ص ٨٧ س ٦: «وزاد أنه سمع من». الصواب: «وزاد أنه روى عن».

١٧٠- ص ٨٧ س ٩: «القرميسيني الإسكندراني». الصواب: «القرميسيني ثم الإسكندراني».

١٧١- ص ٨٧ س ١١: «ولازم أبا العز مظفر بن عبدالبر الشافعي المعروف بالمقترح». الصواب: «مظفر بن عبدالله» بدلاً من «عبدالبر»، وتقدمت ترجمته في وفيات سنة ٦١٢ من هذا الكتاب (ط ٦٢/ الترجمة ١١٧)، ولكن أنَّى للدكتور أن يعجم هذه التراجم وقد استلبها استلابًا، ولم يبذل فيها جهدًا.

١٧٢- ص ٨٧ س ١٦: «روى عن كتاب الفارقي، وغيره». فنسأل الدكتور كيف يروي عن كتاب الفارقي وغيره؟! وما كتاب الفارقي هذا الذي رواه؟ وقد وقع في هذا النص غلطان، الأول: أنه ليس هو الراوي إنما جده، والثاني: أنه لم يرو عن «كتاب» بل عن شخص اسمه كتائب الفارقي، وهو أبو علي كتائب بن علي الفارقي. ومن الطريف أن الدكتور ذكر كتاب «التكملة» للمنذري من بين مصادره، وهذه المعلومة نقلها المصنف من التكملة (٣/ الترجمة ٣١٢١)، قال المنذري: «وهو من بيت مشهور بالفضل والتقدم... وجده أبو الحسن علي سمع من أبي علي كتائب بن علي الفارقي؛ حدثنا عنه الحافظ أبو الحسن علي بن المفضل المقدسي... الخ»، فالنص الصحيح: «روى جده عن كتائب الفارقي»، ومعروف عن الدكتور أنه يذكر المصادر ولا يستفيد منها، كما سيأتي بيانه مفصلاً في فصل لاحق.

١٧٣- ص ٨٨ س ٣: «من ولد أخي السفاح بن محمد». الصواب: «من ولد أخي السفاح العباس بن محمد».

١٧٤- ص ٨٨ س ١٤: «وأحمد بن سليمان الأرزوني». الصواب: «أحمد بن سلمان الأرزوني».

١٧٥- ص ٨٩ س ٨: «وقد حدث عن العلامة أبي الطاهر بن عبد». الصواب: «... أبي الطاهر بن عوف»، وهو محدث الإسكندرية الشهير أبو الطاهر إسماعيل بن مكي بن عوف. والطريف أن الدكتور ذكر جملة مصادر لترجمته ذكرته كلها على الوجه، فتأمل مدى إفادته من هذه المصادر المذكورة التي يستلبها من هنا ومن هناك.

١٧٦- ص ٨٩ س ١٤: «أجمال من أحببته وجماله». الصواب: «إجْمال... الخ».

١٧٧- ص ٨٩ س ١٥: «وعتابه وملاله لمحبته». الصواب كما بخط المؤلف: «وملامه»، وهو الذي في تاريخ ابن الجزري، كما في المختار منه بخط المؤلف أيضًا.

١٧٨- ص ٨٩ س١٧: «وأرى الليالي تنقضي». الصواب: «ينقضين» كما بخط المؤلف، وهو الذي في تاريخ ابن الجزري أيضًا.

١٧٩- ص ٨٩ س ١٧: «عمري ووجدي ما انقضت أشغاله». الصواب: «وما انقضت».

١٨٠- ص ٩٠ س ٣: «فيهم لكنَّ دأبهم إهماله». الصواب: «ولكن».

١٨١- ص ٩٠ س ١٠: «وهو أخو الأمير أبي شامة مسعود». الصواب: «المسعود».

١٨٢- ص ٩١ س ١: «ولد بحران وأبوه على قضائها». الصواب: «ولد بحران إذ أبوه على قضائها».

١٨٣-ص ٩١ س ٤: «ورحل هو وأخوه عز الدين فسمعا». الصواب: «ورحل هو وأخوه عز الدين عثمان فسمعا».

١٨٤- ص ٩١ س ٩: «وآخر من حدث عنه بنت المعمرة المسندة ست الوزراء»، فالدكتور لم يسم لنا اسم بنت المعمرة هذه، إنما الصواب: «بنته» بدلاً من «بنت».

١٨٥- ص ٩١: سقطت بعد الترجمة المرقمة (٤١) عنده ترجمة كاملة هذا نصها:

«قريش بن عبدالله بن نادر، أبو العرب الكتامي المصري المنادي ولد في بضع وستين. وسمع من البوصيري، وغيره. روى عنه الزكي المنذري. ونادر بالنون».

وقد استفاد المصنف هذه الترجمة من تكملة المنذري (٣/ الترجمة ٣١١٦).

١٨٦- ص ٩١ س ١٨: «قريش بن فيروز». الصواب: «قيصر بن فيروز» كما بخط المؤلف. والطريف المضحك أن الدكتور المحقق قال في تعليقه: «انظر عن (قريش بن فيروز) في: الإشارة إلى وفيات الأعيان ٣٤٣ وفيه «قيصر» بدل «قريش»، وكذلك في: سير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٢١ دون ترجمة، والعبر ٥/ ١٧٠، وشذرات الذهب ٥/ ٢١٢، والعسجد المسبوك ٢/ ٥٢٣». فياسيدي الدكتور المحقق كيف تكون كل هذه المصادر، ومنها ثلاثة للمؤلف الذهبي، كلها خطأ؟ وأي «قريش» هذا الذي تطلب مني ومن غيري أن ننظره؟ إنك تستعمل نسخة سقيمة أفما كان يتعين عليك في الأقل أن تغيّره، أم أنك تستعمل نسخة المؤلف فلا تستطيع تغييرها؟! ولماذا لم تذكر ضمن المصادر - على عادتك - صلة التكملة للحسيني (الورقة ٧) الذي كنت تستلبه مني سابقًا؟ نسأل الله العافية، فإنك لم تجده لا في تعليقي على «التكملة» ولا في «سير أعلام النبلاء»!

١٨٧- ص ٩٢ س ٦: «ابن الخوبي». الصواب: «ابن الخويي».

١٨٨- ص ٩٢ س ٨: «توفي رحمه الله في...». الصواب: «وتوفي في...» فسقطت عنده الواو، وأما الترحم فهو من الناسخ لا من المؤلف.

١٨٩- ص ٩٣ س ١٤: «روت بالإجازة». الصواب: «وروت بالإجازة».

١٩٠- ص ٩٤ س ٢: «وكانت امرأة صالحة طيبة جليلة». الصواب: «صَيِّنة» بدلاً من «طيبة».

١٩١- ص ٩٤ س ٨: «وخديجة بن تميمة». الصواب: «وخديجة بنت غنيمة».

١٩٢- ص ٩٤ س ١٤: «وأبو المحاسن ابن الحرفي». الصواب: «وأبو المحاسن ابن الخرقي».

١٩٣- ص ٩٤ س ١٧: «ودفنت بسفح جبل قاسيون». الصواب: «ودفنت بسفح قاسيون»، فكلمة «جبل» لا أصل لها بخط المصنف.

١٩٤- ص ٩٥ س ١٧: «الفقيه أبو عبدالله». الصواب: الفقيه الإمام أبو عبدالله».

١٩٥- ص ٩٧ س ١: «عبدالله بن دُهيل بن كارة». الصواب: «عبدالله ابن دَهْبل بن كارِه»، فوقع في الاسم تصحيفان.

١٩٦- ص ٩٧ س ١١: «محمد بن عبدالله بن محمد بن عُبيدالله بن أحمد بن خلف، أبو الحسن ابن الحاج التجيبي القرطبي المالكي ابن عم القاضي أبي الوليد المذكور آنفًا». وعلق الدكتور بأن ابن عمه هو المتقدم عنده برقم (٤٦)، وهذا جيد منه، ولكن كيف لا يتفقان في النسب وهما أولاد عم؟ فالاسم الرابع هناك «عبدالله» والاسم الرابع هنا «عُبيدالله» وقد جوّده المحقق بثلاث حركات؟ فالصواب: «عبدالله» كما هناك، وكما بخط المؤلف، وكما بالمصادر التي ذكرها له ولم يستفد منها شيئًا.

١٩٧- ص ٩٨ س ١: «وتوفي». الصواب: «توفي» من غير الواو.

١٩٨- ص ٩٨ س ٥: «عفيفة الفارقانية»، بالقاف، وهو تصحيف صوابه: «الفارفانية» بفاءين، وهي محدثة مشهورة منسوبة إلى فارفان من قرى أصبهان.

١٩٩- ص ٩٨ س ١٤: «ولد سنة أربع وستين وخمسمائة. وسمع بها من: بهاء الدين القاسم». الصواب: حذف لفظة «بها» التي لا معنى ولا وجود لها بخط المؤلف.

٢٠٠- ص ٩٩ س ١٢: «... أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي حمزة». والصواب «جَمْرة» بالجيم وبعد الميم راء، كما بخط المؤلف. وقال المؤلف في المشتبه ٢٤٧: «حمزة: الجادة. وبجيم وراء: ... وأبو بكر بن أبي جمرة

الأندلسي راوي التيسير، وآخرون». وقد تقدم في هذا الكتاب.

٢٠١- ص ١٠٠ س ١٤: «علي بن الحسين بن بنات»، والصواب: «علي بن الحسين بن قنان» وهو الأنباري السمسار الذي تقدمت ترجمته في وفيات سنة ٥٨٩ من هذا الكتاب.

٢٠٢- ص ١٠٠ س ٢٠: «... بن عبدالواحد العالم». الصواب: «بن عبدالواحد، الخطيب العالم»، فسقطت كلمة «الخطيب».

٢٠٣- ص ١٠١ س ١٦: «روى عنه بالحضور». الصواب: «وروى لنا عنه بالحضور».

٢٠٤- ص ١٠١ س ١٨: «معيوف بن نصر بن جميل». الصواب: «معتوق بن نصر بن جميل»، كما بخط المصنف.

٢٠٥- ص ١٠٢: سقطت هنا من الدكتور ترجمة كاملة موضعها بعد الترجمة ٦٢ من طبعته وهي: «منصور بن عبدالله بن أبي البركات المبارك بن كرم، أبو البدر ابن البندنيجي، البغدادي. روى عن تجني الوهبانية، وتوفي في ثالث جمادى الآخرة». وقد اقتبس المصنف هذه الترجمة من صلة الحسيني (الورقة ٥).

٢٠٦- ص ١٠٢ س ١٠: «والنقيب محمد بن الحُصَين الفاطمي». والصواب: «والنقيب محمد بن الحسين الفاطمي»، والمؤلف ينقل من تكملة المنذري (٣/ الترجمة ٣١٣٠)، ومن الطريف أن الدكتور المحقق قد ذكر «التكملة» ضمن مصادره، ولكنه لم يستفد منها مع أن هذا الاسم جاء فيها على الصواب.

٢٠٧- ص ١٠٣ س ٣: «الفردوسي الداري». الصواب: «الفردوسي الداراني»، كما بخط المؤلف وتكملة المنذري (٣/ الترجمة ٣١٣٤)، وخط الحسيني (صلة، الورقة ٧).

٢٠٨- ص ١٠٤ س ١-٢: «ولكن كان حوله ظلمة». قلت: لا وجود للواو بخط المؤلف، فالصواب: «لكن...».

٢٠٩- ص ١٠٤ س ١٠: «وفي وقعة ظهر الحمار». الصواب: «وفي وقعة ظهر حمار»، وقد جاءت عنده على الصواب قبل أسطر.

٢١٠- ص ١٠٤ س ١١ : «يا فقيهاً قد ضل سبيل الرشاد». الصواب: «سُبل» بدلاً من «سبيل»، وقد جوّد المؤلف بخطه ضم السين المهملة.

٢١١- ص ١٠٤ س ١٦ : «وأنعم عليه». الصواب، كما بخط المؤلف: «فأنعم عليه».

٢١٢- ص ١٠٤ س ١٨ : «فتسحب إلى الكرك إلى عند الملك الصالح فقبض عليه، ثم انفلت». الصواب: «فتسحب إلى الكرك إلى عند الملك الناصر، فقبض عليه الناصر، ثم انفلت»، فلا وجه لذكر الملك الصالح هنا.

٢١٣- ص ١٠٤ س ١٩ : «فلم يبش له». الصواب: «فلم يبش به».

٢١٤- ص ١٠٤ س ٢٠ : «وهي من أعمال نابلس». الصواب: «وهي قرية من أعمال نابلس».

٢١٥- ص ١٠٥ س ٨: «الحافظ القاسم بن عساكر». الصواب: «الحافظ أبي القاسم ابن عساكر»، وهو مؤرخ دمشق المشهور، أما القاسم فابنه.

٢١٦- ص ١٠٥ س ١٦ : «سمع من أبي الحسن نجية بن علي». قلت: لا يوجد مثل هذا الاسم ولا قريب منه، فالصواب: «نَجَبة بن يحيى»، وقع تصحيف في اسمه وتحريف في اسم أبيه.

٢١٧- ص ١٠٥ س ١٩ : «طرابلس الغرب». الصواب: «طرابلس المغرب»، كما بخط المؤلف.

٢١٨- ص ١٠٦ س ١٦ : «ولرعيته ليجتهد». الصواب: «لرعيته فيجتهد».

٢١٩- ص ١٠٦ س ٢٠: «وسألته عن التتار». الصواب: «فسألته عن التتار».

٢٢٠- ص ١٠٧ س ١ : «وما كل ما حل الفؤاد يقال». الصواب: «ولا» بدلاً من «وما»، وهو الذي في مرآة الزمان.

٢٢١- ص ١٠٧ س ٤ : «رحمه الله ورضي عنه». قلت: الترضي عنه من قول الناسخ إذ لا وجود لذلك بخط المؤلف.

٢٢٢- ص ١٠٧ س ٨: «وأحمد بن محمد ابن الرشيد». الصواب: «والجمال محمد ابن الرشيد»، كما بخط المصنف.

٢٢٣- ص ١٠٧ س ٩: «سمع السبط وغيره». قلت: لفظة «وغيره» لا أصل لها بخط المؤلف.

٢٢٤- ص ١٠٧ س ١٢: «والشرف أبو الفتح محمد بن عبدالرحيم بن البشر القرشي». صوابه: «ابن النشو» بدلاً من «ابن البشر»، وهو محدث مشهور.

٢٢٥- ص ١٠٨ س ٦: «يا صاح قبل التفاف الساق على الساق». الصواب: «يا صاح قبل التفاف الساق بالساقِ».

٢٢٦- ص ١٠٩ س ١١: «وأبو علي بن بَرَّة الخلال». الصواب: «وأبو علي ابن الخلال»، كما بخط المؤلف.

٢٢٧- ص ١٠٩ س ١٤: «أحمد بن محمد بن الوزير». الصواب: «أحمد بن محمد بن علي، الوزير الكبير».

٢٢٨- ص ١١٠ س ١١: «وبقي في الوزارة». الصواب: «وبقي على الوزارة».

٢٢٩- ص ١١٠ س ١٢: «فوليها بعده المشؤوم الطلعة ابن العلقمي». الصواب: «ووليها بعده... الخ».

٢٣٠- ص ١١١ س ٣: «ختن فقل». الصواب: «ختن فضل».

٢٣١- ص ١١١ س ١١: «قرأ القرآن». الصواب: «قرأ القراءات»، كما بخط المؤلف.

٢٣٢- ص ١١١ س ١٣: «رحمه الله». قلت: هذا الترحم من الناسخ لا من المؤلف، فكان يتعين حذفه.

٢٣٣- ص ١١٢ س ٦: «الهَمَذَاني». الصواب: «الهَمْداني» كما هو مجود بخط المؤلف حيث وضع السكون على الميم. وهذا رجل عربي همداني معروف لا علاقة له بمدينة همذان الإيرانية، وهو ابن أبي الدم الحموي صاحب التاريخ المظفري وغيره من المؤلفات.

٢٣٤- ص ١١٢ س ١٣: «توفي». الصواب: «وتوفي».

٢٣٥- ص ١١٣ س ٣: «ابن السلطان غياث الدين مسعود». الصواب: «ابن السلطان عز الدين مسعود».

٢٣٦- ص ١١٣ س ٢١: «أبو الفضل العلوي الحُسيني». الصواب: «الحسني» بدلاً من «الحسيني»، كما بخط المؤلف وخط الشريف عز الدين الحسيني في الصلة (الورقة ١٥) ومنه نقل المؤلف.

٢٣٧- ص ١١٤ س ٢: «وأبو المعالي بن صالح». الصواب: «وأبو المعالي بن صابر»، وهو أبو المعالي عبدالله بن عبدالرحمن بن صابر السلمي المحدث المشهور الذي تقدمت ترجمته في وفيات سنة ٥٧٦ (ط ٥٨/ الترجمة ٢٠٧ من طبعته!). والمعرفة بالتراجم وأسماء الرجال يحتاج إلى حافظة قوية وحس تاريخي تراجمي لا يملكه الدكتور.

٢٣٨- ص ١١٤س ٨: «ويُعرف بالأبسر» بالباء الموحدة، والصواب: «بالأيسر» بالياء آخر الحروف.

٢٣٩- ص ١١٤ س ٢٢: «وقد أدركنا الشيخ عيسى هذا». قلت: لفظة «هذا» غريبة لم نجدها بخط المؤلف.

٢٤٠- ص ١١٥ س ١٠: «وعبدالرحمن بن الخرمي». الصواب: «وعبدالرحمن ابن الخرقي».

٢٤١- ص ١١٥ س ١٧: «فستره الله تعالى بالموت قبل أن تُفتح البلد». الصواب: «فستره الله بالموت قبل أن يفتح البلد».

٢٤٢- ص ١١٥ س ١٨: «كان كبير البلد». الصواب: «كان كبير أهل البلد».

٢٤٣- ص ١١٦ س ١: «وأخوه ابن الحلوانية». الصواب: «وأخوه، وابن الحلوانية»، والفرق كبير بين الاثنين.

٢٤٤- ص ١١٦ س ٦: «في معرفة الجواهر وقيمها». الصواب: «في معرفة الجواهر وقيمتها».

٢٤٥- ص ١١٦ س ١١: «الشريف أبو طاهر». الصواب: «الشريف أبو طالب».

٢٤٦- ص ١١٧ س ١ : «الحسين بن عمر بن عبدالجبار بن الرواس». الصواب: «الحسين بن عمر بن عبدالجبار، الموفق ابن الرواس».

٢٤٧- ص ١١٨ س ١٥ : «وعلق رأس خليل، لعنه الله، على رأس خانقين». الصواب: «على باب خانقين» إذ لا معنى لعبارة «على رأس خانقين».

٢٤٨- ص ١١٩ س ١٤ : «المحدث عبدالعزيز السيباني». الصواب في نسبته: «الشيباني»، كما بخط المؤلف وقد جَوَّد الشين المعجمة.

٢٤٩- ص ١٢٠ س ١ : «روى عنه». الصواب: «وروى عنه».

٢٥٠- ص ١٢١ س ٦ : «مخلوف بن حارة» بالحاء المهملة. والصواب: «ابن جارة» بالجيم، وهو أبو القاسم مخلوف بن علي المعروف بابن جارة، والنص في تكملة المنذري (٣/ الترجمة ٣١٦٠) حيث ينقل المصنف منه.

٢٥١- ص ١٢١ س ١٦ : «معتقة المحدث عبدالوهاب بن رواح» بالحاء المهملة، والصواب: «ابن رواج» بالجيم، وهو محدث مشهور، قيده ابن نقطة في «إكمال الإكمال»، وهو مجود بخط المؤلف.

٢٥٢- ص ١٢١ س ١٧ : «عبدالمجيد بن محمد المراكشي». الصواب: «عبدالمجيد بن محمد الكركنتي» الذي تقدمت ترجمته في وفيات سنة ٦١٧ من هذا الكتاب، وهو كركنتي الأصل إسكندراني الدار.

٢٥٣- ص ١٢١ س ١٩ : «وماتت بالإسكندرية». الصواب: «ماتت» من غير واو الابتداء.

٢٥٤- ص ١٢٢ س ٨: سقط لقب المترجم عبدالله بن صبح، وهو «نبيه الدين»، فالصواب: «الفرضي، الخطيب نبيه الدين».

٢٥٥- ص ١٢٢ س ١٧ : «وإسماعيل الجفري»، والصواب: «إسماعيل الجَنْزَوي»، وهو إسماعيل بن علي بن إبراهيم بن أبي القاسم الجنزوي الذي تقدمت ترجمته في وفيات سنة ٥٨٨ من هذا الكتاب.

٢٥٦- ص ١٢٣ س ٩ : «وأخذ بها عن محمد بن حوط الله». الصواب: «وأخذ بها عن أبي محمد بن حوط الله».

٢٥٧- ص ١٢٣ س ١٠-١١: «وله تواريخ». الصواب: «وله تاريخ».

٢٥٨- ص ١٢٤ س ٦: «وكيف هي من بلادك الشامية». الصواب: «وأين هي من بلادك الشامية».

٢٥٩- ص ١٢٤ س ١٠: «عبدالعزيز بن عبدالصمد بن محمد بن الجزري». الصواب: «عبدالعزيز بن عبدالصمد، أبو محمد ابن الخَرَزي». فتحرفت كنيته بحيث صارت اسمًا لجده، وتصحفت نسبته، وقد قيدها الحسيني في صلة التكملة، فقال: «بفتح الخاء المعجمة والراء المهملة وبعد الزاي المنقوطة المكسورة ياء النسب» (الورقة ٢١)، ومن أين للدكتور صلة الحسيني ليميل إليها ويضبط بعد أن كان يستلبها مني.

٢٦٠- ص ١٢٤ س ١٣: «وكان يطبب الفقراء ويؤثرهم بالأشربة وغيرها». الصواب: «وكان يطب الفقراء ويؤثرهم بالأشربة». أما لفظة «وغيرها» فلا أصل لها بخط المؤلف.

٢٦١- ص ١٢٥ س ٤: «رديء العقيدة معتراً». الصواب: «معثرًا» بالمثلثة بدل التاء ثالث الحروف.

٢٦٢- ص ١٢٥ س ٧: «فاتفق وأمين الدولة». الصواب: «واتفق هو وأمين الدولة»، كما بخط المؤلف.

٢٦٣- ص ١٢٦ س ٢: «ودخل في زحم عظيم»، والصواب: «زخم» بالخاء المعجمة.

٢٦٤- ص ١٢٦ س ١٠: «جور الولاة وأصحاب الشروط». الصواب: «الشُّرط» بدلاً من «الشروط» التي لا معنى لها.

٢٦٥- ص ١٢٦ س ١٠: «وغارت المياه في أيامه وبطلت طواحين كثيرة». أقول: سقط أكثر من سطر في أثناء هذه العبارة فالنص الصحيح: «وغارت المياه في أيامه، ويبست البساتين وصقعت، وحصل القحط، وبقي الناس في البساتين يستقون بالجرار، وبطلت طواحين كثيرة»!

٢٦٦- ص ١٢٦ س ١١: «نهر ثورة». الصواب: «نهر ثورا».

٢٦٧- ص ١٢٦ س ١١: «يوم الفتوح». الصواب: «يوم النَّتُوج»، ولا معنى للفتوح هنا. والنتوج: الحمل.

٢٦٨- ص١٢٦ س ١٢: «ومات في ولايته عجميٌّ خلف مئة ألف وابنة، فما أعطى البيت فلسًا». الصواب: «البنت» بدلاً من «البيت» التي لا معنى لها.

٢٦٩- ص ١٢٦ س ١٥: «فمنع الناس منه». الصواب: «فمنع النساء منه»، كما بخط المؤلف، وهو ما يدل عليه السياق.

٢٧٠- ص ١٢٧ س ٥: «فأطعمناه من دارنا». الصواب: «فأطعمناه من زادنا».

٢٧١- ص ١٢٧ س ١٣: «فدفعه داود، فما وصل إلا وقد تلف». والصواب: «فدفعه داود، فما وصل إلى الوادي إلا وقد تلف».

٢٧٢- ص١٢٨ س ٣: «وبلغني أن سبب هلاك الرفيع». الصواب: «وبلغني أن سبب هلاكه، أعني الرفيع».

٢٧٣- ص ١٢٨ س ٧: «ولم يعد الناس قضية الرفيع وقتله محنة بل نعمة». الصواب: «بل نقمة»، كما بخط المؤلف.

٢٧٤- ص ١٢٩ س ٧-٨: «ما حمل إلى خزانة الدولة». الصواب: «ما حُمل إلى الخزانة»، فلا وجود للدولة هنا.

٢٧٥- ص ١٢٩ س ١٤: «وولي القضاء ابن الزكي». الصواب: «وولي القضاء محيي الدين ابن الزكي».

٢٧٦- ص ١٢٩ س ١٨: «قد حملت إلى خزائنك». الصواب: «قد حملت إلى خزانتك».

٢٧٧- ص ١٣٠ س ٤: «والعذراوية لمحيي الدين ابن الزكي، وأسقط محيي الدين عدالة... الخ». قلت: قد سقط هنا نص ليس بالقصير أفسد النص، فالصواب: «والعذراوية لمحيي الدين يحيى ابن الزكي، والأمينية لابن عبدالكافي. ثم ولي القضاء محيي الدين وناب له صدر الدين أحمد ابن سني الدولة، وأسقط محيي الدين عدالة... الخ».

٢٧٨- ص ١٣٠ س ٨: «كان بالعذراوية بشتغل». الصواب: «يشغل» بدلاً من «يشتغل» والفرق بينهما كبير فالاشتغال هو طلب العلم، والإشغال هو التعليم والتدريس.

٢٧٩- ص ١٣٣ س ٥-٦: «علي بن أبي القاسم بن صالح، أبو الحسن الدربندي الصوفي المعروف بابن الشريف». الصواب: «المعروف بابن الزَّنْف»، وقد ذكر الدكتور المحقق له مصدرين هما: التكملة للمنذري (٣/ الترجمة ٣١٥٨)، وصلة الحسيني (الورقة ١٣) ونقل المصدر الثاني من تعليقي على «التكملة» للمنذري، إذ لو كان يملك هذه النسخة لوجد الحسيني يقيد «الزَّنف» بالحروف.

٢٨٠- ص ١٣٤ س ٢: «أبو هاشم بن العجمي الكلبي». الصواب: «أبو هاشم ابن العجمي الحلبي»، وبيت ابن العجمي حلبيون معروفون، وقد ساق نسبه ونسبته عز الدين الحسيني في صلة التكملة (وهي مما ذكر الدكتور من مصادر ترجمته) فقال: «أبو القاسم عمر ابن الشيخ أبي صالح عبدالرحيم بن عبدالرحمن بن الحسن بن عبدالرحمن بن طاهر بن محمد بن محمد بن الحسين ابن علي الكرابيسي الحلبي الشافعي المعروف بابن العجمي المنعوت بالكمال» (الورقة ١٧)، ولكن من أين له «صلة التكملة» للحسيني؟!، وقال الذهبي في السير: «من بيت علم وسيادة بحلب» (٢٣/ ١١٥).

٢٨١- ص ١٣٤ س ٦: «وقيل إنه ذكر كتاب «المهذب» خمسًا وعشرين مرة»، وهي عبارة ناقصة تمامها: «وقيل: إنه ذكر كتاب «المهذب» دروسًا خمسًا وعشرين مرة».

٢٨٢- ص ١٣٤ س ١٧: «فأخذ في الحال وقتله عمه»، والعبارة ناقصة تمامها: «. . . وقتله عمه به».

٢٨٣- ص ١٣٥ س ٣: «ورمى بنفسه بثيابه في العين فغرَّق نفسه». الصواب: «يُغَرِّق نفسه»، كما بخط المؤلف وهو الذي يدل عليه السياق.

٢٨٤- ص ١٣٥ س ١٧: «وأبو القاسم بن سمحون»، هكذا بالحاء المهملة، والصواب: «سمجون» بالجيم.

٢٨٥- ص ١٣٦ س ٢: «متقدمًا في صناعة الحديث متقنًا له. له من المصنفات». الصواب: «متقدمًا في صناعة الحديث متفنِّنًا. له من المصنفات».

٢٨٦- ص ١٣٦ س ٨: «فنزل بمالقة، ولقي حظًا بها إلى أن توفي»، وهو تحريف قبيح صوابه: «فنزل بمالقة وَوَلي خطابتها إلى أن توفي».

٢٨٧- ص ١٣٦ س ١٣ : «وكان شيخًا أمينًا». الصواب: «وكان شيخًا أميًّا».

٢٨٨- ص ١٣٧ : سقطت بعد الترجمة رقم (١١٨) عنده ترجمتان، ها هي الأولى منهما:

«محمد بن إبراهيم بن يحيى، أبو عبدالله الأنصاري الخزرجي، المعروف بالغلاظي. سمع أبا القاسم عبدالرحمن بن حبيش. وأجاز له من مصر العلامة عبدالله بن بري، وغيره. وحدث بيسير. قال الأبار: استشهد في ذي القعدة بيد الروم. وهو من أهل مرسية». وهي ترجمة استفادها المصنف من تكملة ابن الأبار (٢/ ١٤٧ - ١٤٨).

أما الثانية فهي:

«محمد بن أسد بن عبدالكريم بن يحيى بن شجاع، شهاب الدين أبو عبدالله القيسي الدمشقي، ابن الهادي، ابن أخي المحتسب. سمع من جده عبدالكريم، وإسماعيل الجنزوي، وبركات الخشوعي. روى عنه ابن الحلوانية، والخطيب شرف الدين الفزاري، والبدر ابن الخلال. والشرف ابن خطيب بيت الآبار. وبالحضور العماد ابن البالسي. ومات في شوال، وله سبعون سنة».

٢٨٩- ص ١٣٧ س ١٤ : «وسمع منه سنقر القضاعي، والأمير أحمد بن الأشتري». الصواب: «وسمع منه سنقر القضائي، والأمين أحمد ابن الأشتري»، فانظر كيف تحرفت نسبة سنقر، وكيف صار أحمد ابن الأشتري أميرًا.

٢٩٠- ص ١٣٨ س ٥ : «قصبة من قصاب كردر». الصواب: «قصبة من قصبات كردر».

٢٩١- ص ١٤٠ س ١ : «وقرأت بها الأدب على ابن القصار». الصواب: «ابن العصار»، وهو أبو الحسن علي بن عبدالرحيم بن الحسن السلمي ثم العباسي الرقي ثم البغدادي اللغوي الذي تقدمت ترجمته في وفيات سنة٥٧٦، ولكن الدكتور حَرَّف ذلك في ترجمته أيضًا (ط ٥٨ ص ٢١٩، من طبعته) وهو على الوجه في طبعتنا (١٢/ ٥٨٧)، وقد قيده المصنف نفسه في المشتبه ٤٦٣!

٢٩٢- ص ١٤٠ س ٢: «وابن عُبَيدة». الصواب: «ابن عَبيدة» بفتح العين المهملة وكسر الموحدة، وهو أبو محمد الحسن بن علي بن عَبيدة الكرخي شيخ العربية والقراءات ببغداد، قيده المصنف في كتابه المشتبه ٤٣٨، وتابعه العلامة ابن ناصر الدين في التوضيح ٦/ ١٣٧، وقبلهما قيده المنذري في التكملة (الورقة ١٦ من الجزء الأول غير المنشور)، فقال: «عبيدة: بفتح العين المهملة وكسر الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف وبعد الدال المهملة تاء تأنيث». وتقدمت ترجمته في وفيات سنة ٥٨٢ من هذا الكتاب (١٢/ ٧٤٧ من طبعتنا).

٢٩٣- ص ١٤٠ س ١١: «وأسمعني من ابن الزاغوني». الصواب: «وأسمعني شيئًا من ابن الزاغوني».

٢٩٤- ص ١٤١ س ٤: «روى عن ابن الحسين أحمد بن الموازيني». الصواب: «روى عن أبي الحسين أحمد ابن الموازيني»، وهو أبو الحسين أحمد بن حمزة بن علي بن الحسن ابن الموازيني الدمشقي المحدث المشهور الذي تقدمت ترجمته في وفيات سنة ٥٨٥ من هذ ا الكتاب.

٢٩٥- ص ١٤١ س ٩: «مولى زكي اللمتوني». الصواب: «مولى زاكي اللمتوني»، كما بخط المصنف، وإن وقع في المطبوع من التكملة الأبارية (٢/ ١٤٧): «زاك».

٢٩٦- ص ١٤١ س ١١: «وسمع الكثير من أبي عبدالله محمد بن حميد». وقد سقط من هذه العبارة الكثير، فالصواب، كما بخط المؤلف: «وسمع الكثير من أبي القاسم بن حبيش الحافظ، ولازمه من سنة ثمان وسبعين إلى أن مات. وسمع أيضًا من أبي عبدالله محمد بن حميد».

٢٩٧- ص ١٤٣ س ١: «ولم يعرف أحد». الصواب: حذف الواو، كما بخط المصنف.

٢٩٨- ص ١٤٣ س ٤: «طيب الفاكهة». الصواب: «طيب المفاكهة»، ولا أدري كيف يوصف رجل بأنه طيب الفاكهة؟

٢٩٩- ص ١٤٣ س ٧: «خُطب له بحماة»، الصواب: «خَطَبَ له بحماة»، كما يدل عليه المعنى والسياق.

٣٠٠- ص ١٤٣ س ٩: «وقت الخطبة». الصواب: «وقت الخطبة له».

٣٠١- ص ١٤٣ س ١٢-١٣: «وتوفي إلى رحمة الله تعالى»، ولفظة «تعالى» ليست بخط المصنف، وقد أعرضنا عن مثلها كثير فيما مضى.

٣٠٢- ص ١٤٣ س ١٥: «الصاحبة غادية بنت الملك الكامل». الصواب: الصاحبة غازية بنت الملك الكامل»، وهي معروفة، لا أدري كيف يقع في اسمها مثل هذا التحريف.

٣٠٣- ص ١٤٣ س ١٩: «ومن ثم دام ملك حماة إلى آخر صبي للمنصور وابنه، لأن الدولة ما زالت في بيت الصالح ومواليه، وهم متصافون متناصحون». قلت: تحرف في هذا النص موضعان، أولهما «صبي» التي لا معنى لها وصوابه «شيء»، والثاني: «لأن» والصواب: «وإنَّ»، كما بخط المصنف.

٣٠٤- ص ١٤٤ س ٩: «ومات في المحرم رحمه الله تعالى». قلت: هذا الترحم من الناسخ لا من المؤلف.

٣٠٥-ص ١٤٥ س ١: «أبو الوفاء الفُرضي». الصواب في نسبته: «العُرضي» كما بخط المؤلف، ولا يقال أن هذا من غلط الطبع لأنه كرره في السطر الذي بعده: «ولد بفُرض بليدة بقرب الفرات». والطريف أن الدكتور المحقق قد ذكر في تعليقه ثلاثة مصادر لهذا الرجل كلها ذكرته على الوجه الذي ذكرتُ، بله تقييد المنذري في التكملة والحسيني في الصلة بالحروف فتأمل ذلك وتدبره!

٣٠٦- ص ١٤٥ س ١٠: «للحافظ الزكي». الصواب: «للحافظ زكي الدين».

٣٠٧- ص ١٤٥ س ١٢: «هاشم بن الشرف بن الأعز». الصواب: «هاشم ابن أشرف بن الأعز»، كما بخط المؤلف وصلة الحسيني، الورقة ٢٠.

٣٠٨- ص ١٤٦ س ٣: «وبرع في علم الطبيعي». الصواب: «وبرع في العلم الطبيعي».

٣٠٩- ص ١٤٦ س ١٠: «هبة الله بن منصور بن مَنْكير». الصواب: «منكدا» بدلاً من «منكير»، كما بخط المؤلف، وصلة التكملة للحسيني،

الورقة ١٦.

٣١٠- ص ١٤٦ س ١٧: «بَرَقة»، هكذا قيدها الدكتور بفتح الباء الموحدة والراء، والصواب: «بَرْقة» بفتح الموحدة وسكون الراء، كما في معجم البلدان ١/ ٣٨٨ وغيره.

٣١١- ص ١٤٧ س ١: «وأبي الطيب بن مخلوف». الصواب: «أبو الطيب بن الخُلوف»، وهو عبدالمنعم بن يحيى ابن الخلوف الذي تقدمت ترجمته في وفيات سنة ٥٨٦ من هذا الكتاب.

٣١٢- ص١٤٧ س ١٣: «أجاز لأبي سعد». الصواب: «أجاز لابن سعد».

٣١٣- ص ١٤٧ س ١٣: «والبُحَيري». الصواب: «البِجَّدي» كما تقدم في موضعين سابقين.

٣١٤- ص ١٤٧ س ١٣: «والمُطْعم». قلت: هكذا قيده الدكتور بسكون الطاء، وهو خطأ صوابه: «المُطَعِّم» نسبة إلى تطعيم الأشجار، وهو مشهور.

٣١٥- ص ١٤٧ س ١٨: «عن أعيان الأطباء». الصواب: «من أعيان الأطباء».

٣١٦- ص ١٤٧ س ١٩: «عُمِّر وانهرم وعجز أخيرًا». الصواب: «أُهْرِمَ» بدلاً من «انهرم»، قال صاحب اللسان: «الهرم: أقصى الكبر، هرم بالكسر يهرم هرمًا ومهرمًا، وقد أهرمه الله فهو هرم... وقد أهرمه الدهر وهَرَّمه». وكذا هو بخط المصنف.

٣١٧- ص ١٤٨ س ٥: سقط من مواليد السنة بعد السطر الخامس قوله: «والبهاء إبراهيم بن عبدالرحمن بن نوح ابن المقدسي بدمشق».

٣١٨- ص ١٤٨ س ٩: «والتاج أحمد بن محمد بن الكيّال الضرير العباسي». الصواب: «ابن الكمال» بدلاً من «ابن الكيال»، وهو مترجم في الدرر الكامنة ١/ ٣٠١، قال ابن حجر: «أحمد بن محمد بن علي بن شجاع، تاج الدين حفيد الكمال الضرير... مات في جمادى الآخرة سنة ٧٢١».

٣١٩- ص ١٤٨ س ١٤: «بن إبراهيم بن إبراهيم الحنبلي»، قلت: تكرار إبراهيم في نسبه خطأ.

٣٢٠- ص ١٤٩ س ٢: «لا يحصيهم إلا الله». الصواب: «لا يحصيهم إلا الله تعالى»، كما بخط المؤلف.

٣٢١- ص ١٤٩ س ١١: «وله اثنتان وسبعون سنة». الصواب: «ثنتان»، كما بخط المؤلف.

٣٢٢- ص ١٥٠ س ٥: «واعتنى به». الصواب: «وعُنِي به».

٣٢٣- ص ١٥١ س ١١: «وبرغش عتيق ابن شافع». هكذا بالراء المهملة، والصواب أنه بالزاي، كما هو بخط المؤلف، وقيده في المشتبه ٦٦٦ وتابعه العلامة ابن ناصر الدين في التوضيح ٩/ ٢١١.

٣٢٤- ص ١٥١ س ١٩: «أحمد بن عمر بن أبي بكر بن عبدالله بن سعد الجمال» سقط اسم من سلسلة النسب فهو بعد «سعد»: «بن مفلح الجمال».

٣٢٥- ص ١٥٢ س ١: «أبو عبدالعباس المقدسي». الصواب: «أبو العباس المقدسي».

٣٢٦- ص ١٥٢ س ٤: «وأبي الفخر أحمد بن سعيد». الصواب: «وأبي الفخر أسعد بن سعيد»، وهو المعروف بابن روح الذي تقدمت ترجمته في وفيات سنة ٦٠٧ من هذا الكتاب، وسيأتي عنده على الصواب بعد صفحة!

٣٢٧- ص ١٥٢ س ٧: «توفي في رجب». الصواب: «وتوفي في رجب».

٣٢٨- ص ١٥٢ س ١٧: «علي بن بورنداز». الصواب: «علي بن بوزندار».

٣٢٩- ص ١٥٣ س ٤-٥: «فرحمه الله ورضي الله عنه». الصواب: «فرحمه الله ورضي عنه».

٣٣٠- ص ١٥٣ س ٨: «وتوفي بعد أن كفَّن خلقًا»! الصواب: «وتوفي بعد أن لَقَّنَ خلقًا».

٣٣١- ص ١٥٤ س ١: «وهو الذي ذكره شيخنا علم الدين في خُطبه وتفسيره». الصواب: «في خُطْبةِ تفسيره».

٣٣٢- ص ١٥٤ س ٧: «عفيفة الفارقانية»، هكذا بالقاف، والصواب بالفاء: «الفارفانية».

٣٣٣- ص ١٥٤ س ١٥: «ومحمد بن مشرف، والخشاب». الصواب: «ومحمد بن مُشرق الخشاب».

٣٣٤- ص ١٥٥ س ١: «أنا أبو الفداء». قلت: هذا الرمز يستعمل للفظة «أخبرنا»، أما هنا فكتب المصنف بخطه: «أنبأنا»، وهي مما لم يجوِّز علماء المصطلح اختصاره.

٣٣٥- ص ١٥٥ س ٢: «فأمر الشيخ التقي بتدريب الطُّرُق في الجبل»، ولا معنى لقوله: «تدريب الطُّرُق»، والصواب: «الطَّرْق»، وهو الضرب بالحصى.

٣٣٦- ص ١٥٥ س ٦: «إلى أن وصل إلى تلك الحواري شرقي الجبل». والصواب: «تل الحوراني»!

٣٣٧- ص ١٥٥ س ٩: «في سفح الجبل إلى العُقيبة ثم إلى المزة». الصواب: «إلى العقبة» كما بخط المؤلف، وهي غير «العقيبة» المعروفة.

٣٣٨- ص ١٥٥ س ١٨: «سكن إشبيلية». الصواب: «وسكن إشبيلية».

٣٣٩-ص ١٥٦ س ٥: «ومسلم بن أحمد الباري». الصواب: «والمُسَلَّم ابن أحمد المازني». وقد تقدمت ترجمته في وفيات سنة ٦٣١ من هذا الكتاب (ط ٦٤/ الترجمة ٦٤).

٣٤٠- ص ١٥٦ س ٧: «أبي الحسين القطيعي». الصواب: «من أبي الحسن القطيعي»، وهو أبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر المعروف بابن القطيعي أول شيخ لدار الحديث المستنصرية والذي تقدمت ترجمته في وفيات سنة ٦٣٤ من هذا الكتاب (ط ٦٤/ الترجمة ٢٨١).

٣٤١-ص ١٥٦ س ١٠: «والهَمَذَاني». الصواب: «والهَمْداني»، والسكون على الميم واضحة بخط المؤلف، وهو عالم إسكندراني معروف.

٣٤٢-ص ١٥٦ س ١٠: «وابن بختيار». الصواب: «ابن مختار».

٣٤٣- ص ١٥٦ س ١٢: «الهَمَذَاني». الصواب: «الهَمْداني».

٣٤٤-ص ١٥٦ س ١٣: «وكانت له دنيا ومَبَرَّات». الصواب: «وميراث» كما بخط المؤلف، وهو الموافق للمعنى، لقوله بعد ذلك: «فأنفق سائر ذلك في الطلب».

٣٤٥- ص ١٥٦ س ١٦: «وكانت الصدرية قاعة فاشتراها منه ابن المنجا». الصواب: «وكانت الصدرية قاعة له. . . الخ».

٣٤٦- ص ١٥٧ س ٨: «كتب بخطه». الصواب: «وكتب بخطه».

٣٤٧- ص ١٥٧ س ١٥: «ورخه أبو شامة». الصواب: «ورخه الإمام أبو شامة».

٣٤٨- ص ١٥٧ س ٢١: «وإسماعيل الخدوي»! الصواب: «وإسماعيل الجَنْزوي»، وقد تقدم.

٣٤٩- ص ١٥٨ س ٥: «آسية بنت شجاع بن مفرح» بالحاء المهملة، والصواب «مفرج» بالجيم.

٣٥٠- ص ١٥٨ س ٨: «في ربيع الآخر». الصواب: «في سلخ ربيع الآخر».

٣٥١- ص ١٥٨ س ١٠-١١: «آمنة بنت حمزة. أخت القاضي تقي الدين سليمان». قلت: أضاف المصنف نسبها في الحاشية وهو: «آمنة بنت حمزة بن أحمد بن عمر بن أبي عمر محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة».

٣٥٢- ص ١٥٨ س ١٩: «كان شيخًا خبيثًا». الصواب: «كان شيخًا عاقلاً خبيثًا»، كما بخط المؤلف.

٣٥٣- ص ١٥٩ س ٦: «جمال بن يوسف». الصواب: «جَفَّال بن يوسف»، كما هو مجود بخط المصنف.

٣٥٤- ص ١٥٩ س ١١: «إلا أنه انقطع خبره في هذا الوقت». الصواب: «من» بدلاً من «في».

٣٥٥- ص ١٥٩ س ١٢: «الجلاّب بن الحارس». الصواب: «الجلال ابن الحارس».

٣٥٦- ص ١٥٩ س ١٤: «توفي في أثناء السنة باليمن». الصواب: «توفي في هذا العام». أما عبارة «في أثناء السنة» فهي من ترجمة الحسن بن

محمد بن عمر بن علي الآتية ترجمته بعد ترجمة ونصها: «وأخرج الملك الصالح أيوب أخاه فخر الدين ابن الشيخ في أثناء السنة من الحبس»، فقفزت عند الدكتور إلى هذا الموضع!

٣٥٧- ص ١٦٠ س ٤: «وعظم شأنه في الدولة الصلاحية». والصواب: «الصالحية»، والفرق شاسع بين الاثنين.

٣٥٨- ص١٦٠ س ١١: «وأخرج الملك الصالح أخاه». الصواب: «وأخرج الملك الصالح أيوب أخاه».

٣٥٩- ص ١٦٠ س ١٤: «الهدوي المغربي». الصواب: «المهدوي المغربي».

٣٦٠- ص ١٦١ س ٤: «أبو طالب»، وعلق الدكتور على كنيته بقوله: «تقدم في الترجمة السابقة أن كنيته أبو طاهر». قلت: تقدم أن ذلك محرف عنده.

٣٦١- ص ١٦١ س ١٦: «روى لنا عنها بالإجازة: القاضي، وسعد الدين، والمُطْعم، والنَّجدي»، وعَلّق المحقق على لفظة «عنها» بقوله: «في الأصل: عنه، والمثبت هو الصواب»، فجزاه الله خيرًا على هذا التصحيح لنسخته السقيمة، لأنها بخط المؤلف على الوجه. أما قراءته العقيمة فهي تقييده «المُطَعِّم» بضم الميم وسكون الطاء المهملة وكسر العين، وهو تقييد من لا يعرف الرجل. وكذا تقييده «البِجَّدي» على شكل «النَّجْدي»، وكان قبل هذا مغرمًا بكتابته «البُحَيري» كما تقدم في مواضع، فلا أدري لم عدل عن ذلك، نسأل الله السلامة!

٣٦٢- ص ١٦٢ س ٣: «أبو محمد بن منجاب المَنُورقي»، بالنون فيهما». والصواب: «أبو محمد بن مِنْجال»، كما بخط المؤلف، وقيده الحسيني فقال: «ومِنْجال: بكسر الميم وسكون النون وبعد الجيم ألف ولام» (الورقة ٣٦). وكذا هو في تكملة ابن الأبار ١/٢٦٢، ولم يذكر الدكتور المصدرين في تعليقه لأنه لا يملك صلة الحسيني، كما سيأتي بيانه.

٣٦٣- ص ١٦٢ س ٨: «تزوجت أولاً بالأمير مسعود». الصواب: «تزوجت أولاً بالأمير سعد الدين مسعود».

٣٦٤- ص ١٦٢ س ٨: «معين الدين أُنُز» بالزاي، والصواب: «أنر» بالراء، وهو معروف.

٣٦٥- ص ١٦٣: «توفيت في ثامن رجب عن سن عالية رحمها الله تعالى». الصواب: «توفيت في ثامن رجب رحمها الله عن سن عالية».

٣٦٦- ص ١٦٣ س ٨: «مسعود الحمال» بالحاء المهملة، والصواب: بالجيم «الجَمَّال»، وهو مسعود بن محمد بن حسن الأصبهاني الجَمَّال الذي تقدمت ترجمته في وفيات سنة ٥٩٥ من هذا الكتاب. وقيده المنذري في التكملة (١/ الترجمة ٤٩٦).

٣٦٧-ص ١٦٣ س ١٢: «وعاش». الصواب: «وعاشت».

٣٦٨- ص ١٦٣ س ١٣: «صالح بن الرحلة»، هكذا بالحاء المهملة، والصواب: «الرخلة»، كما بخط المؤلف، وقيده أيضًا في كتابه المشتبه ٣١١.

٣٦٩- ص ١٦٣ س ١٩: «وكانت وفية خيرة». الصواب: «وكانت دَيِّنه خيرة»، كما بخط المصنف.

٣٧٠- ص ١٦٣ س ٢١: «سارة بنت عُبيدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة» الصواب: «سارة بنت عبدالله بن أحمد... الخ»، كما بخط المؤلف. وقد تقدمت ترجمة والدها عبدالله بن أحمد وهو موفق الدين ابن قدامة الفقيه الحنبلي المشهور المتقدمة ترجمته الحفلة في وفيات سنة ٦٢٠ من هذا الكتاب.

٣٧١- ص ١٦٣ س ٢٣: «ولدت قبل التسعين وخمسمائة». الصواب: «ولدت قبل السبعين وخمس مئة».

٣٧٢- ص ١٦٤ س ١٤: «سديد الدين العقربائي». قلت: كتب الذهبي نسبته: «العقرباني» وجَوَّد نقطة النون.

٣٧٣- ص ١٦٥ س ١٨: «ومات رحمه الله في ربيع الآخر». قلت: الترحم عليه من الناسخ لا من المؤلف.

٣٧٤- ص ١٦٦ س ٤: «وكان شحنة جمال السلطان، فمات». قلت: سقط هنا قسم من النص، وسياقه الصحيح: «وكان شحنة جمال السلطان جلال الدين خوارزم شاه، وكان أحد الخانات الأربعة الذين حاصروا دمشق، فمات...».

٣٧٥- ص ١٦٦ س ٨: «الصفي الكلبي». الصواب: «الصفي الحَلَبي»، كما بخط المؤلف.

٣٧٦- ص ١٦٦ س ٨: «بدمشق في ربيع الأول». الصواب: «بدمشق. توفي في ربيع الأول».

٣٧٧- ص ١٦٦ س ١٧: «عفيفة الفارقانية»، هكذا ضبط نسبتها بالقاف هنا وفي مواضع أخرى، والصواب: «الفارفانية» بفاءين.

٣٧٨- ص ١٦٧ س ٤: «وروى عنها». الصواب: «روى عنها» من غير واو.

٣٧٩- ص ١٦٧ س ١١: «(...) بن أبي الجود». وعلق المحقق الدكتور الذي زعم أنه يعتمد نسخة المؤلف الخطية ووضع صورتها في كتابه بقوله: «في الأصل بياض، ولم أتبين اسم صاحب الترجمة». قلت: فأي أصل أيها الصديق العزيز تتكلَّم عليه وتشير إليه؟ إن كان هو أصل الذهبي المؤلف ففيه الاسم واضح وضوح الشمس وهو: «طي»!

٣٨٠- ص ١٦٧ س ١٩: «وأتقن القراءات والعربية». الصواب: «وأتقن القرآن والعربية».

٣٨١- ص ١٦٩ س ٥: «وحدثني فقير قال: أفتاك أبوك سنة بثلاثة دراهم»، ولا معنى لها، والصواب: «اقتات» بدلاً «أفتاك».

٣٨٢- ص ١٦٩ س ١٦: «فطاب الشيخ». الصواب: «فطاب للشيخ».

٣٨٣- ص ١٦٩ س ١٦: «وكان ثمة». الصواب: «وكان ثَمَّ».

٣٨٤- ص ١٧٠ س ٩: «رضي الله عنها». لا أصل لها بخط المصنف فهي من الناسخ.

٣٨٥- ص ١٧٠ س ١٢: «كثيرًا الذكر». الصواب: «كثير الذكر».

٣٨٦- ص ١٧٠ س ١٤: «التربة المعظمة». الصواب: «التربة المعظمية».

٣٨٧- ص ١٧٠ س ١٥: «وروى لنا ولده عن ابن الزُّبَيدي». قلت: الواو لا أصل لها بخط المؤلف، وصواب «الزُّبَيدي»: «الزَّبيدي»، وقد تقدمت ترجمته، وهو منسوب إلى مدينة زبيد باليمن، وتنظر تكملة المنذري ٢/ الترجمة ١٢٠٦.

٣٨٨- ص ١٧٠ س ٢٠: «ما حفره الفقير». الصواب: «ما حفر الفقير».

٣٨٩- ص ١٧١ س ٥: «وقد أجاز للمطعم والبُحَيري». الصواب: «البِجَّدي»، كما بينا سابقًا.

٣٩٠- ص ١٧٢ س ٢: «محمود الدَّبيثي، وابن أخيه أحمد بن محمد الدَّشتي». الصواب: «محمود الدَّشتي»، وكان يكفي الأخ الدكتور أن يقرأ العبارة جَيِّدًا ليعرف التحريف في الاسم الأول، فكيف يكون العم دبيثيًا وابن الأخ دشتيًا؟!

٣٩١- ص ١٧٢ س ٥: «المُطْعم». الصواب: «المُطَعِّم»، كما تقدم.

٣٩٢- ص ١٧٢ س ١٢: «عبدالعزيز بن منيب». الصواب: «عبدالعزيز ابن منينا»، وهو مشهور يتكرر ذكره في هذا الكتاب.

٣٩٣- ص ١٧٣ س ٢: «طريقته تشبه طريقة عبد(القادر) الرهاوي»، وعلق الدكتور في الهامش على ما وضعه بين حاصرتين بقوله: «إضافة من تاريخ إربل ١/٤٠٦»، والاسم واضح بخط المؤلف، وهو أشهر من نار على علم. أما «طريقته» فالذي بخط المصنف مجود: «طريقه»، فالضمير هنا يعود على الخط.

٣٩٤- ص ١٧٣ س ٤: «وله مصنفات و«تاريخ» مفيدة». وقد وضع لفظة «تاريخ» بين حاصرتين للدلالة على أنه كتاب، وهو غلط محض لأن الصواب: «تخاريج».

٣٩٥- ص ١٧٣ س ٥: «توفي كهلاً في ثالث جمادى الأولى». الصواب: «توفي في ثالث جمادى الأولى وهو كهل».

٣٩٦- ص ١٧٣ س ١٢: «ولد بأبهر بزنجان». الصواب: «ولد بأبهر زنجان».

٣٩٧- ص ١٧٤ س ١: «عبدالحق بن عبدالله بن عبدالواحد بن علّان بن خلف». وعلق الدكتور المحقق في الجاشية على «علان» بقوله: «هكذا في الأصل، وفي الوافي ١٧/٣٠١ وأصوله: «علاف» بالفاء. وفي النجوم الزاهرة ٥/٢٥: «علاق» بالقاف. والله أعلم أيها الصحيح».

قال بشار: الصحيح ياعزيزي الدكتور ما هو بخط المؤلف بالقاف، وما هو بخطوط العلماء المتقنين مثل عز الدين الحسيني في صلة التكملة (الورقة ٢٩)، فلماذا تركت الرجوع إليه إن كنت تملك نسخة خطية منه كما زعمت؟! ثم كان ينبغي لك أن تعرف أن صاحب النجوم الزاهرة ينقل من المؤلف مباشرة.

٣٩٨- ص ١٧٤ س ٢: «ويُعرف بابن الحَجَّاج»، هكذا ضبطه المحقق بفتح الحاء، وكيف له أن يعرف أنه بضم الحاء المهملة، وهو لا يملك صلة الحسيني ولا نسخة المؤلف، قال الحسيني (الورقة ٢٩): «والحُجَّاج: بضم الحاء المهملة وفتح الجيم المشددة وبعد الألف جيم ثانية، ويستفاد مع الحَجَّاج بفتح الحاء المهملة». قال بشار: وهذا الضبط مما استدركه العلامة ابن ناصر الدين على المشتبه للمصنف (التوضيح ٣/ ١٢٤ - ١٢٥)، فذكر هذا وغيره.

٣٩٩- ص ١٧٤ س ٢: «وسمع من». الصواب: «وطلب وسمع من».

٤٠٠- ص ١٧٥ س ٦: «والحسن بن علي بن أُشنانة». سقطت بعدها لفظة: «وطائفة».

٤٠١- ص ١٧٥ س ٨: «وكان فقيهًا متفننًا». الصواب: «وكان فقيهًا متقنًا».

٤٠٢- ص ١٧٥ س ٩: «حفظ الكتاب الكافي». الصواب: «حفظ كتاب الكافي».

٤٠٣- ص ١٧٥ س ١٣: «وأبو بكر ابن الذكري». الصواب: «أبو بكر ابن الدُّكري»، كما هو مجود بخط المؤلف.

٤٠٤- ص ١٧٥ س ١٣: «وأبو بكر بن الدشتي». الصواب: «أبو بكر الدشتي».

٤٠٥- ص ١٧٦ س ٤: «وبالإجازة» سقطت قبلها عبارة نصها «روى عنه جمال الدين الشريشي، وبالإجازة...».

٤٠٦- ص ١٧٦ س ٤: «والبُحَيري». الصواب: «البِجَّدي»، كما بيناه سابقًا.

٤٠٧- ص ١٧٦ س ١٠: «وسمع من الحافظ أبي القاسم القشيري يسيرًا». الصواب: «وسمع من الحافظ أبي القاسم شيئًا يسيرًا»، وأبو القاسم هذا هو الحافظ ابن عساكر صاحب تاريخ دمشق المشهور المتوفى سنة ٥٧١، كما نص عليه عز الدين الحسيني في صلة التكملة (الورقة ٣٥). وغياب الحس التاريخي والتراجمي جعل المحقق يقبل مثل هذا، فأبو القاسم القشيري توفي سنة ٤٦٥ فكيف يسمع منه؟!

٤٠٨- ص ١٧٦ س ١٤: «وروى لنا عنه». الصواب: «روى لنا عنه» من غير الواو.

٤٠٩- ص ١٧٩ س ١: «عبد (الرحيم) بن الإمام أبي الحسن»، وقال المحقق في الحاشية: «في الأصل بياض، والمستدرك من مصادر ترجمته». قلت: لا بياض بخط المؤلف، وإنما البياض في النسخة السقيمة اليتيمة التي اعتمدها.

٤١٠- ص ١٧٩ س ٧: «توفي بالقاهرة في ربيع الأول»، وقال في الحاشية: «انظر عن عبدالرحيم بن علي في صلة التكملة للحسيني، ورقة ٢٥».

قلت: النص لصحيح أنه توفي في ربيع الآخر، كما هو بخط المؤلف، وزعم أنه رجع إلى صلة الحسيني، ولكنه فيما أظن خَمَّن ذلك تخمينًا كما خمن الاسم لأنه لا يملك نسخة منها، والدليل على ذلك أنه أخطأ في رقم الورقة فجعلها (٢٥) بدلاً من (٢٧)، والثاني أنه لو كان رجع إليها لما وقع الخطأ عنده في شهر وفاته، فقد قال الحسيني: «وفي سَلْخ شهر ربيع الآخر توفي الشيخ الأصيل أبو سعد الخير... الخ»، فهل من تلبيس وتدليس بعد هذا؟!

٤١١- ص ١٧٩ س ١٢: «قدم الشام شابًا». الصواب: «قدم دمشق شابًا»، كما بخط المصنف.

٤١٢- ص ١٨٠ س ٣: «عبدالسلام بن برتقش»، هكذا قيده بالباء الموحدة وبعد الراء تاء ثالث الحروف، والصواب: «يُرنقش»، كما هو مجود بخط المؤلف، ولم يذكر له الدكتور مصدرًا، وهو المولع بذلك، فهو مترجم في صلة التكملة (الورقة ٢٧)، ولكن من أين له هذه النسخة الخطية التي كان يكثر الإحالة إليها استلابًا مني.

٤١٣- ص ١٨٠ س ٥: «كان برتقش تسمى». الصواب: «وكان يرنقش تسمى».

٤١٤- ص ١٨٠ س ٨: «مات في جمادى الأولى». الصواب: «ومات في جمادى الأولى».

٤١٥- ص ١٨٠ س ١٧: «الحَبَقي الفقيه». الصواب: «الحَنَفي الفقيه».

٤١٦- ص ١٨٠ س ٢٠: «وتوفي»، والصواب حذف الواو لخلو نسخة المؤلف منها.

٤١٧- ص ١٨١ س ٢: «توفي، رحمه الله، في شوال». الترحم على المترجم من الناسخ لا من المؤلف، فيتعين حذفه.

٤١٨- ص ١٨١ س ١٢: «والعماد بن البالسي». قلت: سقطت بعدها لفظة: «وغيرهم».

٤١٩- ص ١٨١ س ١٥: «فهو للعلم مُعْلَمٌ». الصواب: «مَعْلَم» بفتح الميم.

٤٢٠- ص ١٨٢ س ٣: «لن تمسك النار». الصواب: «لن تمسك نار»، كما بخط المؤلف، والوافي للصفدي ١٩/١٣٨.

٤٢١- ص ١٨٢ س ٥: «وكان دينًا كامل الأدوات». الصواب: «وكان دينًا خيرًا كامل الأدوات».

٤٢٢- ص ١٨٤ س ٤: «جزء أبي معاذ الشاه». الصواب: «جزء أبي معاذ للشاه».

٤٢٣- ص ١٨٥ س ٦: «ثم ولي الإعادة عنه العلامة العماد بن يونس»، ولا معنى لذلك، والصواب: «ثم ولي الإعادة عند العلامة العماد ابن يونس».

٤٢٤- ص ١٨٥ س ١١: «وبدُبَيس»، ولا نعرف مدينة بهذا الاسم، والصواب: «بدُنَيسر»، كما بخط المؤلف.

٤٢٥- ص ١٨٤ س ١١: «ووفيات الأعيان ٢/ ٢٤٣-٢٤٥». الصواب: ٣/ ٢٤٣ - ٢٤٥. وإنما ذكرت ذلك لأنه، كعادته، استلبه من تعليقي على «سير أعلام النبلاء». ووقع فيه كذلك من غلط الطبع فنقله، لكنني صححت ذلك في ٢٣/ ١٤٢ من السير. أما هو فذكره مرتين في ص ١٨٦ هـ ١ وص

١٨٧ هـ ١ على الخطأ!

٤٢٦- ص ١٨٦ س ١٩ : «كانت فتاويه مسددة». الصواب: «وكانت فتاويه مسددة».

٤٢٧- ص ١٨٦ س ٢١ : «ولازمته سنة اثنتين وثلاثين». الصواب: «ولازمته سنةً، سنة اثنتين وثلاثين».

٤٢٨- ص ١٨٧ س ٧ : «ومقال الزيغ والزندقة». الصواب: «ومثار الزيغ والزندقة».

٤٢٩- ص ١٨٧ س ١٢ : «وهو فقاقع». الصواب: «وهو قعاقع».

٤٣٠- ص ١٨٧ س ١٨ : «تفقه عليه كثير». الصواب: «تفقه عليه خلق كثير».

٤٣١- ص ١٨٨ س ٦-٧: «والقاضي أحمد بن علي الحنبلي». الصواب: «الجيلي» بدلاً من «الحنبلي».

٤٣٢- ص ١٨٨ س ١١ : «ثانية». الصواب: «ثانيًا»، كما بخط المؤلف.

٤٣٣- ص ١٨٨ س ١١-١٢: «وخرج به دون العشرة ودفنوه». الصواب: «وخرج به دون العشرة مشمرين ودفنوه».

٤٣٤- ص ١٨٩ س ٨ : «وسمع محمد بن الخصيب». الصواب حذف الواو، كما بخط المؤلف، وكما يدل عليه السياق.

٤٣٥- ص ١٨٩ س ١٠ : «وتوفي». الصواب حذف الواو أيضًا.

٤٣٦- ص ١٩٠ س ١٢ : «عيسى المعاري». الصواب: «عيسى المغاري» بالغين المعجمة.

٤٣٧- ص ١٩٠ س ١٥ : «أبو الحسن بن اليونيني»، الصواب: «أبو الحسين ابن اليونيني».

٤٣٨- ص ١٩١ س ٤ : «رحمه الله تعالى». قلت: لا أصل لها بخط المؤلف وهي من الناسخ.

٤٣٩- ص ١٩١ س ١١ : «وتوفي رحمه الله». قلت: الترحم من الناسخ لا من المؤلف.

٤٤٠- ص ١٩١ س ١٣: «في حرف السين». الصواب: «في السين»، كما بخط المؤلف.

٤٤١- ص ١٩٣ س ٣: «(ولد) سنة»، وعلق الدكتور في الهامش بقوله: «إضافة على الأصل يقتضيها السياق». قلت: هي ثابتة بخط الذهبي، والدكتور يشير إلى نسخته السقيمة.

٤٤٢- ص ١٩٣ س ٤: «وأبي القاهر بن عوف». الصواب: «وأبي الطاهر بن عوف»، وقد تقدم الكلام عليه في الرقم (١٧٥) حينما تحرف عنده هناك إلى: «أبي الطاهر بن عبد».

٤٤٣- ص ١٩٣ س ١٦: «كان يتحقق بهذه العلوم الثلاثة ويحكيها». الصواب: «ويحكمها» بدلاً من «يحكيها» التي لا معنى لها.

٤٤٤- ص ١٩٣ س ١٦: «وكان يفتي على مذهب الشافعي». قلت: سقط قبلها النص الآتي: «وله شعر رائق ومصنفات في القراءات والتجويد والتفسير، وله معرفة تامة بالفقه والأصول. وكان يفتي... الخ».

٤٤٥- ص ١٩٤ س ٢: «وكان وافر الحرمة، كبير القدر، محبب إلى الناس»، وعلق الدكتور على «محبب» بقوله: «هكذا في الأصل. والصواب لغة: محببًا». أقول: أي أصل هذا ياعزيزي الدكتور، فإن علامة النصب عند المؤلف واضحة، ولكنها النسخة السقيمة.

٤٤٦- ص ١٩٤ س ٧: «في مجلدين». الصواب: «في مجلدتين» كما كتب المؤلف بخطه، فيتعين الالتزام به.

٤٤٧- ص ١٩٤ س ٨: «وكتاب خير الدياجي في تفسير الأحاجي». الصواب: «وكتاب منير الدياجي في تفسير الأحاجي»، ولفظة «خير» لا معنى لها.

٤٤٨- ص ١٩٤ س ١٠: «وكتاب المفضل في شرح المفصل». قلت: سقطت بعدها: «للزمخشري».

٤٤٩- ص ١٩٤ س ١٢: «عبدالسلام الزوادي». الصواب: «عبدالسلام الزَّواوي».

٤٥٠- ص ١٩٤ س ١٩: «رأيت إجازته بالقراءات». الصواب: «رأيت إجازته بالقراءات له».

٤٥١- ص ١٩٤ س ٢٠: «لنافع وأبي عمرو، وأقرأ». الصواب: «لنافع وأبي عمرو وعاصم، وأقرأ».

٤٥٢- ص ١٩٥ س ٥: «رأيته مرارًا راكب»، وعلق الدكتور على «راكب» بقوله: «هكذا في الأصل. والصواب لغة: راكبًا». قلت: هي «راكبًا» بخط المصنف.

٤٥٣- ص ١٩٥ س ٦: «وحوله اثنان أو ثلاثة». الصواب: «وحوله اثنان وثلاثة».

٤٥٤- ص ١٩٥ س ١٣: «وفوائده غزيرة». الصواب: «وفرائده غزيرة»، كما هي واضحة بخط المصنف.

٤٥٥- ص ١٩٦ س ١: «وأثنى على فضله وأدبه وعلمه». الصواب: «وأثنى على فضله وفهمه وأدبه وعلمه».

٤٥٦- ص ١٩٦ س ٤: «أورد فيها العماد». الصواب: «أورد منها العماد».

٤٥٧- ص ١٩٦ س ٥: «وقد مدح الأديب رشيد الدين بقصيدته». الصواب: «وقد مدح الأديب رشيد الدين عمر الفارقي بقصيدته».

٤٥٨- ص ١٩٦ س١٠: «وكانت على جنازته هيبة وجلالة وأجناب». قلت: «أجناب» لا معنى لها، والصواب كما جاء بخط المؤلف «إخبات».

٤٥٩- ص ١٩٧ س ١١: «علي بن مجاهد بن شبل». الصواب: «عمران ابن مجاهد بن شبل»، كما بخط المؤلف. وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٣١).

٤٦٠- ص ١٩٧ س ١٧: «وآخرون. وتوفي في ربيع الآخر. روى عنه بالإجازة البهاء بن عساكر». قلت: هذا الكلام كله قفز من الترجمة التي بعدها، وهي ترجمة عمر بن نصر الله بن محمد بن محفوظ بن صصرى، إلى هذه الترجمة. والعجيب أنه بقي في الترجمة التي بعدها (ص ١٩٨ س ٢-٤). أما النص الذي ينبغي أن يكون بدل هذا فهو: «وأحمد بن محمد الصواف.

وتوفي في السادس والعشرين من جمادى الآخرة».

٤٦١- ص ١٩٧ س ٢٢: «أبا سعد بن عصرون». الصواب: «أبا سعد بن أبي عصرون»، وهو مشهور لا يحتاج إلى بيان.

٤٦٢- ص ١٩٨ س ١٤: «فاطمة بنت الشيخ موفق الدين بن عبدالله». الصواب: «فاطمة بنت الشيخ موفق الدين عبدالله»، فالشيخ الموفق اسمه عبدالله.

٤٦٣- ص ١٩٨ س ١٦: «سقط عند نهاية هذا السطر من ترجمة فاطمة بنت الموفق ما يأتي: «وكانت دينةً خيرةً، ذات معروف ومروءة. أجاز لها يحيى بن بَوْش، وابن كُلَيب. روت شيئًا، وتوفيت في جمادى الآخرة».

٤٦٤- ص ١٩٨ س ٢١: «من بيت فضل وحشمة». الصواب: «من بيت قضاء وحشمة».

٤٦٥- ص ١٩٩ س ٢: «الفتح بن علي بن الفتح». الصواب: «الفتح بن علي بن محمد بن الفتح».

٤٦٦- ص ١٩٩ س ١٣: «الفضل بن نبا بن أبي المجد الفضل بن الحسن». الصواب: «الفضل بن نبأ بن أبي المجد الفضل بن الحُسين».

٤٦٧- ص ١٩٩ - ٢٠٠: «الفلك المسيري. أبو زَبْر، واسمه عبدالرحمن بن هبة الله». هكذا اخترع له الدكتور كنيته عجيبة، وإنما هو «الوزير»! ومن الطريف أن الدكتور المولع بذكر المصادر من غير استفادة منها قد ذكر لهذا عشرة مصادر ليس فيها جميعها هذه الكنية العجيبة، وفيها ذكر كونه وزيرًا، فما هي الفائدة من ذكر كل ذلك والنص محرف مصحف؟!

٤٦٨- ص ٢٠٠ س ٥: «أنه كاتب أخاه». الصواب: «أنه يكاتب أخاه».

٤٦٩- ص ٢٠٠ س ٨: «أين كنت يا مَلَكُ»، ولا معنى لها، والصواب: «أين كنت يا فَلَك»، فهذا لقبه ناداه به السلطان.

٤٧٠- ص ٢٠٠ س ١٦: «كيخسرو بن قيقباذ بن كيخسرو»، وعلق الدكتور في الحاشية بقوله: «انظر عن كيخسرو بن قيقباذ في...» وذكر سبعة مصادر ليس في واحد منها أن اسم أبيه «قيقباذ»، فهو «كيقباذ»، وهو مشهور لا يحتاج إلى كل هذه المصادر التي لم يستفد منها شيئًا، بل كأنه

بذكرها يكرس التحريف.

٤٧١- ص ٢٠١ س ٢: «تسلطن بعد أبيه وهو شاب فلعب». الصواب: «يلعب»، كما بخط المؤلف.

٤٧٢- ص ٢٠١ س ١٠: «نصر بن محمد بن أبي الفتون». الصواب: «الفنون» بالنون، كما بخط المؤلف.

٤٧٣- ص ٢٠١ س ١٢: «توفي بالقاهرة». الصواب: «وتوفي بالقاهرة».

٤٧٤- ص ٢٠٢ س ٣: «روى عنه خلق منهم». الصواب: «روى عنه خلق كثير منهم».

٤٧٥- ص ٢٠٢ س ٥: «وكماد الدين». الصواب: «وكمال الدين» ولعله من غلط الطبع.

٤٧٦- ص ٢٠٢ س ٩: عند الكلام على تاريخ العز النسابة ابن عساكر: «ويسمى موائمة النسابة». ولا معنى لهذا، إنما الصواب: «وتسمى: موايمة النسابة»، يعني: يوميات، وهي ما يعرف بعصرنا بالمذكرات.

٤٧٧- ص ٢٠٢ س ١٢: «تاج الدين أبو الحسن الفَرَضي إمام الكلاسة». قلت: هذا الرجل لم يكن فرضيًا ولا اشتغل بالفرائض، بل هو «قرطبي». والعجيب أن الدكتور المولع بحشد المصادر - كما يسميها - قد ذكر له تسعة مصادر ليس فيها كلها ما ذكر، بله تصريحها في نسبته كونه قرطبيًا!

٤٧٨- ص ٢٠٢ س ١٦: «أبي يُعْلى». قلت: ما وجدنا أحدًا من أهل العلم ضبط هذا الاسم بضم الياء آخر الحروف، إنما هو بالفتح.

٤٧٩- ص ٢٠٣ س ١: «ثم أقبل في آخر عمره». الصواب: «ثم أقبل في أواخر عمره».

٤٨٠- ص ٢٠٣ س ٦: «وأبو المحاسن بن الحرمي». الصواب: «وأبو المحاسن ابن الخرقي».

٤٨١- ص ٢٠٣ س ١٨: «روى عنه جماعة». قلت: لا أصل للفظ «جماعة» بخط المؤلف، بل تركه بياضًا، ولم يعد إليه، فهو من إضافات الناسخ؟

٤٨٢- ص ٢٠٤ س ٢: «وأبو المحاسن بن أبي الحَرَم بن الحرمي». الصواب: «الخرقي» كما بينا قبل قليل.

٤٨٣- ص ٢٠٤ س ١١: «أبو عبدالله الأزدي القارحي»، هكذا وقعت هذه النسبة عنده بالحاء المهملة، وهي مجودة التقييد بخط المؤلف بالجيم، وكذلك في تكملة ابن الأبار ١٤٨/٢، ولا نعرف إلى أي شيء هذه النسبة، فلعلها نسبة إلى «قيجاطة» على غير قياس.

٤٨٤- ص٢٠٤ س ١٨: «المجتقوني»، هكذا بالتاء ثالث الحروف بعد الجيم، والصواب: «المجنقوني» بالنون كما بخط المؤلف مجودة.

٤٨٥- ص ٢٠٥ س ٤: «سمع من: يونس». الصواب: «سمع ابن بَوْش»، ولو كانت كما ظن وقرأ فكتب فكيف يقول بعده: «وأبا الفتح المندائي»؟

٤٨٦- ص ٢٠٥ س ٦-٧: «وكان من أعيان البغاددة وكفلائهم»، ولا معنى لها، والصواب: «وفضلائهم»، كما بخط المؤلف.

٤٨٧- ص ٢٠٥ س ١٠: «توفي». الصواب: «وتوفي».

٤٨٨- ص ٢٠٥ س ١٦: «رحمه الله تعالى». قلت: هذا من الناسخ، ولا أصل له بخط المؤلف.

٤٨٩- ص ٢٠٦ س ١٢: «والمُطْعِم». الصواب: «المُطَعِّم».

٤٩٠- ص ٢٠٦ س ١٥: «محمد بن شيبان بن ثعلب الصالحي أخو المسند المعمر أحمد». الصواب في اسم جده «تغلب». ولو كان الدكتور ممن يراجع التراجم ويربط بعضها ببعض لوجد أن الاسم جاء في ترجمة أخيه أحمد عنده على الصواب «تغلب» (ط ٦٩/ الترجمة ٢٩١).

٤٩١- ص ٢٠٩ س ٤: «ومحمد بن أبي الصقر». الصواب: «محمد بن حمزة بن أبي الصقر».

٤٩٢- ص ٢٠٩ س ٩: «ورحل أولاً إلى مصر سنة خمس وسبعين». الصواب: «سنة خمس وتسعين»، كما بخط المؤلف. ولم يلاحظ الدكتور كيف يرحل إلى مصر وهو ابن ست سنين.

٤٩٣- ص ٢٠٩ س ١٤ : «فسمع من المبارك». الصواب: «وسمع من المبارك».

٤٩٤- ص ٢٠٩ س ١٥ : «والبقاء بن حيد»، والصواب: «وبقاء بن حُنَّد»، كما بخط المؤلف، وهو بقاء بن عمر بن عبدالباقي بن حُنَّد الدقاق الأزجي الذي تقدمت ترجمته في وفيات سنة ٦٠٠ من هذا الكتاب. وأيضًا فإن اسم «حُنَّد» قيده المنذري في التكملة (٢/ الترجمة ٧٨٦) فقال: «بضم الحاء المهملة وتشديد النون وفتحها وبعدها دال مهملة». كما قيده المصنف في المشتبه ١٨٢.

٤٩٥- ص ٢١٠ س ٣: «أبي المكارم بن اللبان». الصواب: «أبي المكارم اللبان» من غير «ابن».

٤٩٦- ص ٢١٠ س ٥ : «وأبي الفخر سعد بن سعيد». الصواب: «وأبي الفخر أسعد بن سعيد».

٤٩٧- ص ٢١٠ س ٦: «وإدريس بن محمد الساوالوية». الصواب: «وإدريس بن محمد آل والوية».

٤٩٨- ص ٢١٠ س ٧: «عفيفة الفارقانية» بالقاف، والصواب بالفاء، كما بينا سابقًا.

٤٩٩- ص ٢١٠ س ٧-٨: «وأبي زرعة عبدالله بن محمد اللفتواني». الصواب: «وأبي زرعة عبيدالله بن محمد اللفتواني».

٥٠٠- ص ٢١٠ س ١٨ : «وكتب أصول». الصواب: «وكتب وأصول».

٥٠١- ص ٢١٠ س ٢٠: «وسمع في خلال ذلك على الشيخ الموفق وبابته». الصواب: «ويسمع في خلال ذلك على الشيخ الموفق ويأتيه».

٥٠٢- ص ٢١٠ س ٢٢: «وأحمد بن يلدرك». الصواب: «أسعد بن يلدرك»، وهو الجبريلي البواب من المحدثين البغاددة المشهورين، تقدمت ترجمته في وفيات سنة٥٧٤ من هذا الكتاب (١٢/ ٥٣٥ من طبعتنا).

٥٠٣- ص ٢١١ س ٣: «ومسلم بن كاتب النحاس». الصواب: «ومسلم ابن ثابت النَّخاس»، وهو نخاس، بالخاء المعجمة، وهو بغدادي توفي سنة ٥٧٢، وتقدمت ترجمته في وفياتها من هذا الكتاب.

٥٠٤- ص ٢١١ س ٦: «وثقة ودُنيا». الصواب: «وثقة ودينًا».
٥٠٥- ص ٢١١ س ٧: «ثقة فيما يرويه». الصواب: «ثقة فيما يؤديه».
٥٠٦- ص ٢١١ س ٩: «ولقد سألت عنه في رحلتي». الصواب: «ولقد سألت في رحلتي عنه».
٥٠٧- ص ٢١١ س ١٩: «ورأيت بخطه مولده في». الصواب: «ورأيت بخطه: مولدِي في».
٥٠٨- ص ٢١٢ س ٣: «كتاب الأحكام (يعوز قليلاً في نحو عشرين جزءًا) في ثلاث مجلدات». وعلق الدكتور على ما بين الحاصرتين بقوله: «في الأصل بياض، والمستدرك بين الحاصرتين أضفته من الدر المنضد ١/ ٣٨٤». قلت: لا يوجد فراغ بخط المؤلف، فالكلام متصل. وأيضًا فإن ما أضافه فيه تكرار لم ينتبه إليه، فكيف تكون العبارة: «في نحو عشرين جزءًا في ثلاث مجلدات»، فإما الوصْف بالأجزاء وإما بالمجلدات، والعبارة الصحيحة كما جاءت بخط المؤلف: «كتاب الأحكام يعوز قليلاً في ثلاث مجلدات».
٥٠٩- ص ٢١٢ س ٧: «كتاب الحجة». الصواب: «كتاب الجنة».
٥١٠- ص ٢١٢ س ١٤: «وفيها وَقفَ الشيخ الموفق». قلت: كيف يوقف الشيخ الموفق على هذه الدار وقد توفي قبل وفاة صاحبها بثلاث وعشرين سنة؟ إنما الصواب: «وفيها من وَقْفِ الشيخ الموفق»، كما بخط المؤلف.
٥١١- ص ٢١٣ س ١: «قل أن يدخل البلد أو يحدث». قلت: سقط تمام العبارة وهو: «به».
٥١٢- ص ٢١٣ س ٦: «والشيخ محمد بن حازم». الصواب: «والشمس محمد بن حازم».
٥١٣- ص ٢١٣ س ٩: «وعيسى بن المُطْعم». الصواب: «وعيسى المُطَعِّم»، فعيسى هو الذي كان يُطَعِّم الأشجار.
٥١٤- ص ٢١٣ س ١٤: «ما رأيت مثله». الصواب: «ما رأينا مثله».
٥١٥- ص ٢١٣ س ١٦: «وشدّ طرفًا من الأدب»، ولا معنى لها، والصواب: «وشدا طرفًا من الأدب».

٥١٦- ص ٢١٣ س ١٩ : «وطلق النفس»، ولا معنى لها، والصواب: «وظلف النفس»، قال صاحب اللسان في (ظلف) منه: «وظَلَفَ نفسه عن الشيء منعها عن هواها، ورجل ظلف النفس وظليفها من ذلك».

٥١٧- ص ٢١٤ س ٣: «فيسر بنا كثيرًا عنها بهمته». وهي عبارة فيها أكثر من تحريف، صوابها: «فيُسِّر بناءُ كثيرٍ منها بهمته».

٥١٨- ص ٢١٤ س ٣-٤: «ونزل فيها المشتغلون بالفقه والحديث». الصواب: «ونَزَّلَ فيها المشتغلين بالفقه والحديث».

٥١٩- ص ٢١٤ س ٤ : «وكان ما يصل إليه من وقف يوصله إليهم». قلت: الحافظ الضياء رحمه الله لم يكن له وقف، والصواب في هذه العبارة المحرفة: «وكان ما يصل إليه من رَمَق يوصله إليهم».

٥٢٠- ص ٢١٥ س ١٣ : «وتوفي نصف شعبان». الصواب: «وتوفي في نصف شعبان».

٥٢١- ص ٢١٥ س ١٥-١٦: «محمد بن عمر بن عبدالله بن سعد بن مفلح بن عبدالله المقدسي الحنبلي، فخر الدين». الصواب: «محمد بن عمرو ابن عبدالله بن سعد بن مفلح، أبو عبدالله المقدسي». وعلق الدكتورعلى «عمر» بقوله: «في الأصل: عمرو، والتصحيح من صلة التكملة للحسيني، ورقة ٢٤، ٢٥ ومن ترجمة أخيه التي تقدمت برقم (١٤٤)، وسير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٤٧ دون ترجمة».

قلت: التصحيح خطأ، والتعليق أسوأ منه فهو غلط مركب وفيه من التدليس والتلبيس وعدم الصحة ما فيه، وآية ذلك أن أحمد المذكور في الترجمة (١٤٤) عنده ليس بأخيه، فذاك اسمه: «أحمد بن عمر بن أبي بكر بن عبدالله»، وهذا اسمه: «محمد بن عمرو بن عبدالله»، والفرق واضح بين الاسمين. ثم إن ذاك لقبه «جمال الدين» وإن كان الدكتور قرأهُ «الجَمَّال» لقلة معرفته حيث جعله جَمَّالاً، ولم يكن الرجل كذلك. أما أخو أحمد فهو: محمد بن عمر بن أبي بكر بن عبدالله بن سعد الذي تقدمت ترجمته في وفيات سنة ٦١٦ من هذا الكتاب ولقبه نجم الدين، وقد قال المؤلف في ترجمة محمد هذا أنه روى عنه أخوه الشرف الخطيب، يعني: شرف

الديـن، فتبين بما لا يقبل الشك أن هذا ليس بأخٍ لذاك.

وأيضًا فإنه أحال على صلة التكملة للحسيني وزعم ظلمًا وزورًا أنه فيه «عمر»، وهو لا يملك هذه النسخة، وصورتها عندي بخطه وفيها: «عمرو» على الصواب، قال الحسيني: «وفي الرابع والعشرين من شهر ربيع الآخر توفي الشيخ أبو عبدالله محمد بن عمرو بن عبدالله بن مفلح بن هبة الله بن نمير السعدي المقدسي بجبل قاسيون». ثم أحال على «سير أعلام النبلاء» وزعم ظلمًا وزورًا أنه فيه «عمر»، وفيه «عمرو» أيضًا على الصواب، قال الذهبي وهو يذكر المتوفين في سنة ٦٤٣ ولم يترجم لهم: «والفخر محمد بن عمرو بن عبدالله بن سعد المقدسي» (٢٣/ ١٤٧ بتحقيقنا). فهل رأيت عزيزي القارىء مثل هذا التدليس والتلبيس؟ وهل مثل هذا يسمى تحقيقًا، نسأل الله السلامة.

٥٢٢- ص ٢١٥ س ٢٠: «روى عنه الشيخ تاج الدين، وأخوه الشرف الخطيب». الصواب: «روى عنه الشيخ تاج الدين عبدالرحمن، وأخوه الشرف الخطيب».

٥٢٣- ص ٢١٦ س ٢: «ووصفه الضياء». الصواب: «ووصفه الحافظ الضياء».

٥٢٤- ص ٢١٦ س ٩: «محمد بن قاسم بن منداس». وقد علق الدكتور على الترجمة بقوله: «في الأصل: محمد بن قاسم بن مندا، والتصحيح من بغية الوعاة ١/ ٢١٤ رقم ٣٨٠». ولم يكن بحاجة إلى هذا التعليق لو كانت عنده نسخة المؤلف لأن النص فيها صحيح.

٥٢٥- ص ٢١٦ س ١٥: «ولقي بقابس أبا القاسم بن مجكان» الصواب: «ولقي بفاس أبا القاسم بن مجكان».

٥٢٦- ص ٢١٦ س ١٩: «قال الأبار: أجازها، وتوفي في أول المحرم». الصواب: «قال الأبار: أجاز لنا، وتوفي في أول المحرم». وهو كذلك في تكملة ابن الأبار (٢/ ١٦٩)، ولم يشر الدكتور إلى شيء من ذلك ورجع إلى «بغية الوعاة»، وهذا عجيب غريب في عالم التحقيق.

٥٢٧- ص ٢١٦: سقطت من الدكتور بين الترجمتين (٢٥٨) و(٢٥٩) عنده الترجمة الآتية:

«محمد بن أبي بكر محمد بن أبي طالب بن أبي القاسم ابن القَطَّان الدمشقي، أبو طالب. سمع من الخشوعي، وابن طبرزد. وتوفي في جمادى الأولى». وهي ترجمة اقتبسها المؤلف من صلة الحسيني، الورقة ٣٧.

٥٢٨- ص ٢١٦ س ٢١: «أبو عبدالله المعري الكاتب، ابن نقاش السكة، أخو أحمد». الصواب: «المصري» بدلاً من «المعري» كما بخط المؤلف. ثم إن شيوخه والراوي عنه مصريون. وهو مقتبس من صلة الحسيني، الورقة ٣٧، ولم يستطع الدكتور الإحالة إليه لأنني لم أذكره في شيءٍ من الكتب التي حققتها.

٥٢٩- ص ٢١٧ س ٥-٦: «الحافظ الكبير محب الدين أبو عبدالله بن النجار البغدادي، صاحب التاريخ الكبير». قلت: لفظة «الكبير» الواصفة لتاريخه لا أصل لها بخط المصنف، وكأنها قفزت إليه من السطر السابق حين قال: «الحافظ الكبير».

٥٣٠- ص ٢١٨ س ٥: «وأول عنايته بالطِّبّ وله خمس عشرة سنة». الصواب: «بالطلب» وليس بالطب، ولولا أنه قيد اللفظة بالحركات لقلنا أن ذلك من غلط الطبع لا يخفى على الدكتور المؤرخ، فإن من له أدنى معرفة بالحافظ ابن النجار يعلم أنه لا علاقة له بالطب البتة.

٥٣١- ص ٢١٨ س ٦: «وقرأ بنفسه على مثل ابن الجوزي، وتلا بعده كُتُبًا». وهو تحريف قبيح صوابه: «وتلا بعدةِ كُتُبٍ».

٥٣٢- ص ٢١٨ س ١١: «وداود بن معمّر». الصواب: «مَعْمر»، كما تقدم في ترجمته في وفيات سنة ٦٢٤ من هذا الكتاب.

٥٣٣- ص ٢١٨ س ١١: «والحافظ أبا الحسين علي بن المفضل». الصواب: «والحافظ أبو الحسن... الخ»، وهو شيخ المنذري وصاحب «وفيات النقلة» المتقدمة ترجمته في وفيات سنة ٦١١ من هذا الكتاب.

٥٣٤- ص ٢١٨ س ١٣: «وأكثر في كتبٍ عن أصحاب ابن شاتيل». وهي قراءة عرجاء محرفة صوابها: «وأكثر حتى كَتَبَ عن أصحاب ابن شاتيل».

٥٣٥- ص ٢١٨ س ١٧: «حلو المُحَاجَّة»، هكذا قيدها الدكتور بالحركات زيادة في الضبط، وهو تحريف صوابه: «حلو المحاضرة»!

٥٣٦- ص ٢١٩ س ٢: «والتاج علي بن أحمد العراقي». الصواب «الغَرَّافي» بدلاً من «العراقي» نسبة إلى بلد الغراف المشهور في جنوب العراق، وقد تقدم مصحفًا وصحيحًا غير مرة.

٥٣٧- ص ٢١٩ س ٤: «ابن الخوبي»، هكذا بالباء الموحدة، والصواب «الخويي» أو «الخوئي».

٥٣٨- ص ٢١٩ س ١١: «كنز الأنام في السنن والأحكام». الصواب: «كنز الإمام في السنن والأحكام»، كما بخط المؤلف، والسير ٢٣/ ١٣٣.

٥٣٩- ص ٢١٩ س ١٦: «وهو بيّضه». الصواب: «وهذا بَيَّضه».

٥٤٠- ص ٢١٩ س ١٧-١٨: «الدرة اليتيمة في أخبار المدينة». الصواب: «الدرة الثمينة في أخبار المدينة».

٥٤١- ص ٢٢٠ س ٢: «مناقب الشافعي رحمه الله». الترحم على الشافعي من الناسخ.

٥٤٢- ص ٢٢٠ س ١٠: «حماد بن علي بن الحكم». الصواب: «حماد، عن علي بن الحكم»، وحماد هو ابن سلمة، وعلي بن الحكم هو البناني البصري، وكلاهما مشهور من رجال التهذيب.

٥٤٣- ص ٢٢٠ س ١٦: «فمن أثمر الصدق في قوله». الصواب: «فمن آثر الصدق في قوله».

قلت: ذكر الدكتور جمهرة كبيرة من المصادر التي ذكرت ابن النجار فيها الصحيح والغلط، ولكن المهم في كل ذلك أنه لم يستفد منها شيئًا البتة، فوقع عنده في هذه الترجمة القصيرة التي تقع في صفحتين ونصف فقط خمسة عشر تصحيفًا وتحريفًا، وكان يكفيه أن يقابل النص بسير أعلام النبلاء فقط ليصححه حين لم يمتلك نسخة المؤلف! ولكنه (تحقيق) هذا الزمان.

٥٤٤- ص ٢٢١ س ٣: «وكتب الإجازات». الصواب: «وكُتِبَ في الإجازات».

٥٤٥- ص ٢٢١ س ٤: «وتوفي في جمادى الأولى». الصواب حذف واو الابتداء.

٥٤٦- ص ٢٢١ س ٥ : «محمد بن علان». الصواب: «محمد بن مَمْلان»، كما هو مجود بخط المؤلف، فقد جَوّد فتح الميم الأولى وسكون الثانية.

٥٤٧- ص ٢٢١ س ٨ : «ذكر أنه كتب في يوم واحد ستة عشر كراسًا». قلت: سقطت بعدها عبارة: «قطع الثمن».

٥٤٨- ص ٢٢١ س ١٧ : «محمد بن الميسي». الصواب: «محمد ابن الخيسي»، كما هو مجود بخط المؤلف، ولعله منسوب إلى «خيس» بفتح أوله ويكسر، من كور الحوف الغربي من مصر.

٥٤٩- ص ٢٢١ س ٢٣ : «توفي». الصواب: «وتوفي».

٥٥٠- ص ٢٢٢ س ١٠ : «وما أذى مسلمًا قط، ولا تنعم». الصواب: «وما آذى مسلمًا قط، ولا دخل حمامًا، ولا تنعم».

٥٥١- ص ٢٢٢ س ١٣ : «رحمه الله». الترحم من الناسخ لا من المؤلف.

٥٥٢- ص ٢٢٢ س ١٤ : «محمود بن حميد بن حُضَير». صوابه: «خضير» بالخاء المعجمة، وهو مترجم في صلة الحسيني، الورقة ٣٩.

٥٥٣- ص ٢٢٢ س ١٩ : «وأبو (علي) الخلال»، وعلق الدكتور في الحاشية على ما وضعه بين حاصرتين فقال: «في الأصل بياض». قلت: هو موجود بخط المؤلف، والعبارة الصحيحة: «وأبو علي ابن الخلال».

٥٥٤- ص ٢٢٣ س ١ : «وقال النجيب». قلت: الواو لا أصل لها بخط المؤلف.

٥٥٥- ص ٢٢٣ س ١ : «توفي في شهور سنة اثنتين وأربعين»، وعلق الدكتور على لفظ «اثنين» بقوله: «في الأصل اثنان، وهو غلط». قلت: بل كله غلط، لأن الصواب: «سنة ثلاث وأربعين»، وهي السنة التي يؤرخ لها المؤلف.

٥٥٦- ص ٢٢٣ س ٦ : «محمد بن فضل الله السقالاري»، ولم يبين لنا الدكتور المحقق لأي شيء هذه النسبة التي لا وجود لها إنما الصواب: «السالاري».

٥٥٧- ص ٢٢٣ س ٩: «روى عنه البدر بن الخلال، والمجد». الصواب: «روى عنه البدر ابن الخلال، وقبله المجد».

٥٥٨- ص ٢٢٣ س ١١: «مدرك بن أحمد بن مدرك بن حسن». الصواب: «حسين» بدلاً من «حسن»، كما بخط المؤلف وصلة الحسيني (الورقة ٣٨) التي لم يشر إليها.

٥٥٩- ص ٢٢٣ س ١٢: «المعروف بابن يعيش». الصواب: «المعروف بابن حُبَيْش»، كما بخط المؤلف وصلة الحسيني.

٥٦٠- ص ٢٢٣ س ١٥: «روى عنه: فارس بن برير». قلت: هكذا يكون التحقيق الدقيق وإلا فلا! الصواب: «إدريس بن مُزَيز» الآتية ترجمته في وفيات سنة ٦٩٣ من هذا الكتاب وهو محدث حموي مشهور.

٥٦١- ص ٢٢٣ س ١٦: «وروى لي بالإجازة الخطيب»، وفي النص أكثر من خطأ، فالصواب: «روى لنا عنه بالإجازة سبطه الخطيب»!

٥٦٢- ص ٢٢٣ س ١٧: «وكان فاضلاً دينًا». الصواب: «وكان فاضلاً رئيسًا ببلده».

٥٦٣- ص ٢٢٣ س ١٨: «روى عنه أيضًا». الصواب: «وروى عنه أيضًا».

٥٦٤- ص ٢٢٣ س ٢٠: «(مفضل) بن علي»، وعلق الدكتور على ما وضع ما بين حاصرتين بقوله: «في الأصل بياض، والمستدرك من مصادر ترجمته». قلت: رحم الله الذهبي الذي كتب هذا الاسم بخط غليظ استغرق نصف السطر؟!

٥٦٥- ص ٢٢٤ س ١: «أبو العز القرشي الشافعي». قلت: سقط بعدها: «أخو عثمان».

٥٦٦- ص ٢٢٤ س ١١: «خطيب بيت الأبَّار»، الصواب: «خطيب بيت الآبار».

٥٦٧- ص ٢٢٤ س ١٢: «وحضورًا أبو المعالي». الصواب: «وبالحضور أبو المعالي».

٥٦٨- ص ٢٢٤ س ١٣: «رحمه الله تعالى». قلت: لا أصل لها بخط المصنف، فهي من الناسخ.

٥٦٩- ص ٢٢٥ س ٢: «ومصنف شروح الشاطبية». الصواب: «ومصنف شرح الشاطبية».

٥٧٠- ص ٢٢٥ س ٣: «وكان صوَّامًا مقرئًا». الصواب: «وكان صوفيًا مقرئًا».

٥٧١- ص ٢٢٥ س ٣: «(رأسًا) بالعربية»، وعلق الدكتور على ما وضع بين حاصرتين بقوله: «في الأصل بياض، والمستدرك من معرفة القراء ٢/ ٦٣٧ وغاية النهاية ٢/ ٣١٠». قلت: أي أصل هذا ياعزيزي، فالصواب: «خبيرًا بالعربية» كما بخطه.

٥٧٢- ص ٢٢٥ س ٤: «وشرح «النفس» للزمخشري فأجاد». قلت: هذا كتاب جديد اخترعه تحريف الدكتور فأضافه لمؤلفات الزمخشري، فالصواب: «وشرح المُفَصَّل للزمخشري فأجاد».

٥٧٣- ص ٢٢٥ س ٦: «غياث بن (فارس)»، وعلق الدكتور على ما بين الحاصرتين بقوله: «في الأصل بياض والمستدرك من معرفة القراء الكبار ٢/٦٣٧». قلت: لا بياض بأصل الذهبي، فهل ما زلت مصرًا على أنك تستعمل نسخة المؤلف الخطية؟!

٥٧٤- ص ٢٢٦ س ٢: «وجحد حق تعليم شيخنا له وإفادته له، والله يعفو عنا وعنه». الصواب: حذف «له» الثانية، فتكون العبارة: «وجحد حق تعليم شيخنا له وإفادته، والله. . .» وهو الذي في ذيل الروضتين الذي ينقل منه المصنف (ص ١٧٥).

٥٧٥- ص ٢٢٦ س ٣: «سمعت الإمام التبريزي». الصواب: «سمعت النظام التبريزي»، كما هو بخط المؤلف.

٥٧٦- ص ٢٢٦ س ٦: «وما يكثر أصولاً»، وعلق الدكتور فقال: «في معرفة القراء ٢/٦٣٨: وما يكثر فضولاً، ومثله في غاية النهاية ٢/ ٣١٠». قلت: وهو الذي بخط المؤلف، فلماذا هذا التعليق البارد إن كنت تستعمل نسخة المؤلف؟

٥٧٧- ص ٢٢٦ س ٩ : «محمد بن الحسن بن السكن». الصواب: «محمد بن الحُسين بن السكن».

٥٧٨- ص ٢٢٦ س ١٠ : «المعروف بابن المعوَّج»، هكذا ضبطه بتشديد الواو وفتحها، والصواب: «المعوِّج» بالتشديد والكسر، وهو الذي يعمل بالعاج.

٥٧٩- ص ٢٢٦ س ١٣ : «محمد بن إسحاق الضياء». الصواب: «محمد بن إسحاق الصابي»، وهو أبو الحسين محمد بن إسحاق بن محمد بن إسحاق البغدادي المراتبي المعروف بابن الصابي الذي تقدمت ترجمته في وفيات سنة ٦١٩ من هذا الكتاب.

٥٨٠- ص ٢٢٦ س ١٦ : «وأبو معان محمد بن البالسي». الصواب: «وأبو المعالي محمد ابن البالسي»، وقد تكرر قبل هذا عشرات المرات.

٥٨١- ص ٢٢٦ س ١٨ : «عيسى المُطْعم». الصواب: «المُطَعِّم».

٥٨٢- ص ٢٢٦ س١٩ : «والنجدي»، وكان يكتبه سابقًا «البُحَيري» وبأشكال أخرى، وهو: «البِجَّدي».

٥٨٣- ص ٢٢٧ س ٣: «روى عن». الصواب: «وروى عن»، وهو مترجم في صلة الحسيني، الورقة ٣٧، ولم يذكر الدكتور ذلك، ومن أين له أن يذكر؟

٥٨٤- ص ٢٢٧ س ٨ : «دينًا، عاقلاً، أديبًا». الصواب: «دينًا فاضلاً أديبًا».

٥٨٥- ص ٢٢٧ س ١٣ : «ويقتدون به». الصواب: «ويعتقدون فيه»، كما بخط المؤلف.

٥٨٦- ص ٢٢٧ س ١٧ : «الشيخ علي القريثي». الصواب: «الشيخ علي الفَرْنثي»، كما بخط المؤلف، وهو معروف.

٥٨٧- ص ٢٢٧ س ٢٠ : «ياجان أرض عن موسى». الصواب: «يا جمال ارض عن موسى»، وهو لقب صاحب المنام.

٥٨٨- ص ٢٢٨ س ١ : «ومن شعره». الصواب: «فمن شعره»

٥٨٩- ص ٢٢٨ س ٢: «لمن هذه الأنام في الروض ترتع». الصواب: «لمن هذه الآرام في الروض ترتع».

٥٩٠- ص ٢٢٨ س ٢: «يشوقك مرأى منهن». الصواب: «فيهن»، كما بخط المؤلف.

٥٩١- ص ٢٢٨ س ٣: «فاشمت فؤادًا»، ولا معنى لها، والصواب ما بخط المؤلف: «فأشجت فؤادًا».

٥٩٢- ص ٢٢٨ س ٥: «أما آن تحنو على ذي صبابة». الصواب: «أما آن أن يحنو على ذي صبابة».

٥٩٣- ص ٢٢٨ س ٧: «العارف أبو عيسى بن موسى بن المقدسي». قلت: هذا عجيب فاسم صاحب الترجمة مذكور في الصفحة التي قبلها فكيف يقع فيه كل هذا التحريف؟ الصواب: «العارف أبو عيسى موسى بن محمد بن خلف المقدسي».

٥٩٤- ص ٢٢٨ س ٨: «متورطًا في ورطة الأيام». الصواب كما بخط المؤلف: «متورطًا في ورطة الآثام».

٥٩٥- ص ٢٢٨ س ٩: «أو كشف رأس وحفا أقدام». الصواب: «أو كشف رأس أو حفا أقدام».

٥٩٦- ص ٢٢٨ س ١٠: «الفقر في كل حظ نفسك». الصواب: «الفقر تركك حظ نفسك»، وما دوّنه وحَرّفه لا معنى له البتة.

٥٩٧- ص ٢٢٨ س ١٠: لم يستطع الدكتور قراءة الشطر الثاني من البيت لأنه بياض في (الأصل)، وهو ظاهر بخط المؤلف ونصه: «متقيدًا بشريعة الإسلام».

٥٩٨- ص ٢٢٨ س ١١: «توفي في السابع...». الصواب: «وتوفي في السابع».

٥٩٩- ص ٢٢٨ س ١١-١٢: «مضى واشترى أسرى من الفرنج». الصواب كما بخط المؤلف: «يمضي ويشتري الأسرى من الفرنج».

أقول: ترجمة موسى هذا لا تزيد عن ثلاثين سطرًا وقع فيها التصحيف والتحريف في ستة عشر موضعًا! فطوبى لهذا التحقيق العلمي الدقيق!

٦٠٠- ص ٢٢٨ س ١٥ : «كتب عنه النجيب بن شبيب. . . وقال» هكذا كتب الدكتور، وهكذا ترك فراغًا، والصواب: «كتب عنه النجيب ابن شقيشقة أناشيد، وقال: »، فتأمل!

٦٠١- ص ٢٢٨ س ١٩ : «المقدسية أخت شهاب الدين أحمد»، وهوتحريف صوابه: «المقدسية أخت الزين أحمد»، يعني: زين الدين.

٦٠٢- ص ٢٢٨ س ٢٠ : «لها إجازة». الصواب: «لها إجازات».

٦٠٣- ص ٢٢٨ س ٢١ : «روت شيئًا». الصواب: «وكأنها روت شيئًا».

٦٠٤- ص ٢٢٩ س ٤ : «جاء بالعسكر نجدة لصاحب مصر، فمات بدمشق». الصواب: «جاء بالعسكر نجدة لصاحب مصر على عمه. مات بدمشق».

٦٠٥- ص ٢٢٩ س ٦ : «النـ. . . أخت مؤمنة بنت عبدالدائم»، وعلق المحقق على ما تركه فراغًا بقوله: «في الأصل بياض»، فأي أصل هذا ياعزيزي الدكتور، والنص صحيح بخط المؤلف وهو: «ناعمة أخت مؤمنة بنتا عبدالدائم».

٦٠٦- ص ٢٢٩ س ٩ : «(نبا) بن أبي المكارم بن هجام»، وقال في تعليق له: «في الأصل بياض، والمستدرك من مصادر ترجمته». قلت: هو في أصل المصنف: «نبأ بن أبي المكارم بن هجام».

٦٠٧- ص ٢٢٩ س ١٠ : «نجم الدين أبو الثّبّان»، هكذا ضبطه الدكتور زيادة في التقييد، والصواب: «أبو البيان»، كما بخط المؤلف والمصادر التي ذكرها هو ولم يستفد منها شيئًا.

٦٠٨- ص ٢٢٩ س ١١ : «عبدالله بن بركة»، ولا يوجد مثل هذا الشيخ البتة، إنما هو: «عبدالله بن بري» النحوي المشهور صاحب الحواشي على «الصحاح».

٦٠٩- ص ٢٢٩ س ١٦ : «مدرسة السيرميين»، وكان بودي أن يعين لنا الدكتور موقع هذه المدرسة التي لا وجود لها، وإنما هي: «مدرسة السُّيوفيين».

٦١٠- ص ٢٣٠ س ١٥: «كتب من الإجازات». الصواب: «كتب في الإجازات».

٦١١- ص ٢٣٠ س ١٦: «نصر بن أبي السعود بن المظفر». الصواب: «نصر بن أبي السعود المظفر».

٦١٢- ص ٢٣١ س ١: «الفقيه أبو القاسم الأبرقوهي»، ولا أدري من أين جاء بهذه النسبة لهذا الرجل، فهو «البعقوبي» من أهل بعقوبا، البلد المشهور الذي يبعد عن بغداد خمسين كيلومترًا.

والعجيب أن الدكتور ذكر للرجل عشرة مصادر، ومنها تعقب على الدكتور العالم عبدالرحمن العثيمين، وليس في جميع المصادر هذه النسبة فضلاً عن وقوع خمسة تصحيفات وتحريفات وسقط في هذه الترجمة التي لا تتجاوز بضعة أسطر!

٦١٣- ص ٢٣١ س٨: «وأجاز أيضًا لمُطْعم». والصواب: «وأجاز أيضًا للمُطَعِّم».

٦١٤- ص ٢٣١ س ٨ أيضًا: «والنَّجدي». الصواب: «البِجَّدي» كما بيناه سابقًا.

٦١٥- ص ٢٣١ س ٨ أيضًا سقط من آخره: «وتقية بنت الواسطي».

٦١٦- ص ٢٣١ س ١٣: «وسمع: المعالي بن صابر». الصواب: «وسمع أبا المعالي بن صابر».

٦١٧- ص ٢٣١ س ١٧: «كان يتهم في شهادته». الصواب: «كان يتهم في شهاداته».

٦١٨- ص ٢٣٢ س ٥: «يعقوب بن محمد بن علي بن محمد بن شهاب الدين». الصواب: «يعقوب بن محمد بن علي بن محمد، شهاب الدين»، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٢٤)، ولم يذكره الدكتور.

٦١٩- ص ٢٣٢ س ٩: «ومحمد بن سلمان الهمذاني». الصواب: «محمد بن بنيمان الهمذاني»، وقد تقدمت ترجمته في وفيات سنة ٥٧٣ من هذا الكتاب، والدكتور - حفظه الله - يكتب كما يجيء لا كما يجب.

٦٢٠- ص ٢٣٢ س ١٢ : «أبو محمد الطيِّب». الصواب: «أبو محمد الطبيب».

٦٢١- ص ٢٣٢ س ١٦ : «وكان رأسًا محتشمًا». الصواب: «وكان رئيسًا محتشمًا».

٦٢٢-ص ٢٣٣ س ٣: «وتوفي في ثامن ربيع الأول بدمشق». الصواب: «وتوفي في ثامن عشر ربيع الأول بدمشق» كما بخط المؤلف وصلة الحسيني (الورقة ٢٤).

٦٢٣- ص ٢٣٤ س ٧: «ذنب سرحان». الصواب: «ذنب السرحان»، كما بخط المؤلف.

٦٢٤- ص ٢٣٤ س ١٣ : «والشخص الذي يشرح له ساكت». الصواب: «والشخص الذي شرح له ساكت».

٦٢٥- ص ٢٣٤ س ١٤ : «فَرْوَتُها وذنبها». الصواب: «قُرُونها وذنبها».

٦٢٦- ص ٢٣٤ س ١٧ : «جاء البيت محرفًا ومصحفًا كما يأتي:

يـا ظبيــةَ الــورى بيــن حــلاحــل وبيــن النقــاء آأنــت أم أمّ ســالــم

والصواب كما جاء بخط المؤلف:

أيـا ظبيــة الـوعســاء بيـن جـلاجـل وبيــن النقــا آأنــت أم أمُّ ســالــم

٦٢٧- ص ٢٣٥ س ٢ : «وابن هابيل»! والصواب: «ابن هامل».

٦٢٨- ص ٢٣٥ س ٣: «وبشير القضاعي». قلت: باركك الله على هذه القراءة وهذا الضبط وذاك التحقيق، فالمحدث الكبير «سُنْقر القضائي» يتحرف بهذا الشكل؟

٦٢٩- ص ٢٣٥ س ٣ أيضًا: «والحافظ أبو العباس ابن الطاهري»، هكذا بالطاء المهملة، وهو «ابن الظاهري» شيخ الذهبي المشهور.

٦٣٠- ص ٢٣٥ س ٤ : «وعبدالملك ابن العفيفة القصار»! والصواب: «عبدالملك ابن العنيقة العطار»، كما هو مجود بخط المؤلف، فهو شيخه ترجمه في معجم شيوخه الكبير ١/ ٤٢٠، والطريف أنه مترجم في وفيات سنة٧٠٠ من هذا الكتاب وفي طبعته هو (ط ٧٠/ الترجمة ٧٩٨ من طبعته!)، فما فائدة كل ذلك؟

٦٣١- ص ٢٣٥ س ٥: «خفيف الروح، طيب المزاج». الصواب: «خفيف الروح طيب المزاح» كما بخط المؤلف والسير ٢٣/ ١٤٥.

٦٣٢- ص ٢٣٥ س ٦: «وكان طويل الروح حسن التصرف وعامته فضيلاً حدث تلامذته أنه أقرأ العربية والتصريف مدة طويلة». قلت: ليشرح لنا الدكتور معنى هذه العبارة العجيبة الغريبة، فالصواب فيها كما بخط المؤلف: «وكان طويل الروح، حسن التفهيم، وعامة فضلاء حلب تلامذته، لأنه أقرأ العربية والتصريف مدة طويلة»، فبالله عليك أيها القارىء اللبيب هل تجد مناسبة بين عبارته وهذه العبارة؟!

٦٣٣-ص ٢٣٥ س ١٢: «ولد بحصن كيفا سنة سبع وسبعين». الصواب: «سنة تسع وسبعين»، وكذلك هو عند الحسيني (صلة، الورقة ٣٣).

٦٣٤- ص ٢٣٥ س ١٣: «عبدالعزيز بن الخضر». الصواب: «عبدالعزيز بن الأخضر»، وهو عبدالعزيز بن محمود بن مبارك بن محمود الجنابذي البغدادي المعروف بابن الأخضر الذي تقدمت ترجمته في وفيات سنة ٦١١ من هذا الكتاب.

٦٣٥- ص ٢٣٥ س ١٣ أيضًا: «وابن سينا»! ولا أدري كيف قفز ابن سينا إلى القرن السابع الهجري، وإنما هو: «ابن منينا»، وهو عبدالعزيز بن معالي بن غنيمة البغدادي المتقدمة ترجمته في وفيات سنة ٦١٢ من هذا الكتاب.

٦٣٦- ص ٢٣٥ س ١٤: «وكانت له بدمشق حلقة للاشتغال والتدريس». الصواب «للإشغال»، وهو التعليم، أما «الاشتغال» فهو طلب العلم، وليس هو المقصود هنا.

٦٣٧- ص ٢٣٦ س ٢: «بن أبي بداس»، هكذا كتبه بالباء الموحدة، وإنما هو بالياء آخر الحروف «يداس».

٦٣٨- ص ٢٣٦ س ٦: «وأبي عبدالله ابن الزُّبَيدي». الصواب: «وأبي عبدالله ابن الزَّبيدي»، وهو محمد بن عثمان بن محمد بن يحيى بن مسلم الزَّبيدي، وجده محمد من أهل زبيد البلد المشهور باليمن قدم بغداد وسكنها

إلى حين وفاته وعقبه بها، فهذا منهم، وقد تقدمت ترجمته في وفيات سنة ٦٠٨ من هذا الكتاب.

٦٣٩- ص ٢٣٦ س ١٢ : «سبط ابن مدح البغدادي». الصواب: «سبط ابن مَدَّاح البغدادي»، كما بخط المصنف وسير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٤٧ .

٦٤٠- ص ٢٣٧ س ١ : «يوسف بن أبي الغنائم بن أبي بكر». الصواب: «يونس» بدلاً من «يوسف»، كما بخط المؤلف.

٦٤١- ص ٢٣٧ س ٧: «حارة الحاطب بدمشق». الصواب: «الخاطب» بالخاء المعجمة، كما بخط المؤلف وخط الحسيني في صلة التكملة، الورقة ٣٢ (وليس الورقة ٣٠ كما ظن الدكتور).

٦٤٢- ص ٢٣٧ س ١٩ : «ولد سنةخمس وخمسين وخمس مئة» الصواب: «ولد سنة خمس وخمسين وخمس مئة بدمشق».

٦٤٣- ص ٢٣٧ س ٢١: «روى عنه يوسف بن معالي». الصواب: «روى عن يوسف بن معالي».

٦٤٤- ص ٢٣٨ س ٥ : «أجاز ابن البالسي». الصواب: «أجاز لابن البالسي».

٦٤٥- ص ٢٣٨ س ١١ : «(صاحب) الروم»، وعلق الدكتور في الحاشية بقوله: «في الأصل بياض. والمستدرك من مرآة الزمان» أقول: أي أصل هذا، والدكتور يزعم أنه يستخدم الأصل الذي بخط المؤلف وهو فيه «ملك الروم»، وليس فيه أي بياض.

٦٤٦- ص ٢٣٨ س ١٣ : «قال أبو المظفر بن الجوزي». الصواب: «قال أبو المظفر الجوزي» كما بخط المؤلف.

٦٤٧- ص ٢٣٩ س ٣: «وتاج الدين أحمد بن إدريس بن مرير»، هكذا براءين، والصواب: «مزيز» بزايين، كما بخط المؤلف، وقال المؤلف في المشتبه ٥٨٦ : «مزيز، محدث حماة تقي الدين إدريس بن محمد... وأولاده التاج أحمد، وعبدالرحيم، وست الدار؛ سمعت منهم»، وقيده العلامة ابن ناصر الدين بالحروف في توضيح المشتبه ٨/ ١٣٧، وهو مترجم في معجم شيوخ المؤلف برقم ١٣ .

٦٤٨- ص ٢٣٩ س ٤: «وأبو المعالي أحمد بن تاج الدين علي بن القسطلاني». أقول: حدث هنا تحريف وخلط وسقط كبير وتغيير لا نجده إلا في مثل هذه الطبعة العجيبة الغريبة، فالصواب: «وأبو الهدى أحمد بن إسماعيل ابن الجباب بمصر، والنجم عبدالله بن علي ابن البالسي في صفر بدمشق، والتقي محمد بن الحسن ابن تاج الدين علي ابن القسطلاني»، فتأمل ذلك وتدبره!

٦٤٩- ص ٢٣٩ س ٥: «وناصر الدين بن أيبك الشبلي». الصواب: «وناصر الدين محمد بن أيبك الشبلي».

٦٥٠- ص ٢٣٩ س ٦-٧: «سمع من ابن السبط». الصواب: «سمع من السبط».

٦٥١- ص ٢٣٩ س ٨: «وأحمد بن عثمان بن الشيرازي ببعلبك». أقول: وقع في هذا النص تحريف وسقط، أما التحريف ففي نسبة الرجل فهو «شيزري» وليس «شيرازيًا»، والفرق بينهما كبير، وأما السقط فهو في آخره حيث جاء: «سمع الفقيه»، كما بخط المؤلف.

٦٥٢- ص ٢٤٠ س ٤: «أبو العباس الكروكي التيمي الإسكندراني». ونسبة «الكروكي» لا أصل لها في كتب الأنساب فهي من اختراع الدكتور ومن نتائج التحريف، إذ صوابها: «البكري» نسبة إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فالعبارة الصحيحة هي: «أبو العباس البكري التيمي الإسكندراني».

٦٥٣- ص ٢٤١ س ٧: «وقَدَّرَ له جامكية». الصواب: «وقرر له جامكية»، كما بخط المؤلف، وهو الذي يوافق المعنى.

٦٥٤- ص ٢٤١ س ٨: «وله ديوان شعر مختص بأهل البيت فيه التنقيص بالصحابة». أقول: وقع في هذا النص عدة تحريفات عجيبة، فالصواب: «ومن شعره ديوان مختص بمدح أهل البيت فيه التنقص بالصحابة». فتأمل الفرق بين النصين.

٦٥٥- ص ٢٤١ س ٩: «ومن شعره». الصواب: «وله».

٦٥٦- ص ٢٤١ س ١٠: «أما والعيون النجل خلقة صادق». أقول: لفظة «خلقة» لا معنى لها هنا صوابها: «حلفة».

٦٥٧- ص ٢٤١ س ١٥: «وبكى فؤادي جازع خافق». صوابها: «ولكن فؤادي جازع خافق».

٦٥٨- ص ٢٤١ س ١٩: «من تعانى الزور في فعل ولا كلم»، وقال: الدكتور في تعليق له على «تعانى»: «في الوافي: شأني». قلت: وهو الصواب الذي بخط المؤلف فلا أدري من أين جاء الدكتور بلفظة: «تعانى» التي لا معنى لها هنا.

٦٥٩- ص ٢٤٢ س ٢: «أحمد بن علي، أبو العباس المالقي»، لم يذكر الدكتور له مصدرًا، وهو في صلة الحسيني، الورقة ٤٢ الذي طالما زعم أنه يخرج منه!

٦٦٠- ص ٢٤٢ س ١٣: «وكان سعد الدين مجلس». والصواب: «وكان لسعد الدين مجلس»، كما بخط المؤلف، وهو الذي يوافق اللغة.

٦٦١- ص ٢٤٢ س ١٣: «للاشتغال في الطب». الصواب: «للإشغال في الطب»، والاشتغال هو طلب العلم والإشغال هو التدريس والتعليم، فكيف يكون صاحب مجلس يطلب العلم؟!

٦٦٢- ص ٢٤٢ س ١٣: «وللصدر البكري فيه». الصواب: «وللصدر البكري فيه من أبيات»، ثم ذكر بيتًا واحدًا.

٦٦٣- ص ٢٤٢ -٢٤٣: «إبراهيم السلطان الملك المنصور ناصر الدين صاحب حماة». الصواب: «صاحب حمص»، كما بخط المؤلف. والعجيب أن الدكتور (المحقق) ذكر لهذا السلطان ستًا وعشرين مصدرًا في الحاشية ليس في واحد منها أنه صاحب «حماة» كما زعم فلا أدري من أين جاء بذلك، مما يدل على أنه يذكر المصادر من هنا وهناك من غير مراجعة ولا تدقيق فيوهم القارىء أنه راجع وتعب، فقد ذكر التكملة للمنذري (٣/ الترجمة ٢٩٣٧)، والترجمة المذكورة لأبيه وليست له! ونقل منها: «نزهة الأنام لابن دقماق، الورقة ٤٠» وهي لأبيه أيضًا، وهلم جرًا، ورحم الله المؤلف الذي قال في ترجمة أبيه من السير ٢٣/ ٤١: «وتملك حمص بعده المنصور إبراهيم ولده سبع سنين».

٦٦٤- ص ٢٤٣ س ٥: «وكان سلطنته». الصواب: «وكانت سلطنته».

٦٦٥- ص ٢٤٣ س ٥: «ابنه الأشرف». الصواب: «ابنه الملك الأشرف».

٦٦٦- ص ٢٤٣ س ٩: «جلال الدين خوارزم شاه». الصواب: «جلال الدين ابن خوارزم شاه».

٦٦٧- ص ٢٤٣ س ١٥: «بالجوانبة». الصواب: «بالجوابنة»، جمع «جوبان».

٦٦٨- ص ٢٤٤ س ١: «وستر الخوارزمية الكسرة العظمى». الصواب: «وكسر الخوارزمية الكسرة العظمى».

٦٦٩- ص ٢٤٤ س ٦: «وكان قد بدأ به مرض السل». الصواب: «وكان قد ابتدأ به مرض السل».

٦٧٠- ص ٢٤٤ س ٦: «ومات رحمه الله تعالى». قوله: «رحمه الله تعالى» ليس بخط المصنف، فهي من كيس الناسخ.

٦٧١- ص ٢٤٤ س ١٠: «وكيدر أحمد بن الصواف». ولفظة «كيدر» لا معنى لها، والصواب: «والبدر أحمد ابن الصواف».

٦٧٢- ص ٢٤٥ س ٤: «ودُعي لصاحب دمشق». الصواب: «وادعى لصاحب دمشق».

٦٧٣- ص ٢٤٥ س ٥: «وكان الباعة يقولون». الصواب: «فكان الباعة يقولون».

٦٧٤- ص ٢٤٦ س ٨: «وتوفي في جمادى الآخرة، رحمه الله تعالى». الصواب: «توفي» من غير واو، كما بخط المصنف. كما أن الترحم من الناسخ ولا أصل له بخط المصنف.

٦٧٥- ص ٢٤٧ س ٣: «الملقب بتاج الدين، العارف شمس الدين». الصواب: «الملقب بتاج العارفين شمس الدين».

٦٧٦- ص ٢٤٧ س ٤: «هو أخو الشيخ عدي». الصواب: «هو أخو الشيخ القدوة عدي».

٦٧٧- ص ٢٤٧ س ٦-٧: «وبينه وبين الشيخ عدي من الفرق ما بين القدم والفرق». الصواب: «كما» بدلاً من «ما».

٦٧٨- ص ٢٤٧ س ١٥: «فخشي لا يأمرهم بأذى وإشارة»، ولا معنى لها، والصواب: «فخشي لا يأمرهم بأدنى إشارة».

٦٧٩- ص ٢٤٧ س ١٧: «أن الشيخ حسن». الصواب: «أن الشيخ حسنًا».

٦٨٠- ص ٢٤٨ س ٢-٣: «إثبات رؤية الله تعالى عيانًا». الصواب: «إثبات رؤية الله تعالى في الدنيا عيانًا».

٦٨١- ص ٢٤٨ س ٧: «وقلت كفوا فهتك السر أليق بي». الصواب: «الستر» بدلاً من«السر».

٦٨٢- ص ٢٤٨ س ٨: «في ثغرها شنب ويلي من الشنب». الصواب: «في ثغرها شنب وجدي من الشنب»، كما هو بخط المؤلف، وكذلك جاء في الوافي للصفدي ١٢/ ١٠٢ نقلاً من المؤلف.

٦٨٣- ص ٢٤٨ س ١٠: «فُتنت عني بها يا صاح إذا برزت». الصواب: «فنيت عني بها يا صاح إذ برزت».

٦٨٤- ص ٢٤٨ س ١٢: «وله دوبيت». قلت: لفظة «دوبيت» ليست بخط المصنف.

٦٨٥- ص ٢٤٨ س ١٤: «آيات صفاته بدت في ذاتي». الصواب: «آيات صفاته بدت من ذاتي».

٦٨٦- ص ٢٤٨ س ١٣-١٤: «وللحافظ شمس الدين الذهبي مؤلف هذا التاريخ، فإنه كتب ولكاتبه كان وكان». أقول: لا يشك من له أدنى معرفة بأسلوب الذهبي أن العبارة المذكورة هي من إضافات الناسخ وليست من قول المؤلف، إنما قال المؤلف: «ولكاتبه» حسب.

٦٨٧- ص ٢٤٨ س ١٥: «هذي طريق الجنة أين طريق النار». الصواب: «فأين» بدلاً من «أين».

٦٨٨- ص ٢٤٨ س ١٦: «ولحسن بن عدي المترجم من أرجوزة». الصواب: «وله من أرجوزة»، وما هي مذكورة عنده من تصرف الناسخ، وتأمل كيف يزعم الدكتور أنه يعتمد نسخة المؤلف التي بخطه!

٦٨٩- ص ٢٤٩ س ٢: «من غير شك ولا تماري». الصواب: «من غير ما شك ولا تماري».

٦٩٠- ص ٢٤٩ س ٧: «ومن فوق صحن الخد للنقط عارية». الصواب: «غاية» بدلاً من «عارية»، وكذلك هي في الوافي للصفدي ١٢/ ١٠٣.

٦٩١- ص ٢٤٩ س ٨: «لا يكمل للرجل إيمائه حتى يبرأ من الحلولية». الصواب: «إيمانه» بدلاً من «إيمائه»، و«يتبرأ» بدلاً من «يبرأ» كما بخط المصنف.

٦٩٢- ص ٢٤٩ س ٩: «إن الله سبحانه وتعالى حل في الصور واتحذت، وأنه بذوات البشر». والعبارة مضطربة من التحريف الذي أصابها فالصواب: «إن الله سبحانه حل في الصور أو اتحدت ذاته بذوات البشر».

٦٩٣- ص ٢٥٠ س ١-٢: «حماد بن حامد بن أحمد. أبو البركات العرضي». الصواب: «حماد بن حامد بن أحمد، أبو المكارم العرضي»، وكنيته هذه ذكرها ابن العديم في بغية الطلب كما جاءت بخط المصنف، والبغية بخط مؤلفه.

٦٩٤- ص ٢٥٠ س ٥: «وبها توفي في هذه السنة». وعبارة: «في هذه السنة» لا أصل لها بخط المصنف، فهي من إضافات الناسخ.

٦٩٥- ص ٢٥١ س ٧: «داود بن موسك بن جكوب موسك». الصواب: «بن جكو بن موسك».

٦٩٦- ص ٢٥١ س ١٠: «وقد خرج في عنقه خَزَاجٌ». الصواب: «خُراج» بضم الخاء.

٦٩٧- ص ٢٥١ س ١١: «فبطوه». الصواب: «فبطوها».

٦٩٨- ص ٢٥١ س ١١: «بغير اختباره»، ولا معنى لها، والصواب: «بغير اختياره» بالياء آخر الحروف.

٦٩٩- ص ٢٥١ س ١٢: «وكان رحمه الله ذا فتوةٍ». الترحم عليه ليس من المؤلف، وهو من إضافات صاحب النسخة.

٧٠٠- ص ٢٥١ س ١٢: «كم أغاث ملهوفًا». الصواب: «وكم أغاث ملهوفًا».

٧٠١- ص ٢٥١ س ١٣: «وكانت له رئاسة». الصواب: «وكانت فيه رئاسة» كما بخط المصنف.

٧٠٢- ص ٢٥٢ س ٢: «ضوء بن مُصْبح بن فَتوح، جمال لدين، الفقيه الحنبلي الوكيل». أقول: وقع في هذا الاسم تصحيف وتحريفان، فأما التصحيف ففي «مُصَبِّح» حيث جَوَّد المؤلف تقييده بخطه، وقد قيده الدكتور بضم الميم وسكون الباء الموحدة من غير دليل. والتحريف الأول في «فتوح» إذ صوابه «متوج» كما بخط المؤلف. وأما التحريف الثاني ففي قوله: «الحنبلي»، وإنما هو «الحلبي» من أهل حلب.

٧٠٣- ص ٢٥٢ س ٨: «طارق بن عبدالغني، أبو منصور الشافعي». قلت: هذا الرجل لا وجود له، وإنما هو «ظافر بن عبدالغني، أبو منصور الشافعي» تحرف على الدكتور فزاد «الطارقين» رجلاً ليس منهم، وهو مترجم في صلة التكملة للحسيني (الورقة ٤١) الذي يزعم الدكتور أنه يمتلك نسخة منه!

٧٠٤- ص ٢٥٢ س ١١: «يريك بن عوض»، هكذا بياءين آخر الحروف، والصواب أنه بباء موحدة في أوله، كما بخط المؤلف وخط الحسيني.

٧٠٥- ص ٢٥٢ س ١٣: «عبدالله بن المختار. توفي في شوال». قلت: سقط بقية عنوان الترجمة، فالصواب، كما بخط المؤلف: «عبدالله بن المختار، أبو الفتح الزهري الكاتب الشاعر. توفي... الخ». وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٤٣) الذي يزعم الدكتور أنه يمتلك نسخة منه.

٧٠٦- ص ٢٥٢ س ١٥: «عبدالله بن يوسف بن زيدان». قلت: أحال الدكتور على بغية الوعاة حسب، وأنَّى له أن يعرف أنه مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٤١) وهو لا يملك هذه النسخة؟!

٧٠٧- ص ٢٥٢ س ١٨: «عبدالله بن أحمد بن أبي بكر». قلت: لم يذكر له الدكتور أي مصدر، وهو المولع بما يسميه بحشد المصادر، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٤٠)، ولكن من أين له أن يعرف ذلك وهو الذي كان أبدًا يستلب ذلك من تعليقاتي على كتبي الأخرى، وهذا من غير

المترجمين في كتبي تلك.

٧٠٨- ص ٢٥٣ س ١-٢: «عبدالرحمن بن سلطان بن جامع بن عويس، الفقيه ركن الدين». الصواب: «غويش»بدلاً من «عويس» كما هو مجود بخط المؤلف، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٤٠).

٧٠٩- ص ٢٥٣ س ٦: «أي». الصواب: «أبي».

٧١٠- ص ٢٥٣ س ٨: «روى لنا عنه». الصواب: «روى عنه»، كما بخط المؤلف، ولفظة «لنا» لا تصح.

٧١١- ص ٢٥٣ س ١١: «توفي». الصواب: «وتوفي».

٧١٢- ص ٢٥٣ س ١٥: «وكان فقيهًا كريمًا، شارعًا فاضلاً». الصواب: «شاعرًا» بدلاً من «شارعًا» التي لا معنى لها.

٧١٣- ص ٢٥٤ س ١: «سمع منه الدمياطي». الصواب: «سُمِعَ منه؛ قاله الدمياطي».

٧١٤- ص ٢٥٤ س ١١: «أبو محمد الجرائري». الصواب: «أبو محمد الجزائري».

٧١٥- ص ٢٥٤ س ١٦: «عبدالمحسن بن عبدالكريم بن علوان». قلت: لم يذكر له الدكتور تخريجًا، وهو في صلة الحسيني (الورقة ٤٣) مع زعمه أنه يمتلك نسخة من الكتاب.

٧١٦- ص ٢٥٤ س ١٨: «سمع من البوصيري». الصواب: «سمع البوصيري».

٧١٧- ص ٢٥٥ س ٤: «والتقي إدريس بن عزيز». الصواب: «والتقي إدريس بن مُزَيز»، مع أن الدكتور ذكر له أربعة مصادر، فماذا استفاد منها؟

٧١٨- ص ٢٥٥ س ٦: «عبدالوهاب ابن الحنفي». الصواب: «عبدالوهاب بن. . . الحنفي»، وفرق بين العبارتين، ذلك أن المصنف ترك فراغًا بعد لفظة «بن» ليعود إليها حين يعرف اسم أبيه فلم يعد، فهو حنفي، وليس هو «ابن الحنفي» كما يدل عليه نص الدكتور، وقد قال أبو شامة في وفيات السنة من ذيل الروضتين: «والقاضي شرف الدين الحنفي الحوراني» (ص ١٧٩).

٧١٩- ص ٢٥٥ س ٩: «عثمان بن مسعود بن عبدالله، الفقيه عز الدين الدمشقي الحنفي». قلت: لا وجود لمثل هذا الرجل في التاريخ لأنه محرف، والصواب في اسمه: «عرفة» وليس «عثمان». والعجيب أن يتجرأ الدكتور ليقول في تعليقه: «انظر عن عثمان بن مسعودفي ذيل الروضتين ١٧٩»، فنظرنا، كما أمرنا حفظه الله، فلم نجد أحدًا بهذا الاسم، بل وجدنا أبا شامة يقول: «وفي ربيع الآخر توفي الفقيه الحنفي المعروف بالعز عرفة مدرس الصادرية»، فمن أين جاء بهذا الاسم، وإن كان أحدهما من غلط الطبع فكيف يتفق معه الآخر؟

٧٢٠- ص ٢٥٥ س ١١: «ولد سنة أربع وسبعين وخمس مئة. روى عنه». قلت: سقط من الترجمة أسماء شيوخ المترجم إذ قال المؤلف بعد ذكر ولادته: «وسمع من الخشوعي والكندي».

٧٢١- ص ٢٥٥ س ١٦: لم يذكر الدكتور أي تخريج لترجمة علي بن الخضر بن بكران بن عمران مع التزامه بذلك، وهو مترجم في كتاب أكثر الإحالة عليه وزعم أنه يمتلك نسخة منه وهو صلة التكملة للحسيني (الورقة ٤٢). وكل هذا يؤيد من غير ريب أنه كان أبدًا يستلب هذا المصدر الخطي من تعليقاتي على كتبي، كما سيأتي بيانه مفصلاً.

٧٢٢- ص ٢٥٦ س ٤: «مات في جمادى الآخرة». الصواب: «ومات في جمادى الآخرة».

٧٢٣- ص ٢٥٦ س ١٣: «عيسى بن محمد بن حسان»، مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٤٢)، ولم يذكر الدكتور شيئًا من ذلك مع أنه ألزم نفسه بمثل هذا وكان من منهجه في (التحقيق).

٧٢٤- ص ٢٥٦ س ١٨: «توفي بأسوان». الصواب: «وتوفي بأسوان».

٧٢٥- ص ٢٥٧ س ٣: «سمع الخشوعي. . . وخلق» الصواب: «وخلقًا» كما بخط المؤلف وكما ينبغي نحوًا.

٧٢٦- ص ٢٥٧ س ٥: «كان يؤم». الصواب: «وكان يؤم».

٧٢٧- ص ٢٥٧ س ٧: «روى عنه الشيخ تاج الدين الفزاري، وأخوه أبو علي ابن الخلال». وهذا غلط محض إذ جعل الدكتور أبا علي ابن الخلال أخًا

لتاج الدين الفزاري، وهو ما لا يقبل به من له أدنى معرفة بالتراجم، إنما النص الصحيح: «روى عنه الشيخ تاج الدين الفزاري، وأخوه، وأبو علي ابن الخلال».

٧٢٨- ص ٢٥٧ س ٩: «وتوفي في صفر، رحمه الله تعالى». قلت: الترحم على المترجم لا أصل له بخط المؤلف، فهو من زيادات الناسخ، ومن ثم لا يجوز إثباته.

٧٢٩- ص ٢٥٧ س ١٥: «توفي في رمضان». الصواب: «وتوفي في رمضان».

٧٣٠- ص ٢٥٧ س ١٦: «محمد بن عبدالظاهر بن هبة الله». الصواب: «محمد بن عبدالقاهر بن هبة الله»، كما بخط المؤلف، وصلة الحسيني (الورقة ٤٠) التي لم يشر إليها الدكتور.

٧٣١- ص ٢٥٨ س ٣: «المعروف بالزكي البستاني». الصواب: «المعروف بالزكي البستان»، كما بخط المؤلف، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٤٣)، ولم يذكر الدكتور ذلك.

٧٣٢- ص ٢٥٨ س ١٣: «قلت: هو والد شيختنا خديجة ومحمود الأصم». قلت: وقع في هذا النص غلطان، الأول: سقوط الواو قبل «هو»، والثاني في قوله «شيختنا» إذ الصواب: «شيخينا»، كما بخط المؤلف، وخديجة ومحمود الأصم كلاهما مترجم في معجم شيوخ المؤلف.

٧٣٣- ص ٢٥٨ س ١٥: «وسمع من أبي علي الأومي». قلت: لم يسأل الدكتور نفسه عن هذه النسبة التي لا يعرفها أحد من أهل العلم بالتراجم والأنساب، وإنما الصواب: «الإوقي». وهو أبو علي الحسن بن أحمد بن يوسف الإوقي، وهو ممن تقدمت ترجمته في وفيات سنة (٦٣٠) من هذا الكتاب، وقال المنذري: «بكسر الهمزة وفتح الواو وبعدها قاف وياء النسبة. وكان شيخنا الحافظ أبو الحسن علي بن المفضل المقدسي يذكر عن الحافظ أبي محمد عبدالقادر بن عبدالله الرهاوي أن الإوقي منسوب إلى أوه» (التكملة ٣/ الترجمة ٢٤٤٧)، وينظر معجم البلدان في «أوه».

٧٣٤- ص ٢٥٩ س ٣ : «أخذ عن أبي محمد القرطبي». الصواب : «أخذ عن أبي محمد ابن القرطبي».

٧٣٥- ص ٢٥٩ س ٦ : «توفي رحمه الله». قلت: الترحم من الناسخ فينبغي حذفه إذ لا أصل له بخط المؤلف.

٧٣٦- ص ٢٥٩ س ٦ : «وكانت جنازته مشهورة». الصواب : «مشهودة» بالدال المهملة بدلاً من «مشهورة». والرجل مترجم في تكملة ابن الأبار ٢/ ١٤٨- ١٤٩ ولم يذكر الدكتور (المحقق) شيئًا من ذلك.

٧٣٧- ص ٢٥٩ س ٧: «محمود بن نصر الله بن محمود»: قلت: لم يذكر الدكتور له ترجمة البتة مع أنه مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٤١).

٧٣٨- ص ٢٥٩ س ١٥-١٧ وص ٢٦٠ س ٢ : «معين الدين ابن الشهرزوري القاضي. رئيس فاضل. توفي بدمشق. قاله سعد الدين». ثم قال :

«٢٣٨- مسعود الجويني، وهو نصر الله بن أحمد بن رسلان بن فتيان بن كامل. . . الخ».

قلت: هذا تخليط عجيب يدل على عدم معرفة الدكتور (المحقق) بالتراجم والسير حين جعل ترجمتين ترجمة واحدة، والنص الصحيح كما يأتي : «معين الدين ابن الشهرزوري القاضي. رئيس فاضل، توفي بدمشق، قاله سعد الدين ابن مسعود الجويني، وهو. . .». ثم ترك المؤلف النص ولم يكمله، وهي ترجمة كتبها المؤلف في حاشية نسخته. وفي الأصل ترجمة أخرى نصها :

«نصر الله بن أحمد بن رسلان بن فتيان بن كامل، مجد الدين أبو الفتح الأنصاري الدمشقي العدل عرف بابن البعلبكي. . . الخ».

والعجب من الدكتور أنه قال في تعليق له على هاتين الترجمتين اللتين جعلهما ترجمة واحدة ما يأتي :

«انظر عن مسعود الجويني في : صلة التكملة، ورقة ٣٩، وذيل الروضتين ١٧٩ ، والمختصر المحتاج إليه ٣/ ٩١، وموسوعة علماء المسلمين في تاريخ لبنان الإسلامي تأليفنا ق ٢ ج ٥/ ١٤ رقم ١٣٠٧». فهذا كله اختلاق لا أصل له ولا أدري كيف يؤلف الدكتور كتبه، فمسعود الجويني ليس له ترجمة في صلة

الحسيني، ولا ذيل الروضتين، ولا المختصر المحتاج إليه البتة، وإنما هي ترجمة نصر الله بن أحمد ابن البعلبكي، فضلاً عن أن رقم الورقة في صلة الحسيني مخترع لأن الصحيح (الورقة ٤١) والدكتور لا يمتلك نسخة خطية من الكتاب كما بينا سابقًا، أما المختصر المحتاج فقد ورد اسم نصر الله فيه عرضًا ولم يترجم له، وهكذا جعل اسم والد صاحب المصدر الذي نقل منه الذهبي ترجمة معين الدين بن الشهرزوري اسمًا لترجمة نصر الله ابن البعلبكي.

٧٣٩- ص ٢٦٠ س ٦: «وأجازه مسعود الجمال». الصواب: «وأجاز له مسعود الجمال».

٧٤٠- ص ٢٦٠ س ٨: «وحضورًا محمد البالسي». الصواب: «وحضورًا محمد ابن البالسي».

٧٤١- ص٢٦٠ س ٩: «نصر الله بن عين الدولة». قلت: لم يذكر له الدكتور مصدرًا مع ولعه بذلك، وهو مترجم في صلة الحسيني، (الورقة ٤١).

٧٤٢- ص ٢٦٠ س ١٤: «توفي في جمادى الأول». الصواب: «وتوفي في جمادى الأولى».

٧٤٣- ص ٢٦٠ س ١٦: «هاشم بن الشريف البهاء عبدالقادر بن عثمان ابن عقيل بن عبدالقاهر». قلت: وقع في هذا النص عدة أخطاء، فالصواب: «هاشم ابن الشريف البهاء عبدالقاهر بن عقيل بن عثمان بن عبدالقاهر». ولم يذكر له الدكتور مصدرًا مع أنه مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٤٢).

٧٤٤- ص ٢٦١ س ٨: «ومات في جمادى الآخرة». الصواب: «ومات في جمادى الآخرة بدمشق».

٧٤٥- ص ٢٦١ س ١٤: «روى عنه الشيخ تاج الدين وأخوه محمد ابن خطيب بيت الآبار». قلت: جعل الدكتور هنا محمدًا ابن خطيب بيت الآبار أخًا لتاج الدين الفزاري، كما فعل قبل قليل (رقم ٧٢٧) حينما جعل أبا علي ابن الخلال أخًا آخر له، وهو ما لا يقبل به من له أدنى معرفة بهذا العلم، فالصواب: «روى عنه الشيخ تاج الدين، وأخوه، ومحمد ابن خطيب بيت الآبار».

٧٤٦- ص ٢٦١ س ١٨: «ومات في ثامن شوال». الصواب: «ومات في ثاني شوال» كما بخط المؤلف، وكما نص عليه الحسيني في صلة التكملة

(الورقة ٤٢)، ولم يذكره الدكتور (المحقق) ولا ذكر له أي مصدر.

٧٤٧- ص ٢٦١ س ١٩: «يوسف بن إسماعيل بن إبراهيم». ذكر الدكتور أن له ترجمة في الورقة ٣٩ من صلة الحسيني، وأنا لا أشك أنه قال ذلك استرجاماً بدليل أنه أخطأ في ذكر رقم الورقة، فالصواب (٤١) وليس (٣٩) كما ذكر، كما أنه لو كان يملك هذه النسخة فلماذا لم يذكر التراجم الأخرى التي أشرنا إلى عشرات منها!

٧٤٨- ص ٢٦٢ س ٦: «النقري». الصواب: «النفري» بالفاء.

٧٤٩- ص ٢٦٢ س ٧: «تلميذ أبي مرين». الصواب: «تلميذ أبي مدين».

٧٥٠- ص ٢٦٢ س ١٣: «وكان بالقرافه. له أتباع». الصواب: «وكان بالقرافه، وله أتباع».

٧٥١- ص ٢٦٢ س ١٧: «كان يعمل». الصواب: «وكان يعمل»، كما بخط المؤلف.

٧٥٢- ص ٢٦٣ س ٣: «توفي أبو الليث». الصواب: «توفي الشيخ أبو الليث».

٧٥٣- ص ٢٦٣ س ٦: «خطيب دمشق، رمضان». الصواب: «خطيب دمشق في رمضان».

٧٥٤- ص ٢٦٣ س ٧: «البعلبكي الحنفي». الصواب: «البعلبكي الحنبلي»، فزاد الدكتور في الأحناف رجلاً ليس منهم.

٧٥٥- ص ٢٦٣ س ١١: «وشمس الدين أبو العلاء محمود بن أبي بكر النجاري». الصواب: «البخاري» بدلاً من «النجاري».

٧٥٦- ص ٢٦٣ س ١٢: «سالم بن محمد بن حصرى». الصواب: «سالم بن محمد بن صصرى».

٧٥٧- ص ٢٦٣ س ١٣: «وشهاب الدين محمود بن سليمان». الصواب: «وشهاب الدين محمود بن سلمان».

٧٥٨- ص ٢٦٣ س ١٧: «والشرف محمد بن عبدالله بن رقية المقدسي الغفرياتي». أقول: وقع في هذا النص تحريف وسقط كبير، فنسبة «الغفرياتي»

من اختراع الدكتور وابتداعاته لا نعرف لها أصلاً في كتب الأنساب، إنما الصواب: «العقرباني» وهي نسبة إلى «عقرباء» اسم مدينة الجولان، من كور دمشق، كما في معجم البلدان ٤/ ١٣٥ وقد ينسب إليها «عقربائي». وأيضًا فإن هذه النسبة ليست للشرف محمد بن عبدالله بن رقية المقدسي هذا إنما هي لغيره لوقوع سقط كبير في النص عنده، فالنص الصحيح كما يأتي: «والشرف محمد ابن عبدالله بن رقية المقدسي، والعز عبدالعزيز بن عمر الحموي ابن غازي، والسديد عبدالله ابن العماد أحمد بن علي المقدسي العقرباني»!

٧٥٩- ص ٢٦٣ س ٢٠: «والشيخ نور الدين علي بن يوسف بن حريز ابن معضاد الشطبوني المصري بالقاهرة». أقول: وقع في هذا الاسم الواحد تصحيف وتحريفان، وهي:

«حريز»، صوابه: «جرير».

و«الشطبوني»، صوابها: «الشطنوفي».

و«المصري»، صوابها: «المقرىء»، فتأمل هذا (التحقيق) الدقيق.

٧٦٠- ص ٢٦٣ س ٢٢: «والبرهان بن إبراهيم بن عبدالكريم»، هكذا جعل الدكتور (المحقق) البرهان ابنًا لإبراهيم مع أنه هو، فالصواب: «والبرهان إبراهيم. . . الخ».

٧٦١- ص ٢٦٤ س ٦: «أبي القاسم بن سمحون»، هكذا بالحاء المهملة، والصواب: «سمجون» بالجيم.

٧٦٢- ص ٢٦٤ س ٩: «وقد ذكره ابن فرقون»، هكذا بالقاف، والصواب: «فرتون» بالتاء ثالث الحروف، وهو مشهور.

٧٦٣- ص ٢٦٤ س ١٠: «وكان شهر بابن الفحام». الصواب: «وقال: شهر بابن الفحام»، والقائل هو ابن فرتون.

٧٦٤- ص ٢٦٥ س ٣: «أحمد بن يوسف». لم يذكر له الدكتور ترجمة البتة، وهو مترجم في تكملة ابن الأبار ١/ ١٠٩.

٧٦٥- ص ٢٦٥ س ١٤: «إبراهيم بن عثمان بن يوسف أورتق» الصواب: «إبراهيم بن عثمان بن يوسف بن أزرتق» بالزاي بدلاً من الواو، وهو كذلك في المصادر التي ذكرها له، وسقطت منه لفظة «بن» قبل «أزرتق» فصار

اسمًا أو لقبًا ليوسف، وهو غلط محض.

٧٦٦- ص ٢٦٦ س ٣: «وعبدالرحيم بن الحاج الزجاج»، الصواب: «وعبدالرحيم ابن الزجاج»، ولفظة «الحاج» لا وجود لها ولا تصح.

٧٦٧- ص ٢٦٦ س ٦: «والعز إسماعيل بن المُقِر». الصواب: «والعز إسماعيل ابن الفراء»، و«المقر» التي ضبطها الدكتور بالشكل تحريف قبيح.

٧٦٨- ص ٢٦٦ س ٩: «وعبداللطيف وعبدالكريم ابنا ابن المعدَّل»، هكذا ضبط الدكتور «المعدل» بالشكل زيادة في الضبط وهو لا يدري ما يخط قلمه، فالصواب: «المُغَيْزِل»!

٧٦٩- ص ٢٦٦ س ٢٠: «ويعاسر على الطلبة». الصواب: «ويتعاسر على الطلبة».

٧٧٠- ص ٢٦٦ س ٢١: «بجزء ابن البانياسي». الصواب: «بجزء البانياسي» من غير «ابن».

٧٧١ - ص ٢٦٦ س ٢٢: «ما بي فراغ الساعة». الصواب: «ما لي فراغ الساعة».

٧٧٢- ص ٢٦٦ س ٢٤: «فرأيت ذلك بخط المحب». الصواب: «قرأت ذلك بخط المحب».

٧٧٣- ص ٢٦٧ س ٦: «وهو آخر من كان في الدنيا بينه وبين مالك. وهم:» ولا معنى لهذه العبارة لوجود نقص خطير فيها أذهب المراد، فالصواب: «وهو آخر من كان في الدنيا بينه وبين مالك رحمه الله خمسة أنفس بإسناد صحيح متصل، وهم:».

٧٧٤- ص ٢٦٧ س ١٠: «إبراهيم بن أبي عبدالله بن أبي نصر». أقول: لم يذكر له الدكتور أي مصدر مع أنه مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٤٤-٤٥).

٧٧٥- ص ٢٦٨ س ١: «وتوفي سابع عشر المحرم». الصواب: «وتوفي في سابع عشر المحرم».

٧٧٦- ص ٢٦٨ س ٤: «المعروف بابن السَّيرجي». الصواب: «المعروف بابن الشِّيرجي»، وهومترجم في صلة الحسيني (الورقة ٤٨) ولم يذكر الدكتور شيئًا من ذلك.

٧٧٧- ص ٢٦٨ س ٨: «والصدر محمد الأموي». الصواب: «والصدر محمد الأرموي»، والفرق كبير بين النسبتين.

٧٧٨- ص ٢٦٨ س ١٣: «اتفق أنه قال على سبيل التصحيف». الصواب: «اتفق أنه قال مرة على سبيل التصحيف».

٧٧٩- ص ٢٦٨ س ١٦: «تولى». الصواب: «ووَليَ».

٧٨٠- ص ٢٦٩ س ٢: «خديجة بنت القاضي أبي المجد عبدالرحمن». أقول: لم يذكر لها الدكتور المولع بحشد المصادر ترجمة، وهي مترجمة في صلة الحسيني (الورقة ٤٩)، لأنه مع كثرة إحالته على نسخته الخطية استلابًا من تعليقاتي لا يمتلك نسخة مصورة منه.

٧٨١- ص ٢٦٩ س ٧: «زينب بنت سالم»، مترجمة في صلة الحسيني (الورقة ٤٩)، ولم يذكر الدكتور شيئًا من ذلك.

٧٨٢- ص ٢٦٩ س ١١: «السبتي». الصواب: «السيبي» وسيأتي عنده في ص ٢٩٣ (رقم ٣٨٥) باسم محمد بن ثامر لكنه صَحَّفه هناك إلى: «البستي»!

٧٨٣- ص ٢٧٠ س ٦-٧: «وكان قد أدخلت أمه إلى داود بن العاضد في الحبس، يعني أيام صلاح الدين، في زي مملوك، وملك سرقوطها داود»، ولم يفسر لنا الدكتور (المحقق) كيف ملك سرقوطها داود، ولا شرح لنا معنى «السرقوط» مع ولعه بمثل هذا؟ نسأل الله العافية، إنما الصواب: «وذلك سرًا فوطئها داود»! فهكذا يكون التحقيق والتدقيق والتدنيق وإلا فلا.

٧٨٤- ص ٢٧٠ س٨-٩: «وأخفي أمره عن الدولة عند بعض الرعاة» قلت: وقع في هذه العبارة تحريفان، فالصواب: «وأخفي أمره من الدولة عند بعض الدعاة».

٧٨٥- ص ٢٧٠ س ١٣: «قال ابن واصل: سمعت». الصواب: «قال ابن واصل: وسمعت».

٧٨٦- ص ٢٧٠ س ١٥: «بقلعة الجبل... جدهما العاضد». وقال الدكتور في تعليقه على «الجبل»: «في الأصل بياض». قلت: البياض في نسخته السقيمة الوحيدة، وليس في نسخة المؤلف التي يزعم ظلمًا أنه

استعملها لأن النص فيها مستقيم وهو: «بقلعة الجبل شيخان جدهما العاضد».

٧٨٧- ص ٢٧١ س ١: «مذاهبهم ردية». الصواب: «مذاهبهم رديئة».

٧٨٨- ص ٢٧١ س ١: «ينزح إلى رأي التفلسفة». الصواب: «ينزع إلى رأي المتفلسفة».

٧٨٩- ص ٢٧١ س ٢: «لأنهم ينزلون القرآن على معان مخالفة لآرائهم». وهذا معنى فاسد إذ كيف تنزل فرقة القرآن على معان تخالف آراءهم، فالصواب، كما بخط المؤلف: «لأنهم ينزلون القرآن على معان موافقة لآرائهم».

٧٩٠- ص ٢٧١ س ٦: «أبومدين القيرواني الأصل الإسكندراني التاجر ابن الزاغوني». قلت: كيف يكون هذا القيرواني الأصل الإسكندراني زاغونيًا، وزاغونى قرية من قرى بغداد، وبيت الزاغوني بيت بغدادي مشهور؟ إنما الصواب: «ابن الزعفراني»، كما بخط المؤلف.

٧٩١- ص ٢٧١ س ٩: «والجمال ابن الطاهري». الصواب: «والجمال ابن الظاهري»، وهو شيخ للمؤلف مشهور.

٧٩٢- ص ٢٧١ س ١٠: «والرِّضى». الصواب: «والرَّضي» يعني: رضي الدين.

٧٩٣- ص ٢٧١ س ١٠ أيضًا: «وأخوه الصفي محمد بن محمد». الصواب: «وأخوه الصفي أحمد بن محمد».

٧٩٤- ص ٢٧١ س ١٥: «(. . .) تاج النساء» وعلق (المحقق) الدكتور على هذا الذي وضعه بين حاصرتين بقوله: «في الأصل بياض». أقول: ليس هناك من بياض في الأصل فاسمها واضح بخط المؤلف وهي: «صلف تاج النساء». وأيضًا فإن الدكتور يزعم أن عنده صلة التكملة للحسيني فلماذا لم يرجع إليها في وفيات شهر رمضان من السنة، فلو كانت عنده ورجع إليها لوجد الحسيني يقول في الورقة ٤٩ منها: «وفي شهر رمضان المعظم توفيت الشيخة تاج النساء صلف بنت قاضي القضاة أبي البركات جعفر. . . الخ».

٧٩٥- ص ٢٧٢ س ٥: «ولد بها سنة». الصواب: «ولد بها في سنة».

٧٩٦- ص ٢٧٣ س ٥: «روى لنا عنه أبو المفضل إسحاق النحاس». الصواب: في كنيته أنه «أبو الفضل»، وهو مترجم في معجم شيوخ المؤلف ١٦٩/١.

٧٩٧- ص ٢٧٣س ٨: «عبدالله بن هلال الباجسرائي». الصواب: «عبدالله ابن علي بن هلال الباجسرائي»، كما بخط المؤلف، وخط الحسيني الذي ترجمه في صلة التكملة (الورقة ٤٦) ولم يشر (المحقق) إلى شيء من ذلك.

٧٩٨- ص ٢٧٣ س ١٣: «ولد سنة إحدى وسبعين وخمسمائة». الصواب: «ولدسنة إحدى وتسعين وخمس مئة»، كما هو بخط المؤلف، والمصادر التي ترجمت له.

٧٩٩- ص ٢٧٣ س ٢٠: «مليح الحظ». الصواب: «مليح الخط».

٨٠٠- ص ٢٧٣ س ٢١: «توفي بإشبيلية في حصار الروم، لعنهم الله، بها»، ولفظة «بها» لا معنى لها هنا، والصواب كما بخط المؤلف: «لها».

٨٠١- ص ٢٧٣ س ٢١ أيضًا: «في شوال سنة خمس». الصواب: «في شوال من سنة خمس».

٨٠٢- ص ٢٧٤ س ١: «سنة ست دخلها الطاغية». الصواب: «سنة ست تسلمها الطاغية».

٨٠٣- ص ٢٧٤ س ٢: «ستة عشر شهرًا». الصواب: «سبعة عشر شهرًا»، كما بخط المؤلف.

٨٠٤- ص ٢٧٤ س ٥: «روى عن ابن موق». الصواب: «روى عن ابن موقّى».

٨٠٥- ص ٢٧٤ س ٩: «عبدالخالق بن تروس»، لم يذكر له (المحقق) أي ترجمة، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٤٦).

٨٠٦- ص ٢٧٤ س ١٥: ترك (المحقق) بياضًا بين حاصرتين وقال معلقًا: «في الأصل بياض، ويحتمل أن يكون: وعاصر» أقول: البياض في نسخته الفريدة السقيمة، أما بخط المؤلف فاللفظة موجودة وهي: «وأدرك».

٨٠٧- ص ٢٧٥ س ١٢: «سمع أبا الحسين عبدالخالق اليوسفي». الصواب: «سمع أبا الحسين عبدالحق اليوسفي»، وهو عبدالحق بن عبدالخالق

ابن يوسف المحدث البغدادي المشهور.

٨٠٨- ص ٢٧٥ س ١٣: «كذا ذكره الشريف عزالدين، ولا أعرفه». قلت: لم يذكر الدكتور (المحقق) الموضع الذي ذكره فيه الشريف عز الدين مع تصريح المؤلف بذلك، ولا ذكر له ترجمة أصلاً، وهو في الورقة ٤٦ من صلة التكملة.

٨٠٩- ص ٢٧٥ س ٢١: «عبدالرحيم بن الحافظ القاضي أبي الحسن عمر بن علي القرشي». الصواب: «أبي المحاسن» بدلاً من «أبي الحسن»، وأبو المحاسن عمر بن علي القرشي أشهر من أن يذكر.

٨١٠- ص ٢٧٥ س ٢٤: «واستجار له شهرة». الصواب: «واستجاز له شهدة»، وهي المحدثة البغدادية المشهورة المتوفاة سنة ٥٧٤ والتي تقدمت ترجمتها في وفيات السنة المذكورة من هذا الكتاب.

٨١١- ص ٢٧٥ س ٢٤ أيضًا: «ومات أبوه». الصواب: «ثم مات أبوه».

٨١٢- ص ٢٧٦ س ٣: «والبجري». الصواب: «والبجدي».

٨١٣- ص ٢٧٦ س ٤: «عبدالمأمون بن محمد بن الحسن. أبو محمد ابن اللكاف البغدادي المقرىء الحنفي». وعلق الدكتور (المحقق) على ترجمته بقوله: «لم يذكره ابن أبي الوفاء القرشي في الجواهر المضية مع أنه من شرطه»، ولم يدرك المسكين أن اسمه قد تحرف عنده تحريفًا قبيحًا فتحول من «عبدالقادر» إلى «عبدالمأمون» وهو اسم لم نسمع به من قبل، ثم إن تعليقه باهت، فالمؤلف نقل هذه الترجمة من صلة التكملة للحسيني حيث قال في وفيات سنة ٦٤٥: «وفي الحادي عشر من شهر ربيع الأول توفي الشيخ الفقيه أبو محمد عبدالقادر بن محمد بن الحسن البغدادي المقرىء الحنفي المعروف بابن اللكاف ببغداد...». (الورقة ٤٥).

٨١٤- ص ٢٧٦ س ٨: «وتوفي إلى رحمة الله تعالى في ربيع الأول». قلت: الترحم من الناسخ لم يقله المؤلف ولا أصل له بخطه فيتعين حذفه.

٨١٥- ص ٢٧٦ س ١١: «علوان بن علي بن جميع». قلت: لم يذكر له (المحقق) ترجمة، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٤٦-٤٧) الذي

طالما زعم أنه عنده.

٨١٦- ص ٢٧٧ س ١٢-١٣: «علي بن يعقوب، الفقيه كمال الدين الدَّولي». قلت: الصواب في نسبته: «الدولبي».

٨١٧- ص ٢٧٨ س ١٥: «كان من أفتن شيء وأضره على الإسلام، مظهرًا سُنة الزندقة». والتعبير الأخير لم نسمع به في تاريخ الفكر الإسلامي أن يقال: فلان أظهر سُنة الزندقة، ولكن العبارة محرفة والصواب فيها: «تظهر منه الزندقة»، والدكتور (المحقق) لا يدري ما يخط قلمه.

٨١٨- ص ٢٧٩ س ١٢: «إن هذا الرجل المنتظر»، وهي عبارة لا معنى لها البتة في سياق الكلام على الحريري الصوفي الممخرق، صوابها: «إن هذا الدجال المنتظر».

٨١٩- ص ٢٧٩ س ١٣: «وإنما يجتمع به» قلت: الواو لا وجود لها بخط المصنف.

٨٢٠- ص ٢٧٩ س ١٤: «ولم يشتهر كتبه». الصواب: «ولم تشتهر كتبه».

٨٢١- ص ٢٧٩ س ٢١: «شيخ كذاب». الصواب، كما بخط المؤلف: «شيخ سوء كذاب».

٨٢٢- ص ٢٨٠ س ٢: «والعلامة ركن الدين عمر بن أبي الحرم». الصواب: «والعلامة زين الدين عمر بن أبي الحرم».

٨٢٣- ص ٢٨٠ س ٥: «وأبلغ ما يقوله في هؤلاء (...) العلماء»، وعلق (المحقق) على هذا الفراغ بقوله: «بياض في الأصل مقدار كلمة». وهذا دليل آخر يضاف إلى مئات الأدلة التي سقناها ودللنا بها أن (المحقق) لم يعتمد نسخة المؤلف كما زعم وادعى، فالفراغ لا وجود له فيها والعبارة الصحيحة هي: «وأبلغ ما يقوله في هؤلاء جبناء العلماء».

٨٢٤- ص ٢٨٠ س ٦-٧: «هذا الكلام من حيث الخطاب العَرِي كفر وإلحاد». وقد قيد (المحقق) الدكتور «العري» بالحركات زيادة في الضبط، وهي محرفة صوابها: «العربي».

٨٢٥- ص ٢٨٠ س ٨: «جزء مجموع كلامه». الصواب: «جزء مجموع من كلامه».

٨٢٦- ص ٢٨١ س ١: «وإن كنت حشوًا لمخدة». الصواب: «وإن كنت حشو المخدة».

٨٢٧- ص ٢٨١ س ٦: «تمحو آنيتك». الصواب: «بمحو إنيتك».

٨٢٨- ص ٢٨١ س ٨: «إلا بإذنه سبحانه». الصواب: «إلا بإرادته سبحانه».

٨٢٩- ص ٢٨١ س ١٠: «عليهم السلام» ليست بخط المصنف.

٨٣٠- ص ٢٨١ س ١٣: «فكيف بمن يقتل نبيًا». الصواب: «فكيف بمن يقتل سبعين نبيًا».

٨٣١- ص ٢٨١ س ١٤: «فهو (. . .) الشيء». وعلق (المحقق) الذي زعم أنه يعتمد نسخة المؤلف فقال: «في الأصل بياض مقدار كلمة»، والبياض لا وجود له إلا في النسخة السقيمة التي يعتمدها الدكتور فالعبارة في الأصل واضحة وهي: «فهو يريد الشيء».

٨٣٢- ص ٢٨١ س ١٥: «ولكنه لا يريد حيازة الكفر ولا يحبه». قلت: هذه قراءة عوجاء عرجاء للنص لا يمكن قبولها، والصواب كما بخط المؤلف: «ولكنه لا يريد لعباده الكفر ولا يحبه».

٨٣٣- ص ٢٨١ س ١٧: «لكن عقولنا قاصرة عن إدراك حكمته». الصواب: «لكن عقولنا قصيرة عن إدراك حكمته»، كما بخط المؤلف.

٨٣٤- ص ٢٨١ س ١٧-١٨: «والأمر أمره لا معقب لحكمه». الصواب: «والأمر أمره ولا معقب لحكمه».

٨٣٥- ص ٢٨٢ س ١٣: «كم تنعمني بصحبة الأجساد». الصواب: «كم تتعبني بصحبة الأجساد».

٨٣٦- ص ٢٨٢ س ١٧: «إلا من رجع منهم إلى الله تعالى». الصواب: «إلا من رجع إلى الله».

٨٣٧- ص ٢٨٣ س ٩: «ولله القائل»، وعلق الدكتور على ذلك بقوله: «هكذا في الأصل، والمشهور أن يقال: ولله در القائل». قلت: لا هذا ولا

ذاك، إنما الذي بخط المؤلف: «ولبعضهم»!

٨٣٨- ص ٢٨٣ س ١١: «يالحرقة ما خسر دين محمد». وهو شطر من بيت شعر لا معنى له هكذا، والصواب ما بخط المؤلف وهو: «يا فرقة ما ضر دين محمد». أما الشطر الثاني فأتعس من الأول ونصه عنده: «و(. . .) عليه وملة إلا هي». فهذا لا معنى له ولا وزن، وقد قال (المحقق) الدكتور في تعليق له: «في الأصل بياض مقدار كلمة»، فالبياض في نسخته السقيمة لا في نسخة المؤلف التي يزعم ظلمًا أنه يعتمدها، فالشطر كما بخط المؤلف: «وسطا عليه وملة إلا هي».

٨٣٩- ص ٢٨٣ س ١٣: «قل». الصواب: «قلت».

٨٤٠- ص ٢٨٣ س ١٣ أيضًا: «فإنه ينسب النفاق في القلب». الصواب: «فإنه ينبت النفاق في القلب».

٨٤١- ص ٢٨٣ س ١٨: «أني تركت الخمر لعدت إليها». الصواب: «إني تركت شرب الخمر عدت إليه».

٨٤٢- ص ٢٨٣ س ٢٠-٢١: «أمر الصالح بطلب الحريري فهرب». الصواب: «أمر الصالح بطلب الحريري واعتقاله فهرب».

٨٤٣- ص ٢٨٤ س ٤: «فجعل ناس يترددون إليه فـ (. . .) الفقهاء». وعلق الدكتور في الحاشية بقوله: «في الأصل بياض، ويحتمل أنه «فيهم الفقهاء». قلت: البياض في نسخته السقيمة لا في نسخة المؤلف، واستنتاجه فاسد، فالنص الصحيح هو: «فجعل ناس يترددون إليه فأنكر الفقهاء».

٨٤٤- ص ٢٨٤ س ٨: «ودُرتُ طول عمري». الصواب: «درتُ طول عمري».

٨٤٥- ص ٢٨٤ س ٨-٩: «فوجدت فردًا واحدًا». الصواب: فوجدت فردَ واحدٍ».

٨٤٦- ص ٢٨٤ س ١٧: «من الخلق الضعيف إلى الرَّيّ الشريف»، والعبارة لا معنى لها، والصواب ما حاء بخط المؤلف: «من الخلق الضعيف إلى الرأي الشريف».

٨٤٧- ص ٢٨٤ س ٢٠: «فقير ولكن من عفاف ومن تقى». الصواب:

«فقير ولكن من صلاح ومن تقى».

٨٤٨- ص ٢٨٤ س ٢١: «فما قرأها أحد من الدولة إلا ورماها». الصواب: «فما قرأ أحد من الدولة القصة إلا ورماها».

٨٤٩- ص ٢٨٥ س ١: «ما أذنت لكم في السعي». الصواب: «ما أذنت لكم بالسعي».

٨٥٠- ص ٢٨٥ س ٥: «نسجت ثوب حرير كما». الصواب: «نسجت ثوب حرير يُلبس كما».

٨٥١- ص ٢٨٥ س ٥-٦: «كالثياب المعتادة بالتخازين». ولا معنى للتخازين هنا فهي محرفة عن «التخاريس»، ويقال فيها: «الدخاريص» جمع دخريص، وهو من القميص والدرع ما يوصل به البدن ليوسعه، وهي معرب من الفارسية وأصله فيها: «تيريز». وهو مستعمل إلى اليوم في العامية البغدادية حيث يقولون: «تخاريز» بالزاي بدل السين أو الصاد.

٨٥٢- ص ٢٨٥ س ٦: «والكل نسج». الصواب: «والكل نسيج».

٨٥٣- ص ٢٨٥ س ٧: «فلما فرغ دوروه في البلد...». الصواب: «فلما فرغ وزفوه في البلد...».

٨٥٤- ص ٢٨٥ س ٨: «في عمل هذا». الصواب كما بخط المؤلف: «في عملي هذا».

٨٥٥- ص ٢٨٥ س ١١: «أبو الحرم بن محمد بن عسيرة». الصواب: «أبو الحرم بن محمد بن عُنَيزة».

٨٥٦- ص ٢٨٥ س ١٨: «ثم مدده». الصواب: «ثم مدوه».

٨٥٧- ص ٢٨٥ س ٢٣-٢٤: «الجسر العبدي». الصواب: «الجسر الغيدي».

٨٥٨- ص ٢٨٦ س ١: «عماد الدين يحيى بن أحمد الحسيني». الصواب: «عماد الدين يحيى بن أحمد الحسني».

٨٥٩- ص ٢٨٦ س ٣: «إلى قرية للفلك فعزموا». الصواب: «إلى قرية للفلك بنوى فعزموا».

٨٦٠- ص ٢٨٦ س ٥: «ويطعمنا بطيخ أحمر». الصواب: «ويطعمنا بطيخًا أخضر».

٨٦١- ص ٢٨٦ س ٥ أيضًا: «ويحضر لنا فقعًا». الصواب: «ويحضر لنا فقاعًا».

٨٦٢- ص ٢٨٦ س ١٢: «فاتفق أني». الصواب: «فاتفق أنني».

٨٦٣- ص ٢٨٦ س ١٨: «الساعة، تكسرها». الصواب: «الساعة نكسرك».

٨٦٤- ص ٢٨٦ س ١٩: «قد انكسرتا». الصواب: «قد انكسرتا شقفتين».

٨٦٥- ص ٢٨٦ س ٢٣: «وبلغ سبعًا وستين سنة». الصواب: «وبلغ سبعًا وتسعين سنة».

٨٦٦- ص ٢٨٦ س ٢٣ أيضًا: «وتوفي في الساعة من يوم». والنقص في النص واضح، فالصواب: «وتوفي في الساعة التاسعة من يوم».

٨٦٧- ص ٢٨٧ س ٣: «وشهر أخبار موته في اليوم الذي (مات) فيه». الصواب: «وشهر إخبارًا متواترًا في اليوم الذي عبر فيه»!

٨٦٨- ص ٢٨٧ س ٩: «وبين أصحابه المحيا كل عام»، ولا معنى لهذه العبارة بسبب التحريف، والصواب: «وسَنَّ أصحابه المحيا كل عام».

٨٦٩- ص ٢٨٧ س ١٠: «فيحيون تلك الليلة بالدفوف». الصواب: «فيحيون تلك الليلة الشريفة بالدفوف».

٨٧٠- ص ٢٨٨ س ٢: «قال سعد الدين في الخريدة». الصواب: «قال سعد الدين في الجريدة». وجريدة سعد الدين الجويني من مصادر المؤلف المعروفة، وقد تكلمت عليها تفصيلاً في كتابي «الذهبي ومنهجه». وقد اتصل كلام سعد الدين عند الدكتور (المحقق) بكلام المؤلف فلم يتمكن من الفصل بينهما على عادته في اختلاط النقول عنده، وعدم قدرته على تفصيل النص، فانظر بلابد تعليقنا على طبعتنا (١٤/ ٥٢٨ - ٥٢٩).

٨٧١- ص ٢٨٨ س ٣: «تملك البلاد اليمنية». الصواب، كما بخط المؤلف: «تملك البلاد اليمانية».

٨٧٢- ص ٢٨٨ س ٣ أيضًا: «وقتل مماليكه». الصواب: «وقتله مماليكه».

٨٧٣- ص ٢٨٨ س ٤: «وولي السلطنة». الصواب: «ولي السلطنة» من غير واو.

٨٧٤- ص ٢٨٨ س ٧: «المعروف بالشلوبيني». الصواب: «المعروف بالشلوبين وبالشلوبيني».

٨٧٥- ص ٢٨٩ س ١٢: «وله تؤاليف مفيدة وتشابيه بديعة». الصواب: «وله تواليف مفيدة وتنابيه بديعة»، وهي جمع تنبيه.

٨٧٦- ص ٢٨٩ س ١٥: «وتوفي نصف صفر». الصواب: «وتوفي في نصف صفر».

٨٧٧- ص ٢٨٩ س ١٦: «أبي علي الشلوبين». الصواب: «أبي علي الشلوبيني»، كما بخط المؤلف.

٨٧٨- ص ٢٨٩ س ٢٠: «فإنه كان على ما يقال». الصواب: «فإنه، على ما يقال، كان».

٨٧٩- ص ٢٩٠ س ١١: «سنة إحدى عشرة». الصواب: «سنة اثنتي عشرة».

٨٨٠- ص ٢٩٠ س ١٦: «يرثي هذا السلطان». قلت: هذه العبارة لا أصل لها في نسخة المؤلف، فالظاهر أن أحدهم أضافها إلى النسخة السقيمة التي يعتمدها الدكتور.

٨٨١- ص ٢٩١ س ٤: «قال الشريف عز الدين الحسيني: توفي في رجب». لم يخرج الدكتور (المحقق) هذا القول مع زعمه بأنه يمتلك نسخة مصورة منه، والنص المذكور في الورقة ٤٨ من نسختي المصورة.

٨٨٢- ص ٢٩١ س ١١: «بينما الشيخ عبدالله قاعدًا نظر». قلت: هذا النص ناقص وهو غلط نحويًا، فالصواب، كما بخط المؤلف: «بينما الشيخ عبدالله قاعد إذ نظر».

٨٨٣- ص ٢٩٢ س ٢: «أجعلك حينما أكون أنتظرك»، وهي عبارة لا معنى له لم يسأل الدكتور نفسه عن معناها، إنما الصواب: «أجعلك صنمًا أكون

أنتظرك»، كما بخط المؤلف.

٨٨٤- ص ٢٩٢ س ٥: «ذكر الشيخ سالم عند الملك الأشرف وأنه ترك الجندية». قلت: لم يسأل الدكتور نفسه من «سالم» هذا والترجمة عن فضل بن حسن الهكاري، فضلاً عن وقوع خطأ آخر في العبارة، فالصواب كما بخط المؤلف: «ذُكر الشيخ فضل عند الملك الأشرف أنه ترك الجندية».

٨٨٥- ص ٢٩٢ س ١٠: «توفي رحمه الله في حدود هذا العام». الصواب: «توفي في حدود ذا العام».

٨٨٦- ص ٢٩٢ س ١٢: «كنانة بنت مرتضى بن أبي الجود حاتم بن السلم». قلت: لا وجود لمثل هذه الترجمة، ومن ثم لم يستطع الدكتور أن يجد من يترجمها، فالصواب: «كُتاب بنت مرتضى بن أبي الجود حاتم بن المُسَلَّم»، وهي مترجمة في صلة التكملة لعزالدين الحسيني (الورقة ٤٧).

٨٨٧- ص ٢٩٢ س ١٥: «وعبدالرحمن بن محمد السيبي». قلت: وقع تصحيف في نسبته لأن الصواب: «السبيي» بتقديم الباء الموحدة على الياء، فهو منسوب إلى «سبية» ناحية من أعمال الرملة (وانظر توضيح ابن ناصر الدين ٣/ ٤٨٤ و٥/ ٢٤-٢٥).

٨٨٨- ص ٢٩٢ س ١٦: «وأجاز لها الشافعي». قلت: لم يذكر لنا الدكتور(المحقق) من هذا الشافعي الذي أجاز لهذه المرأة المتوفاة في سنة ٦٤٥ هـ، إنما الصواب: «وأجاز لها السلفي» وهو أبو طاهر الأصبهاني نزيل الإسكندرية المحدث المشهور، لكن الدكتور لا يدري ماذا يخط قلمه.

٨٨٩- ص ٢٩٢ س ١٧: «روى عنها الحافظ المنذري، والدمياطي». الصواب: «روى عنها الحافظان: المنذري والدمياطي».

٨٩٠- ص ٢٩٢ س ١٩: «توفيت في رجب». الصواب: «وتوفيت في رجب».

٨٩١- ص ٢٩٣ س ١-٢: «محمد بن ثامر أبو عبدالله البُسْتي البغدادي الزاهد»، هكذا ضبط (المحقق) «البستي» بالحركات مع أنه تصحيف صوابه: «السِّيبي»، منسوب إلى «سيب» قرية بنواحي قصر ابن هبيرة.

٨٩٢- ص ٢٩٣ س ٥: «وله من الدولة إقبال وقبول زائد». الصواب: «وله من الدولة قبول زائد»، فلفظة «إقبال» لا وجود لها بخط المصنف.

٨٩٣- ص ٢٩٣ س ٦: «رشيق الشيرازي». الصواب: «رشيق الشرابي»، والفرق كبير بين النسبتين.

٨٩٤- ص ٢٩٣ س ٧-٨: «محمد بن جعفر بن نجا. كبير الإمامية، نجيب الدين الحلي». قلت: هكذا حرف (المحقق) اسم جده ولم يذكر له أي مصدر مع شهرته عند الشيعة، فالصواب أن اسم جده «نما»، وهو مترجم في معظم كتب الشيعة، فانظر معجم رجال الحديث للسيد الخوئي ١٥/ ١٨٨.

٨٩٥- ص ٢٩٣ س ١٠: «أبو عبدالله الأنصاري الغرناطي الطراز المحدث (المجود) الحافظ أبي عبدالله النميري». وعلق (المحقق) على ما وضعه بين حاصرتين بقوله: «في الأصل بياض، والمستدرك من مصادر ترجمته». وهو استدراك عجيب غريب فاسد إذ لو كان كما ظن (المحقق) لكان بعده: «الحافظ أبو عبدالله» لا «أبي عبدالله». ثم لماذا يعيد المؤلف كنيته مرتين؟ لم يسأل (المحقق) نفسه كل هذه الأسئلة وترك الأمر هكذا، والصواب الذي بخط المؤلف: «... المحدث، سبط الحافظ أبي عبدالله النميري»!

٨٩٦- ص ٢٩٣ س ١٢: «سمع أبا القاسم بن سَمْحُون»، هكذا بالحاء المهملة، وسبق أن مر وضبطه هكذا أيضًا، وهو بالجيم «سَمَجون»، ولولا تكراره عنده لقلنا: إنه من غلط الطبع.

٨٩٧- ص ٢٩٤ س ١: «محمد بن عبدالأول بن علي... الخ». ثم قال في تعليقه: «انظر عن محمد بن عبدالأول في: الحوادث الجامعة ١١٠، والوافي بالوفيات ٣/ ٢٠٩ رقم ١١٩٥»، ووقع الخطأ نفسه في المطبوع من الوافي ٣/ ٢٠٩، والصواب فيه: «محمد عبدالأول بن علي» كما بخط المؤلف لأن الرجل كان يسمى بالاسمين، قال عز الدين الحسيني في وفيات سنة ٦٤٥ من صلة التكملة: «عبدالأول ويسمى محمدًا أيضًا» (الورقة ٤٥).

٨٩٨- ص ٢٩٤ س ٨: «أبو بكر أحمد بن الشريشي». الصواب: «أبو بكر بن أحمد الشريشي».

٨٩٩- ص ٢٩٤ س ٩: «والشهاب أحمد ابن الجزري». الصواب: «والشهاب أحمد ابن الخرزي»، تصحفت نسبته على (المحقق).

٩٠٠- ص ٢٩٥ س ٩: «سمع من أبي الحسن بن زرقون». الصواب: «سمع من أبي الحُسين بن زرقون».

٩٠١- ص ٢٩٥ س ١٠: «المُنازل بن الوزير أبي الفرج محمد»، هكذا سماه الدكتور (المحقق)، بل قال في تعليقه: «انظر عن المنازل في الحوادث الجامعة ٢٢٧، وتلخيص مجمع الآداب لابن الفوطي ج ٢ (كذا) ق ٢/٤٤٨، ٤٤٩، والمختار من تاريخ ابن الجزري ٢١٠، ٢١١، والعسجد المسبوك ٢/ ٥٦٠ وفيه «المبارك» وهو تصحيف».

قلت: هذا تعليق عجيب إن دل على شيء فيدل على تدليس وتلبيس غريبين، ذلك أن اسم المترجم في جميع هذه المصادر قد جاء على الصواب «المبارك» والذي عده (المحقق) تصحيفًا فلا أدري كيف تجرأ على مثل هذا القول.

٩٠٢- ص ٢٩٥ س ١١: «بن المظفر ابن رئيس الرؤساء». قلت: سقط من النص بعد هذا شيء، فالنص الصحيح: «بن المظفر ابن رئيس الرؤساء، رئيس الرؤساء».

٩٠٣- ص ٢٩٥ س ١٢: «أبو الفتح ابن وزير المستضيء بالله». الصواب: «أبو الفتح ابن وزير المستنصر بالله».

٩٠٤- ص ٢٩٦ س ٢: «ومولده في رجب». الصواب: «ولد في رجب».

٩٠٥- ص ٢٩٦ س ٣: «ولمحمد النجدي». الصواب: «ولمحمد البِجَّدي».

٩٠٦- ص ٢٩٦ س ١٤: «كان يلقب صائن الدين». الصواب: «كان يلقب صفي الدين»، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٤٦).

٩٠٧- ص ٢٩٧ س ٢: «وقد جاور مدة سنتين». الصواب: «وقد جاور مدة سنين».

٩٠٨- ص ٢٩٧ س ٤: «مظفر بن عبدالله بن الشرف أبو المنصور».

الصواب: «مظفر بن عبدالله بن يحيى، الشرف أبو المنصور».

٩٠٩- ص ٢٩٧ س ٩: «جلال الدين أبو المعز». الصواب: «جلال الدين أبو العز».

٩١٠- ص ٢٩٧ س ١١: «وقد ساق نسبه الشريف عز الدين وقال». قلت: لم يذكر (المحقق) المولع بذكر المصادر هذا القول مع أنه في كتاب يزعم ظلمًا أنه اطلع عليه ونقل منه، وهو صلة التكملة لوفيات النقلة (الورقة ٤٨).

٩١١- ص ٢٩٧ س ١١-١٢: «ولد بالقاهرة في صفر سنة اثنتين وثمانين». الصواب: «ولد بالقاهرة في صفر سنة اثنتين وثمانين وخمس مئة».

٩١٢- ص ٢٩٧ س ٢١: «هو جمال الدين». الصواب: «هو جلال الدين»، كما جاء على الصواب في أول ترجمته.

٩١٣- ص ٢٩٨ س ١: «توفي في سابع عشر رمضان». الصواب: «توفي في سابع عشر شعبان»، كما بخط المؤلف، ورحم الله عزالدين الحسيني الذي قال في وفيات سنة ٦٤٥ من الصلة التي طالما زعم الدكتور أنه يمتلك نسخة منها: «وفي السابع عشر من شعبان توفي الشيخ الجليل أبو العز مكرم بن أبي الحسن رضوان... الخ».

٩١٤- ص ٢٩٨ س ٢: «موسى بن إسماعيل بن فتيان التميمي». لم يذكر له الدكتور المحقق مصدرًا، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٤٦).

٩١٥- ص ٢٩٨ س ٧: «نصر بن تركي بن خزعل». لم يقف (المحقق) على مصدر فيذكره، وهو كسابقه مترجم في صلة التكملة (الورقة ٤٧).

٩١٦- ص ٢٩٨ س ١٤: «وشيعها الوزير فمن دونه مَشْيًا». الصواب: «مشاة».

٩١٧- ص ٢٩٩ س ٣: «ووُلي». الصواب: «وَلِيَ» ومن غير واو.

٩١٨- ص ٢٩٩ س ١٦: «أبدى مصلاك البكاء وشأنه». قلت: هذا الشطر الأول من بيت شعر، ولم يفهم الدكتور (المحقق) معناه فتصحف وتحرف عنده في موضعين، فالصواب فيه: «أندى مصلاك البكاء وشاقه».

٩١٩- ص ٢٩٩ س ١٨ : «لم تبت في الليل الكتاب مرتلاً». ولا معنى لهذا أيضًا، فالصواب كما بخط المؤلف: «لم يتلُ في الليل. . . الخ».

٩٢٠- ص ٢٩٩ س ١٨ : «إلا وكان وسيله جبريل»، وهو الشطر الثاني من البيت المذكور آنفًا وصوابه «رَسيله» بدلاً من «وسيله».

٩٢١- ص ٢٩٩ س ١٩: «أخبرنا (علاء الدين) بيبرس»، وعلق (المحقق) فقال: «في الأصل بياض، والمستدرك مما تقدم من سياق ترجمته». أقول: إنما وقع البياض في النسخة السقيمة التي اعتمدها الدكتور، ولم يقع في نسخة المؤلف التي زعم أنه اعتمدها وتجرأ جراءة عجيبة فوضع صفحة منها في كتابه، فضلاً عن أن استنتاجه كان فاسدًا لأن الصواب كما جاء بخط المؤلف: «أخبرنا بجزء الحفار بيبرس»، فانظر الفرق بين ما ذكر وبين الحق الصحيح.

٩٢٢- ص ٢٩٩ س ٢٠: «أنا تجني بسندها»، وهذا اختصار ورمز للفظة «أخبرنا»، كما هو معروف لأهل هذا الفن وفي كتب المصطلح، وليس الأمر كذلك فقد جاء بخط المؤلف «أنبأتنا»، والإنباء لا يختصر كما هو مقرر في كتب المصطلح.

٩٢٣- ص ٢٩٩ س ٢١: «في سنة خمس وسبعين في المحرم». الصواب: «في سنة خمس وسبعين من المحرم».

٩٢٤- ص ٢٩٩ س ٢٢: «والنجدي». الصواب: «البجدي» بالباء الموحدة والجيم، كما تقدم التنبيه عليه.

٩٢٥- ص ٢٩٩ س ٢٣: «وهُذْبة بنت مؤمن»، هكذا ضبط الدكتور جزاه الله خيرًا الاسم زيادة في التحقيق والتدقيق والتدنيق، ولكن لم يدرك أن هذا الاسم لرجل وليس لامرأة، فما سمعنا امرأة اسمها «هُذْبة» في كتب العلم، إنما الصواب «هَدِية» وهي أشهر من أن تذكر، وهي مترجمة في معجم شيوخ المؤلف ٢/ ٣٦١، وأعلام النساء لكحالة ٥/ ٢٠٨ وغيرهما.

٩٢٦- ص ٣٠٠ س ٤: «ولد في حدود سنة». الصواب: «ولد في صدر سنة».

٩٢٧- ص ٣٠٠ س ٨: «وذكره التقي عبد فقال». الصواب: «وذكره التقي عُبيد فقال».

٩٢٨- ص ٣٠٠ س ١١ : «الأثير بن بنان». الصواب : «الأثير محمد بن بنان».

٩٢٩- ص ٣٠١ س ١ : «يوسف ابن القاضي زين الدين علي». لم يذكر له الدكتور (المحقق) ترجمه مع ولعه بذلك، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٤٦).

٩٣٠- ص ٣٠١ س ١٠ : «أبو بكر الملك العادل». الصواب : «أبو بكر السلطان الملك العادل».

٩٣١- ص ٣٠٢ س ٥ : «ثم قتله أخوه». قلت: لفظة «أخوه » ليست بخط المصنف، ويدل عليها ما قبلها، فهي زائدة.

٩٣٢- ص ٣٠٢ س ١٧ : «وكاتبوه وطلبوا لأهليته». الصواب : «وكاتبوه وطلبوه لأهليته».

٩٣٣- ص ٣٠٢ س ١٨ : «ورأسهم أيبك الاسم». الصواب : «ورأسهم أيبك ابن الأسمر».

٩٣٤- ص ٣٠٢ س ٢٣ : «وفرح الناس لنجابته». الصواب : «وفرح الناس بالصالح لنجابته».

٩٣٥- ص ٣٠٣ س ١ : «أبو الحسن بن الأعز»، لم يذكر له (المحقق) ترجمة، وهو في صلة الحسيني (الورقة ٤٧).

٩٣٦- ص ٣٠٣ س ٨: «وسمي عليًا». الصواب: «ويسمى عليًا»، كما بخط المصنف.

٩٣٧- ص ٣٠٣ س ١٠ : «قراسنقر العادل». الصواب : «قراسنقر العادلي».

٩٣٨- ص ٣٠٣ س ١٢ : «ابن الملك مسعود». الصواب : «ابن الملك المسعود».

٩٣٩- ص ٣٠٣ س ٢٠ : «والصاحب محيي الدين بن فضل الله». الصواب : «والصاحب محيي الدين يحيى بن فضل الله».

٩٤٠- ص ٣٠٣ س ٢٢ : «ابن القرشية». الصواب، كما هو مجود بخط المؤلف : «ابن القريشية».

٩٤١- ص ٣٠٣ س ٢٣: «وعلاء الدين علي بن محمد بن النضر». الصواب: «النصير» بدلاً من «النضر».

٩٤٢- ص ٣٠٤ س ٢: «وفتح الدين أحمد بن عبدالواحد الزملكاني». الصواب: «ابن الزملكاني».

٩٤٣- ص ٣٠٤ س ١١: «وأبو بكر محمد». الصواب: «وأبو بكر بن محمد».

٩٤٤- ص ٣٠٤ س ١٨: «ويوسف بن عمر الخشني»، هكذا بالشين المعجمة وهو غلط صوابه: «الختني» بالتاء ثالث الحروف بدل الشين المعجمة.

٩٤٥- ص ٣٠٤ س ١٨ أيضًا: «له حضور على السادي»، ولا نعرف هذه النسبة، إنما الصواب: «الساوي» كما بخط المؤلف، وهو معروف.

٩٤٦- ص ٣٠٤ س ٢٠: «ومظفر الدين بن موسى». الصواب: «ومظفر الدين موسى»، فمظفر الدين هو لقب موسى.

٩٤٧- ص ٣٠٤ س ٢٠ أيضًا: «ابن الأمير عزالدين عثمان بن ميرك». الصواب: «تميرك» كما هو مجود بخط المؤلف.

٩٤٨- ص ٣٠٥ س ١: «أحمد بن إسماعيل بن قلوس»، هكذا بالقاف، والصواب بالفاء «فلوس».

٩٤٩- ص ٣٠٦ س ٥: «وعبدالرحمن بن علي الحرمي» قلت: الصواب في نسبته: «الخرقي»، وهو أشهر من أن يخطىء فيه محقق.

٩٥٠- ص ٣٠٦ س ٩: «وعيسى المغازي»، وهذه النسبة لا نعرفها لأن صوابها: «المغاري» بالراء لا بالزاي.

٩٥١- ص ٣٠٧ س ١: «على ما حكاه أبو القاسم». الصواب: «على ما حكاه لي أبو القاسم».

٩٥٢- ص ٣٠٧ س ٨: «من أصحاب أبي الحسن شريح والكبار». الصواب: «من أصحاب أبي الحسن شريح الكبار» من غير واو، والفرق عظيم بين النصين.

٩٥٣- ص ٣٠٧ س ١٤: «وسكن مصر، وولي مشارفة البيمارستان». الصواب: «وسكن مصر، وولي مشارفة المارستان».

٩٥٤- ص ٣٠٧ س ١٦-١٧: «إسماعيل بن سودكين بن عبدالله، أبو الطاهر المكي النوري». قلت: زاد (المحقق) المكيين رجلاً ليس منهم، فهذا رجل قاهري المولد حلبي الدار والوفاة، وإنما هو «الملكي النوري» نسبة إلى الملك الشهيد نور الدين محمود.

٩٥٥- ص ٣٠٧ س ١٩: «وسمع من أبي الفضل». الصواب: «سمع» من غير الواو.

٩٥٦- ص ٣٠٧ س ٢٠: «وسمع بحلب من الافتخار، وعبدالمطلب، وغيره». قلت: لو كان النص صحيحًا لقال المؤلف: «وغيرهما»، لكن (المحقق) جعل الواحد اثنين، فالصواب: «وسمع بحلب من الافتخار عبدالمطلب».

٩٥٧- ص ٣٠٨ س ٨: «وكان صاحب قلعة صرخد أعطاه إياها استعادة الملك المعظم». وهذا النص لا معنى له بسبب التحريف، إذ لا معنى للفظة «استعادة» هنا، والصواب: «أستاذه».

٩٥٨- ص ٣٠٨ س ٩: «واستمر فيها». الصواب: «واستمر بها»، كما بخط المؤلف.

٩٥٩- ص ٣٠٨ س ١٠: «وسجنه إلى أن مات». الصواب: «وسجنه بمصر إلى أن مات».

٩٦٠- ص ٣٠٩ س ١٣-١٤: «وولي نظر مصالح الحرم وعمارة ما تشعث منه». قلت: هذا النص فيه زيادتان، الواو في أوله، و«منه» في آخره، فالصواب: «ولي نظر مصالح الحرم وعمارة ما تشعث»، كما بخط المؤلف.

٩٦١- ص ٣١٠ س ١٦: «دخلت على ابن الحراني ببغداد». الصواب: «دخلت على ابن الخوافي ببغداد».

٩٦٢- ص ٣١٠ س ١٨: «فلما أن خرجت خرجت بشرا»، وعلق (المحقق) تعليقًا عجيباً على «خرجت» الثانية فقال: «في سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٥٦ «فلما أن خرجت بقيت»، والمثبت يتفق مع الوافي بالوفيات

١٠/ ١٦٢»، فالاستعجاب نابع من ترك نص المؤلف وهو «بقيت» الذي جاء مجودًا بخطه في تاريخه هذا، ثم نقله إلى سير أعلام النبلاء، واعتماد نص من كتاب آخر!

٩٦٣- ص ٣١٠ س ٢٠: «فسير إليَّ نصف مثقال». الصواب: «فسير لي نصف مثقال».

٩٦٤- ص ٣١٠ س ١٤: «ومعتمر بن الفاخر». الصواب: «ومَعْمر بن الفاخر»، وهو أشهر من أن يُذكر.

٩٦٥- ص ٣١١ س ٦: «وقد سمع منها القدماء». الصواب: «وقد سمع منها من القدماء».

٩٦٦- ص ٣١١ س ٩: «المالقي النباتي مصنف». الصواب: «المالقي النباتي الطبيب، مصنف».

٩٦٧- ص ٣١١ س ١١: «وتحقيقه وصفته». الصواب: «وتحقيقه وصفاته».

٩٦٨- ص ٣١٢ س ٢ و٥: «كتاب ديسقوريدوس». الصواب: «كتاب ديسقوريدس».

٩٦٩- ص ٣١٢ س ٥: «هو في كتاب». الصواب: «هو من كتاب».

٩٧٠- ص ٣١٢ س ٩: «ثم خدم بعد ذلك ابنه الملك الصالح». الصواب: «ثم خدم بعده ابن الملك الصالح».

٩٧١- ص ٣١٢ س ١٦: «محمد بن عَبّاد». الصواب: «محمد بن عماد».

٩٧٢- ص ٣١٢ س ٢١: «رحمه الله تعالى». هذا الترحم على المترجم لا أصل له بخط المصنف، فيتعين حذفه.

٩٧٣- ص ٣١٣ س ٢: «القيسي، المالكي». الصواب: «القيسي المالقي».

٩٧٤- ص ٣١٣ س ٣: «وجعفر الهَمَذَاني». الصواب في نسبته: «الهَمْداني» نسبة إلى قبيلة همدان العربية لا إلى مدينة همذان في إيران.

٩٧٥- ص ٣١٣ س ١١: «والحافظ أبي بكر محمد بن موسى الخازمي»، هكذا قيد نسبته بالخاء المعجمة، وهو «الحازمي» بالحاء المهملة، كما هو

معروف مشهور.

٩٧٦- ص ٣١٣ س ١٤: «الحافظ شرف الدين المتوثي»، وهذه النسبة محرفة صوابها: «التوني»، نسبة إلى تونة جزيرة في بحر تنيس من البلاد المصرية، وأين هو من متوث التي بين قرقوب وكور الأهواز؟

٩٧٧- ص ٣١٣ س ١٨: «وأبو الحمد أتوش الافتخاري». الصواب: «وأبو الحمد آقوش الافتخاري» بالقاف لا بالتاء ثالث الحروف.

٩٧٨- ص ٣١٤ س ١١: «والطالب أحمد». الصواب: «وأبي طالب أحمد».

٩٧٩- ص ٣١٥ س ٣: «حدثني إسحاق الصفار، وكان بعث شيخنا الحافظ ابن خليل»، والنص بهذه الهيئة لا معنى له، فكيف يكون الحافظ ابن خليل شيخًا للمؤلف، إنما الصواب: «حدثني إسحاق الصفار، قال: بعث شيخنا الحافظ ابن خليل».

٩٨٠- ص ٣١٥ س ٧: «يشهد بالزور فتركته». الصواب: «يشهد بالزور فتركه».

٩٨١- ص ٣١٥ س ٩: «فقد تركته». الصواب: «فقد تركته لله».

٩٨٢- ص ٣١٥ س ١٠: «وقال الزكي البرزالي: كان عنده تسامحُ قَلْب، وكان له شعر وسط». قلت: سَلَّم الله قلب (المحقق)، إنما الصواب: «وقال الزكي البرزالي، كان عنده تسامح. قلتُ: وكان له شعر وسط»!

٩٨٣- ص ٣١٥ س ١٥: «وأبو الحسين اليونيني». الصواب: «وأبو الحسين ابن اليونيني» كما بخط المؤلف.

٩٨٤- ص ٣١٥ س ١٧: «والبهاء بن النحاس، وأخوه، والكمال إسحاق». الصواب: «والبهاء ابن النحاس، وأخوه الكمال إسحاق»، فالكمال هو أخو البهاء.

٩٨٥- ص ٣١٦ س ٢: «أبو محمد الأستاري». الصواب: «أبو محمد ابن الأستاري» كما بخط المؤلف.

٩٨٦- ص ٣١٦ س ٤: «أبي علي الشلوبين». الصواب: «أبي علي الشلوبيني».

٩٨٧- ص ٣١٦ س ٨: «توفي». الصواب: «وتوفي». ولم يذكر الدكتور لهذا الرجل أي ترجمة مع أنه مترجم في تكملة الصلة لابن الأبار ٢/ ٢٩٩ - ٣٠٠.

٩٨٨- ص ٣١٦ س ٩: «عبدالباري بن عبدالخالق». لم يذكر له ترجمة، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٥٣ - ٥٤) الذي طالما زعم أنه عنده.

٩٨٩- ص ٣١٦ س ٩ أيضًا: «زيدان». الصواب: «ريدان» وقد قيده الحسيني في صلة التكملة بالراء، وقبله المنذري في التكملة (٢/ الترجمة ١٥٥٦) حين ترجم لوالده.

٩٩٠- ص ٣١٦ س ١٠: «المكي الأصل المصري». الصواب: «المسكي الأصل المصري»، منسوب إلى «مسكة» قرية بالساحل قريبة من عسقلان كما نص عليه الحافظ المنذري في ترجمة أبيه عبدالخالق المتوفى سنة ٦١٤ هـ والمتقدمة ترجمته في السنة المذكورة من هذا الكتاب.

٩٩١- ص ٣١٦ س ١١: «سمع مع ابنه من أبي عبدالله الأرتاحي». وهذا غلط محض لا يمكن إحالته إلا على الجهل بهذا العلم، إنما الصواب: «سمع مع أبيه...»، والعبارة التي بعدها تدل عليها «وأبوه من أعيان الفضلاء» التي صارت عند الدكتور «وكان أبوه من أعيان الفضلاء». وأبوه عبدالخالق بن أبي البقاء صالح بن علي بن ريدان عالم مشهور تقدمت ترجمته في وفيات سنة ٦١٤ من هذا الكتاب، كما نوهنا قبل قليل.

٩٩٢- ص ٣١٧ س ٣: «عبدالرحمن بن الخضر بن الحسن». قلت: الصواب في اسم جده «الحسين» لا «الحسن» كما بخط المؤلف، وخط عزالدين الحسيني في صلة التكملة (الورقة ٥٢)، ولم يذكر له الدكتور ترجمة.

٩٩٣- ص ٣١٧ س ٩: «ومحمد بن محمد البجي». قلت: هذه نسبة اخترعها التحريف إذ لا وجود لها في كتب الأنساب، لأن الصواب في نسبة هذا الشيخ: «الكنجي» نسبة إلى «كنجة»، وهي «جنزة» قصبة بلاد أران، كما في «معجم البلدان» وغيره.

٩٩٤- ص ٣١٧ س ١٢: «عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن علي»، لم يذكر له الدكتور ترجمة، وهو مترجم في صلة التكملة (الورقة ٥٥)، فلو كان يمتلك نسخة من هذا الكتاب لاشار إليه.

٩٩٥- ص ٣١٧ س ١٣: «أبو القاسم المخزومي». الصواب: «أبو القاسم القرشي المخزومي»، كما بخط المؤلف.

٩٩٦- ص ٣١٧ س ١٧: «عبدالرحمن بن علي بن عثمان». لم يذكر له الدكتور ترجمة، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٥٤).

٩٩٧- ص ٣١٧ س ١٨: «القرشي المخزومي المُقَيِّري». هكذا جَوَّد الدكتور (المحقق) ضبط نسبة «المقيري» بالحركات لكنه لم يبين لنا إلى أي شيء هذه النسبة، لأنها لا وجود لها، فهي تحريف عن «المُغيري»، فهو من آل المغيرة من بني مخزوم، وقد تقدمت ترجمة والده علي بن عثمان بن يوسف في وفيات سنة ٥٨٥ من هذا الكتاب.

٩٩٨- ص ٣١٧ س ٢١: «ومحمد بن علي الرِّضى»، هكذا قيده الدكتور زيادة في الضبط، وهو تحريف صوابه: «الرحبي»!

٩٩٩- ص ٣١٨ س ٤: «وتوفي». الصواب: «توفي» من غير واو، كما بخط المؤلف.

١٠٠٠- ص ٣١٨ س ٥: «عبدالرزاق ابن الإمام المفتي فخر الدين أبي منصور عبدالرحمن بن محمد بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر». لم يذكر له ترجمة، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٥٢).

١٠٠١- سقطت بعد ترجمة عبدالرزاق المذكور في الملاحظة السابقة ترجمة بكاملها هذا نصها: «عبدالعزيز بن محمد بن عبدالعزيز بن إسماعيل، أبو الورقاء الأنصاري المغربي ثم المصري المعروف بابن التلمساني. سمع من حنبل، وابن طبرزد، وسكن مصر، وحدث بها، وتوفي بالقاهرة في ربيع الآخر، وله عقب بمصر». وهو مترجم في صلة التكملة للحسيني (الورقة ٥٥).

١٠٠٢- ص ٣١٨ س ١٨: «عبدالمنعم بن محمد بن يوسف»، لم يذكر له الدكتور ترجمة، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٥٣) مع أنه ذكر للذي

قبله ترجمة في صلة الحسيني، ولكنه استلبها من تعليقي على معرفة القراء ٢/ ٦٤٢، وهكذا دأبه. والطريف أنني عند تجليد النسخة المصورة من صلة الحسيني جعلتها في مجلدين لتسهيل الأمر على المجلد ثم قمت بترقيمها متسلسلة، فكنت في بعض الأحيان أحيل إلى المجلد مع عدم الحاجة إليه، فتابعني هنا حتى في هذا فقال في هذه الصفحة (١/ ورقة ٥٥) مع أنه لم يستعمل مثل ذلك عند استلاب هذا المصدر من كتبي الأخرى.

١٠٠٣- ص ٣١٨ س ٢١: «سمع من العماد الكاتب». الصواب: «سمع من العماد محمد بن محمد الكاتب»، كما بخط المؤلف.

١٠٠٤- ص ٣١٩ س ٤: ذكر الدكتور في ترجمة أبي عمرو بن الحاجب: «الأنطاكي المولد»، والصواب: «الإسنائي المولد». والطريف أن الدكتور المحقق حشد لهذا الرجل المشهور خمسين مصدرًا استلب الكثير منها من تعليقاتي، ولكن لم ينتبه إلى أن أحدًا من أصحاب هذه المصادر الخمسين ذكر أنه أنطاكي المولد، فما فائدة هذا الحشد عندئذ، فضلاً عن وقوع أربعة عشر تصحيفًا وتحريفًا في ترجمته التي لا تتجاوز الصفحة والنصف فقط، كما سيأتي بيانه في التعقبات الآتية.

١٠٠٥- ص ٣١٩ س ٤ أيضًا: «النحوي الأصولي الفقيه»، لم أجد لفظة «الفقيه» بخط المؤلف فهي مقحمة.

١٠٠٦- ص ٣٢٠ س ١: «وقرأ طُرق المبهج». الصواب: «وقرأ بطرقِ المبهج»، كما بخط المؤلف وسير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٦٥.

١٠٠٧- ص ٣٢٠ س ٥: «أبي منصور الأبياري». الصواب: «أبي المنصور الأبياري»، كما بخط المؤلف.

١٠٠٨- ص ٣٢٠ س ٦: «وتأدب على الشاطبي، وأبي الثناء»، ولم يسأل نفسه: من أبو الثناء هذا؟ ولو سأل لما وجد جوابًا لأنه لا وجود له إنما هو تحريف عن «وابن البَنَّاء».

١٠٠٩- ص ٣٢٠ س ٨-٩: «وصنف... وفي النحو والتصريف مقدمتين». قلت: لفظة «التصريف» مقحمة هنا إذ لا أصل لها بخط المصنف، فالصواب: «... وفي النحو مقدمتين».

١٠١٠- ص ٣٢٠ س ١٠-١١: «وأورد عليهم الإشكالات وإلزامات مقحمة يعسر الإجابة عنها». قلت: وقع في هذا النص تحريف وتصحيف أفسد معناه، فالصواب فيه: «إشكالات» بدلاً من «الإشكالات»، و«مفحمة» بالفاء لا بالقاف، وهو المقصود.

١٠١١- ص ٣٢٠ س ١٢: «هو فقيه مفتي مناظر». الصواب: «هو فقيه مفتٍ مناظر».

١٠١٢- ص ٣٢٠ س ٢٠: «فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير وتثبيت تام». الصواب: «وتثبت» بدلاً من «وتثبيت» التي لا تقف أصلاً مع السياق.

١٠١٣- ص ٣٢١ س ٢: «والجمال الباهلي». الصواب: «والجمال الفاضلي»، وهو معروف مشهور.

١٠١٤- ص ٣٢١ س ٤: «وبالإجازة قاضي القضاة ابن الجوزي، والعماد ابن اليانشي». قلت: لم يستطع الدكتور (المحقق) أن يقرأ أو يكتب أيًّا من الاسمين على الصواب، فقاضي القضاة ليس «ابن الجوزي» إنما «ابن الخويي» المعروف المشهور، أما العماد فهو ليس «ابن اليانشي» إنما «ابن البالسي».

١٠١٥- ص ٣٢١ س ٥: «رضي الدين أبو بكر القسطنطيني». الصواب: «القسنطيني»، وهي نسبة إلى المدينة المعروفة إلى اليوم بالجزائر.

فما فائدة المصادر الخمسين التي حشدها أخونا وعزيزنا الدكتور لترجمة ابن الحاجب، وفي ترجمته كل هذه التحريفات والتصحيفات؟

١٠١٦- ص ٣٢١ س ٩: «ولد بحلب سنة خمس وخمسين». الصواب: «ولد بحلب سنة خمس وستين»، كما بخط المؤلف، ومن ثم صار تعليق (المحقق) فاسدًا.

١٠١٧-ص ٣٢١ س ٩ أيضًا: «ورحل لمصر». الصواب: «ودخل مصر».

١٠١٨- ص ٣١١ س ١٢: «وابن النابلسي»، ولم يبين لنا الدكتور (المحقق) من ابن النابلسي هذا، وأنّى له ذلك، لأنه مجرد تحريف صوابه: «ابن البالسي».

١٠١٩- ص ٣٢١ س ١٣: «ومات، رحمه الله، في المحرم». الترحم على المترجم من الناسخ لا أصل له بخط المؤلف، لذا يتعين حذفه.

١٠٢٠- ص ٣٢١ س ١٤: «علي بن المأمون أبي العلاء إدريس بن المنصور بن يعقوب بن يوسف»، ولم تنفعه المصادر التي ذكرها في تعليقه واستلبها من تعليقي على سير أعلام النبلاء في تصحيح الاسم، فذكر في عمود النسب: «إدريس بن المنصور بن يعقوب» مع أن المنصور هو لقب يعقوب، فهو: إدريس بن يعقوب!

١٠٢١- ص ٣٢٢ س ١٤: «هاله نطق النواقيس وخرس الأذان». الصواب: «هاله نطق النواقيس وساءه خرس الأذان».

١٠٢٢- ص ٣٢٢ س ١٥: «قضى نخبه» بالخاء المعجمة، والصواب بالحاء المهملة.

١٠٢٣- ص ٣٢٢ س ١٥: «رحمه الله ورضي عنه». قوله: «ورضي عنه» لا أصل لها بخط المؤلف.

١٠٢٤- ٣٢٣ س ٥: «الكَرَكي ثم المكي». هكذا زاد الدكتور (المحقق) الكركيين رجلاً ليس منهم، فهو «اللري» منسوب إلى «لرستان» قرية من جبال أصبهان.

١٠٢٥- ص ٣٢٣ س ٦: «وناصر بن رستم». هكذا كتبه الدكتور ومر عليه، وهو المولع بكثرة التعليقات التي لا فائدة منها، ولم يسأل نفسه: من ناصر بن رستم هذا، فلو سأل لما وجد له أصلاً، لأنه محرف مع شهرته لمن له أدنى معرفة بعلم التراجم، فهو: «زاهر بن رستم»، وهو راوٍ مشهور تقدمت وفاته في وفيات سنة ٦٠٩ من هذا الكتاب.

١٠٢٦- ص ٣٢٣ س ٩: «مات». الصواب: «ومات»، كما بخط المؤلف.

١٠٢٧- ص ٣٢٤ س ٥: «رحمه الله»، لا أصل لها بخط المؤلف، فيتعين حذفها.

١٠٢٨- ص ٣٢٥ س ٣: «كان إمامًا إخباريًا مؤرخًا جم الفضائل وافر الفوائد». قلت: وقع في هذا النص خطأ وتحريف وتقديم وتأخير، فالصواب

فيه: «كان إمامًا أخباريًا مؤدبًا، وافر الفضائل، جم الفوائد».

١٠٢٩- ص ٣٢٦ س ٤: «رحمه الله»، لا أصل لها بخط المؤلف فينبغي حذفها.

١٠٣٠- ص ٣٢٦ س ٥: «عمر بن علي بن أبي المكارم». قلت: لم يذكر له الدكتور ترجمة البتة، وهو مترجم في صلة الحسيني الذي زعم أن عنده نسخة منه (الورقة ٥٠).

١٠٣١- ص ٣٢٦ س ١١: «وخطب بجامع المقس بظاهر القاهرة». الصواب: «وخطب بجامع المقسم بظاهر القاهرة» كما بخط المؤلف، وهي عبارة عز الدين الحسيني، فقد قرأت بخطه: «وخطب بجامع المقسم ظاهر القاهرة مدة».

١٠٣٢- ص ٣٢٧ س ١٢: «الحَمْدي، والحَمْد: قرية بالعراق»، هكذا بالحاء المهملة في الموضعين وسكون الميم، والصواب: بالجيم في الموضعين وفتح الميم أيضاً؛ قيده المصنف في المشتبه ١٦٩ وإن لم ينص عليه، وذكر أنَّ الجَمَد من قرى دجيل، وكذا فعل ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه ٢/ ٣٩٢.

١٠٣٣- ص ٣٢٧ س ٢٠ و٢٢: «سَنْجار»، هكذا ضبط اسم الموضع بفتح السين المهملة وكرره في مواضع من ص ٣٢٨ و٣٢٩ وغيرهما، ولا أدري من أين جاء بهذا الضبط، فلا أعرف له فيه سلفًا إذ المحفوظ أنه بكسر السين المهملة، كما قيده بالحروف أبو سعد السمعاني في الأنساب، وعزالدين ابن الأثير في «اللباب» وياقوت الحموي في «معجم البلدان»، وابن عبدالحق البغدادي في «مراصد الاطلاع» وغيرهم، فلا نعرف بينهم خلافًا في ذلك.

١٠٣٤- ص ٣٢٨ س ١: «رحمه الله». هذا الترحم لا أصل له بخط المؤلف.

١٠٣٥- ص ٣٢٨ س ٢: «محمد بن إسماعيل بن حمزة». لم يذكر له الدكتور ترجمة، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٥٢).

١٠٣٦- ص ٣٢٨ س ٣: «أبو عبدالله ابن البطال البغدادي». قلت: هذا الرجل لم يكن ابن بطالٍ إنما هو ابن طَبَّال، وهم معروفون ببغداد، فهو: «ابن الطبال».

١٠٣٧- ص ٣٢٨ س ٤: «وعبدالله بن أحمد بن خميس». الصواب في اسم جده «حمتيس» وليس «خميس»، كما بخط المؤلف وقبله بخط الحسيني الذي نقل منه المؤلف، وهو راوٍ معروف.

١٠٣٨- ص ٣٢٨ س ٥: «المحب القُدسي». الصواب: «المحب المقدسي».

١٠٣٩- ص ٣٢٨ س ٧: «وتوفي». الصواب: «توفي» من غير واو، كما بخط المؤلف.

١٠٤٠- ص ٣٢٨ س ٨-٩: «محمد بن أحمد بن خليل بن إسماعيل، أبو عمر السكوني، القيسي». ثم قال معلقًا في الحاشية: «انظر عن محمد بن أحمد بن خليل في: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة للمراكشي ج ٥/ ٦٣٠- ٦٣٥ رقم ١٢٠٠، وسير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٩٩ رقم ٢٠٥، والوافي بالوفيات ٢/ ١٢٠ رقم ٤٦٤... الخ». ثم قال في تعليق آخر: «وقال المؤلف - رحمه الله - في: سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٩٩: توفي سنة اثنتين وخمسين وستمائة. ويقول خادم العلم وطالبه محقق هذا الكتاب عمر عبدالسلام تدمري: لا أدري لماذا أورده المؤلف - رحمه الله - هنا، وكان يجدر أن يحوله إلى وفيات الطبقة التالية في موضعه. فيما وقع في: الذيل والتكملة للمراكشي ٥/ ٦٣٥ أنه توفي عن سن عالية في العشر الآخر من شعبان سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة».

قلت: هذا نموذج جيد لتخبطات «خادم العلم وطالبه» واحتطابه بليل بحيث لا يدري ماذا يحتطب، فيستلب المصادر من هنا وهناك، ويستلب التعليقات من غير انتباه إلى مراد صاحب التعليق، ويقع التحريف عنده فلا يشعر به.

وأول ما نذكره أن هذا الرجل كيف يمكن أن يكون سكونيًا وقيسيًا في آن، فالسكون بطن من كندة وأين هي من قيس؟ فمن له أدنى معرفة بأنساب العرب يعلم أن هناك تحريفًا يتعين البحث عنه، وخادم العلم - حفظه الله - لا يدري ماذا يخط قلمه مع أن الرجل كان لبليًا لا قيسيًا، من أهل لبلة المدينة المشهورة بالأندلس كما جاء بخط المؤلف الذي لم يكحل به خادم العلم

عينيه. ومن الطريف أيضًا أنه ذكر من بين المصادر كتاب «الوافي بالوفيات» لكنه على عادته لم يستفد منه شيئًا، ورحم الله الصلاح الصفدي الذي قيد نسبة الرجل بالحروف فقال: «اللبلي الفقيه: محمد بن أحمد بن خليل بن إسماعيل أبو عمرو (كذا) السكوني اللبلي، بلام بعد أداة التعريف مفتوحة وباء موحدة ساكنة ولام قبل ياء النسب».

والبلية الثانية التي وقع فيها خادم العلم وطالبه أنه أحال على سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٩٩ ونقل التعليق على وفاته وما ذكره المراكشي، وكله مستلب من تعليقي على السير، ولكنه - لعجلته - لم يدرك أن هذا المترجم في السير ليس هو المقصود ولا هو الذي ذكره المراكشي، بل هو أخ له اسمه كاسمه لكنه يختلف عنه في الكنية، فهذا كنيته «أبو عمر» والمترجم في السير كنيته «أبو الخطاب»، وأن المذكور في السير ستأتي ترجمته في وفيات سنة ٦٥٢ من هذا الكتاب، بل هو موجود في طبعة خادم العلم وطالبه من غير أن يدري (جزء ٦٥١ - ٦٦٠ ص ١٣٣)، وهناك لم يحل إلى هذه الترجمة إنما أحال إلى وروده عرضًا في ٢٣/٢٨١ من السير، وكل هذا من تخبيطات الدكتور (المحقق).

وعلى الرغم من براعته في استلاب تعليقات الآخرين لكنه لم ينتبه إلى تعليق لي على ترجمة أبي الخطاب المتوفى سنة ٦٥٢ من السير حيث قلت هناك بعد أن أحلت على الذيل للمراكشي: «وذكر (أي المراكشي) له ثلاثة إخوة بنفس الاسم (محمد بن أحمد بن خليل) لا يفرق بينهم إلا بالكنية والوفاة، الأول أبو الحكم والثاني أبو عمر والثالث أبو الفضل» وأحلت على ترجماتهم عند المراكشي، فلو انتبه إلى هذا التعليق وانتبه إلى الجزء والصفحة ورقم الترجمة عند المراكشي لما وقع في كل هذا الخلط العجيب الغريب الذي عَودنا عليه في تعليقاته.

١٠٤١- ص ٣٢٨ س ١٣: «وولي القضاء». الصواب: «ولي القضاء» من غير واو.

١٠٤٢- ص ٣٢٨ س ١٤: «محمد بن عتيق بن عبدالله بن حميد». الصواب: «محمد بن عتيق بن علي بن عبدالله بن حميد»، فسقط اسم «علي»

مع أنه بخط المؤلف. والطريف أن خادم العلم (المحقق) ذكر مجموعة مصادر أكثرها مستلب من تعليقي على السير لكنه أضاف إليها كتاب ملء العيبة لابن رشيد الفهري ٢/ ٩٠ وقال: «وفيه محمد بن عتيق بن علي». وهذا الأمر منه يشير إلى أمرين: الأول أنه رجح «محمد بن عتيق بن عبدالله» كما أثبت في الأصل وهذا خطأ لا ريب فيه، الثاني: إن هذه الإشارة توحي بأن صاحب ملء العيبة قد تفرد بذكره كذلك، وهو خطأ أيضًا لأن هذا هو ما ذكره ابن الأبار والمراكشي والذهبي في السير وغيرهم، وهي المصادر التي استلبها مني فلم يراجعها فوقع فيما وقع فيه من محذور.

١٠٤٣- ص ٣٢٩ س ٣: «أبي عبدالله بن محمد». الصواب: «أبي عبدالله بن حميد».

١٠٤٤- ص ٣٢٩ س ١١: «المسائل النورية إلى المقامات الصوفية». قلت: لفظة: «المسائل» لا معنى لها هنا، والصواب، كما بخط المؤلف: «المسالك».

١٠٤٥- ص ٣٢٩ س ١٣: «النَّشّاري الخياط». الصواب: «النشاوي الخياط» كما بخط المؤلف.

١٠٤٦- ص ٣٢٩ س ١٦: «محمد بن علي بن محمد بن نَبَاتة». هكذا ضبط نباتة بفتح النون والباء الموحدة، والصواب: بضم النون كما هو معروف مشهور. ثم لم يذكر له ترجمة البتة، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٥٣).

١٠٤٧- ٣٣٠ س ١: «محمد بن عمر بن محمد بن الحوش»، وذكر الدكتور المحقق في تعليق له أن لهذا ترجمة في صلة الحسيني، الورقة ٣٥، والمقفى الكبير للمقريزي. أما الذي بعده: «محمد بن المسلم بن نبهان» فلم يذكر له مصدرًا سوى المقفى الكبير للمقريزي مع أن المؤلف صَرّح بالنقل من الشريف عز الدين، فقال: «قال الشريف: توفي في الخامس والعشرين... الخ» فلماذا فعل ذلك؟

أما الأول فإنه خَمَّنه تخمينًا، وكان تخمينه فاسدًا، لأن الحسيني ترجمه في الورقة (٥١) وليس في الورقة (٣٥) كما زعم، وهو لا يملك نسخة من هذا

الكتاب. وأما الثاني فلا أعلم لِمَ لم يخمن مع أن المؤلف صرح بالنقل، وهو مترجم في الصلة (الورقة ٥٣)، نسأل الله العافية.

١٠٤٨- ص ٣٣٠ س ١٢: «قرأ على أصحاب الشهرزوري». الصواب، كما بخط المؤلف: «تلا على أصحاب الشهرزوري».

١٠٤٩- ص ٣٣٠ س ١٢ أيضًا: «وتلا عليه الكمال المحلي». الصواب: «تلا (من غير واو) عليه الكمال ابن المحلي» بزيادة «ابن».

١٠٥٠- ص ٣٣١ س ١: «أفضل الدين الخونجي أبو عبدالله الشافعي». الصواب، كما بخط المؤلف: «أفضل الدين أبو عبدالله الخونجي الشافعي».

١٠٥١- ص ٣٣١ س ٤: «كان حكيمًا منطقيًا». الصواب: «كان حكيمًا منطيقياً».

١٠٥٢- ص ٣٣١ س ٩: سقطت بعد لفظة «المنطق» التي في أول السطر ما يأتي: «وكتاب الموجز في المنطق، وكتاب كشف الأسرار في أشأم المنطق».

١٠٥٣- ص ٣٣١ س ١٠: «ورثاه العز الضرير الإربلي فقال». الصواب: «ورثاه العز الضرير الإربلي الفيلسوف محمد بن حسن، فقال:».

١٠٥٤- ص ٣٣١ س ١٢: «فيا أيها الخبر» بالخاء المعجمة، والصواب: بالحاء المهملة: «الحَبْرُ».

١٠٥٥- ص ٣٣٢ س ٨: الترحم على صاحب الترجمة لا أصل له بخط المؤلف فيتعين حذفه، فهو من إضافات الناسخ.

١٠٥٦- ص ٣٣٢ س١٤: «عبدالرحمن بن بُوقا» بالباء الموحدة، وهو تحريف جد ظاهر، صوابه: «عبدالرحمن بن مُوقَّى» بضم الميم وفتح الواو وتشديد القاف المفتوحة.

١٠٥٧- ص ٣٣٢ س ١٩: «توفي». الصواب: «وتوفي»، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٥٢) ولم يشر (المحقق) إلى مثل هذا في تعليقه.

١٠٥٨- ص ٣٣٣ س ٦: «المعروف بابن الدّبّاغ»، هكذا وضع الدكتور (المحقق) الشدات على الدال والباء الموحدة زيادة في الضبط والتحقيق والتدقيق والصواب: «المعروف بابن الدِّماغ»، كما بخط المؤلف، وكما هو

بخط الحسيني في صلة التكملة، الورقة ٥١.

١٠٥٩- ص ٣٣٣ س ١٤: «يحيى بن مانع، أمير عرب الشام، أبو عيسى». قلت: هذا اسمه «مهنا» وليس «يحيى»، وهو رجل مشهور وأمير مذكور، والبو عيسى المتواجدون اليوم في سوريا والأردن والعراق من نسل هؤلاء الأمراء الشجعان.

١٠٦٠- ص ٣٣٤ س ٢: «رشيد الدين» ثم علق (المحقق) الدكتور على ما وضعه بين حاصرتين بقوله: «في الأصل بياض، والمستدرك بين الحاصرتين من عيون الأنباء.. الخ». قلت: البياض في نسخته السقيمة، أما بخط المؤلف فهو واضح وضوح الشمس في رائعة النهار: «الرشيد»، وهو من أقوى الأدلة على أن الدكتور عمر لم ير نسخة المؤلف التي بخطه أبدًا.

١٠٦١- ص ٣٣٤ س ٥: «أخذ النحو». الصواب: «أخذ من النحو»، كما بخط المؤلف.

١٠٦٢ - ص ٣٣٤ س ٥ أيضًا: «التقي خزعل بن عساكر». الصواب: «عسكر» بدلاً من «عساكر».

١٠٦٣- ص ٣٣٤ س ٦-٧: «وهو أنجب تلامذة الدهور»، ولفظة «الدهور» لا معنى لها، والصواب: «وهو أنجب تلامذة المذكور»، ويريد به الحكيم رشيد الدين علي بن أبي أصيبعة.

١٠٦٤- ص ٣٣٤ س ٩: «فيما عرض للصالح». الصواب: «فلما عرض للصالح».

١٠٦٥- ص ٣٣٤ س ٩ أيضًا: «كان يعالجه». الصواب: «وكان يعالجه».

١٠٦٦- ص ٣٣٤ س ٩-١٠: «الرشيد أبو خليفة». الصواب: «الرشيد أبو حُلَيْقة».

١٠٦٧- ص ٣٣٤ س ١١: «ابن خليفة». الصواب: «أبي حُلَيْقة». وتكرر هذا الخطأ في س ١٢ وغيره.

١٠٦٨- ص ٣٣٤ س ١٦: «وهو أجل كتاب». الصواب: «وهو من أجل كتاب».

١٠٦٩- ص ٣٣٥ س ١١-١٢: «سمع الخمسة من خطيب مَرْو»، هكذا ضبطها الدكتور المحقق زيادة في التحقيق والتدقيق ولم نسمع بخطيب مرو هذا ولا عرفناه، والصواب: «خطيب مَرْدا»، واين مردا التي بالقرب من نابلس من مرو الواقعة اليوم في أفغانستان؟ ولكنها القراءة الخاطئة الناتجة عن قلة المعرفة بهذا الشأن.

١٠٧٠- ص ٣٣٦ س ٣: «أحمد بن الفضل بن عبدالقادر». لم يذكر له الدكتور ترجمة، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٥٧).

١٠٧١- ص ٣٣٦ س ١٢: «شيخنا الحافظ عبدالمؤمن الدمياطي». قلت: لفظة «الدمياطي» وإن كانت صحيحة لكنها ليست بخط المؤلف، لذلك فهي ليست من النص، فيتعين حذفها.

١٠٧٢- ص ٣٣٦ س ١٤: «إبراهيم بن يحيى بن إبراهيم بن العكي». قلت: لفظة «بن» الأخيرة زائدة، فالصواب: «إبراهيم بن يحيى بن إبراهيم العكي».

١٠٧٣- ص٣٣٦ س ١٨: «روى لنا عنه النجم». الصواب: «روى لنا عنه ابنه النجم».

١٠٧٤- ص ٣٣٧ س ٢: «إبراهيم بن يعقوب بن يوسف». لم يذكر له الدكتور (المحقق) ترجمة، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٥٦) الذي طالما ادعى أنه عنده منه نسخة يحيل إليها.

١٠٧٥- ص ٣٣٧ س ٨: «إدريس بن محمد بن موسى». أحال في ترجمته على ملء العيبة ٢/ ١٣٢ ولا فائدة من ذلك لأن المؤلف الذهبي إنما نقل الترجمة من تكملة الصلة لابن الأبار، وهو مترجم فيه ١/ ١٦٤ ولم يذكره.

١٠٧٦- ص ٣٣٧ س ١٢: «ومات في أواخر العام». الصواب: «ومات في آخر العام».

١٠٧٧- ص ٣٣٨-٣٣٩: «فأخرج في السر». الصواب: «فأخرج من السور في السر».

١٠٧٨- ص ٣٣٩ س ٥: «فقدم الصالح». الصواب: «فقدم الملك الصالح».

١٠٧٩- ص ٣٣٩ س ١٩: «وقال ابن واصل». الصواب: «قال ابن واصل» من غير واو.

١٠٨٠- ص ٣٣٩ س ٢٠: «وطلب النجدة من صاحب الموصل». الصواب: «وطلب نجدة من صاحب الموصل».

١٠٨١- ص ٣٣٩ س ٢٣: «فكانت مدة تملكه». الصواب: «فكانت مدة مُلكه».

١٠٨٢- ص ٣٤٠ س ١: «ثم ندم الجواد واستقل من جامع الصالح». قلت: لا معنى لهذه العبارة ولا أدري كيف فهم (المحقق) معناها وعلى أي درب دَرَّبها، وهي محرفة الصواب فيها: «ثم ندم الجواد واستقل من جاء مع الصالح»، ولم يدرك (المحقق) أن النساخ في عصر المخطوطات لا يكتبون الهمزة، فأدمج لفظة «جاء» مع حرف الجر «مع» وركب منهما كلمة جديدة هي «جامع»، وهو المسجد الذي تقام فيه الجمعة، نسأل الله السلامة!

١٠٨٣- ص ٣٤٠ س ١٣: «بأخذ مصر له شرط أن». الصواب: «بأخذ مصر له بشرط أن».

١٠٨٤- ص ٣٤٠ س ١٥: «وجاء أستاذ داره». الصواب: «وجاءه أستاذ داره».

١٠٨٥- ص ٣٤٠ س ١٦: «وجاءته القضاة من أمراء مصر». قلت: كان يتعين على الدكتور (المحقق) أن يسأل نفسه: هل كان هناك «قضاة» من أمراء مصر، وكم كان عددهم، وما علاقة القضاة بالإمارة ليفهم هذا النص الأعوج الأعرج المحرف الذي لا يستقيم معناه بهذه الهيئة، فالصواب، كما بخط المؤلف: «وجاءته القُصَّاد من أمراء مصر» جمع قاصد، وهوالرسول.

١٠٨٦- ص ٣٤٠ س ١٧: «ثم رجح مصر فترحل على الفور». قلت: وهذا محرف أيضًا قلب المعنى المراد، فقد فهم الدكتور (المحقق) من النص أنه رحل لساعته، وليس الأمر كما ظن بسبب قراءته الفاسدة، لأن الصواب: «فترحل إلى الغور»، وهو غور الأردن، فتأمل ذلك وتدبره!

١٠٨٧- ص ٣٤٠ س ١٨: «وبلغه مجيء جماعة أمراء من مصر مغفَّرين». قلت: لم يشرح لنا الدكتور (المحقق) معنى كلمة «مغفَّرين» التي قيدها بالحركات، فلعله فهم أنهم لابسون «المغفر» على رؤوسهم وإلا فماذا؟ والمسألة أن الدكتور لم يحسن قراءة النص لأن الصواب «مقفرين»، أي: جاؤوا من طريق الصحراء.

١٠٨٨- ص ٣٤١ س ٦: «وأخلق بالملك». الصواب: «وأخلق للملك».

١٠٨٩- ص ٣٤١ س ١٥: «وكان مع ابن الجوزي ولده شرف الدين شاب ذَكَر كامل». قلت: لا أدري كيف فهم الدكتور (المحقق) خادم العلم وطالبه معنى: «ذكر كامل»، فكأنه فهم أنه كامل الذكورة أم ماذا؟ والمسألة كلها تحريف قبيح أفسد النص لأن الصواب: «ذكي فاضل» فلفظة «ذكي» صارت «ذكر»، ولفظة «فاضل» صارت «كامل»!

١٠٩٠- ص ٣٤١ س ١٨: «أنا آخذ دمشق نائبًا لك». الصواب: «أنا آخذ دمشق ثانيًا لك».

١٠٩١- ص ٣٤٢ س ٣: «وطائفة كثيرة». الصواب: «وطائفة كبيرة» كما بخط المؤلف.

١٠٩٢- ص ٣٤٢ س ٦: «وتبع سيف الدين خلف». الصواب: «وتبع سيف الدين خلق».

١٠٩٣- ص ٣٤٢ س ٦ أيضًا: «فسار وراء المظفر». الصواب: «فسار وراءه المظفر»، والمعنى شاسع بين العبارتين.

١٠٩٤- ص ٣٤٢ س ٢٠: «بل تسلق جماعة من خان ابن المقدم». قلت: سقطت بعدها: «من السور».

١٠٩٥- ص ٣٤٢ س ٢٢: «ثم دخلوا القلعة وقاتلوا المغيث ثلاثة أيام، فسلمت بالأمان، ودخل إسماعيل القلعة». قلت: لو فكر الدكتور (المحقق) مليًا لوجد أن هذا النص لا يستقيم، بل فيه تناقض جد ظاهر فكيف يدخل القلعة ويقاتل ثلاثة أيام، ثم تسلَّم القلعة بعد ذلك بثلاثة أيام، ثم يدخلها إسماعيل؟! إنما الصواب في أول النص: «ثم قصدوا القلعة»، كما بخط

المؤلف، وبه يستقيم النص.

١٠٩٦- ص ٣٤٢ س ٢٣: «وسجن المغيث في برج إلى أن مات». قلت: سقط من آخر النص لفظة: «به».

١٠٩٧- ص ٣٤٣ س ٣: «وعلموا أن لا ملجأ له». الصواب: «وعلموا أنه لا ملجأ له».

١٠٩٨- ص ٣٤٣ س ٣ أيضًا: «وقال له». الصواب: «وقالوا له».

١٠٩٩- ص ٣٤٣ س ٤: «لا يمكننا المقام معك، أهالينا بدمشق». الصواب: «لا يمكننا المقام معك وأهالينا بدمشق».

١١٠٠- ص ٣٤٣ س ٤ أيضًا: «فترحلوا بأطلابهم». الصواب: «فرحلوا بأطلابهم» كما بخط المؤلف.

١١٠١- ص ٣٤٣ س ٨: «لما رحل السلطان من منزلته اختلفت كلمة من بقي معهم، وأشار بعضهم بالرجوع». قلت: سقط من هذا النص كلام ليس بالقليل، وهذا هو النص الصحيح: «لما رحل السلطان من منزلته اختلفت كلمة من بقي معه، فأشار بعضهم بالمضي إلى الشقيف والتحصن به، فلم يره مصلحة، وعَلِمَ أن عمه يأخذه ويقبض عليه، وأشار بعضهم بالرجوع»!

١١٠٢- ص ٣٤٤ س ١٠: «وكان أولاد الناصر داود لا يزالان». الصواب: «لا يزالون» بدلاً من «لا يزالان».

١١٠٣- ص ٣٤٤ س ١٤: «وشهاب الدين بن أبي سعد الدين بن مكشبا». وعلق الدكتور فقال: «وفي مفرج الكروب ٥/ ٢٤٢: «كمشبة» وهما سيان». قلت: كله تحريف صوابه: «شهاب الدين بن سعد الدين بن كِسَا» بكسر الكاف وفتح السين المهملة.

١١٠٤- ص ٣٤٤ س ١٥-١٦: «وأما الأستاذ دار حسام الدين بن أبي علي وزين الدين أمير جندار فطلبا دمشق، فأذن لهما». قلت: لفظة «دمشق» هنا لا معنى لها، صوابها: «دستورًا»، والدستور هنا هو الإذن والرخصة والإجازة تعطى للعسكر أو الضباط (ينظر معجم دوزي ٤/ ٣٥٣).

١١٠٥- ص ٣٤٥ س ٧: «وسار إلى غزة». الصواب: «وسارا إلى غزة»، فهما اثنان.

١١٠٦- ص ٣٤٥ س ٧ أيضًا: «وسار إلى نجدته». الصواب: «وسار لنجدته».

١١٠٧- ص ٣٤٥ س ٨: «فنزل بالغور من أرض السواد». الصواب: «فنزل بالغوار من أرض السواد»، وكذا هي «بالغوار» في مفرج الكروب ٥/ ٢٦٠ الذي ينقل منه المؤلف.

١١٠٨- ص ٣٤٥ س ٩: «من جيش أمامهما وجيش خلفهما». الصواب: «من جيش يلقاهما وجيش خلفهما».

١١٠٩- ص ٣٤٥ س ١٧: «ثم قبض على أكثر الخدام شمس الدين الخاص». الصواب: «أكبر» بدلاً من «أكثر» التي لا معنى لها هنا.

١١١٠- ص ٣٤٦ س ١: «وخرج فخر الدين ابنُ الشيخ». الصواب: «وأخرج فخر الدين ابن الشيخ».

١١١١- ص ٣٤٦ س ٢: «فلم يعجب الصالح ذلك، وتخبَّل»، هكذا ضبط «تخبل» بالباء الموحدة، وهو غلط محض صوابه: «وتخيَّل» بالياء آخر الحروف، أي: اتهم المقابل وشك فيه.

١١١٢- ص ٣٤٦ س ٥: «وأخذ في بناء قلعة الروضة». الصواب: «وأخذ في بناء قلعة الجيزة»، كما هو بخط المؤلف وإن كان المعنى واحدًا.

١١١٣- ص ٣٤٦ س ٦: «وكانت الجيزة قبل متنزهًا.. الخ»، وعلق الدكتور بقوله: «في مفرج الكروب ٥/ ٢٧٨ «الجزيرة» وهو الصحيح». قال بشار: ظن الدكتور أنه صحح أمرًا، والحق أنه لم يصنع شيئًا، فقلعة الجيزة هي قلعة الجزيرة، وهي المعروفة أيضًا بقلعة الروضة وبقلعة المقياس، وانظر خطط المقريزي ٢/ ١٨٣ وتعليقنا على طبعتنا (١٤/ ٥٦٨) من هذا الكتاب.

١١١٤- ص ٣٤٦ س ١٦: «وأن يخرج ولده الملك المغيث من اعتقال الصالح إسماعيل، فركب الملك المغيث». قلت: سقط من النص هنا قرابة السطرين لم ينتبه إليهما الدكتور (المحقق)، فالنص الصحيح كما بخط المؤلف: «وأن يخرج ولده الملك المغيث من اعتقال الصالح إسماعيل، وكذلك أصحاب الملك الصالح مثل حسام الدين ابن أبي علي، ومجير الدين ابن أبي زكري، فأطلقهم الصالح إسماعيل، وركب الملك المغيث»!

١١١٥ - ص ٣٤٧ س ٦: «ليتخلص المغيث». الصواب: «ليخلِّص المغيث».

١١١٦- ص ٣٤٩ س ٧: «وبعث السلطان الصالح». الصواب: «ثم بعث السلطان الصالح».

١١١٧- ص ٣٤٩ س ١٠: «فدل الصالح إسماعيل فلم يظفر بطائل» قلت: وقع في العبارة تصحيف وسقط، أما التصحيف ففي لفظة «فدل» لأن الصواب: «فذل». وأما السقط فإن النص كما بخط المؤلف: «فذل الصالح إسماعيل وبعث وزيره أمين الدولة متشفعًا بالخليفة ليصلح بينه وبين أخيه الصالح فلم يظفر بطائل».

١١١٨- ص ٣٤٩ س ١٦: «فطمعوا في الأحياز العظيمة»، ولم يسأل الدكتور (المحقق) عن معنى «الأحياز» ولا شرحها، ولعله ظنها ما يحوزه المحاربون من غنائم وغيرها؟ والصواب من غير ارتياب أن هذه اللفظة مصحفة عن: «الأخباز» وهي الرواتب والإقطاعيات التي كان يقطعها السلطان لأمرائه.

١١١٩- ص ٣٤٩ س ١٨: «الصالح نجم الدين». الصواب: «الصالح نجم الدين أيوب».

١١٢٠- ص ٣٤٩ س ١٩: «فنزل إليهم ووافقهم». قلت: سقط بعد ذلك ما يأتي: «وتزوج منهم»، وهي عبارة قفزت إلى السطر الذي بعده، وليس مكانها هناك.

١١٢١- ص ٣٥٠ س ٧: «فخيم بالعباسية»، ثم علق الدكتور (المحقق) في الحاشية فقال: «في مفرج الكروب ٥/ ٣٥١ «العباسة» وهو غلط». قلت: بل هو الصواب الذي جاء بخط المؤلف أيضًا، فكأن الدكتور اعتبر بما عليه الناس اليوم من تسمية «العباسة» بالعباسية، وهو غلط فشا على ألسنة العوام.

١١٢٢- ص ٣٥٠ س ٢٠: «فقتل بركة خان». الصواب: «قَتَلَ بركة خان».

١١٢٣- ص ٣٥١ س ٢: «وحصل الصلح التام والود». الصواب: «الوداد» لا «الود»، كما بخط المؤلف.

١١٢٤- ص ٣٥١ س ٤: «فإنه التجأ إلى حلب عند ابن...»الصواب: «فإنه التجأ إلى حلب إلى عند ابن...».

١١٢٥- ص ٣٥١ س ٥: «إلى الناصر صاحب حلب». الصواب: «إلى الناصر صلاح الدين».

١١٢٦- ص ٣٥١ س ٦: «كيف يحسن بي أن يلتجىء». الصواب: «كيف يحسن أن يلتجىء»، من غير لفظة «بي».

١١٢٧- ص ٣٥١ س ١٥: «وقلَّ ما عند الناصر من الملك والذخائر». قلت: لفظة «الملك» هنا لا معنى لها، وهي محرفة صوابها: «المال».

١١٢٨- ص ٣١٥ س ١٦: «يعاتب بها السلطان». الصواب: «يعاتب فيها السلطان».

١١٢٩- ص ٣٥٢ س ٤: «فارتد تيار الفرات المُرْبدِ». قلت: وقع في هذا الشطر تصحيفان؛ لأن الصواب فيه: «وارتد تيار الفرات المزبد».

١١٣٠- ص ٣٥٢ س ٤: بعد البيت الرابع من هذه الصفحة هناك سقط نصه: «ومنها».

١١٣١- ص ٣٥٢ س ٥: «بغِرِيدِه المتوقد»، ولا معنى للفظة «بغريده»، وهي محرفة عن لفظة: «بِفِرِنْدِه».

١١٣٢- ص ٣٥٢ س ١٢: «لكنني مما يخاف حرامه». الصواب: «لكنِّي ممن يخاف حرامه».

١١٣٣- ص ٣٥٤ س ١: «فلما تسلمتها». الصواب: «فلما تسلمتهما»، يعني: عسقلان وطبرية.

١١٣٤- ص ٣٥٤ س ٥: «ومرايتهما له»، ولا معنى له، فالصواب: «ومؤازرتهما له».

١١٣٥- ص ٣٥٤ س ٥ أيضًا: «قلعة شمسين»، خطأ، والصواب، كما بخط المؤلف: «قلعة شميمس».

١١٣٦- ص ٣٥٤ س ٧: «وتزوج بنت أخت السلطان». الصواب: «وتزوج ببنت أخت السلطان».

١١٣٧- ص ٣٥٤ س ٨: «وهي والدة صاحب للآن». الصواب: «وهي والدة صاحبها الآن».

١١٣٨- ص ٣٥٤ س ١٤-١٥: «وكان السلطان في هذه المدة مقيمًا». الصواب: «وكان السلطان في هذه المدة وقبلها مقيمًا».

١١٣٩- ص ٣٥٤ س ١٨-١٩: «بمرض عرض له في أنثييه». الصواب، كما جاء بخط المؤلف: «بمرض عرض له في بيضه».

١١٤٠- ص ٣٥٤ س ١٩-٢٠: «وحصلت له في رئته قرحة مُلْتفّة»، وهي عبارة فيها سقط وتصحيف، صوابها: «وحصلت له في رئته بعد قرحة مُتلفة».

١١٤١- ص ٣٥٥ س ٢: «وهو الرحبة». الصواب: «وهو الرحبة وتدمر»، كما بخط المؤلف.

١١٤٢- ص ٣٥٥ س ٧-٨: «زنته مئة وأربعين». الصواب: «زنته مئة وأربعون»، وهو الذي بخط المؤلف.

١١٤٣- ص ٣٥٥ س ١٥: «يطلب منه خبز والشوبك»، وهي عبارة مغلوطة لغة ومعنى، فلعله ظن «خبز» اسم مدينة أو قلعة؟ والصواب: «يطلب منه خبزًا بمصر والشوبك» أي: إقطاعًا بمصر فضلاً عن مدينة الشوبك لينزل له عن الكرك.

١١٤٤- ص ٣٥٥ س ١٨: «وبعث إلى نيابة مصر». الصواب: «وبعث على نيابة مصر».

١١٤٥- ص ٣٥٦ س ٩: «وكان هذا من قبيح رأي فخر الدين». الصواب: «وكان هذا من قُبح رأي فخر الدين».

١١٤٦- ص ٣٥٦ س ١٨: «أمم لا يحصون من المطوعة والحربان والحرافشة»، ولم يشرح لنا الدكتور (المحقق) معنى «الحربان» وجمع أي شيء هو، فنحن نعرف المطوعة ونعرف الحرافشة، لكننا لم نسمع بهؤلاء «الحربان». والحق أن اللفظ محرف صوابه: «العُرْبان».

١١٤٧- ص ٣٥٦ س ١٩: «والسلطان يتزايد مرضه». الصواب: «هذا، والسلطان... الخ».

١١٤٨- ص ٣٥٧ س ٢: «وأقطعهم أجنادًا جليلة». قلت: مرة أخرى لم يتمكن الدكتور (المحقق) من قراءة النص وتصحفت عليه «الأخباز» جمع «الخبز» إلى: «الأجناد» التي لا معنى لها هنا.

١١٤٩- ص ٣٥٧ س ١٨ فما بعد: «وكان كثير العزلة والانفراد. قال ابن واصل: كان لا يجتمع بالفضلاء لأنه لم يكن له مشاركة بخلاف أبيه، وكان اجتماعه بالناس قليلاً (جدًا)، بل كان يقتصر على ندمائه المعروفين بحضور مجلسه (كذا والصواب: مجلس الشراب). وكان له نهمة في اللعب بالصوالجة، وفي إنشاء الأبنية العظيمة الفاخرة».

قلت: وقع في هذا النص سقط وهو الذي وضعه بين حاصرتين، وتحريف، وهو الذي بينه، وخلط عجيب بين كلام ابن واصل الحموي وغيره، ذلك أن العبارة الصحيحة هي كما يأتي: «وكان كثير العزلة والانفراد، وكان له نهمة في اللعب بالصوالجة، وفي إنشاء الأبنية العظيمة الفاخرة. وقال غير ابن واصل في سيرة الملك الصالح: كان لا يجتمع بالفضلاء لأنه لم يكن له مشاركة بخلاف أبيه، وكان اجتماعه بالناس قليلاً جدًا، بل كان يقتصر على ندمائه المعروفين بحضور مجلس الشراب. كان ملكًا مهيبًا... الخ».

١١٥٠- ص ٣٥٨ س ١٢: «وقرر مع الطواسي بحُسن»، والصواب: «مُحسن» بدلاً من «بحُسن» فهو اسم الطواشي لا جار ولا مجرور.

١١٥١- ص ٣٥٨ س ١٢ أيضًا: «بتخليف الناس»، ولا معنى لها، فالصواب، كما بخط المؤلف: «بتحليف الناس».

١١٥٢- ص ٣٥٨ س ١٤: «فحلفوا الأولاد للناصر»، وهو تحريف قبيح أفسد المعنى المراد، وهو: «فحلَّفوا، إلا أولاد الناصر».

١١٥٣- ص ٣٥٨ س ١٤ أيضًا: «فوقفوا وقالوا». الصواب: «توقفوا وقالوا».

١١٥٤- ص ٣٥٨ س ١٤ أيضًا: «نشتهي أن ننظر السلطان». الصواب: «نشتهي أن نبصر السلطان».

١١٥٥- ص ٣٥٨ س ١٦: «وقد رسم أن تحلفوا». الصواب: «وقد رسم لكم أن تحلفوا».

١١٥٦- ص ٣٥٨ س ١٨: «ونفذ الأمير فخر الدين فسخ الأيمان إلى البلد». الصواب: «إلى البلاد» بدلاً من «إلى البلد»، وهو المراد.

١١٥٧- ص ٣٥٨ س ١٩: «وكانت أم ولده شجر الدر ذات رأي وشهامة، وقد وليت الملك مدة شهرين وأكثر»، والصواب فيما كتب «وقد وليت»: «فدَوْلَبَت» من الدولاب، أي جعلته يدور ويستمر، وقد جوّد المؤلف ضبطها بالحركات بخطه، ولكن من أين للدكتور هذه النسخة النفيسة؟!

١١٥٨- ص ٣٥٨ س ٢١: «وتربته بمدرسته بالصالحية بالقاهرة». قلت: لفظة «بالصالحية» لا أصل لها بخط المؤلف، فصواب العبارة: «وتربته بمدرسته بالقاهرة».

١١٥٩- ص ٣٥٩ س ١: «في كل جمعة». الصواب: «في كل يوم جمعة».

١١٦٠- ص ٣٥٩ س ٣: «وكانت له جنازة». الصواب: «كانت له جنازة»، من غير واو.

١١٦١- ص ٣٥٩ س ١٢: «ولد سنة سبع وخمسين». الصواب: «ولد سنة تسع وخمسين» كما بخط المؤلف، وكما ذكره الحسيني بخطه في صلة التكملة (الورقة ٥٨) التي لم يشر إليها (المحقق).

١١٦٢- ص ٣٥٩ س ١٨: «الحسين بن موسى بن فياض». الصواب في اسمه: «الحَسن» وليس «الحسين»، كما بخط المؤلف، ويدل عليه الترتيب المعجمي حيث ذكر بعده «الحسين بن الحسن».

١١٦٣- ص ٣٦٠ س ١٠: «في أحد الجمادين». الصواب: «في أحد الجماديين».

١١٦٤- ص ٣٦٠ س ١٢: «شاهنشاه بن المظفر». الصواب: «شاهنشاه ابن الملك المظفر».

١١٦٥- ص ٣٦٠ س ١٦: «وكانت تغلبت». الصواب: «وكانت قد تغلبت».

١١٦٦- ص ٣٦٠ س ١٧: «وبقيت متلفتة إلى مجيء رجل من بني أيوب ليقوم في الملك. وشاد له الأمر، وذلك في حدود نيف وست مئة». قلت: لا

أدري كيف فهم (المحقق) معنى «وشاد له الأمر» في سياق هذه العبارة، ومن هذا الذي شاد له الأمر، لأنه ليس هناك شيء قبله يدل عليه ولا بعده، ولكن قلمه يخط فلا يدري ماذا يخط، والعبارة محرفة صوابها: «وتنقاد له الأمراء» ولا حاجة عندئذ للنقطة قبلها.

١١٦٧- ص ٣٦١ س ١: «فسار إلى اليمن وتزوجها وملّكته». الصواب: «فساز إلى اليمن وقدم على أمِّ الناصر فتزوجته وملكته»، والفرق شاسع بين العبارتين.

١١٦٨- ص ٣٦١ س ٢: «فعظم شأنه وملأ البلاد ظلمًا». الصواب: «وعظم شأنه إلا أنه ملأ البلاد ظلمًا».

١١٦٩- ص ٣٦١ س ٢ أيضًا: «وأطرح زوجته وتزوج عليها». الصواب بعد إضافة [illegible] العبارة: «وأطرح زوجته وأعرض عنها وتزوج عليها».

١١٧٠- ص ٣٦١ س ٣: «السلطان العادل». الصواب: «السلطان الملك العادل».

١١٧١- ص ٣٦١ س ٤: «لابُد له من قصد اليمن». قلت: سقط بقية العبارة فتصبح: «لابُد له من قصد اليمن وإقامة مُلك بها».

١١٧٢- ص ٣٦١ س ٥: «أقسيس بن الكامل». الصواب: «أقسيس ابن الملك الكامل».

١١٧٣- ص ٣٦١ س ٦: «وقبض على سليمان شاه، فبعث به». الصواب: «وقبض على سليمان شاه هذا، وبعث به».

١١٧٤- ص ٣٦١ س ٨: «ما يقوم بمصالحهما». الصواب: «ما يقوم بمصالحه»، كما بخط المؤلف.

١١٧٥- ص ٣٦١ س ٨ أيضًا: «فلم يزل مقيمًا بمصر». الصواب: «فلم يزل مقيمًا بالديار المصرية».

١١٧٦- ص ٣٦١ س ٩: «فاستشهد بالمنصورة». قلت: سقطت بعد ذلك عبارة: «سامحه الله».

١١٧٧- ص ٣٦١ س ١٤: «ونسخت بخطها... وغير ذلك في دور الملوك». قلت: العبارة مضطربة بسبب ما سقط منها، فصوابها كما بخط

المؤلف: «ونسخت بخطها... وغير ذلك، وعَلَّمت في دور الملوك».

١١٧٨- ص ٣٦١ س ١٦: «أرضها الأبار». قلت: لم يذكر الدكتور (المحقق) لها ترجمة ولا أشار إلى ترجمتها في كتاب «التكملة» لابن الأبار، وهي مترجمة فيه، ولكن في القسم المخطوط الذي طالما استلبه من تعليقاتي على التكملة للمنذري والسير وتاريخ الإسلام، فلماذا لم يرجع إليه إن كان عنده؟ وهي آخر المترجمين في الكتاب المذكور (٤/ ٢٦٥ من طبعة الهراس).

١١٧٩- ص ٣٦١ س ١٨: «صديق بن رمضان». لم يذكر (المحقق) ترجمته في صلة الحسيني (الورقة ٥٧) مع أنه نقلها منه.

١١٨٠- ص ٣٦٢ س ٣: «رحمه الله تعالى». هذه العبارة لا أصل لها بخط المؤلف، فيتعين حذفها.

١١٨١- ص ٣٦٢ س ٦: «الصنهاجي النابلسي الطنجي المغربي». قلت: لم يسأل (المحقق) نفسه كيف يمكن أن يكون هذا الرجل الصنهاجي الطنجي المغربي الذي درس بسبتة وفاس، وسكن تونس نابلسيًا في آن؟ والحق أن هذه النسبة محرفة عن «الناميسي» وهي مجودة الضبط والتقييد بخط المؤلف، ووقعت في المطبوع من تكملة ابن الأبار (٢/ ٣٠٨): «النامسي» من غير ياء بعد الميم.

١١٨٢- ص ٣٦٢ س ١٥: «المسجد الذي بين القصاعين والفشقار»، هكذا بالشين المعجمة، والصواب بالسين المهملة: الفسقار، ولا عبرة بعد ذلك بتعليق (المحقق).

١١٨٣- ص ٣٦٣ س ٧: «حدثنا عنه الحافظ أبو بكر الدمياطي». قلت: لا نعرف للذهبي شيخًا دمياطيًا يكنى أبا بكر، والصواب: «أبو محمد الدمياطي»، وهو عبدالمؤمن بن خلف، شرف الدين، العلامة المشهور المتوفى سنة ٧٠٥ هـ.

١١٨٤- ص ٣٦٣ س ٧ أيضًا: «وكان عنده موطأ مالك». الصواب: «وكان عنده عنه موطأ مالك».

١١٨٥- ص ٣٦٤ س ٤: «شيخة مسندة مشهورة». الصواب: «شيخة مُسنَّة مشهورة».

١١٨٦- ص ٣٦٤ س ٥: «عن جماعة». الصواب: «من جماعة».

١١٨٧- ص ٣٦٤ س ٨: «وأبو خير الباغبان». الصواب: «أبو الخير الباغبان».

١١٨٨- ص ٣٦٤ س ٩: «وابن عمه رشيد الباغبان». الصواب: «وابن عمه أبو رشيد الباغبان».

١١٨٩- ص ٣٦٤ س ١٢: «ولدت». الصواب: «وولدت» بزيادة الواو.

١١٩٠- ص ٣٦٤ س ١٤: «وموسى بن أبي الفتح المقدسيون». قلت: سقط بعد ذلك ما يأتي:

«ومحمد بن أبي بكر الجعفري، والحاج عبدالصمد المقرىء، والشيخ عبدالرحيم ابن الزجاج».

١١٩١- ص ٣٦٤ س ١٥: «وتوفيت في صفر وقد تحمَّلت ثلاثًا وتسعين سنة». ولفظة «تحملت» هنا محرفة عن «كمَّلت».

١١٩٢- ص ٣٦٤ س ١٨: «عن أبي أمامة، أن النبي ﷺ». الصواب كما بخط المؤلف: «عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ».

١١٩٣- ص ٣٦٥ س ٣: «وقد أجازت أيضًا لمحمد الباجدي». قلت: الدكتور مولع بتحريف هذا الاسم وتصحيفه على أنحاء شتى، وهذا منها، وصوابه: «البِجَّدي» كما هو معروف مشهور.

١١٩٤- ص ٣٦٥ س ٤: «وتفردت عنها الشيخة زينب بنت الكمال فروت عنها الكثير». قلت: وقع في هذا النص سقط وتحريف، إذ صوابه: «وتفردت عنها الشيخة زينب بنت الكمال بالإجازة فروت بها الكثير» أي: بتلك الإجازة.

١١٩٥- ص ٣٦٥ س ٥: «وفي سنة تسع وثلاثين». الصواب: «بل وفي سنة تسع وثلاثين».

١١٩٦- ص ٣٦٥ س ٦: «عقيل بن أبي الفتح محمد». لم يذكر له الدكتور (المحقق) ترجمة البتة، وقد اشترط على نفسه ما يسميه بحشد المصادر فيستلب من هنا ومن هناك، ولكنه في هذه الترجمة لم يجد شيئًا، وهومترجم في صلة الحسيني (الورقة ٥٩).

١١٩٧- ص ٣٦٥ س ٨-٩: «عبدالله بن أحمد بن خميس السراج».
الصواب: «عبدالله بن أحمد بن حمتيس السراج».

١١٩٨- ص ٣٦٥ س ١١: «روى عنه المحب ابن العماد، وغيره».
الصواب: «روى عنه المحب ابن النجار، وغيره»، كما بخط المؤلف، فضلاً عن أنه عراقي برداني، وهو محب الدين أبو عبدالله ابن النجار صاحب «التاريخ المجدد لمدينة السلام» الذي تقدمت ترجمته في وفيات سنة ٦٤٣ من هذه الطبقة.

١١٩٩- ص ٣٦٦ س ٦: «وكانوا يعظمونه ويحترمونه لشهر صلاحته».
الصواب: «. . . لشهرة صلاحه».

١٢٠٠- ص ٣٦٦ س ٧: «وقبره بالرباط ظاهر». قلت: سقط من آخر النص: «يزار».

١٢٠١- ص ٣٦٦ س ١٣: «خرجها الزكي البرزالي». الصواب: «خرجها له الزكي البرزالي».

١٢٠٢- ص ٣٦٧ س ١: «وقاضي القضاة ابن الجويني». الصواب: «وقاضي القضاة ابن الخُويي»!

١٢٠٣- ص ٣٦٧ س ٣: سقط من آخر الترجمة تاريخ وفاة المترجم ونصه: «وتوفي في خامس ربيع الآخر».

١٢٠٤- ص ٣٦٧ س ٥: «قيصر بن آقسنقر»، لم يذكر له (المحقق) ترجمة، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٥٦)، وقد ذكر هذا المصدر للذي قبله استلابًا من تعليقي على السير، فلماذا لم يذكره هنا؟ الجواب: لأن هذا الرجل غير مترجم في السير فمن أين يأتي بصلة الحسيني؟!

١٢٠٥- ص ٣٦٨ س ٢: «وأدركه أجله بسَمَنْهُود»، هكذا ضبط هذا الموقع بالحركات، ولا أدري من أين أتى بكل ذلك، فهذا أصلاً تحريف من «سَمَنُّود»، قال ياقوت: بلد من نواحي مصر جهة دمياط مدينة أزلية على ضفة النيل، بينها وبين المحلة ميلان تضاف إليها كورة فيقال: كورة السَّمَنُّودية.

١٢٠٦- ص ٣٦٨ س ١٢: «رحمهما الله تعالى». قلت: لا أصل لهذه العبارة بخط المصنف، فلعلها من الناسخ.

١٢٠٧- ص ٣٦٨ س ١٣ -١٤: «محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن عشائر الموصلي القبيعي». قلت: هكذا نسبه الدكتور (المحقق) ولم يبين لنا إلى أي شيء هذه النسبة، ولن يستطيع ذلك لأنها نسبة لا وجود لها، فصوابها «القبيصي»، منسوب إلى قبيصة على ما ذكره عز الدين الحسيني في صلة التكملة (الورقة ٥٧) والتي لم يشر إليها (المحقق) من قريب أو بعيد.

١٢٠٨- ص ٣٦٩ س ٧: «أبو جعفر ابن المقيِّر». قلت: هكذا قيده على صيغة اسم الفاعل، والصواب: «المُقَيَّر» على صيغة اسم المفعول، كما هو معروف مشهور.

١٢٠٩- ص ٣٦٩ س ٩: «والنجدي». الصواب: «والبِجَّدي» كما مر قبل قليل.

١٢١٠- ص ٣٦٩ س ١٢: «ورأيت كتبه مكشوطًا أماكن لأبيه»، وهو تحريف صوابه: «ورأيت في ثبته مكشوطًا أماكن لأبيه».

١٢١١- ص ٣٦٩ س ١٤: «وهو حريص على الرواية مكتسب بها». الصواب: «وهو حريص على الرواية متكسب بها».

١٢١٢- ص ٣٦٩ س ١٧: «ويؤيد ذلك أنه سمع بعض جزء «الطب» للجلال». قلت: وقع في هذا النص الصغير ثلاثة تحريفات، الأول: زيادة الواو قبل «يؤيد» إذ لا وجود لها بخط المصنف، الثاني: أن «جزء» صوابها: «أجزاء» وهو المراد، الثالث: أن كتاب «الطب» هذا ليس لجلال للخلال، فالنص الصحيح: «يؤيد ذلك أنه سمع بعض أجزاء «الطب» للخلال»!

١٢١٣- ص ٣٧٠ س ١: «وهذا بلاءٌ ذميم شديد». قلت: لا أدري من أين جاء (المحقق) بهذه العبارة، فلم نسمع أنه يقال: «بلاء ذميم»، لكن الدكتور أيده الله لا يراجع ما يُنسخ له ولا يفقه معناه، وإلا لعرف أن هذه العبارة غير مستقيمة صوابها: «وهذا بلاء عظيم وتخليط شديد»! نسأل الله العافية.

١٢١٤- ص ٣٧٠ س ٥: «ولعل أحدًا». الصواب: «أو لعل أحدًا»، كما بخط المؤلف.

١٢١٥- ص ص ٣٧٠ س ٨: «وهذا أمر عظيم يسألك عنه رسول الله ﷺ». قلت: سقط من آخر النص قوله: «في الآخرة».

١٢١٦- ص ٣٧٠ س ٩: «ولا قوة إلا بالله». قلت: هذه من الناسخ لا أصل لها بخط المؤلف، فيتعين حذفها.

١٢١٧- ص ٣٧٠ س ١٠: «محمد بن غنائم بن بيان». لم يذكر له (المحقق) ترجمة، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٥٨).

١٢١٨- ص ٣٧٠ س ١٤: «محمد بن محمد بن علي»، لم يذكر له ترجمة أيضًا، وهو مترجم في صلة الحسيني الذي أشار إليه قبل قليل، ولكن استلابًا من تعليقي على السير.

١٢١٩- ص ٣٧١ س ٣: «وخرج أهل دمياط على وجوههم حيارى»، وعلق الدكتور (المحقق) في الحاشية بقوله: «في الأصل: وحج، والتصحيح من المختار».

قلت: لا أدري في أي علم من علم تحقيق النصوص يجوز للمحقق أن يغير نص «الأصل» بنص من كتاب آخر، فهذا بلا شك من اختراع الدكتور وابتداعه إذ ليس له سلف في ذلك. ومع كل ذلك فلا الذي زعم أنه في الأصل صحيح، ولا الذي أثبته من طبعة المختار من تاريخ ابن الجزري صحيح، فكله تحريف صوابه: «وهج» بالهاء والجيم، كما هو ثابت بيّن بخط المؤلف.

١٢٢٠- ص ٣٧١ س ٦-٧: «وهيب بن عبدالخالق بن عبدالله بن ملهم. أبو العبوس الكناني المصري أبو الحسين الأديب»، وعلق (المحقق) في الحاشية بقوله: «سيعاد في الكنى برقم ٤٩٢»، فذهبنا إلى الكنى فوجدنا: «أبو الحسين بن عبدالخالق الكناني... اسمه وهيب، قد ذُكر».

قلت: لم يذكر الدكتور له ترجمة وأنّى له أن يجد له ترجمة وقد تحرف اسمه، فاسم الرجل «ولي» وليس «وهيب»، وقد ترجمه عز الدين الحسيني في صلة التكملة (الورقة ٥٨). كما أن قوله: «أبو العبوس» جعل له كنيتين، والصواب: «بن العباس»، فكنيته: «أبو الحسين»، وإنما أعاده المؤلف في الكنى نقلاً من معجم شيوخ الدمياطي، لكنه حرف هناك اسمه أيضًا فقال: «وهيب» بدلاً من «ولي»!

١٢٢١- ص ٣٧١ س ١٢: «الأمير أبو زكريا صاحب إفريقية وتونس»، وعلق الدكتور (المحقق) على كنيته فقال: «في الأصل: أبو زكري»، وما ذكره

الدكتور صحيح فهو بخط المصنف «أبو زكري» نقله ناسخ نسخته على الصواب، فهل يجوز له تغييره إذا ثبت أن هذا هو اختيار المؤلف؟ لا شك لا يجوز ذلك، فالصواب أن يثبته في الأصل ويعلق عليه بما يشاء، وهذا من بدائه علم تحقيق النصوص.

١٢٢٢- ص ٣٧٢ س ١: «توفي في مدينة بونة في جمادى الآخرة». الصواب: «توفي بمدينة بونة من إفريقية في جمادى الآخرة».

١٢٢٣- ص ٣٧٢ س ١-٢: «أو في سنة (تسع) يحرر»، وعلق (المحقق) فقال: «في الأصل بياض، والمستدرك من سير أعلام النبلاء ٢٣/١٨٦». قلت: البياض في نسخته الوحيدة السقيمة، أما في نسخة المؤلف فالنص واضح بخط المؤلف وضوح الشمس في رائعة النهار: «أو في سنة تسع فيحرر».

١٢٢٤- ص ٣٧٢ س ٣-٤: «يوسف بن حسين الرقام الموصلي البغدادي». قلت: وقع في هذا النص تحريف وسقط، فصوابه: «يوسف بن حسن الرقام الموصلي ثم البغدادي».

١٢٢٥- ص ٣٧٢ س ٦: «يوسف ابن شيخ الشيوخ صدر الدين أبي الحسين محمد». قلت: هكذا تحرفت كنية والده إذ صوابها: «أبي الحسن»، كما هو ثابت بخط المؤلف، وفي ترجمته، وترجمة والده صدر الدين، وأخويه الكمال والمعين.

١٢٢٦- ص ٣٧٢ س ٩: «الحموي». الصواب: «الحمويي» أو «الحموئي» نسبة إلى «حمُّوية».

١٢٢٧- ص ٣٧٢ س ١٤: «كامل السؤدد وخليقًا للإمارة». الصواب: «كامل السؤدد، خليقًا للإمارة» من غير واو.

١٢٢٨- ص ٣٧٣ س ١: «وقاسى ضرًّا شديدًا»، وهو تحريف صوابه: «وقاسى ضرًّا وشدائد».

١٢٢٩- ص ٣٧٣ س ١٠: «قام فخر الدين بأمر المُلك وأحسن إلى الرعية». قلت: هذا النص قد سقط منه كلام ليس بالقليل، فالصحيح كما جاء بخط المؤلف: «قام فخر الدين بأمر الملك، وأحسن إلى الناس، وأنفق في

العسكر مئتي ألف دينار، وأحسن إلى الرعية».

١٢٣٠- ص ٣٧٣ س ١١: «وركب الشاويشية»، وهي عبارة محرفة أفسدت المراد، صوابها: «وركب بالشاويشية».

١٢٣١- ص ٣٧٣ س ٢٢: «فقتل يومئذٍ». الصواب: «وقتل يومئذٍ».

١٢٣٢- ص ٣٧٤ س ١: «والشجاع ابن بَوْش». الصواب: «الشجاع بن بوشو»، كما بخط المؤلف.

١٢٣٣- ص ٣٧٤ س ١ أيضًا: «والتقية الكاتب»، ولا أدري كيف كتب هذا النص أو كيف فهمه، فلو كان: «التقي الكاتب» مثلاً لكان تحريفًا معقولاً، إذ كيف يجتمع التأنيث والتذكير في هذا؟ إنما الصواب: «والتعبه دار الكاتب»!

١٢٣٤- ص ٣٧٤ س ٤: «قال: ثم شلنا». قلت: لفظة «قال» ليست بخط المؤلف وهي من إضافات الناسخ.

١٢٣٥- ص ٣٧٤ س ٤-٥: «وأما داره التي أنشأها بالمنصورة ذاتها في ذلك النهار خربت». والنص مضطرب بسبب التحريف الذي أصابه، فصوابه: «وأما داره التي أنشأها بالمنصورة فإنها في ذلك النهار خربت».

١٢٣٦- ص ٣٧٤ س ٨: «وكان يوم دفنه مشهودًا». الصواب: «وكان يوم دفنه يوماً مشهودًا».

١٢٣٧- ص ٣٧٤ س ٩: «قُتل رحمه الله». قلت: الترحم من الناسخ لا من المؤلف، فيتعين حذفه.

١٢٣٨- ص ٣٧٤ س ١٠: «ومن نظمه دوبيت». الصواب: «ومن شعره دوبيت»، كما بخط المؤلف.

١٢٣٩-ص ٣٧٤ س ١١: «ورشقت من ثناياه». الصواب: «ورشفت» بالفاء بدل القاف.

١٢٤٠- ص ٣٧٤ س ١٢: «بقي خمر». الصواب: «ريقي خمر»، وهو المراد.

١٢٤١- ص ٣٧٤ س ١٥: «أما تنصفي». الصواب: «أما تنصفني».

١٢٤٢- ص ٣٧٤ س ١٦: «وله أيضًا من الشعر». وهذا من كلام الناسخ لأن النص كما بخط المؤلف: «وأنشد أيضًا»!

١٢٤٣- ص ٣٧٤ س ٢٠: «قال: إياك تلاشى بك بدري. قلت: بدري». الصواب: «قال: إياك رقيبي بك يدري. قلت: يدري».

١٢٤٤- ص ٣٧٥ س ٢: «أنتم سبيتم فؤادي». الصواب، كما بخط المؤلف: «أنتم سكنتم فؤادي».

١٢٤٥- ص ٣٧٥ س ٤: «أبو يعقوب الساوي الدمشقي المولد». الصواب: «أبو يعقوب الساوي الأصل الدمشقي المولد».

١٢٤٦- ص ٣٧٥ س ٥: «ويُعرف ببن المُخاص». الصواب: «ويُعرف بابن المُخلص»، وقد انفصل اللام عن الصاد في المطبوع من السير ٢٣/ ٢٣٤ فتابعه من غير معرفة!

١٢٤٧- ص ٣٧٥ س ٩: «روى عنه الحافظ عبدالعظيم». الصواب: «روى عنه الحافظ عبدالعظيم، والكبار».

١٢٤٨- ص ٣٧٥ س ١١: «نا عنه»، ومعنى ذلك: «حدثنا عنه»، والصواب: «أنا عنه» أي: أخبرنا عنه.

١٢٤٩- ص ٣٧٦ س ٣: «اسمه وهيب». الصواب: «اسمه ولي».

١٢٥٠- ص ٣٧٦ س ٨: «شهاب الدين محمد بن أحمد...». الصواب: «شمس الدين محمد بن أحمد...»، كما بخط المؤلف، وكما هو معروف مشهور في ترجمته.

١٢٥١- ص ٣٧٦ س ٩: «وسعد الدين سعدالله بن نجيح الحراني»، و«نجيح» هذا لا وجود له صوابه: «بُخَيخ» بباء موحدة وخاء معجمة وبعد الياء آخر الحروف خاء معجمة أخرى، قيده المصنف في المشتبه ٥١، وجَوَّد تقييده وضبطه بخطه.

١٢٥٢- ص ٣٧٦ س ١٨: «والنجم أحمد بن تاج الدين ابن القسطلاني، حضر أيضًا السبط».

قلت: هذا النص فاسد لوقوع سقط فيه، ولم يسأل (المحقق) نفسه: لماذا قال المؤلف: «حضر أيضًا السبط»؟ فمن الذي حضر السبط قبله حتى يقول في هذا «أيضًا»، وليس فيما قبله ما يدل على مثل هذا؟ إنما الصواب في النص ما يأتي: «والنجم أحمد ابن تاج الدين إسماعيل بن قريش المخزومي،

وقد حضر السبط، والزين أحمد بن الحسن ابن تاج الدين ابن القسطلاني، حضر أيضًا السبط».

١٢٥٣- ص ٣٧٦ س ١٩: «والجمال يوسف بن إبراهيم قاضي إبل السبوق». الصواب: «إبل السُّوق»، وهو من شيوخ المؤلف الذين ذكرهم في معجمه الكبير ٢/ ٣٨٣ وذكر هناك أنه توفي سنة ٧٢٢ هـ.

١٢٥٤- ص ٣٧٧ س ٦: «وإبراهيم بن محمد بن الظاهري الصالحي». قلت: هذا الرجل لم يكن صالحيًا، ولا ذكر أحد ممن ترجم له أنه كذلك، وقد التصقت به هذه النسبة من مكان آخر، فقد كتب المؤلف بعد إبراهيم بن محمد ابن الظاهري: «والفقير عبدالرحيم بن محمود بن أبي النور الصالحي». ثم ضرب عليها، فالتصقت نسبته بابن الظاهري عند الناسخ، وكتبها الدكتور (المحقق) كما جاءت في نسخته السقيمة من غير تحقيق ولا تدقيق.

١٢٥٥- ص ٣٧٨ س ٨: «وأبا المفاخر ابن المأموني». الصواب: «وأبا المفاخر المأموني».

١٢٥٦- ص ٣٧٩ س ٩: «التاج حمد بن محمد الحنفي». الصواب: «التاج أحمد بن محمد الحنفي».

١٢٥٧- ص ٣٧٩ س ١٢: «إبراهيم بن ظافر، أبو إسحاق الدمياطي». الصواب: «إبراهيم بن علي بن ظافر... الخ» كما بخط المؤلف.

١٢٥٨- ص ٣٧٩ س ١٣: «المعروف بابن بُقا»، وعلق المحقق على «بُقا» بقوله: «في الأصل: بقي، والتصويب من ذيل مشتبه النسبة حيث ضبطه بضم الباء الموحدة ثم قاف وألف مقصورة». قلت: هذا عجيب في علم التحقيق حيث يترك ضبط المؤلف ويثبت ضبط غيره مهما كان هذا الضبط خطئًا أم صوابًا، فالمؤلف جَوَّد تقييده بخطه مصغرًا «بُقي»، وقال العلامة ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه بعد الكلام على «بَقي»: «ومما وجدته ملحقًا في طرة نسخة المصنف بغير خطه، وصحح على آخره، بعد قوله حافظ الأندلس: (وبُقيّ) مثله، مصغرًا: إبراهيم بن علي بن بُقي الدمياطي، من شيوخ الدمياطي» قال بشار: وهذه العبارة دخلت المطبوع من المشتبه للمصنف، ص ١١٦). ثم ترجم له ابن ناصر الدين، وذكر وفاته سنة ٦٤٨ (توضيح المشتبه

٢/ ٦٢). كما وجدته مجودًا «بُقي» بالتصغير بخط عز الدين الحسيني في صلة التكملة، ثم قيده في آخرها فقال: «وبُقي: بالباء الموحدة المضمومة والقاف المفتوحة والياء آخر الحروف المشددة» (الورقة ٧٤) فرحم الله عز الدين الحسيني الذي كان يتبع منهج شيخه المنذري في العناية بضبط الأسماء، وتأمل بعد أيها القارىء ضيع (المحقق) الدكتور!

١٢٥٩- ص ٣٧٩ س ١٤: «إبراهيم بن سُمّاقا». قلت: هكذا قيد «سماقا» بضم السين المهملة وتشديد الميم ولا أدري من أين جاء بهذا الضبط، فالذي بخط المؤلف بفتح السين المهملة، وقال السيد الزبيدي في (سَمَق) من تاج العروس: «والقاضي أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن علي بن سَمَاقة، كَسَحابة، الأشعري (كذا): حدث بمصر عن أبي زرعة المقدسي بمسند الشافعي سنة ٦١٣». قال بشار: هكذا وقع في المطبوع من التاج: «الأشعري» وهو تحريف صوابه: «الإسعردي» نسبة إلى «إسعرد» المدينة المعروفة، وقد تقدمت ترجمته في وفيات سنة ٦١٢ من هذا الكتاب (٦٢/ الترجمة ٦٤) نقلاً من تكملة المنذري (٢/ الترجمة ١٤٣٥).

١٢٦٠- ص ٣٨٠ س ٢: «المصروف بابن الخير». الصواب: «المعروف بابن الخير»، ولعله من غلط الطبع.

١٢٦١- ص ٣٨٠ س ٥: «وعبدالله بن شاتيل». الصواب: «وعبيدالله بن شاتيل»، وهو محدث مشهور.

١٢٦٢- ص ٣٨٠ س ١١: «والشيخ محمد السمعي»، هكذا بالسين المهملة، وصوابه بالمعجمة: «الشمعي»، كما بخط المؤلف، وقيده في كتابه المشتبه ٣٧٠، فقال بعد أن ذكر «السمعي» بالسين المهملة: «وبمعجمة... وشيخنا محمد بن بركة الشمعي، حدثنا عن ابن قميرة»، وترجمه في معجم شيوخه الكبير ٢/ ١٧٧ - ١٧٨، كما ترجمه في المتوفين سنة ٦٩٦ من هذا الكتاب.

١٢٦٣- ص ٣٨٠ س ١٦: «كتب عنه شيئًا». الصواب: «كتبتُ عنه شيئًا»، والقائل ذلك هو محب الدين ابن النجار البغدادي الذي ينقل منه المؤلف.

١٢٦٤- ص ٣٨١ س ٢: «إبراهيم بن محمود... المقرىء البقاعي، والد شيختنا المعمرة فاطمة»، وذكر له ترجمة في ذيل مرآة الزمان ١/ ٣٧ وتاج العروس ٣/ ٤١٥ وكتابه موسوعة علماء المسلمين في تاريخ لبنان. والصواب في نسبته: «البطائحي» لا «البقاعي» كما كتب (المحقق)، ولم أجد أصلاً لذلك حتى في الكتب التي ذكرها، فما أشار إليه من ذيل مرآة الزمان ١/ ٣٧ لا ذكر له فيه! وأما تاج العروس ففيه «البطائحي» أيضًا. وأشار (المحقق) إلى معجم شيوخ الذهبي عند ذكر شيخته فاطمة، وفي الترجمة «البطائحي» أيضًا، فلا أدري كيف صار البطائحي بقاعيًا!؟

١٢٦٥- ص ٣٨١ س ١٥: «رحمة الله عليهما». الصواب: «رحمة الله عليه»، كما بخط المؤلف.

١٢٦٦- ص ٣٨٢ س ٣: «إسحاق بن سلطان بن جامع بن عويش» لم يذكر له ترجمة البتة، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٦٢) وقيد لفظة «عويش» بالحروف.

١٢٦٧- ص ٣٨٢ س ١١: «السلطان الملك الصالح عماد الدين أبو الجيش»، هكذا قيد كنيته بكسر الجيم، وذكر له العديد من المصادر في الحاشية وليس فيها مثل هذا الضبط الغريب العجيب، فهو «أبو الخَيْش» بفتح الخاء المعجمة وسكون الياء آخر الحروف وآخره شين معجمة.

١٢٦٨- ص ٣٨٣ س ٨: «وبقي في خدمة ابن ابن أخيه الملك الناصر». الصواب: «أخته» بدلاً من «أخيه».

١٢٦٩- ص ٣٨٣ س ١٩: «لما أتي بالملك الصالح إسماعيل». الصواب: «لما أتي بالملك الصالح عماد الدين إسماعيل».

١٢٧٠- ص ٣٨٤ س ٣: «فلقد رأيت الملك الصالح إسماعيل». قلت: لفظة «الملك» ليست بخط المصنف فيتعين حذفها.

١٢٧١- ص ٣٨٤ س ٧: «ثم إنه اعتُقل الصالح». الصواب: «ثم اعتقل الصالح».

١٢٧٢- ص ٣٨٤ س ١٢: «كثير التجمال». الصواب: «كثير التجمل»، ولم أسمع مثل تلك الصيغة «التجمال».

١٢٧٣- ص ٣٨٤ س ١٦: «الصاحب أبو الحسن السامري». الصواب: «الصاحب أبو الحسن الطبيب السامري».

١٢٧٤- ص ٣٨٥ س ١١: «فيها حُرُم عز الدين»، هكذا ضبطه الدكتور (المحقق) بضم الحاء المهملة والراء، وصوابه «حُرم» بضم الحاء المهملة وفتح الراء وهم أهل الرجل. أما الحُرُم بضم الحاء والراء فهو جمع «المحرم»، ومن الشهور أربعة حُرُم أيضًا.

١٢٧٥- ص ٣٨٥ س ١٢: «بشعار الملك الصالح». الصواب: «بشعار الملك الناصر»، ولا يحتمل أن يكونوا قد نادوا بشعار الملك الصالح.

١٢٧٦- ص ٣٨٥ س ١٦: «وكان أمين الدولة ذكيًا». قلت: لا أصل لقوله «أمين الدولة» بخط المؤلف، والنص الصحيح: «وكان ذكيًا».

١٢٧٧- ص ٣٨٥ س ١٦-١٧: «وكان... واهيًا، شيطانًا». قلت: لفظة «واهيًا» لا تصح، بل تفسد المعنى المراد، والصواب، كما بخط المؤلف: «داهيةً».

١٢٧٨- ص ٣٨٦ س ١: «الأياز بن عبدالله». الصواب: «إياز بن عبدالله».

١٢٧٩- ص ٣٨٧ س ١٢: «ونزل بحصن كيفا ولده». الصواب: «وترك بحصن كيفا ولده».

١٢٨٠- ص ٣٨٨ س ١: «هكذا أريد أن أفعل بغلمان أبي». الصواب كما بخط المؤلف: «هكذا أريد أفعل بغلمان أبي». والأول وإن كان الأصح لغة وأسلوبًا، لكن يتعين المحافظة على النص، لأن هذا في الأصل حكاية على لسان تورانشاه رواها سعد الدين بن حموية المؤرخ في جريدته.

١٢٨١- ص ٣٨٨ س ٢: «فتشوش قلوب الجميع». الصواب: «فيشوش قلوب الجميع».

١٢٨٢- ص ٣٨٨ س ٣: «حسن المَباحث». الصواب: «حسن المباحثة».

١٢٨٣- ص ٣٨٩ س ٨: «لمغازلة الفرنج». الصواب: «لمنازلة الفرنج»، ولا معنى للمغازلة هنا!.

١٢٨٤- ص ٣٨٩ س ٩: «وناشدهم الله بالكف عنه». الصواب: «وناشدهم الله في الكف عنه».

١٢٨٥- ص ٣٨٩ س ١١: «فضربه البندقداري بالسيف، وقيل:» الصواب: «فضربه البندقداري بالسيف فوقع، وقيل:».

١٢٨٦- ص ٣٨٩ س ١٩: «بقصيدة قال أولها». الصواب: «بقصيدة أولها».

١٢٨٧- ص ٣٨٩ س ٢٢: «الطريق يألف نحس». الصواب: «الطريق بألف نحس» بالباء الموحدة لا بالياء آخر الحروف.

١٢٨٨- ص ٣٩٠ س ١: «فاستطرفه الناس». الصواب: «فاستظرفه الناس»، بالظاء المعجمة.

١٢٨٩- ص ٣٩٠ س ١١: «الحمد لله الذي إن وعدني وفا». الصواب: «الحمد لله الذي إن وعد وفا».

١٢٩٠- ص ٣٩٠ س ١٢: «لمخلف إيعادي ومنجز معدي». قلت: هكذا جعل هذا الشطر شطرين فضلاً عما وقع فيه من التحريف البيّن، فإن صواب «معدي»: «موعدي» كما هو معروف، وكما جاء بخط المؤلف.

١٢٩١- ص ٣٩٠ س ١٣: «وهذا مدح لآدمي، لكنه لا يكون مدحًا في حق الله إذ الحَلْفُ (كذا) في كلامه محال عقلاً». قلت: هكذا كتب «الحلف» بالحاء المهملة وزادها تقييدًاوضبطًا بالحركات ففتح الحاء المهملة، فأفسد النص والمراد منه، لأن الصواب: «الخُلْف» بضم الخاء المعجمة وسكون اللام، وهو المراد من تفسير الشطر من بيت الشعر المتقدم.

١٢٩٢- ص ٣٩٠ س ١٧: «عُلم أنه ما أراده بذلك العموم». الصواب، كما بخط المؤلف: «عُلم أنه ما أراد به بذلك العموم ذلك الشخص».

١٢٩٣- ص ٣٩٠ س ١٩: «يحادثني في أشياء». الصواب: «يحادثني بأشياء».

١٢٩٤- ص ٣٩٠ - ٣٩١: «وقَدِم جماعةٌ من علماء القاهرة». الصواب: «وقَدَّم جماعةً من علماء القاهرة»، والفرق كبير بين الضبطين في المعنى.

١٢٩٥- ص ٣٩١ س ٧: «كانت بدمشق». الصواب: «وكانت بدمشق».

١٢٩٦- ص ٣٩١ س ١٧: «الحسن بن الحسن بن محمد بن العمراني». لم يذكر له ترجمة ولا عرفه، وهو مترجم في صلة التكملة للحسيني (الورقة ٦١).

١٢٩٧- ص ٣٩٢ س ٢: «الحسن بن الحسين بن إبراهيم بن غسان». قلت: وقع في هذا الاسم قلب وتحريف، فالصواب فيه: «الحسين بن الحسن ابن إبراهيم بن سنان»!

١٢٩٨- ص ٣٩٢ س ٧: «ومدحه الوزير فخر الدين عمر بن الخليلي». وهذا تحريف قبيح لأن صوابه: «وهو جد الوزير... الخ»!

١٢٩٩- ص ٣٩٢: سقطت هنا ترجمة موضعها بعد السطر الثامن من هذه الصفحة، وهي ترجمة حمدان بن شبيب بن حمدان بن شبيب بن حمدان ابن شبيب بن محمود بن غياث أبي الثناء الحراني العطار، والد المفتي نجم الدين أحمد الحنبلي، وفيها: «سمع من عبدالوهاب بن أبي حبة، وأجاز له عُبيدالله بن شاتيل، وأبو الحسين أحمد ابن الموازيني وجماعة. روى عنه الدمياطي. قال الشريف عز الدين (صلة، الورقة ٦٠): توفي في صفر. وقال غيره: توفي سنة تسع وأربعين فيحرر». وقد أعاده في السنة الآتية بترجمة أخصر مما هنا، فلابد من الإبقاء على هذه الترجمة.

١٣٠٠- ص ٣٩٢ س ١٦: «روى عنها الدمياطي وغيره». الصواب: «روى عنها الدمياطي وغيره من طلبة المصريين».

١٣٠١- ص ٣٩٢ س ١٨: «خلجان بن عبدالوهاب». قلت: لا نعرف رجلاً اسمه «خلجان»، والصواب: «خيلخان»، كما بخط المؤلف.

١٣٠٢- ص ٣٩٢ س ١٩: «أبو محمد العمري». الصواب: «أبو محمد القرشي العمري».

١٣٠٣- ص ٣٩٢ س ١٣: «رحمه الله». قلت: لا أصل لها بخط المؤلف، فيتعين حذفها.

١٣٠٤- ص ٣٩٣ س ٨-٩: «سالم بن مساهل بن سالم الحجري». قلت: لم يذكر له ترجمة ولم يقيد «الحجري»، وهو يحتاج إلى ضبط وتقييد

لاشتباهه بغيره، وهذا الرجل ترجمة الحسيني في صلة التكملة (الورقة ٦١)، وقيّد «الحجري» بالحروف بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم.

١٣٠٥- ص ٣٩٣ س ١١: «رحمه الله تعالى». قلت: هذه من الناسخ إذ لا أصل لها بخط المؤلف.

١٣٠٦- ص ٣٩٤ س ٧: «مات في ربيع الأول». الصواب، كما بخط المؤلف: «توفي في ربيع الأول»، فالأولى إثبات ما أثبته المؤلف وإن كان المعنى واحدًا.

١٣٠٧- ص ٣٩٤ س ٨: «عبدالله بن أحمد بن محمد بن عطية». ذكر له الدكتور (المحقق) مصدرًا واحدًا هو تكملة الصلة لابن الأبار، لكنه لم يذكر الجزء والصفحة، مما يدل على أنه خمن ذلك تخمينًا، وهو في ٢/٢٩٩. ولكن المؤلف ذكر الترجمة هنا استنادًا إلى ما ذكره عز الدين الحسيني في صلة التكملة، ولم يفطن (المحقق) إلى ذلك، وإلا لكان اخترع أو خمن رقمًا للورقة في هذا الكتاب، كما فعل في غيره حين لا يجد من يستلبه منه، وهو في صلة التكملة (الورقة ٧٤) بسبب اختلال تجليد النسخة حيث رقمتها كما تجيء لا كما يجب، والدكتور (المحقق) ينقل مني ولا يدري ماذا ينقل وإلى أي ورقة يشير. ولم يفطن (المحقق) إلى أن هذا الرجل مترجم أيضًا في وفيات سنة ٦٤٦، وهناك ذكر تكملة ابن الأبار، لكنه لم يذكر الجزء والصفحة أيضًا، فتأمل ذلك وتدبره واعرف ما وراءه!

١٣٠٨- ص ٣٩٥ س ٨: «عبدالسلام بن علي بن هبة الله». لم يذكر له الدكتور ترجمة، وهو في صلة الحسيني (الورقة ٦٠).

١٣٠٩- ص ٣٩٥ س ١١: سقطت بعد هذا السطر من (المحقق) ترجمتان، الأولى: ترجمة عبدالعزيز بن عيسى بن محمد المكي، يروي عن يونس الهاشمي. والثانية: ترجمة عبدالعزيز بن محمد بن عبدالرحمن بن عصية البغدادي. سمع عبدالله بن أبي المجد وعمر بن طبرزد، وتوفي في رجب.

١٣١٠- ص ٣٩٥ س ١٤: «سمع من عبداللطيف بن سعد». الصواب: «سمع من عبداللطيف بن أبي سعد».

١٣١١- ص ٣٩٥ س ١٩: «مهتار الفراشين». الصواب: «مِهْتر الفراشين»، كما بخط المؤلف، أي: كبير الفراشين، وهي فارسية الأصل، اسم تفضيل من «مِه» يعني: أكبر (وينظر معجم دوزي١٠/ ١٢٤).

١٣١٢- ص ٣٩٥ س ١٩ أيضًا: «وكان. . . كثير التّنعُّم جدًا». الصواب: «وكان. . . كثير النِّعم جدًا»، كما بخط المؤلف.

١٣١٣- ص ٣٩٦ س ٦: «مات في صفر». الصواب: «ومات في صفر».

١٣١٤- ص ٣٩٦ س ١٤: «أبو محمد اللمفاني، ثم البغدادي الحسني». وبيت اللمفاني لم يكونوا حسنيين ولا حسينيين، بل هم عائلة بغدادية حنفية معروفة، فالصواب في النص: «الحنفي» بدلاً من «الحسني». ولصديقنا الدكتور خليل الله خليلي، سفير ملك أفغانستان في العراق، كان، بحث نفيس عن هذا البيت العريق.

١٣١٥- ص ٣٩٧ س ٤: «مخلوف بن مارة الفقيه». الصواب: «مخلوف بن جارة الفقيه»، وقد تقدمت ترجمته في وفيات سنة ٥٨٣ من هذا الكتاب، وقيّد الإمام المنذري ما وقع فيه (المحقق) من تحريف فقال: «وجارة بفتح الجيم وبعد الألف راء مهملة وتاء تأنيث» (التكملة ١/ الترجمة ٢٠)، وهو مخلوف بن علي بن عبدالحق المعروف بابن جارة.

١٣١٦- ص ٣٩٧ س ٨: «ويحيى بن عبدالمهيمن بن قلينا»، هكذا قيده بالياء آخر الحروف بعد اللام وبعدها النون، وهو تصحيف صوابه «قلنبا» بالنون بعد اللام وبعدها الباء الموحدة.

١٣١٧- ص ٣٩٧ س ٨ أيضًا: «ومحمد بن محمد المراكشي»، وهو تحريف أيضًا صوابه: «الكركنتي» نسبة إلى «كركنت» المدينة المشهورة.

١٣١٨- ص ٣٩٧ س ١٢: «وانقطع بموته». الصواب: «انقطع بموته» من غير واو.

١٣١٩- ص ٣٩٧ س ١٤: «والشرف حسين بن الصيرفي». الصواب: «والشرف حسن ابن الصيرفي»، وهو الحسن بن علي بن عيسى بن حسن، المحدث شرف الدين أبو علي اللخمي المصري ابن الصيرفي الآتية وفاته في

سنة ٦٩٩ من هذا الكتاب، وهو من شيوخ المؤلف المترجمين في معجمه الكبير ١/ ٢١٢، وذكر سماعه من المترجم ابن رواج هذا.

١٣٢٠- ص ٣٩٧ س ١٦: «والطواشي بلال المُعيني». هكذا نسبه الدكتور (المحقق)، وصوابه: «المغيثي»، وهو بلال بن عبدالله، الأمير الكبير حسام الدين أبو الخير الحبشي المغيثي الجمدار المتوفى سنة ٦٩٩، وهو من شيوخ المؤلف المترجمين في معجم شيوخه الكبير ١/ ١٩٢-١٩٣.

١٣٢١- ص ٣٩٧ س ١٧: «ومحمد بن النضير بن الأصفر». الصواب أنه «ابن النصير» بالصاد المهملة لا بالضاد المعجمة، وهو مترجم في معجم شيوخ المؤلف الكبير ٢/ ٢٩٤، قال: «محمد بن نصير بن الأصفر، العدل أبو عبدالله المصري المعروف بابن أمين الدولة الحنفي الشاهد علم الدين، سمع عبدالوهاب بن رواج و. . . الخ»، وذكر أنه توفي في رجب سنة ٧١٣.

١٣٢٢- ص ٣٩٧ س ١٧ أيضًا: «وأبو بكر بن ثابت البشطاري». الصواب: «وأبو بكر ثابت البشطاري»، وهو مترجم في معجم شيوخ المؤلف الكبير أيضًا ١/ ٢٠٠.

١٣٢٣- ص ٣٩٧س ١٨-١٩: «والشرف محمد بن عبدالرحيم بن النشر». و«النشر» تحريف من «النشو» كما هو معروف مشتهر عند الخاص والعام!

١٣٢٤- ص ٣٩٨ س ٣-٤: «وختم أصحابه بيوسف بن عمر الجيني». قلت: لم أسمع بمثل هذه النسبة ولا قرأتها في شيء من الكتب، ولم يبين لنا الدكتور (المحقق) إلى أي شيء هي، وأنّى له ذلك وهي مصحفة من «الخُتني». نسبة إلى «خُتن» مدينة بالترك قريبة من كاشغر، قال العلامة ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه ٢/ ٢١٠: «وهي بضم الخاء المعجمة وفتح المثناة من فوق، تليها نون». ثم قال ٢/ ٢١١: «وأبو المحاسن يوسف بن أبي حفص عمر بن حسين بن أبي بكر الختني، حدث عن ابن رواج حضورًا. . .».

١٣٢٥- ص ٣٩٨ س ١٠: «وأبو علي الخلال». الصواب: «وأبو علي ابن الخلال».

١٣٢٦- ص ٣٩٩ س ٤ : «مات في رمضان». الصواب: «ومات في رمضان».

١٣٢٧- ص ٣٩٩ س ٧-٨: «كان ذا رتبة. راتبه كل يوم خمس مئة رطل خبز». الصواب: «كان راتبه كل يوم خمس مئة رطل خبز»، فقوله: «ذا رتبة» لا أصل لها بخط المصنف.

١٣٢٨- ص ٤٠٠ س ٧: «وليفتحها لمخدومه». قلت: الواو زائدة لا معنى لها، وهي ليست بخط المصنف.

١٣٢٩- ص ٤٠٠ س ١١ : «وقطع المَصاف»، وهو تحريف من «وقع المصاف».

١٣٣٠- ص ٤٠٠ س ١١ أيضًا: «فحمل الشاميون وثبت المعز». قلت: وقع سقط ليس بالقليل، وصواب العبارة: «فحمل الشاميون حملة شديدة فهزموا المصريين وتبعهم الشاميون، وثبت المعز».

١٣٣١- ص ٤٠٠ س ١٩ : «فأتيتهم، فوجدت المعز وأقطاي في جماعة». الصواب، كما بخط المؤلف: «فأتيتهم فوجدتهم . . . الخ».

١٣٣٢- ص ٤٠١ س ١٦ : «روى عن ابن المجد». وهو تحريف صوابه: «ابن الجد» وهو مشهور مذكور.

١٣٣٣- ص ٤٠١ س ١٧ : «محمد بن الحسين بن عبدالسلام». لم يذكر له الدكتور ترجمة، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٦١).

١٣٣٤- ص ٤٠١ س ٢٠ : «سمع من ابن بوقا»، هكذا بالباء الموحدة، والصواب: «ابن مُوقَّى» بالميم!

١٣٣٥- ص ٤٠٢ س ١٤ : «تملك الجزيرة بعد أبيه الملك المسعود»، وهو تحريف قبيح أفسد المعنى بالكلية، صوابه: «تملك الجزيرة بعده ابنه الملك المسعود».

١٣٣٦- ص ٤٠٣ س ٤ : «وأطنب في مدحه وتضخيمه». الصواب، كما بخط المؤلف: «وأطنب في وصفه وتفخيمه».

١٣٣٧- ص ٤٠٣ س ٥ : «رحمه الله». لا أصل لها في نسخة المؤلف.

١٣٣٨- ص ٤٠٣ س ٦ : «محمد بن عبدالقادر بن محمد»، لم يذكر له ترجمة، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٦٢).

١٣٣٩- ص ٤٠٤ س ١ : «بالحضور». الصواب: «وبالحضور».

١٣٤٠- ص ٤٠٤ س ٣: «محمد ابن الوزير نصير الدين بن مهدي». الصواب: «محمد ابن الوزير نصير الدين ناصر بن مهدي».

١٣٤١- ص ٤٠٤ س ٥: «ثم أُخرِج عنه». الصواب: «ثم أُفرج عنه».

١٣٤٢- ص ٤٠٤ س ٧: «بقي إلى هذه السنة». الصواب: «وبقي إلى هذه السنة».

١٣٤٣- ص ٤٠٤ س ١٠ : «ولد بالطالقان من نواحي شهرزور». قلت: كيف يستقيم مثل هذا الكلام، فالطالقان بلدتان إحداهما بخراسان بين مرو الروذ وبلخ، والأخرى كورة وبلدة بين قزوين وأبهر، فأين هي من شهرزور؟ إنما الصواب: «ولد بالصامغان» كما بخط المؤلف، وهي كورة من كور الجبل.

١٣٤٤- ص ٤٠٤ س ١٣ : «مسعود بن عبدالله أبو الخير التكروري». لم يذكر له ترجمة، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة٦٠).

١٣٤٥- ص ٤٠٤ س ١٣ أيضًا: «صاحب المحدث عزالدين بن هلال»، وهذا الاسم لا وجود له لأنه محرف في اسمه واسم أبيه إذ صوابه: «عبدالعزيز ابن هلالة»، وهو عالم مغربي مشهور كان صديقًا لابن النجار وابن نقطة وغيرهما، وتوفي بالبصرة سنة ٦١٧، وهو مترجم في وفيات السنة المذكورة من هذا الكتاب، لكن أنّى للدكتور أن يعرف ذلك وقد استلب كل ذلك من نصي المحقق؟!

١٣٤٦- ص ٤٠٥ س ١٤: «وماتت في ثامن رجب». الصواب: «وماتت في ثاني رجب».

١٣٤٧- ص ٤٠٥ س ٢٠ : «وكان يعرف بابن صهير». الصواب: «وكان يعرف بابن صُفَير، بالفاء»، فرحم الله المؤلف الذي قيده بالحروف وكأنه كان يعلم احتمال وقوع التصحيف والتحريف فيه، كما وقع عند الدكتور.

١٣٤٨- ص ٤٠٦ س ٧: «وتخرج عنه الحافظ عبدالغني». قلت: هذا كلام عجيب غريب لا يستقيم البتة إذ كيف يتخرج عبدالغني المتوفى سنة ٦٠٠ هـ بيوسف بن خليل المتوفى سنة ٦٤٨؟ إنما الصواب: «وتخرج عند الحافظ عبدالغني»، كما بخط المؤلف، وهو المقبول عند ذوي العقول.

١٣٤٩- ص ٤٠٦ س ١٢: «ورجب بن مدكور»، هكذا ضبطه بالدال المهملة، وكأنه، والله أعلم، اغتر باسم العلامة المصري إبراهيم مذكور أمين عام مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إنما هذا بالمعجمة، وهو رجب بن مذكور بن أرنب الأكاف البغدادي المتقدمة ترجمته في وفيات سنة ٥٨٩ من هذا الكتاب.

١٣٥٠- ص ٤٠٧ س ٤: «وسمع الكثير من مسعود الحمال»، هكذا جوده بالحاء المهملة، ولم يكن الرجل حمالاً، بل جَمَّالاً، وهو أصبهاني معروف تقدمت ترجمته في وفيات سنة ٥٩٥ من هذا الكتاب، وقيده الزكي المنذري فقال: «والجمّال بفتح الجيم وتشديد الميم وفتحها وبعد الألف لام».

١٣٥١- ص ٤٠٧ س ٤ أيضًا: «وخليل بن بدر الداراني». قلت: وهذه النسبة محرفة أيضًا صوابها: الراراني، وهو أصبهاني أيضًا تقدمت ترجمته في وفيات سنة ٥٩٦ من هذا الكتاب، وقال الزكي المنذري في آخر ترجمته: «وراران: براءين مهملتين مفتوحتين وآخره نون قرية من قرى أصبهان، وقيل: محلة من محالها» (التكملة ١/ الترجمة ٥٣٠).

١٣٥٢- ص ٤٠٧ س ١٩: «وأنبأ عنه». الصواب: «وأخبرنا» أو «ابنا» بتقديم الباء على النون وهي من اختصارات «أخبرنا».

١٣٥٣- ص ٤٠٧ س ٢٢: «وعبدالملك بن حنيفة»، وهو تحريف قبيح صوابه: «وعبدالملك ابن العُنَيِّقة» وهو عبدالملك بن عبدالرحمن بن عبدالواحد الحراني العطار المعروف بابن العنيقة ٦١٧ - ٧٠٠ هـ، وقد تقدم التعريف به.

١٣٥٤- ص ٤٠٨ س ٢: «ونحوه بنت النصيبي». الصواب: «ونخوة بنت النصيبي» بالخاء المعجمة وفي آخرها التاء ثالث الحروف.

١٣٥٥- ص ٤٠٨ س ٩: «رحمه الله تعالى». قلت: هذه من الناسخ إذ لا أصل لها بخط المصنف.

١٣٥٦- ص ٤٠٨ س ٢٠: «وله تسعون سنة إلا سنة». الذي بخط المؤلف: «وله تسعون إلا سنة».

١٣٥٧- ص ٤٠٩ س ٢: «أبو بكر بن إسماعيل بن جوهر بن مصر». الصواب: «مطر» بدلاً من «مصر».

١٣٥٨- ص ٤٠٩ س ١٤: «والمعين خطاب بن محمد بن نصار». الصواب: «زنطار» بدلاً من «نصار»، وهو من شيوخ المؤلف حيث ترجمه في معجمه الكبير ١/٢٢٣، كما ستأتي ترجمته في وفيات سنة ٦٩٩ من هذا الكتاب.

١٣٥٩- ص ٤٠٩ س ٢٢: «والمحيي يحيى بن يحيى الروادي الشاهد». قلت: هكذا نسب الرجل روادياً، والروادية أكراد معروفون ولم يكن هذا الرجل منهم بل هو «الزواوي»، وأين هذا من ذاك، وهو من شيوخ المؤلف المترجمين في معجمه الكبير ٢/٣٧٦.

١٣٦٠- ص ٤١٠ س ١: «عيسى بن عبدالغني بن حازم». الصواب: «خازم» بالخاء المعجمة، كما بخط المؤلف.

١٣٦١- ص ٤١١ س ٣: «أحمد بن محمد بن الحسين». قلت: لم يذكر له أي ترجمة، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٦٥)، فلماذا لم يذكر ذلك إن كان يمتلك نسخة من الكتاب المذكور؟

١٣٦٢- ص ٤١١ س ١٠: «وتوفي». الصواب: «توفي» من غير واو.

١٣٦٣- ص ٤١١ س ١١: «أحمد بن مسلم بن أبي الفتح». قلت: ذكر (المحقق) مصدرين له: بغية الطلب لابن العديم، وتكملة ابن الصابوني، ولم يذكر صلة التكملة لعز الدين الحسيني التي صَرَّح المؤلف بالنقل منها حيث قال: «قاله الشريف» (وهو فيها، الورقة ٦٥)، فهذا علم في التحقيق جديد من اختراع الدكتور وابتداعه أن يترك المصدر الذي ينقل منه المؤلف ويذكر غيره!

١٣٦٤- ص ٤١٢ س ٩: سقط عند نهاية السطر وبعد قوله: «والواعظ محمد ابن الدواليبي» ما يأتي: «وهو آخر من حدث عن النرسي».

١٣٦٥- ص ٤١٢ س ١١: «وقد روى عنه النجار». الصواب: «وقد روى عنه ابن النجار».

١٣٦٦- ص ٤١٢ س ١١ أيضًا: «سافر كثيرًا». الصواب: «سافر الكثير».

١٣٦٧- ص ٤١٢ س ١٢: «ذوي الثروة». الصواب: «وذوي الثروة»، كما بخط المؤلف.

١٣٦٨- ص ٤١٢ س ١٣: «رحمه الله تعالى»، هذه العبارة لا أصل لها بخط المصنف، فهي من الناسخ.

١٣٦٩- ص ٤١٣ س ١: «فعاد إلى حلب». الصواب: «وعاد إلى حلب» كما بخط المؤلف.

١٣٧٠- ص ٤١٣ س ٤: «توفي في شعبان». الصواب: «توفي في شعبان، رحمه الله».

١٣٧١- ص ٤١٣ س ٥: «أحمد بن أبي البركات». لم يذكر له الدكتور ترجمة، وهو في صلة الحسيني (الورقة ٦٨).

١٣٧٢- ص ٤١٣ س ١٥: «مات في رمضان في عشر الثمانين». قلت: بعد هذا بخط المؤلف: «رحمه الله».

١٣٧٣- ص٤١٣ س ١٨: «سمع من عبدالمنعم الخزرجي، وأبي بكر بن حسنون». الصواب: «سمع من عبدالمنعم الخزرجي، وأبي بكر بن أبي زمنين، وأبي بكر بن حسنون». وتنظر صلة ابن الأبار ١/١٥٨ التي لم يذكرها.

١٣٧٤- ص ٤١٤ س ١٠: «القاضي ابن الحوري»، وليته عَرَّفنا بهذا القاضي وعرفنا بنسبة «الحوري» هذه. و(المحقق) فَنَّان في تحريف الأسماء والكنى والأنساب والألقاب على أنحاء شتى، فهذا «ابن الخويي» أو «ابن الخوئي» كيف شئت رسمه، وقد حَرّفه وصحفه فيما تقدم على أنحاء عديدة.

١٣٧٥- ص ٤١٤ س ١١: «ومحمد النجدي». وهذا مثل سابقه حرفه وصحفه على صيغ مختلفة كما تقدم وهو «البِجَّدي».

١٣٧٦- ص ٤١٤ س ١٢: «وعنه (عبد) الملك بن تيمية»، وقال في تعليق له على ما وضعه بين حاصرتين: «من سير أعلام النبلاء». والحق أنه لم يستطع قراءة النص قراءة مستقيمة لأن النص ليس فيه نقص، لكنه قرأ «وعبد» قرأها: «وعنه» فاضطر إلى إضافة «عبد» ليستقيم له النص، والنص متصل بما

قبله، فصوابه: «محمد البجدي، وعبدالملك ابن تيمية... الخ».

١٣٧٧- ص ٤١٤ س ١٦: «بركة بن عبدالرحمن بن عمارة الحريمي». لم يذكر له الدكتور ترجمة، وهو في صلة الحسيني (الورقة ٦٨) وقيّد «عَمَّارة» بالحروف بفتح العين المهملة وتشديد الميم وفتحها.

١٣٧٨- ص ٤١٥ س ٤: «جعفر بن عبدالرحمن». قلت: تخريج الدكتور لا معنى له وفيه خطأ، والأصح القول بأنه مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٦٦).

١٣٧٩- ص ٤١٥ س ٩-١٠: «حمدان بن شبيب بن حمدان، أبو الثناء الحزامي العطار»، وعلق (المحقق) في الحاشية بقوله: «انظر عن حمدان بن شبيب في صلة التكملة للحسيني، ورقة ٥٧». قلت: وهذا تدليس وتلبيس وجراءة عجيبة، فمن أين له صلة الحسيني حتى يحيل إليها، فالعادة أنه يستلبها من تعليقاتي، وأنا لم أذكره في كتبي، فذكره الدكتور (المحقق) على التخمين، لكنه لم يصب الورقة التي وقعت فيها الترجمة، وهي (٦٠) بدلاً من (٥٧)! كما تحرفت عنده نسبته فهو «حراني» لا حزامي. وقد تقدمت له ترجمة في السنة الماضية أوسع من هذه سقطت من (المحقق).

١٣٨٠- ص ٤١٥ س ١٢: «وابن الطاهري». الصواب: «وابن الظاهري» بالظاء المعجمة، وهو شيخ المؤلف المشهور.

١٣٨١- ص ٤١٥ س ١٣: «مات في صفر بحران». الصواب، كما جاء بخط المؤلف: «ومات في صفر سنة تسع وأربعين بحران».

١٣٨٢- ص ٤١٦ س ٣: «ومات في ذي القعدة». الصواب: «مات في ذي القعدة» من غير واو.

١٣٨٣- ص ٤١٦ س ٥: «سالم بن ثمال بن عنان بن واقد». قلت: هكذا ضبط الاسم الأخير بالقاف، إذ لم يرد هذا الاسم في سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٥٤ حيث جاءت ترجمته عرضًا، وفاته أن الرجل مترجم في صلة الحسيني التي طالما زعم أنها عنده، بل قيّد الحسيني هذا الاسم بالحروف، وهو بالفاء لا بالقاف (الورقة ٦٦).

١٣٨٤- ص ٤١٦ س ١٠: «وسمع من ابن سليمان الموصلي، وأخيه».
قلت: وقع في هذا النص الصغير سقطان وتحريف، فصوابه: «وسمع ببغداد من سليمان الموصلي وأخيه علي»!

١٣٨٥- ص ٤١٦ س ١٣: «توفي». الصواب: «وتوفي» كما بخط المؤلف.

١٣٨٦- ص ٤١٦ س ١٤: «(. . .) بن إسماعيل الأسدي». وقال في تعليق له على ما تركه فراغًا: «في الأصل بياض، ولم أتبينه». فهل يحتاج القارىء إلى دليل أقوى من هذا أن الدكتور لا يعتمد نسخة المؤلف، إنما يعتمد (أصلاً) آخر، لأن الاسم واضح في أصل المؤلف وضوح الشمس، وهو «صديق». وأيضًا فإنه لو كان يمتلك نسخة من صلة الحسيني لعثر على هذا الاسم بسهولة ويسر لأن كتاب الحسيني مرتب على تاريخ الوفيات، وقد نص المؤلف أن المترجم توفي بقلعة دمشق في ذي القعدة، فما أسهل الأمر عليه أن يبحث في التراجم التي ذكرها الحسيني في ذي القعدة من هذا العام، ولو فعل ذلك لوجد الحسيني يذكر أربعة تراجم في هذا الشهر، وما أسهل الأمر عليه أن يبحث بمن اسم أبيه إسماعيل، الأسدي الدمشقي الرام، ولو فعل ذلك لوجد الحسيني يقول: «وفي الحادي والعشرين من ذي القعدة توفي الشيخ أبو إسماعيل صديق بن إسماعيل بن أحمد بن خليفة الأسدي الدمشقي العقيبي الرامي بقلعة دمشق. . . الخ» (الورقة ٦٧)، ولكن أنّى له أن يفعل ذلك وهو لا يمتلك هذه النسخة، وأنّى له أن يعرف مثل هذه الطرائق في البحث والاستدلال وقد تعوَّد على اقتناص المصادر من هنا وهناك من غير مراجعة ولا تدقيق؟

١٣٨٧- ص ٤١٧ س ١١: «وتوفي في رابع شعبان». الصواب: «وتوفي في رابع عشر شعبان» كما بخط المؤلف. ومن الطريف أن الدكتور لم يذكر مصدرًا لهذا المترجم سوى ما ورد عرضًا من ذكر وفاته في السير ٢٣/ ٢٥٤، ولو رجع إلى صلة الحسيني لما وقع في هذا الخطأ، فقد قال عز الدين الحسيني: «وفي الرابع عشر من شعبان توفي الشيخ الصالح أبو حامد عبدالله بن أبي المكارم عبدالمنعم بن أبي الفضائل أحمد بن محمد بن فضائل بن عشائر الحلبي بحلب، ودفن بالمقام. . . الخ» (الورقة ٦٥).

١٣٨٨- ص ٤١٨ س ١: «روى (عنه) الدمياطي»، ثم قال في تعليق له على ما وضعه بين حاصرتين: «إضافة على الأصل يقتضيها السياق»، فأي أصل هذا؟ وما أضافه الدكتور موجود في أصل المصنف.

١٣٨٩- ص ٤١٨ س ٦: «وأبي بكر الحازمي». الصواب: «والحافظ أبي بكر الحازمي»، كما بخط المؤلف.

١٣٩٠- ص ٤١٩ س ٧: «ولم يعرف بهذه الإجازة». الصواب: «ولم يعرفوا بهذه الإجازة»، كما بخط المؤلف، وهو الذي يدل عليه السياق أيضًا.

١٣٩١- ص ٤١٩ س ١٣: «وقد جاوز مئة». والذي بخط المؤلف: «وقد جاوز المئة».

١٣٩٢- ص ٤٢١ س ٤: «أخذ العربية من ابن خروف». الصواب: «أخذ العربية عن ابن خروف».

١٣٩٣- ص ٤٢١ س ١١: «قرأ القراءات على أبي الجود». الصواب: «قرأ القراءات على أبي الجود وغيره».

١٣٩٤- ص ٤٢٢ س ٢: «روى عنه الدمياطي، والحداد». قلت: الدمياطي معروف وهو أبو محمد عبدالمؤمن بن خلف المتوفى سنة ٧٠٥، ولكن من «الحداد» هذا؟ إنه شخص لا وجود له لأنه محرف من «الحُفَّاظ»!

١٣٩٥- ص ٤٢٢ س ٥: «عبدالعزيز بن يحيى بن أبي بكر بن محمد». الصواب، كما بخط المؤلف: «عبدالعزيز بن يحيى بن أبي بكر المبارك بن محمد».

١٣٩٦- ص ٤٢٢ س ٩: «وأبي المكارم محمد بن أحمد الظاهري». هكذا ضبطه الدكتور بالظاء المعجمة، والصواب أن نسبة هذا الرجل «الطاهري» بالطاء المهملة، وقد نص عليه المؤلف في كتابه النافع المشتبه ٤١٧.

١٣٩٧- ص ٤٢٣ س ٣: «وأجاز له ذاكر بن كامل». الصواب: «أجاز» من غير واو في أولها.

١٣٩٨- ص ٤٢٣ س ٤: «وجعفر بن موسان». الصواب: «وجعفر بن آموسان».

١٣٩٩- ص ٤٢٣ س ٨: «وتوفي في الثامن والعشرين من ربيع الآخر». قلت: كتب المصنف أولاً كذلك، ثم ضرب على «الثامن»، وفي صلة التكملة للحسيني أنه توفي في الثالث والعشرين من الشهر (الورقة ٦٣)، ولذلك قال الحافظ زين الدين ابن رجب: «توفي بكرة السبت ثالث عشري ربيع الآخر، وقيل: ثامن عشري سنة سبع (كذا) وأربعين وست مئة» (الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٢٤٧).

١٤٠٠- ص ٤٢٣ - ٤٢٤: «عبيدالله بن عاصم بن عيسى بن أحمد. الخطيب أبو الحسن الأسدي الرندي»، وعَلّق (المحقق) على الكنية فقال: «في ملء العيبة: أبو الحسين». وهذه إشارة من (المحقق) بأن هذا المصدر قد تفرد بتكنيته بأبي الحسين، وقد ذكر له من المصادر قبل ذلك: تكملة ابن الأبار، وسير أعلام النبلاء، والوافي بالوفيات، والنجوم الزاهرة وغيرها إضافة إلى ملء العيبة.

وأقول أولاً: إن الصواب في كنيته أنه «أبو الحُسين» كما جاء بخط المؤلف. ونسأل بعد ذلك عما جاء في المصادر التي ذكرها (المحقق) وتفرد بالإشارة إلى ملء العيبة، وأول ما نلاحظ كتاب المؤلف الآخر: سير أعلام النبلاء، فقد جاء فيه: «الرندي، العلامة خطيب رندة - مدينة بالأندلس - أبو الحُسين» (٢٣/ ٢٥٠). ثم نعود إلى كتاب ابن الأبار، فنجد فيه: عبيدالله بن عاصم... يُكنى أبا الحُسين» (٢/ ٩٤١). ثم تقرأ في الوافي بالوفيات: «عبيدالله بن عاصم... أبو الحُسين» (١٩/ ٣٧٦)، فأي تعليق هذا الذي عَلقه المحقق وأي تحقيق هذا الذي يدعيه ويموه به؟!

١٤٠١- ص ٤٢٤ س ٣: «ولد في جمادى الأولى سنة اثنتين وخمسمائة». أقول: إن هذا إن صح، ولا يصح البتة، فإن عمر المترجم يكون (١٤٧) سنة ! إنما الصواب: «سنة اثنتين وستين وخمس مئة».

١٤٠٢- ص ٤٢٤ س ٨: «قال الشريف عز الدين». قلت: لم يخرج هذا المصدر ولا ذكره في مصادره مع أن من عادته استلابه من تعليقاتي، وقد ذكرته في سير أعلام النبلاء، وهو في صلة التكملة (الورقة ٦٨)، وهو بكل حال مقصر في إغفاله.

١٤٠٣- ص ٤٢٤ س ١٣-١٤: «علي بن محمد بن علي بن محمد بن يحيى، الصدر الحافظ أبو الحُسين الغافقي»، ثم ذكر له مجموعة مصادر استلب أكثرها من تعليقي على السير، وهو بلا شك لا يملك المخطوطات منها، مثل الجزء الثالث من التكملة لابن الأبار (نسخة الأزهر)، وصلة التكملة للحسيني، ومع ذلك فإنه لو كان استفاد من هذه المصادر فلا بأس بذلك، فقد أخطأ في كنية المترجم فجعله «أبا الحسين» بدلاً من «أبي الحَسن»، كما بخط المؤلف، وكما هو في جميع المصادر التي ذكرها.

ومن طرائف تخريجاته أنه بعد أن نقل من تعليقي كتاب الصلة لابن الأبار (نسخة الأزهر ٣/ الورقة ٨٠) قال: «والمطبوع رقم ١٩٢٢»، فأي مطبوع هذا الذي يتكلّم عليه، إن كان يريد المجلدين اللذين طبعهما عزت العطار الحسيني فليس فيهما من اسمه علي، ورقم (١٩٢٢) فيه هو ترجمة عبدالله بن الزيات من أهل قرطبة، وليس في الترجمة إشارة من قريب أو بعيد لصاحب الترجمة، فلا أدري من أين سلخ ذلك؟!

١٤٠٤- ص ٤٢٥ س ١: «وأبي الحسين بن خير». الصواب: «وأبي الحسن بن خير».

١٤٠٥- ص ٤٢٥ س ٦: «مع الشرف والحشمة والمروءة الظاهرية». الصواب: «الظاهرة» بدلاً من «الظاهرية» التي لا معنى لها.

١٤٠٦-ص ٤٢٥ س ١٠: «أبي الحسين الشاري». الصواب: «أبي الحسن الشاري».

١٤٠٧- ص ٤٢٥ س ١١: «من سبتة إلى ابن خلاص». الصواب: «من سبته أنَّ ابنَ خلاص».

١٤٠٨- ص ٤٢٥ س ١١ أيضًا: «وكبار أهل سبتة». الصواب: «وكبراء أهل سبتة».

١٤٠٩- ص ٤٢٥ س ١٢: «خير إفريقية بعيد عنا وشرها». الصواب: «خير إفريقية بعيدعنا وشرها بعيد».

١٤١٠- ص ٤٢٥ س ١٣: «ورأيي مدارة». الصواب: «والرأي مدارة».

١٤١١- ص ٤٢٥ س ١٦-١٧: «رحمه الله تعالى». هذه من الناسخ لا من المؤلف، لذا يتعين حذفها.

١٤١٢- ص ٤٢٦ س ١٠: «قاضي القضاة أبي سعيد بن أبي عصرون». الصواب: «قاضي القضاة أبي سعد بن أبي عصرون».

١٤١٣- ص ٤٢٦ س ١٢: «وهو من جملة تلامذته». الصواب: «وهو من جملة تلامذته في الفقه».

١٤١٤- ص ٤٢٦ س ١٥: «عند المصنف»، ولا معنى لها، صوابها: «عن المصنف».

١٤١٥- ص ٤٢٦ س ١٧: «بهاء الدين أبي الحسن بن أبي الفضائل». الصواب: «بهاء الدين أبي الحسن علي بن أبي الفضائل».

١٤١٦- ص ٤٢٧ س ١: «سمعت عليه». الصواب: «وسمعت عليه».

١٤١٧- ص ٤٢٧ س ٤: «المزرقي»، هكذا بالقاف، والصواب: «المَزْرفي» بالفاء، نسبة إلى «المزرفة» الموضع المعروف المشهور إلى اليوم شمال غربي بغداد.

١٤١٨- ص ٤٢٧ س ٥-٦: «والعجب من القراء كيف (لم) يزحموا عليه». ثم علق على ما وضعه بين قوسين بقوله: «إضافة على الأصل يقتضيها السياق».

أقول: أي أصل هذا الذي سقطت منه «لم» فهي ثابتة بخط المؤلف، والظاهر أنها سقطت من النسخة السقيمة التي اعتمدها، أو أن من نسخ للدكتور الكتاب قبل تحقيقه قد سها عنها، فكتب الدكتور ما كتب على عادته. وأيضًا فإن صواب «يزحموا»: «يزدحموا»، فلعله من غلط الطبع.

١٤١٩- ص ٤٢٧ س ١٩: «ولا تعلم أحدًا سمع من السلفي»، والصواب: «ولا نعلم» بالنون لا بالتاء ثالث الحروف، ولعله من غلط الطبع أيضًا.

١٤٢٠- ص ٤٢٨ س ٣-٤: «ورضي الدين إبراهيم المَطِيري»، وقد أراد (المحقق) أن يزيد في ضبط نسبة المذكور ففتح الميم وكسر الطاء المهملة، وهو تحريف قبيح لرجل مشهور هو رضي الدين إبراهيم الطَّبري، وهو إبراهيم

ابن محمد بن إبراهيم، القدوة الإمام رضي الدين أبو إسحاق الطبري ثم المكي الشافعي إمام المقام (٦٣٦ - ٧٢٢ هـ)، وهو من شيوخ المؤلف المترجمين في معجم شيوخه الكبير ١/ ١٥٠ - ١٥١.

١٤٢١- ص ٤٢٨ س ٦: «والمجبي محمد بن يوسف». الصواب: «والمحيي محمد بن يوسف»، يعني: محيي الدين.

١٤٢٢- ص ٤٢٨ س ١٣: «وحدث عنه يحيى الثقفي»، ولا يقبل مثل هذا من له أدنى معرفة بهذا العلم، فالصواب: «وحدث عن يحيى الثقفي»، وكذلك هو في صلة الحسيني (الورقة ٦٧) لتي لم يشر إليها.

١٤٢٣- ص ٤٢٩ س ٨: «روى عنه الحافظ عبدالعظيم أربعة أبيات». الصواب: «وروى عنه الحافظ عبدالعظيم في معجمه أربعة أبيات»، والمراد هنا: معجم شيوخه، ولم يصل إلينا فيما أعلم.

١٤٢٤- ص ٤٢٩ س ١٠: «رحمه الله تعالى». هذا الترحم على المترجم من الناسخ لا من المؤلف.

١٤٢٥- ص ٤٢٩ س ١٥: «الأثير بن بيان»، والصواب: «الأثير بن بُنان» وهو مشهور مذكور.

١٤٢٦- ص ٤٣٠ س ٦: «محمد بن عبدالعزيز بن أبي القاسم عبدالرحيم بن عمرو». الصواب: «عمر» بدلاً من «عمرو»، كما بخط المؤلف.

١٤٢٧- ص ٤٣١ س ١: «قال الشريف». لم يذكر الدكتور مصدر ذلك، وهو في صلة التكملة (الورقة ٦٧).

١٤٢٨- ص ٤٣١ س ٤: «والرضَى عبدالملك». هكذا فتح الضاد ليبين لنا أن الذي بعده مقصور، وهو خطأ مبين، والصواب: «الرَّضي» بالياء آخر الحروف، يعني: رضي الدين.

١٤٢٩- ص ٤٣١ س ٧: سقط من آخر السطر قول المؤلف في آخر الترجمة: «رحمه الله».

١٤٣٠- ص ٤٣١ س ١٤: «سقط بعد قوله ابن النحاس: «وغيره». والمترجم بعد ذلك مترجم في صلة الحسيني، الورقة ٦٢ ولم يذكر (المحقق) شيئًا من ذلك.

١٤٣١- ص ٤٣٢ س ٤: «وأسعد بن بَلْدرك»، هكذا بالباء الموحدة، والصواب الذي ليس فيه ارتياب أنه بالياء آخر الحروف «يلدرك».

١٤٣٢- ص ٤٣٢ س ٥: «وكان فقيهًا مفتيًا حسن الكلام في مسائل الخلاف، وغيرهم (كذا)، عدلاً... الخ». قلت: كلمة «وغيرهم» لا معنى لها هنا، وهي مقحمة على النص كأنها قفزت من السطر الذي قبله فلم ينتبه إليها (المحقق).

١٤٣٣- ص ٤٣٢ س ١٢: «وروى عنه». الصواب: «روى عنه» من غير واو.

١٤٣٤- ص ٤٣٢ س ١٥: «لمحمد النَّجدي»، وهو تصحيف صوابه: «البِجَّدي»، كما بيناه غير مرة.

١٤٣٥- ص ٤٣٢س ١٨: «توفي بها». الصواب: «توفي فيها»، كما بخط المؤلف.

١٤٣٦- ص ٤٣٢ هـ ٢: ذكر صلة التكملة، ورقة ٧٧، ولا أدري من أين جاء بها، فالصواب: الورقة ٦٧.

١٤٣٧- ص ٤٣٣ س ٢: «أحمد بن المبارك بن دَرَك»، هكذا قيد الاسم الأخير بفتحتين مخففًا، وهو خطأ، صوابه: «دَرَّك» بتشديد الراء وفتحها.

١٤٣٨- ص ٤٣٣ س ٩: «أبي الحسن علي بن البنا». الصواب: «أبي الحسن علي ابن البناء».

١٤٣٩- ص ٤٣٤ س ٢: «ولما توجه الصالح إلى حصن كيفا وملك البلاد». الصواب: «وتلك البلاد» بدلاً من«وملك البلاد» المحرفة.

١٤٤٠- ص ٤٣٤ س ٥: «رَتَّبه واليًا للبلد»، وهو تحريف صوابه كما بخط المؤلف: «رتبه كالوزير للبلد».

١٤٤١- ص ٤٣٤ س ٩: «علقته من آل يعرب لحظةً». الصواب: «لحظهُ» بدلاً من «لحظةً» التي لا معنى لها.

١٤٤٢- ص ٤٣٤ س ١١: «يا غائبًا ذاك الفتور بطرفه». ولفظة «غائبًا» في هذا الشطر لا معنى لها، وهي محرفة من «يا عاتبًا».

١٤٤٣- ص ٤٣٤ س ١٢: «أرج وما نفخ العبيرُ بجيبه» «و«نَفَخَ» بالخاء المعجمة لا معنى لها هنا، وليس هو المراد إذ الصواب: «نَفَحَ» بالحاء المهملة.

١٤٤٤- ص ٤٣٤ س ١٣: «وله». الصواب كما بخط المؤلف: «وله من قصيدة».

١٤٤٥- ص ٤٣٤ س ١٨: «وقد ادعى جعفر ابن شمس الخلافة». قلت: لفظة «جعفر» لم أجد لها أصلاً في نسخة المؤلف.

١٤٤٦- ص ٤٣٤ س ٢٠-٢١: «وكان محترزًا في أقواله لم يعرف منه الدعوى بما ليس له». الصواب «تُعرف» بدلاً من «يعرف» كما هو بخط المؤلف، وهو الموافق للغة.

١٤٤٧- ص ٤٣٥ س ١: «تثنّى كالهرِّ الرُّديني حائلُه». قلت: قرأت الكتب الكبار والصغار منذ أكثر من خمسين عامًا فما مر عليَّ أن هناك هرًا ردينيًا إلا عند الدكتور (المحقق)، فكان يتعين عليه أن يبين لنا صفته وطبيعته، وكيف يتثنّى، وهل التثني من صفات الهررة الردينية؟ ثم لم يبين لنا أيضًا معنى «حائله» في هذا الشطر من بيت الشعر، وهو الخبير بالشعر ومعانيه. على أنني اكتشفت فيما بعد أن كل هذا «ضُحكة» من لطائف التصحيف والتحريف إذ صواب الشطر كما يأتي:

«تَثَنَّى كما هَزَّ الرُّدينيَّ حاملُه»، والرماح الردينية معروفة مشهورة، نسأل الله الستر والعافية!

١٤٤٨- ص ٤٣٥ س ٣: «من الترك ملحي في الصميم وخالُه»، ولا معنى للفظة «ملحي» في هذا الشطر، فهي محرفة صوابها «أضحى».

١٤٤٩- ص ٤٣٥ س ٣: «من الزنج من ذا في الملاحة يماثله». الصواب: «الملاح» بدلاً من «الملاحة»، كما بخط المؤلف.

١٤٥٠- ص ٤٣٥ بعد البيت الثالث سقط هذا البيت:

ومـا خلتـه إلا حسـامـي أضمـه وفي عاتقي من ضفرتيه حمائله

١٤٥١- ص ٤٣٥ س ٥: «وأوصى بأن يكتب على قبره دوبيت». قلت: هذه العبارة من تصرف الناسخ، وأما الذي بخط المؤلف فهو: «وله، وأوصى

أن تكتب على قبره».

١٤٥٢- ص ٤٣٥ س ١١: «يوسف بن علي». لم يذكر له الدكتور ترجمة وهو في صلة الحسيني (الورقة ٦٢).

١٤٥٣- ص ٤٣٥ س ١٢: «البغدادي العدل». الصواب: «البغدادي المُعدَّل» كما بخط المؤلف.

١٤٥٤- ص ٤٣٦ س ١٩: «ورزق حظوة». الصواب: «ورزق فيه حظوة».

١٤٥٥- ص ٤٣٦ س ٢٠: «ومات بها في ربيع الآخر». الصواب، كما بخط المؤلف: «ومات في ربيع الآخر بدمشق».

١٤٥٦- ص ٤٣٧ س ٣: «والشرف محمد بن إسماعيل بن النشر». الصواب: «النشو» بالواو بدل الراء، وقد تحرف عنده سابقًا.

١٤٥٧- ص ٤٣٧ س ٥: «وعزيز الدين يحيى بن الفخر الكُرْجي»، هكذا قيده بضم الكاف وسكون الراء، والصواب: بفتح الكاف والراء.

١٤٥٨- ص ٤٣٧ س ١٠: «وعز الدين عبدالعزيز بن إدريس بن بزيز». الصواب: «مُزيز» أوله ميم بدلاً من الباء، وهي عائلة مشهورة، وسبق أن تصحف عنده على هيئات أخرى.

١٤٥٩- ص ٤٣٧ س ١١: «وأمين الدين... بن قرياص»، هكذا بالياء آخر الحروف، والصواب فيه: «قرناص» بالنون.

١٤٦٠- ص ٤٣٧ س ١٢: «وعبدالرحمن شيخنا العز». الصواب: «وعبدالرحمن ابن شيخنا العز».

١٤٦١- ص ٤٣٧ س ١٤: «والشهاب أحمد بن عبدالكريم بن الكَرَشْت». الصواب: «الكوشت» بدلاً من «الكرشت».

١٤٦٢- ص ٤٣٨ س ١٠: «أحمد بن محمد بن عبدالملك». لم يذكر له الدكتور ترجمة، وهو آخر الأحمدين المترجمين في التكملة لابن الأبار ١/ ١٢٩ (من طبعة الحسيني) و١/ ١١٣ من طبعة الهراس.

١٤٦٣- ص ٤٣٨ س ١٦: «يعرف بالبُطيط». الصواب: «يعرف بالبطبيط». كما بخط المؤلف.

١٤٦٤- ص ٤٣٩ س ١٥: «وأبو الحسين ابن تاج القراء». الصواب: «أبو الحسن ابن تاج القراء»، وهو أبو الحسن علي بن عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بن رافع الطوسي البغدادي المتوفى سنة ٥٦٣ والمتقدمة ترجمته في هذا الكتاب، وهو الشيخ الخمسون في ترجمة رشيد الدين ابن مسلمة التي حققها تلميذي السيد كامران الدلوي (ص ٩٨ ط. دار الغرب).

١٤٦٥- ص ٤٤٠ س ٥: «حزينة بنت سعد بن الهاطر»، هكذا كتب الدكتور (المحقق)، وهو والله لا يدري ماذا يكتب، فانظر إلى هذا الرجل كيف تحرف اسمه ثم صار أنثى بعد أن كان ذكرًا، ثم تحرف اسم الثالث المذكور، ذلك أن الصواب فيه: «خزيفة بن سعد بن الهاطرا»، واسم هذا الرجل «عبدالله» ولقبه خزيفة، وقد تقدم في وفيات سنة ٥٦٠ من هذا الكتاب، فذكره الذهبي في «خزيفة» ثم عمل له إحالة في عبدالله، وهو الشيخ الثالث والأربعون في المشيخة البغدادية لابن مسلمة، قال: أخبرنا عبدالله بن سعد بن الحسن بن الهاطرا أبو المعمر المعروف بخزيفة في كتابه إليَّ من بغداد حرسها الله سة تسع وخمسين وخمس مئة، قال: ». فتأمل أخي القارىءوتدبر مثل هذا (التحقيق).

١٤٦٦- ص ٤٤٠ س ٥ أيضًا: «وعبدالواحد بن الحسين». قلت: سقطت نسبته من النص، ففيه: «عبدالواحد بن الحسين البارزي»، وقد تقدمت ترجمته في وفيات سنة ٥٦٢ من هذا الكتاب، وهو الشيخ الخامس والثلاثون في المشيخة البغدادية لابن مسلمة (ص ٧٣).

١٤٦٧- ص ٤٤٠ س ١٢: «ومحمود بن المراتبي». الصواب، كما بخط المؤلف: «ومحمود ابن المراتبي الأصم».

١٤٦٨- ص ٤٤١ س ١: «توفي في شوال. وفي صفر توفي نسيبه أبو المكارم». الصواب، كما جاء بخط المؤلف: «توفي في شوال، وفي صفرها توفي نسيبه أبو المكارم سعيد بن خالد»، فوقع في النص تحريف وسقط.

١٤٦٩- ص ٤٤١ س ٣: «كمال الدين المغربي». الصواب: «كمال الدين المعري»، وكذا جاء عنده على الصواب في آخر الترجمة، لكن (المحقق) لا يدري ما يخط قلمه بين أول الترجمة وآخرها. وقد ذكر في الحاشية مجموعة مصادر أكثرها مستلب من تعليقي على السير، وفاته أني قلت

في السير: «المغري: هكذا ضبطه الذهبي بخطه في تاريخ الإسلام، وكذا ورد في العبر. وقد تصحفت هذه النسبة بفعل النساخ، ففي ذيل الروضتين والوافي: وردت بلفظ «المقرىء»، وفي طبقات الشافعية للسبكي والإسنوي وشذرات الذهب وردت «المغربي».

١٤٧٠- ص ٤٤١ س ٧: «كان معيدًا عند ابن الصلاح». الصواب: «كان معيدًا عند ابن الصلاح بالرواحية»، فسقط اسم المدرسة.

١٤٧١- ص ٤٤٢ س ١: «الشريف ابن غزلان». الصواب: «الشريف ابن عدلان»، وهو شيعي معروف.

١٤٧٢- ص ٤٤٢ س ٤: «ما أعلم من جمعه». الصواب: «ولا أعلم من جمعه».

١٤٧٣- ص ٤٤٢ س ٦: «الهَمَداني». الصواب: «الهَمْداني» بسكون الميم إذ هو من قبيلة «همدان» العربية.

١٤٧٤- ص ٤٤٢ س ١٤: «إسماعيل بن عبدالله الرومي، مولى أبي العباس أحمد بن إبراهيم الحمصي».

قلت: لا يوجد مثل هذا الاسم، ولذلك لم يتمكن الدكتور (المحقق) أن يجد له ترجمة، والصواب أن هذا الرجل اسمه إياس، قال عز الدين الحسيني في وفيات سنة ٦٥٠، ومن خطه أنقل: «وفي السادس والعشرين من المحرم توفي الشيخ أبو عثمان إياس بن عبدالله الرومي عتيق أبي العباس أحمد بن إبراهيم ابن الحمصي بدمشق. سمع من أبي طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر الخشوعي وحدث».

١٤٧٥- ص ٤٤٥ س ٣: «علاء الدين الطبرسي»، هكذا جعل الدكتور المحقق اسمه نسبة له، وصوابه: «ألطبرس»، فكأنه اغتر بما وقع من غلط في طبعة «الحوادث» القديمة(ص ٢٦٥)، وقد استدرك شيخنا العلامة هذا الغلط المتكرر في الكتاب المذكور في تعليقه على ترجمته من تلخيص مجمع الآداب (٤/ الترجمة ١٤٨٠) فقال: «وجاء فيه (يعني الكتاب المسمى بالحوادث الجامعة): الطبرسي بالياء غلطًا». ثم قال في أول التعليق: «الألف واللام فيه أصليتان لأنه اسم تركي». وتنظر طبعتنا من كتاب الحوادث ص ٣٠٨.

١٤٧٦- ص ٤٤٣ س ٤: «وكان عظيمًا لديه»، ولا معنى لهذه العبارة، والصواب كما جاء بخط المؤلف وفي الكتاب المسمى بالحوادث وغيره: «وكان حظيًا عنده»، فالمؤلف وصاحب «الحوادث» ينقلان من المصدر نفسه وهو تاج الدين ابن الساعي.

١٤٧٧- ص ٤٤٣ س ٤ أيضًا: «وعالي المرتبة». الصواب، كما بخط المؤلف: «وعالي الرتبة».

١٤٧٨- ص ٤٤٣ س ١١: «الحسن بن عبدالرحمن بن الحسن»، لم يذكر له الدكتور ترجمة، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٧١) الذي طالما زعم أن عنده نسخة منه.

١٤٧٩- ص ٤٤٣ س ١٤: «روى عنه عبدالوهاب بن سكينة». الصواب: «روى عن عبدالوهاب بن سكينة، كما بخط المؤلف، فهو الذي يثبته المنقول وتصدقه العقول، إذ من المستبعد جدًا أن يروي عنه هذا الشيخ الكبير المتوفى سنة ٦٠٧، وهو لا يعدو أن يكون راويًا مغمورًا.

١٤٨٠- ص ٤٤٤ س ١١: «والنظام محمد بن الحسين المرغيناني». الصواب، كما جاء بخط المؤلف: «والنظام محمد بن الحسن المرغيناني»، وكذلك جاء في جميع المصادر التي ذكرته في ترجمة الصغاني! فما فائدة ذكر المصادر يا عزيزي الدكتور.

١٤٨١- ص ٤٤٥ س ١٤: سقطت بعد هذا السطر أسماء خمسة كتب من الكتب التي ذكرها المؤلف لرضي الدين الصاغاني، ذلك أنه بعد أن قال: «وكتاب الشوارد في اللغات» سقط ما يأتي: «مجلد، وكتاب توشيح الدريدية، وكتاب التراكيب، وكتاب فعال، وكتاب فعلان، وكتاب الانفعال».

١٤٨٢- ص ٤٤٥ س ٥: «وكتاب الفحول». الصواب: «وكتاب يفعول»، ولا علاقة للفحول هنا.

١٤٨٣- ص ٤٤٥ س ٧: «وكتاب في علم الحديث». الصواب: «وكتابًا في علم الحديث»، كما هو بخط المؤلف، وكما ينبغي نحوًا.

١٤٨٤- ص ٤٤٥ س ٨: «وجميعها لي لها نسخ». الصواب: «وجميعها لي بها نسخ».

١٤٨٥- ص ٤٤٥ س ١٦ : «بالحريم الظاهري»، هكذا بالظاء المعجمة، والصواب بالطاء المهملة، وهي محلة مشهورة ببغداد، والحريم الطاهري منسوب إلى طاهر بن الحسين الأمير المشهور.

١٤٨٦- ص ٤٤٥ س ١٧ : «وكان قد أوصى بذلك». الصواب: «وكان أوصى بذلك».

١٤٨٧- ص ٤٤٦ س ٧: «سعيد بن خالد»، لم يذكر له الدكتور (المحقق)ترجمة، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٦٩) الذي طالما زعم أنه يمتلك نسخة منه.

١٤٨٨- ص ٤٤٦ س ١٨ : «سليمان بن محمد»، ذكر له «بغية الوعاة» للسيوطي، ولو لم يذكره لكان أحسن، لأن المصنف صَرَّح أنه نقل الترجمة من صلة التكملة للشريف عز الدين الحسيني كما في ص ٤٤٧ س ٤، وهو فيه (الورقة ٦٩) من نسختي المصورة التي طالما أحال إليها استلابًا مني.

١٤٨٩- ص ٤٤٧ س ٣: «ويلبس قصيرًا». الصواب: «يلبس قصيرًا» من غير واو.

١٤٩٠- ص ٤٤٩ س ٤ : «ثم بقي إلى آخر النهار يقول». الصواب: «ثم بقي في آخر النهار يقول».

١٤٩١- ص ٤٤٩ س ٧: «علي بن محمد بن عبدالله»، لم يذكر له ترجمة، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٧١).

١٤٩٢- ص ٤٤٩ س ١٣ : «عماد الدين النصري». الصواب: «عماد الدين المصري»، كما بخط المؤلف، وكما هو بخط عز الدين الحسيني في صلة التكملة (الورقة ٧٢).

١٤٩٣- ص ٤٥٠ س ٢: «صدر الدين أبي الحُسين بن حمويه». الصواب: «صدر الدين أبي الحَسن بن حموية».

١٤٩٤- ص ٤٥٠ س ٤ : «بمدرسة زين التجار». الصواب: «بمدرسة ابن زين التجار»، وهي من المدارس المعروفة بمصر.

١٤٩٥- ص ٤٥٠ س ٤ أيضًا: «وقضاء العساكر». الصواب: «وقضاء العسكر» كما جاء بخط المؤلف.

١٤٩٦- ص ٤٥٠ س ٨: «وكان مولده بأرمينية». الصواب: «بأرمية» بدلاً من أرمينية، وأرمية من مدن أذربيجان كما في معجمات البلدان.

١٤٩٧- ص ٤٥١ س ٦: «كالحافظ الضياء». الصواب: «كالحافظ ضياء الدين»، والمعنى واحد ولكن يتعين المحافظة على نص المؤلف.

١٤٩٨- ص ٤٥١ س ١٠: «والفقيه علي بن عبدالحميد العَنْدقي»، هكذا قيد الدكتور (المحقق) هذه النسبة بالحركات التي لا أدري من أين جاء بها بعد أنّ علق في الحاشية بقوله: «لم أقف على هذه النسبة».

أقول: إذا كنت لم تقف على هذه النسبة فكيف تضبطها هذا الضبط بالحركات العجيبة، وكيف تقف عليها وهي محرفة صوابها «الفُنْدقي». ولو كان الدكتور من أهل المعرفة بهذا الشأن وممن مارسوا هذا العلم وخبروا مبادئه الأولية لكان بحث على نسخ الكتاب الجيدة، وفي هذا الموضع نسخة وصلت إلينا بخط المؤلف، وقد جَوّد المؤلف رحمه الله ضبط هذه النسبة بخطه المتقن المليح بضم الفاء وسكون النون وضم الدال، فهي «الفُنْدقي» نسبة إلى موضع قرب المصيصة يقال له«الفندق». ولو فرضنا أنه لم يقف على نسخة متقنة كالنسخة التي وقفنا عليها أما كان يستطيع أن يبحث في كتب القرن الثامن عن رجل يقال له علي بن عبدالحميد وينسب إلى مثل هذه النسبة أو ما يشبهها، لأن هذا المذكور من الرواة عن المترجم، وأول ما نبحث عن مثل هذا هو معجم شيوخ المؤلف، فإذا فتحنا الكتاب على من اسمه علي واسم أبيه عبدالحميد لوجدناه فيه، قال المؤلف: «علي بن عبدالحميد بن محمد... الفندقي المقدسي الحنبلي» (٢/ ٣٠) وعرفنا منه أنه توفي سنة٧٠٧. وهكذا نتوقع أن نجده في «الدرر الكامنة» للحافظ ابن حجر فنبحث عنه، فنجده فيه (١٢٨/٣) لكن محققه الجاهل ضبط الفاء والدال بالفتح. ثم نذهب لنبحث في وفيات سنة ٧٠٧ من الكتب المرتبة على الوفيات فنجده في شذرات الذهب ٦/ ١٥ الذي نقله من معجم شيوخ الذهبي ولكن تحرفت فيه نسبته إلى «الفنيدقي» بزيادة ياء آخر الحروف، وكلهم لم يذكر النسبة التي اقترحها أو اخترعها الدكتور (المحقق).

١٤٩٩- ص ٤٥٢ س ١٤ : «وشمس الدين الدمياطي»، هكذا ذكر لقبه (المحقق)، ولا وجود له لأنه محرف صوابه: «شرف الدين»، وهو شيخ المؤلف أبو محمد عبدالمؤمن بن خلف المتوفى سنة٧٠٥ هـ.

١٥٠٠- ص ٤٥٢ س ١٦ : «وتوفي». الصواب: «توفي» من غير واو.

١٥٠١- ص ٤٥٢ س ٢٠ : «وأبو الفضل بن حبيش». الصواب: «وأبو القاسم بن حبيش».

١٥٠٢- ص ٤٥٣ س ٤ : «رحمه الله»، لا أصل لها بخط المؤلف.

١٥٠٣- ص ٤٥٣ س ١٧ : «توفي». الصواب: «وتوفي»، كما بخط المؤلف.

١٥٠٤- ص ٤٥٤ س ٣: «وروى عنه». الصواب: «روى عنه» من غير الواو.

١٥٠٥- ص ٤٥٤ س ٣ أيضًا: «والحافظ شرف الدين النوبي»، هكذا أضاف إلى أهل النوبة رجلاً ليس منهم، وإنما هو الحافظ شرف الدين التوني، نسبة إلى «تونة» قرية من تنيس، وهو الحافظ شرف الدين الدمياطي عبدالمؤمن ابن خلف المتوفى سنة ٧٠٥ هـ، قال المؤلف في المشتبه بعد أن ذكر «البوني»: «وبمثناة نسبة إلى تونة قرية من تنيس منها شيخنا عبدالمؤمن بن خلف الحافظ التوني رحمه الله» (ص ١٠١)، وشيخ المؤلف المشهور هذا هو الذي حرفه المؤلف قبل قليل فسماه «شمس الدين الدمياطي»، نسأل الله العافية من هذا (التحقيق).

١٥٠٦- ص ٤٥٤ س ٩ : «محمد بن محمود بن عُبيدالله. . . ابن الملثم المصري»، وذكر أنه مترجم في المقفى للمقريزي، وأن اسم جده في المقفى: «عبدالله». قلت: إنما نقل المؤلف هذه الترجمة من صلة الحسيني (الورقة ٧٣)، وفي الجميع «عبدالله»، فما فائدة التحقيق؟

١٥٠٧- ص ٤٥٤ س ١١ : «ولد سنة سبع وأربعين»، وهو تحريف صوابه: «تسع وأربعين»، كما بخط المؤلف وصلة الحسيني والمقفى للمقريزي.

١٥٠٨ ـ ص ٤٥٤ س ٥: «رجع إلى خراسان». الصواب: «رجع إلى بلاد خراسان»، كما بخط المؤلف.

١٥٠٩ ـ ص ٤٥٤ س ٨: «بحيراباذ». الصواب: «ببحيراباذ».

١٥١٠ ـ ص ٤٥٤ س ١١: «وتوفي والده». الصواب: «وقد توفي والده».

١٥١١ ـ ص ٤٥٤ س ١٢: «رحمه اللّه تعالى». هذه العبارة من الناسخ لم يكتبها المؤلف، لذا يتعين حذفها.

١٥١٢ ـ ص ٤٥٦ س ٤: «توفي». الصواب: «وتوفي» كما بخط المؤلف.

١٥١٣ ـ ص ٤٥٦ س ٦: «موسى بن زكريا بن إبراهيم». لم يذكر له ترجمة، وهو مترجم في صلة الحسيني (الورقة ٦٩). وكذلك الذي بعده: موسى ابن أبي الفتح محمود»، فهو مترجم في الصلة أيضاً (الورقة ٧٢)، وهو يزعم أن الكتاب المذكور عنده فلماذا لم يحل إليه إن كان من الصادقين؟!

١٥١٤ ـ ص ٤٥٦ س ١٥: «توفي في رمضان». الصواب: «وتوفي في رمضان» كما بخط المؤلف.

١٥١٥ ـ ص ٤٥٧ س ٩: «ومن شعره مُلغزاً». الصواب: «ومن شعره لغزاً» كما بخط المؤلف.

١٥١٦ ـ ص ٤٥٧ س ١٠: «أذا حملت ألقت اليوم جنينها». الصواب: «إذا حملت ألقت ليومِ جنينها» كما بخط المؤلف.

١٥١٧ ـ ص ٤٥٧ س ١٢: «لها حينئذٍ ما بين زوجين يعتدي». قلت: هذا من طرائف التحريفات والتصحيفات التي يتعين ذكرها في كتب هذا الفن كما كان يفعل الأقدمون، فكل كلمة فيها محرفة أو مصحفة، ولم يسأل (المحقق) نفسه عن معنى هذا الشطر من الشعر، ولم ينتبه إلى أن لفظة «حينئذٍ» هي تحريف للفظة «جَسَد» وأن «زوجين» هي تصحيف عن «روحين»، وأن «يعتدي» هي تصحيف عن «يغتدي»، فالصواب في قراءة الشطر:

لها جَسَدٌ ما بين روحين يغتدي

١٥١٨ ـ ص ٤٥٨ س ١: «نصر اللّه بن أبي الجود حاتم بن عبد الجليل بن

عبد الجبار بن حسن، سديد الدين، أبو القاسم الأنصاري المصري الكاتب الأديب».

قلت: هذا الرجل لا وجود له، ولذلك لم يستطع (المحقق) أن يجد له ترجمة في أي كتاب، وآية ذلك أن اسمه محرف، وأن صوابه «هبة اللّه» لا «نصر اللّه»، وهو مترجم في صلة التكملة لعز الدين الحسيني (الورقة ٧٠).

١٥١٩ ـ ص ٤٦٠ س ٢: «روى عنه الحافظ مجد الدين بن النجار». قلت: وهذا لقب مخترع لابن النجار البغدادي المتوفى سنة ٦٤٣هـ اخترعه التحريف الذي ساد هذه الطبعة من أولها إلى آخرها، والصواب الذي ليس فيه ارتياب هو: «محب الدين».

١٥٢٠ ـ ومثله قوله في الصفحة نفسها س ٣ ـ ٤: «وأبو بكر الدُّبَيْثي»، هكذا ضبط (المحقق) المدقق الدبيثي زيادة في الإتقان وتعليماً للقراء، فزاد الدبيثيين رجلاً ليس منهم، ولم يعلم أن «الدبيثي» هي لفظة محرفة عن «الدَّشْتِي»!

١٥٢١ ـ ومثله في الصفحة نفسها س ٥ حيث زاد المؤدِّبين رجلاً ليس منهم فقال: «وعلي بن جعفر المؤدب»، ولم يكن الرجل مؤدِّباً، بل كان مؤذناً، فغير التصحيف مهنته. ومن الطريف أن هذه الأسماء قد جاءت على الوجه في طبعتنا من سير أعلام النبلاء ٢٣ / ٢٨٥ والذي أشار (المحقق) إليه وسلخ منه مصادر الترجمة ولكنه لم يستفد منها شيئاً على عادته.

١٥٢٢ ـ وقد ذكر (المحقق) من مصادر ابن قميرة الذي نقلنا ما وقع في ترجمته من التحريف والتصحيف في الفقرات الثلاث الماضيات: صلة التكملة لعز الدين الحسيني منقولة ومسروقة من تعليقنا على السير، ولكن لما كان الذي بعده غير مترجم في السير فمن أين سيأتي له بترجمة من صلة التكملة للحسيني؟ وهو أبو بكر بن سعد اللّه بن جماعة بن حازم بن صخر الكناني الحموي الشافعي حيث أنه مترجم في الورقة التي بعدها (الورقة ٧١) فهل يحتاج القارىء إلى مزيد أدلة على مثل هذه السرقات الفاضحة.

ومن أجل أن يدرك القارىء مدى الإساءة التي أسيء بها إلى هذا الكتاب بهذه الطبعة التي وُسِّدت إلى غير أهلها أذكِّره بأن المؤلف ذكر عدداً من أسماء

مواليد سنة ٦٥٠هـ لم تتجاوز نصف صفحة وقع فيها أكثر من أحد عشر تصحيفاً وسقطاً، فما بالك بخمسين مجلداً، وها هي ذي:

١٥٢٣ ـ ص ٤٦٠ س ١٩: «وفيها ولد القدوة محمد بن عمر». الصواب: «وفيها ولد الشيخ القدوة...».

١٥٢٤ ـ ص ٤٦١ س ١: «وقوام الدين حسن بن محمد بن الطبَّاخ»، ولم يكن قوام الدين هذا طباخاً ولا عُرف أحد من أهله بممارسة مهنة الطبخ، وإنما التحريف هو الذي جعله ابن طباخ، وهو ابن «الطرَّاح»، وهو شيباني متشيع، له ترجمة في الدرر للحافظ ابن حجر ٢ / ١١٩ ـ ١٢٠ لأن وفاته في المئة الثامنة.

١٥٢٥ ـ ص ٤٦١ س ٢: «وشهاب الدين أحمد بن محمد بن سليمان بن حمائل بن غانم الكاتب». الصواب في اسم جد هذا الرجل «سَلْمان» لا «سُليمان»، كما أن لفظة «الكاتب» زحفت من موقعها الصحيح بعد «حمائل» فاستقرت عنده في آخر الاسم، ولا يصح ذلك لأن «ابن غانم» هي شهرة المترجم، قال الحافظ ابن حجر في الدرر وقد ترجمه فيه ترجمة رائقة: «أحمد ابن محمد بن سلمان بن حمائل بن علي... الشهير بابن غانم شهاب الدين الجعفري...» ١ / ٢٨٢.

١٥٢٦ ـ ص ٤٦١ س ٣: «والشيخ محمد بن نصر بن صالح المصري المقرىء». الصواب في اسم والده «نُصَيْر» بالتصغير، كما بخط المؤلف، وهو مترجم أيضاً في الدرر الكامنة ٥ / ٤٦، قال: «محمد بن نصير بن صالح بن جبريل بن خلف المصري نزيل دمشق... مات في الثامن من ذي الحجة سنة ٧١٨».

١٥٢٧ ـ ص ٤٦١ س ٥: «والمعلّم محمد بن المظفر الصالحي المهندس». الذي بخط المؤلف: «مظفر» من غير الألف واللام.

١٥٢٨ ـ ص ٤٦١ س ٦: «والشيخ محمد بن المهيب عبد اللّه، في ثاني ربيع الأول». قلت: وقع في هذا النصف السطر تحريف وسقط، فأما التحريف فإنه في لقب عبد اللّه حيث جعله «المهيب» وهو «المحب» يعني: محب الدين، وأما السقط ففي تاريخ مولده حيث سقطت لفظة «عشر» بعد «ثاني» فقدم مولده عشرة أيام حيث الصواب: «في ثاني عشر ربيع الأول».

١٥٢٩ ـ ص ٤٦١ س ٩: «والزين علي بن مرزوق السُّلامي، بها». هكذا قيَّد (المحقق) المدقق سين السلامي بالتشديد والضم، ولا أعرف مثل هذه النسبة، فهذا الرجل منسوب إلى «السَّلامية» بفتح السين، وهي قرية كبيرة بنواحي الموصل على شرقي دجلتها، نُسب إليها عدد من العلماء تقدم ذكر غير واحد منهم في هذا الكتاب، وقد ذكرها ياقوت في «معجم البلدان» ٣ / ٢٣٤ (ط. صادر) وابن عبد الحق في «مراصد الاطلاع» وغيرهما. أما ما جاء في ترجمته في المطبوع من الدرر للحافظ ابن حجر من ضم للسين فهو من كيس ناشره (٣ / ٢٠٢).

١٥٣٠ ـ ص ٤٦١ س ١٤: «والشيخ إبراهيم بن المغريشة». قلت: إنما هو ابن «القرشية»، وهو إبراهيم بن بركات بن أبي الفضل البعلبكي المعروف بابن القرشية المتوفى سنة ٧٤٠هـ، وهو من شيوخ الذهبي (معجم شيوخه الكبير ١ / ١٣١).

١٥٣١ ـ ص ٤٦٢ س ١٣: «المبارك بن حصير». هكذا ذكره بالحاء والصاد المهملتين، والصواب: المبارك بن خُضَيْر»، وهو أبو طالب المبارك بن علي بن محمد بن علي بن خضير المتوفى سنة ٥٦٢، ذكره المصنف في كتابه المشتبه (ص ٢٤١)، فقال: «وتصغير خضر: المبارك بن علي بن خُضَيْر»، وتقدمت ترجمته في وفيات السنة المذكورة من هذا الكتاب (١٢ / ٢٨٦ من طبعتنا)، وترجمه في «السير» ٢٠ / ٤٨٧، وذكره العلامة ابن ناصر الدين في «التوضيح» ٣ / ٢٦٧.

١٥٣٢ ـ ص ٤٦٢ س ١٥: «أجاز لابن الشيرازي، وسعد الدين البجدي، وفقها بنت الواسطي». قلت: وقع في هذا السطر سقط حرف غير المعنى، إذ الصواب: «وسعد الدين، والبِجَّدي» فهما اثنان، جعلهما المحقق المدقق واحداً، وأما «فقها» فصوابها: «فقهاء».

١٥٣٣ ـ ص ٤٦٢ س ١٧: «بَرَّة بنت عبد الوهاب بن برغش، أمة الوهاب».

قلت: وقع التحريف والتصحيف في اسمها واسم جدها، فاسمها «حُرَّة» واسم جدها «بزغش» بالزاي لا بالراء!

١٥٣٤ ـ ص ٤٦٣ س ٢ : «كتاب يوم وليلة لابن شبيب العُمري». قلت : هكذا قيده المحقق المدقق بضم العين زيادة في الضبط والإتقان، مع أنه مصحف صوابه : «المَعْمَري»، وهو الحسن بن علي بن شبيب أبو علي المَعْمَري البغدادي المتقدمة ترجمته في كتابنا هذا (٦ / ٩٢٩) وإنما اشتهر بهذه النسبة لأنه عُني بجمع حديث معمر، أو قيل له ذلك لأن أمه أم الحسن هي بنت سفيان بن أبي سفيان المعمري صاحب مَعْمَر بن راشد. وينظر «تاريخ مدينة السلام» ٨ / ٣٥٩، و«سير أعلام النبلاء» ١٣ / ٥١٣ و«المَعْمَري» في أنساب السمعاني.

١٥٣٥ ـ ص ٤٦٣ س ٤ : «أجازت. . . وابن المُطْعِم». قلت: وقع الغلط هنا في قوله: «وابن» ولفظة «ابن» زائدة، بل لا تصح، لأن المقصود بذلك هو «المُطَعِّم»، ثم وقع الغلط في ضبط «المطعم» حين ضبطه بضم الميم وسكون الطاء المهملة وكسر العين المهملة، وهو ضبط يدل على عدم معرفته به، فالرجل كان مُطعِّماً للأشجار لا مُطْعِماً. وهذا الضبط يتكرر عند المحقق المدقق، فقد أعاده في الصفحة نفسها س ٩، وس ١٧.

١٥٣٦ ـ ص ٤٦٣ س ٦ : «بنت العم بنت عبد المحسن بن بريك بن عبد المحسن الأزجية». قلت: هذه من طرائف التحريفات الكثيرة في هذه الطبعة التي رأينا فيها العجب العجاب، إذ لم أسمع أن امرأة يقال لها «بنت العم»، وإنما هي : ست النعم!!

١٥٣٧ ـ ص ٤٦٣ س ٢٠ : «عبد اللّه بن عبد الملك بن مظفر بن غالب أبو محمد الحريمي». هكذا ذكر نسبته، وهي نسبة إلى الحريم الطاهري، ولم يكن الرجل منها، بل كان من أهل الحربية، فهو «حربي» لا «حريمي». وقد تقدم ذكر أبيه أبي غالب عبد الملك بن مظفر بن عبد اللّه الحربي في وفيات سنة ٦٠٠ من هذا الكتاب (١٢ / ١٢١٨ من طبعتنا)، وترجمه المنذري في التكملة (٢ / الترجمة ٨٢٧)، وابن الدبيثي في تاريخه، الورقة ١٣٩ من مجلد باريس رقم ٥٩٢٢.

١٥٣٨ ـ ص ٤٦٤ س ٣ ـ ٤ : «عبد الرحمن بن عبد اللّه بن بختيار بن علي أبو محمد اليمامي الصوفي. واليمامية من أعمال واسط».

قلت : لو راجع المحقق المدقق «اليمامية» في «معجمات البلدان» لما وجد

لها أثراً، لأنها غير موجودة أصلاً، إنما هي تحريف عجيب، لكن لا يستعجب من مثل هذه الطبعة، فالصواب: «الهمامية»، والنسبة إليها «الهمامي»؛ قال ياقوت في «معجم البلدان» (٥ / ٤١٠): «الهمامية»: بلدة من نواحي واسط بينها وبين خوزستان لها نهر يأخذ من دجلة، منسوبة إلى همام الدولة منصورين دبيس بن عفيف الأسدي، وليس هذا بصاحب الحلة المزيدية، هؤلاء أمراء تلك النواحي في أيام بني مَزْيَد أيضاً».

وقد تقدم من الهُماميين المنسوبين إليها في هذا الكتاب: صدقة بن المبارك ابن سعيد بن ثابت أبو الفضل الهمامي المتوفى سنة ٦١٣ (١٣ / ٣٧٢ من طبعتنا)، والشاعر الأديب وجيه الدين أبو عبد اللّه الحسين بن أبي منصور بن أبي المعالي الواسطي الهمامي المتوفى سنة ٦١٩ (١٣ / ٥٧٤)، وهما كما هنا في طبعته فماذا أفاد من كل ذلك، وتأمل صنيعه وصنيعنا.

١٥٣٩ ـ وبعد ترجمة أبي محمد الهمامي هذا سقطت في طبعته ترجمة جاءت بعدها، قال الذهبي فيها:

«عبد اللطيف بن أحمد بن مكي، أبو طالب التميمي البغدادي. سمع بعض «مشيخة» الفَسَوي من أبي السعادات القزاز. أجاز للمُطعِّم، وسعد، والبجدي، وبنت المحب، وجماعة» (١٤ / ٦٥٠ من طبعتنا).

١٥٤٠ ـ ص ٤٦٤ س ١٤: «أجاز لابن عساكر. . . وجماعة». الصواب: «وطائفة» بدلاً من «وجماعة» التي تعود إلى الترجمة الساقطة من طبعته!

١٥٤١ ـ ص ٤٦٤ س ٢٤: «سمع. . . من أبي شاكر السقلاني». قلت: هذه النسبة لا وجود لها لأنها محرفة، والصواب: «السقلاطوني».

١٥٤٢ ـ ص ٤٦٦ س ٨: «أبو الحسن الغنوي البغدادي [المعروف] بابن البقال الحنبلي». ثم علق المحقق على ما وضعه بين معقوفتين بقوله: «إضافة على الأصل يقتضيها السياق».

قلت: لا أدري أي أصل هذا الذي يتحدث عنه والذي أخل بهذه اللفظة وهو يزعم أنه يستعمل نسخة المؤلف التي بخطه والتي وضع صورتها تلبيساً وتدليساً، وتشدق في الطبقات الأربع الماضية بالقول «كذا بخط المؤلف» «وهكذا قيده الذهبي بخطه» ونحو ذلك مما استلبه من طبعتي. أما هنا فهو عنده

أصل آخر، وخلاصة القول أن هذه التي ظنها قد سقطت من الأصل موجودة، حيث قال المؤلف: «. . . البغدادي، يعرف بابن البقّال».

وإلى هنا ـ عزيزي القارىء ـ نمسك القلم عن بيان الأخطاء الواقعة في طبعته للطبقة الخامسة والستين فقط والتي زادت على الألف وخمس مئة ما بين سقط وتحريف وتصحيف، فإذا عرفنا أنَّ الكتاب قد اشتمل على سبعين طبقة عرفنا أن أخطاء طبعته ربما تجاوزت المئة ألف بين سقط وتحريف وتصحيف وسوء ضبط أو تقييد، ولست بمبالغ في ذلك لأنني وقفت في طبعته على أخطاء تشيب الرؤوس من كثرتها وفظاعتها.

على أن الغاية من تتبع أخطاء هذه الطبقة إنما كانت لإثبات قيام المحقق بسرقة نص طبعتنا من «تاريخ الإسلام» للمدة الممتدة من ٦٠١هـ إلى سنة ٦٤٠هـ، ثم استلاب جميع المصادر التي اعتمدناها والتعليقات التي علقنا بها عليها.

ثانياً: انتحال المصادر:

أقام الدكتور تدمري تحقيقه على طريقة سعى فيها إلى ذكر أكبر قدر من المصادر والمراجع الخاصة بكل ترجمة من تراجم الكتاب سماها «حشد» المصادر من غير أن يستفيد منها شيئاً في تقويم النص الذي صار ضُحكة لكل قارىء له أدنى معرفة بأصول تحقيق النصوص.

على أن هذا ليس هو المهم فيما نريد تناوله وهي طريقة الدكتور المخترعة في حشد هذه المصادر، وهي طريقة عجيبة فيها جراءة غريبة لا يقدم عليها الطلبة الصغار الذين يستلبون المصادر من تعليقات الآخرين وأعمالهم العلمية.

تتلخص هذه الطريقة بأخذ جميع المصادر من الكتب المحققة التي سبقت عمله سواء اطلع عليها أم لم يطلع وسواء أكانت صواباً أم خطأً ثم يضيف إليها من هنا وهناك مما يستلبه من الآخرين أو يضيفه من عنده، فلو وجد مثلاً ترجمة في كتاب «التكملة لوفيات النقلة» أو «سير أعلام النبلاء» أو «معرفة القراء الكبار» وهي من تحقيقاتي سلب جميع المصادر المذكورة في حواشيها أو أغلبها مخطوطها ومطبوعها مما يمتلكه أو لا يمتلكه، ثم يضيف إليها من موارد أخرى ذكرت في حواشيها مصادر أخرى مثل «معجم المؤلفين» لكحالة أو «الأعلام»

للزركلي أو «الوافي» للصفدي أو «وفيات الأعيان» لابن خلكان، فيجمع الجميع في حاشية واحدة فتظهر مصادره مُضحكة لمن يتتبعها فيعرف أنها مسروقة بعدة أمور من أبرزها:

١ ـ متابعة من أخطأ في ذكر المصدر في الجزء والصفحة.

٢ ـ استعمال طبعات متعددة للكتاب الواحد، إذ يفترض أن يستعمل المحقق الطبعة الموجودة عنده.

٣ ـ استعماله مصادر مخطوطة تارة، واستعماله المصدر المطبوع نفسه تارة أخرى.

٤ ـ ذكره لمصادر مخطوطة لا يمتلكها نقلاً من الآخرين، فإذا لم يذكرها الآخرون لم يذكرها هو لعدم امتلاكه لهذه المصادر.

٥ ـ تكرار المصدر الواحد بسبب اختلاف من استلب منهم في تسميته.

وقد لا يستطيع الباحث أن يثبت دائماً مثل هذه السرقات في الكتب المطبوعة لانتشارها بين الناس وصعوبة إثبات أن (المحقق) قد استلبها من الآخرين، ولكن بعض الإشارات قد تنبىء عن مثل هذا العمل حينما يتوافق السارق والمسروق منه في ذكر مصدر بصورة خاطئة حيث يبعد وقوع مثل هذا التوافق، وأضرب لذلك مثلاً من الطبقة التاسعة والأربعين:

١ ـ في الصفحة ١٠٥ هامش ١ ذكر المحقق مصادر لترجمة أحمد بن عثمان بن أحمد بن نفيس الواسطي من بينها كتاب «المشتبه» للذهبي (٢ / ٤٨٦) استلبه من سؤالات الحافظ السلفي لخميس الحوزي حيث توهم محقق السؤالات فأشار إلى هذا الموضع من «المشتبه» والصواب أنه مذكور في (٢ / ٥٩٤) فنقل الدكتور تدمري الموضع الذي ذكره محقق كتاب السؤالات من غير مراجعة فوقع في الخطأ نفسه.

٢ ـ ومن ذلك أيضاً ما جاء في ص ١٣٣ هامش ٢ حيث استلب جل مصادر الترجمة من «سير أعلام النبلاء» ١٨ / ٦٠٠ ومنها كتاب «معرفة القراء الكبار» للذهبي حيث ذكر في «السير» أن ترجمة محمد بن أحمد بن علي بن حامد الكركانجي تقع في ج١ ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥ فنقلها الدكتور المحقق، وإنما الترجمة في ج١ ص ٤٣٩ ـ ٤٤٠ من طبعتنا التي لم يستعمل الدكتور المحقق غيرها. والطريف في الأمر أن الدكتور بعد أن استلب المصادر من هذا المصدر بقضها

وقضيضها نسي أن يذكره، مع أنه أشار إليه في الصفحة التي تليها!!

ونتيجة لهذا الاستلاب غير المنظم لما يذكره المحققون السابقون في تعليقاتهم على الكتب التي يحققونها صارت مصادر الدكتور المحقق في تاريخ الإسلام ضُحكة لكل أحد، فقد يختلف المُسْتَلَب منه في تسمية المصدر عن آخر يستلب منه فيذكره بتسمية أخرى، فيذكر الدكتور الاسمين باعتبارهما مصدرين، بل ربما ذكر المصدر الواحد بثلاثة أشكال ظناً منه أنه ثلاثة مصادر، وهو مصدر واحد، فمن ذلك مثلاً ما جاء في مجلد (٥٠١ ـ ٥٢٠) حيث ذكر في الصفحات ٤٢ و٥٩ و٨١ و٩٢ وغيرها: المنتخب من السياق، والسياق، وذيل تاريخ نيسابور (مخطوط)، وهذه الثلاثة كلها لاسم واحد هو «المنتخب من السياق» لعبد الغافر الفارسي، حيث أن «السياق» الأصل لم يصل إلينا، و«ذيل تاريخ نيسابور» هو «السياق» فلا وجود له، إنما هو «المنتخب من السياق» أيضاً، لكن هذا الكتاب عُرف مخطوطاً، ثم نشره المستشرق ريجارد فراي بالتصوير، ثم طبع، فالدكتور لغزارة علمه ومعرفته بكتب التاريخ والتراجم عد هذا الكتاب ثلاثة كتب، لأنه وجد بعضهم يسميه «السياق» وآخر «المنتخب» وثالث «ذيل تاريخ نيسابور»، نسأل اللّه العافية!

ومن ذلك أيضاً عَدّه لتاريخ ابن النجار كتابين، فقد ذكره في مجلد (٥٢١ ـ ٥٤٠) ص ٢٨٤ باسم: «ذيل تاريخ بغداد لابن النجار» وأحال على الطبعة الهندية، ثم بعد ذلك بصفحتين (ص ٢٨٦) استلب هذا المصدر من تعليقات الدكتورة منيرة ناجي سالم على التحبير باسم «التاريخ المجدد لمدينة السلام» واستعمل هنا المخطوط، والمصدر هو المصدر، لأن تاريخ ابن النجار هو التاريخ المجدد لمدينة السلام!

وقال في مجلد (٥٨١ ـ ٥٩٠) ص ١١٨ وهو يسرق مني: «والتاريخ المجدد لابن النجار (مخطوطة) الظاهرية، ورقة ٩٢، ٩٣ . . .»، والتاريخ المجدد هو تاريخ ابن النجار المطبوع بالهند، والذي استعمل المطبوع منه في موضع آخر! وذكره في ص ١٥٦ باسم: «ذيل تاريخ بغداد لابن النجار» وذكره بالجزء والصفحة. ثم قال في حاشية في الصفحة التي تليها (ص ١٥٧ هـ ٥): «والتاريخ المجدد لمدينة السلام لابن النجار (مخطوطة الظاهرية) ورقة ١٨١، وذيل تاريخ مدينة السلام له، مجلد ٤ / ورقة ١٦٩ أ». وهكذا يظهر من غير لبس

أن الدكتور المحقق لا يعرف هذا الكتاب ولم يره، فلو عرفه ورآه لعلم أن ما ذكره في صفحتين متجاورتين وهما ص ١٥٦ و١٥٧ بثلاثة أشكال هو كتاب واحد فالمطبوع باسم ذيل تاريخ بغداد لابن النجار ضمن سلسلة تاريخ بغداد هو نفسه التاريخ المجدد لمدينة السلام (مخطوطة الظاهرية)، وهو نفسه: ذيل تاريخ مدينة السلام لابن النجار، ولكن لا أدري من أين سرق أنه المجلد الرابع، وإلا فالورقة صحيحة (١٦٩) في مجلد الظاهرية، فتأمل أخي القارىء هذا العلم، وتدبر هذا الاستلاب غير المنظم، وانظر إلى أي مدى وصل التلبيس والتدليس!

ومن ذلك أيضاً ما جاء في مجلد (٥٨١ ـ ٥٩٠) حينما ذكر في ترجمة عبد الرحمن بن جامع بن غنيمة ابن البناء (ص ١٤١ هـ ٣) أنه مترجم في: «ذيل تاريخ بغداد لابن الدبيثي ١٥ / ٢٤٣، والمختصر المحتاج إليه ٢ / ١٩٦ رقم ٨٤٥» فالرجل ينقل ولا يدري ماذا ينقل ويحتطب وما يدري ماذا يحتطب، فالكتاب الأول وهو الذي سماه «ذيل تاريخ بغداد لابن الدبيثي» والذي سرقت نصه إحدى دور النشر فحذفت حواشيه وطبعت المتن هو نفسه المختصر المحتاج إليه لابن الدبيثي!!

وقد أعاد هذا الأمر وأبداه وزاد الطين بلة حينما ذكر في ص ٢١٧ هـ ١ ـ وهو يذكر مصادر ابن أبي عصرون ـ عجائب، فقال: «وتاريخ ابن الدبيثي (مخطوطة باريس ٥٩٢٢) ورقة ١٠٢، والمطبوع ١٥ / ٢٢١... والمختصر المحتاج إليه ٢ / ١٥٨... إلخ» فانظر إلى الدكتور المحقق كيف استلب مني تاريخ ابن الدبيثي الذي لم يره في حياته ـ كما سيأتي تفصيله لاحقاً ـ ثم ظنه هو المطبوع ضمن مجموعة تاريخ بغداد (١٥ / ٢٢١) والذي في حقيقته: المختصر المحتاج إليه، ثم يذكر المختصر المحتاج إليه!

وكل تعليقاته ومصادره من هذا النمط ولو أردنا أن نقدم مئات الأمثلة لكل واحدة من هذه المسائل لوجدنا ذلك بسهولة ويسر ومن غير عناء ولا نصب، فتعليقاته في حقيقتها جلها مسروقة من تعليقات الآخرين في المصادر وغيرها.

كما أن هذا الاستلاب العشْوائي يضطره من حيث يعلم أو لا يعلم إلى أن يستعمل المصدر مخطوطاً تارة ومطبوعاً تارةً أخرى، كما فعل في «معجم السفر» للحافظ السلفي، فقد ذكر مثلاً في مجلد (٥٢١ ـ ٥٤٠) المخطوط في الصفحات ٦٦ و٧٠ و٨٧ و٩٨ و١٤٨ و١٦٧ و٢٩٨ و٣٢٦ و٣٧٥، وأحال في الصفحات

١٦٦ و٣١٠ على المطبوع منه! واستعمل في مجلد (٥٠١ ـ ٥٢٠) المخطوط في ص ٤٠، واستعمل المطبوع في ص ٤٦ و١٣٩.

ومن ذلك أنه استعمل مشيخة ابن الجوزي المطبوعة، ولكنه استلب من تعليقي على «معرفة القراء» مشيخة ابن الجوزي المخطوطة (كما في مجلد ٥٢١ ـ ٥٤٠ ص ١٧٧ وينظر «معرفة القراء» ١ / ٤٧٨).

كما استعمل طبقات الشافعية لابن الصلاح المخطوط (ط ٤٧ ص ٢٣٢)، وأحال على المطبوع في ص ٩٢، و٩٥ من مجلد (٥٠١ ـ ٥٢٠)! وهلم جراً.

ومن غزارة علم الدكتور وولعة بحشد المصادر، اختراعه لمصادر لم توجد وما أنزل اللّه بها من سلطان، بل هي من خياله واختراعه فمن ذلك زعمه وجود كتاب لأبي سعد السمعاني اسمه «ذيل الأنساب» اخترعه الدكتور المحقق حينما وجد المؤلف الذهبي رحمه اللّه يذكر كتاب «الذيل» لأبي سعد السمعاني، وهو الكتاب الذي ذيّل به على تاريخ الخطيب، وهي جراءة عجيبة ففي الطبقة (٤٧) من طبعته يقول في ص ١١٨ و١٣٠ مثلاً: «في ذيل الأنساب، ولم يصلنا»، وقوله في ص ١٤٦: «هذه العبارة ليس في الأنساب، ولعل المؤلف ينقل عن ذيل الأنساب لابن السمعاني»، وقوله في ص ١٦٩: «لعل قوله في ذيل الأنساب»، وقوله في الصفحات ١٨٢ و١٨٧ و١٨٩ و٢١٤ و٢١٨ و٢٢٢ و٢٣٤ و٢٥٢ و٢٥٦ و٢٥٧ وغيرهن: قوله «ليس في الأنساب ولعله في الذيل»! وسماه في مجلد (٥٢١ ـ ٥٤٠): «الذيل على الأنساب» ص ١٩٣، وحيث أنه لا يذكر جزءاً ولا صفحة ولا ورقة، فكأنه يحلل نفسه من المسؤولية التاريخية والأدبية!

وإذا كان القارىء قد يحصل عنده نوع ارتياب في مثل هذه السرقات للمصادر المطبوعة، فإننا نستطيع أن نثبت بما لا يقبل الشك سرقة عدد من المصادر المخطوطة مما لم يقف عليه المحقق ولا يمكن أن يكون مع كثرة إحالته إليها، وفيما يأتي بعض أمثلة من ذلك تدل على نظائر لها مما سوف لا نشير إليه:

١ ـ **معجم شيوخ أبي سعد السمعاني**، نسخة مكتبة السلطان أحمد الثالث بإستانبول رقم (٢٩٥٣):

استلب الدكتور (المحقق) هذا المصدر من تخريجات تلميذتنا الفاضلة الدكتورة منيرة ناجي سالم لتراجم كتاب «التحبير في المعجم الكبير» لأبي سعد

السمعاني المطبوع ببغداد في مجلدين سنة ١٩٧٥، فأينما ذكر التحبير وذكرت الدكتورة منيرة أنه مترجم في معجم شيوخ السمعاني ذكر الدكتور ذلك، كما في ج(٥٢١ ـ ٥٤٠) من طبعته ص ٧٣ و٨٠ و٨٣ و١٣٣ و١٧٠ و١٧٥ و١٨٥ و١٨٧ و١٨٨ و٢٤٠ و٢٤١ و٢٤٣ و٢٤٤ و٢٤٥ و٢٥٤ و٢٧٣ و٢٨٦ و٢٩١ و٢٩٧ و٣١٣ و٣٢١ و٣٣٠ و٣٣٤ و٣٣٦ و٣٤٤ و٣٤٨ و٣٥٠ و٣٥٧ و٣٦٠. . . إلخ.

ولا يشك عاقل أن الدكتور المحقق لم ير هذا الكتاب ولا شاهد في حياته صورة منه، وقد دلَّل هو نفسه على ذلك حينما لا يجد مصدراً يستلب منه هذا الكتاب، ويخمن أن الترجمة قد تكون فيه، فيذكره من غير أن يذكر رقم الورقة، كما في مجلد (٥٢١ ـ ٥٤٠) ص ٢٦٦ حيث يقول: «انظر عن أحمد بن الفضل في معجم شيوخ ابن السمعاني، ومشيخة ابن عساكر»، ولم يذكر للكتابين جزءاً ولا ورقة، فعلم أنه لم يطلع عليهما.

وقوله في ص ٢٦٧ معلقاً على ترجمة أحمد بن الفضل بن أحمد القصري: «انظر عن أحمد بن الفضل في معجم شيوخ ابن السمعاني»، ولم يذكر ورقة!

وقوله في ص ٣١٦: «انظر عن حميد بن منصور في معجم الشيوخ لابن السمعاني»، ولم يذكر ورقة!

وقوله في ص ٣٣٧: «انظر عن محمد بن غانم في: معجم شيوخ ابن السمعاني»، ولم يذكر ورقة!

وقوله في ص ٣٥٠: «انظر عن شبيب بن الحسين في معجم شيوخ ابن السمعاني».

ومثل ذلك قوله في ص ٣٥١: «انظر عن عبد اللّه بن أسعد في معجم شيوخ ابن السمعاني. . . إلخ.

وقد راجعت ما خَمَّنه في هذه المواضع وغيرها، فوجدت كثيراً منها لا وجود له في مشيخة ابن السمعاني، فهذا كله رجم بالغيب وجراءة عجيبة على نقل المصادر من غيره وإيهام القارىء أنه يمتلك هذا المصدر الذي يحيل إليه.

ولعل ما فضحه أكثر هو استعماله في مواضع أخرى من تعليقاته عبارات تدل على عدم امتلاكه هذا المصدر بصفة قاطعة، من نحو قوله في ترجمة أحمد ابن جعفر بن أحمد الأنباري المتوفى سنة ٥٣٤: «لم أجده، ولعله في معجم

شيوخ ابن السمعاني» (ص ٣٤٢ هـ ١ من المجلد المذكور)!

وقال في ص ٣٢٤: «لم أجده، ولعله في معجم شيوخ ابن السمعاني».

وقال في ص ٣٤٤: «لم أجد مصدره، ولعله في مشيخة ابن السمعاني».

وقال في ص ٣٦٠: «لم أجده، ولعله في معجم الشيوخ لابن السمعاني».

وقال في ص ٣٨٠: «لم أجده، ولعله في معجم شيوخ ابن السمعاني».

فإذا كان (المحقق) الدكتور يمتلك نسخة من هذا المصدر ونقل منه في مئات المواضع فلماذا يقول «لعل» أو «لعله»، فما أسهل أن يراجع الكتاب فيعرف ويجزم عندئذٍ لو كان الكتاب بين يديه!!

والطريف أنه استعمل في أماكن أخرى كتاباً مطبوعاً بعنوان: «المنتخب من معجم شيوخ ابن السمعاني».

والكتاب هو هذا الكتاب المخطوط الذي أشار إليه مئات المرات مسروقاً من تعليقات الدكتورة منيرة ناجي سالم وهو لا يعلم، وأنَّى له أن يعلم وهو لم ير هذا المخطوط؟!

٢ ـ معجم شيوخ ابن عساكر (نسخة مصورة في معهد إحياء المخطوطات):

هذا المعجم صورته من القاهرة واستعمل محققو سير أعلام النبلاء نسختي المصورة التي جعلتها بعد التصوير في مجلدين لتسهيل المراجعة، فكان محققو السير يحيلون إليها حسب الأرقام التي وضعتها، فتارة يشيرون إلى المجلد ولا يشيرون إليه تارة أخرى، ويذكرون مرة، «الورقة»، ويغفلون ذكرها مرات، واختلفوا في تسميتها فسموها في الأغلب الأعم «مشيخة ابن عساكر» وسموها في أحيان قليلة «معجم شيوخ ابن عساكر». والمهم في كل ذلك أن المحقق الدكتور حفظه اللّه كان متابعاً لهم عند النقل متابعة تامة، فأنت لا تجد حاشية فيها «مشيخة ابن عساكر» وليس فيها «سير أعلام النبلاء»، وحينما تراجع وتدقق تجد عجباً من اتفاق هيئة ذكر المصدر في الموضعين مما يجعلك تجزم بأنه أخذ هذا المصدر من تعليقهم، وهذه أمثلة من مجلد (٥٢١ ـ ٥٤٠) من طبعته:

ص ٦٧ هـ ١ و٤ كتب محققو السير رقماً فقط من غير جزء أو ورقة فتابعهم متابعة كاملة (قارن السير ١٩ / ٥٢١).

ص ٨٤ هـ ٢ كتب محققو السير هنا (ورقة ١٩٣)، فذكر هو مثلهم (قارن السير ١٩ / ٥٠٣).

ص ٨٩ هـ ١: كتب محققو السير (١٩ / ٥٣٠): «مشيخة ابن عساكر ٧ / ٢»، فتابعهم، ولا شك أن هذا خطأ، صوابه: ٢ / ٧!

ص ١٠٣ هـ ١: ذكر محققو السير (١٩ / ١٧٥): «مشيخة ابن عساكر ١ / ١٨٨»، فذكر هو مثلهم، ولم يذكر قبل هذا جزءاً!

ص ١٣٥ هـ ١: ذكر محققو السير (١٩ / ٥٨٩): «مشيخة ابن عساكر ١ / ١٨٢»، فذكر هو كما ذكروا.

ص ١٣٧ هـ ١: ذكر محققو السير (١٩ / ٥٣٦): «مشيخة ابن عساكر ٢٣٧ ب)، فذكر هو مثلهم، ولم يذكر فيما إذا كان هذا من المجلد الأول أم من الثاني، ولم يذكر قبل هذا وجه الورقة (أ) أو ظهر الورقة (ب)، ولكنه نقل كما ذكروا لأنه لا يملك الكتاب.

وعاد في ص ٢٧١ هـ ٢ فذكر مشيخة ابن عساكر، وأشار إلى أن الترجمة في (٢ / ٢٦) أي الجزء الثاني، الورقة (٢٦)، ولم يسأل نفسه لماذا لم يذكر الجزء في الصفحات ٦٧ و٨٤ و١٣٧ وذكره هنا؟ الجواب: لأنه ينقل من السير، ومحققو السير ذكروا الأمر كذلك فتابعهم (١٩ / ٦٢٦)!

ثم عاد فذكر في ص ٣٢٢ هـ ٤: «مشيخة ابن عساكر ٨٩ أ» من غير ذكر للجزء أو المجلد، لأن محققي السير ذكروا المصدر بهذه الصيغة (٢٠ / ٦٢).

ومثل ذلك في ص ٣٥٨ هـ ٣: «مشيخة ابن عساكر، ورقة ٢١٢»، لم يذكر هذه المرة وجه الورقة أو ظهرها، ولا ذكر الجزء والمجلد، وصَدَّر الرقم بقوله «ورقة»، وكله صنيع محققي السير (٢٠ / ٥٤).

ثم عاد في ص ٣٧٧ هـ ٢ ليقول: «مشيخة ابن عساكر ١٠٠ أ» هكذا من غير ذكر لفظة «ورقة»، ومن غير تسمية الجزء أو المجلد، وبتسمية وجه الورقة (أ)، لأن الأمر مذكور هكذا في السير (٢٠ / ٣٥) وهو المصدر الذي يسرق منه.

وأظن أن هذا الذي ذكرته فيه كفاية للبيب وغيره ليفهم أن هذا المصدر مسروق من «سير أعلام النبلاء»، ويؤيد ذلك أنه كان يخمن في بعض الأحيان أن يكون ابن عساكر قد ذكر المترجم في معجم شيوخه حينما يقول المؤلف: روى

عنه ابن عساكر، فيتجرأ ليقول بغير علم، ومن غير ذكر الورقة أو الجزء والورقة أنه في مشيخة ابن عساكر، من نحو قوله ذلك في ص ٢٨٢ و٢٩٣ و٢٩٨ و٣٠٠ وغيرها: «لم أجد مصدر ترجمته، وهو في مشيخة ابن عساكر»، هكذا من غير ذكر لرقم الجزء أو الورقة! ومن نحو قوله في ص ٣٢٧: «انظر عن... في مشيخة ابن عساكر»، وهذا من أعجب ما قرأت ورأيت في تحقيق النصوص والتوثيق التاريخي!

٣ ـ مختصر ذيل تاريخ بغداد للسمعاني:

صورة هذا المختصر في مكتبة المجمع العلمي العراقي، وهي قطعة صغيرة فيها بعض التراجم التي اختصرها ابن منظور من «ذيل تاريخ مدينة السلام» لأبي سعد السمعاني، وصلت إلينا بخطه، وليس فيها سوى الاسم وذكر حديث أو حكاية مروية عن المترجم، فهو من الاختصارات المجحفة. وقد صَوَّرت لنفسي نسخة منه وقَدّمتها يومئذٍ لمحققي سير أعلام النبلاء فأفادوا منها. والطريف أنني عددت وجه الورقة الواحد عند الترقيم ورقة، فكنا نشير إليه مع ذلك: «الورقة» مع أنها وجه ورقة، وقد ذكر الدكتور المحقق هذا المصدر نقلاً من سير أعلام النبلاء في أماكن قليلة (انظر مثلاً ص ١٥٦ من مجلد ٥٠١ ـ ٥٢٠ وقارن السير ١٩ / ٣١٣، ومجلد (٥٢١ ـ ٥٤٠) ص ٢٧١ وقارن السير ١٩ / ٦٢٦). وفي هذا الكتاب عشرات التراجم فلماذا لم يحل إليه في التراجم الأخرى كما فعلنا في طبعتنا من الكتاب؟ الجواب: لأنه استلب هذا المصدر من السير، ولم يره.

٤ ـ مخطوطة عيون التواريخ لابن شاكر الكتبي:

استلبها من السير، كما في مجلد (٥٠١ ـ ٥٢٠) من طبعته، فتنظر الصفحات ٤٧ و٦٧ و٨١ و٨٩ و٩٠ و٩٢ و٩٦ و١٠٧ و١٠٨... إلخ، وليجد لي حاشيةً ذكر فيها هذه النسخة الخطية ولم يذكر فيها «سير أعلام النبلاء»، وليجد لي ترجمة تفرد المحقق بذكر عيون التواريخ كمصدر، والمترجم غير مذكور في السير!

٥ ـ عقد الجمان للعيني:

استلب الدكتور (المحقق) هذه المخطوطة من تعليقاتي على الكتب التي

حققها، ففي مجلد (٥٢١ ـ ٥٤٠) ص ١٧٧ و٢٥٨ و٢٥٩ وغيرها أخذها من تعليقاتي على معرفة القراء الكبار للذهبي، وفي مجلد (٥٨١ ـ ٥٩٠) ص ١٢٤ و١٢٩ و١٣٩ و١٥٦ و١٦٦ و١٧٠ و١٩٥ و٢٠١ . . . إلخ. استلبها من تعليقاتي على السير، وفي ١٣٤ و١٥٧ و١٦٧ و١٨٣ و٢٠٨ . . . إلخ من تعليقاتي على التكملة لوفيات النقلة، والأمثلة طافحة في هذا المجلد وفي غيره من المجلدات.

وإنما تيقنت أنه سرق كل ذلك مني لأمرين:

الأول: إنني استعملت النسخة المصورة بدار الكتب المصرية، والأوراق المذكورة هي أوراق الصور لا أوراق النسخة الأصلية، وكنت يومئذٍ قد اختصرت هذا الكتاب في دفترين لكي أحيل عليه، فجاءت الأرقام متطابقة حتى في بعض ما تجاوزت عليه!

الثاني: أنه لم يذكر في أي من التراجم الخارجة عن نطاق الكتب التي حققتها وعلقت عليه هذا الكتاب البتة، فمن ذلك مثلاً أنه لم يذكره في ترجمة ابن رئيس الرؤساء ص ١٤٥ هـ ١ حيث ذكر ترجمته في مرآة الزمان فقط، وهو مترجم في عقد الجمان م ١٧ / الورقة ٢٩ ـ ٣٠. فلو كان عنده فلماذا يغفل عنه؟

ومن ذلك أنه لم يذكره في ترجمة شيخ الفتوة عبد الجبار بن يوسف البغدادي (ص ١٥٥ هـ ١) مع أنه مترجم فيه م ١٧ / الورقة ٥١ ـ ٥٢، وسبب ذلك أن عبد الجبار هذا غير مترجم في الكتب التي حققتها!

ومن ذلك أنه لم يذكره في ترجمة الأمير شمس الدين بن المُقَدَّم (ص ١٦١ هـ ١) مع أنه مترجم فيه م ١٧ / الورقة ٥٣ ـ ٥٤.

وكذلك لم يذكره في ترجمة الأمير فخر الدين عيسى بن مودود صاحب تكريت (ص ١٩٠ هـ ٤) مع أنه مذكور فيه م ١٧ / الورقة ٦٤.

وكذلك لم يذكره في ترجمة الأمير الكبير موسى بن جكو (ص ٢٣٢ هـ ١) وهو مترجم في عقد الجمان م ١٧ / الورقة ٧٨.

وكذلك لم يذكره في ترجمة صاحب إربل زين الدين أبي يعقوب يوسف بن علي (ص ٢٥٨ هـ ١) وهو مترجم فيه م ١٧ / الورقة ١٠٤.

ولو شئتُ أن أذكر مئات الأمثلة التي تدلل من غير شك أن الدكتور المحقق

لم ير هذا الكتاب ولا ملك نسخة منه في يوم من الأيام لفعلت بسهولة ويسر، وأما مئات المواضع التي أحال فيها إليه فكلها مسروقة من تخريجاتي وتعليقاتي على التكملة والسير ومعرفة القراء وغيرها، ولو كان يملك نسخة منه لأشار إليه في مئات التراجم المذكورة في «تاريخ الإسلام» بعد أن ألزم نفسه بذكر المصادر التي ترجمت لكل مترجم فيه، نسأل الله الستر والعافية!

٦ ـ العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لسراج الدين ابن الملقن (نسخة دار الكتب المصرية رقم ٥٧٩ تاريخ):

هذا المصدر سرقه من تعليقاتي على «التكملة لوفيات النقلة»، فمن ذلك قوله في ص ٢١٣ من مجلد (٥٨١ ـ ٥٩٠) معلقاً على ترجمة تميم بن الحسين بن أبي نصر البغدادي المعروف بابن القراح: «انظر عن تميم بن الحسين في التكملة لوفيات النقلة ١ / ١١٢ و١١٣ رقم ٧٤ وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٤ / ٢٧٩ والعقد المذهب لابن الملقن (مخطوط) ورقة ٢٥٥». فأما التكملة فالإحالة عليها صحيحة، وأما المصادر الباقية فجميعها مسروقة من حاشية التكملة، والطريف أنها لا تخص هذا المترجم، إنما هي لعلي بن عثمان بن يوسف بن إبراهيم المخزومي الشافعي المذكورة ترجمته في التكملة برقم (٧٣) فلما وجد المصادر تحت الترجمة سلخها الدكتور المحقق بعد أن ظنها في تميم هذا. ومن طرائف ذلك أنني كنت يومذاك أستعمل طبعة السبكي القديمة لأن صديقيَّ الدكتور عبد الفتاح الحلو والدكتور محمود الطناحي ـ رحمهما الله تعالى ـ لم يكونا قد أنجزا طبعتهما المحققة المنشورة في مطبعة البابي الحلبي والتي يستعملها الدكتور عادة!

وكذا أخذ هذا المصدر في ص ٢١٤ و٢١٧ و٢٢١ وغيرها. واستلبه مع الأجزاء الأربعة التي استلبها من تاريخ الإسلام (٦٠١ ـ ٦٤٠)!

٧ ـ ذيل تاريخ مدينة السلام لابن الدبيثي:

هذا الكتاب النفيس الذي تعبتُ في تجميع نسخه من خزائن الكتب العالمية وعنيتُ به منذ بداية طلبي العلم قبل ما يقارب الأربعين عاماً، فحصلت على مجلدات منه من خزانة كتب الشهيد علي بإستانبول، وكيمبرج، وباريس، صورتها لخزانة كتبي ورقمتها وأفدت منها في تحقيقاتي، ومنها: «التكملة

لوفيات النقلة» للمنذري، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي، و«تاريخ الإسلام»، له، و«معرفة القراء الكبار»، له أيضاً.

وهذا الكتاب هو «ذيل على ذيل تاريخ مدينة السلام» لأبي سعد السمعاني المتوفى سنة ٥٦٢هـ، لذلك ذكر فيه كل من تأخرت وفاته عن وفاة أبي سعد، فضلاً عمن استدركهم على أبي سعد السمعاني ممن لم يذكرهم في كتابه وهم من شرطه.

لقد قام الدكتور (المحقق) بسلخ هذا المصدر من تعليقاتي على كتبي المحققة المذكورة سلخاً تاماً في مئات المواضع إن لم يكن في آلاف واستعمل الصيغ نفسها التي استعملتها في الإحالة عليه من ذكر المجلد ورقمه للتمييز بين المجلدات، وأحال على الأرقام التي رقمتها لنسختي المصورة لبعض المجلدات التي لم ترقم أصلاً في أماكن وجودها.

وأنا على يقين تام بأن الدكتور (المحقق) لم ير في حياته ورقة من جميع هذه المجلدات، ولا عرف هذا التاريخ إلا بالمجلدين الصغيرين اللذين نشرتهما منه، والأدلة على ذلك كثيرة يكفي أي واحد منها لإثبات دعواي هذه، فمنها:

١ ـ استعمال الدكتور (المحقق) بأمانة تامة جميع المجلدات التي أحلت عليها في تحقيقاتي السابقة، ومنها كما جاء في مجلد واحد من الطبعة التي سرقها مني وهو المجلد المتضمن للمدة ٦٠١ ـ ٦١٠ فقط حيث أحال على المجلدات الآتية من هذا التاريخ:

مجلد مكتبة الشهيد علي باشا بإستانبول رقم ١٨٧٠:

ص ٦٩، ١٢٦، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢، ٢٥٣، ٢٧٦، ٢٧٧، ٣٠٧، ٣٤٥... إلخ (وإنما استعملت هذا المجلد بأخرة لأنني حصلت عليه بعد حصولي على مجلد باريس ٥٩٢١، فَقَلَّت الإحالة عليه، ومن ثم قَلَّ أيضاً استلاب الدكتور المحقق منه)!

مجلد المكتبة الوطنية بباريس رقم ٥٩٢١:

ص ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٧٤، ٨١، ٨٢، ٨٤، ١٠٣، ١٠٨، ١١٠، ١٣٠، ١٣٨، ١٤٠، ١٦٠، ١٦١، ١٧٠، ١٩٣، ٢٠٣، ٢٢٤، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٨٧، ٢٩٠، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٠... إلخ.

مجلد المكتبة الوطنية بباريس رقم ٥٩٢٢:

ص ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٨٠، ٨٦، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ١١٢، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٤١، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ١٩٢، ٢٠٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦١، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٢٦، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٧٦، ٣٧٧... إلخ.

مجلد كيمبرج:

ص ٦١، ٦٦ (ثلاث مرات)، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١١١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٥٦، ١٨١، ١٨٢، ٢٠٧، ٢٥٨، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٣٨، ٣٤٠... إلخ.

٢ ـ من المعلوم أن المجلدات المذكورة متداخلة، فمجلد باريس (٥٩٢١) مثلاً منسوخ عن مجلد الشهيد علي باشا، ومجلد كيمبرج متداخل مع مجلد باريس (٥٩٢٢)، وكنت أشير إلى مجلد باريس (٥٩٢١) أو مجلد الشهيد علي باشا (١٨٧٠) حسب توفرهما عندي في المكان الذي أحقق فيه أحد الكتب، وبحسب توفر هذه المجلدات في أزمان مختلفة في خزانة كتبي، فهل يُعْقَل أن نتوافق أنا والدكتور (المحقق) في الإحالة عليه في مئات التراجم ولا نختلفُ في ترجمة واحدة، أعني أن أحيل أنا مثلاً إلى مجلد الشهيد علي، ويحيل هو إلى مجلد باريس ٥٩٢١، وهل هناك من دليل أنصع من هذا يؤكد استلابه لجميع إحالاتي على هذا الكتاب ونسبتها إلى نفسه زوراً وبهتاناً؟!

٣ ـ اضطراب الدكتور (المحقق) في معرفة هذا الكتاب، لأنه لم يره ولم يقرأ فيه حرفاً، ولذلك فإنه لا يفرق بينه وبين مختصره المعروف بالمختصر المحتاج إليه، بدليل أنه يشير إلى الطبعة المسروقة من المختصر المحتاج والتي نشرتها دار الكتب العلمية باسم «ذيل تاريخ بغداد» في المجلد (١٥) من مجموعة تاريخ بغداد التي نشرتها، فيظنه تارة هو تاريخ ابن الدبيثي المخطوط، بدليل قوله في ص ٨٦ هـ ٥ (مجلد ٦٠١ ـ ٦١٠): «وذيل تاريخ بغداد لابن الدبيثي ١٥ / ١٧٧ و(المخطوط باريس ٥٩٢٢) ورقة ٣٦، ٣٧... والمختصر المحتاج إليه».
ثم أعاد هذا الظن القائم على غلط في ص ١٧٥ و٢٣٢ و٢٣٥ و٢٣٦... إلخ.

بل قال في ص ٢٥٩ هـ ٢ من المجلد المذكور نفسه: «والتاريخ المجدد لابن النجار (باريس) ورقة ١١٩، ١٢٠، وذيل تاريخ بغداد له ١٥ / ٢٩٢» وهكذا عَدَّه هذه المرة لابن النجار. ثم عاد ليقول أن هذا النص المسروق من المختصر المحتاج هو ذيل تاريخ بغداد لابن الدبيثي (كما في ص ٢٨٠ و٢٨٤ و٣١٢ و٣١٩ و٣٢٩ و٣٣١ و٣٧٤... إلخ). بل لعله ظن أن تاريخ ابن الدبيثي المخطوط الذي سرقه مني بكل مجلداته المذكورة هو غير الجزءين الصغيرين اللذين نشرتهما ببغداد بحيث عَدَّ المخطوط وما نشرته كتابين مختلفين كلاهما لابن الدبيثي بدلالة قوله عند ذكر مصادر ترجمة محمد بن عثمان بن محمد الزبيدي ثم البغدادي: «تاريخ ابن الدبيثي (شهيد علي ١٨٧٠) ورقة ٧٦... وذيل تاريخ مدينة السلام لابن الدبيثي ٢ / ١٠٦ رقم ٣٢٠)!» ثم اخترع للمختصر المحتاج اسماً عجيباً في ص ٢٥٥ فسماه: «ذيل التاريخ المجدد لمدينة السلام بغداد لابن الدبيثي» بل ظنَّ تاريخ ابن الدبيثي تاريخاً مرتباً على السنين حيث قال في ص ٤٥ من مجلد (٦٠١ ـ ٦١٠هـ): «وتاريخ ابن الدبيثي.. (في وفيات ٦٠٢هـ)!!» وكل هذا بحمد الله ومَنِّه من اختراع الدكتور (المحقق) وابتداعه وتكثيره للكتب بحيث يجعل المصدر مصدرين وثلاثة، فبارك الله في هذا (التحقيق) وجزى الله (المحقق) خيراً على هذا التدقيق والتدنيق والتلفيق والتفريق.

٤ ـ ثم نسأل الدكتور (المحقق) المولع بحشد المصادر مخطوطها ومطبوعها لماذا لم يشر في المجلد الخاص بوفيات سنة (٥٦١ ـ ٥٧٠) مثلاً إلى تاريخ ابن الدبيثي إن كان يملك كل تلك المجلدات منه؟ الجواب واضح وبسيط: لأن بشار عواد معروف لم يحقق كتاباً في المدة المذكورة فيحيل عليه ويسرقه الدكتور (المحقق) منه[1]، وأن الذين حققوا هذه المدة من «سير أعلام النبلاء» لم يكن عندهم تاريخ ابن الدبيثي حتى يستلبه منهم، وها أنذا أذكر له تراجم في هذا المجلد لم يذكر فيها «تاريخ ابن الدبيثي» مع أنه ترجمهم فيه وأن المؤلف الذهبي اقتبس الترجمة أو جلها منه!!

---

(١) باستثناء موضعين أو ثلاثة ذكر هذا التاريخ، استلبه مرة من تعليقات شيخنا العلامة مصطفى جواد على المختصر المحتاج، وأخطأ في ذكر رقم المجلد فتابعه في الخطأ، ومرتين أو ثلاثة استلبه من تعليقي على معرفة القراء الكبار (ص ٣٣٤).

ص	ر.ت	موضع الترجمة من تاريخ ابن الدبيثي
٦٩	٢	الورقة ٢٠١ (شهيد علي).
٧٠	٣	الورقة ٢٠١ (شهيد علي) أيضاً.
٧٢	٨	الورقة ٥ ـ ٦ (باريس ٥٩٢٢)، ولم يذكر له (المحقق) الدكتور أي مصدر!
٧٧	١٢	الورقة ٢٧ (باريس ٥٩٢٢)، ولم يذكر له الدكتور أي مصدر!!
١٠١	٢٤	الورقة ١٤٥ ـ ١٤٦ (باريس ٥٩٢٢). وحينما نص المؤلف على النقل منه، قال المحقق معلقاً: في المختصر المحتاج إليه!
١٠٢	٢٦	الورقة ١٧٠ (باريس ٥٩٢٢)، وهو مترجم في تاريخ ابن النجار ١ / ٢٦٤ ـ ٢٦٥، ولم يذكر له الدكتور أي مصدر!
١٠٤	٢٩	الورقة ١٩٤ (باريس ٥٩٢٢).
١٠٨	٣٦	الورقة ١٠٣ (شهيد علي) ولم يذكر له الدكتور أي ترجمة.
١٠٨	٣٧	الورقة ١٠٣ (شهيد علي)، ولم يذكر له الدكتور أي ترجمة أيضاً.
١١٣	٥٠	الورقة ١٦٥ (شهيد علي)، ولم يذكر له الدكتور أي ترجمة.
١١٣	٥١	الورقة ١٧٢ ـ ١٧٣ (شهيد علي)، ولم يذكر له الدكتور أي ترجمة.
١١٥	٥٤	الورقة ١٩٤ (شهيد علي)، ولم يذكر له أي ترجمة.
١١٦	٥٦	الورقة ١٥ (باريس ٥٩٢٢)، ولم يذكر له أي ترجمة.
١١٧	٥٨	الورقة ١٣٠ (باريس ٥٩٢٢)، اقتصر الدكتور على ذكر المختصر المحتاج.
١٢٤	٦٠	الورقة ١٧٠ (باريس ٥٩٢٢).
١٢٥	٦١	الورقة ١٨٩ (باريس ٥٩٢٢).
١٢٦	٦٢	الورقة ١١٤ ـ ١١٥ (باريس ٥٩٢٢)، ولم يذكر له أي ترجمة!
١٢٨	٦٥	الورقة ٢١٩ ـ ٢٢٠ (باريس ٥٩٢٢).
١٤٧	٨٣	الورقة ١٦٧ (شهيد علي)، وذكر المحقق المختصر المحتاج فقط.
١٤٩	٨٥	الورقة ١٦٨ ـ ١٦٩ (شهيد علي).
١٥٠	٨٧	الورقة ١٨١ (شهيد علي).
١٥١	٨٨	الورقة ١٩٥ (شهيد علي) وتصحف الاسم عند المحقق إلى: الأغر.
١٥٣	٩١	الورقة ٢٢٨ (شهيد علي) وتحرف الاسم عند المحقق إلى بندار.
١٥٤	٩٥	الورقة ٢٤١ ـ ٢٤٢ (شهيد علي)، ولم يذكر له المحقق أي ترجمة.

١٥٥	٩٦	الورقة ٢٤١ (شهيد علي).
١٥٥	٩٨	الورقة ٢٨ (باريس ٥٩٢٢).
١٥٧	١٠٠	الورقة ٣٩ (باريس ٥٩٢٢).
١٥٨	١٠٢	الورقة ٥٧ (باريس ٥٩٢٢).
١٥٩	١٠٣	الورقة ٦٠ (باريس ٥٩٢٢).
١٦٠	١٠٥	الورقة ٨٧ (باريس ٥٩٢٢).
١٦١	١٠٦	الورقة ٩٧ (باريس ٥٩٢٢).
١٦٢	١٠٨	الورقة ١٢٢ (باريس ٥٩٢٢).
١٦٣	١١٠	الورقة ١٨٢ (باريس ٥٩٢٢).
١٦٤	١١١	الورقة ١٨٨ (باريس ٥٩٢٢). وحينما نقل عنه المؤلف صراحة في ص ١٦٧، قال المحقق: في المختصر المحتاج إليه!
١٦٨	١١٢	الورقة ١٨٨ ـ ١٨٩ (باريس ٥٩٢٢).
١٧٠	١١٤	الورقة ٢٢١ ـ ٢٢٢ (باريس ٥٩٢٢).
١٨٦	١٣٧	الورقة ١٦٤ (شهيد علي).
١٨٦	١٣٨	الورقة ٢٢٢ (شهيد علي).
١٨٩	١٤١	الورقة ٢٣٠ (شهيد علي).
١٩٠	١٤٦	الورقة ٥٧ ـ ٥٨ (باريس ٥٩٢٢).
١٩٧	١٥١	الورقة ١٥١ ـ ١٥٢ (باريس ٥٩٢٢).
٢١١	١٦٦	الورقة ٧٤ (شهيد علي).
٢١٧	١٧٣	الورقة ١٦٠ (شهيد علي).
٢١٨	١٧٤	الورقة ١٦٧ (شهيد علي).
٢١٨	١٧٥	الورقة ١٦٩ (شهيد علي).
٢١٩	١٧٦	الورقة ١٨١ (شهيد علي).
٢١٩	١٧٧	الورقة ١٩١ (شهيد علي).
٢٢٠	١٧٩	الورقة ٤٠ (باريس ٥٩٢٢).
٢٢١	١٨٠	الورقة ١٠ (باريس ٥٩٢٢). ولم يذكر له المحقق أي ترجمة.
٢٢١	١٨٢	الورقة ٢١ (باريس ٥٩٢٢).
٢٢٢	١٨٣	الورقة ٢٨ (باريس ٥٩٢٢).
٢٢٢	١٨٤	الورقة ٣٢ (باريس ٥٩٢٢).
٢٢٣	١٨٦	الورقة ٤٤ (باريس ٥٩٢٢).

٢٢٣	١٨٧	الورقة ٤٣ (باريس ٥٩٢٢).
٢٢٤	١٩٠	الورقة ١٠١ (باريس ٥٩٢٢).
٢٢٥	١٩١	الورقة ١٨٠ (باريس ٥٩٢٢).
٢٢٥	١٩٢	الورقة ١٨٤ (باريس ٥٩٢٢) وتحرف اسمه عند المحقق المدقق إلى: عبد المقسم!
٢٢٧	١٩٤	الورقة ٢١٧ (باريس ٥٩٢٢).
٢٢٨	١٩٦	الورقة ٢٢٠ (باريس ٥٩٢٢).
٢٣٠	١٩٩	الورقة ١٧١ (كيمبرج).
٢٣٥	٢٠٧	الورقة ١٠٤ (شهيد علي).
٢٣٦	٢٠٨	الورقة ١٠٤ (شهيد علي).
٢٤٢	٢١٥	الورقة ١٤٠ (شهيد علي)، ولم يذكر له المحقق أي ترجمة.
٢٤٢	٢١٦	الورقة ١٤٣ (شهيد علي).
٢٤٣	٢١٧	الورقة ١٨٢ (شهيد علي).
٢٤٤	٢١٨	الورقة ١٦٣ (شهيد علي).
٢٤٤	٢١٩	الورقة ١٠ ـ ١١ (باريس ٥٩٢٢).
٢٤٦	٢٢٣	الورقة ٨٧ ـ ٨٨ (باريس ٥٩٢٢) (قلت: في هذا الموضع ذكر المحقق تاريخ ابن الدبيثي مسروقاً من تعليق شيخنا العلامة مصطفى جواد علي المختصر المحتاج، وأشار إلى مجلد باريس ٥٩٢١ وهو مما توهم به شيخنا رحمه الله، فتابعه الدكتور المحقق المدقق أمانة منه)!
٢٦٣	٢٤٠	الورقة ١٨٣ (شهيد علي).
٢٦٣	٢٤١	الورقة ١٨٢ (شهيد علي).
٢٦٤	٢٤٣	الورقة ٢٨ (باريس ٥٩٢٢).
٢٧٢	٢٥٠	الورقة ١٠٩ (باريس ٥٩٢٢).
٢٨٣	٢٥٣	الورقة ١٦٥ (باريس ٥٩٢٢).
٢٨٣	٢٥٤	الورقة ١٣٩ (باريس ٥٩٢٢).
٢٩٧	٢٧١	الورقة ١٠٤ (شهيد علي).
٣٠٧	٢٧٩	الورقة ١٥٩ ـ ١٦٠ (شهيد علي).
٣٠٧	٢٨٠	الورقة ١٨٣ (شهيد علي).
٣٠٨	٢٨١	الورقة ١٩٨ (شهيد علي).

٣٠٨ ٢٨٢ الورقة ٢١٦ ـ ٢١٧ (شهيد علي).
٣١٤ ٢٨٨ الورقة ٢٤٢ (شهيد علي).
٣١٧ ٢٩٠ الورقة ١١ (باريس ٥٩٢٢).
٣١٩ ٢٩٣ الورقة ١٠٦ (باريس ٥٩٢٢).
٣١٩ ٢٩٤ الورقة ١٣٢ ـ ١٣٣ (باريس ٥٩٢٢).
٣٣٠ ٣١٠ الورقة ١٦٤ (شهيد علي).
٣٣٠ ٣١١ الورقة ١٧١ (شهيد علي).
٣٣٣ ٣١٥ الورقة ٢٤٥ (شهيد علي)، ولم يذكر له المحقق أي مصدر!
٣٤٠ ٣١٨ الورقة ٣٢ (باريس ٥٩٢٢).
٣٤٠ ٣١٩ الورقة ٤٨ (باريس ٥٩٢٢).
٣٤٠ ٣٢٠ الورقة ٤٩ (باريس ٥٩٢٢).
٣٤١ ٣٢١ الورقة ٥٨ (باريس ٥٩٢٢).
٣٤١ ٣٢٢ الورقة ٦٤ (باريس ٥٩٢٢).
٣٤٦ ٣٢٦ الورقة ١٧٢ (باريس ٥٩٢٢).
٣٤٦ ٣٢٧ الورقة ١٧١ (باريس ٥٩٢٢).
٣٥٠ ٣٣١ الورقة ٢٢٢ (باريس ٥٩٢٢).
٣٩٠ ٣٤٥ الورقة ١٨٣ (شهيد علي).
٣٩٠ ٣٤٦ الورقة ١٩٢ (شهيد علي).
٣٩١ ٣٤٧ الورقة ١٩٤ (شهيد علي).
٣٩١ ٣٥٠ الورقة ٢١٢ (شهيد علي).
٣٩٢ ٣٥١ الورقة ٣٧ (باريس ٥٩٢٢).
٣٩٣ ٣٥٣ الورقة ٥٢ (باريس ٥٩٢٢).
٣٩٤ ٣٥٤ الورقة ٦٤ (باريس ٥٩٢٢).
٣٩٦ ٣٥٩ الورقة ١٧٥ ـ ١٧٦ (باريس ٥٩٢٢).
٣٩٦ ٣٦٠ الورقة ١٣٧ ـ ١٣٨ (باريس ٥٩٢٢).
٣٩٧ ٣٦١ الورقة ١٥٥ (باريس ٥٩٢٢).
٤٠١ ٣٧٢ الورقة ١٠٥ (شهيد علي)، ولم يذكر له المحقق أي مصدر!
٤٠٤ ٣٧٩ الورقة ١٥٨ (شهيد علي)، ولم يذكر له المحقق أي مصدر أيضاً!
٤٠٦ ٣٨٧ الورقة ٣٠ (كيمبرج)، ولم يذكر له المحقق أي مصدر أيضاً.

لقد بلغ عدد تراجم هذه الطبقة في طبعته (٤٠٩) تراجم لم يذكر فيها مخطوطات تاريخ ابن الدبيثي إلا في موضعين أو ثلاثة مستلبة من تعليقاتي على «معرفة القراء الكبار»، وهذه مئة وثمانية تراجم وردت عنده لم يذكر مصدرها لا في مجلد باريس ٥٩٢١، ولا مجلد باريس ٥٩٢٢ أو مجلد الشهيد علي باشا، أو المجلد المحفوظ بخزانة كتب جامعة كيمبرج، مع أن كثيراً منها لم يقف (المحقق المدقق) المولع بذكر المصادر وحشدها على مصدر واحد يذكره في تعليقه!! فهل من دليل بعد كل هذا أقوى من هذا الدليل يبيّن أنَّ الحاج الأستاذ الدكتور المحقق «أستاذ التاريخ الإسلامي في الجامعة اللبنانية، وممثل لبنان في الهيئة العربية العليا لإعادة كتابة تاريخ الأمة في اتحاد المؤرخين العرب» قد استلب كل هذه المخطوطات من تعليقاتي وعملي في كتبي المحققة؛ اللهم عفوك وغفرانك!

والحق المر الذي يتعين على كل منصف أن يعرفه ويتدبره هو أن الحاج الأستاذ الدكتور لم يترك مخطوطة واحدة مما علقت عليه في كتبي المحققة إلا استلبها، فكأنه نقل مكتبتي الخاصة من بغداد إلى طرابلس، فمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر مما في مجلد (٦٠١ ـ ٦١٠) من طبعته:

٨ ـ إكمال الإكمال، لابن نقطة (ت ٦٢٩هـ):

اعتمد الدكتور (المحقق) المطبوع منه باسم «تكملة الإكمال». أما ما سرقه فقد سماه كما سماه الذي سرق منه، فقد سماه «إكمال الإكمال» كما سميته في تعليقاتي حيث استعملت نسخة الظاهرية، فأشار هو إليها كما في الصفحات: ٥٣، ٩١، ٩٣، ١٢٦، ١٤٩، ١٧٠، ١٨٠، ١٩٨، ٢٠٩، ٢٢٥، ٢٣٤، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٧، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٦٥، ٣٧٤، ونسخة دار الكتب المصرية كما في الصفحة ٢٩٤ وغيرها. أما ما استلبه من محققي السير فقد سماه «الاستدراك»، وهي نسخة الظاهرية نفسها التي قدمتها لمحققي السير يومئذٍ ليستعينوا بها، وقد أطلقوا عليه «الاستدراك» لأنه يسمى كذلك أيضاً كما في ص ١٢٤ و١٧٧ و٢١١ و٢٩٩ وغيرها من مجلد (٥٦١ ـ ٥٧٠)! ولا أستبعد على الحاج الأستاذ الدكتور أن يكون عَدَّ هذا الكتاب ثلاثة كتب هي: «تكملة الإكمال»، و«إكمال الإكمال»، و«الاستدراك»، وإلا فكيف نبرر مثل هذا

الاستلاب؟ ولماذا يستعمل المخطوط وبين يديه المطبوع؟!

٩ ـ التاريخ المجدد لمدينة السلام، لابن النجار (ت ٦٤٣هـ):

جمع ابن النجار في هذا التاريخ الوسيع بين ذيل تاريخ مدينة السلام لأبي سعد السمعاني والذَّيل المذيل عليه لابن الدبيثي، وزاد عليهما وأفاد، فجعله ذيلاً على تاريخ الخطيب البغدادي «تاريخ مدينة السلام».

وقد أتى الزمان على هذا السفر النفيس فلم يصل إلينا اليوم منه غير مجلدين هما: المجلد العاشر المحفوظ بدار الكتب الظاهرية بدمشق (رقم ٤٢ تاريخ)، والمجلد الحادي عشر المحفوظ في المكتبة الوطنية بباريس برقم (٢١٣١ عربيات)، وهما من نسخة واحدة تتكون من خمسة عشر مجلداً نسخت سنة ٧٤٨هـ من نسخة كانت في ثلاثين مجلداً، فجعل الناسخ كل مجلدين مجلداً واحداً، كما نص عليه في آخر نسخة الظاهرية. كما توجد قطعة في تسع وعشرين ورقة محفوظة في مكتبة جامعة برنستن (رقم ٣٥١٨ ـ يهودا) لم أطلع عليها، وأما المجلدان اللذان في الظاهرية وباريس فعندي صورة منهما صورتهما لنفسي في مطلع الستينات من القرن الماضي. وقد طبع الهنود مجلد الظاهرية في ثلاثة أجزاء سنة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ بدائرة المعارف العثمانية طبعة رديئة جداً مليئة بالتصحيف والتحريف والسقط، وأعيد تصويره ببيروت فألحق بالطبعة القديمة من تاريخ الخطيب متخذاً الأرقام ١٦ و١٧ و١٨[1].

وقد استعمل الدكتور (المحقق) الأجزاء الثلاثة التي نشرها الهنود باسم «ذيل تاريخ بغداد»، وما هي إلا المجلد العاشر الذي في الظاهرية. ولكن الدكتور لم يكتف بذلك بل راح يستلب من تعليقاتي ما أشرت إليه وخرّجت التراجم عليه من مجلدي الظاهرية وباريس (كما في ص ٥٨، ٦١، ٦٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٢٢، ١٢٤، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٦، ١٨٠، ١٨١، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٣٦، ٣٣٧... إلخ) ظناً منه أن «التاريخ المجدد لمدينة السلام» هو غير «ذيل تاريخ بغداد» لأنه لم ير في حياته مخطوطات هذا الكتاب، فانظر إلى قوله في ص ٣٧٦ هـ ٤ من المجلد المذكور: «والتاريخ المجدد لابن النجار (الظاهرية) ورقة

---

(١) تنظر تفاصيل أوسع في مقدمتي لتاريخ الخطيب ١/ ١٢٩ ـ ١٣٢.

١٨١، وذيل تاريخ بغداد، له ٣ / ١٧١، ١٧٢ رقم ٦٥٠»، وقوله في ترجمة المتصوف المشهور عبد الوهاب ابن سكينة وهو (يحشد) مصادره من هنا وهناك (ص ٢٥٢ هـ ٢): «والتاريخ المجدد لابن النجار (الظاهرية) ورقة ٦٤ ـ ٦٦ . . . وذيل تاريخ بغداد لابن النجار ١ / ٣٥٤ ـ ٣٦٨.

١٠ ـ المجلد الثالث من كتاب التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (ت ٦٥٨هـ):

كان المستشرقون قد نشروا قسماً من كتاب «التكملة» لابن الأبار، ثم أعاد السيد عزت العطاء الحسيني طبع ما طبع منه في مجلدين سنة ١٩٥٦، ووعد بنشر المجلد الثالث المحفوظ بالأزهر لكنه لم يفعل ذلك، فصوَّرت لنفسي نسخة من المجلد الثالث الذي يبدأ بمن اسمه عبد الرحمن وينتهي بآخر الكتاب لأفيد منه في تحقيقاتي، فأفدت منه لا سيما في تحقيق «سير أعلام النبلاء»، و«تاريخ الإسلام»، و«معرفة القراء الكبار»، وقبل ذلك كله في «التكملة لوفيات النقلة»، فجاء الحاج الدكتور فسلخ هذا المخطوط من تعليقاتي في جميع المواضع التي ذكرتها (انظر مثلاً ص ٦٠، ١٠٥، ١٢٥، ١٢٦، ١٩٥، ٢٠٧، ٣١٦، ٣١٧ من المجلد المذكور). والطريف أنه حين استلب هذا المصدر مني في ص ٢٦٣ من المجلد المذكور من طبعته، قال وهو (يحشد) مصادر عيسى بن عبد العزيز الجزولي: «وتكملة الصلة لابن الأبار ٣ / ورقة ٨٥ (والمطبوع ٢ / رقم ١٩٣٢)». فأي مطبوع هذا الذي يشير إليه؟

١١ ـ مشيخة النجيب عبد اللطيف الحراني (ت ٦٧٢هـ):

هذه المشيخة من تخريج جمال الدين ابن الظاهري، وقد صورت نسختي من الخزانة الملكية بالرباط. وقد سلخ الحاج الدكتور كل إحالاتي عليها (انظر هذا المجلد مثلاً ص ٥٥، ٥٦، ٧٨، ٨٧، ١١٤، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٨، ١٥١، ١٥٢، ١٧١، ١٩٢، ٢١١، ٢٣٤، ٢٨٧)، ولا يوجد لها ذكر إلا وهي مقرونة بأحد كتبي المحققة!

١٢ ـ طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ):

وهو من الكتب التي صورتها عند أول طلبي العلم من دار الكتب الظاهرية، فسلخ الحاج الدكتور إحالاتي عليها، كما في ص ١٢٦، ١٥٤،

١٨٤، ١٩٤، ٢٥٦، ٢٩٧ وغيرها من هذا المجلد. ومن طريف ما سلخ بجراءة غريبة عجيبة قولي في تعليقي على ترجمة غياث بن فارس اللخمي المصري المتوفى سنة ٦٠٥ من التكملة (٢ / ١٦٢): «ابن قاضي شهبة: طبقات النحاة، الورقة ٢٣٦ ـ ٢٣٧ وقد سقطت بداية ترجمته فلم يبق منها إلا قسمها الأخير الذي عرفناها منه»، فقال في ص ١٨٤ بعد أن ذكر اسم المصدر والورقة: وقد سقطت منه بداية الترجمة ولم يبق منها إلا آخرها»، فكأنه نسب هذا القول إلى نفسه وعرفه من غير أن يُعرِّفه به أحد.

١٣ ـ العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، لتقي الدين الفاسي (ت ٨٣٢هـ):

كنت قد استعملت النسخة الخطية المحفوظة في الخزانة التيمورية، يوم لم يكن الكتاب قد طبع، والدكتور (المحقق) لا يعرف غير المطبوع وليس بحاجة إلى المخطوط والكتاب مطبوع متداول مشهور منذ ثلث قرن من الزمان ويزيد، لكنه مع كل ذلك يستعمل النسخة الخطية، كما في ص ٩٢ و١٩١ وغيرهما من المجلد المذكور، وذلك لأنه يستلبه من تعليقاتي، ولا يكلف نفسه حتى في الرجوع إلى المطبوع.

١٤ ـ تاريخ ابن الفرات (ت ٨٠٧هـ):

وقد طبع هذا الكتاب، وكنت قد استعملت المجلد التاسع المخطوط منه، فسلخه أيضاً، كما في ص ٢٦٣ وغيرها، فلماذا يستعمل المخطوط وهو يستعمل المطبوع في أماكن متعددة.

١٥ ـ سلم الوصول، لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ):

حيث استعملت نسخة دار الكتب المصرية رقم ٥٢م تاريخ، فسلخه الحاج الدكتور من تعليقاتي، كما في ص ٢٠١ و٣٥٨، وكما في ص ١٧٠ من مجلد (٥٨١ ـ ٥٩٠) وغيرها.

١٦ ـ الألقاب للسخاوي (ت ٩٠٢هـ):

ومنه كتاب «الألقاب» للسخاوي، كما في ص ٣٦٠ وغيرها.

١٧ ـ معجم الشافعية لابن عبد الهادي (ت ٩٠٩):

وهذه المخطوطة المحفوظة في دار الكتب الظاهرية كنت قد اختصرتها في دفتر خاص سنة ١٩٦٥ للإفادة منها في الإحالات ورقمت أوراقها يومئذٍ،

فسلخها الحاج الدكتور من تعليقاتي، كما في ص ١٣٠ و٢٣٦ و٣٨٣ وغيرها.

ومن طرائف ما يسلخ الحاج الدكتور (المحقق) بعض الكتب التي لم يعرفها غيري ولا أحال عليها أحد قبلي، فمن ذلك مثلاً كتاب «نهاية الغاية» فأسأل الدكتور إن كان يعرف أين يوجد هذا المخطوط، وقد أحال عليه في ص ١٨٦ و٣٣٤، ومنها كتاب اكتشفته في دار الكتب المصرية سميته «أخبار الزهاد» واسترجمت أنه لتاج الدين ابن الساعي المؤرخ المشهور، وكتبت عنه مقالاً في مجلة المورد العراقية بعنوان: «العثور على أثر مفقود لابن الساعي» (السنة الثالثة / العدد الثالث ١٩٧٤)، وأنا الذي رقمت النسخة، فمن أين حصل عليه الدكتور وأحال عليه (ص ٣٠٣) وغيرها، فتأمل وتدبر.

ولو أردنا أن نتتبع كل ما استلبه الحاج الدكتور من مصادر مطبوعة ومخطوطة لطال بنا الكلام ولاحتجنا إلى تسويد مئات الصفحات ولكننا نختتم هذا المبحث بضُحْكة تفصح عن جراءة الدكتور وغزارة علمه في آن واحد في مسألة استلاب المصادر من غيره، فقد قال الحاج الأستاذ الدكتور المحقق معلقاً على ترجمة الضحاك بن سليمان بن سالم الأنصاري الأديب (ص ١٦٠ من مجلد ٥٦١ ـ ٥٧٠ من طبعته): «انظر عن الضحاك بن سليمان في: خريدة القصر (قسم شعراء العراق)، والمذيل على تاريخ بغداد لابن السمعاني (مخطوط باريس) ورقة ١٠١، ١٠٢، والمختصر المحتاج إليه ٢ / ١١٨ رقم ٧٣٨». ولما كان الحاج الدكتور يحب التعليق فقد قال في تعليق له بعد ذلك: «وقال السمعاني في المذيل على تاريخ بغداد: شيخ صالح له حظ من اللغة العربية، يعلم الصبيان بالمحوَّل، وله يد باسطة في الشعر، وله: (ثم ذكر أربعة أبيات من الشعر).

ولا ندري فيما إذا كان الحاج الدكتور قد استعمل النسخة الخطية من «المذيل على تاريخ بغداد» لابن السمعاني في إحدى رحلاته إلى باريس، أم يمتلك نسخة مصورة منه، أم رقيقة (مايكروفلم). على أنني أؤكد لصديقي الدكتور المؤرخ المحقق أن هذا الكتاب لا وجود له في عالم المخطوطات، ولو كان موجوداً لكان فتحاً تاريخياً يقل نظيره.

والحق الذي لا بد من ذكره أن الحاج الدكتور لم يعرف من هذه المصادر

التي ذكرها سوى «المختصر المحتاج إليه» الذي حققه شيخنا العلامة الدكتور مصطفى جواد طيب اللّٰه ثراه، ونشر المجمع العلمي العراقي منذ سنة ١٩٥١ مجلده الأول ثم نشر الثاني سنة ١٩٦١، والثالث بعد وفاته سنة ١٩٧٦ وقف على طبعة أستاذنا العلامة الدكتور ناجي معروف، عمي.

وأخذ الحاج الدكتور بقية المصادر من تعليق شيخنا العلامة على المختصر المحتاج كما هي عادته، لكنه ظن المصدر الذي نقل منه شيخنا العلامة مصدرين، فاحتار فيهما الدكتور المحقق، لذلك قرر أن يترك «خريدة القصر» من غير ذكر للورقة وألحق ذكر الورقة بالكتاب الآخر وهو «المذيل على تاريخ بغداد لابن السمعاني» ومن أجل أن يتسق الموضوع ـ في ظنه ـ فقد وضع بعده (مخطوط باريس) بين حاصرتين وأتبعه بذكر رقم الورقتين ١٠١ و١٠٢!

ولم يدرك الحاج الدكتور أن شيخنا العلامة طيب اللّٰه ثراه ـ كان ينقل من مجلد مخطوط من خريدة القصر محفوظ في المكتبة الوطنية في باريس، وأن الورقتين المذكورتين هما لهذا المجلد من الخريدة وليس لكتاب «المذيل»، وأن العماد الأصفهاني هو الذي كان ينقل من «ذيل تاريخ مدينة السلام» لأبي سعد السمعاني، وإليك نص تعليق شيخنا رحمه اللّٰه على المختصر المحتاج، قال في المجلد ٢ ص ١١٧ هـ ٢٧٣: «ذكره العماد الأصفهاني في خريدة القصر في شعراء العراق، قال: «المعلم أبو الأزهر الضحاك بن سليمان بن سالم. . من أهل المحول. قال السمعاني في تاريخه المذيل: شيخ صالح له حظ من اللغة العربية يعلم الصبيان بالمحول وله يد باسطة في الشعر». وأورد له (يعني العماد الأصفهاني) الأبيات المذكورة في المتن ثم قال: وقوله:

هبوا الطيف بالزوراء ليس يزور فمـا لنجـوم الليـل ليـس تغـور؟

(ثم ذكر بقية الأبيات الأربعة، وقال: نسخة باريس، و١٠١، ١٠٢).

والطريف أن الحاج الدكتور خلط بين كلام العماد الأصفهاني وبين كلام شيخنا الدكتور مصطفى جواد وصاغ منه كلاماً نسبه إلى أبي سعد السمعاني، نسأل اللّٰه العافية، وأن يحفظ علينا أماتنا وعقولنا.

وأذكّر القارىء بأن الدكتور استلب مئات المواضع التي أشرت فيها إلى

«صلة التكملة» للحسيني، كما بينته عند نقدي لعمله في الطبقة الخامسة والستين من هذا الكتاب، وهو لا يملك هذا الكتاب ولا شاهده، فهذه جراءة لم نعهدها عند أحد من المحققين إلا عند بعض المستجدين أو الداخلين على هذا العلم بغير علم، والدكتور الصديق من المعروفين بين المؤلفين والمحققين.

ثالثاً: انتحال التعليقات:

إن التعليق على النص مسؤولية تاريخية وأدبية وعلمية، وهو يعكس ثقافة المحقق والطرائق التي يتبعها في التحقيق فضلاً عن خبرته في موضوع الكتاب المُحَقَّق وقدرته على فهم غوامضه والكشف عن خباياه بعد مراعاة طبيعة الكتاب ونوعية المستفيدين منه، ولذلك قد يختلف عند المحقق الواحد بين كتاب وآخر. والمهم في كل ذلك جملة أمور يتعين مراعاتها من أبرزها:

١ ـ العناية التامة بالتعليق على كل ما يُتَوَصَّل به إلى ضبط النص، من حيث تنظيم مادته لإظهار معانيه وتوضيح دلالاته، وتقييده بالحركات، وما يستلزمه من رجوع إلى الكتب المعنية بهذا الفن، وتثبيت الاختلافات المهمة بين النسخ والترجيح بينها وما يحتاجه من تعليق يُعَلَّل به ذلك الترجيح، والإشارة إلى الموارد التي اعتمدها مؤلف النص بعد الرجوع إليها سواء أكان صَرَّح بها أم أغفل التصريح وتأكد للمحقق اعتماده عليها، والعناية بإثبات الاختلافات بين تلك الموارد والأصول وبين النص الذي اقتبسه المصنف منها، ومتابعة النقول التي اقتبسها منه المؤلفون الذين جاءوا بعده وتثبيت مواضعها لا سيما فيما يتصل بالناقلين المتقنين منهم حين يكون الكتاب مصدراً لمن جاء بعده.

٢ ـ الابتعاد عن التعليقات التي لا مسوغ لها، والتي يهدف بعض المحققين إلى تضخيم النصوص بها، من مثل التعريف بالمشهور، والتذكير بالمعروف، وذكر كثير من المصادر من غير استفادة منها، ونقل نصوص من مصادر أخرى وإثباتها في حاشية النص هي ليست من شرط المؤلف والتي قد يكون المؤلف تركها عن عمدٍ سيراً مع نهجه الذي انتهجه في كتابه، لا سيما في الكتب الضخمة ذوات المجلدات العديدة، فلا يجوز للمحقق مثلاً أن يزيد على نص أراد له مؤلفه أن يكون مختصراً متوازناً في الاختصار من نحو «تاريخ الإسلام» للذهبي الذي

ذكر مؤلفه أنه وضعه «بأخصر عبارة وألخص لفظ. . . من غير تطويل ولا إكثار ولا استيعاب. . . إذ لو استوعبت التراجم والوقائع لبلغ الكتاب مئة مجلدة بل أكثر، لأن فيه مئة نفس يمكنني أن أذكر أحوالهم في خمسين مجلداً»[1].

من هنا تصبح الإضافة إلى هذا النص من المصادر الأخرى مخالفة صريحة لمنهج المؤلف واختياره لشكل الكتاب الذي أراد تقديمه إلى القراء. وقد لاحظت مثلاً أن الدكتور عمر عبد السلام تدمري قد أكثر إكثاراً غريباً من نقل نصوص تركها الذهبي فألحقها في حاشية النسخة، فتضخم الكتاب من غير مبرر، والطريف أن غالب ما ينقله من كتب مطبوعة متداولة مشهورة، فضلاً عن كثرة التحريف والتصحيف حال النقل والطبع.

٣ ـ ضرورة احترام جهود المحققين الآخرين ممن سبقوا المحقق ونسبة تعليقاتهم إليهم، فتلك أمانة علمية لا بد منها، ومسألة أخلاقية يتعين على كل محقق الالتزام بها، وإلا عُدَّ ذلك استلاباً وسرقة يُنْعَى على السارق أبد الدهر ويُعاب عليه سجيس الليالي، لكن بعض المحققين يستسهلون هذا الأمر ويستسيغونه غير مدركين للأخطار الناجمة عن مثل تلك الأفعال، ولكن أنَّى لهم أن يدركوا ذلك وهم يستسيغون سلب طبعات من مجلدات بكاملها!

وقد لاحظتُ عند تصفحي لطبعة الدكتور عمر عبد السلام تدمري لتاريخ الإسلام عجباً من ذلك، فهو لم يتورع عن استلاب ما استلبه من مجلدات بتمامها مما حققه الآخرون قبله، بل استلب كل تعليقاتهم وفوائدهم ونسبها إلى نفسه من غير وجه حق. والحق المُر الذي ينبغي أن يُذكر ويسجل ليكون عبرة للأجيال القادمة أن الدكتور ـ حفظه اللّه ـ ما ترك تعليقاً في كتاب معتبر إلا سلبه ونسبه إلى نفسه، سواء أكان ذلك في ذكر لمصدر، أم تخريج لحديث، أم توضيح لنص، أم تعريف بشيء، وهو أمر يثير الدهشة لكثرته وتكراره، ولا يمكن إحالته على سبب من الأسباب. ولو كان الأمر مقتصراً على مجلد واحد أو مجلدين لهان الأمر، لكنه مبدأ سار عليه (المحقق) الدكتور من أول الكتاب إلى آخره،

---

(١) مقدمة الذهبي لتاريخ الإسلام ١/ ٥ بتحقيقنا.

فصار من المتعين بيانه لئلا يغتر به بعض من لا معرفة له بهذا العلم، وليكون عبرة لغيره، فإن غياب النقد في هذه الأيام جعل بعض الناس يتمادون في فعالهم.

وسأكتفي بتتبع الدكتور في طبقة واحدة مما استلبه مني، ليكون مثالاً ونموذجاً لغيره، وهي الطبقة الحادية والستون من تاريخ الإسلام (٦٠١ ـ ٦١٠هـ) فأذكر جدولاً متقابلاً أذكر فيه رقم الصفحة ورقم الهامش ونص التعليق في طبعتنا وأسوق قبالته رقم الصفحة ورقم الهامش ونص التعليق في طبعته ليتبين القارىء اللبيب بالمقابلة والمقارنة والمعاينة الطرائق التي استلب فيها الدكتور (المحقق) تعليقاتي على هذا المجلد يوم نشر في بيروت سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٨م[1].

طبعتنا السابقة	طبعة الدكتور (المحقق)
ص ٤٦ هـ ـ ٢ : أَيَس منه لغة في يَئِسَ.	ص ٧ هـ ـ ٢ : أيس : بالعامية، من يئس.
ص ٥١ هـ ـ ١ : في الكامل : الخركاهات، والمعنى واحد، وهي : الخيم.	ص ١٥ هـ ـ ٣ : في الكامل : الخركاهات، والمعنى واحد، وهي : الخيم.
ص ٥٢ هـ ـ ١ : هكذا بخط المؤلف، وهو كذلك خان المذكور قبل قليل.	ص ١٦ هـ ـ ٢ : هكذا بخط المؤلف[2]، وهو كذلك خان المذكور قبل قليل.
ص ٥٢ هـ ـ ٢ : هكذا بخط الذهبي مجود التقييد، وفي المطبوع من كامل ابن الأثير : خرميل (١٢ / ٢٦٠ فما بعد).	ص ١٦ هـ ـ ٣ : هكذا بخط الذهبي مجود التقييد، وفي المطبوع من كامل ابن الأثير : خرميل (١٢ / ٢٦٠ فما بعد).

---

(١) لقد قام الدكتور المحقق بسلخ هذا المجلد بنصه وموارده وتعليقاته جملة، وأضاف إلى حواشيه من تعليقاتي على التكملة والسير، مما لم أرَ فائدة في ذكره، وما هذه التعليقات المذكورة سوى اختيارات صارخة تدل على مئات النظائر غيرها، لا سيما تلك التي أعاد صياغتها.

(٢) من الملاحظ أن الدكتور عمر لم ير في حياته خط المؤلف ولا اعتمده، كما بيناه فيما تقدم عند كلامنا على سرقة الطبعات. وسيكرر ذلك ويعيده ويبديه وكأنه حقيقة!

ص ٥٤ هـ ٣ : ويقال فيها : ملازكرد ـ باللام ـ كما هو معروف، وكما سيأتي بخط المؤلف بعد أسطر قليلة.

ص ١٩ هـ ١ : ويقال فيها : ملازكرد ـ باللام ـ كما هو معروف.

ص ٥٥ هـ ١ : هي بحيرة قَدَس التي مر ذكرها في حوادث سنة ٦٠١هـ.

ص ٢٠ هـ ١ : هي بحيرة قدس التي مر ذكرها في حوادث سنة ٦٠١هـ.

ص ٥٦ هـ ٢ : هكذا بخط المؤلف، وفي المطبوع من تاريخ ابن الأثير : «طاينكوه» وفي نسخة : طاينكوا.

ص ٢٤ هـ ٢ : هكذا في أصل المؤلف. وفي الكامل : «طاينكوه»، وفي نسخة أخرى «طايتكو» (كذا).

ص ٥٧ هـ ١ : ويقال فيه : كشلي خان.

ص ٢٥ هـ ١ : ويقال فيه كشلي خان.

ص ٥٨ هـ ١ : ويقال فيها اسفيجاب ـ بالفاء ـ وهو من قلب الباء الفارسية إلى فاء.

ص ٢٦ هـ ١ : ويقال فيها اسفيجاب ـ بالفاء ـ وهو من قلب الباء الفارسية إلى فاء.

ص ٥٩ هـ ١ : مدينة من مدن الشاش وراء نهر سيحون.

ص ٢٦ هـ ٢ : مدينة من مدن الشاش وراء نهر سيحون.

ص ٦٠ هـ ١ : هكذا بخط المؤلف والنسخ التي نقلت عنه، والمشهور «سور» بالسين.

ص ٢٧ هـ ١ : هكذا بخط المؤلف، والمشهور «سور» بالسين.

ص ٦٠ هـ ٢ : بل هو موجود معروف مشهور، وهو سور الصين العظيم.

ص ٢٧ هـ ٢ : بل هو موجود معروف مشهور، وهو سور الصين العظيم.

ص ٦٠ هـ ٣ : ويكتب بالخاء المعجمة «الخان» كما سيأتي.

ص ٢٧ هـ ٣ : يكتب «قان» و«خان» كما سيأتي.

ص ٦٠ هـ ٤ : هكذا هي في تاريخ ابن الأثير أيضاً، وكتب المؤلف في الحاشية قراءة أخرى لها وهي : «طوغاج».

ص ٢٧ هـ ٤ : في حاشية الأصل كتب أيضاً «طوغاج». والمثبت يتفق مع الكامل في التاريخ.

ص ٦٠ هـ ٥ : التقادم : الهدايا.

ص ٢٧ هـ ٥ : التقادم : الهدايا.

ص ٦١ هـ ١ : الياسة : قانون التتار وشريعتهم.

ص ٢٨ هـ ١ : الياسة : قانون التتار وشريعتهم.

ص ٦١ هـ ٢ : هي تستر، وهذا لفظ آخر لها، وهي تلفظ اليوم هكذا بالشين

ص ٢٩ هـ ١ : هي تستر، وهذا لفظ آخر وهي تلفظ اليوم هكذا بالشين

المعجمة، وهي مدينة بالأحواز.	المعجمة، وهي مدينة بالأحواز[1].
ص ٦٢ هـ ٢ : بين دمشق وطبرية ومنها ينحدر إلى غور الأردن.	ص ٣٠ هـ ٢ : بين دمشقَ وطبرية ومنها ينحدر إلى غور الأردن.
ص ٦٤ هـ ٢ : هكذا بخط الذهبي، والمشهور بالسين المهملة.	ص ٣٣ هـ ١ : هكذا في الأصل بالصاد، وهي بالسين كما هو مشهور.
ص ٧٣ هـ ١ : منسوب إلى «مردا» قرية بالقرب من نابلس.	ص ٤٣ هـ ١ : منسوب إلى «مردا» قرية بالقرب من نابلس.
ص ٧٣ هـ ٢ : يعني موفق الدين أبا محمد عبد اللّه بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠هـ.	ص ٤٣ هـ ٢ : يعني موفق الدين أبا محمد عبد اللّه بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠هـ.
ص ٧٥ هـ ٢ : نقلنا هذه الترجمة من وفيات سنة ٦٠٢ (الورقة ١٠ من نسخة المؤلف) تلبية لرغبته إذ جاء في حاشية النسخة عند وفيات سنة ٦٠١ (الورقة ٢) قول المؤلف: «أحمد بن عبد اللّه بن خطيب الموصل، أبو طاهر يحول من سنة اثنتين إلى هنا». وقد حوله هو في كتبه الأخرى.	ص ٤٥ هـ ٣ : أورد المؤلف ـ رحمه اللّه ـ هذه الترجمة في وفيات سنة بالحاشية عندها[2]: «أحمد بن عبد الله بن خطيب الموصل أبو طاهر يحوّل من سنة اثنتين إلى هنا» وقد فعل ذلك في كتبه الأخرى.
ص ٧٦ هـ ١ : في التكملة لابن الأبار: «فرج» ويغلب على الظن أنه	ص ٤٦ هـ ٣ : في التكملة «فرج»، والمثبت هو الصحيح على

---

(١) يلاحظ القارىء أنني كتبت «الأحواز» بالحاء المهملة، وكنا يومذاك في حرب مع إيران، لأن الدولة لم تكن تسمح بأن تكتب بالهاء، فقلّدني الدكتور المحقق في ذلك، من شدة أمانته في النقل الحرفي!! والأطراف من ذلك قوله في ص ٩٢ هـ ٣ معلقاً على «تستر»: تصحفت في ذيل الروضتين ٥٤ إلى «ششتر»، فانظر ما يخط قلمه!

(٢) غيّر الدكتور المحقق في صياغة العبارة من أجل التدليس والتلبيس، فأخطأ، إذ إن الضمير من «عندها» إما أن يعود إلى الترجمة المكتوبة في وفيات سنة ٦٠٢ وإما إلى سنة ٦٠٢ نفسها، وكلاهما خطأ، لأنه كتب الملاحظة عند موضع الترجمة من وفيات سنة ٦٠١هـ.

محرف وراجع مشتبه الذهبي
ص ١٥٢ .

ص ٧٨ هـ ١ : في الأصل : شروان ، بالشين المعجمة ، وقيده المنذري بالحروف فقال : بفتح السين وسكون الراء المهملتين وفتح الواو وبعد الألف نون .

ص ٨١ هـ ٣ : كانت هذه الترجمة في آخر الطبقة ذكرها المؤلف ضمن من توفوا بعد سنة ست مئة على التقريب وإلى سنة عشر . وقد حولناها تلبية لرغبة المؤلف حيث وضع إشارة بهذا المعنى في موضعها من السنة فقال : «رضوان الثقفي ، يحول من آخر الطبقة إلى هنا» . كما أشار عند نهاية ترجمته الواردة في آخر الطبقة بقوله : «يحوّل» (الورقة ٨٩) .

ص ٨١ هـ ٤ : في الأصل وبخط الذهبي : «ست مئة» وهو سبق قلم منه لا محالة .

ص ٨٢ هـ ٢ : قيده المنذري وابن ناصر الدين بالحروف ، قال المنذري (٢ / الترجمة ٨٧٨) : بضم الباء الموحدة وسكون السين المهملة وفتح التاء ثالث الحروف وسكون النون وبعدها باء موحدة وبعد

الأرجح . انظر مشتبه الذهبي ١ / ١٥٢ .

ص ٤٨ هـ ٣ : في الأصل : «شروان» بالشين المعجمة ، والمثبت من حيث قيده بالحروف فقال : وسروان : بفتح السين وسكون الراء المهملتين وفتح الواو وبعد الألف نون .

ص ٥٣ هـ ٤ : كانت هذه الترجمة في آخر الطبقة ذكرها المؤلف ضمن من سنة ستمائة على التقريب وإلى سنة عشر . وقد حولناها تلبية لرغبة المؤلف حيث وضع إشارة بهذا المعنى في موضعها من السنة فقال : «رضوان الثقفي ، يحول من آخر الطبقة إلى هنا» . كما أشار عند نهاية ترجمته الواردة في آخر الطبقة بقوله : «يحول» (الورقة ٨٩) .

ص ٥٣ هـ ٥ : في الأصل وبخط الذهبي : «ستمائة» . وهو سبق قلم منه .

ص ٥٥ هـ ٣ : قيده المنذري وابن ناصر الدين بالحروف . قال المنذري : البستنبان : بضم الباء الموحدة وسكون السين المهملة وفتح التاء ثالث الحروف وسكون النون وبعدها باء موحدة وبعد الألف نون والبستان بان :

الألف نون. ويقال فيه أيضاً: البستان بان ـ بإثبات الألف. وتقال هذه الكلمة لمن يحفظ البستان والكلام.	بإثبات الألف[1].
ص ٨٣ هـ ١: جاءت في هذا الموضع ترجمة عبد الجليل ابن موسى القصري، ثم طلب المؤلف تحويلها إلى وفيات سنة ٦٠٨، فحولناها، فراجعها هناك.	ص ٥٥ هـ ٤: ورد في الأصل هنا ترجمة عبد الجليل بن موسى القصري، وقد طلب المؤلف ـ رحمه اللّه ـ أن تحول إلى وفيات سنة ٦٠٨هـ فقمت بتحويلها امتثالاً لطلبه.
ص ٨٦ هـ ٢: هكذا في الأصل وكذلك عند ابن الجزري (غاية ١ / ٤٢٨) وفي تكملة ابن الأبار: «اللاردي» لعله محرف.	ص ٦٠ هـ ١: هكذا في الأصل وكذلك عند ابن الجزري (غاية النهاية ١ / ٤٢٨) وفي تكملة ابن الأبار: «اللاردي».
ص ٨٩ هـ ٤: قال المحب بن النجار سمعت محمد بن عبد اللّه بن المغربي بدمشق يقول: مات علي بن الحسن بن عنتر النحوي المعروف بالشميم بالموصل في ليلة الثاني عشر من ربيع الأول سنة إحدى وست مئة، وحضرت جنازته (التاريخ المجدد، الورقة ٢١١ ظاهرية).	ص ٦٣ هـ ٦: قال ابن النجار: سمعت محمد بن عبد اللّه بن المغرب (كذا) بدمشق يقول: مات علي ابن الحسن بن عنتر النحوي المعروف بالشميم بالموصل في ليلة الثاني عشر من ربيع الأول سنة إحدى وستمائة، وحضرت جنازته (التاريخ المجدد ـ الظاهرية ـ الورقة ٢١١)[2].
ص ٩٠ هـ ١: وردت الأبيات في هامش النسخة غير واضحة وما أثبتناه أعلاه قابلناه بنسخة تاريخ	ص ٦٤ هـ ٢: وردت الأبيات في هامش النسخة غير واضحة، والمثبت يتفق مع: تاريخ ابن

(١) هكذا عنده، وسقط من التعليق: «ويقال فيه أيضاً»، ففسد الكلام.

(٢) المعروف عن الدكتور (المحقق) أنه يستعمل المطبوع من تاريخ ابن النجار، فلماذا استعمل المخطوط هنا، والكلام فيه (٣/ ٣١٦ ـ ٣١٧)، فلعله ظنه كتاباً آخر، كما بينا سابقاً!

ابن النجار التي في الظاهرية .	النجار التي[1] في الظاهرية .
ص ٩١ هـ ٢ : منسوب إلى الحبوب جمع الحب، قال المنذري : بضم الحاء المهملة وبعدها باء مضمومة موحدة وبعد الواو الساكنة باء موحدة أيضاً .	ص ٦٥ هـ ٣ : منسوب إلى الحبوب جمع الحب، قال المنذري : بضم الحاء المهملة وبعدها باء مضمومة موحدة وبعد الواو الساكنة باء موحدة أيضاً .
ص ٩٩ هـ ١ : قلت : وكذلك سماه وكناه كل من ابن الدبيثي والمنذري لكنهما قالا : «ويقال أبو محمد عبد الله» . وقال المنذري : وقيل لأخيه أبي العباس أحمد : ما اسم أخيك؟ قال : أبو محمد، هذا جميع اسمه لا أعرف غير هذا . (التكملة ٢ / ٨٩٦) ولذا قال الذهبي قبلها : «والأصح أن اسمه كنيته» مستنداً على هذه الرواية .	ص ٧٤ هـ ٤ : وكذلك سماه وكناه كل من ابن الدبيثي والمنذري لكنهما قالا : «ويقال أبو محمد عبد الله» . وقال المنذري : وقيل لأخيه أبي العباس أحمد : ما اسم أخيك؟ قال : أبو محمد، هذا جميع اسمه لا أعرف غير هذا .
ص ١٠٤ هـ ١ : منسوب إلى «شهرابان» وهي المعروفة اليوم بـ «شهربان» أو «المقدادية» بلدة من محافظة ديالى بالعراق، وكان جده أبو الفتح قاضياً بها (تاريخ ابن الدبيثي، الورقة ١٦١ باريس ٥٩٢١) .	ص ٨١ هـ ٢ : منسوب إلى «شهرابان» وهي المعروفة اليوم بـ «شهربان» أو «المقدادية» بلدة من محافظة ديالى بالعراق، وكان جده أبو الفتح قاضياً بها (تاريخ ابن الدبيثي، الورقة ١٦١ باريس ٥٩٢١) .
ص ١٠٥ هـ ١ : لأبي طالب المكي، وهو مشهور .	ص ٨٢ هـ ٣ : لأبي طالب المكي، وهو مشهور .
ص ١٠٥ هـ ٣ : منسوبة إلى أمين الدولة كمشتكين بن عبد الله	ص ٨٣ هـ ٣ : الأمينية : مدرسة منسوبة إلى أمين الدولة كمشتكين بن

(١) كان يتعين أن يقول : «الذي» بعد أن حذف من كلامي «نسخة»، لكنه أبقاها كما هي!

المتوفى سنة ٥٤١ (النعيمي : الدارس ١ / ١٧٧ ، بدران : منادمة ٨٦ ـ ٨٧) .	عبد اللّه المتوفى سنة ٥٤١هـ (الدارس للنعيمي ١ / ١٧٧ ، منادمة الأطلال لبدران ٨٦ ، ٨٧) .
ص ١٠٦ هـ ٢ : في الذيل لأبي شامة : الخميس سابع ذي القعدة .	ص ٨٣ هـ ٥ : في الذيل لأبي شامة ، الخميس سابع ذي القعدة .
ص ١٠٦ هـ ٣ : منسوب إلى «الغراف» البلد والنهر المشهورين بالعراق حتى اليوم .	ص ٨٣ هـ ٦ : منسوب إلى «الغراف» البلد والنهر المشهورين بالعراق حتى اليوم .
ص ١٠٦ هـ ٤ : في المطبوع من التكملة لابن الأبار (١ / ٢٣٢ : «وأبي عبد اللّه معمر» فسقطت «بن» وهو وهم .	ص ٨٣ هـ ٨ : في التكملة : «وأبي عبد اللّه معمر» .
ص ١٠٦ هـ ٥ : الذي في المطبوع من التكلمة : «ومولده بقرية من قرى البراجلة ليلة الخميس لعشرخلون من شهر ربيع الأول سنة تسع عشرة (كذا) وخمس مئة» ١ / ٢٣٣ . والظاهر أن الأبار قال : «تسع وخمس مئة» فأضيفت «عشرة» فيما بعد من الناسخ أو غيره يدل على ذلك ما نقل الذهبي عن ابن الزبير في مولده أولاً ، ثم نقله عن ابن الأبار : «وله ثلاث وتسعون سنة» . صحيح أن ابن الأبار لم يقل هذه العبارة لكنه قال معناها حيث ذكر وفاته سنة ٦٠٢ ثم مولده سنة ٥٠٩ فأصبح الفرق ٩٣ سنة ، وهذه من عادات	ص ٨٤ هـ ١ : الذي في المطبوع من التكملة : «ومولده بقرية من قرى البراجلة ليلة الخميس لعشرخلون من شهر ربيع الأول سنة تسع عشرة وخمسمائة» . وهو غلط بدليل أنه توفي وله ٩٣ سنة كما جاء في آخر ترجمته[1] .

(١) تأمل كيف أفسد تعليقي بعد أن سرقه!

الذهبي في النقل يتصرف بالمعلومات مع أنه يقول: «قال»، لكن العبرة بصحة المعلومات.	
ص ١٠٧ هـ ١: البلدة المشهورة من صعيد مصر الأعلى (ياقوت: معجم البلدان ١ / ١٦٥).	ص ٨٤ هـ ٣: البلدة المشهورة من صعيد مصر الأعلى (ياقوت: معجم البلدان ١ / ١٦٥)[1].
ص ١٠٧ هـ ٢: تصحفت في غاية ابن الجزري (١ / ٢٢٣) إلى: «الحجازي» بالزاي.	ص ٨٥ هـ ٢: تصحفت في (غاية النهاية) إلى «الحجازي».
ص ١٠٨ هـ ١: في تكملة ابن الأبار: (١ / ٢٦٣): «عن أبي بكر مسعود»، وهو وهم من المحقق.	ص ٨٥ هـ ٣: في تكملة ابن الأبار: (١ / ٢٦٣): «عن أبي بكر وهو وهم من المحقق.
ص ١٠٨ هـ ٢: في تكلمة ابن الأبار: «رشيد» محرف.	ص ٨٥ هـ ٤: في تكملة ابن الأبار: «رشيد» وهو تحريف.
ص ١٠٨ هـ ٣: هكذا في الأصل وعند ابن الجزري، وفي تكملة ابن الأبار: «بالنجوم» والفرق كبير بينهما.	ص ٨٥ هـ ٥: هكذا في الأصل وعند ابن الجزري، وفي تكملة ابن الأبار: «بالنجوم».
ص ١٠٨ هـ ٤: قال ابن الأبار: «ووقفت على تسمية تواليفه وبعض شيوخه بخطه» ١ / ٢٦٤.	ص ٨٥ هـ ٦: قال ابن الأبار: «ووقفت على تسمية تواليفه وبعض شيوخه بخطه ١ / ٢٦٤.
ص ١١٠ هـ ٢: تصحفت في الأصل إلى «نهاور» والجادة ما أثبتناه، وهي المعروفة الآن بلا هور، مدينة عظيمة في بلاد الهند[2].	ص ٨٩ هـ ٢: في الأصل: «نهاور» وهو تصحيف. وهي مدينة لاهور بالهند.
ص ١١٢ هـ ٢: قال ابن الدبيثي: ويقال المبارك مكان أحمد	ص ٩١ هـ ٤: وقال ابن الدبيثي: «ويقال المبارك مكان أحمد».

---

(١) يستعمل الدكتور (المحقق) طبعة دار صادر من معجم البلدان، أما هنا فالإحالة على طبعة أوربا!

(٢) هكذا قلت يومها تجوزاً، وإلا فهي في بلاد باكستان.

(الورقة ٨٧ باريس ٥٩٢٢).	
ص ١١٣ هـ ١: قيده المنذري بالحروف فقال: بضم الخاء المعجمة وفتح الراء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وبعدها فاء (التكملة ٢ / ٩٣٢)[1]، وقيده المجد الفيروزأبادي في «القاموس» والسيد الزبيدي في «تاج العروس»، وقالوا: كزبير.	ص ٩١ هـ ٥: قيده المنذري بالحروف فقال: بضم الخاء المعجمة وفتح الراء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وبعدها فاء (التكملة ٢ / ٩٣٢)، وقيده الفيروزأبادي في «القاموس» والزبيدي في «تاج العروس» وقالوا: كزبير.
ص ١١٤ هـ ١: الذي في تكملة المنذري (٢ / ٩١٤): ومولده في شعبان سنة اثنتين أو ثلاث وعشرين وخمس مئة.	ص ٩٣ هـ ٢: الذي في تكملة المنذري (٢ / ٩١٤): ومولده في شعبان سنة اثنتين أو ثلاث وعشرين وخمس مئة.
ص ١١٤ هـ ٢: قيدها المنذري بالحروف فقال: وهي بفتح النون، وضم الغين المعجمة، وسكون الواو، وفتح الباء الموحدة (التكملة ٣ / ١١٩).	ص ٩٣ هـ ٣: قيدها المنذري بالحروف فقال: وهي بفتح النون، وضم الغين المعجمة وسكون الواو، وفتح الباء الموحدة (التكملة ٣ / ١١٩)[2].
ص ١١٤ هـ ٣: انظر تاريخه المعروف بذيل تاريخ مدينة السلام بغداد، الورقة ٩٨ (باريس ٥٩٢٢).	ص ٩٣ هـ ٤: انظر تاريخه المعروف بذيل تاريخ مدينة السلام بغداد، الورقة ٩٨ (باريس ٥٩٢٢).
ص ١١٥ هـ ١: قارن مشتبه الذهبي ٦٤٩.	ص ٩٤ هـ ٢: قارن مشتبه الذهبي ٦٤٩.
ص ١١٧ هـ ٣: قيده المنذري فقال: وغرير، بضم الغين المعجمة وراءين مهملتين الأولى منهما	ص ٩٧ هـ ٢: قيده المنذري فقال: وغرير، بضم الغين المعجمة وراءين مهملتين الأولى منهما

(١) لاحظ أنني حين أحيل على كتاب «التكملة لوفيات النقلة» أذكر رقم المجلد ورقم الترجمة، أما هو فيذكر رقم المجلد والصفحة! والمذكور هنا رقم الترجمة، وكذا الأمر في الملاحظة التي بعدها.

(٢) هكذا تابعني في ذكر الجزء والرقم، وهو غلط طبعي صوابه: ١ / ١٣٨!

مفتوحة وبينهما ياء آخر الحروف (التكملة ٢ / ٩٤٢).	مفتوحة وبينهما ياء آخر الحروف (التكملة ٢ / ٩٤٢)[1].
ص ١١٨ هـ ١ : وسماه «الاستقصاء لمذاهب الفقهاء» كما ذكر ابن خلكان وغيره. وجاء في هامش الأصل بخط مغاير: بل كمله، ولكن الشيخ تبع ابن خلكان.	ص ٩٨ هـ ٢ : كتب في الأصل: «بل كمّله»[2] واسم الكتاب: «الاستقصاء لمذاهب الفقهاء» (وفيات الأعيان).
ص ١١٨ هـ ٢ : التكملة ٢ / ٩٣٥ .	ص ٩٨ هـ ٣: في التكملة ٢ / ٩٣٥[3].
ص ١١٨ هـ ٣: ما بين الحاصرتين لم نجده في النسخ التي حقق عليها كتاب التكملة وهي نسخ موثوقة؟!	ص ٩٨ هـ ٤ : ما بين الحاصرتين ليس في المطبوع من (التكملة للمنذري).
ص ١٣٦ هـ ١ : هي القرية المعروفة بالفارسية كما ذكر ابن النجار (الورقة ٥٣ ظاهرية).	ص ١٢٢ هـ ١ : هي القرية المعروفة بالفارسية كما ذكر ابن النجار (الورقة ٥٣ ظاهرية).
ص ١٤٠ هـ ١ : قيده المنذري بالحروف (التكملة: ٢ / ٩٥٥)، وذكر الذهبي في المشتبه ص ١١٥ جملة من الثعلبيين الدماشقة لكنه لم يذكر أبا عبد اللّه هذا. الحسن علي بن عقيل الثعلبي الدمشقي في وفيات سنة ٦٠١ من هذا الكتاب.	ص ١٢٧ هـ ٢ : قيده المنذري بالحروف (التكملة: ٢ / ٩٥٥)، وذكر الذهبي في (المشتبه ١١٥) جملة من الثعلبيين الدماشقة لكنه لم يذكر أبا عبد اللّه هذا. وقد مر ذكر أبي الحسن علي بن عقيل الثعلبي في وفيات سنة ٦٠١ من هذا الكتاب، رقم (٣٨).
ص ١٤٢ هـ ١ : هكذا ذكره الذهبي في وفيات سنة ٦٠٣ وما أصاب	ص ١٢٩ هـ ٤ : هكذا ذكره المؤلف ـ رحمه اللّه ـ في وفيات هذه

(١) لاحظ كيف يتابعني في ذكر المجلد ورقم الترجمة وهو لا يدري.

(٢) لاحظ كيف أفسد تعليقي حينما قصد إلى اختصاره فحذف «بخط مغاير»، وحذف تتمة التعليق وهو: «ولكن الشيخ تبع ابن خلكان»، فلعله ظنه من قولي فلم يكتبه؟!

(٣) إنما ذكرت هذه الإحالة على المصدر بسبب أنني استعملت رقم المجلد ورقم الترجمة فتابعني من غير أن يدري، وإلا فإنه قد سلخ جميع إحالاتي على المصادر.

في ذلك فالأصح أنه توفي سنة ٦٠٤، قال تقي الدين الفاسي بعد أن ذكر قول المنذري: وما ذكره المنذري من وفاته في سنة أربع رأيته مكتوباً في حجر قبره بالمعلا وفيه: «إنه توفي يوم الأحد ثالث عشر شعبان سنة أربع وست مئة».

النسبة (كذا) ٦٠٣هـ. والأصح أنه توفي في السنة التالية ٦٠٤هـ. كما ذكر المنذري وأيده القاضي الفاسي بقوله: وما ذكره المنذري من وفاته في سنة أربع رأيته مكتوباً في حجر قبره بالمعلا وفيه: إنه توفي يوم الأحد ثالث عشر شعبان سنة أربع وستمائة».

ص ١٥٥ هـ ٢: في التكملة الأبارية (٢ / ٨٧٨): «الحجاري»، وفي غاية النهاية لابن الجزري: «عبد الرحيم بن قاسم بن محمد أبو محمد (كذا) «الحجاري» بالراء، أبو الحسن شيخ مقرىء...» ١ / ٣٨٣. وقد ذكر الأبار أن كنية عبد الرحيم بن قاسم هي «أبو الحسن» أيضاً. ولكن «المحاربي» واضحة بخط الذهبي ليس فيها لبس، وهي الصحيحة فهذا الرجل «محاربي»، وقد أورده ابن الجزري صحيحاً في ترجمة عبد الحق بن محمد الخزرجي القرطبي فذكر أنه أخذ القراءات عن عبد الرحيم بن قاسم المحاربي (١ / ٣٥٩).

ص ١٤٨ هـ ٣: هكذا في الأصل بخط المؤلف[1] ـ رحمه الله ـ وقد وقع في تكملة ابن الأبار «الحجاري»، ومثله في غاية النهاية ١ / ٣٨٣ رقم ١٦٣٢ فقال: «عبد الرحيم بن قاسم بن محمد أبو محمد (كذا) الحجاري بالراء أبو الحسن» فجعل له كنيتين، والصحيح أن كنيته «أبو الاحسن». وقد ورد أنه محاربي في غاية النهاية أثناء ترجمة عبد الحق بن محمد الخزرجي (١ / ٣٥٩ رقم ١٥٣٧) وهو الأرجح، والله أعلم.

ص ١٦٤ هـ ١: الذي في التكملة «وقرأت بخط بعض أصحابنا

ص ١٦٠ هـ ٣: الذي في التكملة لابن الأبار «وقرأ (كذا) بخط بعض

(١) لقد أثبتنا فيما تقدم بما لا يقبل الشك أن الدكتور (المحقق) لم يعتمد في جميع ما حققه من الكتاب مجلداً واحداً بخط المؤلف.

أنه توفي يوم الاثنين الخامس من رمضان المذكور . . . وقال في مولده : إنه سنة ٥٢٠ ، وحكى غيره أنه بلغ الثمانين وأن مولده سنة ٥٢٤» فالصياغة المذكورة أعلاه للذهبي وإن نسبها للأبار، وهذه طريقته ـ رحمه اللّه ـ.	أصحابنا أنه توفي يوم الاثنين الخامس من رمضان المذكور . . . وقال في مولده : إنه سنة ٥٢٠ ، وحكى غيره أنه بلغ الثمانين ، وأن مولده سنة ٥٢٤» .
ص ١٦٨ هـ ١ : من أعمال «جيان» بالأندلس كما في معجم البلدان ومراصد ابن عبد الحق .	ص ١٦٥ هـ ١ : من أعمال «جيان» بالأندلس كما في معجم ياقوت ومراصد الاطلاع لابن عبد الحق .
ص ١٨٨ هـ ٥ : في التكملة : «وغيرهم» وهو محرف ، لأن الأبار لم يذكر أحداً غير أبي محمد هذا .	ص ١٩١ هـ ٦ : في التكملة : «وغيرهم» وهو محرف ، لأن الأبار لم يذكر أحداً غير أبي محمد هذا .

فهذا نموذج صارخ لعمل الأستاذ الدكتور وتحقيقه؛ لم يترك تعليقاً في كتاب ، أو مصدراً أو حديثاً إلا سلبه وكأنه يسابق نفسه ويعد ذلك أمانة يتعين عليه الالتزام بها ، فوقع فيما لا تحمد عقباه من الأخطاء الفاضحة في ذكر مصادر لا يملكها ولم يرها ، وظن المصدر الواحد مصدرين أو ثلاثة ، لأن من استلب منهم ذكروه بصيغ مختلفة ، ونقل تعليقات أخطأ فيها المعلقون فكرروها ، كما نقل الأخطاء التي وقع فيها المحققون السابقون فتوافق معهم توافقاً تاماً عند استلاب طبعاتهم بتمامها وكمالها ، نسأل اللّه العافية ، ونحذر طلبة العلم من سلوك مثل هذا المسلك المنافي لأصول البحث العلمي والأمانة التي يتعين أن يتحلى بها المشتغلون بالعلم ، ويعلموها تلاميذهم .

* * *

الفصل الثاني

جمع النسخ الخطية ودراستها

توطئة:

من المعلوم في بدائه علم تحقيق النصوص قيام المحقق بالتحري عن مخطوطات الكتاب التي وصلت إلينا في خزائن الكتب، والوقوف عليها ودراستها، وتصنيفها إلى فئاتٍ حسب أهميتها، واعتمادها أو جملة منها عند تحقيق النص بعد دراستها دراسة عارف بهذا العلم متمكن منه.

والوقوف على النسخ الخطية صار اليوم ميسوراً بتطور وسائل التعريف والتصوير والاستنساخ، فقد أصدر كارل بروكلمان كتابه «تاريخ الأدب العربي» بالألمانية، وترجم إلى اللغة العربية، وهو مرتب على الموضوعات، حيث يذكر في كل موضوع أسماء المؤلفين حسب تسلسلهم الزمني، ويسرد مؤلفاتهم المخطوطة فيذكر النسخ الخطية التي وقف عليها في فهارس المخطوطات. وقد ألف صديقنا العلامة الأستاذ الدكتور فؤاد سزكين ـ حفظه اللّه تعالى ـ كتابه العظيم «تاريخ التراث العربي» الذي استدرك فيه على كتاب بروكلمان استدراكات جعلت الكتاب الأول يتضاءل أمام هذا العمل العلمي النضيج. ويعكف المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية في عمان (الأردن)[1] على إصدار «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط»، فصدر منه ما يتصل بالحديث والقرآن والسيرة والفقه وهو جاد في استكمال هذا المشروع ليشمل الموضوعات الأخرى. فضلاً عن توفر فهارس لأكثر مكتبات العالم والمتاحف التي تحوي مخطوطات عربية في كل قطر من الأقطار.

وقد قام معهد المخطوطات العربية التابع لجامعة الدول العربية بمجهودات عظيمة لتصوير المخطوطات العربية من خزائن الكتب العالمية، فصوّر آلاف المخطوطات منذ ما يزيد على خمسة وخمسين عاماً، وكان خبراؤه العلماء من مثل صلاح الدين المنجد، ومحمد رشاد عبد المطلب، ومحمود الطناحي، وعصام الشنطي وغيرهم ينتقون أفضل المخطوطات فيقدمونها في التصوير، ويعتنون بوصفها وبيان مزاياها. وقد أصدر المعهد المذكور مجلدات عديدة

---

(١) يسمى اليوم «مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي».

وصف بها النسخ التي صورها، كان نصيب التاريخ منها ست مجلدات، وكان نصيب «تاريخ الإسلام» للحافظ الذهبي منها عظيماً لمعرفة هؤلاء العلماء بأهمية هذا الكتاب ومنزلته بين التواريخ، فصوروا كثيراً من نسخه المعروفة في العالم، ومنها عشر مجلدات وصلت إلينا من نسخة المؤلف التي بخطه والتي كانت تتكون من واحد وعشرين مجلداً، وهي النسخة المحفوظة في خزانة كتب جامع أياصوفيا، والملحقة اليوم بالمكتبة السليمانية بإستانبول، فضلاً عن عشرات المجلدات الأخرى.

ومما يتعين ذكره والإشادة به أنَّ القائمين على هذا المعهد في جميع عصوره كانوا ييسرون للمحققين والباحثين الحصول على طلبتهم بسهولة ويسر فضلاً عن رخص الأسعار التي يتقاضاها المعهد عند التصوير على عكس صنيع كثير من المؤسسات التي يجد الباحث صعوبة بالغة في الحصول على صور المخطوطات كما هو الحال في تركيا مثلاً، أو تكون مرتفعة الأثمان، كما هو الحال في البلاد الأوروبية، فلا يبقى بعد كل هذا من عذر يعتذر به المحقق في الحصول على النسخ الخطية لأي كتاب لا سيما وهو في بلد لم يبتل بحصار قاسٍ شديد دام أكثر من اثني عشر عاماً كما ابتلي به العراق.

ومما لا شك فيه أن أكثر النسخ أصالة ودقة هي النسخة التي كتبها المؤلف بخطه، وكانت آخر ما ارتضاه لكتابه هذا؛ ذلك أن المؤلف قد يعيد النظر في كتابه زيادة أو حذفاً أو إصلاحاً أو تغييراً لمواضع الكلام من مكان لآخر، فإما أن يعيد نسخ الكتاب ثانية، أو يضيف مثل ذلك في حواشي نسخته أو في أوراق أو وريقات يضعها في ثنايا نسخته الخطية وغالباً ما يثبتها فيها بنوع من التثبيت، ويشير إلى موضعها من اتصال الكلام. وقد استعمل الذهبي الطريقتين في كتابه «تاريخ الإسلام» فأعاد تبييض بعض المجلدات منه، وأبقى القسم الآخر وقد أضاف إليه في حواشيه وفي وريقات خاطها في موضعها من نسخته، وطلب تحويل بعض التراجم من مكان لآخر، كما بيناه مفصلاً عند وصفنا لنسخته الخطية في الباب الثالث من مقدمتنا لهذا الكتاب، فإذا وقفنا على مثل هذه النسخة فلا قيمة بعد ذلك لأية نسخة أخرى، لأنها إنما نقلت عنها.

فإذا لم تصل إلينا نسخة المؤلف التي كتبها بخطه بحثنا عن النسخ التي

انتسخت منها، وهنا تتفاوت قيمة مثل هذه النسخ بقيمة ناسخها وعنايته بضبط نسخته بقراءتها على المؤلف، أو مقابلتها مقابلة دقيقة بأصل المؤلف، فقد تبين لي مثلاً بعد دراسة العديد من نسخ كتاب «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للحافظ المزي أنَّ من أحسن النسخ التي نسخت عن نسخة المؤلف وقوبلت عليه هي النسخة التي كتبها الإمام المحدث المفيد العدل الكبير شمس الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن غنائم المعروف بابن المهندس الصالحي (٦٦٥ ـ ٧٣٣هـ)، فقد كان هذا الرجل عالماً فاضلاً فيه ديانة وخير ومحبة للعلم، وقد وصفه الإمام الذهبي بصحة النقل، فكانت نسخته في اثنين وعشرين مجلداً نسخها عن نسخة المؤلف وقابلها عليها وسمعها على المؤلف أيضاً[1].

ومثل ذلك النسخة التي ينسخها ثم يقابلها بالأصل المنتسخ منه ناسخ محترف عالم مشهود له بالدقة والإتقان والضبط والمعرفة بالعلم الذي يتناوله الكتاب، فمن ذلك مثلاً أن العالم الكبير علم الدين أبا محمد القاسم بن محمد البرزالي (٦٦٥ ـ ٧٣٩هـ) حرص على أن تكون له نسخة من كتاب «تحفة الأشراف» لرفيقه وشيخه جمال الدين المزي، فكلَّف أحد النساخ بذلك فكتب المجلدين الأول والثاني ثم لم يكمل الكتاب، فعهد بإكماله إلى ناسخ آخر بعد أربع سنوات فكتب له المجلدات من الثالث إلى السابع، وكان النسخ من أصل المؤلف الذي بخطه. والأهم من ذلك كلِّه أن هذا العالم الكبير قد قام بمقابلة المنسوخ بالأصل كلمة كلمة حال انتهاء نسخ كل مجلد وأثبت خطه في نهاية المجلدات، وكتب في نهاية النسخة ما يأتي:

«يقول القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي عفا الله عنه: كُتب لي هذا الكتاب المبارك، وهو سبع مجلدات، في مدة أولها عاشر شوال سنة اثنتين وعشرين وسبع مئة وآخرها التاريخ المذكور أعلاه (عشية الثلاثاء ثالث رجب سنة ٧٢٧) وقابلت المجلدين الأولين مع كاتبهما، وقابلت المجلدات الخمسة الأخيرة مع كاتبها المذكور أعلاه، وكان كل واحد منهما يقرأ من نسخة المصنف التي نسخ منها وأنا أنظر في هذه النسخة واجتهد غاية الاجتهاد وأصلح ما يقع

---

(١) تنظر مقدمتي لتهذيب الكمال ١ / ٧٤ ـ ٧٦.

بخطي وأضبط ما تيسر ضبطه، واللّه ينفع به المسلمين»[1].

وقد صار من المتعارف عليه عند كثير من المعنيين بشؤون المخطوطات أن قِدَم النسخة هو الأصل في تفضيلها على مثيلاتها من النسخ، وهو أمر رأيت فيه رَأياً مخالفاً، إذ لا يسير ذلك باضطراد، فكثير من المخطوطات التي وصلت إلينا كتبها نساخ محترفون ممن يرتزقون بعملهم فلا يتوقع منهم الدقة والإتقان، وغالباً ما كانوا يعتنون بجودة الخط وجماله، لا سيما عندما تكون النسخة خزائنية مكتوبة لخليفة أو أمير أو كبير، وغالباً ما نجدها غير دقيقة. وقد جَرَّبت ذلك بالنسخ التي وصلت إلينا من تاريخ الخطيب. فالمجلد المحفوظ بالمتحف البريطاني من تاريخ الخطيب برقم ٣١٩، ٢٣ والمجلد الآخر الذي يحمل الرقم ٣٢٠، ٢٣ فيها أجزاء كتبت سنة ٥٢١هـ، وعليها سماعات لكبار العلماء سنة ٥٢٨هـ، لكن النسخة لم تقابل مقابلة جيدة، والذين سمعوا الكتاب لم يصلحوا الأخطاء، فبقيت أخطاء الناسخ من غير تقويم. وخلاصة ذلك أن العبرة بالناسخ المُتْقِن الذي يدقق ويقابل ويحرص على نقل الكتاب بأمانة تامة، فقد يكون أحد النساخ غير المتقنين نسخ من الكتاب نسخة في حياة مؤلفه ولم يكن متقناً، ثم جاء بعده ناسخ بمئة عام أو أكثر فنسخ نسخة من أصل المؤلف أيضاً لكنه كان متقناً، فلا ريب أن هذه النسخة أفضل وأدق.

وينطبق هذا القول الذي قدمت على «تاريخ الإسلام» للحافظ الذهبي، فقد وقفنا على نسخ نسخت في حياة المؤلف، ووقفنا على مجلدات من نسختين نسخهما ناسخ متقن من نسخة المؤلف بعد ذلك بمدة ليست بالقليلة، هو بدر الدين البشتكي (٧٤٨ ـ ٨٣٠هـ)، فكانت نسخة البشتكي من أجود النسخ المنتسخة من تاريخ الإسلام، كما بيناه مفصلاً في مقدمتنا لطبعتنا منه.

إذن فلا بد من جمع النسخ المتوفرة ودراستها وتصنيفها بحسب أهميتها، فإذا توفرت نسخة بخط المؤلف فلا فائدة لأية نسخة معها، وما عدا ذلك يتعين المقابلة بين النسخ الأصلية التي لم يَنْقُل بعضها عن بعض ـ إذ مثل ذلك يعد نسخة واحدة ـ فيثبت المحقق ما يرى أنه هو كلام المؤلف، ويثبت خلاف ذلك

---

(١) وصلت إلينا هذه النسخة، وهي من محفوظات دار الكتب الظاهرية بدمشق، وإن كان المجلد الثاني ليس منها، فانظر مقدمتي لكتاب «تحفة الأشراف» بتحقيقي ١ / ١٤ ـ ١٩.

في الحواشي، ليقدم للقارىء المتمكن والباحث المتمعن قراءة قد يستفيد منها، وهو مطالب دائماً بتعليل هذا الترجيح وبيان الأدلة التي دفعته إلى هذا الاختيار، إلا في حال وضوح الخطأ أو إجماع النسخ المتقنة على قراءة تخالف نسخة أقل شأناً منها، أو مطبوعة أخطأ ناشرها في قراءة النص.

ولا شك أنَّ الموارد التي نهل منها المؤلف مادته ستساعد كثيراً على تجلية النص، وتقدم عاضداً قوياً للترجيح بين رواية وأخرى عند اختلاف النسخ، فتُرَجَّح الرواية الموافقة للمصدر المنقول منه بعد تحري الطبعات الجيدة أو المخطوطات المتقنة لذلك المورد. ومثل ذلك ما نقله المؤلفون الذين جاءوا بعد مؤلف هذا الكتاب فإن المادة المنقولة تعد نسخة أخرى بعد التأكد من صحتها وأساليب هؤلاء المؤلفين وطرائقهم في النقل، فيُشار إلى تلك النصوص؛ فقد نقل عدد من كبار المؤلفين المتقنين من تاريخ الخطيب مثلاً، منهم ابن ماكولا في «الإكمال»، وابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة»، والسمعاني في «الأنساب»، وابن الجوزي في كتبه لا سيما «المنتظم»، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»، وياقوت الحموي في كتابيه «معجم الأدباء» و«معجم البلدان»، وابن خلكان في «وفيات الأعيان»، والمزي في «تهذيب الكمال»، والذهبي في كتبه لا سيما «تاريخ الإسلام». فكل هؤلاء كانوا من كبار المصنفين المتقنين الذين عنوا بانتقاء النسخ الجيدة من هذا التاريخ عند الاقتباس منه، وأخص بالذكر منهم السمعاني والمزي والذهبي، كما بيناه عند كلامنا على نسخ تاريخ الخطيب[1]؛ ولذلك كنت حريصاً حين حققت تاريخ الخطيب على ذكر أبرز من اقتبس من الخطيب في كل ترجمة من تراجم الكتاب، وعددتُ ذلك نسخاً أخرى يقابل بها مع توفر صورة لأكثر النسخ التي وصلت إلينا من هذا التاريخ عندي.

أما عند تحقيقي لكتاب «تاريخ الإسلام» للذهبي فقد اجتهدت أن أقف على الموارد التي استقى منها الذهبي كتابه سواء أشار إلى تلك الموارد أم لم يشر موظفاً خبرتي بهذا الكتاب وموارده التي تجاوزت الأربعين عاماً قلّما فارقته فيها، فكنت حريصاً على أن أذكر المصدر الذي اعتمده المؤلف الذهبي في بناء

---

(١) تنظر مقدمتنا لتاريخ الخطيب ١ / ١٨٢ فما بعد.

الترجمة أو مجموعة المصادر التي أفاد منها. وهذا أفضل بكثير مما يفعله بعض المنتسبين إلى هذا العلم حين يحشد ما هب ودب من المصادر من غير فائدة ولا معرفة، واستعملت لأجل ذلك عبارات دالة عليه فحين أقول «من كذا» أو «اقتبسه من كذا» أو «أخذه من كذا» فإنما أشير إلى أن جملة الترجمة مأخوذة من هذا المصدر، وقد يضيف المؤلف هنا وهناك بعض الإضافات لا سيما في آخر الترجمة.

وهذه الطريقة استعملها صديقنا المستشرق الألماني البارع الأستاذ الدكتور يوسف فان أس في تحقيقه للجزء التاسع من كتاب «الوافي بالوفيات» للصفدي، كما سارت عليها الدكتورة صديقتنا الفاضلة دوروتيا كرافولسكي في تحقيقها للجزء السابع عشر من «الوافي» أيضاً، فقد أدركا أن أكثر التراجم إنما نقلها الصفدي من «تاريخ الإسلام» للذهبي، فجاء تحقيق الجزءين المذكورين مجوداً، لا سيما بعد أن راجع الجزء السابع عشر صديقنا العالم الجليل الأستاذ الدكتور رضوان السيد، وهو من العلماء القلائل الذين يفهمون قراءة النصوص قراءة جيدة، ويدركون مدى الأصالة في أي منها.

إن المعرفة بنُسَخ الكتاب وتتبعها ومعرفة الموارد التي أفاد منها المؤلف، والوقوف على المؤلفين الذين اقتبسوا من الكتاب المحقق، وتوافر علم غير قليل بمادة الكتاب كلُّها أمور تجعل المحقق، الحريص على إخراج نص صحيح كما كتبه مؤلفه جهد الإمكان، لا يقع في هوة اختلاط الأمور عليه وعدم إدراكه لماهية النص، كأن تختلط النسخ الكاملة بالمختصرات، أو يضاف إلى النص ما ليس منه فيظن المحقق أنه منه.

وقد جَرَّبنا أن عدداً من المختصرين اختصروا «تاريخ الإسلام» للذهبي منذ مدة مبكرة كان منها ما هو في حياة المؤلف وإلى مدد متأخرة نظراً لأهمية هذا الكتاب وما ناله من المنزلة الرفيعة بين الكتب التي من بابته. وكانت المختصرات على نوعين:

الأول: كان يعني بذكر الحوادث كاملة سنة بعد أخرى، ثم ينتقي بعض التراجم الحافلة فيذكرها، ويسقط التراجم التي هي أقل أهمية في نظره، وهو في هذه الحالة لا يختصر من الحوادث أو التراجم المختارة شيئاً. وقد وصلت إلينا

نسخة كاملة من هذا النوع اختصرت في حياة المؤلف سنة ٧٣٧هـ في سبعة مجلدات.

الثاني: الاختصار في الحوادث والتراجم من غير إسقاط لشيء من التراجم، بل تقليص حجمها، كما فعل ابن الملا في مختصره الذي وصل إلينا قسم كبير منه، ونُسِخَت عنه نسخة محفوظة في مكتبة الأوقاف ببغداد، وهو قلما يختصر في الحوادث ولكنه كثير الاختصار في التراجم.

وحين حاول المسؤولون في دار الكتب المصرية تلفيق نسخة كاملة من «تاريخ الإسلام»، جمعوا ما عندهم من أجزاء، ثم صوروا الأجزاء الناقصة فصارت نسختهم في أربعة وثلاثين جزءاً (تحمل الرقم ٤٢ تاريخ)، لكن وقع فيها خروم، والأهم من كل ذلك أنهم:

١ ـ ظنوا الكتاب يبتدأ من الترجمة النبوية، فلم تتضمن هذه النسخة الجزء الخاص بالمغازي وهو المجلد الأول من تاريخ الإسلام.

٢ ـ اختلاط المختصرات بالأصل حيث اعتمدوا في الطبقات ١٦ و٢٧ هـ ٥٢ و٥٣ على مختصرات ظناً منهم أن هذا هو الأصل.

وقد صور معهد المخطوطات هذه النسخة من أوائل ما صور من المخطوطات، فلما قامت دار الكتاب العربي بالمباشرة بطبع تاريخ الإسلام «بإشراف لجنة من الدكاترة والأساتذة المتخصصين بدءاً بالتظهير عن المخطوطة المايكروفلم إلى النسخ والتحقيق والتنضيد والإخراج» ووضع اسم الأستاذ الدكتور عمر عبد السلام تدمري على جميع مجلدات الكتاب لم يكن بين أيدي «الدكاترة والأساتذة المتخصصين» سوى هذه النسخة الملفقة من أصول بعضها جَيِّد نسبياً لأنه بخط البدر البشتكي، وبعضه رديء، وبعضه مختصرات، ثم ما طبع من الكتاب، وهي: مجلد المغازي الذي نشره الأستاذ محمد محمود حمدان، والترجمة النبوية التي أعاد الأستاذ حسام الدين القدسي نشرها وبقية الأجزاء الخمسة التي نشرها القدسي ثم المجلدات الأربعة التي نشرتها مؤسسة الرسالة بتحقيقي وزميلي الشيخ شعيب الأرنؤوط وتلميذي الدكتور صالح مهدي عباس.

وقد بينا فيما سبق أنَّ جميع هذه المجلدات المطبوعة المذكورة قد أعيد

طبعها كما هي مع زيادة بعض التعليقات غير المفيدة، وقد أثبتنا ذلك بالأدلة التي لا تقبل الشك في الفصل الأول من هذا الدرس.

وأود الآن أن أثبت بمزيد من الأدلة التي اعترف بها (المحققون) أو (المحقق) بأنهم لا يملكون سوى هذه النسخة وأنهم لم يعتمدوا غيرها بما في ذلك النسخة التي كتبها المؤلف بخطه ووضعت بعض صورها في بعض المجلدات تدليساً وتلبيساً، أذكر ذلك على سبيل التنويه والاختصار، ثم أفصل القول في كل مسألة تفصيلاً:

١ ـ بلغ عدد تراجم الطبقة السابعة والعشرين في نشرة دار الكتاب العربي (١٩١) مئة وإحدى وتسعون ترجمة فقط[1]، بينما بلغ في نشرتنا (٥٧٠) خمس مئة وسبعون ترجمة!

٢ ـ بلغ عدد تراجم الطبقة الثانية والخمسين في نشره دار الكتاب العربي (٢٠٣) مئتان وثلاث تراجم فقط، بينما بلغ في نشرتنا (٤٦٣) أربع مئة وثلاث وستون ترجمة! علماً بأن هذه الطبقة وصلت إلينا بخط المؤلف!!

٣ ـ بلغ عدد تراجم الطبقة الثالثة والخمسين في نشرة دار الكتاب العربي (١٧٦) مئة وست وسبعون ترجمة فقط، بينما بلغ في نشرتنا (٤٠٤) أربع مئة وأربع تراجم، وهذه الطبقة وصلت إلينا بخط المؤلف أيضاً!!

٤ ـ سقوط عشرات التراجم من الطبقات الأخرى بحيث صار عدد التراجم الساقطة من طبعة دار الكتاب العربي (١١٤٥) ألف ومئة وخمس وأربعون ترجمة، وهو عدد هائل لا يمكن تصور خطورته بحيث أفسد الطبعة إفساداً لا يمكن تصوره.

٥ ـ ورود عدد كبير من التراجم المختصرة في أثناء الطبقات الأخرى.

٦ ـ سقوط مئات النصوص القصيرة والطويلة بسبب اعتماد هذه النسخة وعدم اللجوء إلى نسخة أخرى.

٧ ـ وقوع عشرات ألوف من التصحيفات والتحريفات، كان يمكن أن لا يقع الكثير منها لو اعتمدت النسخ الموثقة.

---

(١) وبعضها إحالات، كما هو الحال في الطبقات الآتية، فالساقط أكثر قليلاً.

٨ ـ اعتراف (المحققين الدكاترة) أو (المحقق الدكتور) في تعليقاتهم اعتمادهم مختصرات لعدم توفر المادة في «الأصل» الوحيد الفريد الذي أقاموا التحقيق عليه، وهي النسخة الملفقة بدار الكتب المصرية رقم (٤٢ تاريخ)، فقد قال (المحقق) في الطبقة الثالثة والعشرين (ص ٢٧١): «من هنا ساقط من الأصل، والاستدراك عن المنتقى لابن الملا ٢٣٤أ». ثم قال في ص ٢٧٤: «إلى هنا ينتهي النقل عن المنتقى لابن الملا»، فهل يجوز ترك النسخ المتوفرة واعتماد مختصرات متأخرة؟ أهكذا يكون التحقيق أيها (الدكاترة)؟

٩ ـ إذا وقع طمس لم يستطع (الدكتور) أو (الدكاترة) قراءته البتة يذكرون ذلك بكل صلافة ومن غير حياء، وهو أمر نجده في جميع أجزاء الكتاب عندهم، فمن ذلك مثلاً لا حصراً قول الدكتور في الطبقة (٢٦) ص ٣٥ من طبعته: «في الأصل بياض ولم أتبين مصادر ترجمته»، وقوله في الهامش الذي بعده: «لم أتبين اسم صاحب الترجمة بالكامل لوجود بياض في الأصل». وقوله في الهامش الثالث: «في الأصل بياض»، وقوله في الهامش الرابع: «في الأصل بياض».

وقال مثل ذلك في الهوامش الأربعة الأولى من ص ٣١٦، والهامش الرابع من ص ٣٢١، وفي الهامشين الرابع والخامس من ص ٣٢٧، وفي الهامش الثالث والرابع والخامس من ص ٣٤١، وفي الهامش الثاني من ص ٣٤٥، والهامش الخامس من ص ٣٥٢، والهامش الخامس من ص ٣٥٦، والهامش السادس من ص ٣٧٦، والهامش الثالث من ص ٣٧٧، والهامش الثالث والرابع والخامس من ص ٣٧٨ . . . إلخ. وكل هذه الأسماء معروفة في النسخ الأخرى، ومنها نسخة السلطان أحمد الثالث ٢٩١٧ / ٧.

وهذا الأمر الذي أشرت إليه ونَبَّهْتُ على شيء يسير منه متوافر في جميع الطبقات، ففي الطبقة الخامسة والأربعين (ص ٢٣٤) انقطعت ترجمة ابن بطال عنده إذ جاء في نسخته: «قلت: وكان ينتحل الكلام على. . .» ثم علق في الهامش بقوله: «بياض في الأصل». قال بشار: هذا القسم من تاريخ الإسلام وصل إلينا بخط المؤلف، فأين خط المؤلف الذي زعم أنه يعتمده ووضع بكل وقاحة صورته في كتابه؟ وأي أصل هذا الذي وقع فيه البياض، وتتمة النص

واضحة وضوح الشمس بخط الذهبي، وفي عدد من النسخ الأخرى، وهو: «قلت: وكان ينتحل الكلام على طريقة الأشعري. وقد أبان عن جهل حين شرح كتاب الرد على الجهمية في «الصحيح»، والجهمية أشهر من أن ينبه على بدعتهم وعلتهم، ومقصود البخاري بتلك الأبواب من أوضح الأشياء فإنهم قائلون خلافها، فظن ابن بَطَّال أن الجهمية هم المجسمة وأن مقصود البخاري الرد على المجسمة فقال: تضمنت ترجمة هذا الباب أن اللّه واحد وأنه ليس بجسم فانظر إلى سوء الفهم، وما علمنا أحداً من الجهمية قال بأن اللّه جسم، بل هم يكفِّرون من جَسَّم، وبالجملة فلا خير في الطائفتين».

وقد ذكرت عند بيان الأخطاء الجسيمة الواقعة في الطبقة الخامسة والستين، وهي مما وصل إلينا بخط المؤلف أيضاً، العجب العجاب من ذلك الدال على أنه لم ير بعينه نسخة المؤلف، وإنما اعتماده نسخة دار الكتب المصرية رقم (٤٢ تاريخ) الملفقة من أصول ومختصرات.

ووقع عنده في المتوفين على التقريب من الطبقة (٥٦) جملة من الأسماء وقع فيها بياض استدرك بعضها من مصادر أخرى، كما في التراجم رقم ٣٧٤ و٣٧٧ و٣٧٩ و٣٨٣ و٣٩١ و٤٠٢ و٤٠٧ و٤١٦ و٤٢٣ و٤٢٦ و٤٢٩ و٤٣٥. وترك الأخرى بياضاً إذ لم يتمكن من معرفة الاسم، فكان يعلق بقوله: «في الأصل بياض لم أتحققه» أو «في الأصل بياض» ويسكت، كما في التراجم رقم ٣٨١ و٣٨٢ و٣٨٤ و٣٩٢ و٣٩٤ و٣٩٥ و٣٩٦ و٣٩٧ و٣٩٨ و٤٠٠ و٤٠١ و٤٠٨ و٤٠٩ و٤١٠ و٤١١ و٤٢٧ و٤٢٨ و٤٣٠ و٤٣١... إلخ. وربما وضع بدل البياض كلاماً من عنده وفي الغالب لا يكون صحيحاً، لأنه يضعه بغير علم، كما في مواضع متعددة من ص ٣٤٦ (الترجمة ٣٨٤) وص ٣٤٨ والترجمة ٣٨٧ حيث وضع «عبد اللّه» وهو «سعيد»! والترجمة ٣٨٨ حيث وضع «عبد اللّه» وهو «شهاب»!

فهل يريد بعد كل هذا أن يقنع أحداً بأنه جمع نسخ الكتاب وأقام التحقيق على قواعده، وهل يعد هذا تحقيقاً أم تخريباً للتراث عن عمد وإصرار وعدم شعور بالمسؤولية.

١٠ ـ وأرى من المفيد أن أذكر فيما يأتي التراجم الساقطة من طبعة دار

الكتاب العربي لكتاب «تاريخ الإسلام» والتي كتب على غلافها الخارجي أنها من تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري، وكتب خلف صفحة العنوان من كل مجلد أنها عمل «لجنة من الدكاترة والأساتذة المتخصصين»، وأياً كان (المحقق) فإن سقوط هذا العدد العديد من التراجم، وفيها تراجم حافلة لمشاهير الساسة والعلماء، لدليل ساطع على سقوط هذه الطبعة وخروجها عن كل حد مقبول في نشر التراث العربي. فضلاً عن سقوط نصوص من مئات التراجم مما لم أذكره هنا، ووقوع التصحيف والتحريف في عشرات ألوف المواضع من الكتاب، كما نوهنا به سابقاً، ومما سنذكره لاحقاً من النماذج الموضحة لذلك.

وسأقتصر على ذكر اسم المترجم الساقط، وألحق به رقم الطبقة ورقم الترجمة، ثم رقم المجلد ورقم الصفحة من طبعتنا الصادرة عن دار الغرب الإسلامي سنة ٢٠٠٣ ليعلم القارىء موضع الترجمة الساقطة وحجمها عند مراجعة طبعتنا من الكتاب المذكور.

وقبل كل هذا أرى من المفيد تقديم قائمة مجملة أولاً بعدد التراجم الساقطة من كل طبقة:

الطبقة الرابعة: (١) ترجمة واحدة.

الطبقة التاسعة: (١) ترجمة واحدة.

الطبقة الخامسة عشرة: (٢) ترجمتان.

الطبقة السادسة عشرة: (١) ترجمة واحدة (عدا ما يقارب ٣٠ ترجمة ساقطة فراجع تعليقنا على المجلد ٤ ص ١٩).

الطبقة السابعة عشرة: (٢) ترجمتان.

الطبقة الثامنة عشرة: (٤) أربع تراجم.

الطبقة التاسعة عشرة: (٥) خمس تراجم.

الطبقة الثانية والعشرون: (٩) تسع تراجم.

الطبقة الثالثة والعشرون: (٤) أربع تراجم.

الطبقة الرابعة والعشرون: (٥) خمس تراجم.

الطبقة الخامسة والعشرون: (٤) أربع تراجم.

الطبقة السادسة والعشرون: (١٩) تسع عشرة ترجمة.

الطقة السابعة والعشرون: (٣٨٧) ثلاث مئة وسبع وثمانون ترجمة.
الطبقة الثامنة والعشرون: (٨) ثمانية تراجم.
الطبقة التاسعة والعشرون: (٨) ثمانية تراجم.
الطبقة الثلاثون: (١٢) اثنتا عشرة ترجمة.
الطبقة الحادية والثلاثون: (٣) ثلاث تراجم.
الطبقة الثانية والثلاثون: (٤) أربع تراجم.
الطبقة الثالثة والثلاثون: (٤) أربع تراجم.
الطبقة الرابعة والثلاثون: (٢) ترجمتان.
الطبقة الخامسة والثلاثون: (٤) أربع تراجم.
الطبقة السادسة والثلاثون: (١٢) اثنتا عشرة ترجمة.
الطبقة السابعة والثلاثون: (١٦) ست عشرة ترجمة.
الطبقة الثامنة والثلاثون: (١١) إحدى عشرة ترجمة.
الطبقة التاسعة والثلاثون: (٨) ثماني تراجم.
الطبقة الأربعون: (٣١) إحدى وثلاثون ترجمة.
الطبقة الحادية والأربعون: (٩) تسع تراجم.
الطبقة الثانية والأربعون: (١) ترجمة واحدة.
الطبقة الثالثة والأربعون: (٣) ثلاث تراجم.
الطبقة الرابعة والأربعون: (٣) ثلاث تراجم.
الطبقة الخامسة والأربعون: (٢) ترجمتان.
الطبقة السادسة والأربعون: (١) ترجمة واحدة.
الطبقة السابعة والأربعون: (١) ترجمة واحدة.
الطبقة الثامنة والأربعون: (٣) ثلاث تراجم.
الطبقة التاسعة والأربعون: (٢) ترجمتان.
الطبقة الخمسون: (١٣) ثلاث عشرة ترجمة.
الطبقة الحادية والخمسون: (٣) ثلاث تراجم.
الطبقة الثانية والخمسون: (٢٦٠) مئتان وستون ترجمة.

الطبقة الثالثة والخمسون: (٢٢٤) مئتان وأربع وعشرون ترجمة.
الطبقة الرابعة والخمسون: (٦) ست تراجم.
الطبقة الخامسة والخمسون: (٦) ست تراجم.
الطبقة السادسة والخمسون: (٤) أربع تراجم.
الطبقة السابعة والخمسون: (٤) أربع تراجم.
الطبقة الثامنة والخمسون: (١) ترجمة واحدة.
الطبقة التاسعة والخمسون: (٤) أربع تراجم.
الطبقة الستون: (٦) ست تراجم.
الطبقة الخامسة والستون[1]: (٩) تسع تراجم.
الطبقة السادسة والستون: (٣) ثلاث تراجم.
الطبقة السابعة والستون: (١) ترجمة واحدة.
الطبقة الثامنة والستون: (٩) تسع تراجم.
الطبقة التاسعة والستون: (٧) سبع تراجم.
الطبقة السبعون: (٢) ترجمتان.
وفيما يأتي تفصيل ذلك:

(١) الطبقات ٦١ ـ ٦٤ مسروقة من طبعة لنا سابقة.

التراجم الساقطة من طبعة دار الكتاب العربي
التي كتب على غلافها أنها من تحقيق
الدكتور عمر عبد السلام تدمري

الاسم	ط.ت	م.ص
١ ـ عبدالله بن زيد بن عبدربه الأنصاري الخزرجي، أبو محمد	ط٤	٢/ ٢٠٥
٢ ـ شريح بن النعمان الصائدي الكوفي	٩/ ٤٥	٢/ ٩٤٢
٣ ـ قتادة بن عبدالله، أبو روح العامري الهذلي	١٥/ ٣٦٠	٣/ ٩٥٢
٤ ـ قدامة بن حماطة الضبي الكوفي	١٥/ ٣٦١	٣/ ٩٥٣
٥ ـ محمد بن شريك، أبو عثمان المكي	١٦/ ٣٣٤	٤/ ٢٠١
٦ ـ الحسن بن أيوب الحضرمي	١٧/ ٦٩	٤/ ٣٣٢
٧ ـ عنبسة بن سعيد بن كثير التيمي	١٧/ ٣٠٣	٤/ ٤٦٩
٨ ـ عتبة بن ضمرة بن حبيب الزبيدي الحمصي	١٨/ ١٩٣	٤/ ٦٨٩
٩ ـ محمد بن عيينة بن المهلب	١٨/ ٢٦٦	٤/ ٧٤٠
١٠ ـ مسكين، أبو فاطمة الطاحي البصري	١٨/ ٢٧٣	٤/ ٧٤٢
١١ ـ معاوية بن عمار الدهني البجلي	١٨/ ٢٨١	٤/ ٧٤٥
١٢ ـ حماد بن سعيد البصري البزاز	١٩/ ٨٤	٤/ ٨٤٠
١٣ ـ رديح بن عطية مؤذن بيت المقدس	١٩/ ١٠٨	٤/ ٨٤٩
١٤ ـ عبدالقاهر بن شعيب بن الحبحاب البصري	١٩/ ٢٢٦	٤/ ٩١٧
١٥ ـ عنبسة بن الأزهر، أبو يحيى الشيباني	١٩/ ٢٧٨	٤/ ٩٣٧
١٦ ـ محمد بن يحيى بن قيس، أبو عمر الشيباني	١٩/ ٢٩٧	٤/ ١٢٠٣
١٧ ـ عبداللّه بن يوسف التنيسي، أبو محمد الكلاعي	٢٢/ ٢١٦	٥/ ٣٦٢
١٨ ـ عثمان بن سعيد بن مرة، أبو عبداللّه القرشي	٢٢/ ٢٦٢	٥/ ٣٩٣
١٩ ـ عثمان بن سعيد الزيات	٢٢/ ٢٦٣	٥/ ٣٩٣
٢٠ ـ عثمان بن عمارة البصري	٢٢/ ٢٦٥	٥/ ٣٩٤
٢١ ـ عثمان بن عمرو البصري الكحال	٢٢/ ٢٦٦	٥/ ٣٩٤
٢٢ ـ محمد بن حجاج المصفر	٢٢/ ٣٤٥	٥/ ٤٣٤
٢٣ ـ معاذ بن عوذ اللّه البصري	٢٢/ ٤٠٤	٥/ ٤٥٩
٢٤ ـ نوح بن يزيد بن سيار البغدادي	٢٢/ ٤٣٠	٥/ ٤٧١

٢٥ ـ الوليد بن النضر المسعودي الرملي	٢٢/٤٤٧	٥/٤٧٦
٢٦ ـ سعيد بن عون القرشي	٢٣/١٦٣	٥/٥٧٩
٢٧ ـ عمرو بن أسلم الطرسوسي	٢٣/٣٠٢م	٥/٦٤٤
٢٨ ـ عيسى بن المنكدر بن محمد القرشي المدني	٢٣/٣٢٢	٥/٦٥٢
٢٩ ـ محمد بن يحيى بن السكن الموصلي	٢٣/٤١٦	٥/٦٩٨
٣٠ ـ عمر بن زرارة، أبو حفص الحدثي	٢٤/٢٩٨	٥/٨٩٤
٣١ ـ الليث بن خالد البلخي	٢٤/٣٣٦	٥/٩٠٦
٣٢ ـ محمد بن أحمد بن أبي خلف القطيعي، أبو عبدالله	٢٤/٣٤١	٥/٩٠٧
٣٣ ـ محمد بن سفيان بن زياد الماسح	٢٤/٣٦٩	٥/٩١٧
٣٤ ـ محمد بن مخشي البصري	٢٤/٤٠٨	٥/٩٣٠
٣٥ ـ إبراهيم بن يزيد، أبو إسحاق البجلي الجرجاني	٢٥/٨١	٥/١٠٨٣
٣٦ ـ جعفر بن محمد بن عمران الثعلبي الكوفي	٢٥/١٢٠	٥/١١٠٢
٣٧ ـ جعفر بن محمد بن عمار البرجمي الكوفي	٢٥/١٢١	٥/١١٠٢
٣٨ ـ جعيفر الموسوس	٢٥/١٢٢	٥/١١٠٢
٣٩ ـ أحمد بن محمد بن سوادة، أبو العباس الكوفي، أبو العباس الكوفي، خشيش	٢٦/٤٧	٦/٣٥
٤٠ ـ أحمد بن محمد بن يحيى، أبو سعيد القطان	٢٦/٥٠	٦/٣٥
٤١ ـ إبراهيم بن عبدالله بن الحارث الجمحي	٢٦/٧٤	٦/٤٢
٤٢ ـ أيوب بن إسحاق بن سافري، أبو سليمان البغدادي	٢٦/١٢٠	٦/٥٥
٤٣ ـ رجاء بن حميد الواسطي	٢٦/٢٠١	٦/٨٠
٤٤ ـ عبدالملك بن محمد بن عبدالرحمن البلخي ثم البغدادي، حبتر	٢٦/٣٢٤	٦/١١٧
٤٥ ـ عبدالملك بن مروان بن إسماعيل الفارسي	٢٦/٣٢٥	٦/١١٧
٤٦ ـ محمد بن جوان بن شعبة البصري الواسطي	٢٦/٤٢٣	٦/١٧٠
٤٧ ـ محمد بن عبدالله، أبو لقمان البغدادي النخاس	٢٦/٤٦٢	٦/١٨٠
٤٨ ـ موسى بن عبدالرحمن بن سعيد، أبو عيسى الكندي المسروقي	٢٦/٥٥٨	٦/٢١٩
٤٩ ـ موسى بن عبدالرحمن الحلبي الأنطاكي	٢٦/٥٥٩	٦/٢١٩
٥٠ ـ مؤمل بن إهاب بن عبدالعزيز، أبو عبدالرحمن الرملي	٢٦/٥٦١	٦/٢١٩
٥١ ـ مؤمل بن هشام اليشكري البصري	٢٦/٥٦٢	٦/٢٢١

٥٢ ـ موهب بن يزيد بن موهب، أبو سعيد الرملي	٢٦/ ٥٦٣	٦/ ٢٢١
٥٣ ـ ميمون بن الأصبغ، أبو جعفر النصيبي	٢٦/ ٥٦٤	٦/ ٢٢١
٥٤ ـ ميمون بن العباس، أبو منصور الرافقي	٢٦/ ٥٦٥	٦/ ٢٢١
٥٥ ـ نصر بن عبدالله بن مروان الدينوري البغدادي	٢٦/ ٥٦٦	٦/ ٢٢١
٥٦ ـ النضر بن هشام، أبو محمد الأصبهاني	٢٦/ ٥٦٧	٦/ ٢٢٢
٥٧ ـ نوح بن عمرو بن حوي السكسكي الدمشقي	٢٦/ ٥٦٨	٦/ ٢٢٢
٥٨ ـ أحمد بن إبراهيم بن حرب، أبو عبدالله النيسابوري	٢٧/ ١	٦/ ٢٥٧
٥٩ ـ أحمد بن إبراهيم بن هشام بن ملاس، أبو عبدالله الدمشقي	٢٧/ ٢	٦/ ٢٥٧
٦٠ ـ أحمد بن إسحاق بن يوسف، أبو بكر الرقي	٢٧/ ٦	٦/ ٢٥٩
٦١ ـ أحمد بن إدريس بن يوسف، أبو جعفر المخرمي	٢٧/ ٧	٦/ ٢٥٩
٦٢ ـ أحمد بن بشر بن عبدالوهاب، أبو طاهر الدمشقي	٢٧/ ٨	٦/ ٢٦٠
٦٣ ـ أحمدج بن بكر البالسي	٢٧/ ٩	٦/ ٢٦٠
٦٤ ـ أحمد بن بكر بن سيف الجصيني	٢٧/ ١٠	٦/ ٢٦٠
٦٥ ـ أحمد بن جواس الأستوائي النيسابوري	٢٧/ ١١	٦/ ٢٦٠
٦٦ ـ أحمد بن الحارث بن قتادة، أبو عفان الصدفي المصري	٢٧/ ١٢	٦/ ٢٦٠
٦٧ ـ أحمد بن الحجاج بن الصلت الأسدي	٢٧/ ١٣	٦/ ٢٦١
٦٨ ـ أحمد بن الحسن بن عبدالملك بن مروان الكوفي البقال	٢٧/ ١٥	٦/ ٢٦١
٦٩ ـ أحمد بن الحسن بن القاسم، أبو الحسن الكوفي، رسول نفسه	٢٧/ ١٦	٦/ ٢٦١
٧٠ ـ أحمد بن الحسن بن طوق الحربي	٢٧/ ١٨	٦/ ٢٦٢
٧١ ـ أحمد بن الحسين بن عباد، أبو العباس البغدادي	٢٧/ ١٩	٦/ ٢٦٢
٧٢ ـ أحمد بن خلف، أبو صالح الهمذاني الزعفراني	٢٧/ ٢٣	٦/ ٢٦٣
٧٣ ـ أحمد بن الخليل بن مالك، أبو العباس البغدادي	٢٧/ ٢٤	٦/ ٢٦٣
٧٤ ـ أحمد بن رجاء بن سعيد الفريابي	٢٧/ ٢٥	٦/ ٢٦٣
٧٥ ـ أحمد بن رشد بن خثيم الهلالي	٢٧/ ٢٦	٦/ ٢٦٤
٧٦ ـ أحمد بن زنجوية الهروي	٢٧/ ٢٧	٦/ ٢٦٤
٧٧ ـ أحمد بن أبي زهير الخراساني، أبو وهب	٢٧/ ٢٨	٦/ ٢٦٤

٧٨ ـ أحمد بن زيد التنيسي	٢٧/ ٢٩	٦/ ٢٦٤
٧٩ ـ أحمد بن سعيد بن نجدة الأزدي البغدادي	٢٧/ ٣٠	٦/ ٢٦٤
٨٠ ـ أحمد بن أبي سليمان (أو ابن سليمان)، أبو جعفر القواريري	٢٧/ ٣٢	٦/ ٢٦٥
٨١ ـ أحمد بن شيبان بن الوليد الفزاري، أبو عبدالمؤمن الرملي	٢٧/ ٣٤	٦/ ٢٦٦
٨٢ ـ أحمد بن صالح بن شيرزاد، أبو بكر القطربلي	٢٧/ ٣٥	٦/ ٢٦٦
٨٣ ـ أحمد بن الضوء بن المنذر الكرميني، أبو بكر	٢٧/ ٣٦	٦/ ٢٦٦
٨٤ ـ أحمد بن العباس التركي	٢٧/ ٣٨	٦/ ٢٦٩
٨٥ ـ أحمد بن عبداللّه بن زياد، أبو جعفر البغدادي الحداد	٢٧/ ٤٢	٦/ ٢٧١
٨٦ ـ أحمد بن عبداللّه بن زياد، أبو جعفر التستري	٢٧/ ٤٣	٦/ ٢٧٢
٨٧ ـ أحمد بن عبداللّه بن سالم، أبو الطاهر الهداني الجيزي	٢٧/ ٤٤	٦/ ٢٧٢
٨٨ ـ أحمد بن عبدالحميد بن خالد، أبو جعفر الحارثي الكوفي	٢٧/ ٤٦	٦/ ٢٧٣
٨٩ ـ أحمد بن عبدالخالق بن بكر، أبو بكر الضبعي	٢٧/ ٤٧	٦/ ٢٧٣
٩٠ ـ أحمد بن عبدالرحمن بن وهب، أبو عبيداللّه القرشي المصري، بحشل	٢٧/ ٤٨	٦/ ٢٧٣
٩١ ـ أحمد بن عبدالرحمن بن المفضل، أبو بكر الحراني الكزبراني	٢٧/ ٤٩	٦/ ٢٧٤
٩٢ ـ أحمد بن عبدالمؤمن المروزي	٢٧/ ٥٠	٦/ ٢٧٤
٩٣ ـ أحمد بن علي بن يوسف المري، أبو بكر الخراز	٢٧/ ٥١	٦/ ٢٧٤
٩٤ ـ أحمد بن عميرة التنيسي	٢٧/ ٥٢	٦/ ٢٧٤
٩٥ ـ أحمد بن عيسى، أبو طاهر	٢٧/ ٥٣	٦/ ٢٧٤
٩٦ ـ أحمد بن الفضل، أبو جعفر المروزي الصائغ	٢٧/ ٥٤	٦/ ٢٧٤
٩٧ ـ أحمد بن الليث بن ناصح، أبو نصر الجعفي	٢٧/ ٥٦	٦/ ٢٧٥
٩٨ ـ أحمد بن محمد بن أبي رجاء المصيصي، أبو جعفر	٢٧/ ٥٩	٦/ ٢٧٦
٩٩ ـ أحمد بن محمد بن المغيرة، أبو حميد الحميصي العوهي	٢٧/ ٦٢	٦/ ٢٧٧
١٠٠ ـ أحمد بن محمد بن الحسين، أبو جعفر الأصبهاني	٢٧/ ٦٣	٦/ ٢٧٧
١٠١ ـ أحمد بن محمد بن أنس القِرْبيطي، أبو العباس	٢٧/ ٦٤	٦/ ٢٧٨

١٠٢ ـ أحمد بن محمد بن إسحاق، أبو علي الأصبهاني ٢٧/ ٦٥ ٦/ ٢٧٨
١٠٣ ـ أحمد بن محمد بن حبيب، أبو محمد
البلخي الذهبي ٢٧/ ٦٦ ٦/ ٢٧٨
١٠٤ ـ أحمد بن محمد بن سعيد القرشي الهمذاني، التبعي ٢٧/ ٦٧ ٦/ ٢٧٨
١٠٥ ـ أحمد بن محمد بن السكن، أبو جعفر القطيعي،
أبو خراسان ٢٧/ ٦٩ ٦/ ٢٧٩
١٠٦ ـ أحمد بن محمد بن أيوب الواسطي، بلبل ٢٧/ ٧١ ٦/ ٢٧٩
١٠٧ ـ أحمد بن محمد بن يوسف، أبو جعفر البغدادي ٢٧/ ٧٤ ٦/ ٢٨٠
١٠٨ ـ أحمد بن المبارك الإسماعيلي ٢٧/ ٧٥ ٦/ ٢٨٠
١٠٩ ـ أحمد بن معاوية بن الهذيل، أبو جعفر
العنبري الأصبهاني ٢٧/ ٧٦ ٦/ ٢٨٠
١١٠ ـ أحمد بن المقدام، أبو جعفر الهروي، ذو القرنين ٢٧/ ٧٧ ٦/ ٢٨٠
١١١ ـ أحمد بن مهران بن المنذر، أبو جعفر
الهمذاني القطان ٢٧/ ٧٨ ٦/ ٢٨١
١١٢ ـ أحمد بن يحيى بن زكريا، أبو جعفر الأودي الكوفي ٢٧/ ٨١ ٦/ ٢٨٢
١١٣ ـ أحمد بن يحيى بن الحواري البغدادي ٢٧/ ٨٢ ٦/ ٢٨٢
١١٤ ـ أحمد بن يحيى بن مالك السوسي الكوفي ٢٧/ ٨٣ ٦/ ٢٨٢
١١٥ ـ إبراهيم بن أحمد بن النعمان الأزدي، أبو إسحاق ٢٧/ ٨٧ ٦/ ٢٨٤
١١٦ ـ إبراهيم بن الحارث البغدادي، أبو إسحاق ٢٧/ ٨٩ ٦/ ٢٨٥
١١٧ ـ إبراهيم بن خالد الأموي الأندلسي الإلبيري ٢٧/ ٩٠ ٦/ ٢٨٥
١١٨ ـ إبراهيم بن خلاد اللخمي الإلبيري ٢٧/ ٩١ ٦/ ٢٨٥
١١٩ ـ إبراهيم بن راشد البغدادي الأدمي ٢٧/ ٩٣ ٦/ ٢٨٦
١٢٠ ـ إبراهيم بن أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة
العبسي، أبو شيبة ٢٧/ ٩٤ ٦/ ٢٨٦
١٢١ ـ إبراهيم بن عبدالله بن يزيد السعدي، أبو إسحاق
التميمي النيسابوري ٢٧/ ٩٥ ٦/ ٢٨٧
١٢٢ ـ إبراهيم بن عبدالله بن سنان، أبو إسحاق
الهروي القطان ٢٧/ ٩٦ ٦/ ٢٨٧
١٢٣ ـ إبراهيم بن عتيق الدمشقي العنسي ٢٧/ ٩٩ ٦/ ٢٨٨
١٢٤ ـ إبراهيم بن القعقاع ٢٧/ ١٠٠ ٦/ ٢٨٨

١٢٥ ـ إبراهيم بن محمد بن الحسين، أبو إسحاق ٢٧/١٠١ ٦/٢٨٨
١٢٦ ـ إبراهيم بن محمد بن عبدالله، أبو إسحاق
النيسابوري، محمش ٢٧/١٠٢ ٦/٢٨٨
١٢٧ ـ إبراهيم بن محمد بن مروان، أبو إسحاق، العتيق ٢٧/١٠٣ ٦/٢٨٩
١٢٨ ـ إبراهيم بن محمد بن صدقة العامري الكوفي ٢٧/١٠٤ ٦/٢٨٩
١٢٩ ـ إبراهيم بن مالك بن بهبوذ البغدادي ٢٧/١٠٥ ٦/٢٨٩
١٣٠ ـ إبراهيم بن المبارك، أبو إسحاق صاحب النرسي ٢٧/١٠٦ ٦/٢٨٩
١٣١ ـ إبراهيم بن مرزوق بن دينار، أبو إسحاق البصري ٢٧/١٠٧ ٦/٢٨٩
١٣٢ ـ إبراهيم بن معمر بن شريس، أبو إسحاق
الأصبهاني الجوزداني ٢٧/١٠٩ ٦/٢٩٠
١٣٣ ـ إبراهيم بن معاوية بن جبلة الباهلي ٢٧/١١٠ ٦/٢٩٠
١٣٤ ـ إبراهيم بن منقذ بن إبراهيم الخولاني
العصفري المصري ٢٧/١١١ ٦/٢٩١
١٣٥ ـ إبراهيم بن نصر الكندي ٢٧/١١٢ ٦/٢٩١
١٣٦ ـ أخطل بن الحكم، أبو القاسم القرشي الدمشقي ٢٧/١١٥ ٦/٢٩٢
١٣٧ ـ إدريس بن موسى الهروي ٢٧/١١٦ ٦/٢٩٣
١٣٨ ـ أسباط بن اليسع، أبو طاهر الذهلي البخاري ٢٧/١١٨ ٦/٢٩٣
١٣٩ ـ إسحاق بن إبراهيم البغدادي الصفار ٢٧/١١٩ ٦/٢٩٣
١٤٠ ـ إسحاق بن إبراهيم بن جبلة، أبو يعقوب الترمذي ٢٧/١٢١ ٦/٢٩٣
١٤١ ـ إسحاق بن إبراهيم بن يحيى، أبو يعقوب
النيسابوري العفصي ٢٧/١٢٢ ٦/٢٩٤
١٤٢ ـ إسحاق بن إبراهيم بن عبدوس الإفريقي ٢٧/١٢٣ ٦/٢٩٤
١٤٣ ـ إسحاق بن إبراهيم بن عبدالله النهشلي
الفارسي، شاذان ٢٧/١٢٤ ٦/٢٩٤
١٤٤ ـ إسحاق بن إسماعيل الفلفلاني الأصبهاني،
أبو يعقوب ٢٧/١٢٥ ٦/٢٩٤
١٤٥ ـ إسحاق بن جابر القرطبي ٢٧/١٢٦ ٦/٢٩٥
١٤٦ ـ إسحاق بن الجراح الأذني ٢٧/١٢٧ ٦/٢٩٥
١٤٧ ـ إسحاق بن عبدالله بن محمد السلمي
النيسابوري، الخشك ٢٧/١٢٨ ٦/٢٩٥

١٤٨ ـ إسحاق بن يحيى بن يحيى بن كثير الليثي الأندلسي	٢٧/ ١٢٩	٦/ ٢٩٥
١٤٩ ـ إسماعيل بن أبان بن حوي السكسكي	٢٧/ ١٣٠	٦/ ٢٩٦
١٥٠ ـ إسماعيل بن إسحاق الكوفي، ترنجة	٢٧/ ١٣٢	٦/ ٢٩٦
١٥١ ـ إسماعيل بن الأسود بن مسلم التجيبي المصري	٢٧/ ١٣٣	٦/ ٢٩٦
١٥٢ ـ إسماعيل بن حصن، أبو سليم الجيلي	٢٧/ ١٣٤	٦/ ٢٩٧
١٥٣ ـ إسماعيل بن زيد، أبو إسحاق الجرجاني	٢٧/ ١٣٥	٦/ ٢٩٧
١٥٤ ـ إسماعيل بن الصلت بن أبي مريم	٢٧/ ١٣٦	٦/ ٢٩٧
١٥٥ ـ إسماعيل بن عبدالله بن ميمون، أبو النضر العجلي المروزي ثم البغدادي	٢٧/ ١٣٨	٦/ ٢٩٨
١٥٦ ـ إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الضبي المحاملي	٢٧/ ١٣٩	٦/ ٢٩٨
١٥٧ ـ إسماعيل بن محمد بن يوسف، أبو هارون الثقفي الجبريني الرملي	٢٧/ ١٤٠	٦/ ٢٩٨
١٥٨ ـ أصبغ بن عبدالعزيز المصري الخولاني	٢٧/ ١٤٤	٦/ ٣٠١
١٥٩ ـ أعين بن محمد بن مندوية، أبو سعيد السلمي الأصبهاني	٢٧/ ١٤٥	٦/ ٣٠١
١٦٠ ـ أنس بن خالد الأنصاري	٢٧/ ١٤٨	٦/ ٣٠٢
١٦١ ـ بحر بن نصر بن سابق، أبو عبدالله الخولاني المصري	٢٧/ ١٤٨	٦/ ٣٠٢
١٦٢ ـ بكر بن محمد بن فرقد، أبو أمية التميمي البغدادي	٢٧/ ١٤٩	٦/ ٣٠٣
١٦٣ ـ بنان بن سليمان، أبو سهل الدقاق	٢٧/ ١٥١	٦/ ٣٠٦
١٦٤ ـ بنان بن يحيى، أبو الحسن المغازلي	٢٧/ ١٥٢	٦/ ٣٠٦
١٦٥ ـ جرير بن غطفان، أبو القاسم الدمشقي	٢٧/ ١٥٣	٦/ ٣٠٦
١٦٦ ـ جعفر بن محمد بن أبان الباهلي	٢٧/ ١٥٥	٦/ ٣٠٧
١٦٧ ـ جعفر بن محمد الواسطي الوراق	٢٧/ ١٥٦	٦/ ٣٠٧
١٦٨ ـ جعفر بن محمد بن ربال	٢٧/ ١٥٧	٦/ ٣٠٧
١٦٩ ـ جعفر بن محمد بن علي، أبو محمد القومسي الأصبهاني	٢٧/ ١٥٨	٦/ ٣٠٧
١٧٠ ـ جعفر بن محمد بن نوح	٢٧/ ١٥٩	٦/ ٣٠٧
١٧١ ـ جعفر بن مكرم، أبو الفضل الدوري	٢٧/ ١٦١	٦/ ٣٠٨
١٧٢ ـ حاتم بن يونس الجرجاني، أبو محمد المخضوب	٢٧/ ١٦٤	٦/ ٣٠٩

١٧٣ ـ حاجب بن سليمان بن بسام المَنْبِجي، أبو سعيد ١٦٥/٢٧ ٣٠٩/٦
١٧٤ ـ حبشي بن إسماعيل العامري المصري ١٦٨/٢٧ ٣١٠/٦
١٧٥ ـ حبيب بن المغيرة الشاشي ١٦٩/٢٧ ٣١٠/٦
١٧٦ ـ حبيس بن عابد المصري، أبو عابد ١٧٠/٢٧ ٣١٠/٦
١٧٧ ـ حجاج بن ريان الدمشقي ١٧١/٢٧ ٣١٠/٦
١٧٨ ـ حذيفة بن غياث، أبو اليمان العسكري ١٧٢/٢٧ ٣١٠/٦
١٧٩ ـ حرب بن إسماعيل الكرماني الفقيه ١٧٣/٢٧ ٣١٠/٦
١٨٠ ـ الحسن بن إبراهيم البياضي ١٧٤/٢٧ ٣١١/٦
١٨١ ـ الحسن بن إسماعيل الكندي الإفريقي ١٧٥/٢٧ ٣١١/٦
١٨٢ ـ الحسن بن إسماعيل بن رشيد الرملي ١٧٦/٢٧ ٣١١/٦
١٨٣ ـ الحسن بن أيوب المدائني ١٧٧/٢٧ ٣١١/٦
١٨٤ ـ الحسن بن سعيد الفارسي ثم البغدادي ١٨٠/٢٧ ٣١٢/٦
١٨٥ ـ الحسن بن السكين بن عيسى، أبو منصور البلدي ١٨١/٢٧ ٣١٣/٦
١٨٦ ـ الحسن بن عبدالرحمن بن عمر الزهري الأصبهاني ١٨٣/٢٧ ٣١٣/٦
١٨٧ ـ الحسن بن علي بن عفان العامري، أبو محمد الكوفي ١٨٤/٢٧ ٣١٣/٦
١٨٨ ـ الحسن بن علي بن بزيع الهاشمي الكوفي ١٨٥/٢٧ ٣١٤/٦
١٨٩ ـ الحسن بن ناصح، أبو علي البغدادي الخلال ١٨٨/٢٧ ٣١٥/٦
١٩٠ ـ الحسن بن كليب، أبو علي الأنصاري البغدادي ١٨٩/٢٧ ٣١٦/٦
١٩١ ـ الحسن بن يحيى بن الحسين العلوي ١٩٠/٢٧ ٣١٦/٦
١٩٢ ـ الحسن بن محمد بن عبدالملك بن أبي الشوارب الأموي ١٩٢/٢٧ ٣١٦/٦
١٩٣ ـ الحسن بن محبوب، أبو علي البغدادي ١٩٣/٢٧ ٣١٧/٦
١٩٤ ـ الحسن بن هارون، أبو علي التميمي النيسابوري ١٩٥/٢٧ ٣١٨/٦
١٩٥ ـ الحسن بن يزيد بن معاوية، أبو علي الحنظلي البغدادي ١٩٦/٢٧ ٣١٨/٦
١٩٦ ـ الحسين بن بحر البيروذي ١٩٧/٢٧ ٣١٨/٦
١٩٧ ـ الحسين بن سعيد المخرمي، ابن البستنبان ١٩٨/٢٧ ٣١٩/٦
١٩٨ ـ الحسين بن شداد المخرمي، أبو علي القطان ١٩٩/٢٧ ٣١٩/٦
١٩٩ ـ الحسين بن الفرج البغدادي الخياط ٢٠٠/٢٧ ٣١٩/٦

الترجمة		
٢٠٠ ـ الحسين بن الفرج بن رزيق، أبو صالح المروزي	٢٧/ ٢٠١	٦/ ٣١٩
٢٠١ ـ الحسين بن نصر بن معارك، أبو علي البغدادي	٢٧/ ٢٠٢	٦/ ٣٢٠
٢٠٢ ـ حفص بن عمر الحبطي السياري البصري	٢٧/ ٢٠٣	٦/ ٣٢٠
٢٠٣ ـ الحكم بن عمرو الأنماطي، أبو القاسم	٢٧/ ٢٠٤	٦/ ٣٢٠
٢٠٤ ـ حماد بن الحسن بن عنبسة، أبو عبيدالله النهشلي البصري	٢٧/ ٢٠٦	٦/ ٣٢١
٢٠٥ ـ حماد بن المؤمل، أبو جعفر الكلبي	٢٧/ ٢٠٧	٦/ ٣٢١
٢٠٦ ـ حمدون بن عمارة، أبو جعفر البغدادي	٢٧/ ٢٠٨	٦/ ٣٢٢
٢٠٧ ـ حمدون بن عباد، أبو جعفر الفرغاني	٢٧/ ٢٠٩	٦/ ٣٢٢
٢٠٨ ـ خارجة بن مصعب بن خارجة السرخسي	٢٧/ ٢١٠	٦/ ٣٢٢
٢٠٩ ـ خالد بن يزيد بن أبي سويد، أبو الهيثم الرازي	٢٧/ ٢١٢	٦/ ٣٢٣
٢١٠ ـ خداش بن مخلد البصري	٢٧/ ٢١٥	٦/ ٣٢٦
٢١١ ـ خشنام بن صديق، أبو بكر النيسابوري	٢٧/ ٢١٦	٦/ ٣٢٦
٢١٢ ـ خلف بن ربيعة، أبو سليمان الجفري المصري	٢٧/ ٢١٩	٦/ ٣٢٧
٢١٣ ـ الخليل بن محمد، أبو العباس العجلي الأصبهاني	٢٧/ ٢٢٠	٦/ ٣٢٧
٢١٤ ـ داود بن عثمان الصدفي	٢٧/ ٢٢١	٦/ ٣٢٧
٢١٥ ـ روح بن أبي سعد	٢٧/ ٢٢٤	٦/ ٣٣٣
٢١٦ ـ زكريا بن حرب النيسابوري	٢٧/ ٢٢٥	٦/ ٣٣٣
٢١٧ ـ زكريا بن يحيى بن عاصم، أبو يحيى الكوفي الخضيب	٢٧/ ٢٢٨	٦/ ٣٣٤
٢١٨ ـ سعدان بن يزيد، أبو محمد البغدادي	٢٧/ ٢٣٠	٦/ ٣٣٥
٢١٩ ـ سعد بن عبدالله بن عبدالحكم، أبو عمر المصري	٢٧/ ٢٣١	٦/ ٣٣٦
٢٢٠ ـ سعيد بن بشر بن حمال، أبو عمرو القرشي الجرواني	٢٧/ ٢٣٢	٦/ ٣٣٦
٢٢١ ـ سعيد بن سعد بن أيوب البخاري	٢٧/ ٢٣٣	٦/ ٣٣٦
٢٢٢ ـ سعيد بن سعيد بن محمد، أبو عثمان الحجواني الكوفي	٢٧/ ٢٣٤	٦/ ٣٣٦
٢٢٣ ـ سعيد بن عتاب البغدادي، أبو عثمان	٢٧/ ٢٣٥	٦/ ٣٣٧
٢٢٤ ـ سعيد بن عثمان التنوخي، أبو عثمان الحمصي	٢٧/ ٢٣٦	٦/ ٣٣٧
٢٢٥ ـ سعيد بن عمرو السكوني الحمصي	٢٧/ ٢٣٧	٦/ ٣٣٧

٢٢٦ ـ سفيان بن زياد بن آدم العقيلي البصري ثم البلدي، أبو سعيد ٢٣٩/٢٧ ٣٣٧/٦
٢٢٧ ـ سقلاب بن داود، أبو جعفر البغدادي الأشقر ٢٤٠/٢٧ ٣٣٨/٦
٢٢٨ ـ سليمان بن توبة النهرواني ٢٤١/٢٧ ٣٣٨/٦
٢٢٩ ـ سليمان بن خلاد السامري ٢٤٢/٢٧ ٣٣٨/٦
٢٣٠ ـ سليمان بن داود بن بكر، أبو داود النيسابوري الخفاف ٢٤٣/٢٧ ٣٣٩/٦
٢٣١ ـ سليمان بن عبدالله بن طاهر الخزاعي الأمير ٢٤٤/٢٧ ٣٣٩/٦
٢٣٢ ـ سليمان بن عبدالله بن محمد الحراني ٢٤٥/٢٧ ٣٣٩/٦
٢٣٣ ـ سليمان بن عبدالحميد البهراني الحمصي ٢٤٦/٢٧ ٣٣٩/٦
٢٣٤ ـ سهل بن مهران، أبو بشر البغدادي ٢٤٨/٢٧ ٣٤٠/٦
٢٣٥ ـ سيار بن خزيمة بن سيار، أبو نصر الأصبهاني ٢٤٩/٢٧ ٣٤١/٦
٢٣٦ ـ شداد بن سعيد، أبو حكيم البخاري ٢٥١/٢٧ ٣٤١/٦
٢٣٧ ـ شعيب بن إسحاق التجيبي المصري ٢٥٢/٢٧ ٣٤١/٦
٢٣٨ ـ شعيب بن عمرو الضبعي، أبو محمد ٢٥٥/٢٧ ٣٤٣/٦
٢٣٩ ـ صالح بن بشر بن سلمة الطبراني ٢٥٧/٢٧ ٣٤٤/٦
٢٤٠ ـ صالح بن محمد بن زياد، أبو توبة الكاتب ٢٥٩/٢٧ ٣٤٥/٦
٢٤١ ـ صالح بن الهيثم الواسطي ٢٦٠/٢٧ ٣٤٥/٦
٢٤٢ ـ عامر بن عامر بن عثمان، أبو يحيى الهمداني الأصبهاني، حنك ٢٦٤/٢٧ ٣٤٧/٦
٢٤٣ ـ عباد بن الوليد بن خالد، أبو بدر الغبري البغدادي ٢٦٥/٢٧ ٣٤٨/٦
٢٤٤ ـ عباس بن سهل، أبو الفضل النيسابوري الميداني ٢٦٧/٢٧ ٣٤٨/٦
٢٤٥ ـ عباس بن عبدالله بن السندي، أبو الحارث الأنطاكي ٢٦٩/٢٧ ٣٤٩/٦
٢٤٦ ـ عبدالله بن أحمد بن عبدالله بن حيان، أبو محمد التجيبي المصري ٢٧٢/٢٧ ٣٥٠/٦
٢٤٧ ـ عبدالله بن أحمد بن محمد بن المستورد الأشجعي ٢٧٣/٢٧ ٣٥١/٦
٢٤٨ ـ عبدالله بن أسامة بن زيد، أبو أسامة الكلبي الكوفي ٢٧٤/٢٧ ٣٥١/٦
٢٤٩ ـ عبدالله بن عبدالصمد المعافري ٢٧٦/٢٧ ٣٥١/٦
٢٥٠ ـ عبدالله بن عبدالوهاب، أبو محمد

التميمي الخوارزمي ٢٧/ ٢٧٧ ٦/ ٣٥٢
٢٥١ ـ عبدالله بن عبدالحميد بن عمر القرشي الرقي ٢٧/ ٢٧٨ ٦/ ٣٥٢
٢٥٢ ـ عبدالله بن محمد بن شاكر، أبو البختري
البغدادي العنبري ٢٧/ ٢٨١ ٦/ ٣٥٣
٢٥٣ ـ عبدالله بن محمد بن تميم، أبو حميد المصيصي ٢٧/ ٢٨٥ ٦/ ٣٥٤
٢٥٤ ـ عبدالله بن هارون بن موسى الفروي المدني،
أبو علقمة ٢٧/ ٢٨٧ ٦/ ٣٥٥
٢٥٥ ـ عبدالله بن هناد الهروي ٢٧/ ٢٨٨ ٦/ ٣٥٥
٢٥٦ ـ عبدالله بن الهيثم، أبو محمد العبدي البصري ٢٧/ ٢٩٠ ٦/ ٣٥٦
٢٥٧ ـ عبدالأعلى بن وهب بن عبدالأعلى، أبو وهب
القرشي القرطبي ٢٧/ ٢٩١ ٦/ ٣٥٦
٢٥٨ ـ عبدالحميد بن محمد بن المستام، أبو عمر الحراني ٢٧/ ٢٩٢ ٦/ ٣٥٦
٢٥٩ ـ عبدالحميد بن محمود بن خالد السلمي الدمشقي ٢٧/ ٢٩٣ ٦/ ٣٥٦
٢٦٠ ـ عبدالرحمن بن الجارود، أبو بشر الكوفي الأحمري ٢٧/ ٢٩٤ ٦/ ٣٥٧
٢٦١ ـ عبدالرحمن بن عبدالله بن مسلم، أبو محمد
الجزري، عبوية ٢٧/ ٢٩٦ ٦/ ٣٥٧
٢٦٢ ـ عبدالرزاق بن منصور بن أبان، أبو محمد البندار ٢٧/ ٣٠٠ ٦/ ٣٥٨
٢٦٣ ـ عبدالسلام بن أبي فروة الشعيبي ٢٧/ ٣٠٢ ٦/ ٣٥٨
٢٦٤ ـ عبدالصمد بن عبدالوهاب، أبو محمد
النصري الحمصي ٢٧/ ٣٠٣ ٦/ ٣٥٨
٢٦٥ ـ عبدالعزيز بن عباد، أبو صالح الفرغاني ٢٧/ ٣٠٦ ٦/ ٣٥٩
٢٦٦ ـ عبدالمتعالي بن عمران اليافعي المصري الجيزي ٢٧/ ٣٠٨ ٦/ ٣٦٠
٢٦٧ ـ عبدالمجيد بن إبراهيم البوشنجي ٢٧/ ٣٠٩ ٦/ ٣٦٠
٢٦٨ ـ عبدالواحد بن رفدة بن وهب البخاري ٢٧/ ٣١٠ ٦/ ٣٦٠
٢٦٩ ـ عبيدالله بن جرير بن جبلة بن أبي رواد
العتكي البصري ٢٧/ ٣١١ ٦/ ٣٦٠
٢٧٠ ـ عبيدالله بن عمرو بن حفص، أبو عبدالله البزدوي ٢٧/ ٣١٣ ٦/ ٣٦٦
٢٧١ ـ عبيدالله بن محمد بن سليمان الهاشمي ٢٧/ ٣١٤ ٦/ ٣٦٧
٢٧٢ ـ عبيدالله بن النعمان المنقري الدلال ٢٧/ ٣١٥ ٦/ ٣٦٧
٢٧٣ ـ عثمان بن عبدالغفار بن داود، أبو سعيد الحراني ٢٧/ ٣١٧ ٦/ ٣٦٩

٢٧٤ ـ عثمان بن معبد بن نوح البغدادي المقرىء ٢٧/ ٣١٨ ٦/ ٣٦٩
٢٧٥ ـ عجيف بن آدم، أبو صالح الطواويسي البخاري ٢٧/ ٣١٩ ٦/ ٣٦٩
٢٧٦ ـ عصام بن رواد بن الجراح، أبو صالح العسقلاني ٢٧/ ٣٢٠ ٦/ ٣٦٩
٢٧٧ ـ علي بن أحمد بن سريج، أبو الحسن الرقي ٢٧/ ٣٢٢ ٦/ ٣٧٠
٢٧٨ ـ علي بن بكار المصيصي ٢٧/ ٣٢٤ ٦/ ٣٧١
٢٧٩ ـ علي بن خليد الدمشقي ٢٧/ ٣٢٧ ٦/ ٣٧٢
٢٨٠ ـ علي بن أبي دلامة ٢٧/ ٣٢٨ ٦/ ٣٧٣
٢٨١ ـ علي بن زيد، أبو الحسن الفرائضي الطرسوسي ٢٧/ ٣٢٩ ٦/ ٣٧٣
٢٨٢ ـ علي بن سهل بن موسى، أبو الحسن الرملي ٢٧/ ٣٣٠ ٦/ ٣٧٣
٢٨٣ ـ علي بن سهل المدائني ٢٧/ ٣٣١ ٦/ ٣٧٣
٢٨٤ ـ عمر بن حفص، أبو حفص الأشقر القرشي البخاري ٢٧/ ٣٣٥ ٦/ ٣٧٥
٢٨٥ ـ عمر بن الخطاب الحمراني الرقي ٢٧/ ٣٣٨ ٦/ ٣٧٦
٢٨٦ ـ عمر بن الخطاب البصري ٢٧/ ٣٣٩ ٦/ ٣٧٦
٢٨٧ ـ عمر بن الخطاب بن أبي خيرة ٢٧/ ٣٤٠ ٦/ ٣٧٦
٢٨٨ ـ عمر بن شبة بن عبيدة، أبو زيد النميري البصري ٢٧/ ٣٤١ ٦/ ٣٧٦
٢٨٩ ـ عمر بن قطن بن داهم، أبو حفص البخاري ٢٧/ ٣٤٣ ٦/ ٣٧٧
٢٩٠ ـ عمر بن مدرك، أبو حفص الرازي القاص ٢٧/ ٣٤٤ ٦/ ٣٧٧
٢٩١ ـ عمر بن مضر، أبو حفص العنسي الدمشقي ٢٧/ ٣٤٥ ٦/ ٣٧٧
٢٩٢ ـ عمرو بن سعد، أبو ثور المعافري الإسكندراني ٢٧/ ٣٤٦ ٦/ ٣٧٨
٢٩٣ ـ عمرو بن سلم، أبو عثمان البصري ٢٧/ ٣٤٩ ٦/ ٣٨١
٢٩٤ ـ عمران بن الفضل الواسطي العطار ٢٧/ ٣٥٠ ٦/ ٣٨١
٢٩٥ ـ عيسى بن إبراهيم بن صالح، أبو موسى
العقيلي الأصبهاني ٢٧/ ٣٥٢ ٦/ ٣٨١
٢٩٦ ـ عيسى بن رزق الله، أبو موسى النهرواني ٢٧/ ٣٥٤ ٦/ ٣٨٢
٢٩٧ ـ عيسى بن عفان بن مسلم الصفار ٢٧/ ٣٥٦ ٦/ ٣٨٣
٢٩٨ ـ عيسى بن أبي عمران الرملي البزاز، أبو عمرو ٢٧/ ٣٥٧ ٦/ ٣٨٣
٢٩٩ ـ عيسى بن يونس بن أبان، أبو موسى
الرملي الفاخوري ٢٧/ ٣٦٠ ٦/ ٣٨٤
٣٠٠ ـ الفتح بن نوح بن سنان، أبو نصر العامري النيسابوري ٢٧/ ٣٦١ ٦/ ٣٨٤
٣٠١ ـ الفضل بن عبدالجبار بن بور الباهلي ٢٧/ ٣٦٥ ٦/ ٣٨٦

٣٠٢ ـ الفضل بن الفضل بن عميرة، أبو العافية الكندي الأندلسي ٣٦٦/٢٧ ٣٨٦/٦
٣٠٣ ـ الفضل بن موسى البصري ٣٦٧/٢٧ ٣٨٦/٦
٣٠٤ ـ قطن بن إبراهيم بن عيسى، أبو سعيد القشيري النيسابوري ٣٧٠/٢٧ ٣٨٧/٦
٣٠٥ ـ كوفي بن زاذان، أبو سهل ٣٧١/٢٧ ٣٨٨/٦
٣٠٦ ـ لقمان بن عبدالله بن عبدالرحمن، أبو حكيم الباهلي ٣٧٢/٢٧ ٣٨٨/٦
٣٠٧ ـ محمد بن أحمد بن محمد ين الأغلب، أبو عبدالله القيرواني ٣٧٤/٢٧ ٣٨٩/٦
٣٠٨ ـ محمد بن أحمد بن حفص الحرشي، أبو عبدالله النيسابوري ٣٧٥/٢٧ ٣٨٩/٦
٣٠٩ ـ محمد بن أحمد بن الجنيد الدقاق، أبو جعفر البغدادي ٣٧٧/٢٧ ٣٩١/٦
٣١٠ ـ محمد بن أحمد بن السكن، أبو بكر القطيعي ٣٧٨/٢٧ ٣٩١/٦
٣١١ ـ محمد بن أحمد بن عصمة الرملي الأصم ٣٧٩/٢٧ ٣٩١/٦
٣١٢ ـ محمد بن أحمد بن زرقان، أبو بكر المصيصي ٣٨٠/٢٧ ٣٩١/٦
٣١٣ ـ محمد بن إبراهيم بن حكيم الأصبهاني، ممك ٣٨٢/٢٧ ٣٩٣/٦
٣١٤ ـ محمد بن إسحاق بن شبوية، أبو عبدالله البخاري ٣٨٣/٢٧ ٣٩٣/٦
٣١٥ ـ محمد بن إسحاق بن عون، أبو بكر البكائي الكوفي ٣٨٤/٢٧ ٣٩٣/٦
٣١٦ ـ محمد بن إسحاق بن شبوية المروزي ٣٨٦/٢٧ ٣٩٤/٦
٣١٧ ـ محمد بن إسماعيل بن علي الهاشمي البغدادي، أبو عبدالله ٣٨٨/٢٧ ٣٩٥/٦
٣١٨ ـ محمد بن أشرس بن موسى، أبو عبدالله السلمي ٣٨٩/٢٧ ٣٩٥/٦
٣١٩ ـ محمد بن إشكاب بن خالد، أبو عبدالله النيسابوري الجوري ٣٩١/٢٧ ٣٩٦/٦
٣٢٠ ـ محمد بن بشر بن سفيان الجرجرائي ٣٩٥/٢٧ ٣٩٧/٦
٣٢١ ـ محمد بن بكير، حفيد محمد بن بكير الحضرمي ٣٩٧/٢٧ ٣٩٧/٦
٣٢٢ ـ محمد بن الحجاج بن سليمان، أبو جعفر الحضرمي الجوهري ٣٩٨/٢٧ ٣٩٧/٦

٣٢٣ ـ محمد بن جبلة، أبو بكر الرافقي	٢٧/ ٣٩٩	٦/ ٣٩٨
٣٢٤ ـ محمد بن الحجاج، أبو الفضل الضبي الكوفي	٢٧/ ٤٠٠	٦/ ٣٩٨
٣٢٥ ـ محمد بن الحسن بن طرخان، أبو عبدالله الشعراني النيسابوري	٢٧/ ٤٠٢	٦/ ٤٠٠
٣٢٦ ـ محمد بن الحسن، أبو عوانة الباهلي البصري	٢٧/ ٤٠٣	٦/ ٤٠٠
٣٢٧ ـ محمد بن الحسن بن عبدالله بن روق الراسبي المروزي	٢٧/ ٤٠٤	٦/ ٤٠٠
٣٢٨ ـ محمد بن الحسن بن طوق، أبو بكر الختلي الحربي	٢٧/ ٤٠٥	٦/ ٤٠٠
٣٢٩ ـ محمد بن الحسين بن المبارك، أبو جعفر الأعرابي البغدادي	٢٧/ ٤٠٦	٦/ ٤٠٠
٣٣٠ ـ محمد بن الحكم، أبو جعفر الختلي	٢٧/ ٤٠٧	٦/ ٤٠١
٣٣١ ـ محمد بن حميد بن هشام، أبو قرة الرعيني المصري	٢٧/ ٤٠٩	٦/ ٤٠١
٣٣٢ ـ محمد بن خالد بن خلي الكلاعي الحمصي، أبو الحسين	٢٧/ ٤١٠	٦/ ٤٠١
٣٣٣ ـ محمد بن خلف بن صالح التيمي الكوفي	٢٧/ ٤١١	٦/ ٤٠١
٣٣٤ ـ محمد بن داود القومسي	٢٧/ ٤١٤	٦/ ٤٠٣
٣٣٥ ـ محمد بن دلوية بن منصور، أبو بكر النيسابوري	٢٧/ ٤١٥	٦/ ٤٠٣
٣٣٦ ـ محمد بن سريج بن موسى، أبو عبدالله البخاري	٢٧/ ٤١٧	٦/ ٤٠٣
٣٣٧ ـ محمد بن سليم، أبو جعفر السراج	٢٧/ ٤٢٠	٦/ ٤٠٤
٣٣٨ ـ محمد بن سليمان بن هشام الوراق	٢٧/ ٤٢١	٦/ ٤٠٥
٣٣٩ ـ محمد بن سهل بن إبراهيم النيسابوري	٢٧/ ٤٢٢	٦/ ٤٠٥
٣٤٠ ـ محمد بن صالح بن رفيد، أبو عبدالله البخاري	٢٧/ ٤٢٤	٦/ ٤٠٧
٣٤١ ـ محمد بن الضوء الكرميني	٢٧/ ٤٢٥	٦/ ٤٠٧
٣٤٢ ـ محمد بن عاصم الرازي النصر آباذي	٢٧/ ٤٢٧	٦/ ٤٠٨
٣٤٣ ـ محمد بن عامر بن إبراهيم الأشعري الأصبهاني	٢٧/ ٤٢٨	٦/ ٤٠٨
٣٤٤ ـ محمد بن عامر الأنطاكي، أبو عمر	٢٧/ ٤٢٩	٦/ ٤٠٩
٣٤٥ ـ محمد بن العباس بن بسام	٢٧/ ٤٣١	٦/ ٤٠٩
٣٤٦ ـ محمد بن عبدالله بن جعفر، أبو بكر الزهيري البغدادي	٢٧/ ٤٣٢	٦/ ٤١٠
٣٤٧ ـ محمد بن عبدالله بن عبدالجبار، أبو		

العوام المصري ٤٣٥/٢٧ ٤١٢/٦
٣٤٨ ـ محمد بن عبدالله بن قهزاد، أبو جابر المروزي ٤٣٦/٢٧ ٤١٢/٦
٣٤٩ ـ محمد بن عبدالله بن ميمون، أبو بكر البغدادي
ثم الإسكندراني ٤٣٨/٢٧ ٤١٣/٦
٣٥٠ ـ محمد بن عبدالله بن يزيد، أبو عبدالله الهاشمي
البغدادي الأعسم، المنتوف ٤٣٩/٢٧ ٤١٣/٦
٣٥١ ـ محمد بن عبدالرحمن، أبو جعفر البغدادي الصيرفي ٤٤٠/٢٧ ٤١٣/٦
٣٥٢ ـ محمد بن عبدالرحمن بن مهران البغدادي ٤٤٢/٢٧ ٤١٤/٦
٣٥٣ ـ محمد بن عبدالرحمن بن بحر الهروي، العتبي ٤٤٣/٢٧ ٤١٤/٦
٣٥٤ ـ محمد بن عبدالكريم بن محمد بن مهاجر ٤٤٥/٢٧ ٤١٥/٦
٣٥٥ ـ محمد بن عبيد، أبو الحسن الكوفي
الخزاز الأطروش ٤٤٨/٢٧ ٤١٦/٦
٣٥٦ ـ محمد بن عبيد بن عتبة، أبو جعفر الكندي الكوفي ٤٤٩/٢٧ ٤١٦/٦
٣٥٧ ـ محمد بن عثمان بن مخلد الواسطي التمار ٤٥١/٢٧ ٤١٦/٦
٣٥٨ ـ محمد بن عُزيز بن عبدالله، أبو عبدالله
الاموي الأيلي ٤٥٢/٢٧ ٤١٧/٦
٣٥٩ ـ محمد بن علي بن محرز ٤٥٣/٢٧ ٤١٨/٦
٣٦٠ ـ محمد بن علي بن الجنيد السرخسي ثم
البغدادي، كبشة ٤٥٧/٢٧ ٤١٩/٦
٣٦١ ـ محمد بن علي بن زياد، أبو جعفر القطان ٤٥٨/٢٧ ٤١٩/٦
٣٦٢ ـ محمد بن عمار بن عمر بن زياد الدرابجردي ٤٥٩/٢٧ ٤١٩/٦
٣٦٣ ـ محمد بن عمار بن الحارث الرازي ٤٦٠/٢٧ ٤١٩/٦
٣٦٤ ـ محمد بن عمران بن زياد، أبو جعفر الضبي ٤٦١/٢٧ ٤١٩/٦
٣٦٥ ـ محمد بن عمر بن رزين الهمذاني ٤٦٣/٢٧ ٤٢٠/٦
٣٦٦ ـ محمد بن عمرو بن تمام، أبو الكروس الكلبي ٤٦٤/٢٧ ٤٢٠/٦
٣٦٧ ـ محمد بن عنبر بن عثمان، أبو عبدالله
الحرشي النيسابوري ٤٦٦/٢٧ ٤٢١/٦
٣٦٨ ـ محمد بن عيسى، أبو جعفر البغدادي الأبرش ٤٦٧/٢٧ ٤٢١/٦
٣٦٩ ـ محمد بن غالب بن سعيد، أبو عبدالله الرقي ٤٦٨/٢٧ ٤٢١/٦
٣٧٠ ـ محمد بن الفضل بن صالح المعافري المصري ٤٦٩/٢٧ ٤٢١/٦

٣٧١ ـ محمد بن الليث المروزي الإسكاف ٢٧/ ٤٧٠ ٦/ ٤٢١
٣٧٢ ـ محمد بن محمد بن عمر، أبو الحسن بن العطار البغدادي ٢٧/ ٤٧٢ ٦/ ٤٢٢
٣٧٣ ـ محمد بن محمد بن صخر، أبو جعفر التيمي الأصبهاني ٢٧/ ٤٧٣ ٦/ ٤٢٢
٣٧٤ ـ محمد بن محمد بن مصعب، أبو عبدالله الصوري، وحشي ٢٧/ ٤٧٤ ٦/ ٤٢٢
٣٧٥ ـ محمد بن ماهان السمسار، زنبقة ٢٧/ ٤٧٥ ٦/ ٤٢٣
٣٧٦ ـ محمد بن مهاجر الطالقاني ثم البغدادي، أخو حنيف ٢٧/ ٤٧٧ ٦/ ٤٢٤
٣٧٧ ـ محمد بن النعمان بن بشير، أبو عبدالله النيسابوري ثم المقدسي ٢٧/ ٤٧٩ ٦/ ٤٢٥
٣٧٨ ـ محمد بن ناصح العسكري السراج ٢٧/ ٤٨٢ ٦/ ٤٢٦
٣٧٩ ـ محمد بن وجيه، أبو عبدالله النيسابوري ٢٧/ ٤٨٣ ٦/ ٤٢٦
٣٨٠ ـ محمد بن الوليد بن أبان، أبو جعفر البغدادي القلانسي ٢٧/ ٤٨٤ ٦/ ٤٢٦
٣٨١ ـ محمد بن يحيى بن عمار، أبو مسلم القهستاني ٢٧/ ٤٨٦ ٦/ ٤٢٧
٣٨٢ ـ محمد بن يحيى بن كثير، أبو عبدالله الكلبي الحراني، لؤلؤ ٢٧/ ٤٨٧ ٦/ ٤٢٧
٣٨٣ ـ محمد بن يحيى بن مطر ٢٧/ ٤٨٨ ٦/ ٤٢٧
٣٨٤ ـ محمد بن يزيد بن طيفور، أبو جعفر البغدادي ٢٧/ ٤٩٠ ٦/ ٤٢٨
٣٨٥ ـ محمد بن يعقوب بن حبيب، أبو جعفر الغساني الدمشقي ٢٧/ ٤٩١ ٦/ ٤٢٨
٣٨٦ ـ محمد بن يوسف بن أبي معمر السعدي ٢٧/ ٤٩٣ ٦/ ٤٢٩
٣٨٧ ـ مالك بن معروف الأندلسي ٢٧/ ٤٩٦ ٦/ ٤٢٩
٣٨٨ ـ محمود بن خلف بن أيوب البلخي ٢٧/ ٤٩٨ ٦/ ٤٣٠
٣٨٩ ـ محمود بن هشام بن محمد، أبو يحيى النيسابوري ٢٧/ ٤٩٩ ٦/ ٤٣٠
٣٩٠ ـ مشرف بن سعيد الواسطي، أبو زيد ٢٧/ ٥٠١ ٦/ ٤٣٨
٣٩١ ـ معاذ بن محمد بن مخلد، أبو سعيد النسائي، خشنام ٢٧/ ٥٠٣ ٦/ ٤٣٨

٣٩٢ ـ مغيث بن رزاح الخولاني المصري ٢٧/٥٠٥ ٦/٤٣٩
٣٩٣ ـ مغيرة بن يحيى بن المغيرة السعدي الرازي ٢٧/٥٠٦ ٦/٤٣٩
٣٩٤ ـ منذر بن أسد الهروي ٢٧/٥٠٧ ٦/٤٣٩
٣٩٥ ـ موسى بن سعيد بن النعمان، أبو بكر الطرسوسي، الدنداني ٢٧/٥٠٩ ٦/٤٤٠
٣٩٦ ـ موسى بن خاقان، أبو عمران النحوي ٢٧/٥١٠ ٦/٤٤٠
٣٩٧ ـ موسى بن محمد الشطوي ٢٧/٥١٢ ٦/٤٤٠
٣٩٨ ـ موسى بن يزيد، أبو عمران الإسفنجي النيسابوري ٢٧/٥١٤ ٦/٤٤١
٣٩٩ ـ نصر بن الليث بن سعد الوراق ٢٧/٥١٥ ٦/٤٤١
٤٠٠ ـ النضر بن سلمة، شاذان المروزي ٢٧/٥١٨ ٦/٤٤١
٤٠١ ـ النضر بن سلمة بن عروة، أبو سعيد النيسابوري ٢٧/٥١٩ ٦/٤٤١
٤٠٢ ـ النضر بن سلمة النيسابوري المؤدب ٢٧/٥٢٠ ٦/٤٤٢
٤٠٣ ـ النضر بن عبدالله بن ماهان الدينوري ٢٧/٥٢١ ٦/٤٤٢
٤٠٤ ـ النضر بن هاشم الأصبهاني ٢٧/٥٢٢ ٦/٤٤٢
٤٠٥ ـ نعيم بن رزين، أبو منصور النيسابوري ٢٧/٥٢٣ ٦/٤٤٢
٤٠٦ ـ هارون بن مسعود الدهان ٢٧/٥٢٤ ٦/٤٤٢
٤٠٧ ـ هارون بن أحمد، أبو القاسم البلخي الورداني ٢٧/٥٢٥ ٦/٤٤٢
٤٠٨ ـ هارون بن سليمان بن داود بن برهرام بن بطة السلمي الأصبهاني ٢٧/٥٢٦ ٦/٤٤٣
٤٠٩ ـ هاشم بن يعلى، أبو الدرداء الأنصاري المقدسي ٢٧/٥٢٧ ٦/٤٤٣
٤١٠ ـ هانىء بن النضر الأزدي البخاري ٢٧/٥٢٨ ٦/٤٤٣
٤١١ ـ هشام بن منصور، أبو سعيد اليخامري ٢٧/٥٢٩ ٦/٤٤٣
٤١٢ ـ وفاء بن سهيل، أبو محمد التجيبي المصري ٢٧/٥٣١ ٦/٤٤٤
٤١٣ ـ وهب بن إبراهيم، أبو علي الرازي الفامي ٢٧/٥٣٢ ٦/٤٤٤
٤١٤ ـ يحيى بن إسحاق بن إبراهيم بن سافري الكوفي ٢٧/٥٣٥ ٦/٤٤٥
٤١٥ ـ يحيى بن بكر النيسابوري ٢٧/٥٣٦ ٦/٤٤٥
٤١٦ ـ يحيى بن حاتم بن زياد، أبو القاسم العسكري الأصبهاني ٢٧/٥٣٧ ٦/٤٤٦
٤١٧ ـ يحيى بن الحسين الإسفراييني ٢٧/٥٣٩ ٦/٤٤٦
٤١٨ ـ يحيى بن زكريا البغدادي الأحول ٢٧/٥٤٠ ٦/٤٤٦

٤١٩ ـ يحيى بن عبدالله بن صالح المصري ٢٧/ ٥٤٠ ٦/ ٤٤٦
٤٢٠ ـ يحيى بن عبدالرحمن الأندلسي السرقسطي ٢٧/ ٥٤٢ ٦/ ٤٤٦
٤٢١ ـ يحيى بن فضيل البصري الكاتب ٢٧/ ٥٤٣ ٦/ ٤٤٧
٤٢٢ ـ يحيى بن عياش، أبو زكريا البغدادي القطان ٢٧/ ٥٤٤ ٦/ ٤٤٧
٤٢٣ ـ يحيى بن محمد بن أعين البغدادي ٢٧/ ٥٤٥ ٦/ ٤٤٧
٤٢٤ ـ يحيى بن مسلم البغدادي العابد ٢٧/ ٥٤٧ ٦/ ٤٥٠
٤٢٥ ـ يحيى بن موسى الوراق ٢٧/ ٥٤٨ ٦/ ٤٥٠
٤٢٦ ـ يحيى بن النضر الأصبهاني الدقاق ٢٧/ ٥٤٩ ٦/ ٤٥٠
٤٢٧ ـ يحيى بن الورد بن عبدالله التميمي الطبري
ثم البغدادي ٢٧/ ٥٥٠ ٦/ ٤٥٠
٤٢٨ ـ يزيد بن محمد بن يزيد، أبو فروة الرهاوي ٢٧/ ٥٥٢ ٦/ ٤٥٠
٤٢٩ ـ يزيد بن المبارك الفارسي ٢٧/ ٥٥٣ ٦/ ٤٥١
٤٣٠ ـ يعقوب بن أحمد بن أسد البغدادي ٢٧/ ٥٥٤ ٦/ ٤٥١
٤٣١ ـ يعقوب بن إسماعيل الحميري ٢٧/ ٥٥٥ ٦/ ٤٥١
٤٣٢ ـ يعقوب بن عبيد النهرتيري ٢٧/ ٥٥٨ ٦/ ٤٥٣
٤٣٣ ـ يعقوب بن معبد بن صالح، أبو يوسف
البصري الخراط ٢٧/ ٥٦٠ ٦/ ٤٥٧
٤٣٤ ـ يعقوب بن يوسف بن خالد السمرقندي
اللؤلؤي الجوهري ٢٧/ ٥٦١ ٦/ ٤٥٧
٤٣٥ ـ يعقوب بن يوسف بن الأخوين ٢٧/ ٥٦٢ ٦/ ٤٥٧
٤٣٦ ـ يونس بن عبدالأعلى بن موسى، أبو موسى
الصدفي المصري ٢٧/ ٥٦٧ ٦/ ٤٥٩
٤٣٧ ـ أحمد بن محمد القزويني، ابن البغدادي ٢٨/ ٥٥ ٦/ ٤٩٥
٤٣٨ ـ أحمد بن محمد بن أبي سلم الرازي، أبو الحسن ٢٨/ ٥٦ ٦/ ٤٩٥
٤٣٩ ـ جعفر بن محمد بن عبيدالله بن المنادي البغدادي ٢٨/ ١٣٤ ٦/ ٥٣١
٤٤٠ ـ الحسن بن حماد بن فضالة البصري الصيرفي ٢٨/ ١٥٠ ٦/ ٥٣٥
٤٤١ ـ علي بن عمرو المغربي الإفريقي، أبو الحسن ٢٨/ ٢٩٤ ٦/ ٥٨١
٤٤٢ ـ قحزم بن عبدالله بن قحزم، أبو حنيفة الأسواني ٢٨/ ٣٣٣ ٦/ ٥٩١
٤٤٣ ـ كثير بن شهاب القزويني ٢٨/ ٣٣٤ ٦/ ٥٩٢
٤٤٤ ـ محمد بن القاسم بن لبيب، أبو عبدالله

التدميري القرطبي ٢٨/ ٤١٠ ٦/ ٦٢٢
٤٤٥ ـ دران بن سفيان بن معاوية البصري القطان ٢٩/ ٢٥١ ٦/ ٧٥٠
٤٤٦ ـ العباس بن الفضل بن يونس، أبو الفضل
الأسفاطي البصري ٢٩/ ٢٩٧ ٦/ ٧٦١
٤٤٧ ـ علي بن الحسين بن يزيد الصدائي البغدادي ٢٩/ ٣٦١ ٦/ ٧٨١
٤٤٨ ـ علي بن الصقر، أبو القاسم السكري البغدادي ٢٩/ ٣٦٢ ٦/ ٧٨١
٤٤٩ ـ محمد بن نصر، أبو جعفر الهمذاني،
مموس القطان ٢٩/ ٥٠٩ ٦/ ٨٢٦
٤٥٠ ـ محمد بن هارون بن بكر المصري المؤدب ٢٩/ ٥١٤ ٦/ ٨٢٧
٤٥١ ـ محمد بن الوليد بن أبان، أبو الحسن
العقيلي المصري ٢٩/ ٥٢٢ ٦/ ٨٣٠
٤٥٢ ـ يحيى بن محمد بن أبي بشر الدقاق ٢٩/ ٥٨٥ ٦/ ٨٥١
٤٥٣ ـ أحمد بن محمد بن أبي حفص النصيبي ٣٠/ ٥٤ ٦/ ٨٨٨
٤٥٤ ـ الحسن بن علي بن زياد السري ٣٠/ ١٦٢ ٦/ ٩٣٢
٤٥٥ ـ شعيب بن محمد الدبيلي ٣٠/ ٢٢٥ ٦/ ٩٥٢
٤٥٦ ـ العباس بن محمد، أبو الوليد الصعيدي ٣٠/ ٢٣٩ ٦/ ٩٦٠
٤٥٧ ـ عبدالله بن محمد بن شيرزاد النيسابوري ٣٠/ ٢٦٦ ٦/ ٩٦٨
٤٥٨ ـ عبيدالله بن محمد البغدادي، ابن الصباغ ٣٠/ ٢٩٦ ٦/ ٩٨٠
٤٥٩ ـ عبيد بن غنام بن حفص، أبو محمد النخعي الكوفي ٣٠/ ٢٩٧ ٦/ ٩٨٠
٤٦٠ ـ عبيد بن محمد بن خلف، أبو محمد البغدادي البزاز ٣٠/ ٢٩٨ ٦/ ٩٨١
٤٦١ ـ علي بن الحسن بن هشام، أبو الحسن النيسابوري ٣٠/ ٣٠٧ ٦/ ٩٨٤
٤٦٢ ـ علي بن الحسن بن أبي العنبر البغدادي ٣٠/ ٣٠٨ ٦/ ٩٨٥
٤٦٣ ـ محمد بن جعفر بن سام، قاضي البصرة ٣٠/ ٤٠٢ ٦/ ١٠١٨
٤٦٤ ـ محمد بن عثمان بن سعيد الكوفي، أبو عمر الضرير ٣٠/ ٤٦٤ ٦/ ١٠٣٨
٤٦٥ ـ أحمد بن محمد بن عبدالله بن سهل السراج ٣١/ ٤٥٢ ٧/ ١٥٢
٤٦٦ ـ الحارث بن محمد بن الحارث، أبو الليث الهروي ٣١/ ٥٤٢ ٧/ ١٧٧
٤٦٧ ـ وقار بن حسين بن عقبة الكلابي الرقي ٣١/ ٦٥٢ ٧/ ٢٠٠
٤٦٨ ـ علي بن القاسم العسكري ٣٢/ ١٦٤ ٧/ ٢٨٢
٤٦٩ ـ أحمد بن نصر، أبو عبدالرحمن الواسطي ٣٢/ ١٩٤ ٧/ ٢٨٩
٤٧٠ ـ محمد بن محمد بن خلف بن قديد، أبو

الفضل التجيبي	٣٢/ ٢٣٥	٧/ ٢٩٩
٤٧١ ـ عبدالرحمن بن الخليل، أبو زيد التونسي المقرىء	٣٢/ ٤٧٠	٧/ ٣٧٢
٤٧٢ ـ عبدالسلام بن محمد بن عبديل، أبو أحمد الهمذاني	٣٣/ ٣٠	٧/ ٤٤٤
٤٧٣ ـ محمد بن جنيد اللورقي الأندلسي	٣٣/ ٣٨	٧/ ٤٤٦
٤٧٤ ـ محمد بن موسى بن علي، أبو العباس الدولابي	٣٣/ ١٥٦	٧/ ٤٨٣
٤٧٥ ـ الطيب بن محمد بن هارون، أبو القاسم الأندلسي	٣٣/ ٣٨٩	٧/ ٥٥٠
٤٧٦ ـ أحمد بن محمد بن أحمد، أبو الحسن البغدادي التمار	٣٤/ ٤٤	٧/ ٦٥٥
٤٧٧ ـ هارون بن عتاب، أبو موسى الشذوني الغافقي الأندلسي	٣٤/ ١٨٩	٧/ ٦٩٧
٤٧٨ ـ إسحاق بن عبدوس البزاز	٣٥/ ١٧٤	٧/ ٨١٨
٤٧٩ ـ عبداللّه بن محمد بن قوط، أبو محمد	٣٥/ ٢٢٠	٧/ ٨٣٥
٤٨٠ ـ حكيم بن محمد، أبو الفضل المالكي	٣٥/ ٣٦٦	٧/ ٨٩٠
٤٨١ ـ علي بن أحمد بن مروان، ابن المقابري	٣٥/ ٤٣٣	٧/ ٩٠٩
٤٨٢ ـ أحمد بن عبداللّه بن حمشاذ، أبو نصر النيسابوري الغازي	٣٦/ ١٤٧	٨/ ٧٩
٤٨٣ ـ أحمد بن عبداللّه بن محمد، أبو محمد المغفلي الهروي	٣٦/ ١٧٤	٨/ ٩٣
٤٨٤ ـ أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن الجارود، أبو بكر الرقي	٣٦/ ١٧٦	٨/ ٩٥
٤٨٥ ـ أحمد بن محمد بن إبراهيم السمرقندي، أبو يحيى الكرابيسي	٣٦/ ١٧٧	٨/ ٩٥
٤٨٦ ـ عمر بن جعفر بن محمد، أبو الفتح الختلي البغدادي	٣٦/ ١٩٤	٨/ ١٠٥
٤٨٧ ـ عبدالوهاب بن محمد بن سهل، أبو الحسين النصيبي الملطي	٣٦/ ٢٦٠	٨/ ١٢٦
٤٨٨ ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن صالح، أبو الحسين الكوملاذي	٣٦/ ٣٦٤	٨/ ١٦١
٤٨٩ ـ أحمد بن محمد بن حسنوية، أبو الحسين النيسابوري اللباد	٣٦/ ٣٦٧	٨/ ١٦١

٤٩٠ ـ سهل بن إسماعيل بن سهل، أبو صالح
الطرسوسي الجوهري، القاضي سهلان ٣٦/ ٣٧٩ ٨/ ١٦٥
٤٩١ ـ عبدالله بن أحمد بن ديزوية، أبو عمر الدمشقي ٣٦/ ٣٨١ ٨/ ١٦٦
٤٩٢ ـ عبدالله بن جعفر بن إسحاق الجابري الموصلي ٣٦/ ٣٨٢ ٨/ ١٦٦
٤٩٣ ـ عبدالله بن عمر بن أحمد، أبو عبدالرحمن
المروزي الجوهري ٣٦/ ٣٨٤ ٨/ ١٦٦
٤٩٤ ـ حامد بن محمد بن عبدالله النيسابوري الحناط ٣٧/ ٦ ٨/ ١٩٤
٤٩٥ ـ محمد بن سعيد العصفري القرطبي ٣٧/ ٨٥ ٨/ ٢١٩
٤٩٦ ـ محمد بن محمد الفياضي الهروي ٣٧/ ٨٨ ٨/ ٢١٩
٤٩٧ ـ محمد بن يحيى بن خليل اللخمي
القرطبي، العصفري ٣٧/ ١٣٣ ٨/ ٢٣٣
٤٩٨ ـ محمد بن سعيد اللخمي الخضري ٣٧/ ١٣٤ ٨/ ٢٣٣
٤٩٩ ـ عبدالعزيز بن محمد بن حسن، أبو محمد
الجوهري، ابن بنت نعيم ٣٧/ ١٥٨ ٨/ ٢٤٣
٥٠٠ ـ محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبدالله الرازي ٣٧/ ١٦٦ ٨/ ٢٤٤
٥٠١ ـ يحيى بن مجاهد بن عوانة، أبو بكر
الفزاري الإلبيري ٣٧/ ٢١٥ ٨/ ٢٦٢
٥٠٢ ـ يحيى بن وصيف الخواص ٣٧/ ٢١٦ ٨/ ٢٦٢
٥٠٣ ـ يعقوب بن القاسم بن قعنب، أبو يوسف الطبري ٣٧/ ٢١٧ ٨/ ٢٦٢
٥٠٤ ـ أحمد بن سيار، أبو بكر الصيمري ٣٧/ ٢٦٦ ٨/ ٢٨٤
٥٠٥ ـ أحمد بن أبي منصور، أبو حامد الأزهري الهروي ٣٧/ ٣١٠ ٨/ ٣٠٠
٥٠٦ ـ أحمد بن نصر بن خالد، أبو عمرو الطليطلي
ثم القرطبي ٣٧/ ٣٥٠ ٨/ ٣١٧
٥٠٧ ـ إسماعيل بن القاسم بن إسماعيل، أبو القاسم
الحلبي المصري الخياط ٣٧/ ٤٠٤ ٨/ ٣٣٣
٥٠٨ ـ صالح بن إدريس بن صالح، أبو سهل البغدادي ٣٧/ ٤١٠ ٨/ ٣٣٥
٥٠٩ ـ محمد بن القاسم بن سعيد، أبو بكر الكرجي ٣٧/ ٤٣٩ ٨/ ٣٤٢
٥١٠ ـ فضيل بن الحسين، أبو العباس المصري الكتاني ٣٨/ ٢١٣ ٨/ ٤١٨
٥١١ ـ قاسم بن عبدالله بن صبيح الجوهري النيسابوري ٣٨/ ٢١٤ ٨/ ٤١٨
٥١٢ ـ عبيدالله بن علي بن الحسن، أبو القاسم النخعي

الكوفي ثم المصري ٢٥١/٣٨ ٤٢٧/٨
٥١٣ ـ أحمد بن محمد بن مكحول، أبو البديع المكحولي ٣٦٨/٣٨ ٤٦٤/٨
٥١٤ ـ أحمد بن موسى بن ينق، أبو بكر الأندلسي ٣٦٩/٣٨ ٤٦٤/٨
٥١٥ ـ أحمد بن إبراهيم بن خازم الهمذاني، أبو
الحسين الصرام ٤٠٤/٣٨ ٤٧٥/٨
٥١٦ ـ أحمد بن محمد بن الحسن، أبو الحسن بن
مقسم المقرىء العطار ٤٠٧/٣٨ ٤٧٥/٨
٥١٧ ـ إبراهيم بن أحمد بن بشران الصيرفي
البغدادي، صنان ٤٠٨/٣٨ ٤٧٦/٨
٥١٨ ـ بشر بن الحسين بن مسلم، أبو سعد قاضي
قضاة شيراز ٤٠٩/٣٨ ٤٧٦/٨
٥١٩ ـ نصر بن أحمد بن هرمزينا النهرواني ٥٠٨/٣٨ ٥٠١/٨
٥٢٠ ـ هارون بن أحمد، أبو القاسم القطان ٥٠٩/٣٨ ٥٠١/٨
٥٢١ ـ محمد بن عاصم، أبو عبداللّه العاصمي القرطبي ٦٥/٣٩ ٥٣٧/٨
٥٢٢ ـ علي بن القاسم بن العباس بن الفضل بن
شاذان الرازي ١٠٠/٣٩ ٥٤٧/٨
٥٢٣ ـ أحمد بن جعفر بن حاجب ٢٨٥/٣٩ ٦٢٩/٨
٥٢٤ ـ عبداللّه بن عتاب بن محمد، أبو القاسم
العبدي البغدادي ٣٤٢/٣٩ ٦٤٨/٨
٥٢٥ ـ عبداللّه بن أبي القاسم عمر بن عبداللّه
الأصبهاني المذكر ٣٤٣/٣٩ ٦٤٩/٨
٥٢٦ ـ عبداللّه بن يوسف بن يحيى المصري، أبو محمد ٣٤٤/٣٩ ٦٤٩/٨
٥٢٧ ـ الحسين بن محمد بن خلف، أبو محمد
الفراء البغدادي ٣٨٣/٣٩ ٦٦١/٨
٥٢٨ ـ محمد بن علي بن يحيى، أبو بكر البغدادي
البزاز العريف ٤٤٦/٣٩ ٦٨١/٨
٥٢٩ ـ محمد بن إبراهيم بن سعيد القيسي، أبو
عبداللّه القرطبي ٢٦/٤٠ ٧٠٦/٨
٥٣٠ ـ أشعث بن محمد بن سعيد، أبو الحسن
القرشي الهروي ٤٦/٤٠ ٧١١/٨

٥٣١ ـ محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبدالله
النيسابوري المزكي ٤٠/ ٦٢ ٨/ ٧١٨
٥٣٢ ـ خلف بن أحمد بن أبي جعفر القرطبي ٤٠/ ٨٦ ٨/ ٧٢٦
٥٣٣ ـ محمود بن حكيم بن منذر، أبو عبدالله الأندلسي ٤٠/ ١٣٧ ٨/ ٧٤٣
٥٣٤ ـ الموفق، حسن بن محمد بن إسماعيل الإسكافي ٤٠/ ١٣٨ ٨/ ٧٤٤
٥٣٥ ـ عبيدالله بن أبي الجوع المصري الكاتب ٤٠/ ١٦٣م ٨/ ٧٥٣
٥٣٦ ـ أحمد بن محمد بن علي الطيرائي ٤٠/ ١٨٢ ٨/ ٧٦٢
٥٣٧ ـ أحمد بن جعفر بن أحمد، أبو الحسن الذارع ٤٠/ ٢٣٩م ٨/ ٧٨٠
٥٣٨ ـ عبدالعزيز بن عبدالواحد بن محمد، أبو بكر
المديني الأصبهاني ٤٠/ ٢٨٩ ٨/ ٨٠٣
٥٣٩ ـ محمد بن عبدالله بن أحمد، أبو أحمد
الدهان البغدادي ٤٠/ ٣٠٠ ٨/ ٨٠٧
٥٤٠ ـ أحمد بن محمد، أبو نصر البالويي ٤٠/ ٣٠٩ ٨/ ٨١١
٥٤١ ـ أحمد بن محمد بن عجل العجلي الكرجي، أبو نصر ٤٠/ ٣١٠ ٨/ ٨١١
٥٤٢ ـ أحمد بن المظفر بن إبراهيم المقرىء الأصبهاني ٤٠/ ٣١١ ٨/ ٨١٢
٥٤٣ ـ إبراهيم بن عبدالله بن محمد، أبو إسحاق
الكرماني ثم الأصبهاني ٤٠/ ٣١٢ ٨/ ٨١٢
٥٤٤ ـ إبراهيم بن محمد بن عبيد، أبو مسعود الدمشقي ٤٠/ ٣١٣ ٨/ ٨١٢
٥٤٥ ـ حجاج بن هرمز، الأمير أبو جعفر ٤٠/ ٣١٤ ٨/ ٨١٣
٥٤٦ ـ الحسن بن العباس بن الحسن، أبو محمد
الحسيني القمي ٤٠/ ٣١٥ ٨/ ٨١٣
٥٤٧ ـ الحسين بن عثمان، أبو علي المجاهدي الضرير ٤٠/ ٣١٦ ٨/ ٨١٣
٥٤٨ ـ الحسين بن محمد، أبو أحمد الشروطي، ابن الوزير ٤٠/ ٣١٧ ٨/ ٨١٤
٥٤٩ ـ الحسين بن موسى بن محمد الحسيني،
ذو المناقب، الأوحد ٤٠/ ٣١٨ ٨/ ٨١٤
٥٥٠ ـ خلف بن علي بن ناصر، أبو محمد السبتي ٤٠/ ٣١٩ ٨/ ٨١٤
٥٥١ ـ خلف بن مسعود، أبو سعيد الجراوي المالقي ٤٠/ ٣٢٠ ٨/ ٨١٥
٥٥٢ ـ سعيد بن عثمان بن سعيد، أبو عثمان ابن القزاز
الأندلسي، لحية الزبل ٤٠/ ٣٢١ ٨/ ٨١٥
٥٥٣ ـ سليمان بن هشام بن وليد، أبو الربيع ابن

الغماز القرطبي ٤٠/٣٢٢ ٨/٨١٥
٥٥٤ ـ سليمان بن عبدالغافر بن بنج مال، أبو أيوب الأندلسي ٤٠/٣٢٣ ٨/٨١٦
٥٥٥ ـ طالب بن هجرس، أبو العشائر المصري ٤٠/٣٢٤ ٨/٨١٦
٥٥٦ ـ عائشة بنت أحمد بن محمد بن قادم القرطبية ٤٠/٣٢٥ ٨/٨١٦
٥٥٧ ـ عبدالله بن أحمد بن قند، أبو محمد القرطبي، الطبطل ٤٠/٣٢٦ ٨/٨١٦
٥٥٨ ـ عبدالله بن جعفر بن محمد، أبو سعد السرخسي النخالي ٤٠/٣٢٧ ٨/٨١٧
٥٥٩ ـ عبدالله بن مجالد بن بشر، أبو محمد البجلي الكوفي ٤٠/٣٢٨ ٨/٨١٧
٥٦٠ ـ عبدالله بن بشر بن محمد البشري، أبو القاسم ٤١/٢٣ ٩/٣٠
٥٦١ ـ عثمان بن العباس بن محمد القرشي الهروي ٤١/٣١ ٩/٣٢
٥٦٢ ـ محمد بن أحمد بن رشدين، أبو الحسين المصري ٤١/٣٩ ٩/٣٥
٥٦٣ ـ محمد بن أحمد بن علي، أبو الحسن ابن الصفار النيسابوري ٤١/٤٠ ٩/٣٥
٥٦٤ ـ إسحاق بن إبراهيم بن أبي الفضل، أبو الفضل الهروي ٤١/٦١ ٩/٤١
٥٦٥ ـ أسعد بن محمد بن محمد الشاركي ٤١/٦٢ ٩/٤٢
٥٦٦ ـ الحسين بن أحمد بن محمد بن علي المديني ٤١/١٣٦ ٩/٧٤
٥٦٧ ـ محمد بن أحمد بن عثمان بن طلحة الزبيري القزويني ٤١/٢٦١ ٩/١٣٢
٥٦٨ ـ خلف بن عمر بن خلف، أبو بكر المديني الحناط ٤١/٣٧١ ٩/١٦٥
٥٦٩ ـ طاهر بن محمد السهلي السرخسي الطوسي، أبو الحارث ٤٢/٢٩٣ ٩/٢٨٢
٥٧٠ ـ الحسن بن أحمد بن إبراهيم، أبو محمد المكي العطار ٤٣/٥٨ ٩/٣٧٥
٥٧١ ـ أحمد بن محمد بن الصقر، أبو بكر بن النمط البغدادي ٤٣/٢٥٤ ٩/٤٣٣
٥٧٢ ـ سهل بن محمد بن الحسن، أبو عثمان الخلنجي ٤٣/٣١١ ٩/٤٦٢
٥٧٣ ـ محمد بن عبدالملك بن أحمد الجرجاني، أبو

الحسن النعيمي الإستراباذي	٢٤/٤٤	٥٠٩/٩
٥٧٤ ـ محمد بن أحمد بن علي، أبو نصر النيسابوري	٥٤/٤٤	٥٢٠/٩
٥٧٥ ـ الحسن بن زكريا، أبو علي الأيوبي الأصبهاني	٢٨٧/٤٤	٥٨٩/٩
٥٧٦ ـ أحمد بن علي بن أحمد، أبو الحسين النيسابوري	١٥٩/٤٥	٦٧٥/٩
٥٧٧ ـ علي بن الحسين بن محمد البصري، أبو القاسم التاجر	٣٢٧/٤٥	٧٤٠/٩
٥٧٨ ـ محمد بن عبدالملك بن محمد الأصبهاني البزاز	٢١٤/٤٦	١٠٨/١٠
٥٧٩ ـ محمد بن بديع، أبو الوفاء الأصبهاني	٢١٩/٤٧	٢٥٣/١٠
٥٨٠ ـ يوسف بن الحسن بن محمد، أبو القاسم التفكري الزنجاني	١٠٢/٤٨	٣٦٠/١٠
٥٨١ ـ يوسف بن عبدالرحمن بن عبدالله، أبو يعقوب	١٠٣/٤٨	٣٦١/١٠
٥٨٢ ـ إبراهيم بن علي بن سهل، أبو إسحاق الحلبي	١٣٨/٤٨	٣٧٦/١٠
٥٨٣ ـ عبدالله بن عبدالصمد بن علي، أبو القاسم الهاشمي المأموني	١٨٠/٤٩	٥٦١/١٠
٥٨٤ ـ عبدالله بن أحمد بن عبدالرحمن، أبو منصور المروزي البيع	٢٦٧/٤٩	٥٩٨/١٠
٥٨٥ ـ عمر بن حسن بن محمد، أبو حفص الأصبهاني المعلم	٣٨/٥٠	٧١٠/١٠
٥٨٦ ـ محمد بن الحسن بن محمد، أبو المظفر الأصبهاني الجوهري	٨٨/٥٠	٧٢٧/١٠
٥٨٧ ـ عبدالغفار بن الغريب بن علي، أبو الفرج القرميسيني الشروطي	١٣٣/٥٠	٧٤٢/١٠
٥٨٨ ـ محمد بن الحسن بن محمد المغفلي المزني الهروي	١٤٦/٥٠	٧٤٥/١٠
٥٨٩ ـ محمد بن منصور ابن عميد خراسان، أبو سعيد ابن النسوي	٢٠٠/٥٠	٧٦٢/١٠
٥٩٠ ـ عبيدالله بن محمد بن أردشير، أبو الفتح المروزي الهشامي	٢٨٥/٥٠	٧٩٢/١٠
٥٩١ ـ علي بن محمد بن محمد، أبو طالب الموسوي	٣٦٧/٥٠	٨٢٨/١٠
٥٩٢ ـ محمد بن إبراهيم بن أنوش، أبو بكر البخاري الحصري	٣٦٨/٥٠	٨٢٨/١٠

٥٩٣ ـ محمد بن الحسن بن الحسين، أبو العلاء الشيرازي ٥٠/ ٣٧٠ ١٠/ ٨٢٩
٥٩٤ ـ محمد سليمان بن خليفة، أبو عبدالله المالقي ٥٠/ ٣٧١ ١٠/ ٨٢٩
٥٩٥ ـ محمد بن عبدالله بن محمد الأموي، أبو عبدالله
ابن الصراف السرقسطي ٥٠/ ٣٧٢ ١٠/ ٨٢٩
٥٩٦ ـ محمد بن علي بن محمد، أبو الفتح ابن
الحلواني المراق ٥٠/ ٣٧٣ ١٠/ ٨٢٩
٥٩٧ ـ محمد بن محمد بن إبراهيم، أبو طاهر ابن
محموية العبدي البصري ٥٠/ ٣٧٤ ١٠/ ٨٣٠
٥٩٨ ـ الحسن بن علي بن الحسن، أبو غالب
البغدادي البزاز ٥١/ ٨٠ ١١/ ٥٠
٥٩٩ ـ المبارك بن محمد بن أحمد بن السدنك، أبو
طالب البيع المشتري ٥١/ ١٥٦ ١١/ ٨١
٦٠٠ ـ مسعود بن إبراهيم بن مسعود، الملك علاء الدولة ٥١/ ٢٤٤ ١١/ ١١٨
٦٠١ ـ إبراهيم بن محمد بن إبراهيم النوحي السمرقندي ٥٢/ ٤م ١١/ ١٧٢
٦٠٢ ـ تميم بن علي، أبو سعد البقال القصار ٥٢/ ٨ ١١/ ١٧٣
٦٠٣ ـ الحسن بن عبدالله بن الحسين، أبو محمد
البصيدائي الجندي ٥٢/ ٩ ١١/ ١٧٣
٦٠٤ ـ الحسين بن الحسن بن محمد، أبو القاسم
العصار، ابن بعصين الكرخي ٥٢/ ١١ ١١/ ١٧٣
٦٠٥ ـ الحسين بن الحسن بن إسماعيل، القاضي
أبو الفضل ٥٢/ ١٢ ١١/ ١٧٣
٦٠٦ ـ الحسين بن محمد الطهراني الزاهد ٥٢/ ١٣ ١١/ ١٧٣
٦٠٧ ـ خلف بن إبراهيم بن خلف، أبو القاسم القرطبي،
ابن النخاس، ابن الحصار ٥٢/ ١٥ ١١/ ١٧٤
٦٠٨ ـ عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالقادر، أبو محمد
البغدادي البزاز ٥٢/ ١٧ ١١/ ١٧٥
٦٠٩ ـ عزيز بن عبدالرحمن بن جامع، أبو
القاسم النيسابوري ٥٢/ ٢٠ ١١/ ١٧٦
٦١٠ ـ علي بن أحمد بن عبدالله، أبو الحسن
السروي الطبرستاني ٥٢/ ٢١ ١١/ ١٧٦

٦١١ ـ علي بن رافع بن المحسن الرفاء ٢٣/٥٢ ١٧٧/١١
٦١٢ ـ محمد بن أحمد بن محمد، أبو بكر الأصبهاني، الصغير، ابن تركة ٢٦/٥٢ ١٧٨/١١
٦١٣ ـ محمد بن أغلب بن أبي الدوس، أبو بكر المرسي ٢٧/٥٢ ١٧٨/١١
٦١٤ ـ محمد بن محمد بن عبدالله، أبو عامر القرطبي ٣١/٥٢ ١٨٠/١١
٦١٥ ـ محمد بن ملكشاة بن ألب رسلان محمد، السلطان غياث الدين ٣٢/٥٢ ١٨٠/١١
٦١٦ ـ مسعود بن حمزة، أبو الوفاء الحداد ٣٤/٥٢ ١٨١/١١
٦١٧ ـ نوشروان بن شيرزاد بن أبي الفوارس، أبو محمد الديلمي الأصبهاني ٣٦/٥٢ ١٨٢/١١
٦١٨ ـ يحيى بن عبدالوهاب بن محمد، أبو زكريا ابن مندة العبدي الأصبهاني ٣٩/٥٢ ١٨٣/١١
٦١٩ ـ أحمد بن عبدالرزاق بن حسان المنيعي، كمال القضاة المروالروذي ٤٢/٥٢ ١٨٦/١١
٦٢٠ ـ أحمد بن علي بن محمد، أبو عبدالله الأسواري الأصبهاني ٤٣/٥٢ ١٨٦/١١
٦٢١ ـ أحمد بن الفضل بن عمر، أبو العلاء الأصبهاني، الكندوج ٤٤/٥٢ ١٨٧/١١
٦٢٢ ـ أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو سعد الكعبي الطبري ٤٥/٥٢ ١٨٧/١١
٦٢٣ ـ أحمد بن محمد بن محمد الحارثي السرخسي ٤٨/٥٢ ١٨٨/١١
٦٢٤ ـ أرسلان شاه بن مسعود بن إبراهيم بن مسعود ٥٠/٥٢ ١٨٨/١١
٦٢٥ ـ سعيد بن محمد بن عبدالله، أبو محمد المؤدب ٥٦/٥٢ ١٩١/١١
٦٢٦ ـ سلمان بن ناصر بن عمران، أبو القاسم الأنصاري النيسابوري ٥٧/٥٢ ١٩١/١١
٦٢٧ ـ عاصم بن زياد بن مظفر الشيباني الأصبهاني ٥٩/٥٢ ١٩٢/١١
٦٢٨ ـ عبدالجبار بن الفضل بن محمد، أبو الوفاء الهشامي الأصبهاني ٦٠/٥٢ ١٩٣/١١
٦٢٩ ـ عبدالملك بن أحمد، أبو سعيد النيسابوري الحرفي ٦٤/٥٢ ١٩٤/١١
٦٣٠ ـ عطا ملك بن عبدالجبار بن أبي طاهر، أبو

محمد السمرقندي	٦٦/٥٢	١٩٥/١١
٦٣١ ـ علي بن أحمد بن علي، أبو الحسن الطبري الزجاجي	٦٧/٥٢	١٩٥/١١
٦٣٢ ـ علي بن مليح، أبو المعالي البزاز	٦٨/٥٢	١٩٥/١١
٦٣٣ ـ عمر بن محمد بن عمر، أبو حفص المعلم الأصبهاني	٦٩/٥٢	١٩٥/١١
٦٣٤ ـ مباركة، ست الأهل بنت عبدالملك الشهرزوري	٧١/٥٢	١٩٦/١١
٦٣٥ ـ محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبداللّه الفارسي الخياط	٧٤/٥٢	١٩٦/١١
٦٣٦ ـ محمد بن حاتم بن محمد، أبو الحسن الطائي الطوسي	٧٥/٥٢	١٩٧/١١
٦٣٧ ـ محمد بن الحسن بن الحسين، أبو الحسين الوثابي الأصبهاني	٧٦/٥٢	١٩٧/١١
٦٣٨ ـ محمد بن عبداللّه بن أحمد، أبو الفتح الخرقي، تليزة الشرابي	٧٨/٥٢	١٩٧/١١
٦٣٩ ـ محمد بن عبدالواحد بن محمد، أبو طاهر الأصبهاني	٧٩/٥٢	١٩٧/١١
٦٤٠ ـ هبة اللّه بن محمد بن محمد، أبو زيد الحاجي الأصبهاني	٨٥/٥٢	٢٠٠/١١
٦٤١ ـ أحمد بن عثمان بن مكحول، أبو العباس الأندلسي	٨٩/٥٢	٢٠١/١١
٦٤٢ ـ إبراهيم بن جعفر بن أحمد، أبو إسحاق اللواتي، ابن الفاسي	٩١/٥٢	٢٠١/١١
٦٤٣ ـ إبراهيم بن علي بن إبراهيم، أبو غالب النوبندجاني الفارسي	٩٢/٥٢	٢٠٢/١١
٦٤٤ ـ إسماعيل بن إبراهيم بن شبل، أبو الطاهر الإسكندراني	٩٣/٥٢	٢٠٢/١١
٦٤٥ ـ عبداللّه بن محمد بن دري، أبو محمد التجيبي الركلي	٩٧/٥٢	٢٠٣/١١
٦٤٦ ـ عبدالكريم بن هبة اللّه بن علي بن النحوي، أبو البركات القريتي	٩٩/٥٢	٢٠٣/١١

٦٤٧ ـ عبدالملك بن رافع، أبو المعالي الشيباني الهروي ثم البغدادي ١٠٠/٥٢ ٢٠٣/١١
٦٤٨ ـ علي بن محمد بن علي ابن الدامغاني الحنفي ١٠٢/٥٢ ٢٠٨/١١
٦٤٩ ـ الفضل بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون، أبو محمد البغدادي ١٠٣/٥٢ ٢٠٩/١١
٦٥٠ ـ محمد بن أحمد بن بشروية الأصبهاني ١٠٥/٥٢ ٢٠٩/١١
٦٥١ ـ محمد بن الحسن بن الحسين السلمي، أبو الفضل ابن الموازيني الدمشقي * ١٠٧/٥٢ ٢١٠/١١
٦٥٢ ـ محمد بن طرخان بن يلتكين، أبو بكر التركي ثم البغدادي ١٠٨/٥٢ ٢١٠/١١
٦٥٣ ـ محمد بن عبدالله بن محمد، أبو بكر خوروست الأصبهاني ١٠٩/٥٢ ٢١٠/١١
٦٥٤ ـ محمد بن عبدالرزاق بن الحسين، أبو ذر الصالحاني ١١١/٥٢ ٢١١/١١
٦٥٥ ـ محمد بن محمد الحسين، أبو الحسن ابن القلعي الأواني ١١٢/٥٢ ٢١٢/١١
٦٥٦ ـ نصر بن أبي القاسم بن محمد الصباغ الأصبهاني ١١٧/٥٢ ٢١٣/١١
٦٥٧ ـ هبة الله بن المبارك بن عبيدالله، أبو المعالي الوقاياتي البغدادي ١١٨/٥٢ ٢١٣/١١
٦٥٨ ـ أحمد بن عبدالله بن شانج، أبو جعفر القرطبي المطرز ١٢٢/٥٢ ٢١٤/١١
٦٥٩ ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد المحاملي ١٢٤/٥٢ ٢١٥/١١
٦٦٠ ـ أحمد بن هبة الله بن أحمد، أبو الفضل ابن الزيات البغدادي ١٢٦/٥٢ ٢١٥/١١
٦٦١ ـ إبراهيم بن محمد بن محمد، أبو القاسم الأصبهاني ١٢٧/٥٢ ٢١٥/١١
٦٦٢ ـ إبراهيم بن محمد، أبو غالب النوبندجاني ١٢٨/٥٢ ٢١٥/١١
٦٦٣ ـ رجاء بن محمد بن أحمد، أبو طاهر الأصبهاني السمسار ١٣٦/٥٢ ٢٢٠/١١
٦٦٤ ـ سعدالله بن علي بن الحسين البزاز، أبو محمد ١٣٧/٥٢ ٢٢٠/١١
٦٦٥ ـ عبدالله بن يوسف بن جوشن، أبو محمد الأزدي ١٣٨/٥٢ ٢٢٠/١١

الترجمة		
٦٦٦ ـ عبدالجبار بن أحمد بن نصر، أبو محمد المديني السمرقندي	١٣٩/٥٢	٢٢١/١١
٦٦٧ ـ عبدالرحيم بن عبدالركيم بن هوازن، أبو نصر القشيري النيسابوري	١٤١/٥٢	٢٢١/١١
٦٦٨ ـ علي بن الحسن بن الحسين الدمشقي، أبو الحسن ابن الموازيني	١٤٥/٥٢	٢٢٣/١١
٦٦٩ ـ علي بن عبدالرحمن بن مهدي، أبو الحسن ابن الأخضر الإشبيلي	١٤٨/٥٢	٢٢٤/١١
٦٧٠ ـ محمد بن أحمد بن الحسين، أبو بكر البغدادي النجار	١٤٨/٥٢	٢٢٤/١١
٦٧١ ـ محمد بن أحمد بن محمد، أبو علي الزهري الفوركي ثم النيسابوري، السلطان	١٤٩/٥٢	٢٢٥/١١
٦٧٢ ـ محمد بن أحمد بن محمد، أبو الرجاء الجركاني الأصبهاني	١٥٠/٥٢	٢٢٥/١١
٦٧٣ ـ محمد بن الحسين، أبو بكر الحضرمي الداني، ابن الحناط	١٥١/٥٢	٢٢٥/١١
٦٧٤ ـ نجا بن المبارك، أبو العز البغدادي	١٦٠/٥٢	٢٢٨/١١
٦٧٥ ـ ناصر بن محمد بن أبي عياض، أبو الفتح العياضي السرخسي	١٦١/٥٢	٢٢٩/١١
٦٧٦ ـ هبة اللّه بن المحسن بن رزق اللّه، أبو القاسم المقدسي	١٦٢/٥٢	٢٢٩/١١
٦٧٧ ـ يحيى بن إبراهيم بن عثمان، أبو بكر الإسكندراني	١٦٣/٥٢	٢٢٩/١١
٦٧٨ ـ أحمد بن خطاب الحنبلي	١٦٥/٥٢	٢٣١/١١
٦٧٩ ـ أحمد بن موسى بن جوشين، أبو العباس الأشنهي	١٦٧/٥٢	٢٣١/١١
٦٨٠ ـ بركة بن محمد بن أحمد، أبو البركات الخرزي	١٦٨/٥٢	٢٣١/١١
٦٨١ ـ جعفر بن المحسن بن جعفر، أبو القاسم السلماسي	١٦٩/٥٢	٢٣١/١١
٦٨٢ ـ الحسن بن بشار بن محمد، أبو محمد ابن الديان الحلبي	١٧١/٥٢	٢٣٥/١١
٦٨٣ ـ الحسن بن علي بن عمر، أبو محمد الزنجاني، القحف	١٧٢/٥٢	٢٣٥/١١

٦٨٤ ـ الحسن بن محمد بن سورة، أبو سعد
التميمي النيسابوري ١٧٣/٥٢ ٢٣٥/١١
٦٨٥ ـ شاكر بن عمر بن عبيدالله، أبو ياسر الخواص ١٧٧/٥٢ ٢٣٦/١١
٦٨٦ ـ عبدالله بن منصور بن أحمد، أبو غالب ابن النو ١٨٣/٥٢ ٢٣٩/١١
٦٨٧ ـ عبدالرحمن بن عبدالله بن منتيل، أبو زيد
السرقسطي ١٨٤/٥٢ ٢٣٩/١١
٦٨٨ ـ عبدالرحمن بن محمد بن أحمد، أبو
الحسن القرطبي ١٨٥/٥٢ ٢٤٠/١١
٦٨٩ ـ عبدالرزاق بن عبدالله بن علي، الوزير أبو المحاسن ١٨٦/٥٢ ٢٤٠/١١
٦٩٠ ـ عبدالواحد بن أحمد بن الحسن، أبو محمد
اللحياني الصفار ١٨٧/٥٢ ٢٤٠/١١
٦٩١ ـ علي بن أحمد بن الحسن، أبو القاسم
الفارسي الصيرفي ١٨٩/٥٢ ٢٤١/١١
٦٩٢ ـ علي بن المؤمل بن غسان، أبو الحسن المصري ١٩٢/٥٢ ٢٤٢/١١
٦٩٣ ـ علي بن يحيى بن تميم بن المعز بن باديس ١٩٣/٥٢ ٢٤٣/١١
٦٩٤ ـ محمد بن إبراهيم، أبو عبدالله الأبيوردي ١٩٤/٥٢ ٢٤٣/١١
٦٩٥ ـ محمد بن فرخ، أبو عبدالله الحفصويي المروزي ٢٠٠/٥٢ ٢٤٥/١١
٦٩٦ ـ محمد بن محمد بن أحمد، أبو البركات الخرزي ٢٠١/٥٢ ٢٤٥/١١
٦٩٧ ـ محمد بن محمد بن عبدالعزيز، الخطيب أبو علي ٢٠٢/٥٢ ٢٤٥/١١
٦٩٨ ـ يحيى بن محمد بن فرج، أبو العباس ابن
الحاج الأندلسي ٢٠٥/٥٢ ٢٤٧/١١
٦٩٩ ـ إبراهيم بن الحسن بن محمد، أبو القاسم
الرويدشتي ٢٠٨/٥٢ ٢٤٨/١١
٧٠٠ ـ إبراهيم بن محمد بن عبدالله، أبو إسحاق
الأصبهاني البادرائي ٢٠٩/٥٢ ٢٤٨/١١
٧٠١ ـ إيلغازي بن أرتق بن أكسب، نجم الدين التركماني ٢١٠/٥٢ ٢٤٨/١١
٧٠٢ ـ توفيق بن محمد بن حسين الأطرابلسي ٢١١/٥٢ ٢٤٩/١١
٧٠٣ ـ جعفر بن إسماعيل بن خلف، أبو الفضل ابن
المقرىء الصقلي ٢١٣/٥٢ ٢٥٠/١١
٧٠٤ ـ الحسين بن علي بن الملقب ٢١٥/٥٢ ٢٥٠/١١

٧٠٥ ـ الحسين بن مسعود بن محمد، محيي السنة البغوي ٥٢/٢١٦ ١١/٢٥٠
٧٠٦ ـ حمد بن علي بن محمد، أبو شكر
الأصبهاني، الحبال ٥٢/٢١٧ ١١/٢٥١
٧٠٧ ـ سعد الحبشي الحيدري، أبو عثمان ٥٢/٢١٩ ١١/٢٥١
٧٠٨ ـ صالح بن حميد بن ملهم اللبان، أبو الثناء المصري ٥٢/٢٢١ ١١/٢٥٢
٧٠٩ ـ عبدالله بن أحمد بن علي، أبو محمد السامري
البغدادي ٥٢/٢٢٢ ١١/٢٥٢
٧١٠ ـ عبدالله بن أحمد بن عمر، أبو محمد السمرقندي ٥٢/٢٢٣ ١١/٢٥٢
٧١١ ـ عبدالله بن طلحة بن محمد، أبو بكر اليابوري ٥٢/٢٢٤ ١١/٢٥٣
٧١٢ ـ عبدالله بن محمد بن عبدالله، أبو محمد المعري ٥٢/٢٢٥ ١١/٢٥٤
٧١٣ ـ عبدالرحمن بن عتيق بن خلف، أبو القاسم
الصقلي، ابن الفحام ٥٢/٢٢٨ ١١/٢٥٤
٧١٤ ـ عبدالكريم بن سعيد الأندلسي ٥٢/٢٣٠ ١١/٢٥٦
٧١٥ ـ عبيدالله بن عمر بن محمد، أبو خليفة
الأصبهاني، مسدد ٥٢/٢٣١ ١١/٢٥٦
٧١٦ ـ عزبانوية بنت محمد بن الحسن الأصبهانية،
أم الرضا ٥٢/٢٣٢ ١١/٢٥٦
٧١٧ ـ عطاء بن هبة الله بن جبريل، أبو الجود الإخميمي ٥٢/٢٣٣ ١١/٢٥٦
٧١٨ ـ علي بن أحمد بن محمد، أبو الحسن
النيسابوري الغزال ٥٢/٢٣٥ ١١/٢٥٧
٧١٩ ـ علي بن حسكوية بن إبراهيم، أبو الحسن المراغي ٥٢/٢٣٦ ١١/٢٥٨
٧٢٠ ـ علي بن محمد بن علي، أبو الحسن
الإسترابادي، الفصيحي ٥٢/٢٣٨ ١١/٢٥٨
٧٢١ ـ علي بن مسعود بن محمد، أبو نصر الشجاعي ٥٢/٢٣٩ ١١/٢٥٨
٧٢٢ ـ فيروز الحاجب، شحنة دمشق ٥٢/٢٤١ ١١/٢٥٩
٧٢٣ ـ فارس بن أحمد بن فارس الأصبهاني ٥٢/٢٤٢ ١١/٢٥٩
٧٢٤ ـ القاسم بن علي بن محمد، أبو محمد الحريري،
صاحب «المقامات» ٥٢/٢٤٣ ١١/٢٥٩
٧٢٥ ـ كتائب بن علي الفارقي، أبو علي ٥٢/٢٤٤ ١١/٢٦٣
٧٢٦ ـ محمد بن علي بن جعفر، أبو علي ابن

القطاع الصقلي ٢٤٨/٥٢ ٢٦٦/١١
٧٢٧ ـ محمد بن محمد بن الحسن بن قنين، أبو علي
البغدادي البزاز ٢٥١/٥٢ ٢٦٧/١١
٧٢٨ ـ محمد بن هبة اللّه بن محمد، أبو نصر الشيرازي ٢٥٢/٥٢ ٢٦٧/١١
٧٢٩ ـ أحمد بن سرور بن سليمان السمسطاوي ٢٥٦/٥٢ ٢٦٨/١١
٧٣٠ ـ أحمد بن محمد بن علي، أبو عبداللّه الدمشقي،
ابن الخياط ٢٥٨/٥٢ ٢٦٨/١١
٧٣١ ـ الحسن بن الحسن بن أحمد، أبو الفضائل
الكلابي الدمشقي ٢٦٣/٥٢ ٢٧٢/١١
٧٣٢ ـ الحسن بن يعقوب بن أحمد، أبو بكر الأديب ٢٦٤/٥٢ ٢٧٢/١١
٧٣٣ ـ حمد بن محمد بن أبي الفتح، أبو القاسم
الأصبهاني الطويل ٢٦٥/٥٢ ٢٧٢/١١
٧٣٤ ـ ذو النون بن إسماعيل بن منصور، أبو الحسن
النيسابوري الفقاعي ٢٦٧/٥٢ ٢٧٣/١١
٧٣٥ ـ رجاء بن إبراهيم بن عمر، أبو الفتح الأصبهاني ٢٦٨/٥٢ ٢٧٣/١١
٧٣٦ ـ زهرة بنت محمد بن عمر، أم الرضا الأصبهانية ٢٦٩/٥٢ ٢٧٤/١١
٧٣٧ ـ ظريف بن محمد بن عبدالعزيز، أبو الحسن
الحيري النيسابوري ٢٧٠/٥٢ ٢٧٤/١١
٧٣٨ ـ عبداللّه بن محمد بن سارة، أبو محمد
البكري الشنتريني ٢٧١/٥٢ ٢٧٥/١١
٧٣٩ ـ عبدالرحمن بن محمد بن الغمورة، أبو
القاسم القيرواني ٢٧٢/٥٢ ٢٧٦/١١
٧٤٠ ـ عبدالكريم بن عبداللّه، أبو البهاء الصقلي ٢٧٤/٥٢ ٢٧٧/١١
٧٤١ ـ عبدالوهاب بن محمد بن عبدالملك
اللخمي الإشبيلي ٢٧٦/٥٢ ٢٧٧/١١
٧٤٢ ـ عثمان بن علي بن المعمر، أبو المعالي البغدادي ٢٧٨/٥٢ ٢٧٨/١١
٧٤٣ ـ عثمان بن نظام الملك الوزير، شمس الملك ٢٧٩/٥٢ ٢٧٨/١١
٧٤٤ ـ علي بن محمد بن قيداس البغدادي ٢٨١/٥٢ ٢٧٩/١١
٧٤٥ ـ عمر بن بكر بن محمد السبعي الصوفي ٢٨٣/٥٢ ٢٧٩/١١
٧٤٦ ـ محمد بن أحمد بن فرناس، أبو عبداللّه الغرناطي ٢٨٦/٥٢ ٢٧٩/١١

٧٤٧ ـ محمد بن أحمد بن محمد، أو الحسين ابن
العطار الأصبهاني ٢٨٧/٥٢ ٢٨٠/١١
٧٤٨ ـ محمد بن إسماعيل بن حفصوية، أبو الفتح
المروزي الصدقي ٢٨٨/٥٢ ٢٨٠/١١
٧٤٩ ـ محمد بن حمد بن سعد، أبو بكر
الأصبهاني الصيرفي ٢٨٩/٥٢ ٢٨٠/١١
٧٥٠ ـ محمد بن عبدالحميد بن يوسف، أبو
شجاع الأصبهاني ٢٩٢/٥٢ ٢٨١/١١
٧٥١ ـ محمد بن علي بن يحيى، أبو الرضا النسفي
ثم البغدادي ٢٩٤/٥٢ ٢٨١/١١
٧٥٢ ـ محمد بن محمد بن أحمد، أبو الغنائم الهاشمي ٢٩٥/٥٢ ٢٨١/١١
٧٥٣ ـ محمد بن محمد بن محمد، أبو الوفاء المديني،
ابن أبي حسين ٢٩٦/٥٢ ٢٨٢/١١
٧٥٤ ـ محمد بن مرزوق بن عبدالرزاق، أبو الحسن
الزعفراني الجلاب ٢٩٧/٥٢ ٢٨٢/١١
٧٥٥ ـ ناصر بن محمد بن عبدالله، أبو الفتح النقاش ٣٠٠/٥٢ ٢٨٣/١١
٧٥٦ ـ نصر الله بن محمد بن مسلم، أبو القاسم
البغدادي الفرضي ٣٠١/٥٢ ٢٨٣/١١
٧٥٧ ـ هبة الله بن ثابت بن أحمد، أبو البركات البغدادي ٣٠٢/٥٢ ٢٨٣/١١
٧٥٨ ـ هبة الله بن محمد بن أحمد، أبو المعالي الفرضي ٣٠٣/٥٢ ٢٨٤/١١
٧٥٩ ـ أحمد بن الحسن بن المطهر، أبو العباس الخطيب ٣٠٥/٥٢ ٢٨٥/١١
٧٦٠ ـ أحمد بن الحسين الصائغ ٣٠٦/٥٢ ٢٨٥/١١
٧٦١ ـ أحمد بن عبدالله، أبو العباس الأندلسي القونكي ٣٠٧/٥٢ ٢٨٥/١١
٧٦٢ ـ أحمد بن علي بن محمد، أبو الفتح ابن
الحمامي البغدادي ٣٠٨/٥٢ ٢٨٥/١١
٧٦٣ ـ أحمد بن محمد بن أحمد، أبو الفضل
النيسابوري الميداني ٣٠٩/٥٢ ٢٨٦/١١
٧٦٤ ـ إبراهيم بن الحسن بن أحمد ابن البناء، أبو الفضل ٣١٢/٥٢ ٢٨٨/١١
٧٦٥ ـ تقية بنت عبيدالله بن محمد الأصبهانية ٣١٦/٥٢ ٢٨٩/١١
٧٦٦ ـ الحسن بن الصباح، ملك الإسماعيلية ٣١٧/٥٢ ٢٨٩/١١

٧٦٧ ـ الحسين بن أحمد بن علي البغدادي المجلد ٥٢/٣١٨ ١١/٢٩٠
٧٦٨ ـ الحسين بن عبدالله الكردلي ٥٢/٣١٩ ١١/٢٩٠
٧٦٩ ـ داعي بن إسماعيل بن الحسن، أبو الفتوح
الحسيني الأصبهاني ٥٢/٣٢١ ١١/٢٩٠
٧٧٠ ـ رابعة بنت محمد بن أحمد الكسائي، أم الفتح ٥٢/٣٢٣ ١١/٢٩٠
٧٧١ ـ صندل، أبو الحسن القائمي، الأجل المخلص ٥٢/٣٢٤ ١١/٢٩١
٧٧٢ ـ طالب بن زيد بن علي، أبو النجيب الأصبهاني البيع ٥٢/٣٢٥ ١١/٢٩١
٧٧٣ ـ طالب بن سعد بن القاسم، أبو محمد البناء ٥٢/٣٢٦ ١١/٢٩١
٧٧٤ ـ عبدالله بن محمد بن علي، أبو جعفر الدامغاني ٥٢/٣٢٧ ١١/٢٩١
٧٧٥ ـ عبدالرحمن بن أحمد بن سهل، أبو نصر بن أبي
بكر السراج ٥٢/٣٢٨ ١١/٢٩١
٧٧٦ ـ عبيدالله بن عبدالملك بن أحمد، أبو غالب
الشهرزوري ثم البغدادي ٥٢/٣٣٠ ١١/٢٩٢
٧٧٧ ـ علي بن أحمد بن علي، أبو الحسن ابن الحلواني ٥٢/٣٣٣ ١١/٢٩٣
٧٧٨ ـ علي بن أحمد بن محمد، أبو الحسن ابن المرتب ٥٢/٣٣٤ ١١/٢٩٣
٧٧٩ ـ علي بن عثمان الفاكهي النيسابوري ٥٢/٣٣٥ ١١/٢٩٣
٧٨٠ ـ علي بن المشرف بن المسلم الأنماطي المصري ٥٢/٣٣٦ ١١/٢٩٣
٧٨١ ـ علي بن نصر بن سعد، أبو تراب الكاتب ٥٢/٣٣٧ ١١/٢٩٣
٧٨٢ ـ عمر بن حمد بن محمد، أبو حفص الأصبهاني
البقال الحاجي ٥٢/٣٣٩ ١١/٢٩٤
٧٨٣ ـ عمر بن أبي بكر بن أبي الأشعث السمرقندي الفراء ٥٢/٣٤٠ ١١/٢٩٤
٧٨٤ ـ عمر بن المنخل، أبو الأسوار البابي ٥٢/٣٤١ ١١/٢٩٤
٧٨٥ ـ غالب بن عبدالرحمن بن غالب، أبو بكر
المحاربي الغرناطي ٥٢/٣٤٢ ١١/٢٩٤
٧٨٦ ـ قاسم بن أبي هاشم الحسني، أمير مكة ٥٢/٣٤٤ ١١/٢٩٦
٧٨٧ ـ محمد بن الحسن، أبو السعادات البغدادي،
ابن كردي ٥٢/٣٤٦ ١١/٢٩٦
٧٨٨ ـ محمد بن عبدالرحمن بن نبيل، أبو عبدالله القرطبي ٥٢/٣٤٧ ١١/٢٩٦
٧٨٩ ـ محمد بن علي بن سعدون، أبو ياسر البغدادي ٥٢/٣٤٩ ١١/٢٩٧
٧٩٠ ـ محمد بن علي بن محمد، أبو جعفر

اللارزي الطبري ٣٥٠/٥٢ ٢٩٧/١١
٧٩١ ـ محمد بن محمد بن عبدالقاهر، أبو البركات
ابن الطوسي ٣٥١/٥٢ ٢٩٧/١١
٧٩٢ ـ المبارك بن جعفر بن مسلم، أبو الكرم
الهاشمي البغدادي ٣٥٤/٥٢ ٢٩٩/١١
٧٩٣ ـ المطهر بن حمد الأصبهاني ٣٥٥/٥٢ ٢٩٩/١١
٧٩٤ ـ ناطق بن عبدالله المقتدوي المستظهري،
أبو الحسن ٣٥٦/٥٢ ٢٩٩/١١
٧٩٥ ـ الهيثم بن محمد بن الهيثم، أبو عبدالله الأصبهاني ٣٥٧/٥٢ ٢٩٩/١١
٧٩٦ ـ يحيى بن محمد بن صاعد، القاضي أبو الوفاء ٣٥٨/٥٢ ٢٩٩/١١
٧٩٧ ـ أحمد بن طاهر المروزي المرتب ٣٥٩/٥٢ ٣٠٠/١١
٧٩٨ ـ أحمد بن عبدالعزيز بن أبي الخير، أبو
جعفر السرقسطي ٣٦٠/٥٢ ٣٠٠/١١
٧٩٩ ـ أحمد بن عمر، أبو بكر الحلاوي القطائفي ٣٦٢/٥٢ ٣٠٠/١١
٨٠٠ ـ إسماعيل بن نصر الطوسي ثم الدمشقي ٣٦٤/٥٢ ٣٠٠/١١
٨٠١ ـ الحسن بن هبة الله بن عبدالله، أبو محمد الدمشقي ٣٦٦/٥٢ ٣٠١/١١
٨٠٢ ـ الحسين بن أحمد بن علي البغدادي المجلد ٣٦٧/٥٢ ٣٠١/١١
٨٠٣ ـ خلف بن خلف بن محمد، أبو القاسم السرقسطي،
ابن الأنقر ٣٦٨/٥٢ ٣٠١/١١
٨٠٤ ـ سليمان بن محمد بن عبدالله، أبو علي الفارسي
ثم المصري ٣٦٩/٥٢ ٣٠٢/١١
٨٠٥ ـ عبدالوهاب بن إسماعيل، أبو الحسن ابن العصفري ٣٧٠/٥٢ ٣٠٢/١١
٨٠٦ ـ علي بن عبدالجبار بن سلامة، أبو الحسن
الهذلي التونسي ٣٧٣/٥٢ ٣٠٣/١١
٨٠٧ ـ محمد بن أحمد بن عمار، أبو عبدالله الأندلسي ٣٧٧/٥٢ ٣٠٤/١١
٨٠٨ ـ محمد بن طاهر بن علي، أبو عبدالله الداني ٣٧٨/٥٢ ٣٠٥/١١
٨٠٩ ـ محمد بن عبدالصمد بن عبدالرحمن، أبو بكر ٣٨١/٥٢ ٣٠٥/١١
٨١٠ ـ محمد بن علي بن محمد ابن الدامغاني،
تاج القضاة ٣٨٢/٥٢ ٣٠٦/١١
٨١١ ـ هبة الله بن محمد بن علي، أبو البركات

ابن البخاري ٥٢/٣٨٥ ١١/٣٠٦
٨١٢ ـ يحيى بن محمد، أبو بكر السرقسطي، اللباني ٥٢/٣٨٦ ١١/٣٠٦
٨١٣ ـ أحمد بن حمزة بن أحمد، أبو غانم ابن
القزويني الأصبهاني ٥٢/٣٨٧ ١١/٣٠٨
٨١٤ ـ أحمد بن طاهر بن عيسى، أبو العباس الداني ٥٢/٣٨٨ ١١/٣٠٨
٨١٥ ـ أحمد بن عبدالله بن أحمد، أبو الوليد القرطبي ٥٢/٣٨٩ ١١/٣٠٨
٨١٦ ـ أحمد بن عبدالباقي بن أحمد، أبو غالب الكرخي ٥٢/٣٩٠ ١١/٣٠٩
٨١٧ ـ أحمد بن عبدالسلام بن محمد، أبو
عبدالله الطوسي ٥٢/٣٩١ ١١/٣٠٩
٨١٨ ـ أحمد بن عمر النهاوندي ثم البغدادي، أبو
بكر القطائفي ٥٢/٣٩٣ ١١/٣٠٩
٨١٩ ـ أحمد بن محمد بن زكريا، أبو زرعة الأصبهاني ٥٢/٣٩٥ ١١/٣١٠
٨٢٠ ـ أحمد بن محمد بن علي، أبو العباس الرازي ٥٢/٣٩٦ ١١/٣١٠
٨٢١ ـ أحمد بن محمد بن محمد، أبو الفتوح الغزالي ٥٢/٣٩٧ ١١/٣١٠
٨٢٢ ـ آقسنقر، سيف الدين قسيم الدولة البرسقي ٥٢/٤٠٠ ١١/٣١٣
٨٢٣ ـ جعفر بن محمد بن عبيد الحوفي ٥٢/٤٠٣ ١١/٣١٦
٨٢٤ ـ الحسن بن أحمد بن أميرك، أبو أحمد النيسابوري ٥٢/٤٠٤ ١١/٣١٦
٨٢٥ ـ الخضر بن الفضل، أبو القاسم الأصبهاني الغازي ٥٢/٤٠٥ ١١/٣١٧
٨٢٦ ـ سفيان بن العاص بن أحمد، أبو بحر الأندلسي ٥٢/٤٠٦ ١١/٣١٧
٨٢٧ ـ صاعد بن سيار بن محمد، أبو العلاء
الإسحاقي الهروي ٥٢/٤٠٧ ١١/٣١٧
٨٢٨ ـ صالح بن الفضل بن أبي مسلم الأصبهاني
الأباري، أبو مسلم ٥٢/٤٠٨ ١١/٣١٨
٨٢٩ ـ عبدالله بن أحمد، أبو محمد الهمداني الجياني ٥٢/٤١٠ ١١/٣١٨
٨٣٠ ـ عبدالرحمن بن سعيد، أبو الحسن
الطلبيري الأندلسي ٥٢/٤١٣ ١١/٣١٨
٨٣١ ـ عبدالرحمن بن محمد بن عتاب، أبو
محمد القرطبي ٥٢/٤١٥ ١١/٣١٩
٨٣٢ ـ عمر بن عبدالرحيم، أبو حفص النيسابوري اللبيكي ٥٢/٤١٨ ١١/٣٢٠
٨٣٣ ـ غانم بن الفضل بن محمد، أبو الخير الأصبهاني ٥٢/٤٢٠ ١١/٣٢١

٨٣٤ ـ فاطمة بنت عبدالقادر بن أحمد، المباركة ٤٢١/٥٢ ٣٢١/١١
٨٣٥ ـ محمد بن أبي أحمد بن العباس، أبو الفتح
المروزي، إسلام ٤٢٤/٥٢ ٣٢٢/١١
٨٣٦ ـ محمد بن أحمد بن محمد الشلبي، أبو
الغنائم القصار ٤٢٥/٥٢ ٣٢٢/١١
٨٣٧ ـ محمد بن بركات بن هلال، أبو عبداللّه
السعيدي المصري ٤٢٦/٥٢ ٣٢٣/١١
٨٣٨ ـ محمد بن علي بن ميمون، أبو بكر الدباس ٤٣٠/٥٢ ٣٢٤/١١
٨٣٩ ـ محمد بن عمر بن محمد، أبو عبداللّه النعماني
ثم البغدادي ٤٣١/٥٢ ٣٢٥/١١
٨٤٠ ـ محمد بن الوليد بن محمد، أبو بكر الطرطوشي،
ابن أبي رندقة ٤٣٢/٥٢ ٣٢٥/١١
٨٤١ ـ المبارك بن محمد بن عبداللّه، أبو البقاء ابن
الخل البغدادي ٤٣٣/٥٢ ٣٢٧/١١
٨٤٢ ـ منصور بن محمد بن أحمد، أبو سعد الشيباني
العاصمي البوشنجي ٤٣٥/٥٢ ٣٢٧/١١
٨٤٣ ـ مهران بن علي بن مهران، أبو الفرج القرميسيني ٤٣٦/٥٢ ٣٢٧/١١
٨٤٤ ـ هبة اللّه بن علي بن إبراهيم، أبو المعالي الشيرازي ٤٣٧/٥٢ ٣٢٨/١١
٨٤٥ ـ واثق بن عبدالملك بن أحمد الطبري، أبو القاسم ٤٣٨/٥٢ ٣٢٨/١١
٨٤٦ ـ يحيى بن علي، أبو سعد الحلواني ٤٣٩/٥٢ ٣٢٨/١١
٨٤٧ ـ يوسف بن موسى، أبو الحجاج السرقسطي ٤٤٠/٥٢ ٣٢٩/١١
٨٤٨ ـ أحمد بن العباس الكوشيدي، أبو غالب الأصبهاني ٤٤١/٥٢ ٣٣٠/١١
٨٤٩ ـ إسحاق بن أحمد بن محمد، أبو طاهر
الراشتيناتي الأصبهاني ٤٤٣/٥٢ ٣٣٠/١١
٨٥٠ ـ حمد بن علي، أبو شكر الحبال الأصبهاني ٤٤٥/٥٢ ٣٣١/١١
٨٥١ ـ خجستة بنت علي بن أبي ذر الصالحانية، أم الرجاء ٤٤٦/٥٢ ٣٣١/١١
٨٥٢ ـ سليمان الشاطبي، البيغي ٤٤٧/٥٢ ٣٣١/١١
٨٥٣ ـ علي بن هاشم بن طاهر، أبو الحسين العلوي ٤٤٩/٥٢ ٣٣٢/١١
٨٥٤ ـ محمد بن أبي الهيثم القصار ٤٥٠/٥٢ ٣٣٢/١١
٨٥٥ ـ محمد بن أحمد بن جوامرد، أبو بكر

الشيرازي، القطان ٤٥٣/٥٢ ٣٣٣/١١

٨٥٦ ـ نجا بن سعود الحبشي ٤٥٧/٥٢ ٣٣٤/١١

٨٥٧ ـ هبة اللّه بن علي بن محمد البغدادي، أبو محمد ٤٥٩/٥٢ ٣٣٤/١١

٨٥٨ ـ هبة اللّه بن علي بن محمد، أبو البركات الكرخي الحاجب ٤٦٠/٥٢ ٣٣٤/١١

٨٥٩ ـ هبة اللّه بن علي بن محمد، أبو نصر ابن المجلي البابصري ٤٦١/٥٢ ٣٣٤/١١

٨٦٠ ـ أحمد بن عبداللّه بن محمد، أبو المظفر الأصبهاني، خوروست ٣/٥٣ ٣٦٦/١١

٨٦١ ـ أحمد بن منصور بن شاه الملك، أبو نصر المرغيناني ٧/٥٣ ٣٦٧/١١

٨٦٢ ـ حامد بن محمد بن حامد، أبو منصور الأصبهاني ٨/٥٣ ٣٦٧/١١

٨٦٣ ـ الحسين بن أبي نصر ابن رئيس الرؤساء ٩/٥٣ ٣٦٧/١١

٨٦٤ ـ حمد بن رضوان، أبو غانم الكرماني ١٠/٥٣ ٣٦٧/١١

٨٦٥ ـ عبداللّه بن أحمد بن حسن البغدادي العلاف ١١/٥٣ ٣٦٧/١١

٨٦٦ ـ عبداللّه بن القاسم بن المظفر، أبو محمد الهشرزوري، المرتضى ١٢/٥٣ ٣٦٧/١١

٨٦٧ ـ عبداللّه بن محمد بن عمر الأصبهاني ١٣/٥٣ ٣٦٨/١١

٨٦٨ ـ عبداللّه بن محمد بن السيد، أبو محمد البطليوسي ١٤/٥٣ ٣٦٨/١١

٨٦٩ ـ عبدالجبار بن إبراهيم بن عبدالوهاب، أبو نصر ابن مندة الأصبهاني ١٥/٥٣ ٣٦٩/١١

٨٧٠ ـ عبدالرحمن بن أحمد بن محمد، أبو سعد البروجردي ١٦/٥٣ ٣٦٩/١١

٨٧١ ـ عبدالملك بن أحمد بن الحسين، أبو سعد القزاز ١٨/٥٣ ٣٧٠/١١

٨٧٢ ـ عبدالوهاب بن محمد بن عباد، أبو محمد الإشبيلي ٢٠/٥٣ ٣٧٠/١١

٨٧٣ ـ عبيداللّه بن عبدالكريم بن هوازن، أبو الفتح ابن القشيري ٢١/٥٣ ٣٧٠/١١

٨٧٤ ـ علي بن محمد بن أبي الفتح بن بحسول الهمذاني ٢٤/٥٣ ٣٧١/١١

٨٧٥ ـ كافور الحبشي الليثي الصوري، أبو الحسن ٢٧/٥٣ ٣٧٣/١١

٨٧٦ ـ محمد بن أحمد بن مطرف، أبو عبداللّه الأندلسي ٢٨/٥٣ ٣٧٣/١١

٨٧٧ ـ محمد بن الحسين بن بندار، أبو العز الواسطي
القلانسي ٥٣/٢٩ ١١/٣٧٣
٨٧٨ ـ محمد بن عبدالرحمن بن أحمد بن خلصة،
أبو عبدالله البلنسي ٥٣/٣٠ ١١/٣٧٥
٨٧٩ ـ محمد بن عبدالملك بن إبراهيم، أبو الحسن
الهمذاني الفرضي ٥٣/٣١ ١١/٣٧٥
٨٨٠ ـ محمد بن الفضل بن محمد، أبو طاهر
الأصبهاني الحداد ٥٣/٣٢ ١١/٣٧٦
٨٨١ ـ رضوان بن عبدالله بن محمد، أبو
منصور الأصبهاني ٥٣/٣٨ ١١/٣٧٨
٨٨٢ ـ عبدالكريم بن عبدالرزاق بن عبدالكريم، أبو
طاهر الحسناباذي، مكشوف الرأس ٥٣/٤٣ ١١/٣٨٠
٨٨٣ ـ عبدالكريم بن علي بن أبي طالب، أبو
القاسم الرازي ٥٣/٤٤ ١١/٣٨١
٨٨٤ ـ محمد بن سعد بن الفرج، أبو نصر
البغدادي الحلواني ٥٣/٤٨ ١١/٣٨٢
٨٨٥ ـ هاشم بن علي بن إسحاق، أبو القاسم الأبيوردي ٥٣/٥١ ١١/٣٨٢
٨٨٦ ـ يحيى بن عبدالرحيم، أبو بكر اللبيكي النيسابوري ٥٣/٥٣ ١١/٣٨٣
٨٨٧ ـ أحمد بن جعفر بن إسماعيل، أبو نصر
الدرغمي السمرقندي ٥٣/٥٤ ١١/٣٨٤
٨٨٨ ـ أحمد بن منصور بن بكر النيسابوري، أبو الفضل ٥٣/٥٥ ١١/٣٨٤
٨٨٩ ـ أحمد بن علي بن الحسين، أبو إسحاق
الشيباني الطبري ٥٣/٥٦ ١١/٣٨٤
٨٩٠ ـ علي بن محمد بن عبدالله، أبو الحسن
الإبرينقي الدهان ٥٣/٦٦ ١١/٣٨٧
٨٩١ ـ علي بن محمد بن علي، أبو الحسن
الخياط المقرىء ٥٣/٦٧ ١١/٣٨٨
٨٩٢ ـ غانم بن أحمد بن محمد، أبو القاسم
الأصبهاني الصفار ٥٣/٧٠ ١١/٣٨٨
٨٩٣ ـ محمد بن أبي بكر بن أحمد، أبو بكر النسفي الرفاء ٥٣/٧٢ ١١/٣٨٩

٨٩٤ ـ محمد بن طاهر بن سعيد، أبو البركات الميهني	٥٣/ ٧٤	١١/ ٣٨٩
٨٩٥ ـ محمد بن عبدالعزيز بن عبدالله، أبو طاهر العجلي البندكاني	٥٣/ ٧٥	١١/ ٣٩٠
٨٩٦ ـ محمد بن علي بن يوسف، أبو عبدالله المديني	٥٣/ ٧٦	١١/ ٣٩٠
٨٩٧ ـ محمد بن محمد بن أحمد، أبو تمام ابن الزوال المأموني	٥٣/ ٧٧	١١/ ٣٩٠
٨٩٨ ـ محمد بن محمد بن أبي بكر، أبو عبدالله القطان	٥٣/ ٧٨	١١/ ٣٩٠
٨٩٩ ـ المحسن بن محمد بن عمر السكري الأصبهاني	٥٣/ ٧٩	١١/ ٣٩٠
٩٠٠ ـ يوسف بن عبدالعزيز بن علي، أبو الحجاج الميورقي	٥٣/ ٨٣	١١/ ٣٩١
٩٠١ ـ أحمد بن سهل بن محمد، أبو الفرج البرجي التاني	٥٣/ ٨٤	١١/ ٣٩٣
٩٠٢ ـ أحمد بن محمد بن أبي طاهر، أبو الفضل الخرقي الأصبهاني	٥٣/ ٨٧	١١/ ٣٩٣
٩٠٣ ـ أحمد بن محمد بن ملوك، أبو المواهب الوراق	٥٣/ ٨٨	١١/ ٣٩٣
٩٠٤ ـ ثابت بن عبدالواحد بن أحمد، أبو شكر الأصبهاني	٥٣/ ٩١	١١/ ٣٩٨
٩٠٥ ـ ثعلب بن جعفر بن أحمد السراج، أبو المعالي	٥٣/ ٩٢	١١/ ٣٩٨
٩٠٦ ـ الحسين بن أحمد بن عبدالوارث، أبو القاسم البغدادي	٥٣/ ٩٣	١١/ ٣٩٨
٩٠٧ ـ الحسين بن محمد بن عبدالوهاب البكري البغدادي، البارع	٥٣/ ٩٤	١١/ ٣٩٩
٩٠٨ ـ سعيد بن الحسين، أبو البركات الطائي المجهز	٥٣/ ٩٦	١١/ ٤٠٠
٩٠٩ ـ صفية بنت إسماعيل بن إبراهيم البلخي	٥٣/ ٩٩	١١/ ٤٠١
٩١٠ ـ عبدالرحيم بن محمد بن عبدالله، أبو القاسم البغدادي الصابوني	٥٣/ ١٠٤	١١/ ٤٠٣
٩١١ ـ علي بن أحمد بن نصر، أو نصر السلمي الإشتيخني	٥٣/ ١١٠	١١/ ٤٠٤
٩١٢ ـ عمر بن محمد بن عمر، القاضي أبو الخير	٥٣/ ١١١	١١/ ٤٠٤
٩١٣ ـ غالب بن أبي غالب الأدمي الفارسي، أبو نصر	٥٣/ ١١٢	١١/ ٤٠٤
٩١٤ ـ الفضل بن الحسين بن محمد، أبو القاسم الواسطي	٥٣/ ١١٤	١١/ ٤٠٥
٩١٥ ـ قراتكين بن الأسعد بن مذكور، أبو الأعز التركي ثم البغدادي	٥٣/ ١١٦	١١/ ٤٠٥

٩١٦ ـ محمد بن إبراهيم بن محمد، أبو عبدالله
الجنزي ثم الأصبهاني ١١٧/٥٣ ٤٠٦/١١
٩١٧ ـ محمد بن الحسن بن أحمد، أبو بكر
السمرقندي الهراس ١١٨/٥٣ ٤٠٦/١١
٩١٨ ـ محمد بن محمد بن محمد العكبري، أبو نصر
ابن البقال ١٢٣/٥٣ ٤٢٢/١١
٩١٩ ـ المبارك بن أحمد بن علي، أبو القاسم البغدادي ١٢٤/٥٣ ٤٢٢/١١
٩٢٠ ـ هبة الله بن أحمد بن محمد، أبو محمد ابن
الأكفاني الدمشقي ١٢٦/٥٣ ٤٢٤/١١
٩٢١ ـ يحيى بن الحسن، أبو البركات المدائني ١٢٩/٥٣ ٤٢٥/١١
٩٢٢ ـ يوسف بن محمد بن يوسف، أبو القاسم
الأردبيلي ثم المصري ١٣٠/٥٣ ٤٢٥/١١
٩٢٣ ـ أحمد بن علي الباحمشي ١٣٣/٥٣ ٤٢٧/١١
٩٢٤ ـ أحمد بن محمد بن أحمد، أبو الرجاء
الأصبهاني الكسائي ١٣٤/٥٣ ٤٢٧/١١
٩٢٥ ـ أحمد بن محمد بن عبدالقاهر، أبو نصر
الطوسي ثم الموصلي ١٣٥/٥٣ ٤٢٧/١١
٩٢٦ ـ أحمد بن محمد بن عبدالملك، أبو المواهب
ابن ملوك ١٣٦/٥٣ ٤٢٨/١١
٩٢٧ ـ جعفر بن الحسن بن العباس، ولي الدولة الدمشقي ١٣٧/٥٣ ٤٢٨/١١
٩٢٨ ـ الحسن بن إبراهيم بن محمد، أبو علي المالقي ١٣٨/٥٣ ٤٢٨/١١
٩٢٩ ـ الحسن بن سلمان بن عبدالله، أبو علي
النهرواني الأصبهاني ١٣٩/٥٣ ٤٢٨/١١
٩٣٠ ـ رجاء بن محمد بن أحمد، أبو الفرج الأصبهاني ١٤٢/٥٣ ٤٣١/١١
٩٣١ ـ عبدالله بن أحمد بن بركة، أبو غالب العكبري ١٤٤/٥٣ ٤٣٢/١١
٩٣٢ ـ عبدالله بن محمد بن علي، عين القضاة الميانجي ١٤٥/٥٣ ٤٣٢/١١
٩٣٣ ـ عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله، أبو القاسم
البياسي القرطبي ١٤٩/٥٣ ٤٣٣/١١
٩٣٤ ـ عبدالغني بن طاهر بن إسماعيل، أبو القاسم
ابن الزعفراني المصري ١٥٠/٥٣ ٤٣٤/١١

٩٣٥ ـ عبدالكريم بن الحسن بن المحسن، أبو علي المصري التككي ٥٣/ ١٥١ ١١/ ٤٣٤
٩٣٦ ـ عبيدالله بن أحمد بن محمد ابن البخاري البغدادي ٥٣/ ١٥٢ ١١/ ٤٣٤
٩٣٧ ـ علي بن المبارك بن الحسين، أبو الحسن البغدادي ٥٣/ ١٥٤ ١١/ ٤٣٤
٩٣٨ ـ عمر بن أحمد بن عمر، أبو حفص الهمذاني ٥٣/ ١٥٥ ١١/ ٤٣٥
٩٣٩ ـ غانم بن حسين الموشيلي، أبو الغنائم الأرموي ٥٣/ ١٥٧ ١١/ ٤٣٥
٩٤٠ ـ محمد بن أحمد بن أبي الفضل، أبو الفضل الماهياني المروزي ٥٣/ ١٦٠ ١١/ ٤٣٧
٩٤١ ـ محمد بن الحسين بن محمد، أبو تمام الزينبي البغدادي ٥٣/ ١٦٢ ١١/ ٤٣٧
٩٤٢ ـ محمد بن سليمان بن أحمد، أبو عبدالله النفزي المالقي ٥٣/ ١٦٤ ١١/ ٤٣٨
٩٤٣ ـ محمد بن عبدالكريم بن أحمد، أبو عبدالله الرازي الوزان ٥٣/ ١٦٥ ١١/ ٤٣٨
٩٤٤ ـ محمد بن عبدالوهاب بن الحسين، أبو منصور الهجيري الخطابي ٥٣/ ١٦٦ ١١/ ٤٣٨
٩٤٥ ـ محمد بن علي بن أحمد، أبو عبدالله ابن الشرابي الدمشقي ٥٣/ ١٦٧ ١١/ ٤٣٩
٩٤٦ ـ محمد بن هبة الله بن محمد، أبو الغنائم ابن الصباغ البغدادي ٥٣/ ١٧٠ ١١/ ٤٣٩
٩٤٧ ـ محمد بن يوسف بن فيره، أبو عبدالله الأوريولي ٥٣/ ١٧١ ١١/ ٤٣٩
٩٤٨ ـ محمود بن محمد بن ملكشاه، مغيث الدين السلجوقي ٥٣/ ١٧٢ ١١/ ٤٤٠
٩٤٩ ـ معالي بن هبة الله، أبو المجد ابن الشعار الدمشقي ٥٣/ ١٧٣ ١١/ ٤٤٠
٩٥٠ ـ معالي (أبو المعالي) بن علي البغدادي الهراس ٥٣/ ١٧٤ ١١/ ٤٤٠
٩٥١ ـ يحيى بن المشرف بن علي، أبو جعفر المصري التمار ٥٣/ ١٧٦ ١١/ ٤٤٢
٩٥٢ ـ أحمد بن الحسين، أبو الحسن الواسطي ثم الحربي ٥٣/ ١٧٨ ١١/ ٤٤٤
٩٥٣ ـ بوري بن طغتكين، تاج الملوك أبو سعيد ٥٣/ ١٨١ ١١/ ٤٤٥
٩٥٤ ـ الحسين بن إبراهيم الدينوري، أبو عبدالله ٥٣/ ١٨٣ ١١/ ٤٤٦

٩٥٥ ـ خديجة بنت أحمد بن إبراهيم الرازي، ملحية ١٨٥/٥٣ ٤٤٧/١١
٩٥٦ ـ سليمان بن عبدالله بن سليمان، أبو ياسر الفرغاني
ثم البغدادي ١٨٦/٥٣ ٤٤٧/١١
٩٥٧ ـ طاهر بن محمد بن طاهر، أبو المظفر البروجردي ١٨٧/٥٣ ٤٤٧/١١
٩٥٨ ـ عبدالله بن محمد بن أحمد ابن الخاضبة الدقاق ١٨٨/٥٣ ٤٤٧/١١
٩٥٩ ـ عبدالجليل بن عبدالعزيز بن محمد، أبو الحسن
القرطبي ١٩١/٥٣ ٤٤٩/١١
٩٦٠ ـ عبدالحق بن أحمد بن الحسن، أبو
المعالي البانياسي ١٩٢/٥٣ ٤٤٩/١١
٩٦١ ـ عبدالصمد بن أحمد بن محمد الأصبهاني ١٩٤/٥٣ ٤٥٠/١١
٩٦٢ ـ عبدالعزيز بن الحسن، أبو الأصبغ الميورقي ١٩٥/٥٣ ٤٥٠/١١
٩٦٣ ـ عثمان بن علي بن شراف، أبو سعد
البنجديهي العَجَلي ١٩٧/٥٣ ٤٥١/١١
٩٦٤ ـ فاطمة بنت علي بن الحسين بن جدا العكبري،
أم أبيها ٢٠٠/٥٣ ٤٥٢/١١
٩٦٥ ـ محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبدالله الدمشقي،
ابن اللباد ٢٠١/٥٣ ٤٥٢/١١
٩٦٦ ـ محمد بن حامد بن فارس ٢٠٢/٥٣ ٤٥٢/١١
٩٦٧ ـ محمد بن الفرج بن عمر، أبو بكر الأصبهاني البقال ٢٠٣/٥٣ ٤٥٢/١١
٩٦٨ ـ محمد بن محمد بن الحسين، أبو الحسين
البغدادي، ابن الفراء ٢٠٤/٥٣ ٤٥٣/١١
٩٦٩ ـ المفضل بن سيار بن محمد الدهان، أبو
القاسم الهروي ٢٠٥/٥٣ ٤٥٤/١١
٩٧٠ ـ هبة الله بن محمد بن علي، أبو الفرج البغدادي ٢٠٧/٣ ٤٥٤/١١
٩٧١ ـ هبة الله بن موهوب، أبو البركات المصري ٢٠٨/٥٣ ٤٥٥/١١
٩٧٢ ـ يحيى بن محمد بن أبي المطرف القرطبي ٢٠٩/٥٣ ٤٥٥/١١
٩٧٣ ـ أحمد بن سلامة بن عبيدالله، أبو العباس
الرطبي الكرخي ٢١١/٥٣ ٤٥٦/١١
٩٧٤ ـ أسعد بن أبي نصر بن الفضل، مجدالدين
العمري الميهني ٢١٤/٥٣ ٤٥٧/١١

٩٧٥ ـ إسماعيل بن محمد بن إبراهيم، أبو إبراهيم
الخاني المروروذي ٥٣/٢١٥ ١١/٤٥٨
٩٧٦ ـ بشارة بنت محمد بن عبدالوهاب بن الدباس ٥٣/٢١٦ ١١/٤٥٨
٩٧٧ ـ الحسن بن أحمد بن الحسن، أبو علي
البغدادي النساج ٥٣/٢١٧ ١١/٤٥٨
٩٧٨ ـ الحسن بن محمد بن إبراهيم، أبو نصر اليونارتي ٥٣/٢١٨ ١١/٤٥٩
٩٧٩ ـ صافي بن إبراهيم، أبو البركات الطرسوسي ٥٣/٢١٩ ١١/٤٥٩
٩٨٠ ـ عبدالباقي بن عبدالله، أبو المعالي الدمشقي ٥٣/٢٢١ ١١/٤٦٠
٩٨١ ـ عبدالمجيد بن عبدالله بن عيذون، أبو محمد
الأندلسي اليابري ٥٣/٢٢٤ ١١/٤٦٠
٩٨٢ ـ عبيدالله بن علي بن عبيدالله، أبو القاسم المخرمي ٥٣/٢٢٦ ١١/٤٦١
٩٨٣ ـ عبيدالله بن محمد، أبو القاسم الحصيري البلخي ٥٣/٢٢٧ ١١/٤٦١
٩٨٤ ـ عثمان بن أحمد بن عبيدالله، أبو عمرو القزاز
البغدادي النصري ٥٣/٢٢٨ ١١/٤٦١
٩٨٥ ـ عيسى بن إبراهيم بن عبدربه، أبو القاسم الطلبيري ٥٣/٢٣٢ ١١/٤٦٣
٩٨٦ ـ غريب بن يوسف، أبو الوفاء الأزجي ٥٣/٢٣٣ ١١/٤٦٤
٩٨٧ ـ محمد بن أحمد بن عبيدالله، أبو بكر البغدادي ٥٣/٢٣٦ ١١/٤٦٤
٩٨٨ ـ محمد بن أحمد بن محمد، أبو سعيد
النيسابوري الصاعدي ٥٣/٤٣٧ ١١/٤٦٤
٩٨٩ ـ محمد بن أحمد بن يحيى، أبو عبدالله
العثماني المقدسي ٥٣/٢٣٨ ١١/٤٦٥
٩٩٠ ـ محمد بن سعد بن خلف، أبو شاكر التكريتي ٥٣/٢٤١ ١١/٤٦٦
٩٩١ ـ محمد بن محمد بن الحسين ابن الفراء،
أبو خازم الحنبلي ٥٣/٢٤٢ ١١/٤٦٦
٩٩٢ ـ أحمد بن الحسن بن علي، أبو الفرج الصوري ٥٣/٢٤٤ ١١/٤٦٨
٩٩٣ ـ أحمد بن علي بن عبدالله، أبو العباس
الأصبهاني الطامذي ٥٣/٢٤٨ ١١/٤٧٠
٩٩٤ ـ أحمد بن الفضل بن عبدالرزاق، أبو عبدالله
الأصبهاني ٥٣/٢٤٩ ١١/٤٧٠
٩٩٥ ـ أحمد بن محمد بن أحمد، أبو منصور ابن

السلال الوراق ٥٣/ ٢٥٠ ١١/ ٤٧٠
٩٩٦ ـ أحمد بن محمد بن القاسم، أو العباس الأخسيكثي ٥٣/ ٢٥١ ١١/ ٤٧٠
٩٩٧ ـ الحسن بن إبراهيم بن برهون، أبو علي الفارقي ٥٣/ ٢٥٥ ١١/ ٤٧٣
٩٩٨ ـ الحسن بن مسعود ابن الفراء، أبو علي البغوي ٥٣/ ٢٥٦ ١١/ ٤٧٤
٩٩٩ ـ سليمان بن محمد بن عبدالله، أبو الحسين السبئي
المالقي، ابن الطراوة ٥٣/ ٢٥٩ ١١/ ٤٧٤
١٠٠٠ ـ سهل بن جامع، أبو منصور النيسابوري الخازن ٥٣/ ٢٦٠ ١١/ ٤٧٥
١٠٠١ ـ عبدالله بن محمد بن أحمد الشاشي، أبو محمد ٥٣/ ٢٦١ ١١/ ٤٧٥
١٠٠٢ ـ عبدالباقي بن محمد بن علي، أبو منصور
الأزجي الطبال ٥٣/ ٢٦٣ ١١/ ٤٧٥
١٠٠٣ ـ عبدالرحمن بن محمد بن محمود الأنصاري،
أبو حامد القزويني ٥٣/ ٢٦٥ ١١/ ٤٧٦
١٠٠٤ ـ عبدالصمد بن حموية بن محمد، أبو سعد
الجويني ٥٣/ ٢٦٦ ١١/ ٤٧٦
١٠٠٥ ـ عبدالماجد بن عبدالواحد بن عبدالكريم
القشيري، أبو المحاسن النيسابوري ٥٣/ ٢٦٧ ١١/ ٤٧٦
١٠٠٦ ـ عبدالملك بن أحمد بن محمد، أبو
القاسم القزويني ٥٣/ ٢٦٨ ١١/ ٤٧٦
١٠٠٧ ـ علي بن أحمد بن خلف، أبو الحسن ابن
الباذش الغرناطي ٥٣/ ٢٧٠ ١١/ ٤٧٧
١٠٠٨ ـ محمد بن إسماعيل بن الحسين العلوي
الهروي، أبو عبدالله ٥٣/ ٢٧٤ ١١/ ٤٧٨
١٠٠٩ ـ محمد بن عبدالله بن أحمد، أبو نصر الأرغياني ٥٣/ ٢٧٧ ١١/ ٤٧٩
١٠١٠ ـ محمد بن الفضل بن محمد، أبو الفضل
القشيري النيسابوري ٥٣/ ٢٨٠ ١١/ ٤٨٠
١٠١١ ـ هبة الله بن عبدالله بن أحمد، أبو القاسم
الواسطي ثم البغدادي ٥٣/ ٢٨٢ ١١/ ٤٨١
١٠١٢ ـ يحيى بن محمد بن أحمد، أبو طاهر
الضبي المحاملي ٥٣/ ٢٨٣ ١١/ ٤٨١
١٠١٣ ـ أحمد بن محمد بن أحمد، أبو المظفر الشاشي ٥٣/ ٢٨٥ ١١/ ٤٨٢

١٠١٤ ـ إبراهيم بن محمد بن إسماعيل، أبو إسحاق
ابن الغزالي المصري ٥٣/ ٢٨٧ ١١/ ٤٨٣
١٠١٥ ـ إسماعيل بن بوري بن طغتكين، السلطان
شمس الملوك ٥٣/ ٢٨٨ ١١/ ٤٨٣
١٠١٦ ـ إسماعيل بن عبدالملك بن علي، أبو القاسم
الطوسي الحاكمي ٥٣/ ٢٨٩ ١١/ ٤٨٤
١٠١٧ ـ بشير بن عبدالله، أبو يحيى الهندي ٥٣/ ٢٩١ ١١/ ٤٨٥
١٠١٨ ـ بشير بن مبشر بن فاتك، أبو الرجاء المصري ٥٣/ ٢٩٢ ١١/ ٤٨٥
١٠١٩ ـ دبيس بن صدقة بن منصور، نور الدولة أبو الأغر
الأسدي الناشري ٥٣/ ٢٩٨ ١١/ ٤٨٦
١٠٢٠ ـ ظافر بن القاسم بن منصور، أبو منصور
الجذامي الإسكندري الحداد ٥٣/ ٣٠٠ ١١/ ٤٨٨
١٠٢١ ـ عبدالغافر بن إسماعيل بن عبدالغافر، أبو
الحسن الفارسي ثم النيسابوري ٥٣/ ٣٠١ ١١/ ٤٨٩
١٠٢٢ ـ عبيدالله بن مسعود بن عبدالعزيز، أبو البقاء
الرازي ثم البغدادي ٥٣/ ٣٠٢ ١١/ ٤٩٠
١٠٢٣ ـ علي بن إبراهيم بن الحسين، أبو الحسن
البغدادي ثم المصري ٥٣/ ٣٠٣ ١١/ ٤٩٠
١٠٢٤ ـ علي بن سعادة، أبو الحسن الجهني الموصلي ٥٣/ ٣٠٤ ١١/ ٤٩٠
١٠٢٥ ـ علي بن محمد بن سلامة، أبو الحسن الروحائي ٥٣/ ٣٠٥ ١١/ ٤٩٠
١٠٢٦ ـ عمر بن محمد بن علي، أبو حفص
الشيرزي السرخسي ٥٣/ ٣٠٦ ١١/ ٤٩١
١٠٢٧ ـ الفضل بن أحمد بن عبدالله، أمير المؤمنين
المسترشد بالله ٥٣/ ٣٠٧ ١١/ ٤٩١
١٠٢٨ ـ محمد بن أحمد بن خلف، أبو عبدالله ابن
الحاج القرطبي ٥٣/ ٣٠٨ ١١/ ٤٩٣
١٠٢٩ ـ محمد بن أحمد بن علي البغدادي، أبو الفضل
ابن الأشقر ٥٣/ ٣٠٩ ١١/ ٤٩٣
١٠٣٠ ـ محمد بن العباس بن أحمد، أبو بكر الشقاني ٥٣/ ٣١٢ ١١/ ٤٩٤
١٠٣١ ـ محمد بن محمد بن يوسف، أبو نصر

الفاشاني المروزي ٣١٤/٥٣ ٤٩٥/١١
١٠٣٢ ـ هبة اللّٰه بن محمد بن علي، أبو دلف الحنبلي ٣١٧/٥٣ ٤٩٦/١١
١٠٣٣ ـ يحيى بن عبدالرحمن بن حبيش، أبو البركات
الفارقي ٣١٨/٥٣ ٤٩٦/١١
١٠٣٤ ـ بدران بن صدقة بن منصور الأسدي، تاج الملوك ٣٢٣/٥٣ ٤٩٩/١١
١٠٣٥ ـ بدران بن مالك بن سالم العقيلي ٣٢٤/٥٣ ٥٠١/١١
١٠٣٦ ـ بركة بن منصور بن ملاعب، أبو الخير ٣٢٥/٥٣ ٥٠١/١١
١٠٣٧ ـ تركناز بنت أبي جعفر الدامغاني ٣٢٦/٥٣ ٥٠١/١١
١٠٣٨ ـ جوهرة بنت عبداللّٰه بن عبدالكريم القشيري ٣٢٧/٥٣ ٥٠١/١١
١٠٣٩ ـ حامد بن أحمد بن عبدالعزيز، أبو نصر الأصبهاني ٣٢٨/٥٣ ٥٠١/١١
١٠٤٠ ـ الحسين بن ظفر بن الحسين، أبو عبداللّٰه
الكرخي الناطفي ٣٢٩/٥٣ ٥٠٢/١١
١٠٤١ ـ رضوان بن أحمد بن عبدالباقي، أبو محمد
الشيباني ٣٣٣/٥٣ ٥٠٣/١١
١٠٤٢ ـ زيد بن علي بن منصور، أبو العلاء
الراوندي الرازي ٣٣٤/٥٣ ٥٠٣/١١
١٠٤٣ ـ سعد بن عبداللّٰه الحبشي، أبو عثمان ٣٣٥/٥٣ ٥٠٣/١١
١٠٤٤ ـ سلطان بن يحيى بن علي القرشي الدمشقي،
زين القضاة ٣٣٦/٥٣ ٥٠٣/١١
١٠٤٥ ـ شعيب بن عيسى بن جابر، أبو محمد
اليابري الأندلسي ٣٣٧/٥٣ ٥٠٤/١١
١٠٤٦ ـ عبداللّٰه بن عيسى، أبو محمد السرقسطي ٣٣٩/٥٣ ٥٠٤/١١
١٠٤٧ ـ عبداللّٰه بن محمد بن أيوب، أبو محمد الشاطبي ٣٤٠/٥٣ ٥٠٤/١١
١٠٤٨ ـ عبدالجبار بن يحيى بن سعيد الأزجاهي الحربي ٣٤١/٥٣ ٥٠٥/١١
١٠٤٩ ـ عبدالرحمن بن عبداللّٰه بن عبدالصمد
الترابي المروزي ٣٤٢/٥٣ ٥٠٥/١١
١٠٥٠ ـ عبدالواحد بن محمد بن نصر، أبو القاسم
القرميسيني ٣٤٤/٥٣ ٥٠٥/١١
١٠٥١ ـ عثمان بن محمد بن الحسين، أبو عمرو
السقلاطوني ٣٤٥/٥٣ ٥٠٦/١١

١٠٥٢ ـ علي بن أحمد بن محمد، أبو الحسن
السرخسي، الحجاج ٣٤٧/٥٣ ٥٠٦/١١
١٠٥٣ ـ علي بن أحمد بن منصور، أبو الحسن الدمشقي ٣٤٨/٥٣ ٥٠٧/١١
١٠٥٤ ـ محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبدالله
الطليطلي، ابن النقاش ٣٥٤/٥٣ ٥٠٩/١١
١٠٥٥ ـ محمد بن الحسن بن المرزبان، أبو غالب
الأصبهاني ٣٥٦/٥٣ ٥٠٩/١١
١٠٥٦ ـ محمد بن حموية بن محمد، أبو عبدالله الجويني ٣٥٧/٥٣ ٥٠٩/١١
١٠٥٧ ـ محمد بن خلف بن يوسف الهروي ٣٥٨/٥٣ ٥١٠/١١
١٠٥٨ ـ محمد بن الفضل بن أحمد، أبو عبدالله
الصاعدي الفراوي ٣٦٣/٥٣ ٥١٢/١١
١٠٥٩ ـ محمد بن هبة الله بن إبراهيم، أبو الحسن ابن
القطان البغدادي ٣٦٦/٥٣ ٥١٤/١١
١٠٦٠ ـ مكي بن محمد بن أحمد، أبو الحسن
البروجردي، ابن قلاية ٣٧٠/٥٣ ٥١٦/١١
١٠٦١ ـ مهناز بنت يانس الرومي، أم بشارة البغدادية ٣٧١/٥٣ ٥١٦/١١
١٠٦٢ ـ ميمون بن ياسين، أبو عمر الصنهاجي اللمتوني ٣٧٢/٥٣ ٥١٦/١١
١٠٦٣ ـ أحمد بن علي بن أحمد، أبو بكر الحربي الحكيم ٣٧٦/٥٣ ٥١٨/١١
١٠٦٤ ـ أحمد بن علي بن الحسن النيسابوري التاجر ٣٧٧/٥٣ ٥١٨/١١
١٠٦٥ ـ أحمد بن علي بن حسين، أبو غالب
الجكي الخياط ٣٧٨/٥٣ ٥١٨/١١
١٠٦٦ ـ أحمد بن محمد بن أبي سعيد الطحان المنقي ٣٨٠/٥٣ ٥١٩/١١
١٠٦٧ ـ حجة الدين، مروان بن علي بن سلامة الطنزي ٣٨١/٥٣ ٥١٩/١١
١٠٦٨ ـ رجاء بن محمد بن أحمد، أبو الفرج
الأصبهاني، العفيف ٣٨٢/٥٣ ٥١٩/١١
١٠٦٩ ـ طاهر بن محمد بن طاهر البروجردي،
أبو المظفر ٣٨٣/٥٣ ٥١٩/١١
١٠٧٠ ـ عباد بن حمد بن طاهر، أبو النجم الحسناباذي ٣٨٤/٥٣ ٥٢٠/١١
١٠٧١ ـ عبدالباقي بن محمد بن عبدالباقي البغدادي،
أبو الفوارس ٣٨٥/٥٣ ٥٢٠/١١

١٠٧٢ ـ عبدالباقي بن محمد بن علي، أبو منصور الطبال الأزجي ٣٨٦/٥٣ ٥٢٠/١١

١٠٧٣ ـ عبدالملك بن شعبة بن محمد، أبو الفتح البسطامي السهرجي ٣٨٧/٥٣ ٥٢٠/١١

١٠٧٤ ـ عبدالملك بن يوسف بن عبدربه، أبو مروان القرطبي ٣٨٨/٥٣ ٥٢٠/١١

١٠٧٥ ـ عبدالرحمن بن أحمد بن فهر، أبو القاسم الأندلسي ٣٩٠/٥٣ ٥٢١/١١

١٠٧٦ ـ علي بن الفضل بن محمد، أبو الحسن الفارمذي ٣٩٤/٥٣ ٥٢٢/١١

١٠٧٧ ـ علي بن محمد بن الحسين، أبو الحسن ابن الماشطة ٣٩٥/٥٣ ٥٢٣/١١

١٠٧٨ ـ علي بن محمد بن علي، أبو الحسن البغدادي ٣٩٦/٥٣ ٥٢٣/١١

١٠٧٩ ـ فيروز، أبو الحسن الكرجي ٣٩٨/٥٣ ٥٢٣/١١

١٠٨٠ ـ لطيفة بنت أحمد بن محمد المحمودي ٣٩٩/٥٣ ٥٢٣/١١

١٠٨١ ـ المبارك بن أحمد بن علي، أبو نصر البغدادي الفامي ٤٠٠/٥٣ ٥٢٣/١١

١٠٨٢ ـ محمد بن ناصر بن محمد، أبو منصور اليزدي الصائغ ٤٠٢/٥٣ ٥٢٤/١١

١٠٨٣ ـ ملكداذ بن علي بن إلياس، أبو بكر العمركي القزويني ٤٠٣/٥٣ ٥٢٤/١١

١٠٨٤ ـ إسماعيل بن حسن بن محمد الحسيني الطبيب ١٢/٥٤ ٥٤٤/١١

١٠٨٥ ـ الحسين بن حمزة، أبو المعالي الدمشقي، ابن الشعيري ٧٩/٥٤ ٥٦٨/١١

١٠٨٦ ـ محمد بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر الفضلي البخاري ٢١٥/٥٤م ٦١٧/١١

١٠٨٧ ـ عبدالله بن مروان، أبو الحسن قاضي بلنسية ٢٣٩/٥٤ ٦٣١/١١

١٠٨٨ ـ آدم بن أحمد بن أسد، أبو سعد الأسدي الهروي ٢٧٤/٥٤ ٦٤٩/١١

١٠٨٩ ـ محمد بن مسعود بن أبي الخصال، أبو عبدالله الغافقي الشقوري ٥٠٥/٥٤ ٧٣٤/١١

١٠٩٠ ـ محمد بن محمد بن علي، أبو عامر العكي

الشاطبي المعروف بابن منكرال ٥٣/٥٥ ٧٩٤/١١

١٠٩١ ـ بهروز، شحنة بغداد ٨١/٥٥ ٨٠٤/١١

١٠٩٢ ـ أحمد بن علي بن محمد بن جبير، أبو محمد
ابن البَصَلاني ١٣١/٥٥ ٨٢١/١١

١٠٩٣ ـ عتيق بن أحمد بن محمد، أبو بكر القرشي
المخزومي الأندلسي ٤٥٠/٥٥ ٩٣٤/١١

١٠٩٤ ـ محمد بن عبدالرحمن بن محمد، أبو طالب
الكنجروذي النيسابوري ٤٦٩/٥٥ ٩٤١/١١

١٠٩٥ ـ يحيى بن إبراهيم السلماسي الواعظ الصوفي
(ترجمة أخرى) ٤٨٧/٥٥ ٩٥٠/١١

١٠٩٦ ـ الحسن بن المبارك بن محمد، أبو الحُسين
ابن الخل ٤٦/٥٦ ٤٤/١٢

١٠٩٧ ـ المبارك بن أحمد بن علي بن الإخوة،
أبو البركات البغدادي الدقيقي ٧٩/٥٦ ٥٧/١٢

١٠٩٨ ـ المطهر بن يعلى بن عوض، أبو طالب
العلوي الهروي ١٥٠/٥٦ ٨٨/١٢

١٠٩٩ ـ الوليد بن الموفق، مولى ابن جديع،
الأزدي الجياني ٤٣٦/٥٦ ٢٠٩/١٢

١١٠٠ ـ محمد بن خمارتكين، أبو عبدالله التبريزي
(ترجمة أخرى) ٢٣٣/٥٧ ٣٥٤/١٢

١١٠١ ـ عبدالرحمن بن سعدالله بن قبان، أبو القاسم
ابن أبي المواهب البغدادي ٢٥٤/٥٧ ٣٧٣/١٢

١١٠٢ ـ عسكر بن أسامة بن جامع بن مسلم، أبو
عبدالرحمن العدوي النصيبي ٣٩٦/٥٧ ٤٥٠/١٢

١١٠٣ ـ عمر بن المبارك بن أحمد بن سهلان، أبو
حفص النعالي ١٦٦/٥٨ ٥٥٧/١٢

١١٠٤ ـ الحسن بن محمد بن عُبيدالله، أبو علي
المقدسي ثم المصري عرف بابن القطان ٩/٥٩ ٧٢٥/١٢

١١٠٥ ـ محمد بن أحمد بن عبدالله، أبو عبدالله
الجَمَدي المقرىء ١٨٨/٥٩ ٨٠٦/١٢

١١٠٦ ـ محمد بن عبدالعزيز بن إسماعيل الفقيه، أبو عبدالله الخزرجي التلمساني ثم المصري ١٩١/٥٩ ٨٠٧/١٢

١١٠٧ ـ أحمد بن أبي طاهر إسحاق ابن العلامة أبي منصور ابن الجواليقي ٢٤٣/٥٩ ٨٢٩/١٢

١١٠٨ ـ محمد بن الحسن بن أحمد، أبو الفضل ابن الدامغاني ٩٣/٦٠ ٩٨٣/١٢

١١٠٩ ـ محمود بن كرم بن أحمد، أبو الثناء البغدادي المقرىء الضرير ٢١٤/٦٠ ١٠٢٣/١٢

١١١٠ ـ محمد بن عبدالملك بن إسماعيل، أبو عبدالله الأصبهاني الحنبلي الواعظ ٢٦٦/٦٠ ١٠٤٣/١٢

١١١١ ـ صالح بن علي بن أحمد بن خليفة، أبو الورد الصرصري المقرىء الضرير ٣٦٥/٦٠ ١٠٩٨/١٢

١١١٢ ـ عبدالله بن أبي بكر بن عمر بن جحشوية، أبو محمد الحربي ٣٧٠/٦٠ ١٠٩٩/١٢

١١١٣ ـ عبدالرحيم بن المُفرج بن علي بن مسلمة، أبو محمد الدمشقي ٤٥٤/٦٠ ١١٤٧/١٢

١١١٤ ـ منصور بن عبدالله بن أبي البركات المبارك، أبو البدر ابن البندنيجي البغدادي ٦٣/٦٥ ٣٩٨/١٤

١١١٥ ـ محمد بن إبراهيم بن يحيى، أبو عبدالله الأنصاري الخزرجي المعروف بالغلاظي ١٢٠/٦٥ ٤٢٢/١٤

١١١٦ ـ محمد بن أسد بن عبدالكريم، شهاب الدين أبو عبدالله القيسي الدمشقي، ابن الهادي ١٢١/٦٥ ٤٢٣/١٤

١١١٧ ـ محمد بن أبي بكر محمد بن أبي طالب، ابن القطان الدمشقي، أبو طالب ٢٦٢/٦٥ ٤٧٨/١٤

١١١٨ ـ عبدالعزيز بن محمد بن عبدالعزيز، أبو الوقار الأنصاري المغربي ثم المصري المعروف بابن التلمساني ٤٣٥/٦٥ ٥٥٠/١٤

١١١٩ ـ حمدان بن شبيب بن حمدان بن شبيب، أبو الثناء الحراني العطار ٥١٦/٦٥ ٦٠٠/١٤

١١٢٠ ـ عبدالعزيز بن عيسى بن محمد المكي ٥٢٧/٦٥ ٦٠٣/١٤

١١٢١ ـ عبدالعزيز بن محمد بن عبدالرحمن بن عصية البغدادي ٥٢٨/٦٥ ٦٠٣/١٤
١١٢٢ ـ عبداللطيف بن أحمد بن مكي، أبو طالب التميمي البغدادي ٦٤٣/٦٥ ٦٥٠/١٤
١١٢٣ ـ عبدالعزيز بن أبي بكر بن علي بن محفوظ، أبو محمد البغدادي البناء ٧٥/٦٦ ٧٢٩/١٤
١١٢٤ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن الخضر، نجم الدين ابن طاوس الدمشقي ٣٠٨/٦٦ ٨٣٦/١٤
١١٢٥ ـ إبراهيم بن الكماد الحافظ أبو إسحاق الإشبيلي (ترجمة أخرى) ٥٢٤/٦٦ ٩٢٩/١٤
١١٢٦ ـ الحسين بن أبي عبدالله محمد بن الحسين، الشيخ مجدالدين أبو علي الأنصاري المصري ٢٢٩/٦٧ ١٤١/١٥
١١٢٧ ـ إسماعيل ابن الصفي أحمد بن عبدالله بن موسى العطار ١١/٦٨ ٢٢٦/١٥
١١٢٨ ـ إسماعيل بن أبي المجد اللحام ٥١/٦٨ ٢٣٩/١٥
١١٢٩ ـ علي بن عثمان بن عبدالقادر، شمس الدين الوجوهي الحنبلي المقرىء ٧٤/٦٨ ٢٤٥/١٥
١١٣٠ ـ داود ابن الشيخ مجد الدين نصر الله ابن البعلبكي، فتح الدين ١١٩/٦٨ ٢٦١/١٥
١١٣١ ـ أبو الحسن علي بن سعيد المغربي الأديب ١٣٤/٦٨ ٢٦٤/١٥
١١٣٢ ـ أحمد بن عبدالرحمن بن حسن، الشيخ شهاب المقدسي القيراط ٢٠٨/٦٨ ٢٨٦/١٥
١١٣٣ ـ عمر بن أسعد بن أبي غالب، عز الدين أبو حفص الإربلي الشافعي ٢٤٢/٦٨ ٢٩٣/١٥
١١٣٤ ـ علي بن صالح بن فوز القطان ٥٣٤/٦٨ ٣٩٤/١٥
١١٣٥ ـ نفيس الدين أبو البركات محمد بن هبةالله بن أحمد بن شُكر المالكي، قاضي القضاة بمصر ٥٦٤/٦٨ ٤٠٦/١٥
١١٣٦ ـ يوسف بن مسعود، الشيخ جمال الدين الطيبي التاجر ١٤٧/٦٩ ٤٨٨/١٥
١١٣٧ ـ أبو بكر بن يعقوب بن عبدالمغيث

الموصلي المقرىء ١٥٠/٦٩ ٤٨٨/١٥
١١٣٨ ـ عبدالرحيم بن سعد بن أبي المواهب بن
سعد، زين الدين اليحفوفي البعلبكي ١٧٩/٦٩ ٥٠٠/١٥
١١٣٩ ـ عبدالمحسن بن أحمد بن أبي القاسم،
أبو الكرم الأزجي الغَزَّال عرف بابن الريحاني ١٨٢/٦٩ ٥٠١/١٥
١١٤٠ ـ محمد بن مُعلى بن أبي السعادات بن علوان،
أبو عبدالله الطائي ابن الدياهي ٢١٣/٦٩ ٥١٢/١٥
١١٤١ ـ يحيى بن فرج بن هَنَّاب، صفي الدين
الأسود الشاهد ٢٢٣/٦٩ ٥١٤/١٥
١١٤٢ ـ مرضي بن إبراهيم بن هلال بن عمر، رضي الدين
ابن العفيف الكلاعي الحموي الشافعي
(ترجمة أخرى) ٥٣٧/٦٩ ٦٢١/١٥
١١٤٣ ـ إبراهيم بن أبي بكر البغدادي، نزيل دمشق ٢١١/٧٠ ٧٨٥/١٥
١١٤٤ ـ أحمد بن المُسَلَّم بن محمد، عز الدين ابن
علان القيسي الدمشقي ٤٤٥/٧٠ ٨٥٢/١٥

فهذه (١١٤٤) ألف ومئة وأربع وأربعون ترجمة ساقطة بتمامها من طبعة دار الكتاب العربي لهذا التاريخ العظيم، وربما يزيد العدد عن ذلك إذ ربما فاتني الشيء بعد الشيء، وهو وحده كاف لإسقاط هذه الطبعة.

يضاف إلى ما تقدم وجود مئات التراجم المختصرة من النوع الثاني الذي أشرنا إليه آنفاً والذي كان يبقي على الحوادث والتراجم ولكنه يختصر مادتها من غير أن يسقط الترجمة كاملة. ومن أشهر الذين اختصروا «تاريخ الإسلام» بهذه الطريقة هو أحمد بن محمد بن علي الحصكفي الحلبي المعروف بابن الملا المتوفى سنة ١٠٠٣هـ، وقد انتهى من تلخيص المجلد الأول منه في مطلع سنة ٩٨٤هـ وهي في المكتبة الأحمدية بحلب، وقد نُسِخَت عنها نسخة كانت محفوظة في المدرسة المرجانية ببغداد، وهي اليوم في خزانة كتب وزارة الأوقاف.

وقد اعتمد ناشرو «تاريخ الإسلام» في دار الكتاب العربي على هذه النسخة في مواضع عديدة من طبعتهم لا سيما عند عدم توفر المادة في النسخة الملفقة المحفوظة بدار الكتب المصرية. وقد صَرّحوا بذلك تارة وأغفلوه أخرى.

ولا شك أن التراجم الموجودة في النسخة المختصرة هي ليست التراجم التي كتبها المؤلف لقيام «المُخْتَصِر» بإدخال ذاتيته فيها من حذف وإسقاط وتغيير في الأسلوب، وها أنذا أقدم بعض النماذج المختصرة مما ورد في هذه الطبعة وأذكر في مقابلها الترجمة الأصل الواردة في طبعتنا.

وأود قبل هذا وذاك أن أشير إلى أن هذا الأمر لم يكن خافياً على الدكتور المحقق عمر عبد السلام تدمري، فقد نص عليه في مواضع من تعليقاته من نحو قوله في أول حوادث الطبقة (٢١): «**من هنا عن المنتقى لابن الملا**» (ص ٥ هـ ١). ثم قال في ص ١١ هـ ١: «**من هنا يعود النص إلى تاريخ الإسلام للمؤلف**». وقوله في الصفحة ١٧٨ من الطبقة نفسها: «**هنا ساقط من تاريخ الإسلام والاستدراك من المنتقى**»، ثم قال بعد ذلك: «**إلى هنا ينتهي النقل من المنتقى**». ومن ذلك أيضاً ما قال في الطبقة الثانية والعشرين (ص ٤٣ هـ ٧): «**من هنا يوجد خرم في نسخة المؤلف**[1] **فاعتمدنا لتعويض النقص على المنتقى لابن الملا**». ثم قال في ص ٥١ هـ ٤: «**إلى هنا ينتهي النقل عن المنتقى لابن الملا ويبدأ اعتمادنا على «تاريخ الإسلام» للمؤلف، والله الموفق**». ومنه أيضاً قوله في الطبقة (٢٣) (ص ٢٧١ هـ ٣): «**من هنا ساقط من الأصل والاستدراك عن المنتقى لابن الملا**». ثم قال في (ص ٢٧٤ هـ ٢): «**إلى هنا ينتهي النقل عن المنتقى لابن الملا**». ومنه أيضاً قوله في ص ٢٤٤ هـ ٣ من الطبقة (٢٤): «**من هنا يبدأ النقص في الأصل من تاريخ الإسلام**»، وقوله في هـ ٤ من ص ٣٣٨: «**حتى هنا ينتهي النقص في تاريخ الإسلام للمؤلف**» وقوله في ص ٣٦١ هـ ٨: «**من هنا يعود النقص في تاريخ**

---

(١) هكذا قال، وهو يريد النسخة الخطية الوحيدة الموجودة بدار الكتب المصرية، فهو لا يفهم حتى هذا الاستعمال، إذ أن هذا القسم موجود في نسخة المؤلف التي بخطه، وهو عندي فتراجع طبعتي في هذا الموضع!

الإسلام، استدركته من المنتقى لابن المُلاَّ». ثم قوله في ص ٣٧٣ هـ ١ : **«حتى هنا ينتهي الاستدراك من المنتقى لابن الملا ونعود إلى الأصل من تاريخ الإسلام»**، فراح ينقل التراجم من مختصر ابن المُلا ضارباً عرض الحائط بكل أصول التحقيق العلمي الذي يفرض عليه البحث عن النسخ وإكمال النقص الواقع في نسخته، لكنه بدلاً من ذلك يضع صوراً لمخطوطات يزعم أنه اعتمدها، وهو لم يرها، ويزعم أنه اعتمد نسخة المؤلف، وهو لم يعتمدها، فكانت هذه البلايا والرزايا، فقدم لنا في هذه الطبقة وحدها مئة وتسع وستين ترجمة مختصرة فضلاً عن التراجم الساقطة، فهل هذا (تحقيق) أم (تخريق)؟!

نموذج من الطبقة (٢٤)، وما كتب بالأسود ساقط من طبعته:

الترجمة في طبعة د. تدمري	**الترجمة في طبعتنا**
٢٦٩ ـ عبيدالله بن عمر بن يزيد الزهري الأصبهاني القطان، أبو عمرو، وهو القصار.	٢٦٩ ـ عبيدالله بن عمر بن يزيد الزهري الأصبهاني القطان، أبو عمرو القصار أيضاً، **فله صنعتان.** **ذكره أبو الشيخ، وهو أسن الإخوة الأربعة عبدالله، وعبدالرحمن، ومحمد.**
سمع جرير بن عبدالحميد، ويحيى القطان، ومحمد بن أبي عدي، ووكيع بن الجراح.	سمع جرير بن عبدالحميد، ويحيى القطان ومحمد بن أبي عدي، ووكيع بن الجراح.
وعنه إسحاق بن حنبل (كذا) وعبدان بن أحمد، ومحمد بن يحيى بن مندة.	وعنه إسحاق بن جميل، وعبدان ابن أحمد، ومحمد بن يحيى بن مندة، **وجماعة.**
قال أبو الشيخ: له أحاديث ينفرد بها.	قال أبو الشيخ: له أحاديث ينفرد بها.
وقال الذهبي: آخر ما حُدث عنه سنة سبع وثلاثين ومائتين فيما علمت.	**قلت**: آخر ما حَدَّث سنة سبع وثلاثين فيها علمت.
٢٧٠ ـ عُبيدالله بن عمر بن ميسرة. أبو سعيد القواريري البصري الحافظ، مولى بني جُشم.	٢٧٠ ـ خ م د ن: عبيدالله بن عمر بن ميسرة، أبو سعيد القواريري البصري الحافظ، مولى بني جُشَم.

نزل بغداد ونشر بها علماً كثيراً.
سمع حماد بن زيد، وأبا عوانة،
ويوسف بن الماجشون،
وعبدالواحد بن زياد، والفضل
(كذا) بن عياض، وعبدالعزيز
الدراوردي، وعبدالوارث بن
سعيد، ومسلم بن خالد الزنجي،
وسفيان بن عيينة.

وعنه البخاري، ومسلم، وأبو
داود، وأبو زرعة وإبراهيم
الحربي، وصالح جزرة، وأبو
يعلى الموصلي، وعبدالله بن
أحمد، وأبو القاسم البغوي.

وكتب عنه أحمد، وابن معين،
والقدماء.

قال ابن معين، والنسائي: ثقة.
وقال أحمد بن سيار المروزي:
لم أر في جميع من رأيت مثل مسدد

نزل بغداد ونشر بها علماً كثيراً.
سمع حماد بن زيد، وأبا عوانة،
ويوسف بن الماجشون،
وعبدالواحد بن زياد، والفُضيل ابن
عياض، وعبدالعزيز الدراوردي،
وعبدالوارث بن سعيد، **وعثام بن
علي**، ومسلم بن خالد الزنجي،
ومعاوية بن عبدالكريم الضال وابن
عيينة، **وخلق**.
وعنه البخاري، ومسلم، وأبو داود،
والنسائي عن رجل عنه، وأبو زرعة،
وإبراهيم الحربي، وصالح جزرة،
وأبو يعلى الموصلي، وعبدالله بن
أحمد، وأبو القاسم البغوي.
وخلق.
وكتب عنه أحمد، وابن معين،
والقدماء.
**وقد رُبِّي القواريري يتيماً، فإنه قال:
كان الحسن بن جعفر الحفري يأتي
جدي وأنا ابن ست سنين، ومات
أبي قبل الحفري بستة أشهر.
وحدثني أبو عمران النجار، وكان
خادماً للحفري، قال: فشهدتُه عند
موته يُغمى عليه ثم يفيقُ وهو يقول:
اللهم اغفر لعمر بن ميسرة صاحب
القوارير، فلم يزل يقول هذا حتى
مات. وهذا من حسن الإخاء.**
قال ابن معين، والنسائي: ثقة.
وقال أحمد بن سيار المروزي: لم
أر في جميع من رأيت مثل مسدد

بالبصرة، والقواريري ببغداد،
ومن علي، ومن إبراهيم بن
عرعرة.

بالبصرة، والقواريري، ببغداد،
وصدقة بمرو.
وقال صالح بن محمد الحافظ: ما
رأيت أحداً أعلم بحديث البصرة من
القواريري، ومن علي، ومن
إبراهيم بن عرعرة.
وقال ثعلب: سمعت من القواريري
مئة ألف حديث.
وقال أبو الحسن بن رزقوية: حدثنا
علي بن الحسن بن زكريا القطيعي
الشاعر، قال: سمعت أبا القاسم
البغوي، قال: سمعت عُبيدالله
القواريري يقول: لم يكن يكاد
تفوتني صلاة العتمة في جماعة،
فشغلت بضيف، فخرجتُ أطلب
الصلاة في قبائل البصرة، فإذا الناس
قد صلوا، فقلت في نفسي: رُوي
عن النبي ﷺ أنه قال: «صلاة الجمع
تفضل على صلاة الفذ إحدى
وعشرون درجة». وروي خمساً
وعشرين درجة، وروي سبعاً
وعشرين، فانقلبت إلى منزلي،
فصليت العتمة سبعاً وعشرين مرة،
ثم رقدت فرأيتني مع قوم راكبي
أفراس، وأنا راكب فرساً كأفراسهم
ونحن نتجارى، وأفراسهم تسبق
فرسي، فجعلت أضربه لألحقهم،
فالتفت إليَّ آخرهم، فقال: لا تجهد
فرسك فلست بلاحقنا. فقلت:
ولم؟ قال: لأنا صلينا العتمة في

توفي ببغداد يوم الجمعة لثلاث عشرة خلت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين ومائتين، وحضره خلق كثير، وله أربع وثمانون سنة.

٢٧٢ ـ عبيدالله بن معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان. أبو عمرو العنبري البصري الحافظ، من بني عم سَوَّار ابن عُبيدالله (كذا) العنبري.
عن: أبيه، ومعتمر بن سليمان، ويحيى القطان ووكيع.

وعنه: مسلم، وأبو داود، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وعثمان بن سعيد الدارمي، وزكريا بن يحيى الساجي، وجعفر الفريابي، والبغوي.

قال أبو حاتم الرازي: ثقة.
مات سن سبع وثلاثين ومائتين.

٢٧٣ ـ عُبيد بن الصباح بن صبيح،

جماعة.
قال الحُسين بن فهم: توفي ببغداد يوم الجمعة لثلاث عشرة خلت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين، وحضره خلق كثير، وله أربع وثمانون سنة.

٢٧٢ ـ خ م د ن: عبيدالله بن معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان، أبو عمرو العنبري البصري الحافظ، من بني عم سَوَّار بن عَبْدالله العنبري.
عن: أبيه، ومعتمر بن سليمان، ويحيى القطان ووكيع، **وخالد بن الحارث، وغيرهم**.
وعنه: مسلم، وأبو داود، **والبخاري والنسائي عن رجل عنه**، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وعثمان بن سعيد الدارمي، **وزكريا بن يحيى السجزي**، وزكريا بن يحيى الساجي، وجعفر الفريابي، والبغوي، **وخلق**.
قال أبو داود: كان يحفظ نحو عشرة آلاف حديث، أحاديث أشعث بمسائله المعقدة وأحاديث مُعتمر، وأحاديث خالد، ورأيته يدرس حديث سفيان على ابنه، وكان فصيحاً.
وقال أبو حاتم الرازي: ثقة.
قال البخاري: مات سنة سبع وثلاثين.

٢٧٣ ـ عُبيد بن الصباح بن صبيح، أبو

أبو محمد الكوفي المقرىء (كذا) أخو عمرو بن الصباح.	محمد الكوفي المقرىء، أخو عمرو ابن الصباح.
أخذ القراءة عرضاً عن حفص، وهو من أجل أصحابه وأضبطهم.	**قال أبو عمرو الداني**: أخذ القراءة عرضاً على حفص، وهو من أجل أصحابه وأضبطهم.
روى عنه القراءة عرضاً أحمد بن سهل الأشناني.	روى عنه القراءة عرضاً أحمد بن سهل الأشناني.
	قال ابن شَنَبُوذ: لم يرو عنه غير الأشناني، قال: قرأت على عُبيد،
قال: وكان ما علمت من الورعين المتقين.	قال: وكان، ما علمت، من الورعين المتقين.
مات سنة خمس وثلاثين ومائتين.	مات سنة خمس وثلاثين.

وبسبب قيام (التحقيق) جملة على منسوخ مشوه عن نسخة واحدة غير كاملة وملفقة من مجموعة من النسخ، وقع فيها سقط وخروم وبياض في مواقع متعددة، فضلاً عن المختصرات، فقد جاء (التحقيق) عجباً في السوء، من سقوط لمئات التراجم، كما تقدم، ولاعتماد مختصرات شوهت مئات التراجم الأخرى، ثم تشوه عدد كبير من التراجم بسبب البياضات والخروم أو ما لم يستطع من نسخ له الكتاب أن يقرأه على الوجه فتركه بياضاً، فاضطر الدكتور إلى محاولة إكمال ذلك النقص من مصادر أخرى[١] أو من عنده[٢]، أو تركه كما هو[٣]، وهو أمر ظاهر عنده في جميع طبقات الكتاب، لم يخفه (المحقق)، بل

---

(١) انظر مثلاً ط ٢٥ ص ١٤٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٨، ٢١٣، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٦١، ٢٦٢، ٣٧٤، ٣٧٩، ٣٨٤، ٣٨٨، ٣٩٥، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٥، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٤٩، ٤٥٧، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٤، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٦، ٤٩٢... إلخ.

(٢) انظر مثلاً ط ٢٥ ص ٣٨٨، ٤١٥، ٤٧٢، ٤٧٧، ٤٩٢.

(٣) انظر مثلاً ط ٢٥ ص ١٤٤، ١٤٥، ١٩١، ٢٠٩، ٣٧٨، ٣٨٥، ٤١٥، ٤٢٤، ٤٦٢، ٤٦٤.

كان دائم التصريح به في تعليقاته، إلا في الأقسام التي استلبها من الآخرين، ففيها إشارات إلى نسخ أخرى، ومنها نسخة المؤلف التي بخطه!

وبعد،

فهذه نماذج يسيرة لها مئات نظائر في طبعة الدكتور تدمري الفاسدة لهذا الكتاب العظيم، ولا أدري إن كان يدرك مدى الإساءة التي أساء بها إلى نفسه وإلى هذا الكتاب، وإلى تراث الأمة الذي لا أشك بحرصه عليه جراء هذا العمل المستعجل الذي لم يكن له ما يبرره، فأنا أربأ به عن مسايرة أطماع الآخرين في الربح المادي، والقبول بنشر نص مشوه فيه من الضرر الوبيل وغش الناس ما لا يعلمه إلا اللّه سبحانه، نسأل اللّه العافية، وحسن الختام.

***

الفصل الثالث

ضبط النص والتعليق عليه

توطئة: بين التحقيق والتعليق:

يهدفُ علم تحقيق النصوص إلى تقديم نَصٍّ صحيح مطابقٍ لما كتبَهُ مؤلفُه وتوثيقه نسبةً ومادةً، والعنايةِ بضبطِهِ وتوضيحِ دِلالاته التي قصدَها مؤلفُه.

وحين بدأ العربُ يُعْنَون بتحقيق المخطوطات العربية ونَشْرها ظهرَ رأيان في الطريقة التي يتعيَّن اتِّباعُها عِندَ نشر التُّراث العربي، الأول: يرى الاقتصارَ على إخراجِ النص مُصَححاً مُجَرداً من كل تَعْليق، والثاني: يرى أنَّ الواجبَ يقضي توضيح النص بالتعليق على كُلِّ صغيرةٍ وكبيرةٍ توضح النَّص حتى يكونَ كالشرح لذلك النص.

وقد نُشِرَ الكثيرُ من النُّصوص خالية من التَّعليقات، أو تكادُ، تتفاوت في صحتها بحسبِ جَوْدة النُّسَخ المُعْتَمدة في النَّشْرِ من جهة، ومَدَى معرفةِ القائم على نشرها (المحقق أو المصحح) بموضوع النَّص وقُدرتِه على قراءَةِ النص قراءةً صحيحةً وفَهْمه فَهْماً قويماً يبعدُه عن كَثْرةَ الخطأ والتَّصحيف والتَّحريف. ومَن يُطالع الطبعات المتقنة التي أخرجتها مطبعة بُولاق ـ مثلاً ـ يعلمُ أنَّ كبار المحققين لم يكونوا قادرين على إخراج نصوص أتقن ولا أصح من بعض تلك الطبعات. كما ظهرت في الوَقْت نفسه كتباً محققةً اقتصر فيها محققوها على ما هو ضروري من التَّعليقات.

ومما يؤسف عليه أن تظهرَ في العقودِ الأخيرة من المئة الماضِية عشرات النُّصوص وقد بالغَ محققوها بتعليقات لا مُسَوِّغ لها كأن المحقق يريد تفخيم النص الذي يحققه، أو تَوْبَلة الكتاب بها، تاركاً خلفه الصَّعْب المُبْهَم الذي هو بالتَّعليق خليق، فظهرَ من الكُتب ما هو محرف النَّص أو ناقصه، لكنه في الوَقْت نفسه مليء بتلك التَّعليقات التي لم تخدم النص، فظنَّ بعضُهم أنَّ هذا هو التحقيق الدَّقيق.

لقد بَيَّنتُ فيما تقدم أنَّ التَّعليق الذي لا بد منه هو ذاك الذي يتوصَّل به المحقق إلى ضَبْط النص من حيث تنظيم مادة النص بما يُظهر معانيه ويوضح دلالاته، وتقييده بالحركات الضرورية التي تؤدي إلى قراءةٍ صحيحة وما يستلزمه كل ذلك من رجوع إلى الكُتب المعنية بهذا الفن، وتثبيت الاختلافات المهمة بين النُّسخ والترجيح بينها وما يحتاجه من تعليق يُعَلِّل به ذاك الترجيح، والإشارة إلى الموارد التي اعتمدها مؤلف النص بعد الرجوع إليها سواء أكان قد صَرَّح بها أم

أغفل التصريح وتأكد للمحقق اعتماده عليها، والعناية بإثبات الاختلافات الجوهرية بين تلك الموارد والأصول وبين النص الذي ذكره المؤلف مقتبساً منها، ثم متابعة النقول التي اقتبسها منه المؤلفون الذين جاءوا بعده وتثبيت مواضعها لا سيما فيما يتصل بالنَّاقلين المُتْقنين، كلُّ ذلك من أجل خدمة النص وتوثيقه وتصحيح نسبته.

على أنَّ هناك من التعليقات ما يمكن أن يقدِّمَ خدمةً إلى القارىء والباحث والمستفيد، فيُيَسِّر له مزيدَ استفادةٍ من النص، باعتبار أنَّ المحققَ الذي سَبَرَ غَوْر النص من طول معاناته له وللنصوص التي تدور حوله أقدر على فَهْم هذا النص من أيِّ باحثٍ آخر وإن كان متخصصاً، فيُعلِّق على النص بما يُجَلِّيه وييسره، من نحو شرحٍ لمصطلح أو لفظٍ غريب، أو تعريفٍ بمبهم مَغْمورٍ، أو كلامٍ على الأحاديث وتخريجها، أو بيان الأوهام التي قد يقع فيها مؤلف النص المُحَقَّق، أو تخريج للتراجم ونحوها. وهذا كله بلا شك لا علاقة له بضبط النص وتحقيقه، ومن ثم يمكن للمحقق أن يهمل أي أمرٍ من هذه الأمور، أو يُعطي له مزيدَ عنايةٍ بحسب ما يَرَاهُ مُناسباً لقارىء الكتاب، وطبيعة الكتاب نَفْسه، من غير أن يُعَدَّ ذلك من باب الإهمال أو التقصير.

ولكن صار الكثير من المُتعانين لهذا العلم في عَصْرنا يخلطُ بين «التحقيق» و«التَّعليق»، مما خلقَ بلبلةً كبيرةً في طرائقِ المُحققين واختلافاً بيِّناً في مناهجهم بسبب عدم اتضاح المَفْهُومين عند الكثرة منهم، وخَلْطهم بين التعليق الذي يهدفُ إلى ضَبْطَ النص وَتقْييده وبين التَّعليق الذي قد يفيد القارىء والباحثَ ويعينُه على مزيد استفادةٍ منه، حتى صِرْنا نجد في مُناقشات رسائل الماجستير والدكتوراه من يعدُّ بعضَ هذه التعليقات أمراً لا بُد منه، بل هو من شُروط التحقيق العلمي الرَّصين، ووجدنا بعضَ من يَتَعانى النَّقْد، وهو لم يحقق في حياته كتاباً، يعد عدم تخريج شعرٍ في النص أو نسبة بيت مشهور إلى قائله نقصاً وعَيْباً في علم تحقيق النصوص! بل بلغ الأمرُ ببعضهم أن يعد الطبعة السُّلطانية من صحيح البخاري أو طبعة إستانبول من صحيح مسلم غير محققة لعدم وجودِ تعليقات عليها، مع أنهما من أصح الطبعات، ومن أجود التحقيقات التي يتمنى المحققون الكبار أن يصلوا إليها. وقد جاءني أحدُ الطلبة الرَّاغبين في تسجيل موضوع رسالة في تحقيق المخطوطات، فاقترح، مع عدد من الطلبة الذين أنهوا

المتطلبات الدراسية، أن يشتركوا في تحقيق «التاريخ الكبير» للإمام البخاري الذي حققه العلامة عبدالرحمن المعلمي اليماني المكي، اعتقاداً منهم أن الكتاب غير محقق، لأن المحقق لم يذكر مصادر التراجم، ولا عَرَّف بالتراجم الواردة عرضاً، ولا عَرَّف بالبلدان، أو الأنساب، ولا شرحَ التراجم القصيرة. . . إلخ، وربما كان هذا رأي من أَلْقى عليهم المحاضرات في تحقيق النصوص، ولم يعلموا أن تحقيق الكتاب المذكور من أجود التحقيقات، وأنَّ محققه ـ رحمه الله ـ من أكابر المحققين المُتْقنين.

وقد صارَ من المُتَيقن عندي، من طولِ مُعاناتي لهذا العلم، أنَّ التَّعْليق على النص ينبغي أن تُراعى فيه طبيعة موضوع الكتاب ونوعية المُسْتفيدين منه، ومن ثم فهو يختلفُ من كتابٍ إلى آخر، فإضافة ما لم يَذْكره المِزِّي من أقوال الجرح والتعديل في المترجمين عند تحقيق كتابه «تهذيب الكمال» مثلاً يُعد من أكثر التعليقات فائدة، ذلك أنَّ الكتاب مؤلَّفٌ لهذا الغرض أَصْلاً، ألا تَرَى كيف انتفعنا بمثل هذه الإضافات في تَعَقُّباتنا على الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» حين أَلَّفنا كتابنا «تحرير تقريب التهذيب». ومن ذلك تخريج الأحاديث والكلام عليها وبيان درجتها قوة وضَعْفاً من أنفع ما يُعَلِّق عليه محقق كتاب في الحديث النبوي الشريف، كما في تعليقاتنا على «موطأ» مالك برواية أبي مُصعب، وبرواية الليثي، وفي تحقيقنا لجامع التِّرمذي، وسنن ابن ماجة، وتاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي؛ لأن هذه الكتب من مظان الحديث. ومنه أيضاً بيان مَن اقتبسَ من تاريخ الخطيب، وبيان من اقتبس منه الذهبي في «تاريخ الإسلام»، وهلم جراً، فكل كتاب يُعَلَّق عليه بما ينفع ويجدي.

إن بعض هذه الأفكار الوجيزة كنتُ قد ضمنتها كُتَيِّباً لي صدرَ في سنة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م ببغداد بعنوان «ضبط النص والتعليق عليه» (ثم أعادت نشره مؤسسة الرسالة ببيروت سنة ١٩٨٢م). وفي السنة التي كتبتُ فيها تلك التعليقة قامت المنظمة العربية للتَّربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية (معهد المخطوطات العربية) بتأليف لجنة من كبار المحققين يومئذٍ لوضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه تشرفتُ أن أكون نائباً لرئيسها شيخنا العلامة محمد بهجت الأثري طيَّب الله ثراه، فَوَضَعَتْ تقريراً تضمن «أُسس تحقيق التراث العربي» نشره المعهد المذكور بالعنوان نفسه بعد سنوات خمس

(١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م) وهو لا يختلفُ في فحواه عما ذكرتُ، فكان من المتعيِّن أن يُعَمَّم ويُلْزم به المتعلمون لهذا العلم الجليل، ولكننا من أسفٍ ما زلنا نجد خُلْفاً كبيراً حتى في الرسائل الجامعية الصادرة عن الجامعات العربية المحترمة.

ونظراً لخطورة مخالفة أصول تحقيق النُّصوص المتفق عليها بين أهلِ العلم، وهي الأصول التي يشملها ضَبْط النص والتعليقات المتصلة به، فقد وجدتُ من المفيد الكلامَ على كل واحدةٍ منها بإيجاز ثم أضربُ الأمثلةَ من (تحقيق) الدكتور عمر عبد السلام تدمري ـ وهو أستاذ التاريخ الإسلامي في الجامعة اللبنانية، وعضو الهيئة العربية العليا لإعادة كتابة تاريخ الأمة في اتحاد المؤرخين العرب ـ لتاريخ الإسلام للذهبي، لندرك الدَّرك الذي وصل إليه هذا العلم عند بعض (المحققين).

أولاً: تنظيم مادة النص:

لم يكن المؤلفون والنُّسَّاخ في عصر المخطوطات يُعنون في الأغلب الأعم بتنظيم مادة النص، كما هو متعارف عليه في عصرنا، من حيث بداية الفقرات، ووضع النُّقط عند انتهاء المعاني، ولم يهتموا بالفواصل التي تُظهرها وتُمَيِّزها، بل يَسْردون الكلامَ سرداً ويوردونه مُتَتَالياً. مما يقتَضِي إعادة تنظيم المادة بما يفيدُ فَهْم النص فَهْماً جيداً ويوضح معانيه ويُظهر النقول والتعقيبات بصورةٍ واضحةٍ وذلك عن طريق تقسيمه إلى فقرات وجُمل.

ولعل من أكثر الأمور أهمية في تنظيم النص تعيين بداية الفقرة ونهايتها حيث أن ذلك يقدمُ انطباعاً بأنَّ المادة التي تتضمنها تكوِّن وحدةً مُستقلةً ذات فِكْرة واحدة ومرتبطةٍ، في الوقت نفسه، بالسِّياقِ العام لمجموع النَّص. فمما لا شك فيه أنَّ كُلَّ عُنصر من عناصر الترجمة يكوِّن وحدةً مستقلةٌ، فالاسم مثلاً وما يتصل به من نَسَب وانتساب وصفاتٍ مادحةٍ أو ذامةٍ يكوِّنُ وحدةً مستقلةً، وطلبُ العلم والعَطاء فيه يمكن أن يكوِّن وحدةً مستقلةً. ومما لا شك فيه أنَّ النقلَ عن كل مَوْردٍ من الموارد التي اعتمدَها المؤلفُ يكوِّن بطبيعته وحدةً قائمةً بذاتها تنتهي عند الانتهاء من النقل.

وقد يكون تحديد مكان الانتهاء من النَّقْلِ عن المورد سَهْلاً حينما ينص المؤلف على ذلك، أو يتبعه بلفظ «قلت» ليعلِّق عليه، أو عند توفر المَوْرد

المَنْقول منه، ولكنه بلا ريب يصبحُ صَعْباً في بعض الأحيان عند عدم الوقوف عليه وعدم وجودِ إشارةٍ تدلُّ عليه، وهنا تأتي خبرةُ المحقق الجيِّد الذي يستطيع أن يميِّز ذلك بطرائقَ شتى.

والمهم في كل ذلك أن يعتمدَ المحققُ مَنْهجاً موَحَّداً من أولِ الكتاب إلى آخره في تنظيم مادة النص.

وحين نطالع نشـرة الدكتور عمر عبد السلام تدمري لتاريخ الإسلام نجد هذا الأمر غائباً، فقد اختـرعَ اختراعات عجيبـة وفَصَّل النص تفصيلاً غريباً، واتبع أساليب متنوعة في كل ذلك، مما يدل على عدم إدراكه لأهمية هذا الموضوع.

والظاهر أنه كان يعتمد المنسوخ الذي ينسخهُ (الدكاترة والأساتذة) الذين يحضرون له المادة، فلا يغيِّر فيها، ودلالةُ ذلك الاختلاف في تفصيل النص بين مُجلد وآخر، فلننظر مثلاً في طريقة ذكره الاسم المترجم ونَسَبه وانتساباته، وهي في حقيقتها وحدة واحدة، ففي الطبقة السادسة عشرة مثلاً سار على هذه الطريقة، وكذا في الطبقة التي بعدها (الطبقة ١٧)، وغيرها. ولكننا إذا أخذنا الطبقة (٢٤) مثلاً وجدنا تفصيلاً آخر للاسم حيث يضطرب في ذلك اضطراباً واضحاً فيذكر المترجم في فقرتين منفصلتين، وهو أمر لم يسبقه إليه أحد من نحو قوله في الترجمة رقم (١):

أحمد بن إبراهيم بن خالد.

أبو علي الموصلي نزيل بغداد.

وقوله في الترجمة رقم (٢):

أحمد بن أسد بن عاصم.

أبو عاصم البجلي الكوفي سبط مالك بن مغول.

وقوله في الترجمة رقم (٣):

أحمد بن أيوب بن راشد.

أبو الحسن الضبي البصري.

وقوله في الترجمة رقم (٤):

أحمد بن بحر العسكري.

عسكر مكرم. (هكذا جعل هذه العبارة في سطر مستقل).

وقوله في الترجمة (١١):

أحمد بن حماد الذهلي الخراساني المروزي.

الأمير. (هكذا جعل لفظة «الأمير» فقرة لوحدها!).

وربما جعل الاسم الواحد ثلاث فقرات، من نحو فعله في الترجمة رقم (١٧):

أحمد بن عبدالله بن أبي شعيب مسلم.

مولى عمر بن عبدالعزيز الأموي.

أبو الحسن الحراني، والد الحسن، وجد المسند أبي شعيب عبد الله بن الحسن الحراني.

بل ربما جعل الاسم الواحد في أربع فقرات، كما في الترجمة رقم (٤٨):

إبراهيم بن يوسف بن ميمون بن قدامة.

وقيل ابن رزين.

أبو إسحاق الباهلي البلخي المعروف بالماكياني.

وماكيان من قرى بلخ، وهو أخو عصام، ومحمد.

واستمر في هذه الطبقة على هذه الوتيرة وكذا الحال في الطبقات حتى الخامسة والثلاثين، وهو تفصيل عجيبٌ غريبٌ لم نقف على دوافعه ولا عرفنا الأسس التي استند إليها في مثل هذا التقسيم، أو الفلسفة التي يعبر عنها.

ومع ذلك فلنعُدّ هذه فلسفةً جديدةً اخترعها وابتدعها الأستاذ الدكتور عمر عبد السلام تدمري لتكون أُمثولةً، فلماذا عادَ عنها في الطبقة السادسة والثلاثين والطبقات التي بعدها حتى الطبقة الأربعين فصار يكتب الاسم كاملاً في فقرة واحدة؟ ولنفترض أنه وجد ذلك أصوب وأفضل كما هي عادة المحققين أجمعين، فلماذا عادَ إلى طريقته الأولى بعد الطبقة الأربعين فصار يكتب الاسم في فقرتين وثلاث؟

كل هذا يدل على أنَّ الأستاذ الدكتور لم يعر هذا الأمر اهتماماً، وأنه كان يترك تنظيم النص كما كتبه «الدكاترة والأساتذة» الذين هيأوا له النص.

ثانياً: العناية بالرقوم

علامات أصحاب الكتب الستة:

كان جمالُ الدينِ المِزِّي قد جعلَ علاماتٍ مختصرة للكتب الستة ومؤلفاتهم الأخرى حين أَلَّفَ كتابه العظيم «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، وهي سبعٌ وعشرون علامة، منها ست علامات للأصول الستة، وعلامة لما اتفق عليه الستة، وعلامة لما اتفق عليه أصحاب السنن الأربعة، وتسع عشرة علامة لمؤلفات أصحاب الستة الأخرى بَيَّنَها في مقدمته. وقد كتَبَ هذه العلامات فوق كُلِّ اسمٍ من أسماء المُتَرْجَمين بلونٍ مُغاير، وبذلك يستطيعُ الناظر إلى التَّرجمة معرفةَ مَن أخرجَ له من هؤلاء الأئمة، وفي أيِّ كتابٍ من هذه الكُتُب أخرجوا له عند أوَّل نَظْرة تقعُ على اسم المُتَرْجَم. وقد أصبحت هذه الرُّموز مُشْتَهِرةً عند المؤلفين الذين جاءوا من بعده لا سيما الذين اعتمدوا كتابه، ومنهم الحافظ الذَّهبي مؤلف «تاريخ الإسلام»، فقد نصَّ في مقدمته على ذلك فقال: «ومن عليه رمز فهو في الكتب الستة أو بعضها، لأنني طالعتُ مسودة «تهذيب الكمال» لشيخنا الحافظ أبي الحجاج يوسف المِزِّي، ثم طالعتُ المُبَيضة كلها. فمن على اسمه (ع) فحديثه في الكتب الستة، ومن عليه (٤) فهو في السنن الأربعة، ومن عليه (خ) فهو في البخاري، ومن عليه (م) ففي مسلم، ومن عليه(د) ففي سنن أبي داود، ومن عليه(ت) ففي جامع الترمذي، ومن عليه (ن) ففي سنن النسائي، ومن عليه (ق) ففي سنن ابن ماجة. وإن كان الرجل في الكتب إلا فرد كتاب فعليه (سوى ت) مثلاً، أو (سوى د).

وقد سار المصنف على خطة شَيْخه المزي ـ رحمهما الله ـ فكتب العلامات أو الرموز فوق الاسم بلون مُغاير في الأغلب الأعم. وقد جرت العادة أن تُوضع هذه العلامات في أول الترجمة كما فعلنا عند تحقيقنا لكتاب «تهذيب الكمال» و«تاريخ الإسلام» وغيرهما، أو توضع في آخر اسم المترجم، كما في «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر.

أما في طبعة الدكتور تدمري فقد لاحظنا ثلاثة أمور:

الأول: أنه فاته من هذه العلامات الشيء الكثير، وهو إخلالٌ بالنص لأنَّ هذه الرموز جزءٌ من النص، وسببُ ذلك متابعته لطبعة السيد حسام الدين القدسي

رحمه اللّه في الأجزاء التي استلبها منه، وهي الأجزاء المنتهية بالطبقة السادسة عشرة، ثم بعد ذلك بسبب اعتماده نسخةً واحدةً، وهي النسخة الملفقة المحفوظة بدار الكتب المصرية، وفيها مختصرات، وفيها أجزاء كثيرة لم تعتن بذكر هذه الرموز، فضلاً عن أنَّ من نسخَ له الكتاب من «الدكاترة والأساتذة المتخصصين» لم يعتنوا بهذه الرموز وربما أهملُوها لظنهم، واللّه أعلم، بعدم أهميتها! ففي الطبقة السادسة عشرة، وهي مما استلب من طبعة القدسي، نجد تراجم خالية من هذه العلامات منها مثلاً لا حصراً:

ص ٤٠٠ : سعيد بن زياد، مولى جهينة، ورقمه د.

ص ٤١٠ : سليمان بن داود الخولاني، ورقمه ن.

ص ٤١٢ : سليمان بن يزيد الكعبي، ورقمه ت ق.

ص ٤٨٢ : عبد الرحمن بن عجلان البرجمي، ورقمه د.

ص ٥٠٩ : عبد الواحد بن سليم المالكي البصري، ورقمه ت.

ص ٥١٥ : عبيد اللّه بن أبي حميد الهذلي، ورقمه ق.

ص ٥١٨ : عبيد بن عبد الرحمن، ورقمه د.

ص ٥٢٦ : عكرمة بن عمار العجلي اليمامي، ورقمه م٤.

ص ٥٢٧ : العلاء بن زهير الأزدي، ورقمه ن.

ص ٥٢٧ : العلاء بن صالح التيمي الكوفي، ورقمه عند الذهبي د ت ن.

ص ٥٣٥ : عمر بن حسين، مولى حاطب، ورقمه م.

ص ٥٣٦ : عمر بن حفص المدني، ورقمه د.

ص ٥٣٨ : عمر بن أبي زائدة الهَمْداني الكوفي، ورقمه خ م ن.

ص ٥٤٧ : عمران بن أنس، ورقمه د ت.

ص ٥٥٢ : عمرو بن كثير بن أفلح المكي، ورقمه ق.

ص ٥٥٤ : عنبسة بن الأزهر، ورقمه ن.

ص ٥٩٥ : عيسى بن عبد الرحمن، أبو عبادة الأنصاري، ورقمه ق.

ص ٥٩٥ : عيسى بن علي الهاشمي، ورقمه د ت.

ص ٥٦٠ : عيسى بن عمر الأسدي، ورقمه ت ن.

ص ٥٦٦ : عيينة بن عبد الرحمن بن جوشن، ورقمه ٤.

ص ٥٦٨ : غالب بن نجيح، أبو بشر الكوفي، ورقمه ت.

ص ٥٧٣ : القاسم بن عبد الواحد المكي، ورقمه ت ن ق.

ص ٥٧٤ : القاسم بن مبرور الأيلي، ورقمه د ن.

ص ٥٧٦ : قرة بن خالد السدوسي، ورقمه ع.

ص ٦١١ : مستقيم بن عبد الملك، ورقمه ق.

ص ٦١٢ : مسرة بن معبد اللخمي، ورقمه د.

ص ٦٢٠ : معان بن رفاعة السلامي، ورقمه ق.

ص ٦٢٠ : معاوية بن صالح، ورقمه م٤.

ص ٦٤٣ : منصور بن سعد البصري، ورقمه خ ن.

ص ٦٤٣ : المنهال بن خليفة، ورقمه د ت ق.

ص ٦٤٤ : موسى بن أيوب الغافقي، ورقمه د ق.

ص ٦٤٤ : موسى بن ثروان العجلي، ورقمه م د ن.

ص ٦٤٩ : نصير بن أبي الأشعث الكوفي، ورقمه خ.

ص ٦٥٧ : هشام بن الغاز الجرشي، ورقمه ٤.

ص ٦٥٩ : الوليد بن جميل الفلسطيني، ورقمه ت ق.

ص ٦٦٥ : يحيى بن زرارة السهمي، ورقمه ن.

ص ٦٧٣ : يونس بن الحارث الثقفي، ورقمه د ت ق.

ص ٦٨٠ : أبو خلدة السعدي، ورقمه خ د ت ن.

ولعل الأمر أيسر في هذه الطبقة لأنَّهم وقعوا في الأخطاء التي وقع فيها السيد حسام الدين القُدسي حين استلبوا منه هذه الطبقة بأخطائها، ولكن الأمر أكثر سوءاً في الطبقات التالية لها، ومنها مثلاً الطبقة السابعة عشرة وهي أول طبقة لم تُسْتَلَب، فقد سقطت العلامات جملة من التراجم رقم ٢ و٣ و٤ و٥ و٦ و٧ و٨ و٩ و١٠ و١١ و١٢ و١٣ و١٤ و١٥ و١٧ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٣ و٢٥ و٢٨ و٣٢ و٣٨ و٣٩ و٤١ و٤٤ و٤٥ و٤٦ و٤٧ و٥٣ و٥٤ و٥٥ و٥٨ و٥٩ و٦٢ و٦٣ و٦٥ و٦٦ و٦٩ و٧٠ و٧٢ و٧٣ و٧٧ و٧٩ و٨١ و٨٢ و٩١ و٩٨ . . . إلخ.

وأظن أن فيما قدمناه كفاية، ففي المئة ترجمة الأولى من هذه الطبقة، وهي الطبقة السابعة عشرة يتبين ما يأتي:

أ ـ أن (٥٨) ترجمة منها هي تراجم لرجال الكتب الستة، وضع لهم المؤلف علامات أو رموزاً.

ب ـ وأن (٤٢) ترجمة منها لرجال آخرين.

جـ ـ وأن الدكتور المحقق ذكر رموز (٨) ثماني تراجم فقط، وأحدها خطأ، وهي التراجم ذوات الأرقام ٤٣ و٨٨ و٨٩ و٩٣ و٩٤ و٩٥ و٩٦ و٩٧، وسقطت من طبعته رموز (٥٠) خمسين ترجمة!!

وهذا الذي ذكرتُ هو الطابع العام لطبعة الدكتور لا نرى فائدة من ذكر مزيد نماذج ففيما قدمنا كفاية.

الثاني: أن هذا النزر الذي ذكر علاماته أو رموزه، قد وقع فيه خطأ كثير، لقلة معرفة من قام بهذا الأمر، وها أنذا أذكر بعض أمثلة من الطبقة السادسة عشرة أيضاً:

ص ٣١٩: زمعة بن صالح اليماني: ت ن ق. الصواب: م ت ن ق.

ص ٤٠٢: سعيد بن عبيد الله بن جبير، خ ن ق. الصواب: خ ت ن ق.

ص ٤١٣: سليم بن حيان الهذلي: خ م. الصواب: ع سي.

ص ٤٣٤: صالح بن أبي الأخضر: د. الصواب: ٤[١].

ص ٤٧٧: عبد الرحمن بن زياد بن أنعم: د ن ق. الصواب: د ت ق.

ص ٥١٩: عثمان بن أبي العاتكة: د ت. الصواب: د ق.

ص ٥٢٤: عزرة بن ثابت الأنصاري: خ م. الصواب: خ م ت ن ق.

ص ٥٢٥: عصام بن قدامة البجلي: د ت ق. الصواب: د ن ق.

ص ٥٤٣: عمر بن الفضل البصري: ع. الصواب: بخ.

ص ٥٩٦: محمد بن أبي حميد الأنصاري: ن ق. الصواب: ت ق.

ص ٦٠٥: محمد بن عبيد الله العرزمي: د ق. الصواب: ت ق.

ص ٦١٨: المسعودي: ٤. الصواب: ع.

---

(١) من طرائف تحقيقات الدكتور عمر أنه قال في الحاشية: «الرمز في الأصل هو (٤) والتصحيح من التقريب (١ / ٣٥٨) والخلاصة (١٦٩)»، وهذا الذي ذكره لا أصل له من الصحة البتة، فهو فيهما (٤)، وهو كذلك في «تهذيب الكمال» وجميع مختصراته وفروعه، والدكتور المحقق مغرم بتغيير الصواب إلى خطأ، كما سيأتي بيانه لاحقاً.

ص ٦٦١ : الوليد بن عبد الله بن جميع : م د ت . الصواب : م د ت ن .

ص ٦٦٧ : يحيى بن عمير المديني : ت . الصواب : ن .

ص ٦٨٨ : أبو المليح الفارسي : ن ق . الصواب : ت ق .

الثالث: أنَّ الدكتور (المحقق) وضع هذه الرقوم في أماكن مختلفة :

١ ـ فتارة يذكرها بعد اسم والد المترجم، من نحو قوله في ترجمة شعبة (ط ١٦ ص ٤١٦) : شعبة بن الحجاج ـ ع ـ بن الورد، أبو بسطام[١].

٢ ـ وتارة يذكرها بعد النسبة، من نحو قوله في ط ١٦ ص ٤٣٤ : صالح بن أبي الأخضر اليمامي ـ د ـ نزيل البصرة[٢].

٣ ـ وتارة يذكرها في آخر الترجمة، من نحو قوله في ط ١٦ ص ٤٣٨ : صدقة بن موسى الدقيقي البصري ـ د ت ـ[٣].

٤ ـ وقد يذكرها بعد اسم جد المترجم، كما في ط ١٦ ص ٤٤٠ : صفوان ابن عمرو بن هرم ـ م٤ ـ أبو عمرو السكسكي الحمصي[٤].

٥ ـ وقد يذكرها بين نسبتين، من نحو ما جاء في ط ١٦ ص ٤٤٣ : الضحاك بن عثمان الأسدي ـ م٤ ـ الحزامي المديني! وقوله في ص ٤٤٥ : طلحة ابن عمرو الحضرمي ـ ق ـ المكي[٥]!

٦ ـ وقد يذكرها بعد اسم الشهرة الذي اشتهر به المترجم، من نحو ما جاء في ط ١٦ ص ٤٨٣ : الأوزاعي ـ ع ـ عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد . . . إلخ .

فهذه صيغٌ ست ذكر فيها الأستاذ الدكتور العلامات، ولعل وراء ذلك مقاصد لم تدركها عقولنا القاصرة، أو فلسفة لم يشأ أن يبينها ويوضحها، فلعله أراد في المثال الأول أن الحجاج هو الذي روى له أصحاب الكتب الستة وليس شعبة، ولعله أراد في الصيغة الرابعة أن هرماً هو الذي روى له مسلم والأربعة وليس صفوان، ولعله أراد في المثل الخامس أن يشير إلى أن ابن ماجة روى

---

(١) وانظر ط ١٦ ص ٤٣٥ و٤٣٦ و٤٣٩ و٤٥٣ و٤٥٥ و٤٧٣ و٤٧٤ و٤٧٦ .

(٢) وانظر ط ١٦ ص ٤٤٢ و٤٥١ و٤٥٤ و٤٥٨ و٤٧٢ و٤٧٧ .

(٣) وانظر ط ١٦ ص ٤٤٨ و٤٥٩ و٥٠٦ و٥٠٧ .

(٤) وانظر ط ١٦ ص ٤٤٣ و٤٥٥ و٤٥٩ و٤٦٠ و٥٠٠ .

(٥) وانظر ط ١٦ ص ٤٥٢ و٤٥٧ و٤٥٨ و٤٧٤ و٤٩٨ و٥٠٢ .

لطلحة بن عمرو حين كان حضرمياً فلما صار مكياً لم يرو له شيئاً؟! فعلم ذلك عند اللّه، ثم في قلب المحقق، ولله في خلقه شؤون.

ثالثاً: ضبط الأنساب:

يُعدُّ كتاب «الأنساب» لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السَّمْعاني التَّميمي المتوفى سنة ٥٦٢هـ، ومختصره النافع «اللُّباب» للمؤرخ عز الدين ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠هـ من أكثر الكُتب نَفْعاً في ضَبْط الأنساب، فهما ممن يُعْنَى بالتقييد بالحروف، فلا يستغني عنهما محقق يُعنى بكتب التاريخ والتراجم.

على أن كثيراً من المحققين يغفلون عن مسألة مهمة عند الرجوع إلى هذين الكتابين، وهي: ضرورة أن ينص السَّمْعاني أو ابن الأثير على ذكر الشخص المنسوب إلى هذه النسبة، وإلا فلا نفع في الرجوع إليهما عند ضبط نسبة أو التأكد من صحة نسبة المترجم بهذه النسبة، إذ قد يقع التحريف أو التصحيف في نسبة المترجم فيذهب المحقق ليُعَرِّفَ لنا هذه النسبة المُحَرَّفة أو المُصَحَّفة، فيثبت التحريف والتصحيف بعزوه إلى مصدرٍ مختص، فيقعُ القارىء أو المستفيد في خطأ مُرَكَّب، وهو أمرٌ في غاية التَّدْليس والتلبيس يتعين الحذر منه والابتعاد عنه وفضح كُل من ينهج هذا النَّهْج الخاطىء الذَّميم.

وقد وجدنا عند الأستاذ الدكتور (محقق) تاريخ الإسلام الكثيرَ من هذا النوع حتى لم نعد في مُكْنةٍ لاستكناه الأَسباب، بحيثُ أننا إذا أردنا رحمةً به ورحمةً «بالدكاترة والأساتذة المتخصصين» العاملين معه في تحقيق هذا الكتاب أحلنا الأمر على قلة المعرفة، فإلى القارىء الكريم بعض أمثلة مُنْتخبة من ذلك لها مئات نظائر في هذا التحقيق العجيب الغريب:

١ ـ فمن ذلك قول المحقق مُعَلِّقاً على نسبة محمد بن أحمد بن إسماعيل أبي عبد اللّه الدمشقي التي تصحفت عنده إلى «البَزْري» (ط ٤٢ ص ٣٨٥): «البَزْري: بفتح الباء المنقوطة بواحدة وسكون الزاء بعدها راء، هذه النسبة إلى البزر، وهو حب يُعصر ويخرج منه الدهن للسراج، ويقال لمن يبيع هذا الدهن البزري. (الأنساب ٢ / ١٩٤)». انتهى. فهذا التعليق يوحي إلى القارىء بأن المحقق قد راجعَ فَعَلِمَ ثم أراد أن يعلن عن علمه بذكر المصدر الذي نص على ذلك، ولكن الأمر في حقيقته ليس كذلك، وصاحب كتاب «الأنساب» الذي

أحال عليه لم يذكر هذا الرجل في هذه النسبة، ولا يمكن أن يفعل ذلك لأن هذه ليست نسبته فهو «**بَرْزي**» منسوب إلى «بَرْزة» موضع من دمشق، وهي نسبة ذكرها صاحب «الأنساب» ولكن لم ينسب المترجم هذا إليها. على أنَّ العلامة ابن ناصر الدين نسبه إليها بعد أن ضبط هذه النسبة وقيدها، فقال بعد أن ذكر قول المؤلف الذهبي في المنسوب إلى برزة دمشق: «قلت: ومنها... وأبو عبد اللّٰه محمد بن أحمد البَرْزي المقرىء، حدث عن أبي سليمان بن زَبْر، توفي سنة خمس عشرة وأربع مئة» (توضيح المشتبه ١ / ٤٣٤)، وهو مترجم في تاريخ دمشق ٥١ / ١٦.

٢ ـ ومنه ما جاء في ترجمة أبي بكر محمد بن بكر النُّوقاني الطوسي المتوفى سنة ٤٢٠ (ط ٤٢ ص ٤٨٩) من أنه اشتغل ببغداد على «**اليامي**» فراح الدكتور يعلق على هذه النسبة بقوله: «اليامي: بفتح الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفي آخرها الميم. هذه النسبة إلى يام، وهو بطن من هَمْدان. (الأنساب ١٢ / ٣٨٥)».

وهذا مِثلُ سابقِهِ يوحي أنَّ الرجلَ قد راجع فعَلِمَ فكتبَ عِلْمَهُ ليفيد القارىء، وكله لا وجود له، فصاحب «الأنساب» لم يذكر هذا الرجل في هذه النسبة، ولا يمكن أن يفعل ذلك، وهو العالم المدقق العارف بأن هذه ليست نسبته، إنما هو «**البافي**»: بفتح الباء المنقوطة بواحدة في آخرها الفاء، نسبة إلى باف إحدى قرى خوارزم، وقد نصَّ عليه السَّمْعاني في هذه المادة من «الأنساب» فقال: «منها أبو محمد عبد اللّٰه بن محمد البخاري المعروف بالبافي، سكن بغداد، وكان من أفقه أهل وقته على مذهب الشافعي» وقد استفاد هذه الترجمة من تاريخ الخطيب ١١ / ٣٦٨ ـ ٣٧٠ (بتحقيقنا) وهو مترجم في كتب الشافعية، وفي المنتظم لابن الجوزي ٧ / ٢٤٠، وكتب الذهبي ومنها تاريخ الإسلام هذا، في وفيات سنة ٣٩٨. ومن الطريف أن نسبته جاءت على الصواب في طبعة الدكتور لهذه الطبقة (ط ٤٠ ص ٣٥٧) بل عَلَّق هناك فقال: «البافي: بفتح الباء الموحدة وفي آخرها الفاء، هذه النسبة إلى باف، وهي إحدى قرى خوارزم» وأحال على كتاب «اللباب» لابن الأثير، فتأمل تعليقه هنا وتعليقه هناك، واعلم عندئذٍ أن تعليقه الصحيح مستفاد من سير أعلام النبلاء ١٧ / ٦٨ ـ ٦٩ والتعليق عليه، فلما جاء منفرداً هنا أتى بالعجب العجاب!

٣ ـ ومن ذلك ما جاء في ترجمة ضمام بن محمد أبي يعلى الشعراني الهروي الصوفي المتوفى سنة ٤٢٥ (ط ٤٣ ص ١٥٦): «روى عن... وأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري **البغوي**». فعلق (المحقق) على هذه النسبة بقوله: «البغوي: نسبة إلى بلدة من بلاد خراسان بين مرو وهراة يقال لها: بغ وبغشور». وأحال على أنساب السمعاني.

قلت: هكذا تتحرف عنده النسبة فلا يسكت، بل يؤكد هذا التحريف بإحالة على مصدر متخصص، مع أن المبتدىء بطلب العلم يعلم أن هذه النسبة خطأ فاضح، فهي «**اللغوي**» وليس «البغوي» وهو أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري اللغوي صاحب «تهذيب اللغة» المشهور المذكور المتوفى سنة ٣٧٠، ولم يكن الرجل بغوياً في يوم من الأيام، فهو هروي، فتأمل هذه المعرفة بالأنساب في مثل هذا العَلَم المشهور وتصوّر ما فعله بمئات المغمورين!

٤ ـ ومن طرائف تعليقاته على الأنساب ما جاء في ترجمة أبي القاسم الفضل ابن محمد بن أحمد البقال المؤدب المعروف عنده **بتانة**، وأنه سمع محمد بن إبراهيم **الخرجاني** (ط ٤٨ ص ٢٤٣ ت ٢٥٦)، فقال: «تقدم محمد بن عمر بن محمد بن تانة، والتعليق على تانة برقم ١٥٢». ثم قال معلقاً على الخرجاني: «تقدم التعريف بهذه النسبة في حاشية الترجمة رقم ١٥٢ وهي: الخَرْجاني: بالخاء المعجمة المفتوحة، وسكون الراء وجيم وألف ثم نون».

وهذا عجيب أيضاً، فالمذكور في الرقم (١٥٢) عنده لا علاقة له بهذه الترجمة من قريب أو بعيد، ثم كان ذاك الرجل خرجانياً وليس شيخه، لكن يظهر أن لا فرق عند المحقق في ذلك، فكله تعليق، فقد مَرَّ عنده من ينتسب كذلك فلا بأس أن يكون هذا مثله، ومَرّ عنده من عرف بتانة فلا بأس أن يكون هذا مثله أيضاً. والحق المر أن هذا كله لا أصل له من الصحة، فالفضل بن محمد هذا يعرف **بتافة** بالفاء لا بالنون، قيده الحافظ ابن ماكولا في الإكمال ١ / ٤٩٠، وقال الإمام العلامة ابن ناصر الدين في حرف النون من كتابه العظيم «توضيح المشتبه» بعد أن ذكر «**ناقة**» و«باقة»: «وبمثناة فوق، وبعد الألف فاء مفتوحة ثم هاء ساكنة: الفضل بن محمد بن أحمد البقال، يعرف بتافة، توفي في ذي الحجة سنة ثمان وسبعين وأربع مئة، ذُكر في زيادات «المستخرج» لابن مندة» (٩ / ٢١)، فرحم الله العلامة ابن ناصر الدين.

وأما شيخه محمد بن إبراهيم فلم يكن خَرْجانياً، بل هو جُرْجانيٌّ، من أهل جرجان المدينة المشهورة، وهو مسند أصبهان في وقته، مولده بجرجان في سنة ٣١٩ وتوفي سنة ٤٠٨، وحديثه من أعلى شيءٍ في «الثقفيات»، كما في ترجمته من تاريخ الإسلام هذا (٩ / ١٣٤ بتحقيقنا)، والله الموفق للصواب إليه المرجع والمآب.

٥ ـ ومن أطرف المُضْحكات في تعليقات الدكتور (المحقق) ما جاء في تعليقاته على ترجمة أحمد بن أبي الفتح عبد الله بن محمد بن أحمد بن القاسم الأصبهاني الخرقي المتوفى سنة (٥٠٤) (ط ٥١ ص ٨٨) وقول المؤلف في ترجمته: «**وخَرَق: موضع بأصبهان**»، فعَلَّق على هذه الترجمة ثلاثة تعليقات، الأول في تخريج الترجمة، والثاني على لفظة «الخرقي» والثالث فائدة نقلها زيادة على ما في الترجمة، وجميع التعليقات المذكورة لا أصل لها.

أ ـ فأما التعليق الأول: فقال فيه: «انظر عن أحمد بن أبي الفتح في الأنساب ٥ / ٩١، ٩٢». وهذا وهم لأن أبا سعد السمعاني لم يذكر هذا الرجل في كتاب الأنساب!

ب ـ وأما التعليق الثاني فقال فيه: «الخِرَقي: بكسر الخاء المعجمة وفتح الراء وفي آخرها القاف. هذه النسبة إلى بيع الثياب والخرق، منهم جماعة ببغداد وأصبهان». مع أن المؤلف نص في صلب الترجمة أنَّه منسوب إلى «خَرَق موضع بأصبهان» وسواء أكان ما نقله المصنف من نسبته إلى هذا الموضع صحيحاً أم خطأً فإن تعليق المحقق خطأ بلا شك لأنه مناقض لما نَصَّ عليه المؤلف، فإن كان لديه اعتراضٌ على ما ذكره المؤلف فليعلق عليه في موضعه كما فعلنا في طبعتنا من هذا الكتاب (١١ / ٤٩ وتعليقنا المطول عليه)، وهذه الترجمة فيما نرى منقولة أو مستفادة من كتاب «معجم شيوخ أصبهان» لأبي طاهر السلفي.

جـ ـ وأما تعليقه الثالث فقال فيه مضيفاً إلى ترجمة المؤلف على عادته فقال: «وقال ابن السمعاني: سمعت منه بأصبهان، وقرأت عليه الأربعين التي جمعها أبو عبد الرحمن السلمي، بروايته عن ابن يونس عنه». وهذا كلام لا يسوى سماعه إذ كيف يسمع منه أبو سعد السمعاني وقد ولد سنة ٥٠٦ وتوفي هذا سنة ٥٠٤؟ نسأل الله السلامة، إنما هذا الكلام في رجل آخر لا علاقة

له بهذا المترجم.

٦ ـ وجاء في ط ٥١ ص ٢٠٧ ت ٢٣٤ من طبعته: «عبد اللّه بن الحسين بن أحمد بن جعفر، أبو جعفر (كذا) النوبي (كذا) الهَمَذَاني». وعَلّق على هذه الترجمة بتعليقين:

الأول، قوله: «لم أجده»، ووالده مترجم في أنساب السمعاني ولباب ابن الأثير، أما هو فمترجم في معجم السفر لأبي طاهر السلفي برقم ٢٢٨، والمشتبه للمؤلف ١٠٣، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين ١ / ٦٦١ وغيرهم.

الثاني، قوله: «النُّوبي: بضم النون وفي آخرها الباء المنقوطة بواحدة، هذه النسبة إلى بلاد النوبة، وهو السودان (الأنساب ١٢ / ١٤٩). انتهى.

قلت: تأمل هذا التعليق الذي يوحي للقارىء أن صاحب كتاب «الأنساب» قد ذكر هذا المترجم في «النوبي» من كتابه، وهو لم يفعل ذلك. ثم لا أدري كيف تصور المحقق المؤرخ المستشار أن يكون هذا الرجل نوبياً همذانياً في آن وليس في ترجمته ما يدل على أنه خرج من المشرق؟ إنما الصواب هو «التُّوَيِيُّ»، قال السمعاني: «بضم التاء المنقوطة باثنتين من فوقها وفتح الواو والياء المشددة المنقوطة باثنتين من تحتها بعدها، هذه النسبة إلى قرية من قرى همذان يقال لها توي، والمشهور بالنسبة إليها أبو عبد اللّه الحسين بن أحمد بن جعفر الفقيه التويي من أهل همذان... روى عنه أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب الحافظ». وتابعه على ذلك ابن الأثير في «اللباب». وجاءت نسبته على الوجه في المطبوع من كتاب «معجم السفر» للحافظ السلفي، رقم (٨٢٨).

وقال المؤلف الذهبي في كتابه النافع المشتبه (ص ١٠٣) بعد أن ذكر البوني والتوثي والنوبي: «وتُوَيّ من عمل همذان، منها: أبو حامد أحمد بن الحسين التُّوَيي... **وأبو بكر عبد اللّه بن الحُسين التويي**، سمع أباه، وعنه السِّلَفي؛ وكان من أكابر أهل همذان».

وقال العلامة ابن ناصر الدين بعد أن قيد «تُوي» بالحروف، ونقل قول المؤلف: «أبو حامد وأبو بكر[1] المذكوران أخوان؛ أبوهما أبو عبد اللّه الحُسين

---

(١) تحرفت كنيته عند الدكتور إلى أبي جعفر، وهذا ليس من وكدنا فإن حصر التحريفات في هذا=

ابن أحمد بن جعفر الهمذاني التويي الفقيه... كتب عنه الخطيب أبو بكر بهمذان. ولهما أخ ثالث وهو أبو الفضل محمد بن الحسين التويي... وابن عمهم سعد بن جعفر بن أحمد بن جعفر أبو الفتح التويي... إلخ» (توضيح المشتبه ١ / ٦٦١).

٧ ـ ومن ذلك ما جاء في ترجمة أبي منصور عبد الله بن محمد بن أحمد الأصبهاني الشروطي المعروف بالكسائي المتوفى سنة ٥٣١ (ط ٥٤ ص ٢٤٤ ت ٢٥) قوله: «سمع... **والمظفر البَرَاثي**»، فأسرع الدكتور (المحقق) فعَلَّق بقوله: «البَرَاثي: بفتح الباء الموحدة والراء وفي آخرها الثاء المثلثة. هذه النسبة إلى براثا، وهو موضع ببغداد متصل بالكرخ. (الأنساب ٢ / ١١٧).

قلت: وهذا كله تدليس وتلبيس، فالسمعاني لم يذكر هذا الرجل في «البراثي» من الأنساب حتى يُنقل عنه مثل هذا الكلام. والحق أن الاسم والنسبة كلاهما محرف، فالاسم الصحيح «**المُطَهَّر**» بدلاً من المظفر، والنسبة الصحيحة هي «**البُزَاني**» بدلاً من «البراثي»، وقد ذكره أبو سعد السمعاني في هذه النسبة من الأنساب (٢ / ١٨٧)، وقبله قيده ابن ماكولا في الإكمال ١ / ٥٧٣، والمؤلف في كتابه المشتبه ٥٧، وابن حجر في التبصير ١ / ١٣١، وابن ناصر الدين في التوضيح ١ / ٤٠٩ حيث ذكره، وأشار إلى أن أباه من شيوخ الخطيب، ثم ذكر ولده العميد عبد الواحد بن المطهر البزاني الكاتب، وحفيدته عين الشمس بنت المفضل بن المطهر بن عبد الواحد، وهي من شيوخ ابن عساكر صاحب التاريخ، وهو منسوب إلى «بُزَان» بضم الباء الموحدة وتخفيف الزاي، من قرى أصبهان. والطريف أن المحقق ذكره على الوجه في ترجمته (ط ٤٨ ص ١٤٥ ت ١٥٧)، لكنه ضبطه هناك نقلاً من سير أعلام النبلاء، فلما ابتعد عنه قليلاً ظهر علمه الحقيقي، فحرف اسمه ونسبته ودَلَّس على السمعاني فزعم أنه ذكره في «البراثي» من الأنساب!؟

٨ ـ ومن طرائف تحريفاته للأنساب وتعليقاته على ما يتحرف عنده، ما وقع في ترجمة أبي محمد سفيان بن إبراهيم بن عبد الوهاب ابن الحافظ أبي عبد الله

= الكتاب يكاد أن يكون مستحيلاً.

ابن مندة العَبْدي الأصبهاني المتوفى سنة ٥٤٧ (ط ٥٥ ص ٢٧٢ ت ٣٧٥) حيث تحرفت نسبته في طبعته إلى «**الفيدي**» فقال معلقاً: «الفَيْدي: بفتح الفاء وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة إلى فَيْد، وهي قلعة بالنجد على منتصف الطريق في ناحية العراق. (الأنساب ٩ / ٣٥٩) ووردت في الأصل (الفيذي) بالذال المعجمة».

قال بشار: أهكذا يكون التحقيق والتدقيق، والمبتدئ بطلب العلم يعلم أن آل مندة: عبديون أصبهانيون لا علاقة لهم بفيد ولا بنجد، فلا أدري كيف جاء بمثل هذه التعليقات.

٩ ـ وجاء في (ط ٥٦ ص ٢٦٩ ت ٢٨٦) ما يأتي: «محمد بن أحمد بن أبي العافية، أبو عبد الله **المُلحمي** المرسي يُعرف بالقسطلي». وعلق (المحقق) على نسبة «الملحمي» بقوله: «بضم الميم وسكون اللام وفتح الحاء المهملة وفي آخرها الميم، هذه النسبة إلى الملحم، وهي ثياب تنسج من الإبريسم». وهذه النسبة موجودة في «الأنساب» للسمعاني ومختصره المعروف باللباب لابن الأثير، ولكنه حذف منها قول السمعاني لفظة «بمرو» إذ جاء فيه: «تنسج بمرو من الإبريسم»، فهذا مما لا يلائم ما عنده إذ كيف تكون هذه النسبة لرجلٍ مرسي قسطلي أندلسي، وأين الأندلس من مرو؟ وغني عن القول أن السمعاني وابن الأثير لم ينسبا المترجم إليها، وكيف يفعلان ذلك والنسبة محرفة من «**اللَّخْمي**». يضاف إلى ذلك أن اسم جد المترجم سقط من طبعته فهو «محمد بن أحمد بن محمد بن أبي العافية»، ولم يستطع أن يقف له على ترجمة، وهو مترجم في التكملة لابن الأبار ٢ / ٢٥.

١٠ ـ ومثله في الطبقة نفسها (ص ٢٧٤ ت ٢٩٥): «نصر الله بن أحمد بن أبي العز محمد بن المختار بن المؤيد بالله أبو العباس بن أبي تمام الهاشمي **الخُرَيْمي** التاجر». وقال معلقاً على نسبة «الخريمي» بقوله: «بضم الخاء المعجمة وفتح الراء وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وفي آخرها الميم. هذه النسبة إلى خريم وهو اسم رجل (الأنساب ٥ / ٩٩). انتهى.

قلت: من يراجع الأنساب لأبي سعد السمعاني لا يجد ذكراً لهذا الرجل، ولا يمكن أن يكون ذلك، فهذا رجل من عائلة هاشمية بغدادية معروفة كانت تسكن في أحد أحياء بغداد الراقية يومئذٍ هو «الحريم الطاهري» فنسب هذا الرجل

إليه «الحَرِيمي»، وهي إحدى محال الجانب الغربي من بغداد منسوبة إلى طاهر ابن الحسين الأمير المشهور، فإنا للّه وإنا إليه راجعون.

فهذه عشرة أمثلة صارخة تعمدتُ أن تكونَ من طبقات مختلفة فيها من مخالفة أصول التحقيق ما هو ظاهر بيِّن لا يحتاج إلى مزيد كلام، ولمثل هذه التحريفات والتصحيفات مئات النظائر مع الدَّعاوى بالمراجعة والتَّدْقيق والضبط، كما سيأتي بيانه في بعض الجداول الملحقة.

وأرى من المفيد، قبل أن أمسك القلم عن مثل هذه المخالفات، أن أنبه على مسألتين مهمتين:

الأولى: أن النسبة قد تتحرف في نسخة سقيمة كالتي اعتمدها الدكتور تدمري من «تاريخ الإسلام» فعلى المحقق التأني في إثباتها وتقليب الأوجه المحتملة لها قبل التصريح بالعجز، من مثل ما جاء في (ط ٥٧ ص ٢٤٥ ت ٢٢١): «سليمان بن فيروز، أبو داود **العبشري** الخياط الزاهد». فعلق (المحقق) على هذه النسبة المحرفة بقوله: «لم أجد هذه النسبة في كتاب الأنساب»، وكان أشار قبل ذلك أنه لم يقف له على ترجمة وخمَّن أنه في ذيل تاريخ بغداد لابن النجار، كما نص على ذلك المؤلف.

وعند المراجعة واعتماد النسخ الصحيحة تبين أن نسبة هذا المترجم هي «العَيْشوني»، وأن أبا سعد السمعاني قد ذكره في هذه النسبة من الأنساب، وتابعه عز الدين ابن الأثير في اللباب، ولم يذكر السمعاني وفاته لتأخرها عن وفاته، ولم يستدركها عليه ابن الأثير في «اللباب» لقصور همته عن تتبع مثل هذه الأمور، قال السمعاني في «العَيْشوني» من الأنساب: «هذه النسبة إلى ابن عَيْشون، أحد البغداديين، وأبو داود سليمان بن فيروز بن عبد اللّه الخياط العيشوني، كان أبوه فيروز مولى عتيق ابن عيشون فنسب إليه، وسليمان هذا كان خياطاً بين الدربين بشرقي بغداد، سمع أبا الحسن علي بن محمد بن علي العلاف، سمعت منه حديثاً واحداً، وكان شيخاً صالحاً».

الثانية: لا بد من الرجوع إلى الكتب المختصة بالأنساب عند ضبطها وأن تنص عليها الكتب، ولا يجوز ترجيح قراءة على أخرى استناداً إلى كتاب مطبوع لا سيما الطبعات غير المتقنة، فمن ذلك ما جاء في ترجمة محمد بن علي بن

محمود الزوزني من طبعة الدكتور التدمري لتاريخ الإسلام (ط ٤٨ ص ٧٦ ت ٥٥): «سمع. . . وأبا القاسم **الخِرَقي**». وعلق الدكتور على هذه النسبة بقوله: «في الأصل: «الحرضي» والتحرير من المنتظم». وهذا تعليق لا يصح من حيث المنهج والصحة، فالأصل المعتمد عند الدكتور أصل محرف لا يُعتد به مع دعاواه العريضة باستعمال نسخة المؤلف التي بخطه، وطبعات كتاب «المنتظم» لابن الجوزي من أسوأ الطبعات مليئة بالتحريف والتصحيف فلا يعتد بها في التصحيح، وعند الدراسة المتأنية تبين أن ما جاء في «أصل» الدكتور محرف، وكذلك الذي في المطبوع من المنتظم، وأن الصواب فيه «الحُرْفي» بضم الحاء المهملة وسكون الراء وكسر الفاء، هذه النسبة تقال للبقال ببغداد ومن يبيع الأشياء التي تتعلق بالبزور والبقالين، وقد نص السمعاني على ذكره في هذه النسبة، فقال: «والمشهور بهذه النسبة أبو القاسم عبد الرحمن بن عبيد اللّه بن عبد اللّه. . . السمسار الحُرْفي من أهل بغداد». والطريف أن هذا الرجل تقدمت ترجمته في وفيات سنة ٤٢٣ من تاريخ الإسلام، وجاءت نسبته صحيحة في طبعة الدكتور هناك (ط ٤٣ ص ١٠٨ ت ٩٩) لأنه استلبها هناك من سير أعلام النبلاء ١٧ / ٤١١، فلما ابتعد عنه وقع في الذي نراه من التخليط العجيب.

لقد وقع التحريف والتصحيف في هذه الطبعة في مئات الأنساب لغياب المنهج العلمي في التحقيق الذي من مبادئه الأولى أن ينص كُتَّاب الأنساب على نسبة المترجم إلى النسبة المذكورة في كتبهم لا سيما في الأنساب النادرة، واعتماد النسخ الصحيحة في التحقيق وإدراك العلاقة بين الأنساب المذكورة في الترجمة الواحدة، فضلاً عن ضرورة العودة إلى كتب المشتبه في الأنساب المشتبهة مثل «الخراز والخزاز»، و«البزاز والبزار»، و«الأبلي والأيلي»، و«الطِّهراني والظَّهراني» و«الجيزي والحيري» و«الحَرَشي والجُرشي»، وهلم جراً.

وأرى من المفيد أن أقدم جدولاً أذكر فيه بعض الأنساب المحرفة والمصحفة في طبعة الدكتور المحقق ليقف القارىء على مدى الإساءة التي أُسيء بها إلى هذا الكتاب العظيم، مقتصراً على تتبع ذلك في الطبقات ١٧ و٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٨ فقط باعتبارها من أواسط الكتاب، وإلا فإن ما وقع في الطبقات من الثلاثين فما بعدها مما تشيب له الرؤوس، لكن الموضع لا يحتمل أكثر من ذلك.

نماذج من التحريف في الأنساب

من الطبقة السابعة عشرة

الصفحة والسطر	الخطأ	الصواب
ص ٥١ س ٥ :	حدثنا **الجهامي**	الحمامي
ص ٦٣ س ٩ :	سعيد بن سليمان **النشتكي**	النَّشِيطي
ص ٩٦ س ٨ :	جعفر **القريابي**	الفِرْيابي
ص ١٠٨ س ٥ :	عبيد الله **العشي**	العيشي
ص ١١٢ س ١ :	خالد بن عبد الله **القُشيري**	القَسْري
ص ١٥٢ س ٦ :	ابن **البلْخي**	ابن الثلجي[1]
ص ١٥٤ س ٢ :	حماد بن يزيد **المقرىء**	المنقري
ص ٢٣٥ س ٢٠ :	قال **المَرْوَزِي**	المَرُّوذي
ص ٢٤١ س ٢٠ :	أبو هاشم **الرمادي**	الرُّمَّاني
ص ٢٤٢ س ٧ :	أبو داود **الحضرمي**	الحَفَري
ص ٣٠٢ س ١١ :	محمد بن سنان **العوفي**	العَوَقي
ص ٣١٩ س ٨ :	خالد بن حميد **المهدي**	المَهْري
ص ٣٣٨ س ١ :	عبد المؤمن بن خالد **الحنيفي**	الحَنَفي
ص ٣٣٨ س ٩ :	إبراهيم بن الحجاج **الشامي**	السامي
ص ٣٤٠ س ٩ :	حسين بن محمد **المَرْوَزي**	المَرُّوذي
ص ٣٤٨ س ١٤ :	عبد الله بن عون **الخزاز**	الخَرَّاز[2]
ص ٣٥٣ س ١٠ :	هشام بن عبيد الله **الدارمي**	الرازي
ص ٣٦٤ س ٧ :	إدريس **الأزدي**	الأودي
ص ٣٦٦ س ٥ :	إبراهيم بن مهدي **الأَيْلي**	الأُبُلي
ص ٣٧٣ س ٦ :	عبد الله بن رجاء **الفراتي**	الغُداني
ص ٣٧٤ س ٣ :	عبد الله بن بشير[3] (كذا) **الأسلمي**	السُّلمي
ص ٣٨٦ س ٩ :	عيسى بن ميمون **المدني**	المكي
ص ٤٢١ س ١٠ :	إسحاق **الفَرْوي**	الفَزَاري

---

(١) هو محمد بن شجاع، وقد جاء على الصواب قبل خمسة أسطر، فلم ينتبه المحقق إليه.

(٢) قيده ابن ناصر الدين في «التوضيح» ٢ / ٣٤٤.

(٣) صوابه: بُسْر.

ص ٤٤١ س ١٣ :	بكار **الأخيني**	الأخنسي
ص ٤٤٢ س ١٦ :	ابن **الأخباري**	ابن الأنباري
ص ٤٩٢ س ٥ :	القاسم بن الحكم **الغزي**	العُرَني
ص ٥٠٦ س ١ :	يحيى بن أزهر **البَصْري**	المصري

الطبقة الرابعة والعشرون

ص ١٧ س ٩ :	خالد بن عمرو **الشامي**	السُّلَفي
ص ٣٢ س ٦ :	أحمد بن أبي أحمد **الجَرْجَرائي**	الجُرْجاني
ص ٣٦ س ٨ :	وأبي عامر **النقدي**	العَقَدي
ص ٣٦ س ٩ :	عبد اللّه بن الوليد **العُرَني**	العَدَني
ص ٥٢ س ١ :	محمد بن عمر **الرملي**	الذُّهلي
ص ٨٢ س ١٤ :	عبد العزيز **الدارقطني**	الدراوردي
ص ٨٢ س ١٩ :	عتاب بن بشير **الجَنَدي**	الجَزَري
ص ١١٢ س ١٢ :	إبراهيم بن خالد **الصَّغَاني**	الصَّنْعاني
ص ١١٧ س ٤ :	جميل بن عزيز **التيمي**	التميمي
ص ١٤٣ س ٧ :	حفص بن سليمان **الفارقي**	القارىء
ص ١٧٠ س ١٥ :	سعيد بن سليمان **التميمي**	التَّيْمي
ص ١٧٠ س ١٣ :	أبو عمرو الحراني **الرملي**	النُّفيلي
ص ١٨١ س ١ :	أبو الربيع . . . **الزُّهْري**	الزَّهْراني
ص ١٨١ س ١٣ :	حفص **العاضدي**	الغاضِري

ومن الطبقة الخامسة والعشرين

ص ٣٦ س ٦ :	أبي أحمد **الزُّبيدي**	الزُّبَيْري
ص ٥٥ س ٦ :	أبي بكر **الغارمي**	الغازي
ص ١٦٣ س ٧ :	علي بن موسى **الرَّبعي**	البزيعي
ص ١٦٤ س ١ :	إبراهيم بن عبد اللّه . . . **الحَمَّاد**	الحداد
ص ١٦٩ س ١٠ :	كثير بن عبد اللّه **الأَيْلي**	الأُبُلي
ص ١٧٠ س ١٦ :	محمد بن يحيى **المكي**	الكَحَّال
ص ١٨١ س ٢ :	أيوب بن عافية **البَصْري**	المِصْري
ص ٢٣٦ س ٨ :	محمد بن هارون **الروماني**	الروياني
ص ٢٤٥ س ١٢ :	عبد الكريم بن إبراهيم **المرادي**	المروذي

ص ٢٥٠ س ٤ ـ ٥ :	محمد بن حمدون **القطيعي**	المُنَقِّي
ص ٢٥٠ س ٨ :	خال ولد **البُستي**[1]	السُّنِّي
ص ٢٥٣ س ٥ :	حميد بن هشام **القِبْلي**	العَبَلي
ص ٢٥٥ س ٨ :	محمد بن إسماعيل **البهلاني**	البَصلاني
ص ٢٧٦ س ١٣ :	الحسين **البناني**	القَبَّاني
ص ٢٨٩ س ٢ :	أبو أيوب **المخرمي**	المخزومي
ص ٣٠٣ س ٣ :	علي بن محمد **الحسني**	الحَبيبي
ص ٣١٤ س ٣ :	المفضل بن محمد **الجُنْدي**	الجَنَدي
ص ٣٢٠ س ٧ :	أبومحمد **الأودي**	الأزدي
ص ٣٢٣ س ٣ :	العباس بن **البَرْقي**	البِرْتي
ص ٣٣٨ س ٨ :	عبد الوهاب بن عبد الرحيم **الجُوَيْري**	الجَوْبري
ص ٣٤٥ س ١ :	يحيى ابن **الموصلي**	الذهلي
ص ٣٤٩ س ٧ :	عذرة بن مصعب **القَدَري**	العُذْري
ص ٣٥٣ س ٢ :	**البُسْري** لا الكوفي	البَصْري
ص ٣٥٤ س ١١ :	أحمد بن هارون **البَرْدَنْجي**	البَرْدِيجي
ص ٣٦٢ س ٥ :	أحمد بن فيل **الوابشي**	البالِسي
ص ٣٦٥ س ٦ :	محمد بن حماد **الظهراني**	الطهراني
ص ٣٩١ س ١٤ :	أزهر **السماك**	السمان
ص ٤٢٢ س ٦ :	حبش بن سعيد **الصوفي**	الصدفي
ص ٤٣٢ س ٣ :	يزيد بن مسلم **الصغاني**	الصَّنْعاني
ص ٤٣٦ س ٤ :	أبو سعيد **السَّكُوني**	السُّكَّري
ص ٤٤٩ س ١١ :	كثير بن عبد الله **الأَيْلي**	الأُبُلي
ص ٤٦٢ س ٥ :	محمد بن عبد الرحمن بن **الشامي**	السَّامي
ص ٤٧٢ س ٩ :	أبو عثمان سعيد بن إسماعيل **الجيزي**	الحيري[2]
ص ٤٧٣ س ١٤ :	المثنى بن معاذ **العَنْقَزي**	العنبري
ص ٤٧٨ س ١٢ :	هناد **السِّلَفي**	النسفي

(١) وأعاده في ص ٣٣٠ س ١٣ ، فعُلم إصراره عليه .

(٢) هو من حيرة نيسابور ، وهو الزاهد النيسابوري المشهور ، والجيزة بمصر؟!

ص ٤٨٨ س ٧ :	محمد بن إسحاق **الصَّنْعاني**	الصَّغَاني[١]
ص ٥٠٣ س ٧ :	موسى بن عبد الرحمن **الضبي**	العُتقي
ص ٥١١ س ١٥ :	إبراهيم بن خالد **الصغاني**	الصَّنْعاني

ومن الطبقة السادسة والعشرين

ص ٤٠ س ٣ :	النضر بن محمد **الحَرَثي**	الجُرَشي
ص ٥١ س ٧ :	إبراهيم بن محمد **الطحان**	الطيَّان
ص ٦٠ س ٦ :	أحمد بن علي **الحِمّاني**	الجوزجاني
ص ٦٤ س ١٦ :	أبا داود **الحيري**	الحَفَري
ص ٦٥ س ٩ :	عبد اللّه بن زيدان **العِجْلي**	البَجَلي
ص ٧٣ س ٧ :	هارون **الزُّهَيْري**	الزُّهْرِي
ص ١١٠ س ١١ :	إسماعيل بن العباس **الوزان**	الوراق
ص ١١٣ س ١ :	أبو عبد الغني البلقاوي **المُعافَى**	المُعَانِي
ص ١٤١ س ١٤ :	محمد بن إسماعيل **المهدي**	المهندس
ص ١٥٩ س ١٤ :	أبو داود **السختياني**	السجستاني
ص ١٨١ س ٤ :	يحيى **اليماني**	الحِمَّاني
ص ٢٠٠ س ١ :	أبو عُبيدة **المصري**	البَصْري
ص ٢٣٨ س ٥ :	محمد بن إسحاق **الضبي**	الصيني
ص ٣٠٣ س ٢ :	أبو بكر أحمد بن محمد بن عمر البصري **الحراني**	الحِرَابي
ص ٣٧٣ س ١٢ :	أبو عثمان **الحربي**	الحيري
ص ٣٨٤ س ٨ :	القاسم بن عيسى **القَصّار**	العَصَّار

ومن الطبقة الثامنة والعشرين[٢]

ص ٢٢٧ س ٢ :	أبو بكر **المَرْوَزي**	المَرُّوذي
ص ٢٤١ س ٢ :	أحمد بن محمد **البرّي**	البرْتي
ص ٢٥٧ س ١٠ :	أبو شيخ **السائمي**[٣]	الشاشي
ص ٢٦٢ س ٣ :	أحمد بن خالد **العوصي**	الوَهْبي

---

(١) ويقال فيه: «الصاغاني» أيضاً، فكل جائز.

(٢) أهملنا الطبقة (٢٧) لأنها مختصرة في طبعة الدكتور تدمري.

(٣) علق المحقق فقال: في الثقات: الشامي. قال بشار: وكله تحريف، ولم يسأل المحقق نفسه عن هذه النسبة التي أثبتها «السائمي»!

ص ٢٦٦ س ٥ :	أبا أحمد **الزهري**	الزبيري
ص ٢٦٩ س ١٣ :	عثمان بن عبد الرحمن **الطوابقي**	الطرائفي
ص ٢٧٧ س ١ :	أبو بكر بن إسحاق **الصَّيْفي**	الصِّبْغي
ص ٢٨٠ س ٩ :	أبو عبد الله **الضُّبَعي**	الضَّبِّي
ص ٢٨٢ س ١ :	أحمد بن محمد بن يزيد **الأنباري**	الإيتاخي
ص ٢٩٣ س ١٦ :	أبو إسحاق القرطبي **الحافظ**	الحائك
ص ٣٢٤ س ١٦ :	**البردعي**	البَرْديجي
ص ٣٢٨ س ١٧ :	**الطبشي**	الطستي
ص ٣٣١ س ٨ :	عمر بن شبيب **المُعَلّى**	المُسْلِي
ص ٣٣٢ س ١٢ :	أبا الفضل **الرياني**	الرياشي
ص ٣٣٤ س ١٣ :	أبي معمر **النّقْري**	المِنْقَري
ص ٣٤٠ س ١٢ :	**الملامية**	الملامتية
ص ٣٤٠ س ١٩ :	أبو حامد **الأعمش**	الأعمشي
ص ٣٤١ س ١٤ :	أبو رجاء **القارىء**	العامري
ص ٣٤١ س ٢٠ :	**اللّقاباذي**	المُلْقاباذي
ص ٣٥٦ س ١٠ :	**الأكثيري**	الإلبيري
ص ٣٥٩ س ١٩ :	محمد بن أحمد بن يعقوب **المتولي**	المتوثي
ص ٣٥٩ س ٢٤ :	أبي بكر **الصنعاني**	الصاغاني(١)
ص ٣٦١ س ١٥ :	عبد الله بن محمد **المكّي**	المسْكي
ص ٣٦٦ س ١١ :	سهل بن عبد الله **السَّرِي**(٢) الزاهد	التُّسْتَري
ص ٣٧٤ س ٤ :	يحيى بن محمد **الحارثي**	الجاري
ص ٣٧٤ س ٥ :	أبو محمد **الفاطمي**	الفاكهي
ص ٣٨٤ س ٨ :	**الهَمْداني التراس**	الهَمَذاني القواس
ص ٣٨٤ س ٩ :	القاسم بن الحكم **العَوْفي**	العُرَني
ص ٣٩٣ س ١٥ :	أبو محمد **العَقِيبي**	القيسي(٣)

---

(١) وتكتب: «الصغاني» أيضاً.

(٢) هكذا قيده بالحركات زيادة في الضبط، فإذا كان هذا في العلم المشهور المذكور، فما بالك بالعلم المغمور؟!

(٣) من الطريف أن هذه النسبة جاءت على الصواب في المطبوع من المعجم الصغير للطبراني=

ص ٣٩٣ س ١٧ :	أبو النجم بدر **الجَمّاس** الأمير	الحمامي
ص ٣٩٦ س ١٧ :	ابن عبدوس **الطريفي**[1]	الطرائفي
ص ٣٩٧ س ١ :	أبو الفضل يعقوب الهروي **ابن الفرات**	القَرَّاب
ص ٣٩٧ س ٢١ :	أبو يعقوب **بن الفرات**	القَرَّاب[2]
ص ٤٠٠ س ١١ :	عبد الله بن محمد **العَطِش**	العَطَشي
ص ٤٠٦ س ٣ :	محمد بن **حُمَيْد البَلْخي**	محمد بن حِمْير السَّلِيحي
ص ٤١٥ س ١٣ :	أبو علي **الطوبياري**	الطوماري
ص ٤٢٢ س ٩ :	أبو القاسم الكوفي **الحمداني**	الهَمَذاني
ص ٤٢٣ س ١١ :	محمد بن سعدان **الهروي**	النحوي
ص ٤٢٦ س١٢ :	عمر بن يونس **اليماني**	اليمامي
ص ٤٢٧ س ١٥ :	عبد الله بن محمد **العتاب**	القَبَّاب
ص ٤٣٢ س ٨ :	سليمان بن يزيد **القاضي**	الفامي
ص ٤٣٩ س ١ :	أبو إسماعيل **السالمي**	السُّلمي
ص ٤٤٢ س ٦ :	أبو جعفر **الحنفي** الكوفي	الحُنَيْني
ص ٤٤٩ س ١٥ :	أبو العباس **الحبوب**	المحبوبي
ص ٤٥٦ س ١٣ :	القاسم بن الحكم **العربي**[3]	العُرَني
ص ٤٥٦ س ١٨ :	محمد بن عميرة **العنقي**	العُتَقي
ص ٤٧٢ س ٣ :	محمد بن يوسف **بن عيسى بن برغل**	ابن الطباع!
ص ٤٧٤ س ٩ :	أبو عثمان **الخراشي**	الخُواشتي
ص ٤٧٤ س ١٢ :	أبو إسحاق البزاز **المروزي**	الهروي
ص ٤٧٩ س ٢ :	أبو عمران **المُرّي**	المُزَني
ص ٤٩٠ س ١٥ :	عبد الله بن رجاء **البغدادي**	الغداني
ص ٤٩٧ س ١١ :	محمد بن سنان **العَوْفي**	العَوَقي

= (٦٦١) وذكر (المحقق) في تعليق له أن هذا تحريف فاحش!

(١) وكرره في ص ٣٩٧ س ١٢ .

(٢) هو إسحاق بن إبراهيم المؤرخ المشهور.

(٣) وأعاده في ص ٤٦٥ س ١١ ، وص ٤٧٤ س ١٦ ، وهذا من إصراره على صحة النسبة عنده!

رابعاً: ضبط الأسماء:

قال الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي في أول كتابه «المؤتلف والمختلف»: «حدثنا أبو عِمْران موسى بن عيسى الحَنِيفي[1]، قال: سمعت أبا إسحاق النُّجِيرمي[2] إبراهيم بن عبد اللّه يقول: أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه شيءٌ لا يدخله القياس ولا قبله شيءٌ يدل عليه ولا بعده شيءٌ يدل عليه».

وضبط الأسماء يعتمد على جملة أمور من أبرزها:

١ ـ توفر النسخ الخطية المتقنة التي يحقق أي كتاب عليها.

٢ ـ توفر مصادر محققة تحقيقاً علمياً متميزاً، أو توفرها بخطوط علماء مشهود لهم بالضبط والإتقان، مثل زكي الدين المنذري وعز الدين ابن الأثير، وعلم الدين البرزالي، والذهبي، والمزي، والسبكي، وابن المهندس، وابن حجر وأمثالهم.

٣ ـ توفر كتب المشتبه التي تعنى بضبط ما يشتبه من الأسماء والكنى والأنساب، إذ أن كثيراً من الحروف العربية تتشابه في رسمها مثل الباء والتاء والثاء والياء، والحاء والخاء والجيم، وهي الحروف المتفقة في الرسم المختلفة في النقط، فهي من أعظم المصادر أهمية في ضبط أسماء الناس، وهي الركن الركين والمرجع الأمين لكل المشتغلين بهذا العلم، ومن أجمعها حتى عصره كتاب «الإكمال» لابن ماكولا (ت ٤٧٥) الذي استوعب فيه المؤلفات السابقة، لا سيما كتب عبد الغني بن سعيد الأزدي والدارقطني والخطيب البغدادي. ثم الذيل عليه لابن نقطة الحنبلي «ت ٦٢٩» وهو «إكمال الإكمال»، والذيل عليه لابن الصابوني «ت ٦٨٠»، ولمنصور بن سليم الإسكندراني «ت ٦٧٣». ثم الكتاب النافع الجامع المليء الذي وضعه مؤرخ الإسلام الذهبي وسماه «المشتبه»، وشرحاه: للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢) المسمى بالتبصير، ولعلامة الشام ابن ناصر الدين الدمشقي «ت ٨٤٢هـ» المسمى «توضيح المشتبه» وهو أعظم هذه الكتب نفعاً وأبقاها على الأيام أثراً لا سيما بعد تحقيقه تحقيقاً علمياً

---

(١) منسوب إلى بني حنيفة، ذكره الحافظ ابن ناصر الدين في التوضيح ٣ / ٣٧٦.

(٢) منسوب إلى نجيرم، ويقال: نجارم، محلة بالبصرة، كما في أنساب السمعاني.

متقناً مجوداً، وجميع الكتب المذكورة مطبوعة منتشرة مشهورة.

٤ ـ مراجعة الكتب التي عُني مؤلفوها بتقييد الأسماء وضبطها بالحروف، من مثل كتاب «التكملة لوفيات النقلة» للحافظ المنذري «ت ٦٥٦»، وكتاب «وفيات الأعيان» لابن خلكان «ت ٦٨٠»، و«تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر العسقلاني «ت ٨٥٢» وكلها محققة تحقيقاً علمياً متقناً.

٥ ـ توظيف معرفة المحقق في أسماء الناس، فالمحققون الجيدون في هذا العلم يتعين أن يتمتعوا بحافظة قوية ومعرفة بطبقات الرواة، وهو أمر لا يتأتى إلا من طول معاناة لكتب الرجال، وكثرة إدمان على مطالعة كتب المشتبه والمؤتلف والمختلف، ومعرفة قيمة كل كتاب من هذه الكتب ومنزلته بين الكتب التي من بابته، ثم قدرة المحقق على الانتقال من مصدر لآخر عند تتبعه للأسماء، والاحتمالات التي يتوقعها في كل مصدر لهذا الاسم أو ذاك.

إن غياب أيٍّ من هذه المبادىء المذكورة أو ضعفها عند المحقق يؤدي بلا شك إلى اضطراب شديد لكثرة ما يقع من تصحيف أو تحريف لا يستطيع المحقق تداركه لقلة بضاعته في هذا العلم أو ضعف قدراته العلمية في جانب أو أكثر مما ذكرنا، ولعلي أضرب فيما يأتي بعض أمثلة دالة على ذلك.

فمنه غياب الفهم الدقيق لوظيفة كتب المشتبه في ضبط الأسماء المشتبهة، ومن أمثلة ذلك قيام الدكتور تدمري بتقييد والد عبدان بن زَرِّين بن محمد الأذربيجاني المقرىء المعروف المتوفى سنة ٥٤٤ (ط ٥٥ ص ١٩٠ من طبعته) حيث قيده «رزين» بتقديم الراء على الزاي ثم قوله في تعليق له عليه: «وقد ورد في الأصل زرين بتقديم الزاي وتشديد الراء، وكذا في مختصر تاريخ دمشق والمشتبه ١ / ٣١٦. أما في التحبير «رزين» بتقديم الراء».

فتأمل أيها القارىء هذا العجب العجاب الذي يحيّر أولي الألباب، فالاسم يأتي مضبوطاً في نسخته المعتمدة ثم يقيده المؤلف في كتاب خاص بتقييد ما يشتبه من الأسماء، ثم يأتي المحقق فيغير الصحيح إلى خطأ، ويستند في كل ذلك إلى كتاب مطبوع حققته آنسة كانت يومئذٍ طالبة تتعلم تحقيق النصوص مع قول المؤلف في المشتبه وهو كتاب أحال عليه (المحقق): «وبزاي مفتوحة ثم مشددة... وعبدان بن زَرِّين الدويني، شيخ ابن أبي لقمة». فماذا يريد المحقق

بعد هذا؟ وهل من أحد اعترض على تقييد الذهبي هذا؟ الجواب: كلا، وها هو العلامة المحقق ابن ناصر الدين يقول في توضيح المشتبه ٤ / ١٨٣: «المشددة هي الراء وهي مكسورة. قال: وعبدان بن زَرِّين الدويني، شيخ ابن أبي لقمة. قلت: تقدم ذكره في حرف الدال المهملة (يعني في الدويني ٤ / ٥٩٠). وها هو الحافظ ابن حجر العسقلاني يقول في تبصير المنتبه ٢ / ٦٠٢: «وبزاي وتشديد الراء... وعبدان زَرِّين، شيخ لابن أبي لقمة. ثم جاء الاسم صحيحاً في المطبوع من سير أعلام النبلاء ٢٠ / ٢٥٦، وفي تاريخ دمشق لابن عساكر ٣٧ / ٣٥٤ فضلاً عن أن هذا القسم من تاريخ الإسلام وصل إلينا بخط المؤلف فإن كان المحقق صادقاً في استعمال النسخة التي بخط المؤلف كما وضع صورتها في بعض الأجزاء فكيف جاز له أن يغيِّر ما خطته يد المؤلف استناداً إلى شيء ورد في كتاب آخر؟ نسأل اللّه السلامة لعقولنا وأفهامنا.

ومثل هذا الجهل بأسماء الناس ووقوع التحريف والتصحيف في أسمائهم من غير أن يفطن إلى ذلك جعله يقع في مُضحكات فلا يستطيع مثلاً أن يجد للمترجم مصدراً، وأنَّى له ذلك والاسم محرف أو مصحف، فمن ذلك مثلاً:

١ ـ ما جاء في ط ١٧ ص ٣٤٥: «عبيد بن سليم العلوي الكوفي الجمال»، لم يذكر له (المحقق) مصدراً لأن اسم والده محرف فهو «وسيم»، وهو من رجال التهذيب ١٩ / ٢٤٧ ـ ٢٤٨ ومن ثم فله مصادر عديدة.

٢ ـ ومنه ما جاء في ط ٢٣ ص ٢٨٣ حيث تحرف عليه شيخ البخاري «علي ابن الحكم بن ظبيان» إلى: «علي بن الحسن بن طيبان»، فسارع وعلق فقال: «لم أجد له ترجمة مع أن البخاري أخذ عنه، ولم يذكره في تاريخه، ولم يذكره أيضاً الكلاباذي، ولا ابن عساكر». وهذا بلا شك تعليق يدل على قلة العلم والمعرفة إذ كيف يتصور أن الكتب كلها تغفل عن شيخ من شيوخ البخاري؟ ألم يفكر لحظة بإمكانية تحريف الاسم؟ وهذا بلا شك مترجم في الكتب التي ذكرها، وهو في تهذيب الكمال ومختصراته!

٣ ـ ومنه ما وقع من تحريف في اسم أحمد بن محمد بن عبد اللّه بن عبد الصمد الهاشمي المعروف بأبي العَبَر حيث سقط عنده اسم أبيه (ط ٢٥ ص ١٤٤) ووقع فيه نقص بسبب وجود بياض زعم وجوده في نسخته الفريدة العتيدة

فلم يعرف له مصدراً واحداً، وهو مترجم في تاريخ الخطيب ٦ / ١٨٥ ـ ١٨٦ من طبعتنا، وله ترجمة في المؤتلف للدارقطني ٣ / ١٦٦٨، والإكمال لابن ماكولا ٦ / ٢٩٠، والمشتبه للمؤلف ٤٧٥، والتوضيح لابن ناصر الدين ٦ / ٣٧٢ وغيرها من المصادر الكثيرة.

٤ ـ ومنه ما جاء في ط ٢٦ ص ٣٥٥ ت ٥٤٢: «موسى بن حافظ النحوي» وكيف يمكن أن يجد له ترجمة وهو محرف صوابه «موسى بن خاقان النحوي»، وهو مترجم في تاريخ الخطيب ١٥ / ٣٧ ـ ٣٨، وإنباه الرواة للقفطي ٣ / ٣٣١، وميزان الاعتدال للمؤلف ٤ / ٢٣ وغيرها.

٥ ـ ومنه ما جاء في ط ٢٨ ص ٢٨٢ ت ٢٥١ حيث لم يجد ترجمة لواحد يقال له: «أحمد بن محمد بن يزيد الأنباري»، وإنما هو «الإيتاخي» لا «الأنباري»، وقد نقل المؤلف عن الدارقطني وابن ماكولا، ولكن المحقق لم يستطع أن يجد هذا المترجم في تينك المصدرين، لأنه محرف، وهو في سؤالات الحاكم للدارقطني برقم (٢٧)، والإكمال لابن ماكولا ٧ / ٣٧٢ وقد نسبه «اليتاخي» كما أشار المؤلف (وسقط من مطبوعة الدكتور)، وهو من المترجمين في تاريخ الخطيب (٦ / ٣١٢ بتحقيقنا)، ومذكور في «الإيتاخي» من الأنساب للسمعاني، كما ترجمه غيرهم.

٦ ـ ومنه ما جاء في الطبقة نفسها ص ٣٨٨ ت ٤٤٧: «عبد الرحمن بن عبد الله، أبو القاسم الهاشمي»، ولم يذكر له ترجمة، وأنَّى له ذلك واسم المترجم محرف صوابه «عبد العزيز» بدلاً من «عبد الرحمن»! وهو مترجم في تاريخ الخطيب (١٢ / ٢١٧ ـ ٢١٨ بتحقيقنا)، والمنتظم لابن الجوزي ٥ / ٩٩ وغيرهما من الكتب التي تناولت عصره ومصره.

٧ ـ ومنه الترجمة التي بعدها مباشرة (رقم ٤٤٨): «عبد الكريم بن يعقوب ابن حميد... وعنه الطبراني»، فعلّق المحقق فقال: «لم أجد عبد الكريم بن يعقوب في المعجم الصغير للطبراني المطبوع». أقول: كيف تجده يا دكتور والاسم محرف صوابه: «عبد العزيز بن يعقوب بن حميد» وهو في المعجم الصغير للطبراني برقم (٧١٣)!

٨ ـ وفي الطبقة نفسها (ص ٣٩٣ ت ٤٥٤): «عبد الواحد بن فليح بن

رباح، مولى عبد اللّه بن عامر بن كريز المكي، أبو إسحاق، مقرىء أهل مكة مع قنبل». فتأمل كيف لم يستطع الوقوف على من ترجم لمقرىء مكة هذا المشهور، فذهب يبحث وينقر في كتب التراجم فلم يجد فيها ما يسعفه وكيف يجد ومقرىء مكة هذا اسمه «**عبد الوهاب**» لا «عبد الواحد»! وترجمته في الجرح والتعديل (٦ / الترجمة ٣٧٩)، وغاية النهاية لابن الجزري (١ / ٤٨٠)، والعقد الثمين للتقي الفاسي ٥ / ٥٣٦ ـ ٥٣٧ وغيرها. وقد تكرر على المؤلف فذكره في الطبقة (٢٥) (٥ / ١١٧٥ من طبعتنا) بسبب الاختلاف في وفاته.

٩ ـ ومن طرائف ذلك ما وقع عنده (ط ٣٣ ص ٢٩٤): «هارون بن عبد الملك بن عبد اللّه القيسي الأندلسي... مذكور في تاريخ ابن الفرضي». فعلق المحقق المؤرخ فقال على عادته: «يقول خادم العلم محقق هذا الكتاب عمر عبد السلام تدمري: هو غير مذكور في تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي». قلت: فلو سكت لكان أحسن، لأن الاسم عنده محرف صوابه «مروان» وليس «هارون»، وهو في تاريخ ابن الفرضي برقم (١٤١٦)!

١٠ ـ وفي الطبقة ٣٠ ص ١٩٨ تحرفت عليه نسبة عبد الكبير بن محمد بن عبد اللّه الأنسي البصري، فصارت «الأندلسي»! مع أن شيوخ المترجم مشارقة والراوي عنه مشرقي، فأحب الدكتور المحقق أن يعلق فقال: «لم يذكره أصحاب التراجم الأندلسية»!!

ولو أردت أن أتتبع مثل هذا لوقفت على مئات عديدة من أمثال هذه التراجم المحرفة التي لم يستطع أن يجد لها مصدراً مع شدة ولعه بذكر المصادر أو ما يسميه بحشد المصادر، نسأل اللّه العافية!

ثم إن قلة معرفته بالأسماء وقلة إدمانه عليها جعله يخلط اسمين فيخترع منهما اسماً جديداً ما أنزل اللّه به من سلطان، فمن ذلك على سبيل المثال حسب:

١ ـ قوله في ط ١٧ ص ٤٩٤ س ٢: «**منصور الأعمش**»، والصواب كما هو معروف «منصور والأعمش».

٢ ـ وقوله في ط ٢٦ ص ١٨٠ س ٣: «**وزيد بن يحيى بن عبيد الدمشقي الغساني**». والصواب: «وزيد بن يحيى بن **عبيد** الدمشقي، وأبا مسهر الغساني»!

٣ ـ وقوله في الطبقة نفسها ص ٢٩٠ س ١٣: «**وعنه داود بن الحسين**

البيهقي بن محمد الترك». والصواب: «وعنه داود بن الحسين البيهقي، وجعفر ابن محمد الترك».

٤ ـ وقوله في الطبقة عينها ص ٣٢١ س ٣: «**محمد بن هارون بن المجدر**»، ولا وجود لمثل هذا الاسم بهذه الهيئة، والصواب: «محمد بن هارون، والمحاربي».

٥ ـ وقوله في ط ٢٨ ص ٢٢٢ س ٢: «**أحمد بن عبد الجبار العطاردي، وهو ابن عاصم الأصبهاني**». والصواب: «أحمد بن عبد الجبار العطاردي، وأحمد بن عاصم الأصبهاني»!

٦ ـ ومنه قوله في ط ٢٨ ص ٤٦١ س ٢٤: «**وذكره أيضاً الأمير أبو نصر بن الفرضي، والخطابي**»، وهكذا جعل ابن الفرضي أميراً وكنّاه أبا نصر، وهو اختراع جديد في الأسماء، إنما الصواب: «وذكره أيضاً الأمير أبو نصر، وابن الفرضي، والخطابي»، ومعلوم أن الأمير أبا نصر هو ابن ماكولا صاحب «الإكمال».

٧ ـ وقوله في ط ٢٨ ص ٤٦٣ س ٣: «**عَفّان بن اليمان**» ولا وجود لمثل هذا الاسم المركب من اسمين، فالصواب: «عفان، وأبي اليمان».

٨ ـ ومنه ما جاء في ط ٢٨ ص ٣٥٣ س ٨ ـ ٩: «**وعبد اللّه بن جامع الحلواني بن عقدة**». والصواب: «وعبد اللّه بن جامع الحلواني، وابن عقدة».

٩ ـ ومنه ما جاء في ص ٤٥٠ س ٨ من الطبقة نفسها: «**أبو ذر عبد الرب ابن محمد بن جوصا**». والصواب: «وأبو ذر عبد الرب بن محمد، وابن جوصا».

١٠ ـ ومنه ما جاء في ص ٤٥٣ س ٤ من الطبقة نفسها: «**أحمد بن المديني**»، وصوابه: «أحمد، وابن المديني»، يعني الإمام أحمد بن حنبل وعلي ابن المديني.

فهذه عشرة أمثلة فيها كفاية لمن يريد المعرفة ويتدبر الأمور أكثرها من طبقة واحدة، ولو شئنا تتبع مثل هذا لاحتجنا إلى تسويد مئات الصفحات.

وعلى العكس من ذلك كثيراً ما نجده يختلق من الاسم الواحد اسمين، فمن ذلك ما جاء في:

١ ـ ط ٢٤ ص ٣١ س ٥: **«وأبي إسماعيل المؤدب، وإبراهيم بن سليمان»**، وهو واحد جعله اثنين، هو: «أبو إسماعيل المؤدب إبراهيم بن سليمان».

٢ ـ ط ٢٨ ص ٢٧٢ س ٧: **«وأبو نعيم، وابن عدي»**، وهو واحد صوابه: «أبو نعيم بن عدي».

٣ ـ ط ٢٨ ص ٢٨٣: **«روى عنه أبو نعيم عبد الملك، وعدي»**، وهو واحد صوابه: «أبو نعيم عبد الملك بن عدي»، وهو المذكور في الفقرة السابقة، وهو الجرجاني المشهور.

٤ ـ ط ٢٨ ص ٣١١ س ١٣: **«أحمد بن مسلم، ومحمد بن عيسى البغدادي»** وهما واحد صوابه: «أحمد بن محمد بن عيسى البغدادي»، وهو صاحب «تاريخ الحمصيين»، وترجمته في تاريخ الخطيب (٦ / ٢٢١ بتحقيقنا) وتاريخ الإسلام (٧ / ١٧٢ بتحقيقنا أيضاً).

٥ ـ ط ٢٨ ص ٣٢٥ س ٤: **«أبو عمرو، وأحمد بن المبارك المستملي»**، والصواب: «أبو عمرو أحمد بن المبارك المستملي»، فأبو عمرو هي كنية أحمد.

٦ ـ ط ٢٨ ص ٤٨٢ س ٣: **«سعيد بن عمر، والأشعثي»** والصواب: «سعيد ابن عمرو الأشعثي».

٧ ـ ط ٢٩ ص ٣٥ س ١٤: **«وعبد اللّه بن الموفق، وأبي أحمد»** والصواب الذي ليس فيه ارتياب: «وعبد اللّه ابن الموفق أبي أحمد»، فأبو أحمد هي كنية الموفق صاحب اليد البيضاء في القضاء على حركة الزنج.

٨ ـ ط ٢٩ ص ١٢١ س ١٦: **«روى عنه أبو نعيم، وابن عدي»** والصواب: «أبو نعيم بن عدي»، وهو الجرجاني، وتكرار ذلك يدل على أن الأمر ليس من غلط الطبع، فهو مغرم بجعله اثنين.

٩ ـ ط ٣٠ ص ١٢٦ س ٥: **«وعبد الرحمن بن عبد الرحيم، ودحيماً»**، وهو تحريف صوابه: «وعبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيْماً».

١٠ ـ ط ٣٠ ص ١٣٣ س ٦: **«عن حرملة بن يحيى، وعبد الملك، وابن شبيب»**. والصواب: عن حرملة بن يحيى، وعبد الملك بن شعيب».

ومثل هذا التحريف يذكرنا دائماً بالمقولة المشهورة لذاك الأعجمي: «الخسن والخُسين بنات معاوية»!

وها أنذا أذكر بعض ما تحرف أو تصحف من أسماء الرواة في الطبقات ١٧ و٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٨ مثلما قدمنا في الأنساب لتكون الأمثلة من مكان واحد، وسيرى القارىء العجب العجاب الذي يحيّر ذوي الألباب، فنسأل اللّه سبحانه أن يوفقنا وأن يهب لنا من أمرنا رشدا.

نماذج من التحريف في أسماء المشهورين والأعلام

من الطبقة السابعة عشرة

الصفحة والسطر	الخطأ	الصواب
ص ٥ س ١٢	سفيان بن **شعبة** الثوري	سفيان بن سعيد الثوري
ص ٢٠ س ٨	**عُقبة** بن معدان الحمصي	عُفير بن معدان الحمصي
ص ٤٨ س ١٨	عصام بن **داود** بن الجراح	عصام بن رَوَّاد بن الجراح
ص ٥٨ س ٤	**المعان** بن عمران	المعافى بن عمران
ص ٧٠ س ٥	**يوسف** بن عبيد	يونس بن عبيد
ص ٧٢ س ٦	عكرمة بن **مخلد**	عكرمة بن خالد
ص ٧٥ س ٣	**إسحاق** بن حرب	سماك بن حرب
ص ٩٥ س ٧	**أسلم** بن سالم البلخي	سلم بن سالم البلخي
ص ١٠٢ س ٢	**جميل** بن هلال	حميد بن هلال
ص ١١٤ س١٠	**حبان** بن المغلس	جبارة بن المغلس
ص ١٢١ س ٥	حجاج بن **عياش**	حجاج بن محمد
ص ١٢٢ س ٧	عمر بن أحمد بن **مؤنس**	عمر بن أحمد بن يونس
ص ١٣٢ س ٣	صالح بن صالح بن **حسن**	صالح بن صالح بن حي
ص ١٤٢ س١٢	**بُشَيْر** بن الوليد	بِشْر بن الوليد
ص ١٤٣ س ١٠	عبد اللّه بن **برد**	عبد اللّه بن بُسْر
ص ١٤٤ س ٤	**حمان** بن الجعد	حماد بن الجعد
ص ١٤٤ س ٥	ليث بن أبي **أسلم**	ليث بن أبي سُلَيْم
ص ١٦٢ س١٢	**حمير** بن هانىء الخولاني	حُمَيْد بن هانىء الخولاني

ص ١٦٣ س ٨	نافع مولى **ابن عمرو**	نافع مولى ابن عُمر
ص ١٧٥ س ٤	**ميسور** بن رفاعة	مِسْوَر بن رفاعة
ص ١٧٧ س ٦	إسحاق بن منصور **بن السلول**	إسحاق بن منصور السَّلُولي
ص ١٨٨ س ٨	**مسلم** التبوذكي	موسى التبوذكي
ص ١٨٩ س ٧	عمرو بن **سعيد**	عمرو بن شعيب
ص ١٩٣ س ٣	**ابن** رجاء العطاردي	أبي رجاء العطاردي
ص ١٩٩ س ٥	يونس بن بكير **الشيباني**	يونس بن بكير، ومحمد بن بكر البُرْساني
ص ٢١١ س ٦	حماد بن **زياد**	حماد بن زيد
ص ٢١٧ س ٦	يحيى بن **بشير**	يحيى بن بشر
ص ٢٢١ س ٦	**عبد الله بن سَلاّم**	عبيد الله بن سالم
ص ٢٢٧ س ٩	وقال **أبو أمامة**	وقال أبو أسامة
ص ٢٤١ س ١٠	أبو حُصَيْن **عثمان بن عثمان البتي**	أبو حَصِين عثمان بن عاصم، وعثمان البتي
ص ٢٤١ س ١١	علي بن **الأحمر**	علي بن الأقمر
ص ٢٤١ س ١٩	أبو بكر **عبيد الله** بن أبي الجهم	أبو بكر بن عَبْد الله بن أبي الجهم
ص ٢٤٢ س ٢	علي بن **قانع**	علي بن قادم
ص ٢٤٢ س ٧	**أبو عاصم** العقدي	أبو عامر العقدي
ص ٢٨٤ س ٤	عاصم بن **عبد الله**	عاصم بن عُبيد الله
ص ٢٨٧ س ٧	**جُوَيْد**[1] بن الخطفى الشاعر	جرير بن الخَطَفى الشاعر
ص ٢٩٠ س ١١	**وعفان بن حبان**	وعفان بن مسلم، وحَبَّان
ص ٣٠١ س ٥	سعد مولى سعد بن أبي وقاص	شُقَيْر مولى سعد بن أبي وقاص
ص ٣٠٣ س ٤	عثمان بن **جُشَم**	عثمان بن خُثَيْم
ص ٣٠٥ س ٥	صالح بن **سلك**	صالح بن مالك
ص ٣١٠ س ٤-٥	**داود بن عمر، والضبي**	داود بن عمرو الضبي
ص ٣١٦ س ٢	زياد بن أبي **سورة**	زياد بن أبي سودة
ص ٣١٧ س ١٧	إبراهيم بن عبد الله بن العلاء ابن **زيد**	إبراهيم بن عبد الله بن العلاء ابن زَبْر

---

(١) هكذا جوَّد المحقق المدقق ضبطه بالحركات خوفاً من أن يُحرف!

ص ٣١٩ س ٢	عبد الرحمن بن صالح	عبد الله بن صالح
ص ٣٢٠ س ٢	إسماعيل بن عبد الله	إسماعيل بن عبيد الله
ص ٣٢٠ س ٣	ربيعة بن مزيد	ربيعة بن يزيد
ص ٣٢٠ س ٩	عبد الرحمن التنوري	عبد الصمد التنوري
ص ٣٢١ س ٣	أبو أحمد الأنصاري	أبو محمد الأنصاري
ص ٣٢١ س ٩	الحكم بن عُتْبة[١]	الحكم بن عُتيبة
ص ٣٢٨ س١٨	عبد الرحمن البغوي	عبد الله البغوي
ص ٣٢٩ س ٣	عبد الرحمن بن دينار	عبد الله بن دينار
ص ٣٣٣ س١٦	شريح بن محمد	سونج بن محمد
ص ٣٣٥ س ١	يحيى بن أبي بكر	يحيى بن أبي بكير
ص ٣٤١ س ٢	عبده بن برزة	عبدة بن أبي برزة
ص ٣٤٧ س ١	أبو بكر البكراوي	أبو بحر البكراوي
ص ٣٤٨ س ١٢	رباح القيسي	رِيَاح القيسي
ص ٣٥١ س ٣	مسهر بن المنذر الحزامي	إبراهيم بن المنذر الحزامي
ص ٣٥١ س ٩	سعد المقبري	سعيد المقبري
ص ٣٥١ س١١	حجاج بن نصر	حجاج بن نُصَيْر
ص ٣٥٢ س ٤	أحمد بن عبد الله	أحمد بن هبة الله
ص ٣٦٠ س ٦	عطاء بن رباح	عطاء بن أبي رباح
ص ٣٦١ س ١	عُبيد	عُفير (بن معدان)
ص ٣٦٣ س ٢	الحسين بن عدي	الحسين بن عربي
ص ٣٦٧ س ٤	حُميد بن عمر	عبيد الله بن عمر
ص ٣٦٧ س١٠	أبي عقيل المعافري	أبي قبيل المعافري
ص ٣٧٠ س ٢	السندي بن معاوية	السندي بن عَبْدُوية
ص ٣٧١ س ١	أسعد بن أبي خالد	إسماعيل بن أبي خالد
ص ٣٧٢ س ٤	خالد بن خراش	خالد بن خداش
ص ٣٧٤ س ٣	عبد الله بن بشير الأسلمي	عبد الله بن بُسْر السُّلمي
ص٣٧٤ س٣-٤	ابن أبي البكرات	ابن أبي البركات
ص ٣٧٨ س ٩	حبيب بن أبي عمرو	حبيب بن أبي عَمْرة

---

(١) هكذا جَوَّد المحقق سكون التاء زيادة في الضبط!

ص ٣٨٠ س ١٢	**عبد الله** بن موسى	عبيد الله بن موسى
ص ٣٨٩ س ٢	سلام بن **سلمان**	سلام بن سليمان
ص ٣٩٨ س ٨	**شريح** بن النعمان	سريج بن النعمان
ص ٤٠٥ س ١٤	**سالم** بن قتيبة	سَلْم بن قتيبة
ص ٤٠٩ س ٣	**وَهْبة** بن طاهر	وجيه بن طاهر
ص ٤١١ س ٢	شداد **بن عمار**	شداد أبي عمار
ص ٤١١ س ١١	محمد بن **كوثر** الرهاوي	محمد بن يزيد الرهاوي
ص ٤١٤ س ٥	**عبد الله** بن عمر	**عبيد الله** بن عمر
ص ٤١٦ س ١٨	**ابن حَجْلان**	ابن عَجْلان
ص ٤١٨ س ٥	يحيى بن **سعيد**	يحيى بن حسان
ص ٤٢١ س ٢	زياد **بن طلحة**	زياد بن علاقة
ص ٤٢١ س ٩	**طالوت**	قالون
ص ٤٢٢ س ١١	عباس **بن أبي سلمة**	عباس بن أبي شملة
ص ٤٢٣ س ٣	أبي وهب **عبد الله** الكلاعي	أبي وهب عبيد **الله** الكلاعي
ص ٤٢٩ س ٣	**مسلمة** بن أبي مريم	مسلم بن أبي مريم
ص ٤٢٩ س ٥	أبو ثابت محمد بن **عبد الله**	أبو ثابت محمد بن عُبيد الله
ص ٤٤١ س ٥	عبد الأعلى بن عبد الله بن محمد ابن **مروان**	عبد الأعلى بن عبد الله بن محمد ابن **صفوان**
ص ٤٤٢ س ٦	**عبد الرحمن** بن هارون العدوي	عبد الله بن هارون العدوي
ص ٤٤٢ س ١٨	**أبو صوافيه** أحمد بن إسماعيل	أبو حذافة أحمد بن إسماعيل
ص ٤٤٣ س ٩	**يوسف** الخياط	يونس الخياط
ص ٤٥٣ س ١	**شريح** بن النعمان	سريج بن النعمان
ص ٤٥٥ س ١١	علي بن **عباس**[1]	علي بن عياش
ص ٤٦١ س ٢	**مسلم** بن قعنب	مسلمة بن قعنب
ص ٤٦٧ س ١٠	أبو الإخريط **عبد الله** بن واضح	أبو الإخريط وهب بن واضح
ص ٤٨٣ س ٧	**مُحَيْرِز** بن سلمة	محرز بن سلمة
ص ٤٨٥ س ٤	**زيد** بن رومان	يزيد بن رومان
ص ٤٨٥ س ٥	زيد بن **الحباب**	زيد بن ثابت

(١) وأعاده في الصفحة التي بعدها ٤٥٦ س ٨، فعُلم أن هذا ليس من غلط الطبع لإصراره عليه.

ص ٤٩١ س ٤	محمد بن معاوية بن **صالح**	محمد بن معاوية بن مالج
ص ٤٩٣ س ٧	**سفيان** بن فروخ	شيبان بن فروخ
ص ٤٩٩ س ١	أحمد بن **سعيد**	أحمد بن زهير
ص ٤٩٩ س ١١	**أدهم** بن أبي إياس[١]	آدم بن أبي إياس
ص ٥٠٣ س ١	عبد اللّه بن **بشر** المازني	عبد اللّه بن بُسْر المازني
ص ٥٠٤ س ٢	**عقبة بن موسى**	موسى بن عقبة
ص ٥٠٤ س ٥	**أبو حازم**	عارم
ص ٥١١ س ١٣	جبارة بن **المفلس**	جبارة بن المغلِّس
ص ٥١٣ س ٥	**بُسْر** بن الوليد	بشر بن الوليد
ص٥١٩ س٢ـ٣	**صالح بن عبد الغفار** بن داود	**أبو صالح عبد الغفار** بن داود
ص ٥٢٨ س ٤	**بُدَيْل** بن المُحبّر	بَدَل بن المُحبَّر
ص ٥٤٢ س ١١	**عبد الرحمن** بن غياث	عبد الواحد بن غياث

الطبقة الرابعة والعشرون

ص ٥ س ١٤	عبد اللّه بن **مزيد** المقرىء	عبد اللّه بن يزيد المقرىء
ص ٥ س ١٥	علي بن **حَكَم** الأزدي	علي بن حَكيم الأزدي
ص ٨ س ٤	**جويرية** بن أشرس	حوثرة بن أشرس
ص ١٨ س ٧	سالم بن **حمد**	سالم بن حامد
ص ٢٧ س ٩	محمد بن **نصر** المروزي	محمد بن النضر المروزي
ص ٣٦ س ١٠	عامر بن **خُداج**	عامر بن خِداش
ص ٥٧ س ١٣	محمد بن **عبد اللّه**	محمد بن عبد الملك
ص ٦٠ س ٥	**حمزة** بن ربيعة	ضمرة بن ربيعة
ص ٦٠ س ٦	**أبي سلمان** الداراني	أبي سليمان الداراني
ص ٦٨ س ١٣	يحيى بن **عَبْس** الرملي	يحيى بن عيسى الرملي
ص ٧٠ س ٦	علي بن **الحسن** بن حبان	علي بن الحُسين بن حبان
ص ٨٢ س ١٣	جرير بن **عبد المجيد**	جرير بن عبد الحميد
ص ٨٣ س ١	عبد اللّه بن **محارب**	عبد اللّه بن محمد
ص ٨٣ س ١٧	**ابن فضالة**	ابن فَضَاء[٢]

---

(١) وأعاده هكذا في ص ٥١٧ س ١٢، دلالة على صحته عنده!

(٢) هو محمد بن فضاء بن خالد الجهضمي البصري، من رجال التهذيب.

ص ٨٤ س ٣ حبيب بن **عتبة** حبيب بن عُبيد

ص ٨٤ س ١١ **مَعْمَر**[١] يَعْمَر

ص ٨٦ س٤ـ٥ يحيى بن زكريا بن **حسون** يحيى بن زكريا بن حيَّوية

ص ٨٧ س ٧ أبو عبد اللّه **بن الأثرم** أبو عبد اللّه بن الأخرم

ص ٨٧ س ٢٠ فضل بن **عبدان** الحميري فضل بن عبد اللّه الحميري

ص ٨٧ س ٢١ الحسين بن **علي** البسطامي الحسين بن عيسى البسطامي

ص ١٠٤ س ٦ أحمد **بن عوف** البزوري أحمد بن أبي عوف البزوري

ص ١٠٤ س ٧ **عبدان** بن أحمد عبد اللّه بن أحمد

ص ١٠٧ س ٩ **وهب** بن خالد وهيب بن خالد

ص ١٣٥ س ٣ **شعبة** بن الخمس سُعَيْر بن الخمس

ص ١٤١ س ٤ أحمد بن **الحسين** الصوفي[٢] أحمد بن الحسن الصوفي

ص ١٤٥ س ٦ يحيى بن **بكير** يحيى بن أبي كثير

ص ١٥٠ س ١ خديجة **بنت محمد** خديجة أم محمد

ص ١٧٤ س ٣ محمد بن **رزين** بن جامع محمد بن رُزَيْق[٣] بن جامع

ص ١٨٧ س ٤ **الحَكَم**[٤] الترمذي الحكيم الترمذي

ص ٢٠٠ س ١ **حازم** بن زمزم البلخي عاصم بن زمزم البلخي

ص ٢٠٣ س ٣ حرب بن ميمون **صاحب الأعشى** . . . صاحب الأغمية

ص ٢٤٠ س ٣ محمد بن **غلّاب** تمتام محمد بن غالب تمتام

ص ٢٦٣ س ٩ **خالد بن مسلم** الزنجي مسلم بن خالد الزنجي

ومن الطبقة الخامسة والعشرين

ص ١٢ س ١٠ **عقبة** بن عبد اللّه المروزي عتبة بن عبد اللّه المروزي

ص ١٣ س ٣ **إسحاق بن إسرائيل** إسحاق بن أبي إسرائيل

ص ١٦ س ٤ **أبو عمرو** الدوري المقريء أبو عمر الدوري المقرىء

ص ٢٨ س ٣ **أبو الحسين** البزي مقرىء مكة أبو الحسن البزي مقرىء مكة

---

(١) كرر الخطأ في السطر الذي بعده وهو يعمر بن بشر.

(٢) أعاده في ص ١٨٨ س ١٢ فعلم أنه ليس من غلط الطبع، وهو أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي، مترجم في تاريخ الإسلام (٧/ ٩٨ من طبعتنا).

(٣) قيده المؤلف في المشتبه، وابن ماكولا ٤ / ٥٣ وابن ناصر الدين في التوضيح ٣ / ١٧٦.

(٤) هكذا قيده المحقق بفتح الحاء المهملة والكاف زيادة في الضبط والإتقان.

ص ٢٨ س ٩	**كُثَيِّر** بن عبيد الحمصي	كَثِير بن عبيد الحمصي
ص ٤٠ س ٣	أبو محمد **فَوْزان**	أبو محمد فُوْران
ص ٦٧ س ١١	وقال **جُنَيْد**	وقال حَنْبَل
ص ١٤٥ س ٤	أبي بزة **بشار**	أبي بزة **يسار**
ص ١٤٦ س١١	مالك بن **سعيد**	مالك بن سُعَيْر
ص ١٤٨ س١٥	محمد بن **بشير**	محمد بن بِشْر
ص ١٥٣ س ٣	أحمد بن يعقوب **بن صالح**	أحمد بن يعقوب أبو صالح
ص ١٦٧ س ١٤	**داود** بن الجراح	رَوَّاد بن الجراح
ص ١٧٠ س ٤	علي بن **ضمرة** الكسائي	علي بن حمزة الكسائي
ص١٧٠ س٤ـ٥	الوليد بن **مَسْلَمة**	الوليد بن مُسلم
ص ١٧٥ س ٣	أبو بكر بن **عاصم**	أبو بكر بن أبي **عاصم**
ص ١٩٠ س ٦	خليل بن أبي **دانة**	خليل بن أبي رافع
ص ١٩٢ س ٥	شبيب بن **شبّة**	شبيب بن شيبة
ص ٢٢٦ س ٨	عبد اللّه بن **ريعان** البجلي	عبد اللّه بن زيدان البجلي
ص ٢٣٦ س ٥	يعلى بن **عُمَيْر**	يعلى بن عُبيد
ص ٢٤٦ س ٢	عمر بن **قنان** المنيحي	عمر بن سنان المنيحي[1]
ص ٢٤٧ س ٨	**الحسين** بن سفيان	الحسن بن سفيان
ص ٢٥٦ س ١١	هشيم بن **بشر**	هشيم بن بشير
ص ٢٦١ س ٧	**دينار** بن أكثم	يحيى بن أكثم
ص ٢٧٨ س ١٨	يونس بن **رافع**	يونس بن نافع
ص ٢٨٨ س ٤	أحمد بن **خيثمة**	أحمد بن أبي خيثمة
ص ٢٩١ س ٦	**محمد بن طاهر**	محمد بن عبد اللّه بن طاهر
ص ٢٩٥ س ٤	السميدع بن **راهب**	السميدع بن واهب
ص ٣٠٢ س ٥	علي بن هاشم بن البُرَيْد	علي بن هاشم بن البَرِيد
ص ٣١١ س١٧	زيد بن أبي **الورقاء**	زيد بن أبي الزرقاء
ص ٣١٣ س١٤	عبد العزيز بن **أبي حاتم**	عبد العزيز بن أبي حازم
ص ٣٣٠ س ٣	**أبو عون** البغدادي	أبو عوف البغدادي

(١) وهو شيخ ابن عدي في الكامل ٢ / ٧٧٤ وقد ذكره فيه ثلاث مرار على الصواب، وذكر (المحقق) «الكامل» في الهامش، فماذا استفاد منه؟!

ص ٣٣٠ س ٩	**عبد اللّه** قائد الأعمش	عُبيد اللّه قائد الأعمش
ص ٣٣٨ س ٦	المسيب بن **وضّاح**	المسيب بن واضح
ص ٣٤١ س١٠	**زاهد** بن عبد اللّه الصغدي	زاهر بن عبد اللّه الصغدي
ص ٣٤١ س١١	**حامد** بن الحسن الشاشي	حاتم بن الحسن الشاشي
ص ٣٤١ س١٥	يحيى بن **عبد القادر**	يحيى بن عبد الغفار
ص ٣٤١ س٢٠	**سليمان** بن إسرائيل	سَلْمان بن إسرائيل
ص ٣٥٨ س ٨	**الحسين** بن الطيب البلخي	الحسن بن الطيب البلخي
ص ٣٥٨ س١٠	محمد بن علي بن **ضمرة**	محمد بن علي بن حمزة
ص ٣٩٨ س ٢	أحمد **الحصائري!**	أحمد بن أبي الحواري
ص ٣٩٨ س١٦	**سَلْم** بن زياد	مسلم بن زياد
ص ٤٠٤ س ٩	محمد بن إبراهيم بن **حُدران**	محمد بن إبراهيم بن صدران
ص ٤٠٧ س ٤	جعفر بن **عوف**	جعفر بن عون
ص ٤٢٥ س ٩	محمد بن **حريز**	محمد بن جرير(١)
ص ٤٢٩ س ٣	**هشيم بن** دُحيم	إبراهيم دُحيم
ص ٤٦٣ س١٥	محمد بن أبي **سمَيَّة**	محمد بن أبي سمينة
ص ٤٦٤ س ٦	**سَلَمَة** بن قتيبة	سَلْم بن قتيبة
ص ٤٦٩ س١٠	**جعفر** بن يوسف الفريابي	محمد بن يوسف الفريابي
ص ٤٨٨ س١٣	**أبي حامد** الزُّبيري	أبي أحمد الزُّبَيري
ص ٤٩٠ س١٠	عبد اللّه بن **غياث** الزفتي	عبد اللّه بن عَتَّاب الزفتي
ص ٤٩١ س ٩	محمد بن **فيروز** الأنماطي	محمد بن نَيْروز الأنماطي
ص ٥٠٧ س ٢	**الربيع** بن قيس الحداني	نوح بن قيس الحداني
ص ٥١٠ س ١	**شُعْبة** بن حرب	شُعَيْب بن حرب
ص ٥١٠ س ١	**محمد بن** الجُعْفي	حُسين الجُعْفي
ص ٥١٠ س ٧	أبو **ضمرة** الحنفي	أبو حمزة الحنفي

ومن الطبقة السادسة والعشرين

ص ٢٤ س ١٤	محمد بن **زيد** الواسطي	محمد بن وزير الواسطي
ص ٢٦ س ١٢	العباس بن **زيد** البحراني	العباس بن يزيد البحراني
ص ٣١ س ٦	**الحسين** بن علي بن محمد	الحسن بن علي بن محمد

---

(١) هو الطبري المؤرخ المشهور.

ص ٣٦ س ١٠	محمد بن **نفيس** المصيصي	محمد بن يونس المصيصي
ص ٣٧ س ٣	خالد بن **إبراهيم** الذهلي	خالد بن أحمد الذهلي
ص ٤٣ س ٨	**محمد بن خزيمة**	محمد بن إسحاق بن خزيمة
ص ٤٤ س ٦	عثمان بن **سعد** بن كثير	عثمان بن سعيد بن كثير
ص ٤٦ س ١	أحمد بن العباس بن **الهيثم**	أحمد بن العباس بن الهَيْصَم
ص ٤٧ س ٢	عبد الله بن **محمد** المروزي	عبد الله بن محمود المروزي
ص ٧٤ س ٧	شهاب بن **خداش**	شهاب بن خِراش
ص ٧٧ س ٥	عن ابن **صاعد**	عن ابن وهب
ص ٨٩ س ٥	أسلم بن **سهَيْل**	أسلم بن سَهْل[1]
ص ٩٩ س ٥	محمد بن **حُمَيْد**	محمد بن حِمْير
ص ١٠٣ س١٥	**مبشر** بن محمد	يونس بن محمد
ص ١٠٦ س١٧	**سَلْم** بن إبراهيم	مُسْلم بن إبراهيم
ص ١٥٠ س ٩	**أبو الحسن** النوري	أبو الحسين النوري
ص ١٦٠ س ١٣	ابن أبي **حاتم**	ابن أبي عاصم
ص ١٩١ س ٤	عبد الرحمن. . . بن **نُفَيْر**	عبد الرحمن. . . بن نَذِير
ص ١٩١ س ٩	محمد بن عمر بن **نُباتة**	محمد بن عمر بن لُبابة
ص ٢٢٦ س٥	العباس بن **ضمرة**	العباس بن حمزة
ص ٢٨٩ س ٤	مالك بن **سعيد**	مالك بن سُعَيْر
ص ٢٩١ س١١	محمد بن **جريج**	محمد بن جرير
ص ٣٠٩ س١٠	الحسن بن **الحسن** الصواف	الحسن بن الحُسين الصواف
ص ٣٢٠ س١٣	أبو بكر بن **أبي الدنيا** داود	أبو بكر بن أبي داود
ص ٣٢١ س ٣	**عمر** بن سعيد بن سنان	عمرو بن سعيد بن سنان
ص ٣٣٥ س ٥	روح بن **عبد المجيد**	روح بن عبد المجيب
ص ٣٣٥ س ٧	محمد بن **سلمان**	محمد بن سُلَيْمان
ص ٣٥٢ س ٥	**أحمد** بن الحسين بن شهريار	محمد بن الحسين بن شهريار
ص ٣٥٥ س ٧	موسى بن **حافظ** النحوي	موسى بن خاقان النحوي
ص ٣٧٢ س ٧	**صهيب** بن سليم	مَهِيب بن سليم

(١) هو بحشل صاحب «تاريخ واسط» المشهور.

ص ٣٧٨ س ١٥	عثمان بن حنيف[1]	عثمان بن خفيف

ومن الطبقة الثامنة والعشرين[2]

ص ٢٢٢ س ٧	محمد بن **عبد الله** ابن المنادي	محمد بن عُبيد الله ابن المنادي
ص ٢٢٤ س ٥	**الفضل** بن شخرف	الفتح بن شخرف
ص ٢٢٩ س ٢	**محمد** بن عبد العزيز بن أبي دلف	أحمد بن عبد العزيز بن أبي دلف
ص ٢٣٠ س ٢	إبراهيم **بن أبي العَيْش**	إبراهيم بن أبي العنبس
ص ٢٣٧ س ٦	أبو يحيى بن أبي **ميسرة**	أبو يحيى بن أبي مَسَرَّة
ص ٢٤٦ س١٢	أحمد بن أيوب بن **زُرَيْع**	أحمد بن أيوب بن بَزِيع
ص ٢٤٩ س١٧	**عبد الله** بن موسى[3]	عُبيد الله بن موسى
ص ٢٥١ س ٨	يحيى بن **عبدوس**	يحيى بن عبدك
ص٢٥١ س٨ـ٩	**الفُضَيْل** بن الخصيب	الفضل بن الخصيب
ص ٢٥٢ س ٦	**محمد بن علي** بن عبيد	علي بن محمد بن عُبيد
ص ٢٥٣ س ٩	**عبد الله** بن عبد الرحمن الزهري	عُبيد الله بن عبد الرحمن الزهري
ص ٢٦١ س١٠	أحمد بن **عبد الرحمن** بن بكر	أحمد بن عبد الرحيم بن بكر
ص ٢٦٢ س ٣	جنادة بن **مروة** الأزدي	جنادة بن مروان الأزدي
ص ٢٦٣ س ٣	يحيى بن أبي **بكر**	يحيى بن أبي بُكَيْر
ص ٢٦٤ س ١١	عمار بن **زريق**	عمار بن زربي
ص ٢٦٧ س ٣	هلال **أبو** العلاء	هلال بن العلاء
ص ٢٦٧ س ٦	ابن **حزم**	ابن حَذْلم
ص ٢٧٩ س ٤	**ابن** الميمون بن راشد	أبو الميمون بن راشد
ص ٢٧٩ س١٤	أبي **هاشم** الرفاعي[4]	أبي هشام الرفاعي
ص ٢٨٢ س ٧	عبد الله بن أحمد بن **زيد**	عبد الله بن أحمد بن زَبْر
ص ٢٩٤ س١١	إبراهيم بن محمد بن **عبد الله**	إبراهيم بن محمد بن عُبيد الله
ص ٢٩٥ س١٩	الحسن بن أبي **الحسناء**	الحسن بن أبي الحِنَّاء

(١) أعاده المحقق محرفاً في الصفحة التي بعدها س ١.

(٢) أهملنا الطبقة (٢٧) لأنها مختصرة، فلا يعتد بها.

(٣) وأعاد الغلط في ص ٢٥١ س ٤، فعُلم أن هذا ليس من غلط الطبع.

(٤) وأعاد الغلط في ص ٢٨٠ س ١.

الموضع	الخطأ	الصواب
ص ٢٩٦ س ٩	ابن **مخرم**	ابن مُحْرِم[١]
ص ٢٩٨ س ٢	**أبو عُمر العثماني**	أبو عَمْرو إبراهيم العثماني
ص ٣٠١ س١٤	أبو بكر محمد بن **حَمْدوَيْه**	أبو بكر محمد بن حَمْدون
ص ٣٠٢ س ١	أبو **عدويّة**	أبو عَرُوبة
ص ٣٠٢ س١٦	**عبد الله** بن عائشة[٢]	عُبيد الله بن عائشة
ص ٣٠٥ س ٣	**عبد الله** بن أحمد بن أبي طاهر[٣]	عُبيد الله بن أحمد بن أبي طاهر
ص ٣٠٩ س ١	**علاء** بن عياش	علي بن عياش
ص٣٠٩ س٨ـ٩	**أبو عَوْن** الإسفرائيني	أبو عوانة الإسفراييني
ص ٣١٠ س ١٠	محمد بن عبد الملك بن **أعين**	محمد بن عبد الملك بن أيمن
ص ٣١١ س ٣	**بُسْر** بن صفوان	يَسَرة بن صفوان
ص ٣١١ س ٧	داود بن **راشد**	داود بن رُشَيْد
ص ٣١٣ س ٥	**عبد الله** بن معاذ[٤]	عُبيد الله بن معاذ
ص ٣١٥ س ١	**محمد** بن حزم	أبو محمد بن حزم
ص ٣١٥ س ١١	**عبد الله** بن يحيى	عُبيد الله بن يحيى[٥]
ص ٣٢٢ س ٩	جعفر بن أحمد بن **سَلْم**	جعفر بن أحمد بن سام
ص ٣٢٣ س ١٥	**مالك** بن عدي	عبد الملك بن عدي
ص ٣٢٣ س ١٥	جعفر بن **سهديل**	جعفر بن شهزيل
ص ٣٢٤ س ٢	**حفص بن عمر** المكي	عمر بن حفص المكي
ص ٣٢٤ س ١١	**قُبَيْص**	قَبيصة
ص ٣٢٨ س ٩	محمد بن **حميد** الأهوازي	محمد بن حمويه الأهوازي
ص ٣٢٩ س ٥	رجاء بن **مقابل**	رجاء بن مقاتل
ص ٣٢٩ س ٧	محمد بن **جابر** بن كاتب	محمد بن صابر بن كاتب
ص ٣٣٠ س ٩	ابن الهيثم **القيدار**	ابن الهيثم البندار
ص ٣٣١ س ٩	محمد بن **بكر** الحضرمي	محمد بن بُكير الحضرمي

---

(١) قيده المؤلف في المشتبه ٥٧٩ .

(٢) كرره في ص ٣٠٤ س ٦ .

(٣) وكرر الغلط في ص ٣٠٨ س ٢ .

(٤) وكرر الغلط نفسه في ص ٣٨١ س ٨ .

(٥) هو ابن راوي الموطأ المشهور يحيى بن يحيى الليثي .

ص ٣٤٠ س ٣ **أحمد** بن حمدويه النسفي	أسد بن حمدويه النسفي
ص ٣٤٠ س ٦ حمدون بن أحمد بن **سلام**	حمدون بن أحمد بن سَلْم
ص ٣٤١ س ١٣ **حمدان** بن رجاء بن شجاع	حمدون بن رجاء بن شجاع
ص٣٤١ س١٥ـ١٦ محمد بن **قدامة** الجمّال	محمد بن مهران الجمّال
ص ٣٥٠ س ١١ زيدان بن **يزيد** البجلي	زيدان بن بُرَيْد البجلي
ص ٣٥١ س١٠ زيد بن عبد الرحمن بن أبي **الفحل**	زيد بن عبد الرحمن بن أبي الغَمْر
ص ٣٥٦ س ٣ عمر بن أحمد بن **مالك**	عمر بن أحمد بن عَلّك[1]
ص ٣٥٦ س ٦ لأبي الوفا محمود بن مندم	لأبي الوفاء محمود بن مندة
ص ٣٥٦ س١٢ سعيد بن **حبان**	سعيد بن حسان
ص ٣٥٨ س١٠ **سعدون**	سعدوية[2]
ص ٣٥٨ س ١٥ **عُبيد الله** بن رجاء	عبد اللّه بن رجاء
ص ٣٦٣ س ١١ محاضر بن **الورع**	محاضر بن المُوَرِّع
ص ٣٦٤ س ١٠ سليمان بن محمد بن **حسان**	سليمان بن محمد بن حَيّان
ص ٣٦٤ س ١١ **عبد الوهاب بن بكير** السهمي	عبد الله بن بكر السهمي!
ص ٣٦٦ س ١ محمد بن أحمد بن **زيد**	محمد بن أحمد بن يزيد
ص ٣٧٣ س ٩ **مسند** بن إبراهيم	مسلم بن إبراهيم
ص ٣٧٤ س ٣ عثمان بن **أبان** اللؤلؤي	عثمان بن يمان اللؤلؤي
ص٣٧٥ س١ـ٢ محمد بن **الأصرم**	محمد بن الأخرم
ص ٣٧٥ س ١٣ **صدقة** الخراساني	عبد اللّه الخراساني
ص ٣٧٦ س ١٦ **زيد** بن هارون	يزيد بن هارون
ص ٣٨٤ س ١١ علي بن محمد بن **عصرويه**	علي بن محمد بن مَهْرُوية
ص ٣٩٣ س ١ **عبد الواحد** بن فليح	عبد الوهاب بن فليح
ص ٣٩٣ س ٥ داود بن **أسد بن عَبَّاد**	داود بن شبل بن عُبَاد
ص٣٩٣ س٥ـ٦ محمد بن **سعدون**	محمد بن سبعون
ص ٣٩٣ س ٨ **عُبَيْدة** بن سليمان	عَبْدَة بن سليمان
ص ٣٩٥ س ٢١ **عبيد اللّه** بن محمد بن يحيى	عُبيد بن محمد بن يحيى

(١) هو عمر بن أحمد بن علي بن علك الجوهري أبو حفص المترجم في الطبقة (٣٣) (٧/ ٥١١ من طبعتنا).

(٢) هو سعيد بن سليمان الضبي الواسطي نزيل بغداد، وسعدوية لقبه، من رجال التهذيب.

ص ٤١٢ س ٨ **جابر بن رجاء** الحافظ	رجاء بن مرجى الحافظ
ص ٤١٤ س ١٧ محمد بن بركة **بن داعس**	محمد بن بركة بَرْداعس
ص ٤١٧ س ١٠ القاسم بن **زهير** بن حرب	القاسم بن زاهر بن حرب
ص ٤١٨ س ١ أبي الطاهر **السرح**	أبي الطاهر بن السرح
ص ٤٢٠ س ٤ أحمد بن خالد بن **الحُباب**[1]	أحمد بن خالد بن الجَبَّاب
ص ٤٢٣ س ١٢ **أبو الحسين** بن شنبوذ	أبو الحسن بن شنبوذ
ص ٤٢٩ س ٨ **ابن النجاد**	ابن النجار
ص ٤٣٠ س ٣ **داود**[2] بن الجراح	رَوَّاد بن الجراح
ص ٤٣١ س ٢ **عبد الله** بن موسى[3]	عُبيد الله بن موسى
ص ٤٤٢ س ٩ عبد الله بن **مسلم** القعنبي	عبد الله بن مسلمة القعنبي
ص ٤٤٤ س ١٢ عبد الرحمن بن **زفر** المصري	عبد الرحمن بن نَصْر المصري
ص ٤٤٥ س ١٦ **عُبيد الله** بن بكير	عبد الله بن بكير
ص ٤٤٥ س ١٧ **عبيد الله** الخراساني	عبد الله الخراساني
ص ٤٤٦ س ٤ **محمد** بن زبر	أبو محمد بن زبر
ص ٤٤٧ س ١ ابن **خداس**	ابن خراش
ص ٤٥١ س ١٦ بقي بن **المخلد**	بقي بن مخلد
ص ٤٥٢ س ٢ **المظفر** بن الجوزي	أبو المظفر ابن الجوزي
ص ٤٥٣ س ١٨ **مراد** بن حمويه	مَرَّار بن حمويه
ص ٤٦١ س ٩ عمر بن **مالك**	عمر بن عَلَّك
ص ٤٦٢ س ٩ الحاكم بن **وكيع**	الحاكم ابن البَيِّع !
ص ٤٦٩ س ١٤ **محمد** بن نصر الحافظ	أحمد بن نصر الحافظ
ص ٤٧٢ س ٥ محمد بن **سعيد** القرقساني	محمد بن مصعب القرقساني
ص ٤٧٢ س ١٢ **مجشر** بن عصام	مَحْمش بن عصام
ص ٤٧٦ س ٦ أحمد بن **شاهي**	أحمد بن شاهين
ص٤٧٧ س١ـ٢ داود بن **عطية**	داود بن أبي طيبة
ص ٤٧٧ س١٨ **أبي** عُلية	ابن عُلية

---

(١) أعاده مصحفاً في ص ٤٩١ س ٨، وفي ط ٢٩ ص ٤٩ .

(٢) وأعاده في س ٥ من الصفحة نفسها مما يدل على أنه ليس من غلط الطبع .

(٣) وأعاده في ص ٤٤٢ س ٨ وص ٤٩٤ س ٥ .

ص ٤٧٨ س ٩	إسماعيل بن أبي **يونس**	إسماعيل بن أبي أويس
ص ٤٧٩ س ٩	أبا بكر **بن شيبة**	أبا بكر بن أبي شيبة
ص ٤٨٢ س ٢	**نجاح** بن إبراهيم الكوفي	نَجِيح بن إبراهيم الكوفي
ص ٤٨٤ س١٤	يحيى بن **يزيد** النيسابوري	يحيى بن زكريا النيسابوري
ص ٤٨٦ س ٥	محمد بن أيوب بن **الصَّمْت**	محمد بن أيوب بن الصَّمُوت
ص ٤٨٧ س ٧	أبي نعيم الفضل بن **ذكوان**	أبي نعيم الفضل بن دُكين
ص ٤٨٨ س ٣	**عمر بن هشام** البيروتي	عمرو بن هاشم البيروتي
ص ٤٨٩ س١٤	أبو أحمد **الكاتب**	أبو أحمد الحاكم
ص ٤٩١ س ٦	عبد اللّه بن **قانع الصائغ**	عبد اللّه بن نافع الصائغ
ص ٤٩١ س ٨	محمد بن **أعين**	محمد بن أيمن
ص ٤٩٢ س١٣	**عمار** بن عمر بن فارس	عثمان بن عمر بن فارس
ص ٤٩٣ س١١	أحمد بن **يوسف**	أحمد بن يونس
ص ٤٩٥ س١١	أبي حاتم **الأزدي**	أبي حاتم الرازي!
ص ٤٩٥ س١٥	محمد بن **ثوبة** الهاشمي	محمد بن بُرَيْه الهاشمي

خامساً: التحرز من اختلاط النصوص:

من المعلوم أن اختلاط النصوص هو من أسوأ ما يمكن أن يصيب النص حيث تنعدم قيمته وتتلاشى الثقة به وبإمكانية الاستفادة منه. ولاختلاط النصوص أشكال مختلفة، إذ قد يصيبها الاضطراب جراء التصحيف والتحريف، أو يختلط نص بآخر جراء السقط لا سيما عند اعتماد نسخة واحدة غير موثقة، أو تختلط ترجمة بأخرى نتيجة لعدم قدرة المحقق على تمييز المادة وفرزها، لا سيما عندما تتحرف بعض النصوص بحيث يصعب على المحقق إدراك النص الصحيح.

لقد جاء في الطبقة الثلاثين من طبعة الدكتور تدمري الترجمة الآتية برقم ٨٧: «**أحمد بن مخلد، أبو الحسين الأصبهاني البزاز**». وقد ذكر المؤلف الذهبي أن من الرواة عنه الطبراني، ثم نقل توثيق أبي نُعيم له. وقد احتار المحقق في هذه الترجمة فهو لم يجده في أي من معجمات الطبراني لا سيما معجمه الصغير، كما لم يجده في ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم مع أنه أصبهاني، وراح يخمن تخمينات بعيدة فيفترض أنه شخص آخر. وهذا كله كلام لا معنى له، لأنه بني على خطأ تأتى من اعتماد المحقق نسخة واحدة سقيمة أقام التحقيق عليها فتحرفت

عنده الترجمة إلى ما تحرفت إليه إذ صوابها: «**أبان بن خالد**» بدلاً من «أحمد بن خالد»، كما تحرفت كنية المترجم «أبو الحسن» إلى أبي الحسين. ومن ثم فهو مذكور في المعجم الصغير للطبراني برقم (٢٩٣)، كما أنه مترجم في أخبار أصبهان لأبي نعيم ١ / ٢٣٠، وحين عُرف السبب بطلَ العجب واستقام النص.

ومن ذلك أيضاً ما جاء في ص ١٠٤ من الطبقة المذكورة (الترجمة ١١٠): «**إبراهيم بن الفضل بن غسان أبو أمية الغلابي... حدث عن أبيه بالتاريخ**». وفي الترجمة إشارة إلى أن الخطيب ترجمه في تاريخه، وأن الدارقطني قال فيه كلاماً، لكن المحقق ظل متحيراً لا يدري ماذا يفعل، فإنه لم يجد ترجمته في تاريخ الخطيب، ولا استطاع الوقوف على الموضع الذي ذكر الدارقطني فيه المترجم. كما أن ثقافة المحقق المحدودة وقلة معرفته بكتب الرجال لم تساعده على تخمين وقوع التصحيف والتحريف في هذه الترجمة؛ ولو كان من أهل الصنعة لسأل من هو «الغلابي» الذي يروي تاريخاً ما؟ ولو كان ممن يعرف كيف يستفيد من المصادر حتى وإن كان النص الذي بين يديه محرفاً لعاد إلى كتاب «الأنساب» لأبي سعد السمعاني وفتش في «الغلابي» من هذا الكتاب، وعندئذٍ سيجد ما يأتي:

«وأما أبو أمية الأحوص بن المفضَّل بن غسان... الغلابي فنسب إلى غلاب وهو اسم امرأة... وأبو أمية الغلابي من أهل بغداد روى عن أبيه كتاب التاريخ له... ووالده أبو عبد الرحمن المفضَّل بن غسان بن المفضل الغلابي البصري سكن بغداد وحدث بها».

وكان يمكن أن يقول لنفسه: هذا أبو أمية فالكنية متفقة، وأبوه المفضل بن غسان، فلا بد أن يكون هذا الاسم قد تحرف إلى «الفضل»، فالنبحث عنه في تاريخ الخطيب من باب التأكد، فنجده في تاريخ الخطيب «المُفضَّل بن غسان»، ونجد أن ابنه «**الأحوص**» روى عنه (١٥ / ١٥٦ بتحقيقنا)، فنتأكد إذن أن لفظة «الفضل» محرفة صوابها «المُفَضَّل».

ولما كنا لم نجد له ولداً غير «الأحوص» هذا فلنذهب لنبحث عنه في تاريخ الخطيب، فنجده فيه (٧ / ٥٢١)، ونجد عندئذٍ أن هذه الترجمة التي جاءت باسم «إبراهيم بن الفضل بن غسان» في تاريخ الإسلام هي ترجمة الأحوص بن

المفضل بن غسان، وأن الذهبي قد لخصها من هذا التاريخ، ونقل قول الدارقطني منه أيضاً، ونجد النص فيه: «حدث أبو أمية عن أبيه بكتاب التاريخ».

مثل هذه الخطوات هي التي يتعين اتباعها حين تتحرف النصوص وتضطرب ولا يمتلك المحقق سوى نسخة واحدة ربما تكون سقيمة، كما هو الحال بالنسبة إلى الدكتور عمر عبد السلام تدمري. أما نحن فلم نكن بحاجة إلى كل هذا لأمرين: الأول أننا نمتلك نسخاً عديدة، فعند المقابلة يتبين الصواب، والثاني: أننا نعرف المُفَضَّل بن غسان الغلابي صاحب «التاريخ» معرفة جيدة، فقد أكثر النقل منه المزي في «تهذيب الكمال»، وتاريخه هذا رواية عن يحيى بنِ معين، فما كنا بحاجة إلى وقت طويل لنتأكد بأن «المفضَّل» تحريف، ثم نعرف راوي هذا التاريخ وهو ولده الأحوص، وترجمته في تاريخ الخطيب مشهورة وفي كتاب أنساب السمعاني وغيره مذكورة، فنتأكد أن «إبراهيم» هو تحريف صوابه «الأحوص».

وإنما أطلت في هذا المقام ليكون درساً لمن يريد أن يتعلم هذا العلم الجليل، علم تحقيق النصوص، فيعلم أنه ليس بحشد المصادر، ولا بالتعليقات الفارغة السمجة التي نفعها قليل وضررها وبيل، وأرى من المفيد أن أسوق هنا بعض نماذج من اختلاط النصوص وقعت في طبعة الدكتور تدمري لكتاب الذهبي العظيم «تاريخ الإسلام» بحيث أفسدته، فانعدمت الاستفادة من طبعته، وهي نماذج لها مئات نظائر:

١ ـ ط ١٧ ص ١٥٨ س ١٥: «وروى معاوية بن صالح، عن ابن معين: ليس بثقة».

الصواب: وروى معاوية بن صالح، عن ابن معين: ضعيف. وروى عباس عن ابن معين: ليس بثقة».

٢ ـ ط ١٧ ص ١٩٢ س ١٠ ـ ١١: «وقال أبو حاتم: ثقة... وكان عرض حديثه على **الثوري وقال: شيخ ثقة**». هكذا جعل التوثيق من كلام الثوري، وهو غلط محض لسقوط شيء من النص، فالصواب: «... وكان عرض حديثه على الثوري. وقال النسائي: ثقة».

٣ ـ ط ١٧ ص ٢٥١ س ٧ ـ ٨: «وقال عبد الله بن داود الخريبي: ما رأيت

بصرياً أفضل من سليمان بن المغيرة، **وكان من خيار الرجال**».

قلت: التصق بقول الخريبي ما ليس منه وهي عبارة: «وكان من خيار الرجال» مع أن المحقق أشار في الهامش إلى تهذيب الكمال ١٢ / ٧٢، والجرح والتعديل ٤ / ١٤٥، وليس فيهما شيء من ذلك، فقد سقط من النص ما جعله هكذا، وهذا هو الصواب:

«قال عبد الله بن داود الخريبي: ما رأيت بصرياً أفضل من سليمان بن المغيرة.

وقال أحمد بن حنبل: ثبت ثبت.

وقال أبو داود الطيالسي: حدثنا سليمان بن المغيرة، وكان من خيار الرجال». فتأمل نص المحقق، والنص الذي سقناه وتدبره!

٤ ـ ط ٢٤ ص ١٣٦ س ٧: **«ومات بالثعلبية سنة أربعين»**.

الصواب: «ومات بالثعلبية في المنصرف من مكة سنة تسع وثلاثين. وقال أحمد بن محمد بن بكر: مات بالثعلبية سنة أربعين».

٥ ـ ومن ذلك ما جاء في ترجمة داود بن أمية الأزدي: «سمع سفيان بن عيينة، **ومعاذ بن معاذ بن هشام**» (ط ٢٤ ص ١٥٤).

الصواب: «سمع سفيان بن عيينة، ومعاذ بن معاذ، ومعاذ بن هشام». هكذا جعل الاثنين واحداً.

٦ ـ ومنه ما جاء في ترجمة سليمان بن داود البصري (ط ٢٤ ص ١٨١): **«وروى ن عن رجل عنه**. وروى عنه محمد بن الذهلي، وأبو زرعة، **والنسائي**، وغيرهم».

قلت: تأمل هذا النص المتناقض، فقد ذكر أولاً أن النسائي روى عن رجل عنه. ثم نجد النسائي في السطر الثاني وقد روى عنه. وكل ذلك بسبب السقط الذي يؤدي إلى اختلاط النصوص، وقلة معرفة المحقق بحيث يدرك الخلل في النص. أما النص الصحيح فهو كما يأتي:

«وروى النسائي عن رجل عنه. وروى عنه محمد بن يحيى الذهلي، وأبو زرعة، وإدريس بن عبد الكريم، وأبو يعلى الموصلي، والبغوي وخلق.

وثقه ابن مَعِين، وأبو زُرعة، والنَّسائي، وغيرُهم».

٧ ـ ومنه ما جاء في ط ٢٤ ص ٢٠٤ س ١٢ ـ ١٣ : «أخبرنا عبد الحافظ بن بدران، ويوسف بن أحمد، قال: أنا موسى بن عبد القادر، **أنا سعيد بن الرملي**، أنا أبو طاهر الذهبي. . . إلخ». فنسأل المحقق: من «سعيد بن الرملي» هذا؟ ولا نشك أنه لا يستطيع الإجابة عن هذا السؤال، لأن هذا الاسم لا وجود له، فأوله لآخر وآخره محرف، وفي السند سقط، وإليك الصواب: «أخبرنا عبد الحافظ بن بدران، ويوسف بن أحمد، قالا: أخبرنا موسى بن عبد القادر، قال: أخبرنا سعيد ابن البناء، قال: أخبرنا علي ابن البُسْري، قال: أخبرنا أبو طاهر الذهبي. . .». فتأمل هذا وتدبره.

٨ ـ ومنه ما جاء في ط ٢٥ ص ١٦٨ حيث اختلطت على (المحقق) ترجمتان، فالتصقت عبارات من الثانية بالأولى بسبب سقط وقع عند المحقق لم ينتبه إليه، فصارت الترجمة الأولى ضُحكة، قال:

«ـ إبراهيم بن الإمام يحيى بن المبارك اليزيدي. . . له مصنف يفتخر به اليزيديون، وهو «ما اختلف معناه واتفق لفظه» نحو من سبع مئة ورقة **يرويه عنه عبد الرحمن بن عبد المؤمن وجماعة»**. وقد ذكر الدكتور المحقق لهذا اليزيدي عشرة مصادر، فأسأله عن هذا النص، ومن عبد الرحمن بن عبد المؤمن هذا الذي يروي كتابه «ما اختلف معناه»، فالتحقيق علم ومعرفة وتنبه إلى النصوص. ولو كان راجع النسخ أو المصادر الأخرى لوجد شيئاً آخر وهو: «يرويه عنه ابن أخيه عبيد الله بن محمد اليزيدي. وكان شاعراً مُجيداً من ندماء المأمون. لم يذكر له الخطيب وفاةً». ثم ذكر المؤلف بعد ذلك ترجمة أخرى لا وجود لها في طبعة الدكتور:

«ـ إبراهيم بن يزيد، أبو إسحاق البجلي الجرجاني الزاهد. عن ابن عيينة، وعبد الرحمن بن مهدي. **وعنه عبد الرحمن بن عبد المؤمن وجماعة»**، وهي ترجمة نقلها المؤلف من تاريخ جرجان للسهمي ١٠٧، فتأمل عزيزي القارىء كيف تختلط النصوص والتراجم جراء عدم مراجعة النسخ وقلة المعرفة.

٩ ـ وجاء في ترجمة زكريا بن يحيى القضاعي كاتب العمري: «واسم العمري: عبد الرحمن بن عبد الله بن مغفل بن فضالة، ورشدين بن سعد. . .

إلخ» (ط ٢٥ ص ٢٧٦ س ٤)، وهذا تحريف قبيح اختلطت فيه النصوص صوابه: «واسم العمري عبد الرحمن بن عبد اللّه. عن مفضل بن فضالة، ورشدين بن سعد. . . إلخ». فتأمل.

١٠ ـ ومن ذلك ما جاء في ترجمة محمد بن عبد العزيز اليشكري من تحريف وسقط ومحاولة استدراك فاشلة بسبب قلة المعرفة واعتماد نسخة واحدة فقد جاء فيها (ط ٢٥ ص ٤٤٩ س ١ ـ ٤):

«وعنه: ع (كذا)، وخ، عن رجل، عنه، وأبو زرعة الرازي، وإبراهيم الحربي [**وموسى بن هارون**]، **وأبو إسحاق السراج** (كذا)، ومحمد بن هارون بن المجدر، وابن [المبارك، سمع منه] ثلاثة أحاديث فقط. وروى البخاري في «صحيحه» عن سعيد بن مروان، عنه، عن **سَلمُون** بن صالح». وذكر المحقق أن ما وضعه بين حاصرتين كان بياضاً في الأصل وأنه استدركه من تهذيب التهذيب ٩ / ٣١٣.

أقول: وقع في هذا النص الصغير من التحريف والسقط ما يأتي:

١ ـ أن رقم (ع) صوابه (٤)، إذ هو شيخ الأربعة حسب.

٢ ـ لم يوفق (المحقق) في استدراكه الأول حين استدرك «موسى بن هارون» لأن الذي ورد في النسخ: «عبد اللّه بن إسحاق المدائني»!

٣ ـ قوله: «أبو إسحاق السراج» محرف، صوابه: أبو العباس السراج، وهو محمد بن إسحاق بن إبراهيم الثقفي السراج محدث خراسان ومسندها المتوفى سنة ٣١٣هـ عن سبع وتسعين سنة.

٤ ـ لم يستطع المحقق استدراك النص الآخر الذي وضعه بين حاصرتين أيضاً، وصوابه كما جاء في النسخ الخطية: «وابن خُزيمة، وكان ثقة سمع من ابن المبارك ثلاثة أحاديث فقط».

٥ ـ أما قوله: «سَلَمُون بن صالح» فهو تحريف صوابه: «سَلْمُوية بن صالح»!

١١ ـ ومن ذلك ما جاء في ترجمة أحمد بن الفرات الرازي (ط ٢٦ ص ٥١ س ٣ ـ ٦): «سمع عبد اللّه بن نمير، وأبا أسامة. . . والفريابي، وعبد الرحمن ابن يحيى بن مندة. . . إلخ». فجعل شيوخه والراوة عنه كلهم شيوخاً له من غير

أن يشعر، وأنّى له أن يشعر بذلك وهو لا يعرف طبقات الرجال وتواريخهم، وإنما جاء ذلك بسبب سقط في المنسوخ له لم ينتبه إليه، وصواب النص كما يأتي:

«سمع عبد اللّه بن نمير، وأبا أسامة. . . والفريابي، **وأبا اليمان وخلقاً كبيراً. روى عنه أبو داود، وأبو بكر بن أبي عاصم وجعفراً** الفريابي. . . إلخ». فشيخه الفريابي هو: محمد بن يوسف الفريابي، وجعفر الفريابي الراوي عنه هو جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي.

١٢ ـ ومنه ما جاء في الطبقة (٢٨) حيث اختلطت ترجمتان فصارت ترجمة واحدة، وهي الترجمة رقم (٢٠٣) عنده حيث جاءت كما يأتي:

«٢٠٣ ـ أحمد بن حرب بن مسمع البغدادي المُعدل. أبو جعفر البُرْجُلاني، والبرجلانية محلة ببغداد. سمع أبا النضر هاشم بن القاسم، والواقدي، والأسود بن عامر بن (كذا)[1] شاذان، والحسن الأشيب (كذا)[2]. وعنه النجاد، وأبو عمرو ابن السماك، ومحمد بن جعفر بن الهيثم الأنباري، وآخرون. وثقه الخطيب وقال: مات في ربيع الأول سنة تسع».

قلت: هذه الترجمة ليست لأحمد بن حرب بن مسمع البغدادي، حيث سقطت ولم يبق عنده منها سوى الاسم، إنما هي لأحمد بن الخليل بن ثابت البرجلاني، وإليك النص الصحيح الذي جاء في النسخ كافة:

«ـ أحمد بن حرب بن مِسْمَع البغدادي المُعَدَّل.

سمع عفان، ومسلم بن إبراهيم. وعنه أبو جعفر بن البختري، وابن نجيح. وكان ثقة ثبتاً محدثاً. توفي سنة خمس وسبعين[3].

ـ أحمد بن الخليل بن ثابت، أبو جعفر البُرْجُلاني، والبرجلانية محلة ببغداد.

سمع أبا النضر هاشم بن القاسم، والواقدي، والأسود بن عامر شاذان،

---

(١) الصواب: الأسود بن عامر شاذان، بحذف «بن».

(٢) الصواب: الحسن بن الأشيب.

(٣) اقتبس المؤلف هذه الترجمة من تاريخ الخطيب ٥ / ١٩٢ ـ ١٩٣.

والحسن بن الأشيب. وعنه النجاد، وأبو عمرو ابن السماك، ومحمد بن جعفر ابن الهيثم الأنباري، وآخرون.

وثقه الخطيب وقال: مات في ربيع الأول سنة تسع[1]».

ولما كانت الترجمة ليست لأحمد بن حرب البغدادي، وإنما له الاسم منها حسب، اضطر المحقق أن يعلق عليها تعليقات بعيدة، كما في هـ ١ و٢ ص ٢٥١، لعدم توافق المادة مع ما ظنه أنها ترجمة لأحمد بن حرب.

ومن أمثلة اختلاط النصوص التي تزخر بها طبعة الدكتور بسبب السقط الذي لا ينتبه إليه، ما جاء في ترجمة أحمد بن موسى بن إسحاق الكوفي الحمار (ط ٢٩ ص ٩٠ ت ٩٣): «**روى عن أبي نعيم، وقطبة بن العلاء، وعلي بن ثابت، والدهقان (كذا)، والحسن بن الربيع. ومات سنة خمس وثمانين**».

أقول: النص الصحيح الذي جاء في النسخ كافة هو ما يأتي:

«**روى عن أبي نعيم، ووضاح بن يحيى، ومخول بن إبراهيم. وعنه أحمد ابن عمرو بن حاتم الحافظ، وطبقته. وما علمتُ به بأساً. روى عنه ابن عُقدة، وابن أبي دارم، ومحمد بن أحمد بن يوسف، وأبو الحسن بن سلمة القطان.**

قال الخليلي: سمع أبا نُعيم، وقطبة بن العلاء، وعلي بن ثابت الدَّهَّان، والحسن بن الربيع. إلى أن قال: ومات سنة خمس وثمانين». فتأمل هذا النص، واحكم على النص الذي جاء في طبعة الدكتور لتعرف قيمة هذه الطبعة!

ومسألة اختلاط التراجم ببعضها فاشية في طبعة الدكتور تدمري بشكل يلفت النظر، إذ ربما نجد الترجمة الواحدة تصير عنده ترجمتين، وربما تحولت الترجمتان أو حتى الثلاثة إلى ترجمة واحدة، وربما قفز كلام من ترجمة ما إلى ترجمة أخرى، وهو في كل ذلك غافل لا يدري، ظناً منه أن حشد المصادر من هنا وهناك فيه كفاية، وأن هذا الحشد هو التحقيق والتدقيق المطلوب، فقد اختلطت ترجمة إبراهيم بن عامر الأصبهاني من أصحاب الطبقة (٢٦) بترجمة إبراهيم بن عبد الله الجمحي الكوفي (تنظر طبعتنا ٦ / ٤١ ـ ٤٢ وتقارن بطبعته في هذا الموضع).

---

(١) اقتبس المؤلف هذه الترجمة من تاريخ الخطيب أيضاً ٥ / ٢١٨ ـ ٢١٩.

ومن ذلك اختلاط ترجمة علي بن إسماعيل الدقاق بترجمة علي بن القاسم العسكري وصيرورتهما عنده ترجمة واحدة حيث جاءتا عنده كما يأتي (ط ٣٢ ص ٤٨٠ ت ١٦٥):

«علي بن إسماعيل بن كعب الدقاق. روى عن أبي حفص الفلاس، وابن المنادي. وعنه عمر بن شاهين ومحمد بن الشخِّير. وثقة الخطيب».

والصواب أن المادة التي تبدأ بقوله: «وعنه عمر بن شاهين» إلى آخرها هي لترجمة أخرى، وفيما يأتي الصواب:

*** «علي بن إسماعيل بن كعب الدقاق. روى عن أبي حفص الفلاس وابن المنادي. وعنه أبو الفتح الأزدي، وعلي بن لؤلؤ».**

وأما الترجمة الثانية فهي:

*** علي بن القاسم العسكري. عن عمر بن شَبَّة، وأحمد بن بُدَيْل. وعنه عمر بن شاهين، ومحمد بن الشخِّير. وثقه الخطيب».**

والترجمة الأولى في تاريخ الخطيب ومنه أقتبس المصنف (١٣ / ٢٥٨ ـ ٢٥٩)، والثانية منه أيضاً (١٣ / ٥١٣)! (تنظر طبعتنا ٧ / ٢٨٢ ـ ٢٨٣).

ومن ذلك أيضاً اختلاط ترجمة أبي بكر محمد بن القاسم التجيبي بترجمة أبي الفضل محمد بن محمد بن خلف التجيبي حيث صارتا عنده ترجمة واحدة (ط ٣٢ ص ٥٠٢ ت ٢٣٤) وكما يأتي:

«محمد بن القاسم بن سعيد، أبو بكر التجيبي المصري. سمع الربيع المؤذن».

والصواب كما يأتي:

*** «محمد بن القاسم بن سعيد، أبو بكر التجيبي المصري. سمع إسحاق الدَّبَري.**

*** محمد بن محمد بن خلف بن قُدَيْد، أبو الفضل التّجيبي سمع الربيع المؤذن».** (وتنظر طبعتنا ٧ / ٢٩٩).

واختلطت عنده ترجمة أبي عمر عبد الملك بن علي الكازروني الزاهد، بترجمة عبد الوهاب بن محمد بن سهل بن منصور النَّصيبي الملطي الذي سقط أولها عنده وبقي عجزها حيث التصق بترجمة الكازروني وكما يأتي

(ط ٣٦ ص ١٧٩):

«عبد الملك بن علي أبو عمر الكازروني الزاهد المجاب الدعوة. كان يُعد من الأبدال. سمع أبا مسلم الكجي وغيره. ورحل إليه لتفرده بكازرون.

روى عنه أبو القاسم الدهان، وأحمد بن محمد بن سهل بن منصور أبو الحسين النصيبي الملطي البزاز.

توفي بدمياط».

هكذا جاءت هذه الترجمة، وهي ترجمتان، وها هي الترجمة الأولى:

* **«عبد الملك بن علي، أبو عمر الكازروني الزاهد المجاب الدعوة.**

كان يعد من الأبدال. سمع أبا مسلم الكجي وغيره، ورُحِلَ إليه لتفرده بكازرون؛ روى عنه أبو القاسم الدهان، وأحمد بن محمد بن عبدوس النسائي.

وكان ثقة».

أما الترجمة الثانية فهي:

* **«عبد الوهاب بن محمد بن سهل بن منصور، أبو الحُسين النَّصِيبي الملطي البزاز.**

توفي بدمياط». (تنظر طبعتنا ٨ / ١٢٦).

واختلطت ترجمة عبد الرحمن بن جعفر المصري الوراق البرذعي بترجمة عبد العزيز بن محمد الجوهري المعروف بابن بنت نعيم اختلاطاً عجيباً فكونت ترجمة لا وجود لها، وكما يأتي (ط ٣٧ ص ٣٤٢):

«عبد الرحمن بن جعفر بن محمد بن داود بن حسن بن محمد بن أحمد بن خلاد، أبو محمد التميمي الجوهري الضرير، قاضي الصعيد، ويُعرف بابن بنت نُعيم... الخ».

والصواب كما يأتي:

* عبد الرحمن بن جعفر بن محمد بن داود، أبو سعيد المصري الوراق البَرْذعي. توفي في رمضان.

* عبد العزيز بن محمد بن حسن بن محمد بن أحمد بن خلاد، أبو محمد التميمي الجوهري... الخ». (وتُنظر طبعتنا ٨ / ٢٤٢ ـ ٢٤٣).

وفي ص ٣٤٤ من الطبعة نفسها اختلطت ترجمتان فاختلقت أسماء عجيبة، والأعجب منه أن المحقق يذكر لهذه التراجم المختلقة مصادر، فقد جاء عنده مايأتي:

«**علي بن هارون، أبو الحسن الحربي السمسار. سمع موسى بن هارون، ومحمد بن يحيى المروزي، ويوسف القاضي. وعنه أبو بكر البرقاني، وأبو نعيم ابن محمد بن عبد الله الرازي الصوفي المقرىء. صحب يوسف بن الحسن الزاهد، والمشايخ الكبار، وكان من أعيان المشايخ، أنفق أمواله على الفقراء. وله حكايات**». وأشار إلى تاريخ الخطيب.

وهذه الترجمة العجيبة الغريبة مركبة من ترجمتين هذه هي الأولى:

* **علي** بن هارون، أبو الحسن الحربي السمسار. سمع موسى بن هارون، ومحمد ابن يحيى المروزي، ويوسف القاضي. وعنه أبو بكر البرقاني، وأبو نُعَيْم. والترجمة مقتبسة من تاريخ الخطيب (١٣ / ٦١١ ـ ٦١٢) وهي في طبعتنا في ٨ / ٢٤٤ ت ١٦٥.

أما الترجمة الثانية فلا علاقة لها بتاريخ الخطيب لأن المترجم كان رازياً ولم يقدم إلى بغداد، وهي في طبعتنا ٨ / ٢٤٤ ت ١٦٦ كما يأتي:

* «محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله الرازي الصوفي المقرىء. صحب يوسف بن الحسين الزاهد والمشايخ الكبار، وكان من أعيان المشايخ أنفق أمواله على الفقراء، وله حكايات».

ومن طرائف ذلك ما جاء في أول وفيات سنة ٣٧٦ من طبعته (ط ٣٨ ص ٥٨٧) حيث ذكر أحمد بن علي بن قزقز أبا الحسن البغدادي الرَّفَّاء، وألصق به حيثيات ترجمة لأحد الدمشقيين، وأحال على تاريخ الخطيب، فهل وجد في تاريخ الخطيب الكلام الذي التصق به؟ كلا بلا شك إذ إن ذلك لا يمكن أن يكون، فهو بلا شك من اختراع الدكتور المحقق وابتداعاته، وها هي الترجمة المذكورة عنده:

«**أحمد بن علي بن قزقز، أبو الحسن البغدادي الرفاء.**

سمع أبا بكر بن أبي داود، ونفطويه النحوي، ومكحولاً البيروتي. وعنه تمام، ومكي بن الغمر، والحسن بن علي بن سـواس (كذا)، والدمشقيون. وكان

من جلة المحدثين».

ومن يقرأ ما سنكتب سيرى العجب العُجاب من هذا التخليط والإلصاق الذي يدل على عدم الإدراك لطبيعة التراجم، فالنص المذكور صوابه كما يأتي:

*** أحمد بن علي بن محمد قُزْقُز، أبو الحسن البغدادي الرَّفَّاء.**

سمع عبد الله بن إسحاق المدائني، ومحمد بن جرير، والباغندي، وأبا عَروُبة الحراني. وعنه عبد العزيز الأزجي، وعليّ بن المُحَسِّن التَّنوخي، وأبو محمد الجوهري. لم تَضبط وفاته، وإنما حدث في هذه السنة.

*** محمد بن علي بن هارون، أبو العباس البَرْذعيُّ الحافظ.**

«سمع أبا بكر بن أبي داود، ونفطوية النحوي، ومكحولاً البيروتي. وعنه تَمَّام، ومكي بن الغَمْر، والحسن بن شواش، والدمشقيون. وكان من جِلَّة المحدثين».

وقد اقتبس المؤلف الترجمة الأولى من تاريخ الخطيب (٥ / ٥١٥ ـ ٥١٦ بتحقيقنا)، واقتبس الثانية من تاريخ دمشق لابن عساكر (٥ / ٤١٤ ـ ٤١٥)، وتنظر طبعتنا من التاريخ ٨ / ٤٢٣، الترجمتان ٢٢٩ و٢٣٠.

ويشبه هذا ما جاء في وفيات سنة ٣٧٤ (ط ٣٨ ص ٥٦٢):

«الفضل بن سهل الأصبهاني الواعظ.

روى (كذا) عن الحسن الوراك (كذا)، وعبد الله بن أخي أبي زرعة. وعنه أبو نعيم القاسم بن علي بن معاوية بن الوليد، وأبو (كذا) محمد البَصْري (كذا). توفي في ربيع الآخر». وأشار المحقق إلى كتاب «ذكر أخبار أصبهان» لكنه لم يسأل نفسه: من هو أبو نعيم القاسم بن علي بن معاوية؟ ومن أبو محمد البصري؟

ولستُ هنا في حال بيان التصحيفات والتحريفات العجيبة الواقعة في هذا النص، فهي السمة المعروفة لهذا التحقيق، ولكني أسعى لتبيان كيف صارت الترجمتان ترجمة عجيبة واحدة، وإليك النص الصحيحُ بعد تصحيح التحريفات أيضاً:

*** الفضل بن سهل الأصبهاني الواعظ.**

يروي عن الحسن الدَّاركي، وعبد الله بن أخي أبي زرعة. وعنه أبو نُعيم.

*** القاسم بن علي بن معاوية بن الوليد، أبو محمد المِصْري توفي في ربع الآخر.**

فهل رأيت أيها القارىء اللبيب مثل تحقيق الدكاترة المتخصصين الذين فاقوا الأولين والآخرين؟!

وقد تلتصق مادة ترجمة ما بترجمة أخرى بعد أن يسقط أول الترجمة من غير أن يشعر (المحقق)، كما في ط ٤٣ ص ٢٦٢ ت ٣٠٨ من طبعته حيث جاء ما يأتي:

٣٠٨ ـ سفيان بن الحسين، أبو العز الغيسقاني الهروي. روى عن بشر بن محمد المزني. روى عنه الحسين بن محمد الكتبي، **وأبي (كذا) بكر القباب. سمع منه علي بن أحمد بن مهران وابن مادويه (كذا). من بيت العدالة والصلاح بأصبهان.**

فانظر إلى هذا الخلط العجيب وتأمل العبارات المكتوبة باللون الأسود والتي تبدأ من «وأبي بكر القباب» وإلى نهاية الترجمة وعلاقتها بترجمة سفيان الهروي، وكيف جاز أن يخفض المرفوع! والصواب في كل هذا أن هذه القطعة من ترجمة سقطت من طبعة المحقق فالتصقت بترجمة سفيان الهروي، وأن ترجمة سفيان الهروي تنتهي عند لفظة «الكتبي» ثم تبدأ ترجمة أخرى ها هي ذي:

ـ «**سَهْل بن محمد بن الحسن بن إسحاق، أبو عثمان الخَلَنْجي المُعَدَّل.**

روي عن الطبراني، وجده الحسن، وأبي بكر القَبَّاب. سمع منه عليّ بن أحمد بن مهران، وابن فاذويه. من بيت العدالة والصلاح بأصبهان»، وهاتان الترجمتان مثبتتان في طبعتنا فراجعهما.

ومسألة انتقال مادة ترجمة إلى ترجمة أخرى كثيرة الوقوع والتكرار في تحقيق الدكتور تدمري وسبب ذلك غياب الحس التاريخي والتراجمي الذي يمكِّنه من فرز المادة التراجمية، ففي الطبقة (٥٠) مثلاً وضع في ترجمة صاعد ما يخص ترجمة سعيد بن هبة الله البغدادي (ص ٢١٤ ـ ٢١٥ من طبعته). وفي وفيات سنة (٥٩٢) قفزت عبارات من ترجمة محمد بن أبي بكر بن غنيم بن حماد الحراني نزيل مصر (رقم ١٤١ من طبعته) فالتصقت بترجمة يوسف بن إبراهيم بن عقاب الجذامي الشاطبي المقرىء الزاهد (رقم ١٤٤ من طبعته)، وهي قوله:

«**سمع منه البرزالي والمصريون، ومات في العشرين من صفر بمصر**»، مع أنه قال قبل سطر واحد فقط: «**توفي بتونس وكانت جنازته مشهودة**»، فهل رأيت سيدي القارىء كيف غاب الحس التاريخي بحيث مات المترجم في مصر وتونس في آن واحد!

وربما اخترع الدكتور أسماء ما أنزل الله بها من سلطان فيضع تحتها مادة تراجمية هي لتراجم أخرى، كما في المثل الآتي من الطبقة (٥٦) ص ٥٣:

«**١٤ ـ عبد الله بن محمد بن حسين بن المحلبان الكرخي الأديب**.

شيخ مُعَمَّر ولد سنة ثمان وخمسين وأربعمائة. روى عنه أبو موسى المديني، وقال: سمعت منه بالكرخ»

أقول: عبد الله هذا لا وجود له فهو من اختراع الدكتور وابتداعه، وإنما هذا الكلام في ترجمة: «**عبد الحكيم بن مظفر بن أحمد، أبي نصر الفَحْفَحِي الكرخي الأديب**»، فهل رأيتَ مثل هذا.

وكذلك ما جاء في الترجمة التي بعدها:

«**١٥ ـ عبد الحميد بن مظفر بن أحمد، أبو نصر البناء الصوفي الهروي**.

سمع حاتم بن محمد الأزدي... الخ». فالمادة المذكورة في ص ٥٣ و٥٤ ليس لهذا الاسم الذي لا وجود له، وإنما الصواب فيه:

«**١٥ ـ عبد الرشيد بن ناصر بن فاخر، أبو المظفر البناء الصوفي الهروي**».

فهل رأى أحدكم مثل هذا التحريف؟

وأرى أن الأمثلة المذكورة التي لها مئات نظائر كافية الدلالة على هذا الأمر.

وعلى العكس من ذلك فلربما جعل الترجمة الواحدة ترجمتين كما فعل في ترجمة أحمد بن إبراهيم بن حسن بن إبراهيم القرشي الأموي البهنسي المفتي الفقيه، علم الدين القِمَّني الضرير في وفيات سنة ٦٨٦، حيث جعلها ترجمتين (الترجمتان ٣٦١ و٣٦٢ من الطبقة ٦٩ من طبعته) فقسم الألقاب والنسب بين الترجمتين، وأراد أن يعلق، كما هي عادته، فعلق على الترجمة (الأولى) فقال: «يشتبه مع الذي بعده ويختلف عنه بتاريخ الوفاة»! فلم يدرِ ماذا يخط قلمه.

وأرى ضرورة إمساك القلم عن مزيد كلامٍ في هذه المسائل اقتصاداً بالوَرَق والوَرِق!

سادساً: التحرز من تغيير الصواب إلى خطأ:

ذكرنا فيما تقدم وجوب الوقوف على النسخ المتقنة والمقابلة بينها، وضرورة مراجعة الكتب المعنية بكل فن من الفنون المتصلة بمادة الكتاب من أجل ضبط النص وتقييده والوصول إلى ما أراده المؤلف أو كتبه بخطه، وأن لا يكون النساخ قد وقعوا في خطأ أو سوء قراءة فعندئذٍ نخمن أن هذا مخالف لصنيع المؤلف بالأدلة والإثباتات. وهذا كله يصح عند عدم وقوفنا على نسخة المؤلف التي بخطه، أما إذا وقفنا على نسخة المؤلف التي بخطه فهي الفيصل عندئذٍ في إثبات النص، فإن وجدنا غلطاً حُقَّ لنا التعليق عليه في الحاشية بعد إثباته كما جاء بخط المصنف.

ومثل هذه القواعد معروفة في علم تحقيق النصوص وإخراجها، لكننا وجدنا بعض المنتسبين إلى هذا العلم يتهاونون في هذا الأمر، فلربما وجدنا منهم من لا يعتد بالنسخ الخطية ويغير النصوص حسب رغبته وعلمه، فيعمد إلى تغيير الصحيح إلى خطأ عن تعمد وجهل لقلة معرفته، أو يصحح النص على مطبوعات لم تحقق تحقيقاً علمياً متقناً، وربما أضاف إلى النص ما ليس منه، وهي أمور خطيرة يتعين الانتباه إليها والتنبيه عليها لئلا يغتر بها بعض المحققين المبتدئين، وسأضرب بعض أمثلة من تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري لتاريخ الإسلام، فأذكر نماذج لكل أمر من هذه الأمور باختصار تاركاً للقارىء اللبيب أن يقف على عشرات النظائر عند تصفحه لذاك التحقيق حيث يستطيع أن يغترف ما شاء من كل مسألة مما سأذكر أمثلة له.

والعجب أنَّ المحقق التدمري إذا وَقَر في ذهنه شيءٌ غَيَّر النصوص بموجبه، لأن معرفته لم تستوعبه، ومن ثم يعده غلطاً، وهو صواب، فيغيره.

١ ـ فمن ذلك مثلاً تغييره لفظة «بخُلْفٍ» التي يكثر الذهبي استعمالها للمختلف في وفياتهم، غيّرها (المحقق) إلى: «بخلاف»، وهو عجيب منه، كما في الصفحات ١٠ و١٣ و١٨ و٢٩ و٣١ و٣٢ و٣٩ من الطبقة (١٧) مثلاً.

٢ ـ ومنه قوله في ص ٤٩ س١٢ من الطبقة (١٧) أيضاً: «وكان يطحن بيد

واحدة **مُدْياً** من قمح» فقال في الهامش: «في الأصل: مُدَّين».

ونسأل المحقق: لماذا غير هذه اللفظة وعلى أي أساس فعل ذلك، وما هي المرجحات التي دفعته إلى ذلك مع ورود لفظة «**مُدَّين**» في النسخ كافة؟

٣ ـ ومن ذلك تعليقه على ترجمة علي بن عبد الحميد المعني **وقول النسائي فيه: «مات سنة اثنتين وعشرين»**، فقال المحقق: «هكذا في الأصل، والصواب: البخاري، فهو الذي قال: مات سنة إحدى أو اثنتين وعشرين ومئتين، وتابعه ابن حبان في الثقات» (ط ٢٣ ص ٢٨٤ هـ ٣).

قلت: هكذا قال من غير تورع، وقد ذكر من بين مصادره تهذيب الكمال للمزي، فلو كان رجع إليه لما وقع في هذا التخبط، ولما غلَّط الصواب بغير دليل، فقد قال المزي في التهذيب (٢١ / ٤٨):

قال البخاري: مات سنة إحدى أو اثنتين وعشرين ومئتين. **وقال النسائي: مات سنة اثنتين وعشرين ومئتين**»! والمؤلف لخص الترجمة من هذا الكتاب.

٤ ـ ومنه ما جاء في ط ٢٥ ص ٢١٥ ت ١٢٣: «**حامد** بن **المساور** الأصبهاني» حيث علق المحقق في الحاشية فقال: «في الأصل: المسور، والتصويب من ذكر أخبار أصبهان». والحق أن الذي في أخبار أصبهان هو المحرف وأن ما ذكره الذهبي هو الصواب.

٥ ـ ومنه ما جاء في حوادث سنة ٢٨٦ عند ذكر وفيات أعلامها (ط ٢٩ ص ٢٤): «إبراهيم بن محمد الصنعاني». ثم علق المحقق فقال: «في الأصل: إبراهيم بن برة، والتصويب مما سيأتي من ترجمته في هذا الجزء».

ولم يعلم المحقق أن هذا الاسم قد سقط من مطبوعته أصلاً (ص ١١١ ت ١٢١) وأن الصواب هو ما جاء في مخطوطته الفريدة «إبراهيم بن برة»، فقال ما قال من غير معرفة ولا روية.

٦ ـ وجاء في وفيات سنة ٣٨٧ (ط ٣٩ ص ١٥٢): «محمد بن أحمد بن إسماعيل ابن **عَنْبَس**، الإمام أبو الحسين بن سمعون البغدادي الواعظ». وعلق المحقق على اسم «عَنْبَس» بقوله: «في الأصل: عبيس».

قال بشار: قلنا في أول هذا الفصل: إن التحقيق يهدف إلى تحقيق النص الذي كتبه المؤلف، سواء أكان هذا الذي ذكره المؤلف صواباً أم خطأً، فالخطأ

يمكن التعليق عليه، فهل كتب الذهبي في «تاريخ الإسلام» هذا الاسم بصيغة «عَنْبَس» أم «عُبَيس»؟ هذا ما يحتاج إلى تحقيق وتدقيق، وقد جزم المحقق الدكتور تدمري بأن الصواب الذي أراده المؤلف هو «عَنْبَس» فغيَّر ما في نسختَه إلى ما رآه صواباً، ولكنه لم يقدم لنا دليلاً على ذلك، وهو لا يملك نسخة المؤلف التي بخطه، فإن كان يملكها فالتغيير لا يجوز، وإن كان اعتمد «أصلاً» آخر فله ذلك بعد تقديم الدليل.

نعم، جاء في تاريخ الخطيب «عَنْبَس» وكذلك في سير أعلام النبلاء ١٦ / ٥٠٥، لكن ما في السير محرف بلا شك، ذلك أنني وجدت الاسم مجوداً بخط الذهبي في تاريخ الإسلام، ووجده قبلي تلميذه الصفدي فنص عليه في الوافي فقال (٢ / ٥): «ابن سمعون الواعظ، محمد بن أحمد بن إسماعيل بن عُبَيْس ـ بالعين المهملة المضمومة والباء الموحدة والياء المثناة من تحت والسين المهملة على وزن فُلَيْس، **هكذا قيّده الشيخ شمس الدين**، وقيّده ابن خلكان بالنون والباء الموحدة، وعنبس اسم الأسد». فرحم الله الصفدي الذي قَيَّد الاسم بالحروف نقلاً عن شيخه شمس الدين الذهبي. والطريف أن المحقق قد ذكر الوافي بالوفيات من بين مصادره، فإما أن يكون لم يطلع عليه، وإما أنه لم يعرف أن الشيخ شمس الدين هو الذهبي، وكلاهما مُر.

٧ ـ وجاءت في وفيات سنة ٣٨٨ (ط ٣٩ ص ١٦٩) الترجمة الآتية: «**عمر ابن أحمد بن إبراهيم، الإمام أبو حفص البرمكي الحنبلي، أحد الأعلام والزهاد، وقد ذكرناه في الماضية. أبو حفص العكبري المعروف بابن المُسَلَّم**».

قلت: عَلّق المحقق على هذه الترجمة بثلاثة تعليقات:

أ ـ قال في تعليقه الأول: انظر ترجمته في وفيات السنة السابقة باسم عمر ابن إبراهيم.

ب ـ وقال في تعليقه الثاني على لفظة «ذكرناه»: في الأصل: ذكرنا.

ج ـ وقال في الثالث على لفظة «أبو»: في الأصل «أبا».

وهذا كله تخليط عجيب وتغيير في نص المؤلف دفعته إليه قراءته المعوجة للنص، ولم يسأل نفسه: لماذا ذكر المؤلف كنيته ونسبته مرتين فقال: «**الإمام أبو حفص البرمكي الحنبلي**» و«**أبو حفص العكبري المعروف بابن المسلم**؟

وكلُّ ما غيّره كان صواباً فأبدله بخطأ وإليك النص الصحيح كما جاء بخط المؤلف:

«**عمر بن أحمد بن إبراهيم، الإمام أبو حفص البرمكي الحنبلي أحد الأعلام والزهاد. وقد ذكرنا في السنة الماضية أبا حفص العكبري المعروف بابن المُسَلَّم**».

فالمذكور في السنة الماضية لا علاقة له بهذا الرجل، لكن المحقق ظن ذلك فغيّر النصوص الصحيحة ليستقيم فهمه فأضاف الهاء في آخر لفظة «ذكرنا» وغير «أبا» فكتب بدلها: «أبو»، وهكذا يكون التحقيق!

٨ ـ وجاء في ط ٣٩ ص ١٧٨ س ١٥: «**ومحمد بن علي السامري صاحب الزيادي**». وعلق (المحقق) فقال: «في الأصل: علي السامرني صاحب الرمادي».

قلت: لا أدري كيف غير «الرمادي» إلى «الزيادي» فهي «الرمادي» بخط المؤلف، ولا أعلم على أي شيء استند.

٩ ـ وجاء في ترجمة أبي محمد عبد الله بن حامد النيسابوري من وفيات سنة ٣٨٩ (ط ٣٩ ص ١٨٣ س ١ ـ ٢) ما يأتي: «**فتفقه [على] أبي محمد عليّ بن الحسن البيهقي**». وعلق المحقق على لفظة «على» فقال: «إضافة على الأصل». ثم علق بعدها على «أبي» فقال: «في الأصل: أبو».

قلت: هكذا يغيّر المحقق النصوص بناءً على فهمه المعوج لها، فأبدل الصواب إلى خطأ، وكان النص صحيحاً في نسخته سوى تحريف يسير من الناسخ، فصوابه كما بخط المؤلف:

«**فتفقه أبو محمد علىٰ أبي الحسن البيهقي**»، فتأمل أخي القارىء الفرق بين ما ذكر وبين ما ذكرنا.

١٠ ـ وجاء في ص ١٩٨ من الطبقة نفسها: «**عبد الله بن أحمد بن علي بن [أبي] طالب**، أبو القاسم البغدادي نزيل مصر». وعلق المحقق على ما أضافه بين حاصرتين بقوله: «سقطت من الأصل». فلعله ظنه حفيداً لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولعل مما فاته أن علياً رضي الله عنه ليس له ولد اسمه أحمد، وإلا فلماذا صَرَّح بهذا التصريح العجيب بالسقوط من غير دليل، مع أن ما أضافه بين حاصرتين لا أصل له بخط المؤلف. أما ما جاء في طبعة تاريخ

الخطيب السقيمة من وجود «أبي» فهو تحريف لا يعتد به، كما بيناه في طبعتنا منه (١١ / ٤١).

١١ ـ ومنه ما جاء في ط ٤٠ ص ٢٥٥ س٥:

«**سعيد** بن علي بن شعيب بن عبد الوهاب القاضي أبو نصر الهمذاني. روى عن **أبي عبد الرحمن** بن حمدان الجلاب». وعَلَّق المحقق على لفظة «أبي» بقوله: «في الأصل: أبيه».

قلت: وهكذا غيَّر الصواب إلى خطأ لسقوط حرف «الواو» من نسخته، فالصواب: **روى عن أبيه، وعبد الرحمن بن حمدان الجلاب**.

أما اسم المترجم فصوابه «شعيب» بدلاً من «سعيد» لكن ليس هذا هو مقصودنا.

١٢ ـ ومن ذلك ما جاء في الصفحة التي بعدها (ص ٢٥٦ س ٢١):

«عبد العزيز بن أحمد الفقيه أبو الحسن **الخوزي** شيخ أهل الظاهر». وعلق المحقق على نسبته فقال: «**في الأصل الخرزي وهو تصحيف، وقد وقع التصحيف والتحريف في جميع مصادر ترجمته، سوى مرآة الجنان حيث قيده اليافعي وقال: الخوزي: بالخاء المعجمة والزاي**».

قلت: هذا مخالف لأصول التحقيق لعدة أسباب منها:

أ ـ إن نسبة «الخَرَزي» مجودة التقييد بخط المؤلف، والمحقق يزعم أنه وقف عليها فكيف جاز له تغييرها؟

ب ـ إن هذه النسبة وردت على الصواب في جميع المصادر التي ذكرها وهي ثمانية مصادر، فضلاً عن مصادر كثيرة أخرى لم يذكرها، منها تاريخ الخطيب وأنساب السمعاني وتوضيح ابن ناصر الدين وغيرها.

ج ـ إن عبارة اليافعي في ضبط النسبة لا تدل على أنها «الخوزي» فقد قال: بالخاء المعجمة والزاي، وهذا ينطبق على «الخرزي» أيضاً.

د ـ وفي مثل هذه الحالات يتعين الرجوع إلى كتب الفن إذ لا عبرة بالكتب المطبوعة ولا حتى بالمخطوطات غير المتقنة، وكتب الفن في هذا هي كتب الأنساب وكتب المشتبه، فإذا فتشنا في كتب الأنساب سنجد أبا سعد السمعاني يقول في كتاب «الأنساب»: «الخَرَزي: بفتح الخاء المعجمة والراء وبعدها

الزاي، هذه النسبة إلى الخرز وبيعها، وهم جماعة منهم. . . وأبو الحسن عبد العزيز بن أحمد الخرزي من أهل بغداد. . . ينتحل مذهب داود بن علي الظاهري. . . ومات في جمادي الآخرة سنة إحدى وتسعين وثلاث مئة». وهذا هو المترجم بلا ريب فماذا يريد المحقق أكثر من هذا؟

وقال العلامة ابن ناصر الدين وهو يشرح نسبة «الخَرَزي» التي ذكرها الذهبي المؤلف في «المشتبه» وذكر بعضهم، ولم يذكر عبد العزيز هذا لأنه قال في آخر الترجمة: «وآخرون» فقال ابن ناصر الدين: «قلت: منهم أبو الحسن عبد العزيز بن أحمد الخرزي، إمام الظاهرية، ذكره الصيمري الحنفي. . . توفي سنة إحدى وتسعين وثلاث مئة» (توضيح المشتبه ٢ / ٣٢٣)، فهذا هو بلا ريب.

وبعد كل هذا الضبط لم نعد بحاجة إلى مزيد تقييد وضبط، وندرك عندئذٍ كيف غيَّر المحقق الصواب إلى خطأ لقلة عنايته بأصول التحقيق. وهذا الرجل ترجمة هلال بن المُحَسِّن الصابي في تاريخه (٨ / ٧٠)، والخطيب في تاريخه (١٢ / ٢٤٠ بتحقيقنا)، وهو أصل هذه الترجمة حيث اقتبس منه المقتبسون بما فيهم المؤلف الذهبي.

١٣ ـ وفي الطبقة نفسها ص ٢٥٩ س ١٤ نقرأ هذا العُجاب:

«محمد بن عثمان بن شهاب، أبو الحسن المعروف **بالبَغَوي**. رحل [إلى] بغداد». وعلق المحقق على نسبة «البغوي» بقوله: «في الأصل: بالنفري، وهو تصحيف. والتصحيح من تاريخ بغداد». ثم علق مرة أخرى على ما أضافه بين حاصرتين بقوله: «إضافة على الأصل»، ولم يُشر في كل هذا إلا إلى النسخة المطبوعة السقيمة من تاريخ الخطيب (٣ / ٥٠).

قلت: وهذا مثل سابقه قد غير النسبة الصحيحة إلى خطأ اعتماداً على مطبوعة مشهورة بكثرة التصحيف والتحريف فيها، وهي الطبعة القديمة من تاريخ الخطيب، ولم يرجع إلى كتب الفن المختصة فيبحث وينقر قبل أن يحكم فيغيّر ويشوه النصوص، وإليك دلالات ذلك:

أ ـ إن نسبة «النَّفَّري» جاءت مجودة التقييد والضبط بخط المؤلف، وفي جميع النسخ المنتسخة من تاريخ الإسلام بما فيها النسخة التي أقام المحقق التحقيق عليها، فكيف جاز له تغيير هذه النسبة؟

ب ـ إن هذه النسبة جاءت على الصواب في جميع نسخ تاريخ الخطيب، كما بيَّناه في تحقيقنا لهذا الكتاب (٤ / ٨٢ هـ ١).

ج ـ ذكر السمعاني هذا الرجل في مادة «النِّفَّري» من الأنساب ونص عليه، فقال: «النِّفَّري: بكسر النون وفتح الفاء المشددة وفي آخرهاالراء، هذه النسبة إلى النِّفَّر وظني أنه موضع بالبصرة، وقال أبو بكر الخطيب البغدادي: النفر بلد على النرس من بلاد الفرس[1]، والمشهور بهذه النسبة... وأبو الحسن محمد بن عثمان بن محمد بن شهاب النفري من أهل بغداد... وتوفي في شهر رمضان سنة إحدى وتسعين وثلاث مئة».

د ـ أما كتب المشتبه فقد قيَّدت هذه النسبة لاشتباهها بغيرها مثل «النَّفْزِي» بالزاي بدل الراء، و«البَقَري» بقاف وفتحتين، و«النُّقُري» بنون وقاف مضمومتين، و«اليَقْرَني» بمثناة تحت وفاء، فقال العلامة معين الدين ابن نقطة الحنبلي مستدركاً على الأمير ابن ماكولا: «باب النِّفَّري والنَّفْري والبَقَري»: «أما النِّفَّري بكسر النون وتشديد الفاء وفتحها وكسر الراء فهو: أبو الحسن محمد ابن عثمان بن محمد بن عثمان بن شهاب النِّفَّري... الخ» (إكمال الإكمال ٦ / ٩٦) وتنبه محققه الفاضل الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي إلى التحريف الواقع في نسبته في المطبوع القديم من تاريخ الخطيب فقال: «ترجمته: تاريخ بغداد ٣ / ٥ وتحرف فيه النفري إلى البغوي».

وقيّده المؤلف الذهبي في كتابه «المشتبه» (ص ٦٤٦) فقال في «النِّفَّري»: «وأبو الحسن محمد بن عثمان النِّفَّري، شيخ للعتيقي».

ثم وَضَّحه ابن ناصر الدين فقيد النسبة بالحروف وتوسع في ترجمة محمد ابن عثمان هذا، وأشار محققه الفاضل صديقنا العالم الشيخ محمد نعيم العرقسوسي إلىٰ وقوع التحريف في نسبته في المطبوع القديم من تاريخ الخطيب (توضيح المشتبه ٩ / ١٠٧)، فأين المحقق من كل ما ذكرنا ونقلنا؟ ثم يأتي ويغير الصواب إلى خطأ من غير عناء ولا نصب.

---

(١) قال الخطيب هذه المقالة في ترجمة علي بن عيسى أبي الحسن الفارسي المعروف بالسكري الشاعر من تاريخه (١٣ / ٤٦٣).

١٤ ـ وجاءت الترجمة الأولى في وفيات سنة ٣٩٩ (ط٤٠ ص ٣٦٣) كما يأتي:

«**أحمد بن أبي أحمد**، أبو عمرو الفراتي»، وعلق المحقق، فقال: «في الأصل: أحمد بن أبي بن أحمد».

أقول: الصواب ما ذكره في التعليق وهو الذي بخط المؤلف، ولا أدري كيف تجرأ على تغييره وليس بين يديه ما يخالفه من نسخة أو مصدر حتى وإن كان محرفاً، كما اعتاد عليه عند تغييره الصواب إلى خطأ، إلا أن يكون قرأ «أُبي»: أبي، فاستعصى على فهمه كيف يكون «بن أبي بن أحمد» فحذف «بن» ليستقيم في ذهنه النص بعد أن لم يدرك أنه «أُبي» بضم الهمزة، وهو اسم.

١٥ ـ وجاء في ص ٣٦٤ من الطبقة نفسها س ٢٠: «**وأحمد بن بندار**» وعَلَّق في الحاشية فقال: في الأصل: «**بندار السعار**».

أقول: لم أفهم السبب الذي دعاه إلى حذف ما جاء عنده وهو «السعار» والتي هي «**الشعار**» بالمعجمة لا بالمهملة، ومع أن هذا الرجل تقدم في طبعته على الصواب في أول وفيات سنة ٣٥٩ (ط ٣٦ ص ١٨٧) وذكر له هناك خمسة مصادر، وهو أحمد بن بندار بن إسحاق، أبو عبد الله الأصبهاني الشعار الفقيه، وهو في طبعتنا (٨ / ١٣٢)، ولكنه لا يدري ما خط قلمه فيما سبق من الكتاب.

١٦ ـ ومن طرائف ذلك ما جاء في ص ٣٢٠ من ط ٤٩: «قال السِّلَفي: هو شيخ شيوخ أصبهان... روى لنا عن... **وأبي بكر بن رُنْدَة**» وعلَّق على ما حَرَّفه بقوله: «رُنْدة: بضم الراء المهملة، وسكون النون، وفتح الدال المهملة».

قلت: الطالب المبتدىء في علم التراجم يعرف أن هذا هو أبو بكر بن ريذة أعظم رواة معاجم الطبراني عنه، وهو أبو بكر محمد بن عبد الله بن رِيذة التاجر المتوفى سنة ٤٤٠هـ والمترجم في وفيات السنة المذكورة من تاريخ الإسلام هذا الذي (حققه) المحقق (٩ / ٥٩٣ من طبعتنا)، فأين هذا من «رُنْدة» التي قيدها الدكتور المحقق بالحروف؟ وتأمل قول الذهبي المؤلف في المشتبه (ص ٣٣٢): «وبذال ـ ابن رِيْذَة صاحب الطبراني، مشهور، ورُنْدَة من قلاع الأندلس»، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

١٧ ـ وجاء في ترجمة نصر بن إبراهيم المقدسي شيخ الشافعية بالشام

المتوفى سنة ٤٩٠ (ط ٤٩ ص ٣٤٧ س ١٩) قوله: «كان الفقيه نصر يُعرف **بابن أبي حافظ**». . وعلق المحقق في الحاشية فقال: «في الأصل: حائط».

قلت: هكذا غيَّر الصواب إلى خطأ من غير معرفة، فقد ذكر المحقق سير أعلام النبلاء من بين مصادره وفيه «حائط» أيضاً (١٩ / ١٤٠)، فما جاء في نسخ تاريخ الإسلام وما جاء في السير يؤكد أن الرسم الصحيح هو ما غيّره إلى خطأ.

١٨ ـ ومن أعجب ما قرأتُ من تحقيقات الدكتور تدمري وتعليقاته واختراعاته التي يتعين المذاكرة بها وتسجيلها ما جاء في ترجمة قاضي القضاة أبي القاسم علي بن الحسين الزينبي الهاشمي المتوفى سنة ٥٤٣ ط ٥٥ ص ١٥٥ س ٣ ـ ٤: «**وعاش ستاً وسبعين سنة**» وعلق (المحقق) فقال: «**في الأصل: ستاً وستين، وهو غلط. والتصحيح عن المنتظم، وقد ولد في سنة ٤٧٠**».

أقول: قد ذكر المؤلف الذهبي في أول الترجمة (ص ١٥٣ س ١١) أنه «**ولد سنة سبع وسبعين وأربع مئة**»، فلا أدري لم عدل عن هذا التاريخ إلى ما جاء في المنتظم، وهو مطبوع طبعة مليئة بالتصحيف والتحريف. على أننا لو سلمنا للمحقق بهذا فهو لا يستقيم عنده في الحساب بحيث لا تصح عملية الطرح التي تعلمناها في السنوات الأولى من المدرسة الابتدائية فنقول: ٥٤٣ - ٤٧٠ = ٧٣ فكيف رجح «ستاً وسبعين»؟

والطريف أن ما ذكره المصنف من سني عمره صحيح كما نص عليه هو حين ذكر تاريخ مولده سنة ٤٧٧، فيكون ٥٤٣ - ٤٧٧ = ٦٦ وهذا ما ذكره المؤلف رحمه الله.

لقد ذكر المحقق لهذا الرجل ثمانية عشر مصدراً ترك ما جاء فيها من تاريخ مولده الصحيح، وكثير منها مطبوعات متقنة، وركن إلى ما جاء في المطبوع المحرف من المنتظم لابن الجوزي، منها ما ذكره المصنف في السير أن مولده سنة (٤٧٧) (سير ٢٠ / ٢٠٧)، وها هو الصفدي يذكر في الوافي (٢١ / ٥١) أنه ولد سنة سبع وسبعين وأربع مئة، لكنه لم ير هذه المصادر لأنه نقل أكثرها من حاشية سير أعلام النبلاء حيث ذكروا سهواً أن الرجل مترجم في كتاب الجواهر المضية في طبقات الحنفية ٢ / ٥٦٨، فكرر هذا المصدر مع أنه خطأ بيِّن، فالرجل غير مترجم في الجواهر المضية أولاً، ولا وجود لهذه الصفحة المذكورة

في الجزء الثاني من الطبعة التي اعتمدها محققو السير وهي طبعة حيدر آباد الدكن!!

وهذا الاستلاب صار عادة عند بعض المحققين، فوجدنا محقق الجزء الحادي والعشرين من الوافي يستلب هذا المصدر وغيره من حاشية السير من غير مراجعة أيضاً، فيقع في الخطأ عينه!

١٩ ـ وجاء في ترجمة العالم المشهور أبي بكر بن العربي المعافري الأندلسي المتوفى سنة ٥٤٣ أيضاً (ط ٥٥ ص ١٦١ س ٥): «**روى عن أبي بكر عبد الرحمن وعبد الله ابني أحمد بن صابر، وأحمد بن سلامة الأبار الدمشقيون**... الخ». وعَلَّق المحقق على لفظة «ابني» فقال: «**في الأصل ابنا**».

قلت: لا أدري في أي لغة يصح ذلك، وما أظنه فعل ذلك إلا لظنه أن أبا بكر هي كنية لعبد الرحمن وأن ابن العربي قد روى عن هؤلاء، وإلا كيف نفسر ذلك والنص صحيح مستقيم، فهؤلاء المذكورون هم من الرواة عنه وقد ذكر المؤلف أربعة وعشرين راوياً عنه سقط بعضهم من طبعته، ثم قال: «وروى عنه خلق سوى هؤلاء»!

٢٠ ـ ومنه ما جاء في وفيات سنة ٥٤٣ أيضاً حيث جاءت ترجمة محمد ابن عبد الرحمن ابن عظيمة الإشبيلي، وجاء في آخرها: «**قاله ابن الأبار**». وقد عَلَّق المحقق على الترجمة فقال: «**انظر عن محمد بن عبد الرحمن الإشبيلي في تكملة الصلة لابن الأبار**». ثم عَلَّق على عبارة «قاله ابن الأبار» بقوله: «**بياض في الأصل**».

قلت: وهذا كله تدليس وتلبيس عجيب لم نعهده حتى عند المنتسبين إلى هذا العلم بغير حق، فقد خَمَّنَ أن هذا الساقط هو الذي كتبه، ولم يكن الأمر كذلك، فإن الصواب: «**قاله ابن فَرْتون**»! ثم استنتج أنه مترجم في «تكملة الصلة» لابن الأبار، لكنه لم يتعب نفسه فيبحث عنه، ولو بحث لما وجده، لأنَّ ابن الأبار لم يترجم لابن عظيمة هذا؟! فهل رأيتم مثل هذا التدليس والتلبيس!؟

وأظن أن فيما ذكرناه كفاية للمُتعلِّم ليدرك عدم جواز تغيير الصواب إلى خطأ، وتصحيح النص استناداً إلى ما جاء في كتب مطبوعة طبعات تجارية رديئة، أو الإضافة إلى النص ما لا يحتاجه، بل ربما ما يفسده، وحاولنا التنقل بين

الطبقات وعدم الاقتصار على طبقة بعينها ليُعلم أن ذلك من منهجية الدكتور تدمري في تحقيق النصوص، وهي منهجية ليس له فيها سلف، وأرجو أن لا يكون له فيها خلف.

سابعاً: التعليل عند الترجيح:

جرت عادة كثير من المحققين أن يثبتوا الاختلافات بين النسخ عند المقارنة بينها في هامش الكتاب، وبالغ كثيرٌ منهم في إيراد كل اختلاف بين النسخ وإن كان تافهاً، لكن أكثرهم كان يتخذ النسخة الأم أصلاً ويثبت الاختلافات الأخرى في الهامش من غير ترجيح، وهي عملية لا تقدم فائدة تذكر، إذ أنها تترك عملياً الترجيح للقارىء الذي لم يسبر غور النص كما سبره محققه من طول معاناته له وصرف جماع وقته وهمته إليه.

من هنا يتعين على المحقق إثبات ما يراه صواباً في أصل النص وتدوين ما يجده غلطاً أو ضعيفاً في الهامش، ويستثنى من ذلك حين تكون النسخة بخط المؤلف أو إذا تأكد المحقق من غير أدنى ريب أن هذا هو اختيار المؤلف، فعليه في مثل هذه الحالة تثبيت اختيار المؤلف في أصل النص وإن كان غلطاً (فيما عدا الآيات القرآنية) ويصحح في الهامش.

والمهم في كل هذه الأحوال التي ذكرناها أن المحقق مطالب دائماً بتعليل الترجيح وبيان الأدلة التي دفعته إلى هذا الاختيار، فالترجيح بغير دليل أمر مخالف لأصول البحث العلمي، وليس فيه أي توثيق للنص أو دعم لصحته.

وقد وجدنا الدكتور تدمري في (تحقيقه) لتاريخ الإسلام لا يستطيع أن يرجح بين القراءات المختلفة، لا سيما أنه اعتمد نسخة واحدة نُسخت له هي نسخة دار الكتب المصرية الملفقة من مجموعة نسخ فيها مختصرات، فكانت تصعب عليه القراءة خاصة لعدم تمكنه من مادة الكتاب وقلة خبرته بهذا العلم، فإذا رَجَّح لم يستطع أن يقدم الدليل الصحيح على ترجيح قراءة على أخرى، والنص الذي طبعه شاهد على ذلك، فهو مليء بمثل هذا الذي ذكرتُ، بل عنده جراءة عجيبة على تغليط الناس بغير دليل ولا معرفة بما يرجحه؛ فمن ذلك ما جاء في ط ٣٠ ص ٤٢:

«أحمد بن الحسن بن أبان بن مُضر **المصري الأيلي**»، وذكر في تخريجه

للترجمة كتاب المجروحين لابن حبان، والكامل لابن عدي، والمعجم الصغير للطبراني، والضعفاء لابن الجوزي، وميزان الاعتدال للمصنف، والمغني في الضعفاء له أيضاً، ولسان الميزان لابن حجر. وحينما وجد ابن الجوزي قال: «**بَصْري من أهل الأُبلة بالموحدة**» سارع فغلّطه بغير دليل مع أنَّ الرجل قيد بالحروف، قال (المحقق) متعجلاً: «وهو غلط فهو مصري من أيلة (العقبة)». ثم قال في هامش آخر تعليقاً على «**المصري**» وهي النسبة التي أثبتها في المتن: «في الأصل: المضري، بمعجمة، والتحرير من أكثر المصادر»!

أقول: أي مصادر هذه التي رَجَّح، وكلها مطبوعة طبعات تجارية لا قيمة لها مليئة بالتصحيف والتحريف، وكأنه لا يعرف أن المعتمد في مثل هذا هي الكتب المتقنة المختصة، فما كان أجدره بالرجوع إلى أنساب السمعاني الذي قال: «المُضَري: بضم الميم وفتح الضاد المعجمة وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى مضر... منهم: أحمد بن الحسن المضري البصري، حَدَّث عن أبي عاصم وعبد الصمد بن حسان. روى عنه عبد الباقي بن قانع...».

وتابعه عز الدين ابن الأثير في اللباب فقال: «المُضري: بضم الميم وفتح الضاد وفي آخرها راء، هذه نسبة إلى مضر بن نزار... منهم أحمد بن الحسن المضري البصري، روى عن أبي عاصم، وعبد الصمد بن حسان... الخ.

ولو كان من أهل العلم والمعرفة لراجع كتب المشتبه ليحل هذا الاشتباه الذي وقع فيه، ولوجد أن المصنف نفسه قال في كتاب المشتبه (ص ٥٩٤): «**المِصْري، أمم... وبضاد مفتوحة أحمد بن الحسن المضري، شيخ للطبراني، واهٍ**»، فرحم الله الذهبي الذي قيّد وضبط. ثم جاء شارحه العلامة ابن ناصر الدين ليزيد في الضبط والتقييد بعد قول المؤلف بضاد مفتوحة: «قلت: معجمة، مع ضم أوله. قال: أحمد بن الحسن المضري...الخ». وأشار صديقنا الشيخ محمد نعيم العرقسوسي في تعليقه إلى تصحف هذه النسبة إلى «المصري» في بعض المصادر المطبوعة (توضيح المشتبه ٨ / ١٨١ - ١٨٢).

ومن أمثلة الترجيح بغير تعليل ولا دليل ما جاء في وفيات سنة ٤٢٠ (ط ٤٢ ص ٤٧٦ س ٢ - ٣): «أحمد بن علي بن أحمد بن حماد، أبو العباس الجرجاني المقرىء المعروف **بالخَزَّاز**» هكذا أثبته بزايين، وعلق في الهامش

بقوله: «تاريخ جرجان ١٢٦: الخَرَّاز» يعني براء ثم بعد الألف زاي. ومثل هذا الترجيح لا معنى له وليس له من دليل، فالذي بخط المؤلف هو الذي جاء في المطبوع من تاريخ جرجان، فمن أين أتى (المحقق) بالزاي؟ نعم، جاء بها من نسخته السقيمة.

على أن (المحقق) لو راجع كتاب المشتبه للذهبي المؤلف لوجده عَدَّ هذا المترجم ضمن الخَرَّازين لا الخزازين، كما في ص ١٦١ منه، ولوجد أن شارحه العلامة ابن ناصر الدين قد أيده في توضيح المشتبه ٢ / ٣٤٦، ولو نقّر لوجد أكثر من الذي ذكرتُ في تقييده وضبطه.

ومن طرائف ما وقع للدكتور تدمري في ط ٤٤ ص ٤٤٥ ت ١٩٥ عند ذكر ابن جميع الصيداوي الملقب بالسَّكَن حيث غيَّر اسمه من «**الحسن**» إلى «**الحسين**»، وقال في تعليق له: «**في الأصل: الحسن، وهو غلط، والصحيح ما أثبتناه**». ثم ذكر في تعليق له آخر مجموعة كبيرة من المصادر منها تاريخ دمشق لابن عساكر ومختصره لابن منظور وسير أعلام النبلاء، ومعرفة القراء، وغاية النهاية لابن الجزري، وشذرات الذهب، ومنها كتابه الوسيع: موسوعة علماء المسلمين في تاريخ لبنان الإسلامي، مع إشارة إلى معجم الشيوخ لأبيه أبي الحسين محمد بن أحمد بن جميع المتوفى سنة ٤٠٢ الذي حققه، وأشار إلى مقدمته ص ١١ ـ ١٢، وبعض هذه المصادر ورد فيها اسمه عرضاً، وليس له فيها ترجمة.

والظاهر لي أن الذي دفعه إلى هذه المقالة البعيدة عن الصواب هي كنية أبيه، إذا كان يُكْنَى أبا الحسين، فظن الدكتور أن اسم ابنه لابد أن يكون «الحُسين»، ولم يدر أن الكنية لا علاقة لها بأسماء الأبناء دائماً لا سيما عند أهل تلك العصور.

على أن هذا ليس هو المهم، فعلينا أن نفتش عن الأدلة التي تثبت قالته أو قالتنا، فيتبين لنا ما يأتي:

أ ـ إن هذا القسم من تاريخ الإسلام قد وصل إلينا بخط المؤلف، وقد جاء فيه الاسم «الحسن» بخط الذهبي المتقن المليح. وهذا وحده يكفي لدحض كل قالة.

ب ـ فإذا أردنا التوسع وذهبنا إلى كتب الذهبي الأخرى لوجدناه يذكره كذلك «**الحسن**» كما في سير أعلام النبلاء، فقد قال عند ذكر أبي بكر والد ابن جميع صاحب المعجم: «روى عنه ولده في معجمه، وحفيده الحسن الملقب بالسكن (١٧ / ١٥٦) ثم ترجمه (١٧ / ١٥٦ ـ ١٥٨).

ج ـ وإذا عُدنا إلى مصدر الذهبي الرئيس في ترجمته وهو تاريخ دمشق لأبي القاسم ابن عساكر وجدناه فيه «الحسن» (١٣ / ٣٥٢ ـ ٣٥٤)، ومثل هذا لا يمكن أن يقع فيه التحريف لأنَّ الكتاب مرتب على حروف المعجم، والسكن هذا مذكور مع الحَسَنِيين لا مع الحُسَيْنيين! وكذلك هو في مختصراته التي ذكرها من بين مصادره!

د ـ وإذا رجعنا إلى كتاب «الأنساب» لأبي سعد السمعاني، لوجدناه فيه الحسن أيضاً.

هـ ـ وحين نقرأ مادة «صيدا» في معجم البلدان لياقوت الحموي نجده يذكر ابن جميع صاحب المعجم ثم يقول: «روى عنه ابنه الحسن وأبو سعد الماليني وغيرهما... الخ» (٣ / ٤٣٧ من ط. دار المصادر).

فنسأل المحقق عندئذٍ: كيف غَلَّط المؤلف بغير دليل وغَيَّر اسم المترجم من «الحسن» إلى «الحسين» بعد كل هذا الذي ذكرناه؟!

وأختتم هذه المسألة بمَثَلٍ من تحقيق تدمري يوضح الطريقة التي يحقق بها الرجل كتبه وكيف يستلب النصوص من هنا وهناك ويركبها بشكل مغلوط فتكون النتيجة مرتبكة، فقد جاءت عنده في وفيات سنة ٤٥٦ الترجمة الآتية:

٣١٢ ـ الحُسين بن إسماعيل بن الحسن (كذا) بن علي، أبو عبد الله بن **النعماني** (كذا) النيسابوري».

وذكر تخريج ترجمته فقال: «انظر عن الحسين بن إسماعيل في: التحبير ١ / ٢٢٦، ٢٢٧ رقم ١٣٠، وتكملة الإكمال (مخطوط) ورقة ١٤٠ ب، وملخص تاريخ الإسلام ٨ / ورقة ٧٩ أ، ٧٩ ب».

ثم قال في تعليق له على «**النعماني**»: «**في التحبير، وتكملة الإكمال: «العماني»، والمثبت يتفق مع ملخص تاريخ الإسلام**».

قال بشار: هل رأى أحد مثل هذا التحقيق والتدقيق، يترك المحقق نسخة

المؤلف التي بخطه وفيها «**العُماني**» مجودة الضبط والتقييد، ثم يترك المحقق كتاباً متخصصاً بضبط ما يشتبه من الأسماء والأنساب مثل إكمال الإكمال (أو تكملة الإكمال كما سماه) لابن نقطة ويُعَوِّل على ملخص لتاريخ الإسلام مليء بالأخطاء، فهو منتسخ من ملخص ابن الملا الذي في حلب بأخرة ومحفوظ بالمدرسة المرجانية ببغداد، وهو اليوم بخزانة الأوقاف العراقية، وهو مما أجزم أنه لم يكحل عينيه برؤيته.

قال العلامة معين الدين ابن نقطة في باب «العُماني والعَمَّاني والغُماتي»: «أما العُمَاني: بضم العين المهملة وفتح الميم المخففة وبعد الألف نون فهو: أبو عبد الله الحُسين بن إسماعيل بن الحسين بن علي بن محمد بن أحمد العُمَاني المُعَدَّل، نيسابوريُّ سمع بها... الخ». (إكمال الإكمال ٤ / ٣٤٧)، فهل بعد هذا كلام؟

وقبله قال السمعاني في «العُماني» من الأنساب: «بضم العين المهملة وتخفيف الميم وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى عُمَان، وهي من بلاد البحر أسفل البصرة والمنتسب إليها: ... والحسين العُماني، من أهل نيسابور، شيخ ثقة صالح... سمعت منه في النوبة الثانية بنيسابور...». فرحم الله أبا سعد الذي قيَّد ونص عليه.

وتناول المؤلف هذه النسبة في كتابه «المشتبه» (ص ٤٧٠) فقيدها وذكر بعض من نُسِبَ إليها ثم قال: «وآخرون»، فقال العلامة ابن ناصر الدين في (توضيح المشتبه (٦ / ٣٤٢): «قلت: منهم أبو عبد الله الحُسين بن إسماعيل بن الحُسين بن علي بن محمد بن أحمد العُماني ثم النيسابوري». فرحم الله العلامة ابن ناصر الدين الذي قيَّد وضبط.

على أنَّ هذا الذي ذكره المحقق الدكتور تدمري في تعليقه مسروق كله ـ بعد تشويهه ـ من تعليق تلميذتي الفاضلة الدكتورة منيرة ناجي سالم على التحبير، بما فيها المصادر التي ذكرتها والتي لم يرها الدكتور تدمري ولم يطلع عليها البتة، قالت الدكتورة منيرة في تعليقها على ترجمته من التحبير (١ / ٢٢٦): «له ترجمة في: ملخص تاريخ الإسلام، الورقة ٧٩ أ ـ ٧٩ ب، تكملة الإكمال: الورقة ١٤٠ ب» فراح الدكتور (المحقق) فانتحلها وأضاف إليها

التحبير، ولو كان يدري هذه المصادر لعلم أنه هو نفسه يستعمل كتاب ابن نقطة المطبوع الذي حققه الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي، فلماذا يحيل هنا إلى المخطوط، وفي مكتبته المطبوع؟ وتكفي طريقة الإحالة التي استعملتها الدكتورة منيرة في ذكر وجه الورقة وظهرها ـ وذكرها الدكتور كما هي ـ لتدل هي الأخرى على الانتحال الذي أشرت إليه.

أما التعليق الثاني الذي علَّقت عليه الدكتورة الفاضلة فكان تعليقها على نسبة «العماني»[1] فقالت: «في ملخص تاريخ الإسلام تصحفت العماني إلى النعماني»، وهو تعليق جَيِّد قَلَبَه الدكتور إلى ضده حين قال ما قال!

فهذه أمثلة يسيرة تبين عدم الشعور بالمسؤولية عند الترجيح وإطلاق التعليقات جزافاً، واعتماد المطبوعات المليئة بالتصحيف والتحريف أو المخطوطات غير المتقنة لتكون مهيمنة على النص، مما يشير بكل وضوح إلى غياب المنهج العلمي، ووجود خلل كبير في طرائق تحقيق النصوص.

ومسألة تغيير النصوص استناداً إلى ما جاء في بعض الكتب المطبوعة من غير اعتبار للنسخ الأصلية مهما كانت أصالتها منهج معروف ومتكرر في تحقيقات الدكتور تدمري لا ينبغي السكوت عنه.

والحق أنَّ السلف الصالح من علمائنا، ومنهم الإمام الذهبي مؤلف هذا الكتاب، قد تنبهوا إلى أهمية مراجعة النسخ الصحيحة أو الكتب المعنية عند ضبط أسماء الناس وكناهم وألقابهم وأنسابهم وأسماء المواضع ونحوها، فكانوا يعنون بانتقاء أصح النسخ عند اعتمادها في النقل ويُنَبِّهون على أن ما نقلوه هو من خط المؤلف أو خط عالم ثقة متقن صحيح النقل جَيّد الضبط، ولا شك أن غايتهم من كل ذلك إنما كانت ترمي إلى تصحيح النص وتدقيقه وتطمين القارىء إلى صحة ما كتبوه، من ذلك قول الذهبي في تاريخ الإسلام: «قرأتُ بخط الكندي في تذكرته»، و«نقلت هذا وما قبله من خط أمين الدين محمد بن أحمد ابن شهيد، قال: وجدت بخط عبد الغني بن سعيد الحافظ، فذكر ذلك»، وقوله:

---

(١) على أن الدكتورة منيرة ضبطت «العُمَاني» بفتح العين المهملة وتشديد الميم وفتحها، فما أصابت، أو لعله من غلط الطبع.

«ووفاته بخط أبي حكيم أحمد بن إسماعيل بن فضلان العسكري اللغوي»، و«قرأت بخط الضياء»، و«قرأت بخط ابن نقطة»، ونحو ذلك. ولما أراد التأكد من مساحة بغداد راجع نسختين من كتاب طيفور إحداهما برواية الصولي والأخرى برواية غيره. ولما نقل نسب آل بويه عن ابن خلكان قال: «كذا ساق نسبه القاضي شمس الدين وعدَّ ما بينه وبين بهرام ثلاثة عشر أباً، وقابلته على نسختين»[1]، فتأمل الفرق بين صنيع السلف وبين صنيع «المحققين» في عصرنا.

ثامناً: المحافظة على النص:

ومن أهم الواجب على المحقق المحافظة على النص الذي كتبه المؤلف والتحرز من تجاوزه أو الإضافة إليه، وتمييز ما قد يضاف إليه من قبل النساخ أو القراء على مدى العصور.

وقد وجدنا في (تحقيق) الدكتور تدمري لتاريخ الإسلام عجباً من ذلك، فهو لا يميز بين نص المؤلف وبين ما أضافه النساخ أو القراء، لأنّه وجد نصاً منسوخاً نسخهُ له «الدكاترة والأساتذة» لم ير مخطوطاته ولا قابلها فاختلطت عليه الأمور، فمن أمثلة ذلك أن أحد القراء ـ ولعله تاج الدين السبكي تلميذ المؤلف ـ كتب تعليقاً على ترجمة قاضي القضاة شمس الدين الخويي نصه: «ولي قضاء القاهرة والوجه البحري اقتطع له من ولاية الوجيه البهنسي، وأقام البهنسي على قضاء مصر والوجه القبلي إلى أن توفي، فتولى موضعه تقي الدين عبد الرحمن ابن الأعز إلى أن نقل ابن الخويي إلى الشام، ومات الخضر السنجاري فجمع قضاء الديار المصرية لابن الأعز بكماله».

هذا النص الطويل جعله الدكتور ضمن الترجمة ونسبه إلى الذهبي (ط ٧٠ ص ١٩٣ من طبعته، وقارن ١٥ / ٧٧٢ من طبعتنا).

وقد يضطر المحقق إلى إضافة شيءٍ إلى المتن إما لاعتقاده بأن هذا سقط منه، أو لتوضيح عبارة لا تتضح إلا بهذه الزيادة. ويتعين على المحقق أن يتوخى جانب الحذر في مثل هذه الإضافات، فلا يضيف إلى النص إلا عند الضرورة القصوى وحينما لا يجد مخرجاً له إلا بهذه الإضافة بحيث يختل النص من

---

(١) ينظر كتابي: ضبط النص والتعليق عليه ١٠ (بغداد ١٩٨٠).

غيرها، وإلا فإن النص ملك المؤلف لا ينبغي لأحد أن يزاحمه فيه، فمتى ما وجد له المحقق وجهاً تركه وبيّن هذا الوجه في تعليق له لئلا يظن القارىء خللاً فيه.

على أن بعض المحققين لا يفهم النص، أو أسلوب المؤلف الذي يحقق كتابه، أو لا يدرك مدلولات الألفاظ، أو يكون ممن لا يتقن العربية وأساليبها في الخطاب، فيتطفل على النص بما لا يُحْسن، فمن أمثلة ذلك ما أضافه الدكتور تدمري إلى بعض النصوص في غير موضعها، من نحو قوله مثلاً في ط ١٧ ص ٤٠ س ١٣: «وكان يريد إهلاك الرشيد ليولي العهد ولده (وهو) صغير له عشر سنين». لقد ظن الدكتور أن النص لا يستقيم إلا بهذه الإضافة التي وضعها بين حاصرتين، مع أن العبارة مستقيمة لا تحتاج إلا لفارزة، فتصبح العبارة كما يأتي: «وكان يريد إهلاك الرشيد ليولي العهد ولده، صغير له عشر سنين»، فهذه أبلغ.

ومنه ما جاء في الطبقة نفسها (ص ٢٣٣ س ٤): «وقال عصام بن يزيد (المعروف بابن) جَبّر. وقال في تعليق له: «ما بين الحاصرتين زيادة من الحلية. قلت: النص مستقيم لا يحتاج إلى هذه الزيادة، فعصام هو جَبَّر، كما في ترجمته من الطبقة الحادية والعشرين (٥ / ١٢٣ من طبعتنا) والنص صحيح: «**وقال عصام بن يزيد جَبَّر**»، وهذا أسلوب للذهبي معروف.

وقد يضيف المحقق إلى النص عند وقوع نقص عنده، ولكن يتعين أن لا تكون الإضافة من كيسه، إذ لا بد له من دليل يتكأ عليه إما من نسخ أخرى أو من كتاب آخر ورد فيه النص، فمن ذلك مثلاً ما جاء في ط ٥٥ ص ٧٧ س ٣ في ترجمة عبد الرحمن بن علي التجيبي الأندلسي: «**وأخذ القراءات عن أبي علي الحسن بن عبد الله [باشر القضاء و] وليه مُكْرهاً**»، وقال في تعليق له: «ما بين الحاصرتين أضفته على الأصل لاقتضاء السياق»، يريد «بالأصل» نسخته السقيمة وإلا فإن هذا الكلام بخط المؤلف وإليك نصه:

«**وأخذ القراءات عن أبي علي الحسن بن عبد الله بن العرجاء القيرواني، وانصرف فولي الخطابة بأوريولة مدةً، ودُعِيَ إلى القضاء فامتنع، ثم وليه مُكْرهاً**». فتأمل الفرق بين الذي خَمَّن وبين الأصل.

ولما كان المحقق لا يمتلك إلا نسخة واحدة سقيمة ملفقة وقع فيها اختصار وسقط كثير، فقد اخترع طريقة جديدة في التحقيق، وهي جراءة عجيبة

لم نعهدها عند غيره من المحققين، فقد نقل ترجمة محمد بن النضر بن محمد بن أبي الحسين النخاس الموصلي من تاريخ الخطيب بنصها (ط ٣٨ ص ٦٥٣، وقارن بطبعتنا، الترجمة ٤٠١ من الطبقة المذكورة). كما نقل مجموعة من التراجم بعدها ووضعها في متن الكتاب، مع أن هذا القسم من الكتاب موجود بخط المؤلف الذي يزعم أنه اطلع عليه (أيا صوفياً، رقم ٣٠٠٨)، ومثل هذا كثير عنده لا يتورع عنه.

تاسعاً: تلبية رغبات المؤلف:

في الكتب المطولة قد لا ينهض المؤلف إلى إعادة تبييض كتابه، فيكتب ما يعن له في حواشي نسخته، وقد يشطب ويغير في مواضع النصوص، فيطلب من الناسخ أو القارىء التنبه إلى ذلك. ومن هؤلاء الإمام الذهبي حيث ترك أكثر كتابه على هذه الحال كما بيناه مفصلاً عند كلامنا على تدوين الكتاب ووصفنا لنسخه، وكما يظهر من بعض النماذج التي صورناها من نسخته الخطية في مقدمة تحقيقنا. ومن هنا كان الذهبي يطلب من النساخ تحويل بعض التراجم من مكان لآخر، فالتزم الكثير من النساخ بذلك ولم يلتزم البعض به فبقيت إشاراته على ما هي نقلها النساخ ولم يلبوا رغبته.

ومن المعلوم في بدائه العقول أن تلبية رغبات المصنف أولى بمن يطبع الكتاب، لأنه بطباعته له إنما يوفر منه نسخاً كثيرة من المفروض أن تكون جيدة متقنة، أما تركها على ما هي عليه فأمر يدل على جهل بطبيعة الكتاب وأصول التحقيق.

ومما يؤسف عليه أن الدكتور تدمري لم يلتزم بشيء من ذلك سوى الطبقات الأربع التي سرقها من طبعتنا (٦٠١ ـ ٦٤٠)، وما عدا ذلك بقيت هذه الأمور على حالها، وسأذكر بعض نماذج لذلك لها عشرات النظائر:

١ ـ فقد جاء في وفيات سنة ٣٩٣ (ط ٤٠ ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦) ما يأتي:

«سليمان بن الفتح، أبو علي بن مكرم (كذا) السراج الموصلي، من كتاب الشعراء. ديوانه مجلد، الغالب عليه الهجو والسخف والمجون، وله مكاتبات إلى الخالديين، والهائم، والببغاء، والبديهي. **يحوَّل إلى سنة ثمان وتسعين، ففيها مات**». ومع ذلك أبقاه المحقق.

بل وجدنا الإشارة في تلك السنة باقية على حالها إذ جاء في وفيات السنة المذكورة (ص ٣٥٧): «**سليمان بن الفتح الموصلي. يكتب هنا. وتقدم في سنة ٣٩٣**».

٢ ـ ومن ذلك أن المؤلف ذكر في وفيات سنة ٥٣٩ ترجمة عتيق بن الحسين أبي بكر الرويدشتي فقال: «وحدث في هذا العام، ولا أعلم متى مات». ثم قال في آخر الترجمة: «**نعم، مات سنة أربعين فيحوَّل**» (ط ٥٤ ت٤٣٢) وقد ذكره المؤلف في وفيات سنة ٥٤٠ وكتب المحقق في الحاشية: «سيذكره ثانية في وفيات سنة ٥٤٠». ولم يصنع شيئاً في هذا إذ كان عليه أن يحوِّل هذه الترجمة إلى وفيات سنة ٥٤٠ ويصنع من الترجمتين ترجمة واحدة، أو يذكرهما معاً، لأن المصنف طالب بالتحويل فلم يعد هناك من مجال للإبقاء على هذه الترجمة في موضعها.

٣ ـ ومنه أنَّ المصنف ذكر ترجمة محمد بن يوسف بن سليمان ابن الجَزَّار القيسي السرقسطي النحوي في المتوفين على التقريب من أصحاب الطبقة (٥٤). ثم كتب في آخر الترجمة: «**قتل سنة أربعين وخمس مئة فيحوِّل إليها**» (ط ٥٤ ت ٥٤٢ من طبعته)، لكن المحقق لم يفعل شيئاً، فأبقى الترجمة حيث هي، وكان عليه أن يحوّلها إلى السنة المذكورة.

٤ ـ وكتب المؤلف في وفيات سنة ٦٨٥ ترجمة لأيدكين الصالحي النجمي الأمير علاء الدين البندقدار، ثم فطن إلى أنه قد تقدم في سنة أربع وثمانين الماضية، فطلب حذف الترجمة بأن كتب في أولها «لا» وكتب في آخرها «إلى»، وهي الطريقة التي يستعملها المؤلفون والنساخ لحذف ما يريدون حذفه من غير شطب يؤدي إلى تشويه المخطوط. لكن بعض النساخ توهم فكتبها، وظنها بعضهم إحالة، وكله وهم لما قدمنا. أما (المحقق) فقد أبقاها لأنها موجودة في نسخته وأنَّى له أن يعرف ما قدمنا وليست عنده نسخة المؤلف؟ (الترجمة ٣٠٠ من **طبعته**).

٥ ـ وكتب المحقق من نسخة مخطوطة متأخرة ترجمة للشيخ الزاهد أبي العباس المرسي، في وفيات سنة ٦٨٦ (الترجمة ٣٦٣)، وهي ترجمة لا أصل لها بخط المؤلف ولا تشبه أسلوب الذهبي رحمه الله، حيث ترجمه ترجمة قصيرة

في حاشية نسخته في آخر وفيات سنة ٦٨٦ فحولناها فلا أدري على أي شيء استند.

٦ ـ وكتب المؤلف في وفيات سنة ٦٩٢ ترجمة لأحمد بن محمد بن أحمد ابن يونس المقدسي الصالحي الحداد (ط ٧٠ / ت ٩٤)، لكنه كتب عليها «يحوّل» وقد كتب في السنة السابقة: «أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس. يحول إلى هنا من سنة اثنتين وتسعين» (ت ٦ من طبعته). ومن الطريف أن المحقق الدكتور قرأ لفظة «اثنين» في المخطوطة: «لرر» وعَلَّق عليها في الحاشية بقوله: «**لرر: اثنتين**»، ولكنه لم يبين لنا بأي لغة هذه، فقد فتشنا لغات الأرض فما وجدتا لفظة «اثنتين» يقال لها «لرر»، فبارك الله بالدكتور المحقق الذي قرأ «اثنتين» «لرر» وشرحها لنا، وإنما هذه هي الصورة التي يكتب بها بدر الدين البشتكي لفظة «اثنتين» من سرعة كتابته!

٧ ـ وكتب المؤلف في وفيات سنة ٦٩٢ ترجمة لجلال الدين الخبازي ـ عمر بن محمد بن عمر ـ في حاشية نسخته، ثم كتب في أولها «لا» وكتب في آخرها «إلى» علامة الحذف وطلب تحويلها إلى سنة ٦٩١، وهي عنده هناك، فأبقى المحقق الدكتور على الترجمتين من شدة حرصه وأمانته، ولم يعلق عليهما بشيء يشير إلى تكرارهما. (ط ٧٠ / الترجمة ٢٢ و١٠٤ من طبعته).

٨ ـ ومن ذلك أنه ذكر ترجمة أبي الحسن علي بن حميد بن عمار الأطرابلسي ثم المكي النحوي، قال المؤلف في آخرها حين ذكرها في وفيات سنة ٥٧١هـ: «ولا أعلم متى توفي». (ط ٥٨ / ت ١٢ من طبعته).

ثم ذكره المؤلف في وفيات سنة ٥٧٥ وقال هناك: «**يحوَّل من سنة إحدى وسبعين إلى هذا العام**، فإنه حدث في سنة خمس وسبعين» وحوَّل النساخ هذه الترجمة كما هي، فذكرها المحقق كما جاءت من غير أن يحذف الأولى، ولم يعلق بشيء يدل على هذا الأمر سوى قوله في الترجمة الأخيرة (وقد تقدم برقم ١٢)! (ط ٥٨ / ت ١٦٣).

٩ ـ وذكر في وفيات سنة ٥٩١ ترجمة السديد داود، ويقال عبد الله، الطبيب، وقال في آخرها: «**وقيل توفي في العام الآتي فيضم ما هنا إلى ما هناك**» (ط ٦٠ / ت ١٤ من طبعته) ثم أعاد ترجمته في السنة التي بعدها (ط ٦٠ / ت

٦٦ من طبعته) فأبقى المحقق الكل كما هو. بل لم يشر في الترجمتين إلى أنه هو، ثم زاد الطين بلة فذكر لكل منهما مصادر مختلفة بحسب ما استلبه من مصادر في كل منهما!

١٠ ـ وترجم المؤلف في وفيات سنة ٦٧٦ ليحيى بن موسى السلمي الزرعي الفقيه محيي الدين الحنبلي (ط ٦٨ /ت ٣٣١ من طبعته)، ثم أعاده في وفيات سنة ٦٧٧ وطلب تحويله إليها (ط ٦٨ / ت ٣٩٢ من طبعته) فبقيت الترجمتان.

١١ ـ وكتب المصنف ترجمة عبد الله بن محمد ابن عين الدولة قاضي مصر مرتين، الأولى في (ط ٦٨ / ت ٤١٥ من طبعته)، ثم أعادها بعد ترجمة (ت ٤١٧) لكن المؤلف انتبه إلى ذلك فكتب «مكرر»، فكان أن أبقى المحقق على الترجمتين لعدم وقوفه على نسخة المؤلف، بل نَسَبه إلى السهو!

١٢ ـ ومثل ذلك أن المؤلف كتب في حاشية نسخته ترجمة لعبد الله بن محمد بن عمر الأموي العثماني القباقبي في وفيات سنة ٦٨١ ثم طلب حذفها لأنه ترجمه في وفيات سنة ٦٨٧ على الصحيح، فأبقى المحقق على الترجمتين (ط ٦٩ الترجمة ٢٧ و٤٥٢) وظنه قد تكرر على المؤلف، لعدم وقوفه على نسخة المؤلف التي فيها طلب إلغاء الترجمة الأولى.

١٣ ـ وأضاف المحقق ترجمة لأحمد بن إدريس القرافي في وفيات سنة ٦٨٤ منقولة من خط الحافظ ابن حجر، لأنها جاءت في مخطوطة المتحف البريطاني المصورة بدار الكتب المصرية، مع تصريح الكاتب بذلك! (ط ٦٩ / ت ٢٢٦ من طبعته) ومع ادعائه أنه يعتمد نسخة المؤلف التي وضع صورة لها في آخر مجلد من طبعته!!

ولو أردنا تتبع كل هذا في الكتاب لاحتجنا إلى تسويد عشرات الصفحات، ولعل فيما ذكرناه كفاية.

عاشراً: تخريج الحديث والحكم عليه:

إن تخريج الحديث من موارده وبيان طرقه والحكم عليه من أكثر الأمور فائدة إذا أراد الإنسان أن يعلق على النص بما يجليه وييسره للقراء، فإنه بالتعليق خليق إذ فيه بيان الحلال والحرام والهدي النبوي، فالعبرة ليس في ذكر مصادر

الحديث وتركها على رسلها، فليست هذه هي الغاية التي نرمي إليها، وإنما يجب أن يتجه المحقق ـ إن كان قادراً ـ إلى تبيان درجة الحديث صحة وسقماً حسب الأصول والقواعد الحديثة، لا سيما في الكتب التاريخية والأدبية والعقائدية التي تكثر فيها الأحاديث الضعيفة والواهية والموضوعة، والتي لم يعتن مؤلفوها ببيان درجة صحتها أو سقمها. وقد أدى انتشار مثل هذه الكتب بين الناس إلى أن أصبح كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة تدور على ألسنة الكثرة الكاثرة من الخطباء والمدرسين والمؤلفين، ويتلقاها عنهم الناس، فيعملون بها أو بما يستفاد منها.

وقد تطوّر هذا العلم بحمد الله ومَنّه خلال النصف الثاني من المئة الماضية، نتيجة حتمية لعناية الجامعات بهذا العلم، لا سيما الجامعات الإسلامية، وشهدنا نهضة علمية مباركة في هذا المضمار، فكانت الجامعات الإسلامية في المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج تشجع طلبتها على هذا الاتجاه، وسرى النشاط إلى بلدان العالم الإسلامي، فأسستُ قسماً للحديث ضمن كلية العقيدة والدعوة عند قيامي بتأسيس جامعة صدام للعلوم الإسلامية ببغداد سنة ١٩٨٩م وولايتي عليها، فتطور هذا القسم وخرَّج عشرات الطلبة ممن يحملون رتبة الماجستير والدكتوراة في هذا العلم الشريف، وكُتِبَ فيه رسائل نفيسة ستبقى محل اعتزاز وتقدير. وحدثت مثل هذه النهضة في كثير من البلدان مثل الأردن، والسودان، ومصر وغيرها.

ومن أكثر الأمور أهمية ضبط ألفاظ الحديث وتدقيقها، فلا يكون المحقق جاهلاً بمتونه، فإن كان قليل البضاعة في هذه الصناعة استعان بكتب الحديث، وكتب غريبه، وأهل الخبرة فيه، فهو أمر خطير أن يقع التصحيف والتحريف في المتون. وقد وجدنا الدكتور عمر تدمري عجباً في ذلك، أعني في ضبط المتون، فقد جاء في ط ١٧ ص ٣٤٢ س ١٧ حديث أنس: «من طلب العلم يباهي به العلماء، ويماري به «**الشغباء**. . » بدلاً من «**السفهاء**»، هو متن معروف.

ومن ذلك الحديث الموضوع: «تبنى مدينة بين دجلة ودجيل وقطربل **والفرات**. . . » والمشهور: «**الصراة**» (ط ١٧ ص ٣٧١ س ٦).

ومنه أيضاً حديث: «ساعات الأمراض، ساعات الخطايا». والصواب فيه:

«ساعات الأمراض يذهبن ساعات الخطايا» (ط ١٧ ص ٣٩٥ س ٢).

ومنه ما جاء في ط ٢٥ ص ٣٢٦ س ١٦: «لو تعلم أمتي مالها في **الحلية** لاشتراها بوزنها ذهباً». والصواب: «**الحُلْبة**».

ومنه ما جاء في ط ٢٥ أيضاً ص ٣٧٨ س ١٣ ـ ١٤ من حديث ابن عباس مرفوعاً: «من كان له **قرطان** من أمتي أدخله الله الجنة»، والصواب: «**فَرَطان**» بالفاء والراء المفتوحتين، مثنى «**فَرَط**»، والمراد هنا: وَلَدان، والحديث لم يخرجه المحقق، وهو في جامع الترمذي برقم (١٠٦٢) فانظر تخريجه هناك.

ومنه ما جاء في ط ٢٦ ص ٣٥٤ س ٢١: «يحشر **المَكَّارون** وقتلة الأنفس إلى جهنم في درجة واحدة»، والصواب المعروف: «**الحَكَّارون**» بالحاء لا بالميم. وهلم جراً.

ولما كان من المعلوم أن الدكتور المحقق لا علم له بالحديث البتة، فكان يعتمد في تخريجه على ما يستلبه من هنا وهناك، وأكثر ما استلب فمن تخريجات صديقنا علامة الديار الشامية الشيخ شعيب الأرنؤوط حفظه الله تعالى، وهو أمر ظاهر لا يحتاج إلى كثير بيان يعرفه بالمُقابلة والنظر مَن له أدنى معرفة بهذا الشأن.

ولكنه حينما لا يجد من يستلب منه الحديث فإنه إما يعمد إلى تركه من غير تخريج أو تعليق أو يأتي بالعجب العُجاب الذي يُحَيِّر أولي الألباب؛ ففي الطبقة (١٦) مثلاً ترك تخريج حديث «لا يقتل مسلم بكافر» (ص ٣٩٠)، وحديث أنس أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فذكر من أمره حاجة وفقراً، (ص ٣٩٦)، وحديث أبي بكرة: «من قتل معاهداً» (ص ٥٦٦)، وحديث المقدام بن معدي كرب: «ما وعى ابن آدم وعاءً شراً من بطن» (ص ٦٢١)، وحديث أنس: «ما من شيء أطيب من ريح المؤمن» (ص ٦٥٠)، وحديث أبي هريرة: «من لا يسأل الله يغضب عليه» (ص ٦٨٩).

وفي الطبقة (١٧) ترك تخريج حديث سعد بن أبي وقاص في صلاة رسول الله ﷺ (ص ١٨٤)، وحديث عائشة: «أهللت مع رسول الله ﷺ بعمرة في حجته» (ص ٢٩٨)، وغيرها.

وتخريجات الدكتور مما لم يستلبه من السير عجيبة، فالمؤلف يورد

الحديث من طريق معين فيخرجه الدكتور من طريق آخر ضارباً بعرض الحائط غاية المؤلف من إيراد الحديث من تلك الطريق، فقد ساق المؤلف في ط ١٧ ص ٤٧٧ حديثاً من طريق عُليّ بن رباح عن ابن عمر مرفوعاً: «الحسد في اثنتين»، فخرجه المحقق ٨ / ١٢٩ من طريق أبي صالح عن أبي هريرة!! ثم قال: وأخرجه في التوحيد ٨ / ٢٠٩ من طريق سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي. قلت: إنما ساقه المؤلف من هذا الوجه لغرابته، فهو ليس في شيءٍ من الكتب الستة ولا في مسند الإمام أحمد. وكان يمكن الإشارة إلى غرابته من هذا الوجه ثم وروده من رواية الزهري عن سالم عن أبيه في الصحيحين (البخاري ٩ / ١٨٩، ومسلم ٨١٥).

ومن طرائف ذلك ما جاء في ط ١٧ ص ٤٠١ حيث أورد المصنف حديث أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري، قال: بينما راع يرعى غنماً إذ جاء ذئب... الحديث، قال المؤلف: صححه الترمذي.

فعَلَّق المحقق على ذلك بقوله: «في المناقب ٣٧٧٨ عن محمود بن غيلان، عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: بينما رجل يرعى غنماً...».

قلت: فهل سمع أحدكم مثل هذا، وهل رأى تخليطاً مثل هذا التخليط، فالترمذي أخرج هذا الحديث وهو حديث أبي سعيد الخدري في أبواب الفتن، باب ما جاء في كلام السباع، وإنما أخرج المرفوع منه ثم قال بعده: «وفي الباب عن أبي هريرة. وهذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث القاسم ابن الفضل، والقاسم بن الفضل ثقة مأمون عند أهل الحديث، وثقة يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي (جامع الترمذي ٢١٨١). وهذا الحديث قد ساقه العقيلي في ترجمة القاسم من كتابه الضعفاء (٣ / ٤٧٧ ـ ٤٧٨) لغرابته، وغرابته أن يروىٰ من حديث أبي سعيد الخدري، إذ المحفوظ في هذا الحديث أنه من حديث أبي هريرة، وهو الذي ذكره الترمذي في المناقب (٣٦٩٥)، وأخرجه الشيخان في صحيحهما (البخاري ٣ / ١٣٦ و٤ / ٢١٢ و٥ / ٦، ومسلم ٧ / ١١١).

ويأتي المحقق إلى حديث إسناده ضعيف، رواه سعيد بن إبراهيم ـ وهو

مجهول ـ عن قتادة، عن الحسن البصري ـ وهو مدلس ـ عن أبي بكرة أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إذا تواجه المسلمان بسيفيهما. . .» فيخرجه من الصحيحين، وإنما الذي في الصحيحين من رواية الحسن عن الأحنف عن أبي بكرة. (ط ٢٤ ص ٢٠٥ هـ ١).

ومن هذا ما جاء في ط ٥٥ ص ٢١٩ حيث ساق الذهبي حديثاً من طريق كتاب «صلاة الضحى» للحاكم النيسابوري، حديث ثور بن يزيد عن عكرمة عن ابن عباس أنَّ رسول الله ﷺ أتى مسجد قباء، فإذا قوم يصلون صلاة الضحى، فقال: صلاة رغبة ورهبة، كان الأوابون يصلونها حين ترمض الفصال». وقد علق الذهبي على الحديث فقال: هذا حديث حسن ثابت الإسناد.

وقد عَلَّق المحقق مخرجاً للحديث قال: أخرجه مسلم في صلاة المسافرين (١٤٣) و(١٤٤) باب صلاة الأوابين حين ترمض الفصال، وأحمد في المسند ٢ / ٢٦٥، ٥٠٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٤٧١، ٣٧٥، ٤١٩.

قلت: هذا تخريج عجيب، فهذا الحديث من هذا الوجه ليس في شيءٍ من الكتب الستة ولا في مسند أحمد، إذ المحفوظ لهذا المتن حديث زيد بن أرقم الذي أخرجه مسلم (٧٤٨) (١٤٣) و(١٤٤)، وأحمد ٤ / ٣٦٦ و٣٦٧ و٣٧٢ و٣٧٤، وعبد بن حميد (٢٥٨) والدارمي (١٤٦٥) وابن خزيمة (١٢٢٧). وانظر المسند الجامع ٥ / ٤٨٢ حديث (٣٧٩٣).

أما ما أشار إليه المحقق من مسند أحمد ٢ / ٢٦٥ و٥٠٥ فهو حديث أبي هريرة المشهور: «أوصاني خليلي بصوم ثلاثة أيام من كل شهر، وبالوتر قبل النوم، وبصلاة الضحى، فإنها صلاة الأوابين». ولا علاقة لهذا الحديث بحديث ابن عباس ولا بحديث زيد بن أرقم!؟

ومن علم المحقق بالحديث أن المؤلف ساق في ترجمة رضي الدين الصغاني اللغوي المشهور المتوفى سنة ٦٥٠ حديثاً عالياً من طريقه حديث عَبيدة السلماني عن عليّ رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال يوم الخندق: «حبسونا عن صلاة الوسطى، صلاة العصر، ملأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً».

وقد خَرَّجه المحقق تخريجاً عجيباً فقال: «أخرجه أحمد في المسند ١٢ / ٣٩٢ من طريق محمد بن طلحة، عن زبيد، عن مرة، عن عبد الله، ولفظه:

حبسونا عن صلاة الوسطى حتى غابت الشمس، ملأ الله بطونهم وقبورهم ناراً».

وهذا أعجب من سابقه، يسوق المؤلف حديثاً من طريق علي، فيخرجه المحقق من طريق عبد الله بن مسعود! فهل بعد هذا العلم علم في الحديث، نسأل الله السلامة.

وحديث عَبيدة السلماني عن علي في الصحيحين (البخاري ٤ / ٥٢ و٥ / ١٤١ و٦ / ٣٧ و٨ / ١٠٥، ومسلم ٢ / ١١١) وينظر تمام تخريجه في تعليقنا على الترمذي.

ومنه أيضاً أن المؤلف ساق حديثاً غريباً بسنده من رواية الحميدي عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن الربيع بن سبرة، عن أبيه في النهي عن نكاح المتعة عام خيبر (ط ٧٠ ص ٢٣٢ من طبعته). وهو غريب لقوله من هذا الوجه «عام خيبر» لأنَّ النهي عن المتعة عام خيبر إنما يروى من طريق الحميدي عن سفيان **عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي، عن أبيهما محمد بن علي، عن** علي، كما في مسند الحميدي (٣٧)، وهو في الصحيحين من حديث الزهري.

أما حديث الربيع بن سبرة عن أبيه ففيه «عام الفتح»، وفي بعض الروايات: «في حجة الوداع»، وهو قول مرجوح.

فماذا فعل المحقق تعليقاً على هذا الحديث؟ لقد ساق رواية الحميدي عن سفيان عن الزهري عن حسن وعبد الله ابني محمد عن أبيهما عن علي في النهي عن نكاح المتعة، وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر، ثم قال:

«ويقول خادم العلم وطالبه محقق هذا الكتاب عمر عبد السلام تدمري: إن النهي عن نكاح المتعة كان يوم الفتح وفي حجة الوداع» وأحال على مسند أحمد ٣ / ٤٠٤ وسنن البيهقي ٧ / ٢٠٢ وفتح الباري ٩ / ١٣٣، فأنكر حديث علي الذي هو في الصحيحين (البخاري ٥ / ١٧٢ و٧ / ١٦ و١٢٣ و٩ / ٣١، ومسلم (١٤٠٧) من غير أن يعلم، فلو سكت لكان أحسن.

ولو أردنا أن نتتبع أمثال هذه التخريجات لوقفنا على بلايا من هذا القبيل، وأظن أنَّ فيما قدمناه كفاية ليدرك المطلع على هذا العلم الشريف خلو ذهن الدكتور المحقق من شيءٍ اسمه «علم الحديث».

حادي عشر: تخريج التراجم:

إن ذكر المصادر المهمة لكل ترجمة عند تحقيقها شيء مفيد، لا سيما عند عدم توفر نسخة بخط المؤلف أو عدد جَيِّد من النسخ المتقنة، لأن هذه المصادر لا سيما تلك التي لها علاقة بالنص، مفيدة، إذ قد تكون من موارد النص، أو ممن استفاد منه أو نقل عنه. وفي كل الأحوال يتعين على المحقق قراءتها والإفادة منها في ضبط النص وتقويمه، وقد جرت العادة على ترتيبها حسب قدم وفيات مؤلفيها.

وقد بَيّنت غير مرة أنَّ كل كتاب يحتاج إلى منهج خاص عند تحقيقه، لاسيما في ذكر موارد التراجم ونوعية التعليقات، فقد عنيتُ عند تحقيق تاريخ الخطيب بموارده وبمن نقل منه من المؤلفين الذين جاءوا بعده. وعنيتُ عند تحقيقي لتاريخ الإسلام بموارد الكتاب خاصة سواء أشار إليها أم لم يشر. واستقصيت أكثر المصادر، بل جلها، عند تحقيق كتاب «تهذيب الكمال» من أجل الوقوف على مزيد من أقوال الجرح والتعديل التي هي لب الكتاب، وهلم جراً.

على أنَّ بعض المُحققين صار يغرقُ في تخريج التراجم والأعلام، فيذكر كل مصدر ذكرها على الاستقصاء سواء أكان له علاقة بالكتاب أم لم تكن، وسواء أفاد منه المحقق أم لم يفد، فلاحظنا أن ذلك صار من باب الجمع والاستكثار، علماً أن الاستقصاء فيها يكاد أن يكون مستحيلاً لوقوف المحقق بعد ذلك على مصادر خطية أو مطبوعة لم يطلع عليها من قبل.

وقد تكلّمنا على الطريقة التي سار عليها الدكتور عمر تدمري في «حشد» المصادر لكل ترجمة، غثها وسمينها، بل كان يفرح أيما فرح حينما يجدُ أحدَ من يَسْرق منهم مواردهم قد أخطأ في ذكر مصدر أو لم يذكر مصدراً لترجمة ما، ويعيد ذلك ويبديه ويعده جزءاً أساسياً من التحقيق، مع أنه قد فاته مئات التراجم مما لم يذكر لها مصدراً واحداً لأسباب متعددة، وكونه لم ينتفع بالمصادر التي ذكرها في تقويم النص، فكان يذكرها ولا يراجعها، كما ستبينه الأمثلة فيما بعد.

وها أناذا أذكر له من أواسط عمله في «تاريخ الإسلام» عشرات النماذج من تراجم لم يستطع أن يقف على مورد واحد يذكره مع توفر ذلك في مصادر ادعاها

وزعم أنه اطلع عليها ونقل منها، وقد ذكرت عند الكلام على انتحال المصادر عشرات المواضع التي أغفلها من تاريخ ابن الدبيثي، كما ذكرت عند تتبعي له في الطبقة الخامسة والستين عشرات المترجمين في كتاب «صلة التكملة» للحسيني مما لم يشر إليه وتركه غُفْلاً من كل مصدر. وفيما يأتي أمثلة من الطبقات ٤٦ ـ ٥٥ لها مئات نظائر في الكتاب:

١ ـ في ط ٤٦ ت ٣٥ ذكر ترجمة منصور بن النعمان الصيمري ثم المصري، وقال: لم أقف على مصدر ترجمته. وهو مذكور في وفيات الحبال، رقم ٣٨٦.

٢ ـ وفي ط ٤٦ ت ٤١ ترجمة «أحمد بن نجا أبي طاهر البغدادي البزاز المقرىء»، قال: «لم أجد مصدر ترجمته، ولم يذكره الدكتور أكرم ضياء العمري في موارد الخطيب البغدادي».

قلت: ذكره الخطيب في شيوخه، فقال في ترجمة أبي العباس ثعلب: «حدثني أبو طاهر أحمد بن نجا بن عبد الصمد البزاز» (٦ / ٤٥٢ بتحقيقنا). أما الاستدراك على صديقنا العمري فلا معنى له.

٣ ـ في ط ٤٦ ت ٤٤ ذكرت ترجمة جعفر بن الحسين بن يحيى أبي الفضل الدقاق، وقال المحقق: لم أجد مصدر ترجمته.

قلت: وهو مترجم في وفيات الحبال، رقم ٣٨٨.

٤ ـ في ط ٤٦ ت ٤٧: «الحسن بن محمد، أبو علي **الجارزي**(١)، راوي كتاب «الجليس والأنيس» عن مصنفه المعافى بن زكريا الجريري».

قلت: هذه الترجمة توهم الذهبي فيها رحمه الله فذكر المترجم هكذا، وصوابه: «محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن علي»، ولم يذكر له (المحقق) ترجمة، وهو مترجم في تاريخ الخطيب ٣ / ٥٥ وفي «الجازري» من أنساب السمعاني وفي المنتظم لابن الجوزي ٨ / ٢١٧، وكنتُ قد أشرت هناك

(١) هكذا أورده المحقق بتقديم الراء على الزاي، وقال: هكذا في الأصل. وفي الجليس الصالح: الجازري بتقديم الزاي. قال بشار: لم يصنع شيئاً لأن الذي ذكره في الهامش هو الصواب، كما في أنساب السمعاني، وجازر من قرى النهروان.

إلى ترجمته في تاريخ الإسلام.

٥ ـ وجاء في ط ٤٦ ص ٣٢٩ ت ٦٢: «علي بن أحمد بن الربيع، الإمام أبو الحسن **السبكبائي** (كذا) من أهل ما وراء النهر». وعلق عليه في هامشين، قال في الأول: «لم أجد مصدر ترجمته»، وقال في الثاني: «لم أجد هذه النسبة في كتب الأنساب».

قلت: أما النسبة فمحرفة صوابها: «**السَّنْكَبائي**»، نسبة إلى «سنكباث» قرية من قرى أربنْجن من سُغد سمرقند. وأما مصدر ترجمته فهو في هذه النسبة من أنساب السمعاني، فقد ذكره وذكر أباه المتوفى سنة ٤٠٦هـ، كما ترجمه ياقوت الحموي في «سنكباث» من معجمه (٣ / ٢٦٨ من طبعة دار صادر)، فقال بعد أن ذكر هذه القرية ونسب أباه أحمد بن الربيع إليها: «وابنه أبو الحسن علي بن أحمد السنكباثي، أحد الأئمة الزهاد المشهورين بسمرقند... ومات سنة ٤٥٢».

٦ ـ وجاء في ط ٤٦ ت ١٠٤: «الحسن بن إبراهيم بن الفرات»، وقال المحقق: «لم أقف على مصدر ترجمته». قلت: هو في وفيات الحبال، برقم ٣٩٩.

٧ ـ وجاءت في ط ٤٦ ت ١٥٧ ترجمة الحسين بن أحمد بن الحسين بن حي التجيبي القرطبي، وعلق عليها بقوله: «لم أجد مصدر ترجمته».

قلت: هو مترجم في كتاب التكملة كتاب الصلة لابن الأبار ١ / ٢٢٠ من طبعة الهراس، و١ / ٢٧٣من طبعة الحسيني.

٨ ـ وجاءت في ط ٤٦ ت ٢١٠ ترجمة علي بن أبي طالب محمد المكي صاحب الكتاب المشهور «قوت القلوب»، فقال: «لم أجد مصدر ترجمته». قلت: هو مترجم في تاريخ الخطيب ١٣ / ٥٨٧ بتحقيقنا، وهو موجود في الطبعة القديمة من هذا التاريخ.

٩ ـ وذكر في الطبقة نفسها (ت ٢١٠) ترجمة أبي الحكم عمرو بن عبد الرحمن بن أحمد الكرماني الأندلسي القرطبي صاحب الهندسة، وقال في تعليق له: «لم أجد مصدر ترجمته». قلت: هو مترجم في عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة ٤٨٥ ـ ٤٨٥ وهو من مصادر المحقق!

١٠ ـ وجاء في ط ٤٦ ت ٢١٩ ص ٤٦٤: «محمد بن وهب بن محمد

الأندلسي الفقيه المعروف بنوع الغافقي، **له دُرّيةً علماً وقراءةً**»، وقال: «لم أجد مصدر ترجمته».

قلت: هو مترجم في تكملة الصلة لابن الإبار ١ / ٣١٧. أما التحريف فطريف لابد من الإشارة إليه، فهو «المعروف بنوح الغافقي، له ذُرِّيَّةٌ، عُلماء وقُرَّاء»!

١١ ـ وقال في ترجمة الحسن بن علي بن مكي بن إسرافيل بن حَمَّاد الحَمَّادي النسفي الفقيه الحنفي (ط ٤٦ ت ٢٥٢): «لم أقف على ترجمته».

قلت: هذا الرجل عَلَم من الأعلام، ترجمه السمعاني في «الحَمَّادي» من الأنساب، وتابعه ابن الأثير في اللباب، والمصنف في سير أعلام النبلاء ١٨ / ١٧٦ والصفدي في الوافي بالوفيات ١٢ / ١٦٤، والإسنوي في طبقات الشافعية ٢ / ٤٩١؛ لأنه كان حنفياً فتحول شافعياً.

١٢ ـ وقال في ترجمة أبي القاسم عبد الخالق بن عبد الوارث السيوري المغربي المالكي المتوفى سنة ٤٦٠ (ط ٤٦ ت ٢٥٨): «لم أقف على ترجمته».

قلت: هذا الرجل من أعيان المالكية، لذلك ترجمه القاضي عياض في ترتيب المدارك ٤ / ٧٧٠، وابن فرحون في الديباج ٢ / ٢٢، وابن مخلوف في شجرة النور ١ / ١١٦ وهذه المصادر الثلاثة ذكرها محققو سير أعلام النبلاء إذ ترجمته عنده ١٨ / ٢١٣.

١٣ ـ وقال في ترجمة أبي الحسن علي بن محمد بن جعفر الطريثيثي المعروف باللحساني المتوفى سنة ٤٦٠ (ط ٤٦ ت ٢٦٣): «لم أجد مصدر ترجمته».

قلت: هو مترجم في سير أعلام النبلاء ١٨ / ٢٣٨.

١٤ ـ وقال في ترجمة أبي غالب محمد بن أحمد بن محمد العتيقي المتوفى سنة ٤٦٠ أيضاً (ط ٤٦ ت ٢٦٥): «لم أجد مصدر ترجمته».

قلت: هو مترجم في تاريخ دمشق لابن عساكر ٥١ / ١٤٩ ـ ١٥٠، وهو في وفيات الكتاني، الورقة ٥٣.

١٥ ـ وذكر الذهبي ترجمة محمد بن عبد الله بن مسلمة التجيبي المعروف بابن الأفطس المتوفى سنة ٤٦٠ أيضاً وقال: ورَّخه الأَبَّار (ط ٤٦ ت ٢٦٩)، فراح

المحقق يذكر مصادر أخرى ولم يذكر المصدر الذي نقل منه المصنف وهو تكملة الصلة، وهو فيه ١ / ٣١٧.

١٦ ـ وكذلك فعل المحقق في ترجمة أحمد بن محمد بن أحمد بن بلال المرسي النحوي حيث قال المؤلف: «قال ابن الأبار: توفي قريباً من سنة ستين وأربع مئة» (ط ٤٦ ت ٢٧٨) فذكر المحقق الوافي وبغية الوعاة وروضات الجنات وكشف الظنون ومعجم المؤلفين، ولم يشر إلى المصدر الوحيد الذي نقل منه المؤلف تصريحاً وهو تكملة الصلة، وهو فيه ١ / ٢٦ ـ ٢٧، فهل رأى أحدكم مثل هذا الصنيع؟

١٧ ـ وقال في ترجمة أبي الفرج أحمد بن محمد بن الهيصم (ط ٤٦ ت ٢٨١): «لم أجد مصدر ترجمته» مع أنه مترجم في منتخب السياق رقم (٢١٩)، وهو من مصادره المعروفة.

١٨ ـ وقال في ترجمة أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق التجيبي الزاهد المعروف بالألبيري (ط ٤٦ ت ٢٨٣): «لم أجد مصدر ترجمته».

قلت: هو مترجم في التكملة الأبارية ١ / ١١٨ ـ ١١٩.

١٩ ـ وقال في ترجمة زاهر بن عطاء النسوي (ط ٤٦ ت ٢٩٠): «لم أجد مصدر ترجمته».

قلت: هو في المنتخب من السياق برقم (٧١٦) ومن السياق نقل المصنف.

٢٠ ـ وقال في ترجمة أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن أبي الحسن ابن الدُّوري (ط ٤٦ ت ٣٠٢): «لم أجد مصدر ترجمته».

قلت: هو مترجم في تاريخ دمشق ٤٣ / ١٩٥ ومنه نقل المصنف.

٢١ ـ وقال في ترجمة أبي أيوب يعقوب بن موسى بن طاهر بن أبي الحسام المرسي المتوفى سنة ٤٦١ (ط ٤٧ ت ٢٤): «لم أجد مصدر ترجمته».

قلت: هذا المرسي مترجم في الصلة البشكوالية، رقم ١٥٢١.

٢٢ ـ وقال في ترجمة أبي يعلي محمد بن عبد العزيز البغدادي الصيرفي المعروف بابن حَرَّاز المتوفى سنة ٤٦٥ (ط ٤٧ ت ١٥٩): «لم أجد مصدر ترجمته».

قلت: ترجمه العلامة ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه ٢ / ٣٥٤.

٢٣ ـ وقال في ترجمة أبي بكر محمد بن أحمد بن أسيد المديني المتوفى سنة ٤٦٨ (ط ٤٧ ت ٢٦٢): «لم أجد مصدر ترجمته».

قلت: ترجمه المصنف في سير أعلام النبلاء ١٨ / ٤٣٧.

٢٤ ـ وقال في ترجمة محمد بن أحمد بن علان أبي الفرج الكرجي ثم الكوفي المتوفى سنة ٤٧٥ (ط ٤٨ ت ١٥٠): «لم أجد مصدر ترجمته».

قلت: ترجمته في سير أعلام النبلاء أيضاً ١٨ / ٤٥١.

٢٥ ـ وقال في ترجمة أبي القاسم الفضل بن محمد الأصبهاني المعروف بتافه[1] المتوفى سنة ٤٧٨ (ط ٤٨ ت ٢٥٦): «لم أقف على مصدر ترجمته».

قلت: ترجمه الأمير ابن ماكولا في الإكمال ١ / ٤٩٠، وابن ناصر الدين في توضيح المشتبه ٩ / ٢١.

٢٦ ـ وقال في ترجمة أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الأنصاري السرقسطي المقرىء المتوفى سنة ٤٧٩ (ط ٤٨ ت ٢٩٨): «لم أجد مصدر ترجمته».

قلت: ترجمه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٥١ / ١٥٠ ـ ١٥١، وابن الأبار في التكملة ١ / ٣٢١.

٢٧ ـ وقال في ترجمة أبي القاسم خلف بن أحمد بن داود الصدفي البلنسي المتوفى سنة ٤٨٦ (ط ٤٩ ت ١٨٠): «لم أجد مصدر ترجمته».

قلت: ترجمه ابن الأبار في التكملة ١ / ٢٤٣.

٢٨ ـ وقال في ترجمة أبي القاسم هبة الله بن علي بن عراك الأندلسي المقرىء نزيلِ تُسْتَر المتوفى سنة ٤٨٧ (ط ٤٩ ت ٢٤٨): «لم أجد مصدر ترجمته».

قلت: ترجمته في غاية النهاية لابن الجزري ٢ / ٣٥٢.

٢٩ ـ وقال في ترجمة أبي إسحاق إبراهيم بن يحيى التجيبي الطليطلي النقاش المعروف بابن الزرقالة المتوفى سنة ٤٩٠ (ط ٥٠ ت ١١٠): «لم أجد مصدر ترجمته».

---

(١) تحرف في طبعته إلى: «تانة».

قلت: ترجمته في التكملة لابن الأبار ١ / ١٢٠ ومنه نقل المصنف.

٣٠ ـ وقال في ترجمة أبي البركات محمد بن المنذر بن طَيْبان[1] الكرخي المؤدب المتوفى سنة ٤٩٦ (ط ٥٠ ت ٢٥٤): «لم أجد مصدر ترجمته».

قلت: ترجمة الإمام معين الدين ابن نقطة في إكمال الإكمال ٤ / ٣٥، ومنه استفاد المصنف فذكره في المشتبه ٤٢٥، وتابعاه شارحاه العلامتان: ابنِ ناصر الدين في توضيح المشتبه ٦ / ٤٨، وابن حجر في تبصير المنتبه ٣ / ٨٨٠. كما ترجمه المؤلف في ميزان الاعتدال ٤ / الترجمة ٨٢٠٩، وفي العبر ٢ / ٣٧٣، والمغني ٢ / ٦٣٦، وذكر وفاته في السير ١٩ / ١٩٤. وله ترجمة في لسان الميزان ٥ / ٣٩٥ وشذرات الذهب ٣ / ٤٠٤، فهذه عشرة مصادر كلها من مصادر الدكتور ويمكن زيادتها عند مزيد من التتبع.

٣١ ـ وقال في ترجمة أبي منصور محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن النقور المتوفى سنة ٤٩٧(ط ٥٠ ت ٢٨٨): «لم أجد مصدر ترجمته».

قلت: ترجمه المؤلف في سير أعلام النبلاء ١٨ / ٣٧٤، والصفدي في الوافي ٢ / ٦٥ ـ ٦٦، وابن حجر في لسان الميزان ٥ / ٤٩.

٣٢ ـ وقال في ترجمة أبي أحمد حمد بن عبد الله بن أحمد بن حَنَّة المُعبِّر الأصبهاني المتوفى سنة ٥٠٢(ط ٥١ ت ٣٢): «لم أجده».

قلت: ترجمه الإمام معين الدين ابن نقطة في إكمال الإكمال ٢ / ٢١٨ ـ ٢١٩، والمصنف في المشتبه ٢١٣، وابن حجر في التبصير ١ / ٤٠١، وابن ناصر الدين في التوضيح ٣ / ٩٠ و٨ / ١٩٣، والسيد الزبيدي في (حنَّ) من تاج العروس، وذكر المصنف وفاته في السير ١٩ / ٢٤١.

٣٣ ـ وقال في ترجمة أبي القاسم عبد المنعم بن علي الدمشقي المعروف بالمديد المتوفى سنة ٥٠٤(ط ٥١ ت ٨٥): «لم أجد مصدر ترجمته».

قلت: ترجمته في تاريخ دمشق ٣٧ / ١٩١ ـ ١٩٢.

٣٤ ـ وقال في ترجمة أبي سعد محمد بن علي بن محمد الأصبهاني المعروف بسرفرتج التاني[2] المتوفى سنة ٥٠٥(ط ٥١ ت ١١٩): «لم أجده».

---

(١) تصحف عنده إلى «ظبيان».

(٢) تصحفت عنده إلى «الثاني»، والتاني هو رئيس القرية والجمع تُنَّاء.

قلت: ترجمه عبد الرحيم الحاجي في وفياته (الترجمة ٦)، والمصنف في سير أعلام النبلاء ١٩ / ٣١٢ ـ ٣١٣.

٣٥ ـ وقال في ترجمة أبي بكر[1] عبد الله بن الحسين بن أحمد التُّوبي[2] الهمذاني المتوفى سنة ٥٠٨ (ط ٥١ ت ٢٣٤): «لم أجده».

قلت: ترجمه السلفي في معجم السفر (٢٢٨)، والمصنف في المشتبه ١٠٣، وابن ناصر الدين في توضيح المشتبه ١ / ٦٦١، وذكر السمعاني والده في «التوبي» من الأنساب وتابعه ابن الأثير في اللباب.

٣٦ ـ وقال في ترجمة أبي العباس أحمد بن الحسن الأصبهاني المعروف بنجوكة المتوفى سنة ٥٠٩ (ط ٥١ ت ٢٤٧): «لم أجده».

قلت: ترجمه أبو مسعود الحاجي في الوفيات (رقم ١٣)، وياقوت الحموي في «خوز» من معجم البلدان ٢ / ٤٩٥.

٣٧ ـ وقال في ترجمة أبي العباس أحمد بن الحسين بن أبي ذر الصالحاني المتوفى سنة ٥٠٩ أيضاً (ط ٥١ ت ٢٤٨): «لم أجده».

قلت: ترجمه أبو مسعود الحاجي في الوفيات (رقم ٥).

٣٨ ـ وقال في ترجمة أبي الحسن جامع بن الحسن بن علي الفارسي المتوفى سنة ٥٠٩ أيضاً (ط ٥١ ت ٢٥٢): «لم أجده».

قلت: ترجمه السمعاني في كتاب التحبير ١ / ١٥٦ ـ ١٥٧ ومنه نقل المصنف، وهو في منتخب السياق أيضاً برقم ٤٦٨.

٣٩ ـ وقال في ترجمة أبي علي جامع بن الحسن البيهقي المتوفى سنة ٥٠٩ أيضاً (ط ٥١ ت ٢٥٣): «انظر عن جامع بن الحسن البيهقي في معجم الشيوخ لابن السمعاني».

قلت: هكذا قال من غير ذكر للورقة مما يدل على أنه خَمَّنه تخميناً، وهو ينتحل هذا المصدر عادة من تعليقات الدكتورة منيرة ناجي سالم على التحبير، كما بيناه مفصلاً عند كلامنا على انتحال المصادر. أما هذا الرجل فمترجم في

---

(١) تحرف في طبعته إلى: «أبي جعفر»!.

(٢) تصحف في طبعته إلى: «النوبي»!.

التحبير نفسه ١ / ١٥٦، وذكرت الدكتورة منيرة هناك أنّه مترجم في معجم شيوخ السمعاني، الورقة ٦٢ ـ ٦٣، فلو كان وقف على موضعه من التحبير لانتحل رقم الورقة منها.

٤٠ ـ وقال في ترجمة ظفر بن عبد الملك الخلال الأصبهاني المتوفى سنة ٥٠٩ أيضاً (ط ٥١ ت ٢٥٨): «لم أجده»، مع أن المصنف نَصَّ على موضع النقل حين قال: «وَرَّخه عبد الرحيم الحاجي»، وهو في وفياته برقم (١٥)، وهذا الكتاب نشرته بمشاركة أستاذي العلامة أحمد ناجي القيسي ببغداد منذ سنة ١٩٦٦.

٤١ ـ وقد ترجم المؤلف في السنة نفسها (ط ٥١ت ٢٥٩) لأبي محمد عبد الله بن بُنَنَان النحوي نزيل إشبيلية نقلاً من ابن الأبار، كما نص عليه في آخر الترجمة حين قال: «قاله ابن الأبار»، فذكر الدكتور المحقق الوافي بالوفيات وبغية الوعاة ولم يذكر المصدر الذي نقل منه المؤلف، وهو في التكملة ٢ / ٢٤٨، فتأمل وتدبر الغاية التي وقرت في ذهن المحقق عن تخريج التراجم والفوائد المرجوة منها.

٤٢ ـ وقال في ترجمة أبي الرجاء أحمد بن عبد الله بن مظفَّر الأصبهاني المتوفى سنة ٥١٠ (ط ٥١ ت ٢٨٥): «لم أجده».

قلت: هو مترجم في كتاب الوفيات لعبد الرحيم الحاجي برقم ٢٤.

٤٣ ـ وقال في ترجمة أبي الطيب حبيب بن أبي مسلم محمد الطِّهراني الأصبهاني المتوفى سنة ٥١٠ أيضاً (ط ٥١ ت ٢٩٠): «لم أجده»، وهو مترجم في الوفيات للحاجي أيضاً، رقم ٢٥.

٤٤ ـ وقال في ترجمة أبي سهل غانم بن أحمد بن محمد بن أبي الفتح الحداد المتوفى سنة ٥١٠ أيضاً (ط ٥١ ت ٣٠٠): «انظر عن غانم بن أحمد في معجم شيوخ ابن السمعاني»، ولم يذكر رقم الورقة على غير عادته حينما يأخذ هذا المصدر من تعليقات الدكتورة منيرة على التحبير، فعُلِمَ أنه قال ذلك تخميناً لقول المؤلف في آخر الترجمة: «أجاز للسمعاني». وفاته أن هذا الرجل مترجم في التحبير ٢ / ١٦ ـ ١٨ ومنه نقل المصنف الذهبي!

٤٥ ـ وترجم الذهبي لأبي بكر محمد بن علي الخزيمي النسوي المتوفى سنة ٥١٠ نقلاً عن أبي سعد السمعاني (ط ٥١ ت ٣١٠)، فراح المحقق يذكر لنا أن هذا الرجل مترجم في المنتظم لابن الجوزي والبداية والنهاية لابن كثير من غير إشارة لأيٍّ من كتب السمعاني، مع أنه مذكور في ثلاثة من كتبه هي: التحبير ٢ / ١٩٠ ـ ١٩١، وفي «الخزيمي» من الأنساب (٥ / ١٢٦ من طبعة العلامة المعلمي)، ومعجم الشيخ، الورقة ٢٣٠ على ما ذكرته تلميذتي الدكتورة منيرة في تعليقها على التحبير، فتأمل، ولو شئنا أن نتتبع مثل هذا الصنيع لطال الكلام.

٤٦ ـ وقال في ترجمة أبي الفتح نصر بن أحمد بن إبراهيم الهروي الحنفي الزاهد المتوفى سنة ٥١٠ (ط ٥١ ت ٣١٥): «لم أجده».

قلت: ترجمه السمعاني في التحبير ٢ / ٣٤١ ـ ٣٤٢، وفي معجم شيوخه (على ما ذكرته الدكتورة منيرة، الورقة ٢٧٣)، والمصنف في سير أعلام النبلاء ١٩ / ٣٩١ وهي ترجمة رائقة أفضل من هذه الترجمة بكثير، وترجمه القرشي في الجواهر المضية ٢ / ١٩٢، وإسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين ٢ / ٣٩١، وله ذكر في تذكرة الحفاظ للمصنف ٤ / ١٢٦٢.

٤٧ ـ وترجم المؤلف لأبي طاهر أحمد بن حامد بن أحمد الأصبهاني المتوفى سنة ٥٤١ ونقل وفاته من عبد الرحيم الحاجي (ط ٥٥ ت ١)، فعلق المحقق بقوله: «لم أجد مصدر ترجمته، وهو في معجم شيوخ ابن السمعاني»، وهو تعليق عجيب كأنه بناه على نقل المصنف في أثناء الترجمة عن ابن السمعاني، والرجل فمترجم في الوفيات لعبد الرحيم الحاجي (رقم ١٤٣).

٤٨ ـ وترجم المؤلف في وفيات سنة ٥٤١ لعبد الرحمن بن علي التجيبي (ط ٥٥ ت ٣٢) ولم يستطع أن يجد له المحقق ترجمة مع أنه مترجم في تكملة الصلة لابن الأبار ٣ / ٢٢ ـ ٢٣.

٤٩ ـ وترجم المؤلف في وفيات سنة ٥٤٢ لأبي الحسن سعد[١] بن خلف القرطبي المقرىء (ط ٥٥ ت ٨٢)، فسارع المحقق إلى القول: «لم أجده، ولم

---

(١) تحرف في طبعته إلى «سعيد».

يذكره ابن الجزري في طبقات القراء».

قلت: استفاد المصنف هذه الترجمة من التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ٤ / ١٠٦ حيث لخصها منه. وهذا الرجل ترجمه ابن بشكوال ترجمة مختصرة في الصلة (رقم ٥٢٧) ولكن تحرف اسمه في المطبوع منه إلى «سعيد»، وهو تحريف بيِّن لأنه ترجمه في مفاريد الأسماء من حرف السين، وكان قد ذكر من اسمه سعيد (التراجم ٤٦٣ ـ ٥١١). أما قوله أن ابن الجزري لم يترجم له فغلط أيضاً إذ هو فيه ١ / ٣٠٣.

٥٠ ـ وقال في ترجمة أبي البركات ثابت بن زيد بن القاسم النخاس المعروف بابن جوالق المتوفى سنة ٥٤٣ (ط ٥٥ ت ١٣٧): «لم أجده».

قلت: ترجمه ابن عساكر في معجم شيوخه، الورقة ٣٦ (وهو من مصادر المحقق التي يكثر الإحالة إليها)، وابن نقطة في إكمال الإكمال ٦ / ٦٩ (والمحقق يستعمل بحمد الله مطبوعه ومخطوطه!)، والمشتبه للذهبي المؤلف ٦٣٤، وابن ناصر الدين في توضيح المشتبه ٩ / ٤٣، وابن حجر في تبصير المنتبه ٤ / ١٤٣٤، ولو أردنا التنقير لوجدنا مصادر أكثر.

٥١ ـ وقال في ترجمة محمد بن محمد بن الطَّيْر القصري الضرير المقرىء المتوفى سنة ٥٤٣ (ط ٥٥ ت ١٧٩): «لم أجده».

قلت: ترجمه السمعاني في «الطَّيْري» من الأنساب، والمصنف في المشتبه ٤١٨، وابن ناصر الدين في توضيح المشتبه ٦ / ١٧ وغيرهم.

٥٢ ـ وقال في ترجمة أبي بكر يحيى بن محمد بن سعادة ابن فَضَّال القرطبي المقرىء المتوفى سنة ٥٤٣ (ط ٥٥ ت ١٨٦): «لم أجده».

قلت: هو في التكملة لابن الأبار (الورقة ١٢٩ من مجلد الأزهر الذي طالما زعم أنه يمتلك نسخة منه لكثرة إحالته عليه)، وهو في طبعة الهراس ٤ / ١٧١.

٥٣ ـ وترجم المؤلف لمحمد بن عبد الرحمن الفهمي القرطبي المتوفى سنة ٥٤٤ (ط ٥٥ ت ٢٣٤) فذكر له المحقق بغية الوعاة للسيوطي فقط مع أن المؤلف قال: «ترجمه الأبار»، وهو عنده في التكملة ٢ / ٧، فانظر هدف المحقق من مثل هذا التخريج.

٥٤ ـ وقال في ترجمة محمد بن محمد بن خليفة المتوفى سنة ٥٤٤ (ط ٥٥ ت ٢٤٠): «انظر عن محمد بن محمد بن خليفة في : معجم الشيوخ لابن السمعاني»، هكذا بدون ذكر للورقة، لأنه لم يقف عليه، والرجل فمترجم في التحبير ٢ / ٢٢٠ ـ ٢٢١، ولا ترجمة له في معجم الشيوخ!

٥٥ ـ وقال في ترجمة محمد بن مسعود الخشني الجَيَّاني[1] المعروف بابن أبي الركب المتوفى سنة ٥٤٤ أيضاً (ط ٥٥ ت ٢٤٣): «انظر عن محمد بن مسعود في تكملة الصلة لابن الأبار»، هكذا من غير ذكر للجزء والصفحة مما يدل على أنه لم يقف عليه فيه ولا في غيره، وهو في التكملة ٢ / ٥. وهو فوق كل ذلك عالم نحوي لغوي مشهور، وله ترجمة جيدة في معجم الأدباء ٦ / ٢٦٤٧ (من طبعة الأستاذ إحسان عباس)، وفي معجم أصحاب الصدفي ١٥٧، وفي الوافي بالوفيات ٥ / ٢٢، وبغية الوعاة ١ / ٢٤٤ وغيرها.

٥٦ ـ وقال في ترجمة عبد الله بن علي بن محمد أبي البركات الكرخي النهري المتوفى سنة ٥٤٥ (ط ٥٥ ت ٢٦٧): «لم أجده»، مع أنه مترجم في المختصر المحتاج إليه للمؤلف ٢ / ١٥٢.

٥٧ ـ وقال في ترجمة عمر بن عياد[2] بن أيوب أبي حفص اليحصبي المتوفى سنة ٥٤٥ (ط ٥٥ ت ٢٨٣): «انظر عن عمر بن عباد في: تكملة الصلة لابن الأبار»، هكذا ذكره من غير ذكر للجزء والصفحة لأنه وجد المؤلف يقول في آخر الترجمة «قاله الأبار». ولم يكن ليستطيع الوقوف عليه لأنه في النسخة الخطية المحفوظة في الأزهر (الورقة ٤٨ من نسختي المصورة)، وجميع الإشارات إلى هذه النسخة مستلبة من تعليقاتي. ومع ذلك فهو في طبعة الهراس من التكملة ٣ / ١٥٢!

٥٨ ـ وقال في ترجمة محمد بن أحمد بن عبد الواحد ابن تُوْلَة أبي بكر الأصبهاني القصاب المتوفى سنة ٥٤٥ (ط ٥٥ ت ٢٨٨): «لم أجده».

---

(١) تحرفت في طبعته إلى: «الحِنَّاوي» وقيدها بالشكل.

(٢) هكذا وجدته بالياء آخر الحروف بخط الذهبي، وهو عنده بالباء الموحدة، ولا يصح فقد وجدته مجوداً بالياء أيضاً في النسخة الأزهرية من التكملة الأبارية.

قلت: ترجمه المصنف في المشتبه ١١٨، وابن ناصر الدين في توضيح المشتبه ٢ / ٧٧ وغيرهما.

٥٩ ـ وقال في ترجمة محمد بن أبي بكر بن ريحان أبي الفتح الهروي الدلال النشائي[١] الزَّمِن المتوفى سنة ٥٤٥ (ط ٥٥ ت ٢٨٩): «لم أجده»، مع أن السمعاني ذكره في «النشائي» من الأنساب، وترجمه المؤلف في المشتبه ٦٣٩، وابن ناصر الدين في توضيح المشتبه ٩ / ٧٢.

٦٠ ـ وقال في ترجمة أبي الزهر[٢] نابت بن المفرج الخثعمي الشاعر البلنسي نزيل مصر المتوفى سنة ٥٤٥ (ط ٥٥ ت ٣٠٠): «انظر عن نابت بن مفرج: معجم السفر للسلفي، مصورة دار الكتب المصرية، ق ٢».

قلت: هكذا اقتصر على «معجم السفر» للسلفي، ولم يذكر رقم الورقة، لأنه لا وجود له، فهذا الرجل غير مترجم في «معجم السفر» أصلاً، ولا يوجد في كل المعجم من اسمه «نابت»! وهذا الصنيع من أوضح دليل على طريقة المحقق في ذكر المصادر، فقد رأى في الترجمة: «وَرَّخ السلفي موته في رجب بمصر... الخ» فكتب هذه الحاشية العجيبة، ولم يعلم أن الذهبي رحمه الله نقل الترجمة بما فيها من قول للسلفي من «التكملة» لابن الأبار (٢ / ٢١٨)، قال: «نابت بن المفرج بن يوسف الخثعمي، أندلسي أصله من بلنسية وسكن مصر يُكنى أبا الزهر، قال السلفي: قدم مصر بعد خروجي منها وتفقه على مذهب الشافعي... وتوفي في رجب سنة ٥٤٥ بمصر. عن ابن نقطة».

وظاهر كلام ابن الأبار أنه نقل هذه الترجمة من كتاب ابن نقطة الذي سماه في مقدمة كتابه التكملة[٣]: «المؤتلف والمختلف»، وما أظنه قصد إلا «إكمال الإكمال» إذ ليس لابن نقطة غيره في هذا الفن. على أنني لم أقف عليه في كتابه، وقد استظهرت عليه عدداً من النسخ، مع أنه من شرطه، وقد ذكر باب: «ثابت ونابت».

وقد استدرك العلامة ابن ناصر الدين هذه الترجمة على المصنف في

(١) تصحفت عنده إلى: «النشابي».

(٢) تحرفت عنده إلى: أبي الزهراء.

(٣) التكملة ١ / ٧ من طبعة عزت العطار.

المشتبه، فقال في توضيحه ٢ / ١٠: «وأبو الزهر نابت بن المفرج بن يوسف الخثعمي الفقيه الشافعي، له شعر فائق، كتب بشيء منه إلى أبي طاهر السِّلفي، توفي سنة خمس وأربعين وخمس مئة بمصر».

٦١ ـ وقال في ترجمة أبي بكر يحيى بن أحمد بن بقي الطليطلي ثم الإشبيلي المتوفى سنة ٥٤٥ (ط ٥٥ ت ٣٠١): «انظر عن يحيى بن أحمد في تكملة الصلة لابن الأبار».

قلت: أين ننظر ولم يذكر المحقق ورقة، ولا جزءاً ولا صفحة. وإنما قال ذلك لأنه وجد المؤلف في أصل الترجمة يقول: «قال الأبار»، وهو لا يملك النسخة الأزهرية التي طالما زعم أنه يستعملها، وهو فيها، والنص على كل حال في التكملة ٤ / ١٧١ من طبعة الهراس.

٦٢ ـ ومثل ذلك قوله في الترجمة التي بعدها (رقم ٣٠٢)، ترجمة أبي الكرم يحيى بن عبد الغفار بن عبد المنعم بن إسماعيل الدمشقي المتوفى سنة ٥٤٥ أيضاً: «انظر عن يحيى بن عبد الغفار في مشيخة ابن عساكر».

قلت: فات المحقق أن مشيخة ابن عساكر ليس فيها تراجم، إنما فيها روايات عن كل شيخ. أما النص الذي نقله المؤلف فهو من تاريخ دمشق ٦٤ / ٣٢١!

٦٣ ـ وقال في ترجمة إبراهيم بن مروان الإشبيلي المتوفى سنة ٥٤٦ (ط ٥٥ ت ٣٠٨): «لم أجده».

قلت: هو مترجم في التكملة لابن الأبار ١ / ١٢٧.

٦٤ ـ وقال في ترجمة أنوشتكين[1] بن عبد الله الرضواني البغدادي المتوفى سنة ٥٤٦ أيضاً (ط ٥٥ ت ٣٠٩): «لم أجده».

قلت: هو المذكور عنده في وفيات السنة نفسها باسم «نوشتكين» من غير ألف (٣٥٦) وهو مترجم في النجوم الزاهرة ٥ / ٣٠١ وغيره.

٦٥ ـ وقال في ترجمة أبي الفضل جعفر بن محمد بن يوسف الشنتمري المتوفى سنة ٥٤٦ (ط ٥٥ ت ٣١٠): «لم أجده»، مع أنه مترجم في التكملة لابن

---

(١) تحرف في طبعته إلى: «بوشتكين».

الأبار ١ / ١٩٥ ـ ١٩٦.

٦٦ ـ وجاء في وفيات السنة المذكورة (ط ٥٥ ت ٣١٧): «سعد بن الرضا ابن يزيد، أبو محمد الهاشمي الجعفري الأصبهاني». وقال المحقق بكل ثقة: «انظر عن سعد بن الرضا في: معجم شيوخ ابن السمعاني».

قلت: لا يوجد مثل هذا الاسم في معجم شيوخ أبي سعد، ولا وجد مثل هذا الاسم أصلاً في التاريخ، بل هو من اختراع الدكتور المحقق وابتداعه هداه إليه التحريف القبيح، فراح يقول ما يقول، وليس لقوله أصل في الحقيقة ولا معنى في الصدق، وآية ذلك أن هذا الرجل اسمه: «**زيد بن الرضا بن زيد**»، وهو مترجم في التحبير لأبي سعد السمعاني ١ / ٢٢٨، فهل رأيتم مثل هذا؟

٦٧ ـ وقال في ترجمة أبي محمد عبد الله بن أحمد بن عمروس الشلبي الأندلسي المتوفى سنة ٥٤٦ (ط ٥٥ ت ٣٢٣): «لم أجده»، مع أنه مترجم في كتاب بين يديه وهو التكملة لابن الأبار ٢ / ٢٦٠ ـ ٢٦١.

٦٨ ـ وقال في ترجمة أبي عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم الخزرجي الأنصاري الجياني المعروف بالبغدادي المتوفى سنة ٥٤٦ (ط ٥٥ ت ٣٤٤): «لم أجده»، وهو مترجم في التكملة لابن الأبار ٢ / ٩ ـ ١٠.

٦٩ ـ وقال في ترجمة محمد بن إدريس بن عُبيد الله البلنسي المخزومي المتوفى سنة ٥٤٦ أيضاً (ط ٥٥ ت ٣٤٥): «انظر عن محمد بن إدريس في تكملة الصلة لابن الأبار» من غير أن يذكر جزءاً ولا صفحة، وهو من باب التخمين لأنه وجد المؤلف ينص على النقل منه، وهو فيه ٢ / ٩.

٧٠ ـ وفعل مثل ذلك في ترجمة أبي عبد الله محمد بن زيادة الله ابن الخلال المرسي (ت ٣٤٩)، مع أنه مذكور فيه ٢ / ٩.

٧١ ـ واستعمل مثل هذه الإحالة الغامضة في ترجمة أبي القاسم منصور ابن حاتم الهروي (ت ٣٥٤)، فقال: «انظر عن منصور بن حاتم في معجم شيوخ ابن السمعاني»، وهو في التحبير ٢ / ٣١٥، ولم تذكر محققته أنه في معجم شيوخ السمعاني، بل ذكرت أنه في ملخص تاريخ الإسلام، الورقة ٨٢ ب.

٧٢ ـ ونقل المؤلف ترجمة إبراهيم بن صالح ابن السماد المرادي الأندلسي

المتوفى سنة ٥٤٧ (ط ٥٥ ت ٣٦٧) من التكملة لابن الأبار ١ / ١٢٧ فراح المحقق يحيل إلى «المقفى» للمقريزي، وهذا عجيب في هذا الفن.

٧٣ ـ وقال في ترجمة أبي القاسم عبد الرحمن بن الحسن الجرجاني الشعري[١] المتوفي سنة ٥٤٧ (ط ٥٥ ت ٣٧٩): «انظر عبد الرحمن بن الحسن في: معجم شيوخ ابن السمعاني»، وهو تدليس لا صحة له لأنه لا يملك نسخة من هذا الكتاب ولا رآه، وهذه الترجمة ليست فيه قطعاً، ولعل المصنف نقله من معجم شيوخ أبي المظفر عبد الرحيم السمعاني الذي خَرَّجه أبو سعد لولده وتكلَّم فيه بلسانه. ومع ذلك فالرجل مذكور في معجم شيوخ الحافظ ابن عساكر (الورقة ١٠٦)، وهو مترجم في إكمال الإكمال لابن نقطة ٣ / ٥٢٥ ـ ٥٢٦، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين ٥ / ٣٤٤ ـ ٣٤٥.

٧٤ ـ وقال في ترجمة الفقيه أبي محمد عبد المولى بن محمد المهدوي اللُّبْني المتوفي سنة ٥٤٧ (ط ٥٥ ت ٣٨٢): «لم أجده، وذكر المؤلف رحمه الله ابنه القاضي محمد في المشتبه ٢ / ٥٦٢».

قلت: قال هذا مع أن المؤلف الذهبي صَرَّح بالمصدر الذي نقل منه، وهو مطبوع منتشر مشهور يستعمله الدكتور المحقق من غير أن يدري، قال المؤلف: «قال شيخنا أبو حامد ابن الصابوني فيما أجاز لنا». وأبو حامد بن الصابوني هو مؤلف «تكملة إكمال الإكمال» الذي ذَيَّل به علي «إكمال الإكمال» لابن نقطة، وهو الذي حققه شيخنا العلامة الدكتور مصطفى جواد ـ طيب الله ثراه ـ وطبعه المجمع العلمي العراقي منذ سنة ١٩٥٧، وإنما أجاز ابن الصابوني المؤلف فيما أجاز هذا الكتاب، وهو في الصفحة ٢٩٠ منه.

وقبل ابن الصابوني بدهرٍ ذكره أبو طاهر السِّلَفي في «معجم السَّفَر» (رقم ٣٤٤ من طبعة صديقنا الدكتور شير محمد زمان)، فقال: «أبو محمد عبد المولى ابن محمد بن عقبة اللخمي اللّبْني. ولد بالمغرب، ودخل المشرق، ثم سكن مصر، وشهد بها وناب عن قضاتها في القضايا والأحكام، ودخل فيما لا يعنيه ولا ينفعه في الآخرة، وكان يتعاطى الكلام، وربما قُرِىء عليه، ويفتي على

---

(١) تحرفت في طبعته إلى: الشجري.

مذهب مالك. ولُبْنة ضيعة من ضياع المهدية، قال لي بمصر: سمعتُ على أبي خلف الطبري الفقيه بالري وعلى غيره كثيراً من الحديث، وعندي بعض ما سمعته، ولم يتفق لي الوقوف على شيءٍ من ذلك. ثم بعثَ إليَّ إلى الإسكندرية يطلب مني الإجازة فأجزت له، والله يعفو عنا وعنه بفضله وكرمه».

وهذه الترجمة هي التي استفاد منها ياقوت الحموي فبنى على أساسها مادة «لُبْنة» في معجم البلدان، فقال (٥ / ١٢ ط. صادر): «لُبْنة من قرى المهدية بإفريقية، يُنسب إليها أبو محمد عبد المولى... قال السِّلفي... الخ»، فذكر شيئاً من ترجمة السلفي في «معجم السفر».

وحين شرح العلامة ابن ناصر الدين كتاب المشتبه للذهبي وَوَضَّحَهُ ووجده يقتصر على ذكر ولده القاضي محمد بن عبد المولى ترجم لأبيه عبد المولى هذا ترجمة جيدة مستفادة مما تقدم (توضيح المشتبه ٧ / ٣٧٨).

فتأمل أيها القارىء العزيز الفرق بين الذي ذكره الدكتور تدمري المولع بحشد المصادر وبين هذا الذي ذكرتُ.

٧٥ ـ وقال في ترجمة أبي منصور[١] محمد بن علي بن الحسن التميمي الأزجي المتوفى سنة ٥٤٧ (ط ٥٥ ت ٣٩٢): «انظر عن محمد بن علي بن الحسن في: معجم شيوخ السمعاني».

قلت: هذه إحالة غير صحيحة إذ ليس من ذلك شيء، فهذا رجل بغدادي أزَجي[٢] ترجمه أبو سعد السمعاني في «ذيل تاريخ مدينة السلام»، كما دَلَّ عليه مختصره لابن منظور (الورقة ٣٣).

٧٦ ـ وقال في ترجمة أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الدَّواتي الأصبهاني المتوفى سنة ٥٤٨ (ط ٥٥ ت ٤١٩: «لم أجده، ولعله في معجم شيوخ ابن السمعاني».

---

(١) سقطت الكنية من طبعته.

(٢) منسوب إلى باب الأزج، وهي المعروفة اليوم بباب الشيخ، نسبة إلى الشيخ الشهير أبي محمد عبد القادر الجيلي.

قلت: ترجمه السمعاني في التحبير ١ / ٧٤، وأحالت محققته على ملخص تاريخ الإسلام، الورقة ٨٩، ومن التحبير نقل المؤلف.

٧٧ ـ وجاء في وفيات سنة ٥٤٨(ت ٤٤٧): «عتيق بن نصر بن منصور، الطبيب الأستاذ موفق الدين أبو نصر ابن العين زربي»، وقال المحقق: «لم أجده».

قلت: كيف تجده يا صديقي وقد تحرف اسمه، فهو عدنان بن نصر بن منصور، وهو مترجم في عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة، ص ٥٧٠. أما كيف صار اسمه «عتيق» بدلاً من «عدنان» في طبعة الدكتور تدمري فجوابه عندي، وهو أن ترجمة قبل هذه الترجمة قد سقطت من طبعته، واسم صاحب الترجمة «عتيق» فقفز هذا الاسم إلى الترجمة التي بعدها وحَلَّ محله، وهو عتيق بن أحمد بن محمد بن خالد أبو بكر القرشي المخزومي الأندلسي، وهو مترجم في طبعتنا المحققة (١١ / ٩٣٤ ط ٥٥ ت ٤٥٠) وهي ترجمة استفادها المصنف من التكملة لابن الأبار ٤ / ٢٠ ـ ٢١.

٧٨ ـ وقال في ترجمة أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد المقرىء البغدادي الخياط المتوفى سنة ٥٤٨ (ط ٥٥ ت ٤٤٨): «لم أجد مصدر ترجمته».

قلت: هو مترجم في تاريخ ابن النجار ٣ / ١٥٤ ـ ١٥٦، وهو مطبوع متداول مشهور، يكثر المحقق من استعماله.

٧٩ ـ وقال في ترجمة أبي بكر محمد بن أبي سعيد بن محمد المروزي الدَّرْغاني[1] البزاز المتوفى سنة ٥٤٨: «لم أجده».

قلت: هذه الترجمة نقلها المؤلف من معجم شيوخ أبي المظفر عبد الرحيم ابن السمعاني كما صَرّح بذلك، ولم يصل إلينا هذا المعجم. ولكن ترجمه ياقوت الحموي في «دَرْغان» من معجم البلدان، وهي مدينة على شاطىء جيحون، وقال: «منها أبو بكر محمد بن أبي سعيد بن محمد الدَّرْغاني. . . حدثنا عنه أبو المظفر عبد الرحيم بن أبي سعد» (معجم البلدان ٢ / ٤٥١ ط. دار

---

(١) تصفحت عنده إلى: «الذزغاني»، وعلق فقال: «لم أجد هذه النسبة».

صادر) وتبين من نقله أنه استفاد الترجمة من أبي المظفر السمعاني أيضاً. قلت أيضاً: ونسبة «الدَّرْغاني» هذه لم يذكرها السمعاني في «الأنساب» ولا استدركها عليه عز الدين ابن الأثير في «اللباب»، ولا العلامة المعلمي في تحقيقه للأنساب، فتستدرك عليهم.

٨٠ ـ وذكر في ترجمة أبي الحجاج يوسف بن محمد بن فارُّه[1] الأنصاري الأندلسي المتوفى سنة ٥٤٨ (ط ٥٥ ت ٤٨٣) كتاب معجم البلدان واقتصر عليه.

قلت: يظهر لي أن المؤلف نقل هذه الترجمة من «ذيل تاريخ مدينة السلام» لأبي سعد السمعاني بدلالة نقله منه وقدومه العراق، وزعمه أن أبا عبد الله الأبار لم يذكره، وهو وهم منه كما يأتي.

وقد ترجمه الإمام معين الدين ابن نقطة في «إكمال الإكمال» في باب «فاذة وفاره»، فقال: «وأما فارُّه: بفتح الفاء أيضاً وألف ساكنة بعدها راء مضمومة مشددة فهو: يوسف بن محمد بن فارُّه الأنصاري الأندلسي، سمع ببغداد جماعة... نقلتُ اسمه ونِسْبته من خطه، ورأيته بخطه في موضع آخر فيرُّه ـ أبدل من الألف ياء ـ توفي ببلخ في ذي القعدة من سنة ثمان وأربعين وخمس مئة» (٤ / ٤٥١). وأعاد ترجمته في باب «فِيَرة وفيرُّه وقِتْرة» (٤ / ٥٢٣). ثم تناولته كتب المشتبه التي جاءت بعده ومنها كتاب «المشتبه» للمؤلف (ص ٥١٤)، وشرحاه لابن ناصر الدين توضيح المشتبه ٧ / ١٤ و ١٤٠ ولابن حجر تبصير المنتبه ٣ / ١٠٤٦ و١٠٩٠.

أما قول المؤلف الذهبي: «لم يذكره أبو عبد الله الأبار»، فهو وهم منه رحمه الله، فقد ذكره نقلاً من كتاب «إكمال الإكمال» لابن نقطة ـ وقد نص عليه ـ وبعضه من غيره، وهو في المجلد الثالث المحفوظ بالأزهر، الورقة ١٤١، وفي طبعة صديقنا الهراس ٤ / ٢٠٩ من كتاب «التكملة» لابن الأبار.

٨١ ـ وقال في ترجمة أبي إسحاق إبراهيم بن عتيق بن أبي العيش البلنسي المقرىء المتوفى سنة ٥٤٩ (ط ٥٥ ت ٤٩٤): «انظر عن إبراهيم بن عتيق في: تكملة الصلة لابن الأبار»، هكذا من غير ذكر للجزء والصفحة، وإنما قال ذلك

---

(١) تحرف في طبعته ومعجم البلدان إلى: «فاروا»، وسيأتي الضبط.

لأن المؤلف صَرَّح بالنقل عنه، فهو بلا شك لم يقف على موضع ترجمته فيه، وهو في الجزء الأول ص ١٢٨ .

٨٢ ـ وقال في ترجمة أبي الفتح حمزة بن محمد بن بحسول الهَمَذاني المتوفى سنة ٥٤٩ (ط ٥٥ ت ٥٠٥): «لم أجده».

قلت: ترجمة السمعاني في «ذيل تاريخ مدينة السلام»، وهو في المتبقي من مختصره لابن منظور، الورقة ١٧٩ .

٨٣ ـ وجاء في وفيات السنة المذكورة برقم ٥٠٦: «رقية بنت سعد الله بن أسعد بن سعيد الميهني أم الرضا»، وقال المحقق: «لم أجدها».

قلت: كيف تجدها وقد تَحرَّف اسمها تحريفاً كبيراً، فاسمها «راضية»، وهي مترجمة في التحبير ٢ / ٤٠٧ ـ ٤٠٨، وقالت محققته الفاضلة: «لها ترجمة في أعلام النساء ج ١ ص ٤٣٦ نقلاً من التحبير».

٨٤ ـ وقال في ترجمة عائشة بنت أحمد بن منصور الصفار النيسابورية المتوفاة سنة ٥٤٩ (ط ٥٥ ت ٥٠٩): «انظر عن عائشة بنت أحمد في أعلام النساء ٣ / ٧».

قلت: ترجمتها في التحبير لأبي سعد السمعاني ٢ / ٤٢٢، وفي معجم شيوخ السمعاني، الورقة ٢٩٥ على ما ذكرته محققته الدكتورة منيرة.

٨٥ ـ وجاء في وفيات السنة نفسها (ت ٥٢٠) ما يأتي: «عبد الرحمن بن مكي بن يحيى أبو المطهر الهمذاني الأديب»، وقال في تعليق له: «لم أجده».

قلت: كيف يجده وقد تحرف اسمه فهو «عبد الكريم» لا «عبد الرحمن»، وهو مترجم في التحبير ١ / ٤٨٢ .

٨٦ ـ وقال في ترجمة أبي الحكم عمرو بن زكريا بن بَطَّال البهراني اللبلي المتوفى سنة ٥٤٩ (ط ٥٥ ت ٥٣٢): «لم أجده»، وهو مترجم في التكملة لابن الأبار ٤ / ٢٧ ومنه نقل المصنف.

٨٧ ـ ومن طريف ما جاء عنده في وفيات هذه السنة (ت ٥٣٣) الترجمة الآتية: «**فاتك بن موسى** بن يعيش، أبو محمد المخزومي المَنْصفي، ومَنْصَف من قرى بلنسية، سمع . . . ثم حج في آخر عمره، وجاور بمكة حتى مات».

وعلَّق الدكتور المحقق فقال: «وردت هذه الترجمة في الأصل قبل ترجمة

عائشة بنت أحمد بن منصور التي تقدمت برقم ٥٠٩، وقد أخرتها إلى هنا حسب ترتيب الحروف». ثم عَلَّق تعليقاً آخر فقال: «لم أجده».

قلت: تأمل ما فَعَل، والعجيب أنه لم يستجب إلى رغبات المؤلف في تحويل ترجمة من مكان لآخر كما بيناه قبل مدة، ثم يعطي نفسه هذا الحق، وأي حق هذا، فقد تحرف الاسم الأول عنده أو قرأه قراءة عرجاء عوجاء في نسخة سقيمة فدفعه كل هذا إلى هذا القول ثم أتبعه بهذا الفعل، والرجل فاسمه: «**طارق بن موسى**... الخ، وهو مترجم في التكملة لابن الأبار ١ / ٢٧٤ ـ ٢٧٥ من طبعة الهراس ورقم (٩٢٩) من طبعة عزت العطار الحسيني التي يعتمدها، وهو أول المترجمين المسمين بهذا الاسم، قال ابن الأبار: «طارق بن موسى بن يعيش... المخزومي، من أهل بلنسية ويُعرف بالمَنْصفي نسبة إلى قريته بغربيها، يُكنى أبا محمد وأبا الحسن. رحل قبل العشرين وخمس مئة فأدى الفريضة، وجاور بمكة وسمع بها... ثم رحل ثانية إلى المشرق... سنة اثنتين وأربعين وخمس مئة وقد نَيَّف على السبعين، فأقام بمكة مجاوراً إلى أن توفي بها عن سن عالية سنة ٥٤٩. أكثر خبره عن ابن عَيَّاد».

وهذا الرجل مترجم إضافة إلى ذلك في بغية الملتمس ٣١٥، والذيل والتكملة ٤ / ١٤٨، ونفح الطيب ٢ / ٥٩، وشجرة النور الزكية ١٤٢ على ما ذكره صديقنا الهراس في تحقيقه لكتاب ابن الأبار.

ولّما كان هذا الرجل قد جاور بمكة وتوفي بها فقد ترجمه تقي الدين الفاسي في كتابه النفيس «العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين» ترجمة لخصها من التكملة لابن الأبار لكنه رَدَّ عليه فيها على عادته في التحقيق والتدقيق رحمه الله (٥ / ٥٥ ـ ٥٦).

٨٨ ـ ومثل هذا كثير في طبعة الدكتور، تتغير الأسماء جراء التصحيف والتحريف، فيبحث فلا يجد ما يسعفه، ومما يزيد الطين بلة ضعف ملكته وقلة بضاعته في هذا العلم، فمن ذلك ما جاء في وفيات السنة نفسها (ت ٥٥٣):

«**محمد بن الحسن بن عمر، أبو بكر الفراء الخباز**. بغدادي صالح سمع ثابت بن بُنْدار... الخ» وعَلَّق فقال: «لم أجده».

قلت: لا أدري كيف قفزت هذه الترجمة إلى هذا الموضع من وفيات

السنة، فإن موضعها قبل سبع عشرة ترجمة إذ كان المفروض أن يكون رقمها في طبعته (٥٣٦) بدلاً من (٥٥٣) حيث هي كذلك في جميع النسخ الخطية، فالرجل لم يكن اسمه محمد بل «**لبيد**» ولم يكن فَرَّاءاً بل «غَرَّاداً». ولا شك أنَّ المصنف نقل هذه الترجمة من «ذيل تاريخ مدينة السلام» لأبي سعد السمعاني، أو من كتابه «الأنساب» حيث ذكره في «الغراد» منه فقال: «الغَرَّاد: بفتح الغين المعجمة والراء المشددة وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة لمن يعمل الخُص، وهو الحائط من القصب، على الشطوط والسطوح والمشهور بهذا الانتساب: أبو بكر لبيد بن الحسن بن عمر الغَرَّاد من أهل بغداد. شيخ صالح يسكن شارع دار الرقيق، سمع أبا المعالي ثابت بن بندار البقال... كتبتُ عنه ببغداد، وتوفي في شعبان سنة تسع وأربعين وخمس مئة، ودفن بباب حرب» وتابعه في ذلك عز الدين ابن الأثير في «اللباب».

ولبيد هذا حَدَّث عنه الحافظ أبو القاسم ابن عساكر وذكره في معجم شيوخه (الورقة ١٦٨)، وهو من المصادر التي يكثر الدكتور المحقق من الإحالة عليها. واستناداً إلى ما ذكره ابن عساكر ترجمة الإمام ابن نقطة في «إكمال الإكمال» لاشتباه «الغَرَّاد» بالعَرَّاد والعَوَّاد، فذكر «العَرَّاد» أولاً وضبطه فقال: بفتح العين المهملة وتشديد الراء وآخره دال مهملة. ثم قال:

«وأما الغَرَّاد: بالغين المعجمة وهو مثله في الضبط فهو: أبو بكر لبيد بن الحسن بن عمر الغَرَّاد الخباز. حدث عن أبي عبد الله الحسين بن علي بن أحمد ابن البُسري، حَدَّث عنه الحافظ أبو القاسم ابن عساكر في معجمه» (٤ / ٣٠٢ و٣٠٤).

وتلقفته كتب المشتبه الأخرى من ابن نقطة، فذكره المصنف في المشتبه ٤٥٠، وابن حجر في التبصير ٣ / ١٠٥٦، والعلامة ابن ناصر الدين في التوضيح ٦ / ٢١٣.

فتأمل أيها القارىء الكريم الفرق بين ما جاء في طبعة الدكتور وبين هذا الذي ذكرناه ونبهنا عليه بشيء من التفصيل لم يكن من منهجنا إثقال طبعتنا به؛ لأنها بحمد الله مستقيمة قليلة التصحيف والتحريف إن شاء الله تعالى.

٨٩ ـ والأدهى من ذلك أنه ربما يتحرف عنده الاسم فيخترع له مصدراً لا شك أنه لم يذكر فيه بهذه الصيغة التي ذكرها، فمن ذلك ما جاء في وفيات السنة نفسها (ت ٥٥٥):

«**المظفر بن سلطان**، أبو الوفاء الدمشقي النجار. روى عن سهل بن بشر الإسفرييني، وأبي البركات أحمد بن طاوس. روى عنه ابن عساكر، وابنه القاسم. توفي في رجب». ثم عَلَّق على هذه الترجمة بقوله: «انظر عن المظفر ابن سلطان في تاريخ دمشق (مخطوطة التيمورية) ٤٢ / ١٧٦».

قلت: هذا الاسم الذي ذكره لا وجود له في تاريخ دمشق ولا في غيره لأنَّه محرف، صوابه: «**محفوظ بن سلطان**»، وهو مترجم في تاريخ دمشق ٥٧ / ١٠٠ ـ ١٠١ فكيف تحوَّل إلى «**المظفر**» ولو لم يكرره في الهامش لقلنا: إن هذا من غلط الطبع.

٩٠ ـ ومثله ما جاء في وفيات السنة نفسها (ت ٥٦٢):

«**نصر بن محمود بن علي**، أبو الفضائل القرشي الدمشقي الصائغ... روى عنه الحافظ ابن عساكر وابنه القاسم». فلما رأى الدكتور المحقق ذلك سارع فقال: «انظر عن نصر بن محمود في: مشيخة ابن عساكر»، ولم يكن ليستطيع أن يذكر ورقة ولا رقماً، لأن هذا الذي زعم وجوده في مشيخة ابن عساكر لا وجود له إلا في مخيلته، جاء جراء التحريف فالصواب أنه «**ناصر بن محمود بن علي**»، وهو مترجم في تاريخ دمشق لابن عساكر ٦١ / ٣٨٩ ـ ٣٩٠، فهل رأيتم مثل هذا؟

وبعد،

فأرى أن أُمسكَ القلم فقد قَدَّمنا من الأمثلة ما يكفي للتَّقْبيح والتَّفنيد والتَّنْديد والتَّقْريع والتَّبْكِيت، وبيان أنَّ الدكتور المحقق في كلامه على العلماء المحققين الكبار هنا وهناك بغير حق قد تاه عن الطريق المُثْلَى، وجار عن سواء الصراط، ولَجَّ في الغلو والإفراط، وكان عليه أن يقنع بما رزقَهُ الله من العلم فلا يتجاوزه، ولكنه على ما يظهر، لم يجد واعظاً ولا زاجراً، يردعه عن عُتُوِّه ويشكمه عن مثل هذا الصنيع فيندم على ما جَنَى واجترح، فغيابُ النقد هو الذي يودي بالمحقق والباحث إلى ترك الحق وهجر الصدق واتباع الهوى.

ولو أردنا أن نتتبع مثل هذه الاستدراكات لاحتجنا إلى مجلدات ضخام، فضلاً عن قلة الفائدة المتوخاة بعد قيامنا بتحقيق الكتاب على وفق الأصول العلمية لهذا الفن، فمن أراد استزاده وجد ذلك بالمقارنة والمقابلة، إذ سيقف في هذا الكتاب على مئات عديدة من التراجم لم يستطع أن يجد لها ترجمة واحدة، فضلاً عن غياب العديد من المصادر المهمة في «الحشد» الذي كان يحشده لكل ترجمة فيترك المفيد، ويذكر الكثير من الغث الذي لا فائدة منه، كما بينا في بعض الأمثلة.

وذِكْرُ مصادر النص أمر في الغاية من الأهمية، بل لا يجوز تركه ما استطاع المحقق إليه سبيلاً، ثم لا بأس بذكر بعض الموارد المهمة التي لم يستعملها مؤلف النص شرط أن يستفاد منها في تقويم النص ودفع غوائل التصحيف والتحريف عنه، أو توضيح مُبْهمة، أو حل مشكله إن كان فيه مثل ذلك.

على أن ذكر المصادر من غير إفادة منها يجعل ذكر هذه المصادر عديم النَّفْع والفائدة، بل ربما صار ضرره أكبر من نفعه لأنه يشير إلى توثيق النص بإشارة خاطئة.

وقد لاحظتُ أن الدكتور المحقق لم ينتفع البتة بالمصادر التي يذكرها أو يحشدها، وفي النص آلاف الأمثلة من التصحيف والتحريف الذي كان يمكن تداركه بالرغم من سقم نسخته الوحيدة الفريدة التي اعتمدها في التحقيق لو كان راجع هذه المصادر وقابلها بالنص ورجح الصواب بالأدلة العلمية المقنعة، وفيما يأتي أمثلة يسيرة للتدليل على ذلك:

فقد جاء في ط ١٧ ص ٤٢ س ٨ النص الآتي: «وقال أحمد العجلي: ثقَة، ترك **القدر** ولا يتكلم فيه»، ثم أحال على ثقات العجلي، فهل رجع إليه حقاً وصدقاً: فإن كان رجع إليه فهل وجد فيه هذه العبارة الفاسدة «ترك القدر»؟ أم: «يرى القدر»؟

وذكر في ص ٣٣٤ من الطبعة المذكورة ترجمة عبد الملك بن الحسين النخعي، وهو من رجال التهذيب، فوقع تصحيف وتحريف في اسمه في موضعين لم يستطع إصلاحهما مع أنه ذكر له تسعة عشر مصدراً.

وفي الطبقة ٢٨ ص ٢٨٦ ت ٢٥٩ تحرف عنده «أحمد بن ملاعب بن

حَيَّان» إلى: «أحمد بن ملاعب بن حَسَّان» مع أنه ذكر له ثلاثة عشر مصدراً، فماذا أفاد منها؟

وفي ص ٢٩٣ من الطبقة المذكورة (ت ٢٧٣): «إبراهيم بن عبد الله بن عمر بن أبي الجُبَيْـري» وذكر للمترجم ستـة موارد من بينها الإكمال لابن ماكولا ٢ / ٢٥٥، والنسبة الصحيحة في هذا الكتاب «الخَيْبَري» كما جاءت مقيدة بالحروف، قال ابن ماكولا: «أوله خاء معجمة باثنتين من تحتها وبعدها باء معجمـة بواحـدة»، وكذلك هي في كتب المشتبه الأخرى (ينظر توضيح ابن ناصر الدين ٢ / ٦٦)، ولولا أنها تكررت عنده لقلنا: إنه من غلط الطبع!

وربما تختلط التراجم عنده وتسقط النصوص فيختلط الحابل بالنابل وهو غافل لا يدري مشغول بحشد المصادر، فمن طريف ما واقع عنده في الطبقة المذكورة (ط ٢٨ ص ٤٠٤ ـ ٤٠٥ ت ٤٧٧) ما يأتي:

«علي بن عثمان بن محمد بن سعيد بن عبد الله بن عثمان بن نفيل، أبو الحسن. عن يحيى بن بكير وطبقته. مات بمصر في رمضان سنة ثمانين ومئتين».

وقد ذكر المحقق لهذه الترجمة أحد عشر مصدراً، وهو أمر غريب عجيب لم أشهد له مثيلاً عند غيره من المحققين، وآية ذلك أن هذا الذي ذكره وذكر له كل هذه المصادر يتكون في حقيقته من صدر ترجمة وعجز ترجمة أخرى، ولا أدري كيف قبل الدكتور المحقق ما جاء فيها، وليتصور القارىء الكريم الخلط العجيب حينما يقف على حقيقة الأمر، وإليك الترجمتين:

أولاً: علي بن عثمان بن محمد بن سعيد بن عبد الله بن عثمان بن نفيل، أبو محمد النفيلي الحراني.

سمع يعلي بن عُبيد، وأبا مُسهر الدمشقي، وخالد بن مخلد، وعلي بن عياش، وطبقتهم. وعنه النسائي، وقال: لا بأس به، ومحمود بن محمد الرافقي، وأبو عوانة الإسفرييني، وابن صاعد، وعبد الله بن زَبْر القاضي، وجماعة. توفي سنة اثنتين وسبعين.

ثانياً: علي بن عمرو المغربي الإفريقي، أبو الحسن.

عن يحيى بن بكير وطبقته. مات بمصر في رمضان سنة ثمانين ومئتين.

فهل رأى أحدكم مثل هذا؟ وقد قدمنا أمثلة كثيرة عند كلامنا على اختلاط

النصوص، ومع ذلك كان يحشد المصادر!!

وأرجو أن لا يزعمن أحد أن هذا الذي يقع عند الدكتور المحقق إنما هو من الخطأ الطباعي الذي لا يخلو منه كتاب، ذلك أن تكرار اللفظ في غير ما وضع منه يدفع هذا الزعم ويؤكد أنَّ الضبط من الدكتور بعد «حشد» المصادر ومراجعتها، فقد جاء مثلاً في ط ٣٠ حوادث سنة ٢٩٢: «وفيها خرج الخَليجي القائد بنواحي مصر... واستولى الخليجي على مصر». وقد كتب (المحقق) في الهامش اثني عشر مصدراً لمراجعة هذا الخبر حَسْبُ، وهو خبر لم يزد عن سطر ونصف فقط، ووقع فيه تصحيف «الخَلَنْجي» إلى «الخليجي» في موضعين منه، فماذا أفاد من كل هذه المصادر؟ أليس من يقرأ كل هذه المصادر الكثيرة يجزم أنَّ هذا الرجل كان خليجياً فعلاً، لا سيما بعد أن تكرر منه ذلك في الصفحات التي جاءت بعدها ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ١٨... الخ. أما كان يجدر به أن يراجع واحداً من هذه المصادر ليدرك أن ما كتبه تصحيف ظاهر، ولكن لعله ظنه منسوباً إلى «الخليج» أو إلى مجلس التعاون الخليجي أو إحدى دوله، فلله في خلقه شؤون.

وكتب الذهبي ترجمة للإمام أحمد بن حنبل جاءت في طبعة الدكتور في (٨٣) صفحة وفي طبعتنا (٥٨) صفحة، وقد نشرها الشيخ أحمد شاكر يرحمه الله في مقدمة المسند، وأكثرها موجود في «سير أعلام النبلاء». وذكر المحقق عشرات المصادر لهذا الإمام ولكنه لم ينتفع من كل ذلك البتة، فقد وقع عنده في هذه الترجمة، على الرغم من شهرتها، أكثر من مئتين وعشرين ما بين سقط وتصحيف وتحريف، وكان يمكنه تجنب هذا كلّه لو قابل الترجمة بما في السير أو بما نشره الشيخ أحمد شاكر بدلاً من كل ذلك الحشد الذي لم ينتفع به.

ثاني عشر: علم المحقق بموضوع الكتاب:

من المعلوم في بدائِه علم تحقيق النصوص أن تتوفر في المُحقق جُملة شروطٍ، منها الأمانة والصيانة، والحرص على خدمة النص، وبذل الجُهد والطاقة، والمعرفة التامة بموضوع الكتاب الذي يحققه وتمكن من اللغة، من أجل فهم نصوصه، وتمكنه من ترجيح قراءة على أخرى، أو قراءة ما يشكل من النسخ الخطية، فيوظف علمه ومعرفته للكشف عن إثاراته وتبيين إشاراته، وأن يدل على المناجم التي استقى منها والمنازع التي صدر عنها، فلا يجوز لمحقق

غير متمكن من النحو مثلاً أن يحقق كتاباً فيه، ولا يجوز لمن لا يعرف علم الحديث والتمكن من علومه أن يتصدى إلى تحقيق نصوصه، وهلم جراً في كل علم من العلوم.

إنَّ قِلَّة معرفة المحقق بمادة الكتاب ستؤدي حتماً إلى تشويه النص، لا سيما عند عدم توفر نسخ خطية متقنة، إذ يصعب على المحقق فهم النص وترجيح قراءة على أخرى، لأنَّ هذا الترجيح لا بد له من تعليل، والتعليل لا بد له من عِلْم.

وقد تصدَّى الأخ الصديق الدكتور عمر عبد السلام تدمري إلى تحقيق كتاب «تاريخ الإسلام» للحافظ الذهبي، وهو كتاب يحتاج إلى عالم في العلم الذي حواه، لا سيما في علم الرجال، ورجال الحديث خاصة، وأقوال أئمة الجرح والتعديل، ونصوص غير قليلة من الأحاديث الصحيحة والسقيمة، لذلك جاء تحقيقه مليئاً بالتَّصْحِيف والتَّحرِيف والسقط المتأتي عن عدم إدراكه لأصول التحقيق من جهة، ولطبيعة المادة التي تضمنها هذا الكتاب الوسيع، ونسوق فيما يأتي بعض أمثلة قليلة لها عشرات النظائر تدل على قلة معرفته بهذا الشأن.

١ ـ لقد ذكرنا عند كلامنا على انتحال ما طبعه حسام الدين القدسي من «تاريخ الإسلام» في الفقرة رقم (١١) كيف أنه ظن أن الرمز (ن) الذي استعمله الذهبي للدلالة على سنن النسائي خطأ صوابه (س)، وأعاد ذلك وأبداه وعَدَّه اكتشافاً خطيراً واستدراكاً على طبعة القدسي، كما في الطبقة ١٢ ص ٤٦١ و٤٦٥ و٤٦٦ و٤٦٧ وغيرها، مع أن المؤلف قد نص على هذا الرمز في مقدمة كتابه، و(س) بكل حال ليس خطأ فقد استعمله المؤلف وغيره لسنن النسائي أيضاً، فإنسان يظن أن الرمز (ن) هو غير الرمز (س) كيف يتصدى لتحقيق كتاب في رجال الحديث؟

٢ ـ ومن ذلك ما جاء في ترجمة علي بن علي الرفاعي أبي إسماعيل البصري: «**قال [الفضل بن دكين]**، **وعفان**: كان هذا يشبه بالنبي ﷺ». فعلق المحقق في الحاشية على ما وضعه بين حاصرتين بقوله: «في الأصل: (قال أبو نُعيم)، ويقول خادم العلم محقق هذا الكتاب عمر عبد السلام تدمري: وقع هنا سبق قلم من المؤلف رحمه الله فذكر أبا نُعيم، والصحيح هو ما أثبتناه بين

الحاصرتين، حيث ينقل الخبر عن طبقات ابن سعد ٧ / ٢٧٥ وليس في الحلية شيء منه»!!

قال بشار: إنسان لا يعرف أنَّ أبا نُعيم هو الفضل بن دُكين، بل يظنه أبا نعيم الأصفهاني صاحب الحلية كيف يسوغ له تحقيق كتاب تضمن آلآفاً من تراجم المحدثين، مثل «تاريخ الإسلام»، فوالله لو علَّق هذا التعليق طالب مبتدىء لما قُبِلَ ذلك منه فما بالك بدكتور وأستاذ جامعي، نسأل الله العافية.

٣ ـ ومن علم المحقق أن النص حينما يتحرف عنده تحريفاً قبيحاً لا يمكن أن يكون البتة، فإنه لا ينتبه إلى ذلك لقلة معرفته بهذا الشأن، فمن المعلوم في بدائه العقول أن الشيخين البخاري ومُسلماً لم يرويا شيئاً عن المتروكين في صحيحهما، ولكن النص جاء عنده في ترجمة محمد بن طلحة بن مصرف اليامي ـ وهو من رجال الشيخين ـ من قول ابن معين: «**متروكون ثلاثة**: محمد بن طلحة، وأيوب بن عتبة، وفليح» (ط ١٧ ص ٤٣٠ س ٣) وأحال في الهامش على تاريخ الدوري عن ابن معين ٢ / ٥٢٢، والجرح والتعديل ٧ / ٢٩٢. فالصواب: «**يُتقى حديث ثلاثة**»، وفرق عظيم بين العبارتين لمن يفهم هذا الشأن.

فأما في تاريخ الدوري فليس شيء من ذلك البتة، وأما الجرح والتعديل فقد جاء فيه النص على الوجه وهو من رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل عن ابن معين، قال: «كان يقال: ثلاثة كان يتقى حديثهم محمد بن طلحة بن مصرف وأيوب بن عتبة وفليح بن سليمان». وأصل الرواية في كتاب العلل لعبد الله ٢ / ٩٨. وقد جاءت على الوجه في جميع المصادر التي ذكرها المحقق في حشده للمصادر والتي تناولت هذا القول، فتأمل الإساءة العظيمة حينما يقف على هذا القول طالب علم مبتدىء فينقله أو يستغله مبتدع فيشنع به على رواة الصحيحين!

٤ ـ ومن ذلك قوله في ترجمة هريم بن سفيان (ط ١٧ ص ٤٩٤ س ٢) وهو يذكر شيوخه: «**عن عبد الملك بن عمير، ومنصور الأعمش، وبيان بن بشر وجماعة**»، وقد جوَّد المحقق وضع الفواصل بين الأسماء لئلا تختلط، فإنسان يعتقد أن هناك في الرواة رجل اسمه «منصور الأعمش» كيف يتصدى لتحقيق هذا

الكتاب؟ ومعلوم عند أدنى طالب علم أن النص هو: «**منصور، والأعمش**».

٥ ـ ومن علم الدكتور المحقق عدم معرفته بأن المؤلف حينما يضع رموز أصحاب الكتب الستة أو أحدهم على ترجمة فالمفترض أن هذا المترجم إما روى له أو عنه أصحاب هذه الكتب أو بعضهم حسب الرمز الموضوع عليه، ومن ثم فلا بد أن يكون في الأقل أحد المترجمين في تهذيب الكمال ومختصراته، مع أن هذا أمر يعرفه المبتدؤن بطلب هذا العلم، فمن ذلك ما جاء عنده في الترجمة رقم ١٦٤ من الطبقة (٢٥) ص ٢٤٨ من طبعته:

«**١٦٤ ـ الحسين بن عدي الأيلي ـ ت. ق ـ أبو سعيد البصري**.

عن عبد الرزاق، وعبيد الله بن موسى، والفريابي، وغيرهم. وعنه الترمذي وابن ماجه، وأحمد البزار، وأحمد الأبار، وإسحاق بن إبراهيم البستي القاضي، وعمر بن بجير، ومحمد بن إبراهيم بن نيروز الأنماطي.

قال أبو حاتم: صدوق.

توفي سنة سبع وأربعين».

قال بشار: اسم المترجم محرف في طبعة الدكتور، صوابه: «**الحُسين بن مهدي الأُبُلي**»، ومثل هذا عشرات ألوف في طبعة الدكتور كما بينا غير مرة. فراح الدكتور المحقق يبحث عن رجل اسمه «الحُسين بن عدي» فوجد في الجرح والتعديل (٣ / ٦٢ ت ٢٨١): «الحسين بن عدي. روى عن... روى عنه... سمعت أبي يقول ذلك، وسمعته يقول هو مجهول» فجزم أن هذا المترجم في الجرح والتعديل هو المترجم عنده، فذكر مصدراً وحيداً فريداً في الحاشية. ثم لما جاء إلى قول المؤلف: «قال أبو حاتم: صدوق» علق عليه بقوله: «في الجرح والتعديل: مجهول. وليس فيه قوله: صدوق»!

هذا هو علم الدكتور بكتب الرجال عامة وكتب الجرح والتعديل خاصة، وهذا هو علمه بالحديث والمحدثين، ومن أجل أن أبين حدود علمه بمثل هذه الأمور أقول:

١ ـ هل توجد ترجمة واحدة في «تاريخ الإسلام» رقم عليها الذهبي بأحد هذه الرقوم، وليست لها ترجمة في تهذيب الكمال أو تهذيب التهذيب أو تقريب التهذيب أو تذهيب التهذيب أو الخلاصة؟

٢ ـ هل يعقل أن يقول أبو حاتم الرازي عن رجل روى عنه الترمذي. وابن ماجة والبزار والأبار وآخرون من كبار الرواة: «مجهول»؟

٣ ـ أما كان يكفيه تنبهاً نقل الذهبي عن أبي حاتم فيه «صدوق» ليدرك أنه غيره؟

لا يشك عاقل أن من لا يعرف هذه المبادىء الأولية في علم الحديث ورجاله لا ينبغي أن يتصدى لتحقيق مثل هذا الكتاب، فلو قلب المحقق من كتاب الجرح والتعديل ورقة واحدة لوجد في الصفحة ٦٥ (الترجمة ٢٩٤) ما يأتي: «الحسين بن مهدي الأُبلي البصري. روى عن عبد الرزاق. سئل أبي عنه فقال: صدوق».

ولو كان المحقق رجع إلى «تهذيب الكمال» لوجد هذه الترجمة في المجلد السادس ص ٤٨٦ ـ ٤٨٧، ولوجد المزي رحمه الله قد ذكر تسعة عشر راوياً قد رووا عنه، ولوجده ينقل فيه قول أبي حاتم: صدوق، ولعرف أنَّ الذهبي لخص هذه الترجمة من كتاب شيخه تهذيب الكمال، ولوجدني ذكرت لهذا الرجل عشرة مصادر كان يمكنه أن يسلخها كعادته!

٦ ـ ومثل ذلك أيضاً ما جاء في ص ٤٠٤ من الطبقة نفسها:

«**٣٨٤ ـ محمد بن إبراهيم بن حُذْران ـ د ت ن ـ أبو جعفر الأزدي السلمي البصري المؤذن**». حيث لم يذكر له مصدراً واحداً بسبب التحريف الذي أصاب اسم جده عنده، فهو «صدران» لا «حدران»، مع أنه شيخ مباشر لأبي داود والترمذي والنسائي، بل قال تعليقاً على قول المؤلف: قال أبو حاتم: صدوق: «لم أجده في الجرح والتعديل!! فهو بلا شك فيه (٧ / الترجمة ١٥٧٥)، وهو مترجم في تهذيب الكمال ومختصراته كافة، وفي المعجم المشتمل، وشيوخ أبي داود للجياني وغيرها من المصادر المعروفة. والسبب واضح جلي، فهو من رجال الكتب الستة، فهل هذا هو الإنسان القادر على النهوض بتحقيق «تاريخ الإسلام»؟

٧ ـ ومن علم الدكتور أنه كان يجد في المنسوخ له من النسخة المصرية الوحيدة الملفقة من نسخ متعددة بعض البياض مما أخلت به هذه النسخة أو مما لم يستطع «الدكاترة والأساتذة المتخصصون» قراءته، فيحاول أن يسد هذا

النقص، وهو أمر لا يحسنه، لذلك كانت تقع عنده أشياء مضحكة، أو أشياء تدل على الغفلة، من نحو ما جاء في ترجمة محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني (ط ٢٥ ص ٤٨٣ س ١): «عن. . . وسعيد بن سالم القداح، ووكيع، و [سعيد] ابن سالم، ومعتمر بن سليمان، وخلق». وعلق المحقق على ما وضعه بين حاصرتين بقوله: «بياض في الأصل، استدركه من سير أعلام النبلاء»، فانظر ماذا استدرك، لقد استدرك ما هو مذكور قبل اسم واحد وهو سعيد بن سالم القداح؟! والواقع أن الساقط هو «الوليد بن مسلم» كما في النسخ، لكن تحرف عنده «مسلم» إلى «سالم»!

ومن يطالع ما يقترحه المحقق من إضافات إلى تحقيقه يأخذه العجب العجاب من صنيعه، فهذا المثل الذي ذكرته شبه لا شيء إذ قيس بما في الكتاب من إضافات سمجة؛ فمن ذلك ما جاء في ترجمة هارون بن حاتم الكوفي البزاز (ط ٢٥ ص ٥١٣ س ٥): «وله تاريخ، وقع لنا من [**تاريخه وامتنعنا من الرواية**] عنه وقد كتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم ولم يحدثا عنه». وعلق على ما كتب بين الحاصرتين بقوله: «في الأصل بياض والاستدراك من ميزان الاعتدال ٤ / ٢٨٢». وحين عدنا إلى «ميزان الاعتدال» وجدنا عبارة مغايرة تماماً تحرفت على المحقق حال النقل، فهي فيه: «وقع لنا تاريخه. وقد سمع منه أبو زرعة وأبو حاتم، **وامتنعنا عن الرواية عنه**»، فالذي امتنع هو أبو حاتم وأبو زرعة وليس المؤلف الذهبي. والساقط من المحقق بكل حال ليس هذه العبارة، فإن الرواية الصحيحة كما جاءت في النسخ كافة: **«وله تاريخ وقع لنا من رواية محمد بن محمد بن عقبة عنه»**!!

٨ ـ ولما كان الدكتور مؤرخاً معروفاً، فالمفترض أنه يتمتع بحس تاريخي يظهر عند اختلال النص، ولكننا وجدنا نصوصاً مختلة في طبعة الدكتور المحقق لم يتنبه إليها، وهي مما ينبغي أن يتنبه إليها من هو أدنى منه منزلة مثل تواريخ الخلفاء، فقد جاء في ترجمة المستعين بالله:

«ولد سنة إحدى وعشرين ومئتين، **وبويع في ربيع الآخر سنة إحدى وخمسين**، فتنكر له «الأتراك» (ط ٢٦ ص ٥٥ س ٣ ـ ٤)، وحينما رحنا نبحث في حوادث هذه السنة من الكتاب لم نجد شيئاً من ذلك، وحينما راجعنا مصدراً

واحداً من المصادر الكثيرة التي ذكرها المحقق لهذا الخليفة والتي استغرقت قرابة الصفحة، وجدنا أن هذا الخليفة قد بويع سنة (٢٤٨) وليس (٢٥١) كما ذكر المؤلف، وعرفنا بالبديهة أنه لم يُقَلِّب مصدراً واحداً من هذه المصادر التي ذكرها واستلبها من هنا وهناك، وربما تعب فيها من غير فائدة، ولو كان عند المحقق نسخة خطية من النسخ العديدة لوجد النص قد انخرم عنده، فصوابه: «ولد سنة إحدى وعشرين ومئتين، وبويع في ربيع الآخرسنة **ثمان وأربعين عند موت المنتصر ابن المتوكل، واستقام الأمر إلى أول** سنة إحدى وخمسين، فتنكر له الأتراك».

٩ ـ ومن ذلك أنه وقع في المنسوخ له من الطبقة (٢٦) ص ٣٧٨ س ١٣ بياض كما يأتي: «فأنبأنا. . . أنا أبو منصور القزاز، أنا أبو بكر الخطيب. . الخ» فراح المحقق فوضع في هذا الفراغ ما يأتي: «أحمد بن الحسن البطي». ولا أدري لم أختار هذا الاسم، نعم هو من الرواة عن أبي منصور القزاز، لكن كيف يكون شيخاً للذهبي وقد توفي سنة ٦٠٨هـ (تاريخ الإسلام ١٣ / ١٨٧ بتحقيقنا)، وهذا كله ليس هو المقصود، فمن هذا مئات يزخر بها تحقيقه، لكنني سقته للبيان الجلي في علم صديقنا التدمري الذي حقق هذا الكتاب، وقد سلخ مؤلفه تاريخ الخطيب، هذا ومن أشهر أسانيده إلى تاريخ الخطيب، فكان يتعين عليه أن يدركه أول وهلة، فالصواب: «فأنبأنا المُسَلَّم بن علان وغيره، قالوا: أخبرنا الكندي، قال: أخبرنا أبو منصور القزاز، قال: أخبرنا أبو بكر الخطيب. . . الخ».

١٠ ـ ومن ذلك أنه وضع عنواناً في ص ٢٤٢ من حوادث سنة (٢٨٠) من الطبقة (٢٨) نصه [**وفاة جعفر ابن المعتضد**] جاء فيه:

«وفيها مات المفوض إلى الله جعفر بن**المعتضد** الذي ولي (كذا) عهد أبيه، في ربيع الآخر، وكان محبوساً في دار المعتضد لا يراه أحد».

ثم كتب في هامش له: «**انظر عن وفاة ابن المعتضد في**: تاريخ الطبري ١٠ / ٣٣، والكامل في التاريخ ٧ / ٤٦٤، والمختصر في أخبار البشر ٢ / ٥٦، وتاريخ ابن الوردي ١ / ٢٤٢».

وهذا الذي كتبه في العنوان وفي المتن والتعليق كله خطأ فاضح، إذ ليس

في هذه المصادر شيء من ذلك، فقد تحرف «**المعتمد**» عنده إلى «**المعتضد**» وصار جعفر المفوض إلى الله ولداً للمعتضد، وأكد المحقق ذلك في العنوان الذي اخترعه، وفي المصادر الأربعة التي أحال عليها. بله ما جاء عنده قبل قليل وفي السنة التي قبلها، وهي سنة ٢٧٩ (ص ٢٣٧ من طبعته) قول المؤلف الذهبي: «ولثمان بقين من المحرم خُلِعَ جعفر المفوض من العهد، وقُدِّم عليه المعتضد، وكتب إلى الآفاق بذلك. . .»!

١١ ـ ومن ذلك ما جاء في ترجمة أحمد المعتضد بالله (ط ٢٩ ص ٦٣) فجاء عنده أنه: «ابن ولي العهد أبي أحمد طلحة الموفق بالله ابن المتوكل على الله جعفر **ابن المعتضد** ابن الرشيد»، فطالب التاريخ المبتدىء يعلم أن هذا النسب لا يصح، وأن والد المتوكل هو المعتصم ابن الرشيد.

ومن شروط المحقق الجيّد أن يكون متمكناً من لغة النص، مطلعاً على أساليب الكتابة العربية في كل عصر من العصور، لا سيما في العصر الذي يتناوله الكتاب، وأن يلاحظ في النص الذي يحققه الإستقامة النحوية في أبسط متطلباتها، لا سيما إذا كان مؤلف النص من العارفين بالعربية الملتزمين بها، فيقوم المحقق بإصلاح الغلط النحوي إذا لم يتأكد من كونه كلام المؤلف، من باب إحسان الظن بلغة المؤلف ودفع مثل هذه التهم عنه وافتراض أن ذلك من عمل النساخ.

أما إذا كان الغلط من المؤلف فقد اختلفت مناهج المحققين في ذلك، والأكثر على إبقائه في المتن والتنبيه على الصواب في الحاشية إلا أن يكون النص مما لا يحتمل ذلك كأن يكون من القُرآن الكريم أو الثابت من حديث النبي ﷺ فيتعين إصلاحه في المتن، ولا بأس من الإشارة إلى مثل هذا السهو في الهامش.

على أننا جَرَّبنا بعض المحققين ممن يغيِّرون الصواب إلى خطأ أو يسكتون على أغلاط مستبشعة في النص من نحو ما جاء في تحقيق الدكتور تدمري لتاريخ الإسلام حيث وقفنا على مئات المواضع التي أخطأ فيها النسَّاخ السابقون أو النساخ الدكاترة الذين نسخوا له النص وبقيت على حالها من غير تصحيح أو تعليق نذكر نماذج منها حسب:

ط ١٧ ص ٤٧ س ٥: «سمعتُ **شقيق البلخي**».

ط ١٧ ص ٦٢ س ٣ : «شيخان من خراسان **ثقتان مرجئين**».

ط ١٧ ص ٦٧ س ٧ ـ ٨ : «وهو أول من أورده العقيلي في **كبار** (كذا) الضعفاء فذكر **قول ابن أبو عدي** الألهاني السكوني الحمصي». والصواب:

«وهو أول من أورده العقيلي في كتاب الضعفاء فذكر قول ابن معين، وقال: ولأُبيّ أحاديث لا يتابع منها شيء».

أما عبارة «**أبو عدي الألهاني السكوني الحمصي**» فلا معنى لها هنا، بل قفزت إلى هذا الموضع من مكان آخر، ولم يفطن المحقق إلى كل هذا الذي حدث في طبعته.

ط ١٧ ص ١٦ س ١ ـ ٦ : «سمع خالد حميداً... **وخلق** سواهم».

ط ٢٥ ص ٤٧ س ٩ : «سمعتُ **أبو داود**».

ط ٢٥ ص ٤١٧ س ١٩ : «فتحيلوا إلى أن **رشوا إلى** طبيبه ابن طيفور ثلاثين ألف دينار». والعارف بالعربية المتمكن منها لا يمكن أن يقبل مثل هذا النص المحرف، لأنَّ «رشا» يتعدى بنفسه فما كان بحاجة إلى حرف الجر «إلى»، وإنما الصواب: «**دَسُّوا إلى**».

ط ٢٨ ص ٣٩١ ـ ٣٩٢ : «وعنه ق، ومحمد بن إسحاق الصاغاني... **وخلقاً**».

ط ٢٨ ص ٣٩٧ س ١٨ : «وللدارمي **كتاباً**».

ط ٢٨ ص ٤٣٥ س ١٧ : «وله **اثنان** وثمانون سنة».

ط ٢٨ ص ٤٣٨ س ٧ : «لقي **أبي** اليمان ونحوه».

ط ٢٩ ص ٢٦ س ٩ : «ثم بعث يطلب من إسماعيل **عَمْرو**».

ط ٢٩ ص ٥٦ : «توفي عام **أربع** وثمانين».

ط ٢٩ ص ٧٥ : «وقد ولي قضاء أصبهان **ستة عشرة** سنة».

ط ٢٩ ص ١٢١ : «وهو والد الحافظ **أبو عوانة**».

خاتمة الفصل:

إن جماع التجاوزات والمخالفات لأصول البحث العلمي وتحقيق النصوص مما ذكرنا نماذج منه في هذا الفصل جعل النص مختلفاً تماماً عن النص الذي كتبه الإمام الذهبي، لكثرة ما وقع فيه من التحريف والتصحيف والسقط،

ولم يعد بالإمكان تتبعه في كل ما وقع فيه لأن ذلك سيحتاج من الورق أكثر من النص نفسه، ومن ثم فإني أرى من الواجب عليَّ التنبيه على ضرورة تجنب الاعتماد على مثل هذه النشرات في أي بحث علمي، لأنها سوف تشوه البحوث نفسها لما تقدمه من مادة مشوهة محرفة أو مصحفة وغير متجانسة.

وقد رأيتُ من المفيد أن أُبيِّن الخطأ الواقع في ترجمة واحدة من تراجم الكتاب بشكل مُفَصَّل لتكون نموذجاً لبقية الكتاب دالة على طريقة التحقيق المتبعة فيه. واجتهدتُ أن تكون ترجمةً لأحد المشهورين الذين أكثرت المصادر من ترجمتهم وذكرهم، وعني المحقق نفسه بذكر جمهرة كبيرة منها بحيث لا يمكن القول: إن الترجمة لرجل مغمور لا تتوفر عنه معلومات كافية فوقع في ترجمته كل هذا التصحيف والتحريف، كما اجتهدتُ أن يكون المترجم من قسم من الكتاب توفرت منه العديد من النسخ الخطية لئلا يُظن أن وجود نسخة واحدة سقيمة هو السبب في ذلك، ومن ثم كان اختيار ترجمة الطبيب الشهير أمين الدولة أبي الحسن هبة الله بن صاعد بن هبة الله بن إبراهيم البغدادي المعروف بابن التلميذ المتوفى سنة ٥٦٠هـ.

جاءت هذه الترجمة ضمن الطبقة (٥٦) برقم (٣٦٧) من طبعة الدكتور تدمري واستغرقت خمس صفحات ونِصْفاً نظراً لكثرة تعليقاته عليها (ص ٣٢٠ ـ ٣٢٧) أما في طبعتنا فهي أقل من ثلاث صفحات (١٢ / ١٨٠ ـ ١٨٣).

وقد حشد الدكتور عمر عبد السلام تدمري حفظه الله على عادته جمهرة كبيرة من المصادر والمراجع التي أراد منها بلا شك أن تساعده على تحقيق النص وضبطه فذكر واحداً وعشرين مصدراً ومرجعاً هي: معجم الأدباء لياقوت الحموي، وخريدة القصر للعماد، وتاريخ الحكماء للقفطي، وتاريخ مختصر الدول لابن العبري، وإخبار العلماء بأخبار الأدباء، وعيون الأنباء لابن أبي أصيبعة، ووفيات الأعيان لابن خلكان، والمختصر في أخبار البشر لأبي الفدا، والعبر وسير أعلام النبلاء والإعلام كلها للمصنف الذهبي، ونزهة الأرواح (مخطوط)، وتاريخ ابن الوردي، ومرآة الجنان لليافعي، والوافي بالوفيات للصفدي (مخطوط)، والبداية والنهاية لابن كثير، وشذرات الذهب لابن العماد، وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، وديوان الإسلام لابن الغزي، والأعلام للزركلي، ومعجم المؤلفين لكحالة، وهو حشد كبير للمصادر

والمراجع رجونا أن يكون المحقق قد أفاد منها في تقويم النص، فإذا بالنص ضُحْكة لكثرة ما وقع فيه من السقط والتصحيف والتحريف، وها نحن أولاْء نتتبعه في هذه الترجمة لنسد السقط ونصحح التصحيف والتحريف، فنقول وبالله التوفيق:

١ ـ جاء في ص ٣٢٢ س ٢: «**سقراط عصره**».

الصواب: «**بُقراط عصره**».

٢ ـ وفي ص ٣٢٢ س ٢ أيضاً: «شيخ النصارى».

الصواب: «وشيخ النصارى»، سقطت الواو وهي ثابتة في النسخ.

٣ ـ ص ٣٢٢ س ٣: «ذكره العماد في الخريدة **وما بلغ في وصف هذا** الخنزير».

قلت: لا معنى لقوله: «وما بَلَغ»، والصواب كما جاء في النسخ: «**فياما بالغ**»، وبها يستقيم المعنى ويحصل المقصود.

٤ ـ ص ٣٢٢ س ٣ ـ ٤: «**ومن ما قاله**».

الصواب: «**ومما قال**» كما في النسخ كافة.

٥ ـ ص ٣٢٢ س ٦: «أوحد زمانه في صناعة الطب، **ومباشرة أعمالها**».

الصواب: «وفي مباشرة أعمالها» سقط عنده حرف الجر، وهو ثابت في النسخ وفي المصدر الذي ينقل منه المؤلف وهو عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة ١ / ٣٤٩.

٦ ـ ص ٣٢٢ س ٧: «وكان [ساعور] البيمارستان». وعلق في الحاشية بقوله: «في الأصل بياض، والمستدرك من: عيون الأنباء ومعجم الأدباء».

قلت: لم يكن بحاجة إلى هذا الاستدراك لأن اللفظة جاءت في النسخ الأخرى، والمحقق يعتمد نسخة واحدة سقيمة.

٧ ـ ص ٣٢٢ س ٨: «البيمارستان **المعتضدي** ببغداد».

قلت: لم نسمع أنَّ المعتضد أنشأ ببغداد بيمارستاناً، ولا عُرف عنه ذلك، والصواب: «العَضُدي» منسوب إلى عضد الدولة البويهي، والدكتور المحقق مؤرخ معروف لا ينبغي أن تخفى عليه مثل هذه الأمور، وقد جاءت على الصواب في النسخ كافة، وفي المصدر الذي ينقل منه المصنف وهو عيون الأنباء لابن أبي

أصيبعة، والذي أشار إليه المحقق في الحاشية فكأنه ما راجعه.

٨ ـ ص ٣٢٣ س ٣: «وله نظم حسن ظريف».

قلت: سقطت بعد ذلك كلمتان هما: «**وتَرَسُّلٌ كثيرٌ**»، وهي ثابتة في النسخ كافة.

٩ ـ ص ٣٢٣ س ٦: «**ولكن** كان ابن التلميذ».

قلت: الواو زائدة لم ترد في شيء من النسخ، والكلام من غيرها أبلغ.

١٠ ـ ص ٣٢٣ س ٨: «وقال ابن خلكان: **كان** أوحدُ الزمان».

الصواب: «. . . **وكان** أوحدُ الزمان» بإضافة الواو، كما في النسخ.

١١ ـ ص ٣٢٣ س ١٠ ـ ١١: «فعالج روحه [بتسليط الأفاعي] على جسده بعد أن **تجرَّعها**». وعلق المحقق على ما وضعه بين حاصرتين بقوله: «في الأصل بياض. والمستدرك من وفيات الأعيان ٦ / ٧٤».

قلت:

أ ـ لم يكن بحاجة إلى هذا الاستدراك لأن النص المذكور في النسخ كافة سوى نسخته السقيمة التي أقام عليها هذا التحقيق العجيب.

ب ـ إن لفظة «تَجَرَّعها» لا معنى لها وهي تحريف للفظة «جَوَّعها»، وهي كذلك في النسخ وفي المصدر الذي أشار إليه قبل قليل.

١٢ ـ ص ٣٢٣ س ١٧: «**أُدخل إليه رجلٌ ينزف دماً [في زمن الصيف]**». وعلق على هذا ما استدركه بقوله: «في الأصل بياض والمستدرك من وفيات الأعيان».

قلت:

أ ـ قوله: «**ينزف دماً**» صوابها: «**مُنْزِفٌ يَعْرق دماً**» كما في النسخ، وكما هي في عيون الأنباء أيضاً.

ب ـ ما بين الحاصرتين موجود في النسخ من غير «زمن».

١٣ ـ ص ٣٢٤ س ٩: «**وكان للشيخ ذرية، وكان يعالج من غير علم**».

الصواب كما في النسخ وعيون الأنباء: «**وكان للشيخ دُرْيَة ما بالمعالجة من غير علم**».

١٤ ـ ص ٣٢٤ س ١٠: «**لم لا [تلزم] الجماعة في التَّخْت لتعلم ما عندهم**

في **هذه الصنعة**». وعَلَّق على ما وضعه بين حاصرتين بقوله: «في الأصل بياض».

قلت:

أ ـ إن ما وضعه بين حاصرتين كان غلطاً صوابه «شاركتم»، كما في النسخ، والذي في عيون الأنباء: «ما السبب في كون الشيخ لم يشارك الجماعة»، فغيرها المؤلف كما هي عادته.

ب ـ قوله: «في التَّخْت»، لا معنى لها، ولولا أنه ضبطها بالحركات لقلنا: إنها من غلط الطبع، فالصواب: «**في البحث**».

ج ـ وقوله: «لتعلم» لا معنى لها أيضاً، فالصواب: «**لنعلم**».

د ـ وقوله: «ما عندهم» لا معنى لها أيضاً، صوابها: «**ما عندكم**».

هـ ـ وقوله: «في هذه الصنعة» صوابها: «**من هذه الصناعة**» كما في النسخ وعيون الأنباء، فتأمل هذا التحريف والتصحيف.

١٥ ـ ص ٣٢٤ س ١١: «**وسبق لي فهمُ أضعافه**».

الصواب: «**وسبق إلىٰ فهمي أضعافه**»، كما في النسخ، والمصدر الذي نقل منه المؤلف، وهو عيون الأنباء.

١٦ ـ ص ٣٢٤ س ١٣: «**إذا صار الإنسان في هذا السن**».

الصواب: «**إذا صار الإنسان إلى هذا السن**»، كما في النسخ والمصدر الذي نقل منه المؤلف.

١٧ ـ ص ٣٢٤ س ١٣ أيضاً: «**ما يليق به**».

الصواب: «**ما يبقى يليق به**»، كما في النسخ والمصدر الذي نقل منه المؤلف.

١٨ ـ ص ٣٢٤ س ١٥: «**قال**». الصواب: «**فقال**»، كما في النسخ وعيون الأنباء.

١٩ ـ ص ٣٢٤ س ١٥ أيضاً: «**أتسأل مثلي هذا**».

الصواب: «**أيقالُ لمثلي هذا**».

٢٠ ـ ص ٣٢٤ س ١٥ ـ ١٦: «**أنا يقال لي**»، ولا معنى لها، إنما صوابها: «**إنما يقال لي**».

٢١ ـ ص ٣٢٤ س ١٦ : «**وكم عندكم من الكتب**».

الصواب: «**وكم لكم من الكتب**»، كما في النسخ وعيون الأنباء.

٢٢ ـ ص ٣٢٤ س ١٨ : «**ثم دنا من أُذُن**».

الذي في النسخ: «**ثم دنا إلى أذن**».

٢٣ ـ ص ٣٢٥ س ١ : «**وأنا [جاهل] بالطب**». وقال في تعليق له: «في الأصل بياض».

قلت: لم يوفق في الاسترجام، فالصواب كما جاء في النسخ: «**وأنا أوسم بالطب**»، والفرق كبير بين الجملتين، والطريف أنها وردت على الوجه في عيون الأنباء ١ / ٣٥٢ وهو المصدر الذي نقل منه المصنف.

٢٤ ـ ص ٣٢٥ س ١ ـ ٢ : «وعمري كله **الكسب** بهذا الفن».

الصواب: «**أتكسب**»، كما في النسخ كافة، وفي عيون الأنباء الذي ينقل منه المصنف.

٢٥ ـ ص ٣٢٥ س ٢ : «**فسألتك بالله أن [تسترني] ولا تفضحني**».

وقال معلقاً على ما أضافهُ: «في الأصل بياض».

قلت: ما أصاب في استرجامه، فالصواب كما في النسخ: «**فسألتك بالله يا سيدنا أن تكاسر عني ولا تفضحني**». وفي عيون الأنباء: «فسألتك بالله يا سيدنا مشي حالي ولا تفضحني».

٢٦ ـ ص ٣٢٥ س ٤ : «فقال: على شرط أنك لا تهجم على مريض بما لا تعلمه... فقال الشيخ». وعلق (المحقق) على ما تركه فراغاً بقوله: «في الأصل بياض».

أقول: أين النسخ التي وضعتَ صورها وزعمت أنك اعتمدتها؟ على أن الصواب في هذه العبارة كما يأتي: «فقال: على شرط أنك لا تهجم على مريض بما لا تعلمه**ولا تشير بفصد ولا بإسهال إلا لما قرب من الأمراض، فقال الشيخ**». والطريف أن هذا النص موجود في المصدر الذي ينقل منه المصنف، وهو عيون الأنباء، فكان المحقق يستطيع أن ينقله، لكنه يذكر المصدر ولا يراجعه، فقد جاء فيه: «فقال أمين الدولة: على شريطة، وهي أنك لا تهجم على مريض بما لا تعلمه، **ولا تشير بفصد ولا بدواء مسهل إلا لما قرب من الأمراض، فقال الشيخ**».

٢٧ ـ ص ٣٢٥ س ٦: «**وما تعديتُ [وصف شراب] الليمون والجلاب**».
وقال معلقاً على ما استدركه: «في الأصل بياض».

قلت: صواب النص: «**وما تعديتُ شراب الليمون والجلاب**»، كما في النسخ، وفي عيون الأنباء: «ما تعديتُ السكنجبين والجلاب» وهي بمعنى.

٢٨ ـ ص ٣٢٥ س ٧: «فقال ابن التلميذ للجماعة جهراً: يا شيخ ما كُنا نعرفك فاعذرنا».

قلت: سقط بعدها ما يأتي: «**والآن فقد عرفناك، فاستمر فيما أنت فيه**»، وهي في النسخ كافة، وفي عيون الأنباء الذي ينقل منه المؤلف.

٢٩ ـ ص ٣٢٥ س ٨: «وقال ابن أبي أصيبعة: حدثني سعد الدين بن أبي **سهل البغدادي**: رأيت».

قلت: وقع فيه تحريف وسقط، فأما التحريف فهو في «أبي سهل» صوابه: «أبي السهل»، وأما السقط فهو: «البغدادي **العَوَّاد**»، وكلاهما ثابت في النسخ وفي المصدر الذي ينقل منه المصنف.

٣٠ ـ ص ٣٢٥ س ١١: «ومن **نظم** ابن التلميذ».

الصواب كما في النسخ: «**ومن شعر ابن التلميذ**».

٣١ ـ ص ٣٢٥ س ١٢:

لو كان يحسن غصن البان مشيتُها ... تأوُّداً لحكاها غير محتشم

صواب البيت كما في النسخ وعيون الأنباء ١ / ٣٦٤:

لو كان يحسن غصن البان مشيتها ... تأوُّداً لمشاها غير محتشم

٣٢ ـ ص ٣٢٥ س ١٦:

عانقتها وظلام الليل منسدلٌ ... ثم انتبهتُ برد الحي في الغلس

قلت: لا معنى للشطر الثاني إذ صوابه كما في النسخ وعيون الأنباء:

«**ثم انتبهتُ ببردِ الحُلْيِ في الغَلَسِ**».

٣٣ ـ ص ٣٢٦ س ١:

فغرقت... خوفاً أنبهها ... وأتقي أن يذوب العقد من نَفَسي

وعلق فقال: في الأصل بياض. قلت: البيت هو تتمة البيت الذي قبله وهو في النُّسخ وفي عيون الأنباء ١ / ٣٦٤، وهذا صواب شطره الأول: «**فصرتُ**

أحميه **خوفاً أن ينبهها**». وفي عيون الأنباء: «**فبت**» بدلاً من «فصرتُ».

٣٤ ـ ص ٣٢٦ س ٣ ـ ٤:

«.......... كتمنـــــــا مستقيـــم فنـــام نظيـــرك

.... خصيتـــــك فـــلا يقـــوم ببيـــض غيـــرك

قلت: هكذا تركها من غير معرفة فضلاً عن أن ما بقي منها تَحَرَّف تحريفاً قبيحاً، مع أن البيتين في عيون الأنباء ١ / ٣٦٦، وهما في النسخ:

أكثـــرتَ[1] حســـو البيـــض كيـ. مـــا يستقيـــمُ[2] قيـــام أيـــرك

مـــــا لا يقـــــوم ببيضتيـ ـــك فـــلا يقـــوم ببيـــض غيـــرك

٣٥ ـ ص ٣٢٦ س ٥: «وهو مشهور **يتداوله** الناس».

الذي في النسخ وعيون الأنباء: «**تداوله**».

٣٦ ـ ص ٣٢٦ س ٦: «**اختصار** كتاب **الحادي** للرازي».

الصـواب: «**اختيار كتاب الحـاوي للرازي**» كما في النسخ وعيـون الأنباء ١ / ٣٧١».

٣٧ ـ ص ٣٢٦ س ٧: «شرح مسائل حنين بن إسحاق».

قلت: قوله «**بن إسحاق**» أضافها المحقق من كيسه ولا وجود لها في النسخ.

٣٨ ـ ص ٣٢٦ س ٧ أيضاً: «سقط اسم أحد الكتب وهو «كُنَّاش» وهذا «الكُنَّاش» مذكور في النسخ كافة، وفي عيون الأنباء ١ / ٣٧١.

٣٩ ـ ص ٣٢٦ س ٧ أيضاً: «**واختصر** الحواشي على القانون».

الصواب: «**مختصر الحواشي**... الخ».

٤٠ ـ ص ٣٢٦ س ٨: «**ومقابلة في** الفصد».

الصواب: «**مقالةٌ في الفصد**».

٤١ ـ ص ٣٢٧ س ٢: «وعاش نحواً من **الثمانين**».

الصواب: «وعاش نحواً **من ثمانين سنة**».

---

(١) سقطت التاء من طبعتنا فتصحح لطفاً.

(٢) في عيون الأنباء: يستديم.

٤٢ ـ ص ٣٢٧ س ٢ أيضاً: «**واختنق في داره**».

الصواب: «**وخُنِقَ في داره**».

٤٣ ـ ص ٣٢٧ س ٢ ـ ٣: «ونقلت كتبه **على عشر جمال**».

الصواب: «ونقلت كتُبُه **على اثني عشر حَمَّالاً**»!

٤٤ ـ ص ٣٢٧ س ٤: «**وكان ابن التلميذ**».

الصواب كما في النسخ: «**وكان أمين الدولة**».

٤٥ ـ ص ٣٢٧ س ٦: «وذكر **الموفق بن عبد اللطيف**».

قلت: هذا خطأ جد ظاهر فالموفق هو لقب عبد اللطيف، وهو البغدادي المعروف بابن اللباد الطبيب الفيلسوف المشهور التوفى سنة ٦٢٩ والمترجم في هذا الكتاب (١٣ / ٨٨٩ بتحقيقنا).

٤٦ ـ ص ٣٢٧ س ٨: «**ومن أقارب أمين الدولة لأجل الحكمة**».

قلت: هذه قراءة عوجاء عرجاء عجيبة لم نرَ مثيلاً لها إلا في تحقيق الدكتور تدمري لهذا الكتاب، فإنَّ الصواب: «**ومن أقارب أمين الدولة الأجل الحكيم**».

وبعد،

فهذا ما وقع في ترجمة واحدة لم تزد صفحاتها على الثلاث، فقس على ذلك، وتدبر الأمر، وانظر عاقبتَهُ إذا عرفتَ ما ضارَعَهُ وضاهاهُ، فإنَّه طريقٌ في تحقيق النصوص رَائِغ، وعن الحق زَائِغ، ومن الصعوبة أن يُصْلَح فاسدُه، أو يُرتق فتقُه بعد أن كشفتُ لك غطاءَه، وأزلتُ خفاءَه، فصارت الحجة واضحة والبراهين لائحة، نسأل الله أبداً الستر والسَّلامة.

* * *

الفصل الرابع

الطريف من التصحيف والتحريف

التَّصْحيفُ هو تَغْييرُ في نَقْط الحُروف أو حَرَكاتها مع بقاء صُورةِ الخَطِّ. أما التَّحريفُ فهو العُدول بالشيءِ عن جهتِه، وهو أعَمُّ من التَّصحيف، إذ قد يكون بالزيادةِ فيه، والنَّقْص منه، وقد يكون تَبْديل بعضِ كلماتِه، وقد يكون بجعله على غير المُراد منه[1]. ومما لا شك فيه أنَّ تَشابه بعض صُور الحُروف العربية قد ساعدَ على انشار هذه الظاهرة في عَصْر المخطوطات، مما جعلَ العُلماءَ عامةً والمحدثين خاصةً يؤكدون على الحِفْظ في الصَّدر الأول من تاريخ هذه الأمة.

وحين انتشرَ الإسلامُ، وكَثُرت الكتابة، وتَيَسَّر الورقُ، وصارت الكتابة هي أداةُ العلم اضطُرَّ أهلُ العلم إلى تأليفِ الكُتب المَعْنيَّة بدفع هذه الغائلة والتَّنْبيه عليها وإيراد نماذجَ مما يقعُ من التَّصحيفات والتَّحريفات، ويذكرون لمثل ذلك طرائفَ تُخَفِّفُ من جفافِ هذا الموضوع، فألَّف ابنُ قُتيبة الدِّيْنَوَري (ت ٢٧٦هـ): «تصحيف العُلماء»، وألف حمزة بن الحسن الأصفهاني (ت ٣٦٠هـ): «التَّنبيه على حُدوث التصحيف»، وكتب علي بن حمزة البَصْري (ت ٣٧٥هـ): التَّنْبيهات على أغاليط الرواة»، وألّف أبو أحمد العَسْكري (ت ٣٨٢هـ) كتابيه: شَرْح ما يقع فيه التَّصحيف والتَّحريف» و«تصحيفات المحدِّثين». وألَّف في هذا الموضوع عددٌ من العلماء، مِنهم: الدَّارقطني (ت ٣٨٥هـ)، وأبو سُليمان الخطابي (ت ٣٨٨هـ)، وابن رَشيق القَيْرواني (ت ٤٥٦هـ)، والخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، والقاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)، وعثمان بن عيسى البَلَطي النَّحوي (ت ٥٩٩هـ)، والصلاح الصَّفَدي (ت ٧٦٤هـ)، وجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، وغيرهم. كما أُلِّفت كتبُ المؤتلف والمختلف والمُشتبه لهذا الغرض أيضًا.

وكان من المُفْترض أن تختفي هذه الظَّاهرة أو تكاد بظهور الطباعة الحديثة، واتساع الثقافة، وقيام المعاهد والجامعات، ولكننا من أسَفٍ وجدنا هذا الأمر أكثرَ استشراءً من عَصْر المخطوطات فالمطابعُ العربية تقذفُ كُلَّ عام بآلاف المَطْبوعات، فيها الكثير مما يكثرُ فيه التَّصحيفُ والتَّحريفُ والإساءةُ إلى هذه اللغةِ الكريمة.

---

(١) ينظر تصحيفات المحدثين للعسكري ١ / ٣٩.

والطامةُ الكُبرى هو استشراءُ هذا الأمر في كُتُب التراث، لا سيما كتب الحديث ورجاله والكُتب الأدبية والتاريخية التي كان يَنْبغي أن تَلْقى مزيدَ عنايةٍ ورعايةٍ من لَدُن المؤسسات العلمية والعُلماء على حدٍّ سواء. لكنَّ كثرةَ دور النشر وتَنافسها على جَني الأرباح، ووجود عدد من المُتطفلين على العلوم، وغيابِ النَّقد الأدبي والعِلْمي الرَّصين جعلَ الأمر يزدادُ سُوءًا في السنوات الأخيرة، بحيثُ طبعَ عددٌ ضَخْمٌ من الكتب التراثية المهمة من غير تحقيق ولا تدقيق، واضطرت المكتبات إلى اقتنائها، فصارت بؤرةً لإفسادِ مَعْلومات طلبة العلم، بما تقدِّمُه من زادٍ مُحَرَّف، لا سيما إذا وُضِعَ على إغلفة كثير منها أسماء «دكاترة» من المُفْتَرض أنهم تعلموا المَنْهَج العلميَّ الرصينَ، وتمكنوا من علومهم بحيثُ يثقُ القارىءُ والمستفيدُ بعَمَلهم وعِلْمِهم، ولكن أنَّى ذلك والقوم ليس هنالك، فقد صارت الجامعات تمنحُ الشهادات لمن هَبَّ ودَرَج، وصارت دور النشر تستغلُّ أمثالَ هؤلاء لتغطي على طباعتها الرَّديئة الخالية من أصول التدقيق العلمي، أو مسروقة من أعمال سابقة، فَعظُمَ الخَطْبُ واتسعت الرُّقعة على الراقع، كما يقولون.

وإذا كان التَّصْحِيفُ والتَّحْريف عند القُدماء يقعُ في في الكلمةِ والكلمتين هنا وهناك، فقد كثر في مثل هذه الكُتب المطبوعة كثرةً تجعلُ الإنسانَ يستعجبُ منها.

وأكثرُ ما يجيءُ التَّصحيف والتَّحريف في كُتب التراث المطبوعة من سوء قِراءة المَخْطوطات، وغياب الخِبْرة في الموضوعات التي تتضمنها، فَضْلاً عن الجَهْل المُسْتَشري بين كثير ممن يتصدون للعناية بهذه الطبعات التجارية ممن يَتَصَدَّر حرفُ الدال أسماءَهم.

لقد عُنِيَ القُدماءُ، كما نوَّهْتُ، بتقديم نماذجَ من التَّصحيف والتَّحْريف في كُتبهم المؤلَّفة لهذا الغَرَض، للتدليل على أسبابِ وقوع أمثالها، أو تقديم زادٍ طريفٍ مُضْحكٍ يلتذُّ بسماعه أو قراءته القارىء. وقد رأيتُ من المفيد في هذا الفصل أن أنتقيَ بعضَ طرائف التَّصحيفات والتَّحريفات الواقعة في طبعة دار الكتاب العربي لكتاب «تاريخ الإسلام» التي أشرفَ عليها «لجنةٌ من الدَّكاترة والأساتذة المتخصصين، بدءًا بالتظهير عن المخطوطة الميكروفيلم إلى النَّسْخ والتَّحقيق والتنفيذ والإخراج» ثم تَوَّجت عملها بأن طرَّزت غلافَ طبعتها باسم

الأستاذ الدكتور عمر عبد السلام تدمري «أستاذ التاريخ الإسلامي في الجامعة اللبنانية، وعضو الهيئة العربية العليا لإعادة كتابة تاريخ الأمة في اتحاد المؤرخين العرب».

ولا ريب أنَّ الغايةَ من بيان تلك الأمثلة ليس إصلاح الفاسد ورَتْق الفَتْق من تلك الطبعة لأنَّ الغَلَطَ فيها قد بلغَ من المبالغ ما لايمكن إصلاحُه، ولكنْ في هذه الأمثلة ـ التي قصدتُ أن تكونَ الحُجَّة فيها واضحة والبراهين لائحة ـ بيانٌ للعالم والمُتَعَلِّم كيف غَفِلَ القائمون على هذه الطبعة عن التَّدْقيق والضبْط، وتاهوا عن الطريق المُثْلَى، وأفْرَطوا في حَقِّ العلم والعلماء، بما شوَّهوا من النصوص وحَرَّفوا من الكَلِم. ثم هي في الوقتِ نَفْسه دروسٌ لمن يُعاني هذا العلم، فيستفيد منها ويفيد، وسأقتصرُ منها على الطريفِ الظريفِ الواضح الصريح، والرموز المستعملة: (ط) للطبقة، و(ص) للصفحة، و(س) للسطر، و(هـ) للهامش، و(ت) لرقم الترجمة، فأقول وبالله التوفيق:

من الطبقة السابعة عشرة[1]

* ص٤٠ س ١٤ في وفاة الخليفة الهادي: «وقيل: أنه مات **تعيساً بأزمات** في نصف ربيع الآخر»، وعلّق (المحقق) في هـ ٤ على ذلك بقوله: «تاريخ الطبري ٨ / ٢٠٧، والكامل في التاريخ ٦ / ١٠١».

وقوله: «تعيساً بأزمات» هو تحريف صوابه: «**بعيساباذ**»، وهي محلة معروفة كانت بشرقي بغداد منسوبة إلى عيسى ابن المهدي بنى بها المهدي قصره الذي سَمَّاه قصرَ السلام، كما في معجم البلدان وغيره، ولا أدري كيف أحال على الطبري وابن الأثير وماذا أفاد منهما.

* ص٧٧ س ٦: «قال: ليس لكم **عيال**، ليس لكم **روعة**، أما تخافون الله». الصواب: «ليس لكم حياء، ليس لكم رِعَةٌ . . .».

* ص ٨٥ س ١: «وقال **حسن بن عيسى**». وعلق المحقق في الهامش فقال: (في الأصل: «وقال ابن مائيه حسن» والتحرير من: الضعفاء الكبير

---

(١) ابتدأنا بهذه الطبقة لأن جميع ما قبلها منتحل من طبعات أخرى كما بينا في الفصل الأول من هذه الدراسة.

١ / ١١٠، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد ٣ / ٤٨٤ رقم ٦٠٧٤).

قال بشار: الصواب: «**وقال ابن ماسرجس**»، فلما لم يستطع المحقق قراءتها ذهب يبحث عمن قال هذا الكلام، فوجد في بعض الكتب «الحسن بن عيسى»، وهو اسم ابن ماسرجس، فكتبه!

* ص ١٠٢ س ١٥: «كانت **قُبّعة**[1] سيف النبي ﷺ **عَلَم** من فضة». وقد شَدَّد الباء الموحدة زيادة في الضبط، ولم يسأل نفسه عن معنى ذلك، والصواب كما هو معروف: «**قَبِيعة**»، وهي التي تكون على رأس قائم السيف. أما لفظه «علم» فلا أدري من أين جاء بها، فهي ليست في شيء من النسخ، ولا هي في شيء من رويات هذا الحديث.

* ص ١٣٠ س ١١: «وقد مدحه غير واحد في **الشعر**». الصواب: «من الشعراء».

* ص ١٥٢ س ١: «وقد **بَتَّ كذا الدولابي** فقال في كتاب «الضعفاء»». وقد ضبط المحقق لفظه «بَتَّ» بفتح الموحدة وتشديد التاء ثالث الحروف وفتحها زيادة في الاتقان والضبط، ولم يسأل نفسه ما معنى «وقد بَتَّ كذا» وأنا متأكد أنه لم يعرف معناها لأن صوابها: «**وقد تناكد الدولابي**»، من النَّكَد، وهو اللؤم، وهذا من استعمالات الذهبي المعروفة.

* ص ١٦٢ س ١: «**ومَوْرثته** أكبر من نفعه». الصواب: «**ومؤونته**» أكبر من نفعه».

* ص ١٦٨ س ٧: «وقال الدارقطني متروك. **وكتبه: خُليد أبو حلبس**»! الصواب: «**وكنية خُلَيْد: أبو حلبس**».

* ص ٢١٩ س ١١ ـ ١٢: «لاخير في الحياة إلا لأحد رجلين، **صوتُ واعٍ** وناطق عارف»، ولا معنى لقوله «صوتُ واعٍ»، والصواب: «**صموتٌ** واعٍ».

* ص ٢٣٨ س ٥: «وأما سفيان فدخل **قَبْراً**، فدخل الأمير عبد الصمد فسلم عليه الأوزاعي، فقال: أين أبو عبد الله؟ قلنا: دخل لحاجته». قلت: لا معنى للفظة «القبر» هنا، والصواب: حَيْراً» وهو مكان الخلاء، يكون شبه

---

(١) ووقع عنده في ص ٢٥ س ١٢: «قيضة»!

الحظيرة، وفي تاريخ الخطيب ١٠ / ٢٢٧ والسير ٧ / ٢٦١ : «المَخْرَج» وهو بمعنى.

* ص ٢٥١ س ١١ : «وقال يحيى بن معين: **حديثه ثقة**». قلت: لا نعرف في الجرح والتعديل مثل هذه العبارة، وقد أحال المحقق على الجرح والتعديل ٤ / ١٤٥ وليس فيه مثل هذه العبارة، ففيه: «ثقة» فقط. والصواب: «**هو ثقةٌ ثقةٌ**»، وهي العبارة التي نقلها الذهبي من كتاب شيخه المزي تهذيب الكمال ١٢ / ٧٢، وراجع بلا بد تعليقي عليه.

* ص ٢٥٥ س ٨ : «عن الحسن ومطر الوراق... **وعبد الله القطان**... إلخ»، وهو تحريف طريف فالصواب: «... **وعنه يحيى القطان**»!

* ص ٢٧٠ س ٧ في حوار المهدي مع صالح بن عبد القدوس واتهامه بالزندقة وقول صالح: شاعر أفسق في شعري، فقال له المهدي: «أقرأه، **فالتقوى سكينةً**، قال: ثم قرأ كتاب الزندقة... إلخ». ونسأل الدكتور المحقق: ما معنى قوله: «فالتقوى سكينة» وكيف فهم اتساقَ الكلام بهذه العبارة؟ وأنا على يقين أنه لا يستطيع الإجابة عن ذلك لأنَّ العبارة محرفة صوابها: «**فالتوى ساعةً**»، والخبر في تاريخ دمشق ٢٣ / ٣٤٦ ـ ٣٤٨ ومنه نقل المصنف، ولوى عن الأمر والتوى: تثاقل، كما في (لوي) من اللسان.

* ص ٢٩١ س ٣ : «حدث عن أبيه... **وعمته والدة** أم بكر ابنة المسور» وهو تحريف قبيح صوابه: «**وعمة والده أم** بكر...» وقد صَيَّر هذا التحريف عمة والده عمةً له، وصَيَّر عمة والده والدةً لأم بكر، وهي أم بكر.

* ص ٢٩٢ س ٨ : «وقد **وضع** حديثه عالياً في الغيلانيات». فنسأل الدكتور من الذي وضع حديثه عالياً هو أم غيره؟ الصواب: «وقد **وقع** حديثه عالياً في الغيلانيات». وهذا يدل على عدم فهم مصطلحات هذا العلم.

* ص ٣١٦ س ٩ : «**وقال ثابت البناني، وغيره: ليس بالقوي**». هذا القول في ترجمة عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان المتوفى سنة ١٦٥هـ، وثابت البناني تابعي توفي سنة بضع وعشرين ومئة، ولا نعرف له أقوالاً في الجرح والتعديل، فضلاً عن أن من يملك أدنى معرفة بالرجال وحس تاريخي يدرك بسهولة ويسر أن هذا الكلام محرف. وقد ذكر المحقق لهذا المترجم ثمانية وعشرين مصدراً،

فماذا أفاد منها بحيث وقع في هذه الترجمة التي لم تزد على صفحة ونصف تسعة تحريفات وتصحيفات! والصواب في العبارة المتقدمة: «**وقال النسائي وغيره: ليس بالقوي**»، وقول النسائي في تهذيب الكمال، ومنه ينقل المؤلف.

* ص ٣١٦ س ١٦: «لو كان المنصور حياً ما **أفاتك**» وقوله: «ما أفاتك» لا معنى لها، وإلا فليشرحها لنا الدكتور المحقق، والصواب: «**ما أقالك**» أي: ما صَفَح عنك.

* ص ٣٢٢ س ٩: «**وعنه جُشَم بن سعيد بن أبي مريم**». ولم يبين لنا الأستاذ الدكتور المحقق من جُشم بن سعيد هذا، وفي أي مصدر ورد، وهو المولعُ بحَشْد المصادر، لكنه هذه المرة سكت، وحُقَ له أن يسكتَ، لأن النص محرف بشكل قبيح، وصوابه: «**وعنه هُشَيْم، وسعيد بن أبي مريم**».

* ص ٣٢٤ س ٥: «وقيل: **عُدّ له مناكير**»، وهو تحريف ظريف يستحق التسجيل، صوابه: «**وقيل: عنده مناكير**».

* ص ٣٢٤ س ٨: «**سمع عُبيدة بن أبي تميم**»، ولم يبين المحقق من هذا الشيخ وفي أي كتاب ورد، وهو مثل سابقه تحريف ظريف لطيف يستحق التسجيل، صوابه: «**سمع عُبيدة، عن أبي تميمة**»، وعبيدة هذا مترجم في الجرح والتعديل (٦ / الترجمة ٤٧٧)، قال: عُبيدة، روى **عن** أبي تميمة، **عن** سالم بن جابر . . . روى عنه . . . وعبدالسلام بن عجلان»، والنص في ترجمة عبد السلام هذا. وهذا التحريف وقع في المخطوطة الوحيدة الفريدة التي اعتمدها المحقق فوقع فيه هو أيضاً.

* ص ٣٢٨ س ٣: «**وقد أخبرنا عَمُّنا عبد المنعم، أنا أبو اليمن الكندي** كتابة . . . إلخ» قلت: لقد عرفتُ الذهبي منذ أكثر من أربعين عاماً، وكتبت عنه كتاباً حَفِلاً أثنى عليه المحققُ نفسه، فما عرفتُ للمؤلف الذهبي عماً يقال له عبد المُنعم، وإلا فهذا اكتشاف جديد من اكتشافات الدكتور المحقق كان يتعين أن ينوِّه به ويستدركه عليَّ كما فعل في بعض المواضع من تعليقاته، لكن تبين أنَّ هذا كله تحريف صوابه: «**وقد أخبرنا عُمر بن عبد المنعم**»، وهو شيخ المؤلف المعروف بابن القواس المتوفى سنة ٦٩٨، وهو مترجم في تاريخه هذا، وفي معجم شيوخه وغيرهما!

* ص ٣٤٢ س ١٢ : «قرأت على عمر بن عبد المنعم الطائي. عن **أبي النُّعْمان الكندي. . .**».

قلت : قد حمدت الله أنه عرف في هذه المرة قراءة عمر بن عبد المنعم ولم يقرأها «عَمُّنا» كما فعل قبل قليل، ولكن عجبتُ لهذا الشيخ الجديد الذي يروي عنه عبد المنعم، فما سمعنا به في كتب الرواية، مع أنَّ الأستاذ الدكتور المحقق قد قيده تقييداً دفع عنه غوائل الغلط الطباعي فضم النون المشددة ووضع سكوناً على العين المهملة، ولعله فعل ذلك حتى لا يقرأه بعض الطلبة بالسليقة «عن **أبي اليُمن الكندي**» زيد بن الحسن البغدادي الراوية المشهور والنبيل المذكور المتوفى سنة ٦١٣هـ!!

* ص ٣٥٩ س ٢ في ترجمة المُقَنَّع : «كان يعرف السحر والسيمياء، فربط الناس بالخوارق **والمغنيات**، وادعى الربوبية. . .إلخ». ولا أدري كيف فهم المحقق علاقة الخوارق بالمغنيات وعلاقتهما بالمقنع، وهو أستاذ تاريخ، بل مستشار فيه؟ إنما الصواب : «**والمغيبات**».

* ومثل ذلك في ترجمته أيضاً (٣٥٩ س ٦ ـ ٧): «مع ما شاهدوا من قبح صورته، **وسماجة جهله**»، ولم أسمع في العربية مثل هذا التعبير العجيب، فما علاقة السماجة بالجهل، إنما هي : «**وسماجة وجهه**»!

* ص ٣٧٦ س ١١ : «**عن برذعة بن عبد الرحمن، وعمران بن سليمان،** وغيرهم». وعلق المحقق فقال: تكرر في الأصل اسم برذعة بن عبدالرحمن». قال بشار: النص والتعليق كله خطأ تأتى من سوء قراءة المخطوط وقلة فهم المحقق، فأما سوء قراءة المخطوط، فالنص كما يأتي: «**عن طارق بن عبد الرحمن، وعمران بن سليمان، وبرذعة بن عبد الرحمن، وغيرهم**»، وأما قلة الفهم فمن قول المؤلف «وغيرهم» لأن المحقق لو كان محقاً في تعليقه لكان المؤلف قال: «وغيرهما» والاسم الذي لم يستطع قراءته وظنه غيره هو طارق بن عبد الرحمن البجلي الأحمسي الكوفي، ورواية صاحب الترجمة عمرو بن حريث عنه ثابتة في تهذيب الكمال ١٣ / ٣٤٥.

* ص ٣٧٧ س ٤ : «**عن سماك بن عمرو**». وهذا اسم لا وجود له في كتب الرجال، لأنه مركّب من اسمين، فصوابه: «**سماك بن حرب، وعمرو**». وهو

عمرو بن قيس المُلائي، اقتصر المؤلف على اسمه لشهرته بين أهل طبقته.

* ص ٣٩٥ س ١٥: «قال أبو حاتم: **لم يكتب حديثه**»، وأحال على الجرح والتعديل ٧ / ٦٧، وهذا عجيب، فالذي في الجرح والتعديل: «**يكتب حديثه**» والعبارة التي ذكرها لم يستعملها أبو حاتم البتة.

* ص ٤٠٥ س ١ ـ ٢: «كان أبو بكر بن عياش يقول: كان قيس بن الربيع **لا يفرق بين أناس ذكرهم**». ثم أحال على ضعفاء العقيلي ٣ / ٤٧٠.

وهذا من التحريفات اللطيفة التي يتعين تدوينها، إذ صوابها: «**لا يفرق بين «لابأس» وبين «كُرِه»**»، والنص في السير ٨ / ٤٢، وهو من مصادره التي (حشدها) ولم يستفد منها.

* ص ٤٠٧ س ٧ ـ ٨: «**ضعفه ابن المديني والنسائي. وقال البُسْتي** وغيره: متروك». وأحال أولاً على الضعفاء للنسائي وقال: «وفيه متروك الحديث». ثم أحال في تعليقه على «البُسْتي» على «المجروحين» لابن حبان. وهذا من التحريفات التي تُذكر وتدوَّن أيضاً، فالصواب في النص: «**ضعفه ابن المديني والناس. وقال النسائي وغيره: متروك**»!

* ص ٤١٣ س ٣ في ترجمة مالك بن الهيثم الخزاعي، قال: «**أحد الثائرين** الاثني عشر الناهضين بأعباء منشأ الدولة العباسية». ولفظة «الثائرين» لا معنى لها هنا، والمحقق أستاذ تاريخ، بل عضو الهيئة العربية العليا لإعادة كتابة تاريخ الأمة، ولا يدري أن أبا نصر مالك بن الهيثم الخزاعي كان أحد «**النقباء**» الاثني عشر؟

* ص ٤١٦ س ٤: «وكان جده أبو أمية مولى لعمر رضي الله عنه، **فكان يجعله على كتابته**، وأطلق له عمر مئتي درهم». أقول: لا أدري كيف فهم المحقق هذا النص، هل فهمه بأن عمر رضي الله عنه جعل أبا أمية كاتباً له وأعطاه مئتي درهم؟ هذا هو الذي يفهم من هذه العبارة التي كتبها المحقق، والحقيقة شيء آخر إذا قرىء النص على وجه صحيح وهو: «**فكان قد أدى كتابته، وأطلق له عمر مئتي درهم**» أي: إنه كاتب سيده عمر رضي الله عنه على مبلغ معلوم من أجل أن يعتقه، فأدى ما كاتب عليه وتنازل له عمر عن مئتي درهم من مبلغ تلك المكاتبة، فتأمل الفرق بين النصين.

* ص ٤١٧ س ١١: «**ودعاه ابن عدي** وسرد له نحو عشرة أحاديث مناكير». قلت: لم يبين لنا المحقق أين دعاه وكيف دعاه، وقد مات ابن عدي قبله بمئتي عام تقريباً؟! إنما النص: «**ووَهَّاه ابن عدي**...».

* ٤١٩ ـ ٤٢٠ في ترجمة محمد بن إبراهيم بن مُسلم: «وعنه أبو داود الطيالسي. **قال مسلم بن قتيبة: صويلح الحديث**».

قلت: ذكر المحقق لهذا المترجم الذي لم تزد ترجمته على ثلاثة أسطر عشرة مصادر لم يفد منها شيئاً في إقامة هذا النص المحرف المعوج، ولو رجع إلى «تهذيب الكمال» حسب وقرأه لاستقام عنده النص، ولما وقع في كل هذا التحريف والخلط، فقد تحرف عنده «**سَلْم بن قتيبة**» إلى «مسلم بن قتيبة»، وقوَّله شيئاً لم يقله حين قال: «قال مسلم (كذا)»، وإنما هو من الرواة عنه. أما «صويلح الحديث» فهي للذهبي المؤلف، فالصواب في العبارة: «**وعنه أبو داود الطيالسي، وسَلْم بن قتيبة. صويلح الحديث**»!

* ومن طرائف التحريفات التي حَرَّف بها المحقق النص عن سبق إصرار ما فعله في ترجمة محمد بن عبد الله بن علاثة العقيلي الجزري (ص ٤٣١ س ٨) حيث جاء في مطبوعته: «سمع عبد الكريم الجزري ... وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي»، وكتب في تعليق له على «عبد الرحمن» ما نصه: «في الأصل عبد الله، وهو وهم». والنص كان صحيحاً وإن قرأ «عبيد الله»: عبد الله، لكنه لم يستطع قراءة هذا النص السهل الميسر وهو: «**وعُبيد الله بن عمر، والأوزاعي**»، فالتصقت الواو التي سبقت الأوزاعي في ذهنه بعمر فصار «عمرو» ومن ثم كان لابد له أن يغير «عبيد الله» إلى «عبد الرحمن»!

* ص ٤٣٦ س ١٧: «فلما مات المنصور بظاهر مكة قبل الحج قام بأخد **البعثة** الربيع بن يونس الحاجب». فكأن المحقق فهم أن الربيع أخذ بعثة الحج؟ وهذا تعبير غير مستعمل يومئذ ولا معروف، وأنما الصواب «**البيعة**»، أخذ الربيع البيعة لولي العهد المهدي، والمحقق أستاذ تاريخ.

* ص ٤٣٨ س ٨: «**قال منارة**». قلت: هذا اسم لم أعهده في كتب التراجم والرجال، وهو تحريف عجيب غريب لـ «**مسلمة**» وهو مسلمة بن عدي الذي روى أبو العيناء الخبرعنه، فلا أدري كيف يتحرف «مسلمة» إلى

«منارة» لبُعد ذلك.

* ص ٤٣٨ س ٢٠ وص ٤٣٩ س ٦: «وعن صالح المري، قال: دخلت على المهدي بالرصافة فقلت: **أجهلْ** قولي يا أمير المؤمنين، فإن أولى الناس بالله أحملهم لغلظة النصيحة... **فأحِسنِ الجهل**، فقد أحسن من وعظك الأداء».

ومما يؤسف عليه أن المحقق لم يشرح لنا سبب طلب صالح من المهدي أن يجهل قوله، ولاَ بيَّن لنا كيف يحسن الجهل! ولولا تكرار اللفظ والإصرار لقلنا: إن هذا من آفات الطبع، لكن يظهر أن المحقق لم يفهم النص ولا أدرك معناه، فهو في الموضعين: «**احمِل**» و«**الحَمْل**».

* ومن طرائف ما وقع في الصفحة نفسها (٤٣٩) س ١٤: «أن المهدي كتب إلى الأمصار يزجر أن يتكلَّم أحد من **أهل الأمراء** في شيء منها». والمبتدىء يدرك أن النص الصحيح: «**من أهل الأهواء**» إذ لا علاقة للأمراء بذلك، ولكن قلم بعض الناس يكتب ما يشاء من غير حساب.

* ص ٤٤٠ س ٧ ـ ٨: «دخل رجل على المهدي فقال: إن المنصور شتمني وقذف أمي، فإما أمرتني **أن أجلده**، وإما عوضتني فاستغفرت له».

قلت: لم يسأل المؤرخ المحقق كيف يطلب رجل من المهدي أن يجلد أباه المنصور وهو في القبر، فلا أدري كيف استساغ النص إن كان قرأه أو صححه. والصواب: «**أن أُحلله**»، أي أجعله في حل مما قال.

* ص ٤٤٢ س ٨: «ودفع إلى أعرابي فرسه، فاقتلع من **من خيله السرج**». ولا معنى لها، والصواب: «**من حلية السرج**».

* ص ٤٤٤ س ١٢: «كان منهمكاً في اللذات واللهو **والعبيد**». قلت: لا أدري كيف ينهمك الإنسان في العبيد، إنما هو **الصَّيْد**.

* ص ٤٤٤ س ١٤: «أنَّ المهدي قال **لأبيه** الهادي». قلت: المبتدىء يعلم أن المهدي ابن المنصور، وأن الهادي ابن المهدي!

* ص ٤٤٥ س ١٠ ـ ١١: «ملك المهدي **عشرين سنة وشهراً ونصفاً**، ومات لثمان بقين من المحرم سنة تسع وستين ومئة».

قلت: هكذا كتب قلم المحقق، ومن المعروف أن المنصور توفي بمكة في

ذي الحجة من سنة ١٥٨هـ وأن المهدي توفي في محرم سنة ١٦٩هـ فكيف يصح هذا النص؟ إنما الصواب: «**عشر سنين وشهراً ونصفاً**».

* ص ٤٤٥ س ٢ ـ ٣ في ترجمة محمد بن القاسم الطائي الحمصي: «عن عبد الله بن بُسر المازني . . . **وعتبة بن شعيب، وسعيد بن عبد الجبار**».

قلت: وقع هنا تحريف يستحق التسجيل، فإنَّ عتبة بن شعيب» هذا لا وجود له، فهو تحريف لقول المؤلف: «**وعنه محمد بن شعيب**»!

* ص ٤٧٦ س ٨: «وكان ابن بنت **مالك البربر، اعتبر مولده** بإفريقية سنة تسعين».

قلت: هذه قراءة عَوْجاء عَرْجاء صوابها: «**كان ابن بنت مَلِك البربر أعبد**[1]. مولده بإفريقية سنة تسعين»، فتأمل النص جيداً!

* ص ٤٨٥ س ١٠: «إن مسلم بن جندب قرأ على حكيم بن حزام، **وعليّ ابن عمر**». قلت: هكذا وضع الشدة على ياء عليّ» زيادة في الضبط بعد أن وضع نقطتي الياء، ولكنه لم يعرف لنا عليَّ بن عمر هذا ولا ذكر له مصدراً على غير عادته. ثم تبين بعد كل هذا أنه حرف جر!

* ص ٥٢٢ س ١١ ـ ١٢: «**أبو مسهر: نا سعيد بن عبد العزيز: كان عالم الجند بعد الأوزاعي يزيد بن السمط على تقلل وتعفف** . . .»، وعَلَّق المحقق فقال: «في الأصل (عالما) وهو الصواب لأن الرواية المحفوظة: عالما هذا الجند بعد الأوزاعي: يزيد بن السمط ويزيد بن يوسف . . . ولكن المؤلف رحمه الله اكتفى هنا بذكر «يزيد بن السمط» فقط، ولهذا اقتضى منا التصحيح إلى «عالم الجند» بدلاً من «عالما الجند».

قلت: هل رأيتم مثل هذا التحقيق العجيب الغريب، فأنا الآن على يقين أنَّ الدكتور تدمري لم ير حتى المخطوطة الوحيدة الفريدة التي نسخ «الدكاترة والأساتذة المتخصصون» في دار الكتاب العربي عنها النص وهي نسخة دار الكتب المصرية، وأنه لم يكلف نفسه حتى مقابلة المنسوخ، فقال ما قال في هذا الموضع وفي عشرات المواضع الأخرى، لأنه كان يعتمد المنسوخ أصلاً! وإلا

(١) هذا هو اسم ملك البربر.

فإنَّ النص مستقيمٌ في نسخة دار الكتب المصرية (الورقة ٨٣) فليراجعها من يراجعها، وقد سقط من الدكاترة النُّسّاخ شيئاً منه وإليك النص:

«أبو مُسهر: حدثنا سعيد بن عبد العزيز، قال: كان عالماً الجُند بعد الأوزاعي يزيد بن السِّمْط، ويزيد بن يوسف، يعني جُند دمشق. وقال أبو مُسهر: كان ابن السِّمْط على تقلل وتعفف . . . إلخ».

* ص ٥٣٧ س ٢: «وأبو سبرة جده، هو ابن أبي رهم العامري، **أحد البصريين»**. قلت: هذا تحريف قبيح صوابه: **«أحد البدريين»**.

* ص ٥٥١ س ٨: «يقال: إن أبا عبيد الله وقع بينه وبين الربيع **الوزير فرمى ابنه بجُرْم** الهادي».

أقول: كيف يكون الربيع وزيراً وأبو عبيد الله هو الوزير، فالصواب: «الحاجب» بدل «الوزير». ثم ما معنى أن يرمي ابنه بجُرْم الهادي؟ لا سيما أن المحقق ضبط الجيم بالضم والراء بالسكون، فأي جُرْم ارتكبه الهادي؟ الصواب «بِحُرَم» أي: نسائه وجواريه وأهل بيته.

* ص ٥٥٨ س ٢: «نزل في بني راسب، فنسب إليهم، **وولاّه أسامة بن لؤي»**. قال هذا في ترجمة أبي هلال محمد بن سليم الراسبي، ولكن المحقق لم يبين مَن أسامة بن لؤي هذا الذي ولاّه. ثم لم يبين ماذا وَلاّه: إمارة أم قضاءً أم ماذا؟ إنما النص: **«وولاؤه لسامة بن لؤي»!**

ونمسكُ القلمَ عن بيان طَرَائف التحريفات الواقعات في هذه الطبقة السابعة عشرة، وهي أوّل طبقة بعد الطبقات الست عشرة المنتحلة من محمد محمود حمدان وحُسام الدين القدسي، ومثلها الطبقات التي بعدها. على أننا سننتقل إلى الطبقة الرابعة والعشرين لنلاحظ إن كان هناك من فرق بعد مرور سبع طبقات في التحقيق، ولا نتتبع من التحريفات سوى الظريف اللطيف الطريف الذي يستحق التسجيل ليكون درساً للمحققين ينتفعون به إن شاء الله تعالى، ويغني الكتب المؤلفة في هذا العلم، فنقول ومن الله التوفيق والسَّداد:

من الطبقة الرابعة والعشرين

* ص ٤٠ س ١: «إن أحمد بن خضرويه لُقِيَّه إبراهيم بن أدهم ولَقِيَه».

أقول: لا أدري كيف فهم المحقق النص حين ضبط «لقيه» الأولى بضم

اللام وكسر القاف وفتح الياء المشددة، وضبط الثانية بفتح اللام وكسر القاف وفتح الياء المخففة؟ فكل هذا عجيب لأن النص في النسخ الخطية كافة واضح وهو: «**إن أحمد بن خضرويه صحب إبراهيم بن أدهم ولقيه**».

* ص ٨٧ س ١٧ قال يحيى بن يحيىٰ: «قالت لي امرأتي: كيف تقدم إسحاق بين يديك، وأنت أكبر منه؟ قلت: **إسحاق أكثر مني علماً، وأنا أحسنُ منه**». وهو تحريف لطيف إذ كيف يكون أكثر منه علماً وهو أحسن منه؟ الصواب: «**إسحاق أكثر علماً مني، وأنا أسن منه**»!

* ص ١٣٤ س ٩: في ترجمة الحسن بن عمر بن شقيق «وعنه خ . . وعلي ابن الحسين بن الجنيد، و**حَوْمَل البخاري، وأبو حاتم. صدوق**». وقال في تعليق له على «حَوْمل»: «لم يذكره المزي فيمن روى عنه»!!

قلت: حَوْمل البخاري هذا لا وجود له إلا في مخيلة الدكتور المحقق، فهذا من التحريفات اللطيفة الظريفة التي تسجل ويُفاكَه بها، فالنص الصحيح: «**وعنه خ . . . وعلي بن الحُسين بن الجنيد، وخَلْقٌ، قال البخاري وأبو حاتم: صدوق**». فلفظة «حومل» مركبة من كلمتي «خلق» و«قال». وقد وقع في هذه الترجمة التي لا تزيد عن ثمانية أسطر ثمانية مواضع بين تحريف وسقط لسنا بصدد تتبعها، إنما نسعى خلف الظريف اللطيف.

* ص ١٨٦ س ١ ـ ٢: «سليمان بن شرحبيل يخطىء **كما يُخطىء أكيس منه**، وهو خير من هشام بن عمار».

أقول: فأما سليمان فهو ابن بنت شرحبيل، وهذا ليس هو المهم فمنه كثير، لكن كيف فهم عبارة «كما يخطىء أكيس منه» لعله فهمها أنه يخطىء كما يخطىء من هو أحسن منه، وليس الأمر كذلك، فإن الصواب: «**كما يخطىء الناس**». أما عبارة «أكيس منه» فقد قفزت إلى هذا الموضع من قول ابن معين: «وهشام بن عمار أكيس منه».

* ص ١٩١ س ٨: «كان أحمد بن حنبل **يتيقّن** عليه لولديه»، ولم يشرح لنا معنى «يتيقن» والتي لا معنى لها هنا، فالصواب: «**يَنْتَقِي**».

* ص ٢٣٧ **س** ٨: «**عُذِّب في السجن ودُفِن عليه فمات**» ولم يشرح لنا الدكتور المحقق كيف «دُفن عليه» وما معناها، إنما الصواب: «**ودُخِّنَ عليه**».

*** ص ٢٤٤ : من هنا كان اعتماد المحقق في هذه الطبقة على مختصر لتاريخ الإسلام لابن الملا، ومن ثم أصبح تعقب النص لا فائدة كبيرة منه نظراً لسقوط عشرات النصوص، وتغيّر الأسلوب، بل هو في حقيقته كتاب آخر.**

ومن الطبقة الخامسة والعشرين

* ص ٣٣ س ١٥ : «فخرجتُ من عنده **فإذا أجد رئيس المطوعة**». الصواب : «**فإذا أحْيَد رأس المطوعة**»، فتحرف اسم رأس المطوعة فقرأه المحقق «أجد».

* ص ٦٦ س ١٥ : «إنه ليبلغني عنه **كلامٌ** أُسرُّ به». وقد علق المحقق في الحاشية بقوله : «في المخطوط : كلاماً». قلت : هكذا قرأها، وكلتاهما قراءة خاطئة، فالصواب، كما في جميع النسخ الخطية : «**كلّ ما**».

* ص ١٢٠ س ٣ في ذهاب الإمام أحمد إلى سامراء لمقابلة المتوكل، قال حنبل : «فأنزلنا في دار **التَّيَّاح**» ولم يعلم أبو عبد الله، فسأل بعد ذلك : لمن هذه الدار؟ قالوا هذه **دار التَّيَّاح**». هكذا قيّد المحقق لفظة «التَّيَّاح» بتشديد التاء ثالث الحروف والياء آخر الحروف في الموضعين زيادة في الدقة والضبط، ولم يسأل نفسه وهو المؤرخ الضليع، أين هذه الدار؟ إنما الصواب كما هو معروف مشهور : «**دار إيتاخ**» وإيتاخ قائد تركي معروف.

* ص ١٢٣ س ٦ : «وقد ذكر صالح بن أحمد قصة خروج أبيه إلى **العساكر** ورجوعه». فأي عساكر هذه التي خرج إليها الإمام أحمد؟ هذا تحريف لطيف يسجل، لأن المحقق كرره في ص ١٢٨ و١٣٠ و١٣١ وغيرهن، ولأن الصواب : «**العسكر**»، والعسكر اسم لمدينة سامراء، وإليها ينسب الحسن العسكري الإمام الحادي عشر عند الشيعة الإمامية، والدكتور حفظه الله مؤرخ فما كان يفوته مثل ذلك، ولكن يظهر أنه فهم من النص أن الإمام أحمد خرج إلى الجيوش.

* ص ١٢٦ س ١ : «فباعها **وصرف** ثمنها». الصواب : «**وفَرَّقَ**»، وهذا التحريف أفسد النص لأن الإمام أحمد أوصاهم ببيعها وتفريق ثمنها، فكيف يصرفون هذا الثمن؟

* ص ١٢٦ س ٢ : «يفطر في كل ثلاثة **على تمر سَوِيق**». أسأل الدكتور المحقق : هل يعرف معنى «السَّوِيق»؟ فإن كان يعرفه، فكيف يكون «تمر سويق»؟

إنما الصواب: «**ثُمْن سويق**»، والسويق: ما يتخذ من الحنطة والشعير.

* ص ١٢٦ س ٦ ومن ذلك قول الطبيب للإمام أحمد: «وما بك عِلَّة إلا الضعف **وقلة الزاد**»، وعلق المحقق في الحاشية فقال: «في الحلية ٩ / ٢١٠: «وقلة البر». وكله تحريف لم يفهم المحقق النص ولا عرف قراءته، إذ الصواب: «**قلة الرِّزِّ**»، والرز: هي حركة الأمعاء وقرقرة البطن!

* ص ٩٨ س ٧: «**وقد ورد عن المتوكل شيء من [الحديث]**». ثم علق المحقق على ما وضعه بين حاصرتين: «في الأصل بياض». وهذ الاستدراك لا معنى له، ولا أدري من أين أتى به، ولو قرأ بعض المصادر التي ذكرها للمتوكل من غير فائدة لوجد فيها ما يبحث عنه، فقد قال المؤلف في السير: «وكان المتوكل فيه نَصْب وانحراف»، فالصواب في النسخ التي لم يقف عليها المحقق من تاريخ الإسلام: «**وقد ورد عن المتوكل شيء من النَّصْب**»، وهو الانحراف عن سيدنا علي رضي الله عنه.

* ص ٣٧٨ س ٥ في ترجمة الفَلَّاس: «وذكره أبو زرعة فقال: ذاك من فرسان الحديث، **ولم نر بعصره أحداً أحفظ منه**».

الصواب: «**ولم نر بالبصرة أحفظ منه**».

* ص ٣٧٨ س ١٦، في ترجمة الفلاس أيضاً: «قال: روى عني عَفّان حديثاً فسماني الفلاس (. . .) **فلا ساقط**». وقد عَلَّق الدكتور المحقق في الهامش فقال: «في الأصل بياض لم أتبين المراد».

قلتُ: النص الذي لم يتبينه المحقق موجود في النسخ، وليس هذا هو المهم فإن مثل ذلك آلاف النصوص الساقطة التي لم يستطع المحقق قراءتها بسبب اعتماده على ما نُسخ له من نسخة واحدة سقيمة، لكن المهم هنا طرافة قراءة المحقق للنص، وهي أنه قرأ: «**فلاساً قطُّ**» «فلا ساقط»، والنص هو: «**وما كنتُ فلاساً قطُّ**»!

* ص ٤١١ س ٤ ـ ٥: «ثم حكى محمد بن القاسم **فعلاً** طويلاً في شمائل محمد ابن أسلم **ودرجة إخلاصه**».

قلت: هكذا يكون التحريف اللطيف فصواب العبارة: «ثم حكى محمد بن القاسم **فصلاً طويلاً في شمائل محمد بن أسلم ودينه وأخلاقه**».

* ص ٤١١ س ١٢: «كان علقمة أشبه الناس بابن مسعود في **حديثه وسمته**»، والصواب: . . . **في هديه وسمته**.

* ص ٤١٥ س ٣ ـ ٤: «محمد بن أفلح، أبو عبد الرحمن النيسابوري **الملقب بالترك رَوْح، لقيه إسحاق بن راهويه**».

قلت: هذا من التحريقات اللطيفة الظريفة التي ينبغي أن تسجل، فالصواب: «. . . **الملقب بالترك، زوج ابنة إسحاق بن راهويه**».

* ص ٤١٥ س ٨: «وقال الحاكم أبو عبد الله: هو ختن يحيى بن يحيى على [**الأرجح**]. وعلق المحقق على ما وضعه بين حاصرتين بقوله: «في الأصل بياض والاستدراك من عندنا». قلت: هذا استدراك عجيب إذ كيف يكون ختنه على الأرجح؟ وقد ذكر مجموعة مصادر لصاحب الترجمة لم يستفد منها، وقد قال المزي في تهذيب الكمال: «**ختن يحيى ين يحيى على ابنته**»، فتأمل هذا التحقيق!

* ص ٤١٥ ت ٣٩٩: **[محمد بن] (. . .) بن مساور. أبو جعفر السراج. عنده نسخة عن عيسى بن يونس، عن الأعمش. توفي [حول] الخمسين ومائة (كذا)**».

وعلق المحقق على الحاصرتين الأوليين بقوله: «في الأصل بياض والاستدراك من عندنا بواقع سياق التراجم عن المحمدين». ثم علق على النقاط التي وضعها بين الحاصرتين بقوله: «في الأصل بياض ولم أقف على الاسم». ثم علق على لفظة «حول» التي وضعها بين حاصرتين بقوله: «في الأصل بياض، والاستدراك مرجح عندي».

قال بشار: هل رأى أحدكم مثل هذا التحقيق، وهل رأى مثل هذه المكابرة حينما يزعم الدكتور اعتماده على نسخ متعددة من «تاريخ الإسلام»، بله وضع نماذج من نسخة المؤلف التي بخطه وقوله الصريح باعتمادها في تحقيقه. وكان من نتيجة ذلك ظهور مئات من أمثال هذه التراجم المشوهة، فالترجمة الصحيحة هي:

«**محمد بن بشر بن مساور، أبو جعفر السراج. عنده نسخة عن عيسى بن يونس، عن الأعمش. توفي بحران قبل الخمسين ومئتين**».

* ص ٤٢٧ س ٥ ـ ٦ : «يكون في كتابه شيء فيقول ليس هو كذا، ويأخذ **العلم** فيغيره، وقال: **ليس** هذه الخصلة». قلت: وقع التحريف في موضعين، الأول في قوله «العلم» والصواب: «**القلم**»، والثاني في قوله: «ليس»، والصواب: «**بئس**»، فانظر كيف صار النص.

* ص ٤٣٠ س ١٤ : «وآخر من روى حديثه بعلو **السَّلَف** بالثقفيات».

قلت: هكذا ضبط المحقق «السلف» بالحركات زيادة في الدقة والاتقان، وإنما الصواب: «**السِّلَفِي**».

* ص ٤٣١ س ٦ ـ ٧: «ما رأيت من المحدثين أهيب من محمد بن رافع، كان يستند إلى شجرة الصنوبر في داره، **فتجلس الغِلْمان** بين يديه على مراتبهم... إلخ». وقد ضبط المحقق «الغلمان» فوضع كسرة تحت الغين المعجمة وسكوناً على اللام زيادة في الضبط ودفعاً لأي تحريف أو تصحيف قد يصيب النص، ولكنه لم يسأل نفسه عن مراتب جلوس هؤلاء «الغلمان» وكيف كان يتم، ولم يدر أنه حَرَّف النص الذي كان صوابه: «**فيجلس العُلَماءُ**».

* ص ٤٧١ س ٢ ـ ٣: «قال محمد بن **عبد الله بن الفضل** الكلاعي: «عادلته إلى مكة سنة ست وأربعين **فأقبل بالجمعة** ومات بمنى».

قلت: فانظر إلى هذه العبارة كيف تحرفت، وأول ما تحرف اسم القائل، فالصواب: «**محمد بن عُبيد الله بن الفُضَيْل**». أما عبارة «فأقبل بالجُمعة» فهي من طرائف التحريفات التي يتعين تسجيلها في كتب الفن، ليُذاكر بها، إذ صوابها: «**فاعتل بالجُحْفة**»، والجحفة على طريق المدينة من مكة، وهي ميقات أهل مصر والشام إن لم يمروا على المدينة، بينها وبين غدير خم ميلان.

* ص ٤٧٧ س ٦ : «وله تصانيف كثيرة في **العِلاَّت** والإمامة والنظر».

وقد قيد المحقق لفظة «العلات» بكسر العين المهملة وتشديد اللام خوفاً من وقوع التحريف فيها، ولتُقرأ كما هي. على أن التصنيف في الإمامة والنظر معروف، فكان يتعين عليه أن يشرح لنا معنى التصنيف في «العلات» لكنه لم يفعل، ولن يفعل لأن اللفظة محرفة صوابها: «**المقالات**»!

* ص ٤٨٣ س ١١ في ترجمة محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني الذي أخرج له مسلم: «قلت: **له مسند ضعيف**».

قلت: هذه عبارة غير مألوفة في وصف كتاب من كتب الحديث، لذلك سجلتها هنا لطرافتها، إذ الصواب: «**له مسند مروي**».

* ص ١٦٣ س ١٠: «وكان جماعة للكتب **يتبحر** بها». والصواب: «**يتجر**» كما في النسخ، وهو الموافق للمراد.

* ص ٢٢٩ س ١٠: «أرق من النسيم وأروق من **النَّسيم**»، ولفظة «النسيم» الثانية لا معنى لها صوابها: «**التَّسْنيم**»، وهو ماء في الجنة!

* ص ٣٢١ س ١٧ ـ ١٨: «أدرك جماعة، ولم (كذا) يدركهم محمد بن يحيى. **سمع من عمرو** السدوسي و . . . إلخ».

قلت: وهذا تحريف طريف يسجل، فإن الصواب: «أدرك جماعة لم يدركهم محمد بن يحيى، **منهم مؤرج بن عمرو** السدوسي . . . إلخ».

ومن الطبقة الثامنة والعشرين[(١)]

* ص ٢٢٠ س ١٥: «وكان سعد **أعد** كميناً لخمارويه، فخرج على أبي العباس وهم **عابرون**».

قلت: وقع في هذه العبارة تحريفان لطيفان، الأول في قوله: «أعد» إذ صوابه: «**الأعسر**»، وهو لقب سعد، والثاني في قوله: «عابرون» وصوابه «**غارّون**»، أي: غافلون!

* ص ٢٥٨ س ٥: «أحمد بن عبد الله بن قاسم البغدادي. **أَعَفٌ** حافظٌ موصوف بالفهم». قلت: هذا تحريف لطيف يسجل، فإن لقب أحمد بن عبد الله هذا هو «**رغيف**»، فتحرف إلى ما تحرف إليه!

* ص ٢٦٠ س ١٦ في ترجمة أبي كُريب: «وأيضاً فإن أباه كان محدثاً **مُنكّر بسماعه**». ولفظة «منكر» هذه من اختراع الدكتور لأنه ضبطها بالشكل ولا أعلم في مصطلح الحديث مثل هذا التعبير، ولم يشرح معناها، والصواب: «**فَبَكَّر بسماعه**».

* ص ٢٦٧ س ٧: «وعنه ابنه **أبو علاثة، ومحمد حفيده، وعبد الله بن**

---

(١) تركنا ما وقع في الطبقة (٢٧) من طرائف التصحيف والتحريف لأنها مختصرة، وليست من الكتاب.

عبد الملك». فتأمل هذا الخلط في الأسماء بعد أن تقرأ الصواب وهو: **«وعنه أبو علاثة محمد، وحفيده عبد الله بن عبد الملك»!**

* ص ٢٨٣ س ٧ ـ ٨: «آخر من حدث عنه الطبراني. **سمع من المقدسي سنة أربع وسبعين»**. الصواب: «آخر من حدث عنه الطبراني؛ **سمع منه ببيت المقدس** سنة أربع وسبعين».

* ص ٢٨٤ س ١٣: «قال ابن النجار . . . أنا اللبان كتابة، أنا الحداد، أنا أبو نعيم: **سمعت محمد بن أبان»**.

قلت: هذا إسناد معروف تكرر في الكتاب عشرات المرات، ولكن المحقق لم يعرفه فتحرف عنده هذا التحريف القبيح، وصوابه: «قال ابن النجار . . . أخبرنا اللبان كتابة، قال: أخبرنا الحداد، قال: أخبرنا أبو نعيم. قال: **سمعت أبا محمد بن حَيَّان»**. وأبو محمد بن حَيَّان هذا هو أبو الشيخ صاحب «طبقات المحدثين بأصبهان» الذي يكثر أبو نعيم الأصبهاني من النقل عنه، وكتابه مطبوع منتشر مشهور.

* ص ٣٠٣ س ١١: «وكان ممن **جَوَّد** الجنون في الغلو». ولا معنى لها، والصواب: «**جَرَّد**».

* ص ٣٠٦ س ٥: «يا غلام لا تجزع، **فإن هذه إلا عن ابن الهدى»**. الصواب: «. . . **فإن هذه الدُّرَّاعة من هذه»!!**

* ص ٣٠٦ س ١٠: «أن إسماعيل بن بلبل لما قصده **صاعد بن حزم»**. الصواب: «. . . لما قصده **صاعد لزم داره»**.

* ص ٣٠٧ س ٢: «نحن إنما نتفاءل **بزجر** الطير **وبعين** بما نراه». الصواب: «نحن إنما نتفاءل **ونَزْجَرُ** الطير **ونعيفُ** بما نراه».

* ص ٣٠٧ س ١٨:

لـــو رآه اللـــه شفـــى غـــايتـــي فـــالعـــدل أن يبـــري فمـــا سقمـــا

الصواب:

لـــو راقـــب اللـــه شفـــى عِلَّتـــي فـــالعـــدل أن يُبْـــري مَـــنْ أسقمـــا

* ص ٣١٤ س ١٥: «الكرامات منها **وَطْفة بلا كَوْن** قبل أن يكون، **والإخبار بالمعنيات»**. وهذا تحريف يستحق التسجيل ليفيد منه المعنيون بهذا

الشأن، وأنا أسأل الدكتور أن يشرح معنى هذا القول، وأنَّى له ذلك والنص محرف ومصحف صوابه: «الكرامات منها **نُطُق بالكون** قبل أن يكون، **والإخبار بالمغيبات**».

* ومثله ما جاء بعد سطرين فقط، فتقرأ من تحقيق الدكتور: «**ثم شطح المحبين وقال علينا جماعة كذلك**»، بل هو أقبح من سابقه، إذ صوابه: «**ثم شطح المُحيي**[1]! **وقال: وعاينا جماعة كذلك**»!

* ص ٣١٦ س ١٥: «**وقد أطاعك الله**، فلا يمكننا تقييدك»، ولم أفهم كيف يطيع اللهُ عبده، تبارك الله عن هذا القول، وإنما الصواب: «**وقد أطلقك الله، فلا يمكننا تقييدك**».

* ص ٣٤٢ س ١٠: «وكان مجاهداً غازياً عابداً، **محباً** أحمد بن حرب الزاهد».

ولفظة «محباً» عجيبة، فهي من اختراعات الدكتور، صوابها: «**سمع**».

* ص ٣٥٥ س ١٦: «قال أبو الحجاج الحافظ: **وهم الحافظ أيضاً**»، وهي قراءة عجيبة من الدكتور الذي جعل الحافظ الضياء المقدسي: «أيضاً»، فالصواب»: «**وهم الحافظ الضياء**»!

* ص ٣٥٩ س ١١ في ترجمة أبي داود السجستاني: «ورى عنه سننه أبو علي اللؤلؤي، وأبو بكر بن داسة، وأبو سعيد ابن الأعرابي **بقولٍ له**» وهو تحريف يستحق التسجيل ينبىء عن علم الدكتور بمصطلحات المحدثين، صوابه: «**بفوتٍ له**».

* وفي الصفحة نفسها س ٢١، وهو أطرف من سابقه قوله: «وكتب عنه الإمام أحمد شيخه **حديث المغيرة**»، فلم يوضح لنا الدكتور، على غير عادته في حبه للتعليق: من «المغيرة» هذا، هل هو **المغيرة** بن شعبة أم غيره؟ والصواب المعروف عند أهل العلم: «**حديث العتيرة**»، والعتيرة: شاة تُذبح في رجب، وقد تكرر ذكرها في الحديث.

* وفي ص ٣٦٠ من ترجمته أيضاً ١٠ ـ ١٢: «قلت: **وقال** رحمه الله

---

(١) يعني محيي الدين ابن العربي، وقد نقل منه المؤلف قبل سطرين قوله في الكرامات!

بذلك فإنه **يبين الضعيف** الظاهر، **ويسكت عن الضعيف** المحتمل، فما سكت لا يكون (كذا) حسناً عنده ولا بد، بل قد يكون فيه (كذا) ضعف ما».

قلت: وقع في هذا النص القصير الذي لا يتجاوز السطرين عدة تحريفات وسقط في موضعين فصوابه: «قلت: **وَفَّى** رحمه الله بذلك فإنه **بَيَّنَ الضَّعف** الظاهر، **وسكتَ عن الضَّعْف** المحتمل، فما سكتَ **عنه** لا يكون حسناً عنده ولا بُد، بل قد يكون **مما** فيه ضعف ما».

* ص ٣٦٦ س ٦ ـ ٧: «وأما رفيع حاله من إدمان الذكر والمشاهدة والحضور **والمسامرة والتحري** من **حضور النفس**»، وأنا أسأل الدكتور المحقق عن معنى هذه العبارة إن كان فهمها، فلا أدري كيف يكون التحري من حضور النفس؟ والحق أن هذا من التحريف الحري بالتدوين إذ صواب العبارة: «. . والمشاهدة والحضور، **والتَّعَري من حظوظ النفس**»!

* ص ٣٨٨ س ٤ ـ ٥: «أبو عوف عبد الرحمن بن مرزوق بن عوف، **شيخ طرسوس**، كذاب. قال ابن حبان: كان يضع الحديث، **جد** محمد بن المسيب، ثنا عبد الرحمن بن مرزوق . . .».

قلت: هكذا صار النص بعد التحريف، وصوابه: «. . . **شيخ طَرَسوسيٌّ** كذاب.

قال ابن حبان: كان يضع الحديث. حدثنا محمد بن المسيب، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مرزوق . . .».

* ص ٣٩٢ س ١٣ في ترجمة أبي قلابة الرقاشي، جاء في طبعته: «وقال محمد بن جرير الطبري: **ما زلت** أحفظ من أبي قلابة».

قلت: قد أفسد النص فساداً كبيراً بقراءته العرجاء، لأن صوابه: «**ما رأيتُ أحفظ من أبي قلابة**».

* ص ٣٩٧ س ١٨: «وكان جذعاً في أعين **المجتهدين المبتدعين**»، ولم يسأل نفسه: كيف يكون المجتهد مبتدعاً؟ إنما الصواب: «**وكان جذعاً في أعين المبتدعين**».

* ص ٣٩٨ س ٥: «**أردت شيئاً فصار قريباً**». وهذا من التحريفات الطريفة التي تستحق التسجيل ليُتفكه بها، وصواب العبارة: «**أردتُ شَيْناً فصار زَيْناً**».

* ص ٤١٢ س ١٣ في ترجمة الفتح بن شخرف الزاهد المشهور جاء عنده: «**رأى أحمد، والقاسم، وابن أبي الحواري الجوعي**».

قلت: هذا تحريف عجيب، وخلط يدل على جهل بأسماء الناس، ربما صدر عن ناسخ لا يدري ما يخط قلمه، ولكن العتب على الدكتور الذي وضع اسمه على الكتاب، فهذه الأسماء الثلاثة كلها خطأ، بل خطأ مركب صوابه: «**رأى أحمد بن أبي الحواري، والقاسم الجوعي**». فتأمل ذلك وتدبره.

* ص ٤١٣ س ٧: «وقيل: إن الفتح بن شخرف قرأ أربعين ألف **صفحة**» ولا معنى لها، إذ صوابها «**ختمة**» بدلاً من «صفحة».

* ص ٤٢٨ س ٤: «روى عن عبدان بن عثمان، **وعلي بن الحسن ابن شقيق عثمان** بن السماك وغيرهما».

قلت: هذه قراءة عرجاء تدل على جهل بالأسماء حين جعل علياً ابن شقيق عثمان، صوابها: «روى عن عبدان بن عثمان، **وعلي بن الحسن بن شقيق. وعنه محمد بن مخلد، وعثمان ابن السماك، وغيرهما**».

* ص ٤٣٠ س ٣ ـ ٤: «فروى الجلاب عنه، قال: ثنا **داود** (كذا) بن الجراح، ثم ذكر حديثاً منكراً في ذكر المهدي، **لكن من أقصر الجلاب**، فقال: هذا حديث باطل».

قلت: ليفسر لنا الدكتور المحقق معنى هذه العبارة العوجاء العرجاء المحرفة، وأنَّى له ذلك حيث صوابها: «**فروى الجلاب عنه، قال: حدثنا رَوَّاد بن الجراح، ثم ذكر حديثاً مُنكراً في ذكر المهدي، لكن ما قصَّرَ الجلاب فقال: هذا حديث باطل**».

* ص ٤٣٧ س ٧: «وعنه محمد بن أحمد بن **يعقوب، وقتيبة، والطيالسي**».

قلت: هذا خلط عجيب صوابه: «وعنه محمد بن أحمد بن **يعقوب بن شيبة، والطَّسْتي**»، فتأمل كيف تحول «شيبة» إلى «قتيبة»، و«الطستي» إلى «الطيالسي»!

* ص ٤٤٦ س ٩ ـ ١٠: «محمد بن سنان بن يزيد، أبو الحسن البصري القزاز، صاحب «**جزء القرآن**».

قلت: هل سمع الدكتور المحقق في حياته العلمية أن أحدهم إلّف «جزء القرآن»، نسأل الله العافية، إنما الصواب: «**جزء القزاز**».

* ص ٤٤٩ س ١ ـ ٦: «وقال **المزني** (كذا): روى النسائي حديثاً عن أحمد بن صالح، عن يحيى بن محمد، عن ابن عجلان. فإنه (كذا) كان كيلجة، **وقد** (كذا) سقط بينه وبين يحيى بن محمد **بن** (كذا) زكير رجل، وإن كان يحيى هو **الحارثي** (كذا) فقد سقط بينه وبين ابن عجلان رجل.

قلت: بل أقول هو شيخ للنسائي يروي عن أبي زكير، ولعله ابن **المطيري** (كذا) الحافظ الذي نال منه النسائي». وقد علق المحقق على نسبة «المطيري» فقال: في المنتقى لابن المُلا: «الطبري» وهو تحريف!

قال بشار: فانظر إلى جملة التحريفات والتصحيفات التي أصابت هذا النص، وتأمل هذا التعليق البارد الذي صَيَّرَ الخطأ صواباً والصواب خطأ، فإنا لله وإنا إليه راجعون، وأقول:

١ ـ المزني، محرف صوابه: «**المزي**»، وهو الحافظ المشهور وكلامه هذا في تهذيب الكمال ٢٥ / ٣٨١ بتحقيقنا!

٢ ـ فإنه، محرفة، صوابها: «**فإن**».

٣ ـ وقد، محرفة، صوابها: «**فقد**».

٤ ـ يحيى بن محمد بن زكير، محرف، صوابه: «يحيى بن محمد **أبي** زكير».

٥ ـ الحارثي، نسبة محرفة، صوابها: «**الجاري**»، وهو يحيى بن محمد بن عبد الله المدني، من رجال التهذيب، والجاري قيدها الحافظ ابن حجر في التقريب وقبلة المؤلف في المشتبه ١٢٥.

٦ ـ المطيري، تحريف قبيح صوابه «**الطبري**»، ولا أدري كيف تجرأ الدكتور فرجح نسبة «المطيري» على «الطبري» وهو لا يعرف المراد، فالمقصود هنا هو أحمد بن صالح المصري المعروف بابن الطبري، وهو حافظ ثقة تكلّم فيه النسائي بسبب ما يقع بين الأقران من التحاسد والتغاضب، وقد آذى النسائي نفسه عند كلامه فيه، وقد أشبعت القول فيه في تعليقي على ترجمته في المجلد الأول من «تهذيب الكمال».

* ص ٤٥٤ س ١٠ ـ ١١ : «وقد وقع لنا الحديث المذكور موافقة **عليه** في «**المجالس السلمانية**». وهي عبارة محرفة لا معنى لها، فلفظة «عليه» صوابها: «**عاليةً**»، و«المجالس السلمانية» صوابها: «**المجالس السلماسية**».

* ص ٤٥٨ س ٧ ـ ٨ : «كتبت لي أم الدرداء في لوحي: «**اطلبوا مما يعلمني** العلم صغاراً تعملوا به كباراً. . .».

قلت: لا معنى لهذا النص المحرف، وصوابه: «**كتبت لي أم الدرداء في لوحي بما تعلمني**: «**اطلبوا العلم صغاراً تعملوا به كباراً**. . .».

* ص ٤٦٠ س ١٦ في ترجمة الإمام الترمذي الذي سمى جده «سوراء» بدلاً من «سورة»!: «وآخر من روى حديثه عالياً **أبو المنجاب الليثي**». فهل يستطيع الدكتور المحقق أن يعرف لنا أبا المنجاب الليثي هذا وهو المولع بالتعليق مهما كان، وأنا على يقين بأنه غير مستطيع ذلك، لأن هذا الاسم من اختراع تحريفه للنصوص عامة والأسماء خاصة، صوابه: «**أبو المُنَجَّى ابن اللَّتي**»، وهو عبد الله بن عمر بن علي بن عمر أبو المنجى ابن اللتى البغدادي المحدث المشهور المتوفى سنة ٦٣٥هـ والمترجم في الطبقة الرابعة والستين من هذا الكتاب (١٤ / ١٧٤ ـ ١٧٦) وهو مما سرقه من طبعتي فأنَّى له أن يعرفه وقد نقله من غير تعب ولا نصب؟

* ص ٤٧٥ س ١ ت ٦١٧ : «**مقاتل بن عمار بن محمد بن صالح** البغدادي المطرز». ثم قال الدكتور المحقق في تعليقه: «**انظر عن مقاتل بن عمار** في تاريخ بغداد ١٣ / ١٦٩ ، ١٧٠ رقم ١٧٤٤».

قلت: هذه جراءة عجيبة، ذلك أن الاسم محرف صوابه: «مقاتل بن صالح البغدادي المطرز»، فلا وجود في النسخ البتة «عمار بن محمد»، والأعجب منه قوله في تعليقه: «**انظر عن مقاتل بن عمار في تاريخ بغداد**» ولا وجود لمقاتل بن عمار في تاريخ بغداد في الموضع الذي أشار إليه، ولا في موضع آخر من هذا الكتاب، والإحالة إلى ترجمة مقاتل بن صالح، وهي كذلك في طبعتي من تاريخ الخطيب (١٥ / ٢١٩ ـ ٢٢٠)، فتأمل هذا التحريف، وتدبر التلبيس والتدليس في التعليق.

* ص ٤٨٨ س ٩ : «وهو أول من أدخل تصانيف أبي عبيد القاسم بن سَلاَّم

الأندلسي»! فانظر حفظك الله ومتعك بعقلك كيف جعل أبا عُبيد أندلسياً، وإنما النص: «. . . إلى الأندلس».

* ص ٥٠١ س ٨ في ترجمة أبي معشر البخاري: «**وروى عن البخاري** وغيره. وعنه الحسن بن محمد بن عبد الرحمن **العزيزي وغيره**. من الإكمال».

قلت: رحم الله المؤلف الذي حَدَّد مصدره، فذكر أنه نقله من إكمال ابن ماكولا، فهل نجد فيه هذا الكلام العجيب الغريب المحرف، مع أن المحقق أشار إليه (٢ / ٥٥٥)؟ فانظر أخي القارىء النص الصحيح وقابله بما ذكره المحقق: «**روى عن حميد بن فروة. وعنه الحسن بن محمد بن عبد الرحمن بن زَرَنْك البخاري وغيره**»، نسأل الله العافية والسلامة!

ومن الطبقة التاسعة والعشرين

* ص ٤٢ س ١٠ عند الكلام على مقتل بدر المعتضدي، جاء عنده: «وذم الناس أبا عمر القاضي وقالوا: **هو غريرٌ**، وندم القاضي غاية الندم». وعَلَّق المحقق فقال: «في الأصل: غريراً».

قلت: ما أثبته في الأصل، وما علّق عليه كله تحريف لأنه لم يستطع قراءة النص على الوجه وهو: «وقالوا: **هو غَرَّ بدراً**»!

* ومن طرائف التحريف ما وقع في ص ٤٥، قال: «وفيها عسكر المكتفي وسار إلى الموصل في رمضان لحرب القرامطة، **وتقدم أمامه إلى حرب الحسين** أبو الأغر فنزل بوادي بطنأن».

والصواب: «**وتقدم أمامه إلى أرض حلب**»، ووادي بطنان بالقرب من حلب!

* ص ٥٤ س ٤: «**وكان زوج بيت تَغْلِب**»، وقيَّد المحقق لفظة «تغلب» زيادة في الضبط، ولم يسأل نفسه عن معنى هذه العبارة التي صوابها: «**وكان زوج بنت ثَعْلَب**»!

* ص ٧٨ س ١٢ ـ ١٣: «له في **باديء** أمره عجائب، **فلما مات** ظهرت **بركاته** عليه وعلى من صحبه».

قلت: لا يعنيني كثيراً أن «باديء» محرفة عنده صوابها «مبادىء» وأن «بركاته» محرفة صوابها «بركته»، لكن أسأله: كيف ظهرت بركاته عليه بعد

موته؟ وهل يجوز هذا في العقيدة الإسلامية؟ والحق: أن هذا من التحريفات الطريفة التي تستحق التسجيل حيث أن «**فلما مات**» محرفة صوابها: «**وكرامات**»!

* ص ٧٩ س ١٢: «رواها السلمي، **وأبو حاتم العَبْدَري**. والماليني، عن محمد ابن عبد الله الراوي، عن **الكِسائي**».

قلت: هذه تحريفات قبيحة تدل على قلة معرفة بأسماء الناس وقراءة معوجة للنصوص، فأبو حاتم العبدري، صوابه: **أبو حازم العُبْدُوبي**، والكسائي صوابه: «**الكتاني**»، وهو محمّد بن علي الكتاني المذكور قبل سطر واحد فقط!

* ويشبه هذا ما جاء في ص ٨١ س ١٧ في ترجمة أبي الحسن سبط محمد ابن حاتم: «يروي عن **يمان بن حرب، والعُرَني**»، وهي أسماء اخترعتها تحريفات الدكتور المحقق، لأن الصواب: «**يروي عن منجاب بن الحارث، والعَدَني**»، والعدني هو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني المحدث المشهور.

* ومن طرائف التحريفات ما جاء في ترجمة الأمير الشهير إبراهيم بن أحمد بن الأغلب، أمير القيروان (ص ٩٨ س ١٧ ـ ١٨): «وكان طبيبه إسحاق ابن عمران الإسرائيلي بارعاً في الطب، مشهوراً، **وهو صاحب طرائف**».

قلت: لم يكن هذا الإسرائيلي صاحب طرائف، لكن المحقق لم يعرف قراءة النص فقرأه هكذا حباً بالعافية، وإلا فالنص الصحيح هو: «**وهو صاحب أطريفُل إسحاق**»، وهو كتاب مشهور في الأدوية المركبة، ولفظة «أطريفُل» معربة عن اليونانية في الأصح. وقد أشار صاحب «اللسان» في «**طرفل**» نقلاً من «تهذيب» الأزهري إلى شيء من ذلك فقال: «طَرْفَل: دواء مؤلف، وليس بعربي محض»، والصواب ما ذكرتُ أولاً، وقد أشبع رينهارت دوزي القول فيه (تكملة المعاجم العربية ١ / ١٥٣ ـ ١٥٤) وأشار إلى «أطرفُل إسحاق» هذا.

* ومن ذلك **ما** جاء في ترجمة إدريس بن جعفر بن يزيد أبي محمد العطار (ص ١١٤ س ١١): «قال الخطيب: سألته عن سنه فقال: مائة وست سنين». وعلق الدكتور المحقق على قول الخطيب بقوله(في تاريخه ٧ / ١٣)، ولم يسأل نفسه: كيف يمكن أن يسأله الخطيب المولود سنة ٣٩٢ والمتوفى سنة ٤٦٣ عن سنه وهو من أهل هذه الطبقة التي توفي أصحابها بين (٢٨١ ـ ٢٩٠هـ)؟ ولا انتبه إلى تدليسه في إحالته على تاريخ الخطيب، فالذي في تاريخ الخطيب: «أخبرنا

أحمد بن محمد العتيقي، حدثنا أحمد بن محمد علي الصيرفي، حدثنا إسماعيل ابن علي، قال: حدثني إدريس بن جعفر وسألته عن سنة فقال: مئة وست سنين»، فالقائل هنا هو: **إسماعيل بن علي، وهو الخُطَبي** الذي تحرف عند المحقق إلى «الخطيب»، فظنه هو، وأي ظن فاسد هذا الذي ظنه!

* وفعل مثل ذلك في ترجمة بشر بن موسى بن صالح الأسدي البغدادي حيث جاء فيها (ص ١٣٤ س ٦): «**وقال الخطيب**: توفي لأربع بقين من ربيع الأول سنة ثمان وثمانين» يعني: ومئتين. وعلق المحقق فقال: «في تاريخه» من غير أن يذكر مجلداً ولا صفحة، والصواب مثل سابقه: «**وقال الخُطَبي**». ومثل هذا كثير عنده.

* ص ١٢٦ س ١٥ ـ ١٦: «وكان محققاً مجود (كذا) بصيراً بقراءة ورش، وعبد القوي بن كمونة، وهما من أصحاب ورش».

قلت: انظر إلى هذا النص الفاسد الذي جعل من «ورش» صاحباً لورش، وهذه عادة المحقق في آلاف المواضع لا يدري ما يخط قلمه، ولا يقرأ النصوص ولا يتدبر معانيها إنما الصواب:

«وكان محققاً مجوداً بصيراً بقراءة ورش **لا يتقدمه فيها أحد. روى أيضاً القراءة عن عبد الصمد بن عبد الرحمن** وعبد القوي بن كمونة، وهما من أصحاب ورش».

* ومثل ذلك ما جاء في ترجمة ثابت بن قرة الحراني الصابي (ص ١٣٧ س ٦): «**وكان ابنه إبراهيم بن ثابت رأساً في الطب، تركن النفس إلى ما يؤرخه، مات على كفره**».

قلت: الدكتور المحقق مستشار التاريخ في اتحاد المؤرخين العرب، فكيف فاته أن إبراهيم بن ثابت لم يكن مؤرخاً، بل طبيباً حسب؟ ولكن قلت وأكرر القول: إن الدكتور المحقق لا يدري ماذا يكتب ولا يراجع ما يكتب، والنص الصحيح هو:

«**وكان ابنه إبراهيم بن ثابت رأساً في الطب. وأما حفيده صاحب التاريخ المشهور ثابت بن سنان بن ثابت بن قرة فكان أيضاً علامة في الطب** تركن النفس إلى ما يؤرخه، مات على كفره»، فتأمل أيها المؤرخ الفرق بين النصين.

* ومنه ما جاء في ترجمة جعفر بن محمد بن بكر البالسي ص ١٤١ س ١٩): «**عن النجاد، وأحمد بن إسحاق الرازي**»، ولم يسأل نفسه من النجاد هذا ومن أحمد بن إسحاق الرازي وما السر في الرواية عنهما وقد تأخرا عنه الدهر الطويل، والنص الصحيح هو:

«**سمع أبا جعفر النُّفيلي، وهشام بْن عمار، والحكم بن موسى. وعنه ابن زبر، والنجار**، وأحمد بن إسحاق الرازي».

* ومن معرفة الدكتور المحقق بالأسانيد وأسماء الرجال ما جاء في ص ١٤٨ س ٦: «... ثنا محمد بن إبراهيم بن الحارث، **أن الخلد بن سعدان حدثه، أن جبير بن نصر حدثه**... إلخ».

قلت: تأمل هذا العجب العجاب وتذكر دائماً مقولة ذاك الأعجمي القائل: «الخسن والخسين بنات معاوية» حين تقرأ مثل هذا فالخلد بن سعدان هو «**خالد ابن مَعْدان**»، وجبير بن نصر هو «**جبير بن نفير**» وهلم جراً!

* ومثله ما جاء في ص ١٨٧ س ١٤ ـ ١٥: «قرأت على ابن الخلال، أنا ابن اللتي، أنا أبو الوقت، أنا شيخ الإسلام عبد الرحمن بنيسابور: سمعت الحُسين الدقيقي يقول...».

قلت: قد سقط من الأسناد ما لم يدركه المحقق فاختل الإسناد اختلالاً كبيراً، والصواب بعد قوله «بنيسابور»: «**سمعت الحسن بن أحمد الأديب بتُستر يقول: سمعت علي بن الحسين الدقيقي يقول**...».

* ص ٢٠٢ س ١٥: «والمثل السائر: **سمير الغضب يزول، ووالي الغدر معزول**»، وأنا أسأل الدكتور المحقق أن يجد لهذا المثل أصلاً أو معنى، فلا أدري كيف فهمه وعلى أي شيء استند، فالصواب المعروف: «**سَمِينُ الغَضَب مَهْزولُ، ووالي الغَدْر مَعْزول**».

* ومن نماذج التراجم العجيبة التي يحققها الدكتور ما جاء في ص ٢٠٥ من هذه الطبقة

٣١٣ ـ عبد الله الأشعث، أبو الورد الأنطرطوسي ... وعنه الطبراني، ومحمد بن عبد الرحمن الطَّيْثي الأصبهاني».

قلت: وقع في هذه الترجمة من المهازل ما يأتي:

١ ـ اسم الرجل الصحيح هو عبد الله بن محمد بن الأشعث.

٢ ـ وكنيته الصحيحة: أبو الدرداء.

٣ ـ ونسبته الصحيحة: الأنطرسوسي.

٤ ـ أما «الطيئي» التي قيدها بالحركات فهي نسبة من اختراعه لا وجود لها، فكأنه ظنه طائياً فاخترع هذه النسبة، وأما نسبته الصحيحة فهي: «الضَّبِّي»!

* ومن علم الدكتور المحقق بالأسانيد وأسماء الرجال، وهو المؤرخ الحصيف، ما جاء في ص ٢٢٠ س ١: «**أنبأنا جماعة سمعوا الرَّطْب بن بُجَيْر، عن ابن عَبْدان، عن أبي بكر الشافعي**».

قلت: لا يظنن ظان بأن الضبط من كيسي، بل هو ضبط المحقق لأنه حريص على ضبط الأسماء لئلا يتوهم القارىء غير العالم بقراءتها معوجة، فضبط لنا «الرَّطْب» و«بُجَيْر» ضبط القلم، لكنه قصر شيئاً ما فلم يعرف لنا «الرطب بن بجير» هذا، على أن العبد الفقير وجد هذا كله هراءً وزعم أن النص الصحيح هو ما يأتي: «**أنبأنا جماعة سمعوا ابن طَبَرْزَد يحدث عن ابن الحُصَيْن، عن ابن غَيْلان، عن أبي بكر الشافعي**»، وأن «ابن طبرزد» تحرف إلى «الرطب»، ولفظة «يحدث» تحولت إلى «بجير» فتكون من ذلك اسم ضبطه لنا المحقق المدقق بالحركات، وطار «ابن الحُصين» من الإسناد، وتحوَّل «ابن غيلان» إلى «ابن عَبْدان» وهلم جراً. وابن طبرزد هو عمر بن محمد بن مُعَمَّر البغدادي الدارقزي المحدث المشهور المتوفى سنة (٦٠٧). وابن الحُصين هو هبة الله بن محمد بن عبد الواحد الشيباني الهَمَذاني ثم البغدادي مسند العراق المتوفى سنة (٥٢٥)، وقد تفرد برواية «الغيلانيات» عن ابن غيلان عن أبي بكر الشافعي، والحديث فيها برقم (٥٤٨)، فتأملوا هذه العجائب الغرائب!

ومن الطبقة الثلاثين

* ص ٤٤ س ٧: «روى له ابن عدي خمسة أحاديث... **مناكير مُرَّة**».

قلت: هذا مصطلح جديد، فلعله ظن أن في المناكير: «مُرَّة» و«حلوة» و«مالحة» فضبطها بالحركات زيادة في المعرفة. وهو في حقيقته تحريف صوابه: «**مناكير بمَرَّةٍ**».

* ص ٤٩ س ١٢: «**أحمد بن صنا، ويقال: أحمد بن صنا**، أبو الحسن

الدمشقي **المَرَوي** . . . وعنه أبو الطيب بن **الخَوْلاني**».

أقول: وقع في هذا النص عدة تحريفات فضلاً عن السقط:

١ ـ فأحمد بن صنا، صوابه: «**أحمد بن ضياء**».

٢ ـ ثم تأمل قوله: «ويقال أحمد بن صنا»، فما الفائدة من هذا القول لأنه هو القول الأول نفسه، وإنما الصواب: «ويقال: **أحمد بن زياد بن ضياء**».

٣ ـ وأما قوله «اَلمَروي» فلا أدري من أين أتى بها ولا أعلم كيف تحرفت عنده لأن الصواب فيها: «**الشرابي**»!

٤ ـ وأما ابن الخَوْلاني، فصوابه: «**ابن الحوراني**»!

* ومن طرائف التصحيف ما جاء في ص ٧٨ س ٦ من قول أبي عبد الله الحاكم: «وهو **شيخ وحده** جلالة ورئاسة». والصواب: «**وهو نَسِيجُ وحده**».

* ص ٨٤ س ٢: «إن ثعلباً كان بخيلاً». وقال في تعليق له: «في الأصل بخيل».

قلت: لا هذا ولا ذاك وكلّه تحريف تأتّى من سوء قراءته إذ صواب ذلك: «**يُبَخَّل**».

* ص ٨٦ ـ ٨٧ جاء في ترجمة ابن الراوندي: «قال البلخي في **مجالس** خراسان: . . . وكان أول أمره حسن السيرة، جميل المذهب، كثير الحياء، ثم انسلخ من ذلك **بأثباتٍ عُرِفَت له، ولأن علمه أكثر من عقله** . . . **وأكثر كتبه ألفها أبو عيسى اليهودي**».

قلت: تأمل المضحكات المبكيات في هذا النص القصير، كيف تحرفت فيه النصوص وتصحفت فتغيرت المعاني، بل طمست:

١ ـ مجالس خراسان، صوابها: «**محاسن خراسان**».

٢ ـ أسأل الدكتور المحقق أن يشرح لي معنى «بأثبات عُرِفت له» التي ضبطها بالشكل زيادة في التدقيق والتحقيق، وهو بلا شك غير مستطيع ذلك لأنها محرفة تحريفاً قبيحاً صوابها: «**لأسباب عرضت له**».

٣ ـ عبارة «علمه أكثر من عقله» صوابها: «**علمه كان أكبر من عقله**».

٤ ـ أما عبارة «وأكثر كتبه ألفها أبو عيسى اليهودي» فهو تحريف قبيح لعبارة: «**وأكثر كتبه صنفها لأبي عيسى اليهودي**».

٥ ـ وقد أحصيت ما وقع عنده من تحريف وتصحيف وسقط في هذه الترجمة التي لم تتجاوز الثلاث صفحات فوجدته قد زاد على الثلاثين.

* ص ٨٩ س ٨ في ترجمة البلاذري: «قد ذكرناه في عشر الثمانين . . . ثم وجدت أن أبا أحمد بن عدي قد روى عنه على ما ذكره الحافظ ابن عساكر، **فيجوز هنا**».

قلت: هذا تحريف لطيف صوابه: «**فيُحرر هذا**».

* ص ٩١ ت ٨٨: «**أحمد** بن أحمد أبو اليسر الشيباني. . . المعروف **بالرياض**، نزيل القيروان. أخذ **عنه** ابن قتيبة، والمبرد وثعلب . . . وأدخل إفريقية **مراسيل المحدّثين** وطرقهم وأشعارهم».

قلت: تأمل التحريفات الواقعة في هذه الترجمة القصيرة:

١ ـ فاسم الرجل «**إبراهيم بن أحمد**» وليس «أحمد بن أحمد».

٢ ـ ويعرف **بالرياضي**، وليس بالرياض.

٣ ـ ولم يسأل المحقق نفسه كيف أخذ عنه ابن قتيبة والمبرد وثعلب وقد توفي سنة ٢٩٨هـ! إنما الصواب: «**أخذ عن**».

٤ ـ وتأمل قوله «مراسيل المحدِّثين» فهذا من طرائف التصحيفات التي ينبغي تسجيلها، وصوابها: «**تَرَسُّل المُحَدَثين**»!

* ومن طرائف ما جاء في ص ٩٦ س ١٩: «ترك الإمام أحمد التحديث لله **لما في النفس فيه من الحِفْظ**». ولم يسأل نفسه عن معنى هذه العبارة التي لا معنى لها، فالصواب فيها: «**لما للنفس فيه من الحَظِّ**».

* وجاء في ص ١١٩ س ٤ ـ ٥: من الطرائف في ترجمة الجنيد الصوفي البغدادي المشهور ما يأتي: «واختص بصحبة السري السقطي، **والحرمي**. . . **ثم أقبل على شبابه**، واشتغل بما خُلِق له».

قلت: لم يبين لنا المحقق المولع بالتعليق في كل حين من «**الحرمي**» هذا الذي اختص الجنيد بصحبته، ثم تبين لنا بعد البحث والتنقير أنه تحريف صوابه: «**الحارث المحاسبي**»! أما كيف انقلب إلى «الحرمي» فعلمه عند الدكتور. أما عبارة «ثم أقبل على شبابه»، فهي من الطرائف التي ينبغي أن تسجل لأن صوابها معروف مشهور وهو: «**ثم أقبل على شأنه**»!

* ومن طرائف ما جاء في ترجمة الجنيد أيضاً (ص ١٢٠ س ١٥): «فإذا رأيت حاله **وحجَّته** على علمه، وإذا رأيت علمه **وحجَّته** على حاله»، وهي عبارة لا معنى لها، ولولا تكرر التحريف فيها لرجحت أنه من غلط الطبع، فالصواب: «**رجحته**» في الموضعين، لأن «وحجته» لا معنى لها، مع أنه ذكر في الهامش ثلاثة مصادر لهذا الخبر!

* ص ١٤٢ ت ١٩١: «**خُشْناج** بن أبي معروف بشر بن **العنبري** النيسابوري... قال الحاكم: هو شيخ **مفيد حسن الصَّوْت** إلا أنه قليل الحديث».

قلت: وقع في هذا النص جملة تحريفات بعضها طريف يتعين تسجيله:

١ ـ فاسم المترجم «**خُشنام**» لا «خشناج».

٢ ـ والعنبري، صوابها: «**العنبر**» وهو اسم وليس نسبة.

٣ ـ أما عبارة «مفيد حسن الصوت» فهي الطريفة إذ صوابها: «**مفيد صدوق حَسَن الحديث**»!

* ص ١٥١ س ٧: «ألستم ترون أن عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة؟ قال: بلى. قال: فرسول الله ﷺ **وسيلة الصالحين**». وأشار المحقق إلى الخبر في سير أعلام النبلاء ١٤ / ٦٤.

قلت: قد حَرَّف أحدهم هذا النص ولم ينتبه الدكتور إلى هذا التحريف، فالصواب: «**سَيِّد الصالحين**» بدلاً من «وسيلة الصالحين»، وكذلك هو في السير الذي أحال عليه!

* جاء في ترجمة عبدان بن محمد المروزي (ص١٧٤ س ١٢): «قال أبو نعيم الغفاري: سمعته يقول: **ولدتُ سنة ثلاث وتسعين**». وقد ذكر له المحقق تسعة مصادر ليس في أحد منها هذه الولادة العجيبة، فلا أدري لم يُتعب نفسَهُ بذكر هذه المصادر، وقد سقط من النص ما أفسده فساداً بَيِّناً فالصواب هو: «**ولدتُ ليلة عرفة سنة عشرين، قال: وتوفي ليلة عرفة أيضاً سنة ثلاث وتسعين**»!

* ص ١٨٦ س ٨: «وروى ابن حَزْم بسندٍ أن الأمير عبد الله استفتى **تقي الدين مَخْلَد** في الزنديق، فأفتاه، وذكر خبراً».

قلت: وقع في هذا الخبر تحريف لطيف يتعين تسجيله وسقط ينبغي تكميله:

١ ـ فتقي الدين مَخْلَد، صوابه: **بَقِيّ بن مَخْلَد!**

٢ ـ وتمام النص بعد قوله فأفتاه: «**أنه لا يُقتل حتى يستتاب، وذكر خبراً**».

* ص ٢٣٢ س ١٠: «قلت: فهذه الأمور دالة على **خلال هذا المغتر**».

وهو تحريف ظريف صوابه: «**على انحلال هذا المُعَثَّر**».

* وجاء في ترجمة أبي جعفر الترمذي (ص ٢٤٤ ت ٣٦٥): «شيخ الشافعية بالعراق. **قال ابن شريح**: رحل وسمع... إلخ».

قلت: لم يبين لنا اسم كتاب ابن شريح الذي نقل منه المصنف هذا أو في الأقل المصدر الذي جاء بهذا الخبر، ولكن مهلاً فالنص محرف تحريفاً يتعين تسجيله لطرافته وظرافته، فالصواب فيه: «**شيخ الشافعية بالعراق قبل ابن سريج**»، فتحرفت «**قبل**» إلى «قال» وتصحف «ابن سريج» الفقيه المشهور إلى «ابن شريح».

* جاء في ترجمته أيضاً (ص ٢٤٥ س ٦): «**وقال** الإمام أبو زكريا النووي: **أبى أبو جعفر الجَرْم** بطهارة شعر رسول الله ﷺ». ثم علّق على لفظة «أبو» بقوله: «في الأصل: أبا».

قلت: هكذا أفسد النص وحَرَّفه بسبب سوء قراءته، فصوابه: «**ونقل الإمام أبو زكريا النووي: أنَّ أبا جعفر جَزَمَ بطهارة...**».

* وجاء في ص ٢٧٩ ت ٤٤٩ ما يأتي: «محمد بن عبيد الله بن مرزوق أبو بكر البغدادي **الخطيب** الخلال **القاضي**».

قلت: لم يكن الرجل خطيباً فهو **الخَصِيب**، ولم يكن في الوقت نفسه قاضياً بل كان قاصاً، والفرق بين الاثنين كبير، والرجل فمترجم في تاريخ الخطيب (٣/ ٥٦٩ بتحقيقنا).

* ص ٢٩٧ س ١٨: «**كان يضع رقبته على صدره فتتصلب كأنه خشبة منصوبة**».

وأنا أسأل الدكتور المحقق: كيف يمكن لإنسان أن يضع رقبته على صدره؟ وكيف تَصَوَّر حين قرأ النص ذاك التصلب، وكيف يبقى الإنسان حياً مع

كل ذلك؟ والصواب: أن هذه العبارة محرفة تحريفاً قبيحاً فصوابها: «**كان يضع ذقنه على صدره، فينتصب كأنّه خشبة منصوبة**»!

* ص ٢٩٩ س ١٦ ـ ١٧: «وقال ابن حزم في بعض تواليفه: أعلم الناس من كان أجمعهم للسنن وأضبطهم لها، وأذكرهم لمعانيها **ولأحوال الصحابة**. ولا نعلم هذه الصفة أتم منها في محمد بن نصر المروزي».

قلت: قد شوه التحريف والسقط هذا النص، فصوابه بعد قوله وأضبطهم لها: «**وأذكرهم لمعانيها، وأدراهم بصحيحها، وبما أجمع الناس عليه مما اختلفوا فيه، وما نعلم هذه الصفة بعد الصحابة أتم منها في محمد بن نصر المروزي**».

ومن الطبقة الحادية والثلاثين

* ص ٢٠ س ١٥ عند ذكر وقوع الخوف ببغداد من حيوان يقال له الزيزب: «فأخذ **الأعيان** حيواناً أبلق»، ولا معنى للأعيان هنا، فالصواب: «**الأعوان**»، وهم الشرطة.

* ص ٣٣ س ١٥ في ترجمة الحلاج: «وقد دخل الهند **وأكره الأسفار** وجاور». ولا معنى لها، فالصواب: «**وأكثر الأسفار**».

* ص ٣٥ س ٢ في ترجمة الحلاج أيضاً: «مجلس في صحن **المجلس** سنة»، ولا معنى لها، صوابها: «**المسجد**».

* ص ٣٩ س ٦ في ترجمة الحلاج أيضاً: «استغوى جماعة فكانوا **يستنشقون** بوله ويقولون: إنه يحي الموتى». ثم أشار في الهامش إلى ثلاثة مصادر، والنص عنده محرف إذ كيف كانوا **يستنشقون** بوله؟ الصواب: «**يستشفون ببوله**».

* ص ٤٤ س ٨ في ترجمة الحلاج أيضاً: «ثم ضربت عنقه **وعُلِّق في بارية**». وعَلَّق المحقق على النص بقوله: «البارية: الحصيرة المنسوجة». فأنا أسأله كيف يُعَلَّق بالحصيرة المنسوجة؟ ولم ينتبه إلى أن النص محرف صوابه: «**ولُفَّ في بارية**».

* ص ٤٦ س ١٧: «من أين القصد **ومن أين القصر**؟ وأسأل الدكتور المحقق عن معنى هذا السؤال، ولا أشك أنه لا يستطيع الإجابة إذ لا معنى لهذه

العبارة التي صوابها: «**ومن أين الفقير**».

* ص ٧٣ س ٥ في ترجمة محمد بن أحمد المقدمي: «**وعنه الجِعابي، والطحاوي**». والطحاوي عصريه، فهو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المصري المشهور المتوفى سنة ٣٢١. أما المراد هنا فهو «**الطبراني**» أبو القاسم، وترجمة المقدمي في معجمه الصغير (١٠٦٠).

* ص ١٠١ س ١٠: «والله ما فينا هاشمي صريح ولا قرشي **صريح** ولا عربي فصيح».

الصواب: «**صحيح**» كما في النسخ وغيرها من المصادر، فضلاً عن بلاغة العبارة.

* ص ١٢٨ س ١٧: «**روى عن كثير بن المبارك، وسويد بن نصر**»، وهذا نص محرف تحريفاً ظريفاً إذ صوابه: «**روى كتب ابن المبارك عن سويد بن نصر**»، ومعروف أن سويد ين نصر من أشهر رواة كتب ابن المبارك!

* ص ١٥١ س ١: «**أنما مَصُرت** أعمار الملوك لكثرة شكاية الخلق إياهم إلى الله». ولا معنى للفظة «مصرت» هنا، فالصواب: «**قصرت**».

* ص ١٨٠ س ٣: «وكان أبو العباس على مذهب **السلف**، **يؤمن** بها ولا يؤولها، **ويُمَيّزها** كما جاءت».

قلت: وقع في هذا النص سقط وتحريف:

١ ـ فأما السقط، فقوله بعد لفظة «السلف»: **في الصفات** وهذا هو المراد من قوله: يؤمن بها . . . إلخ.

٢ ـ وأما التحريف فيدل على قلة معرفة المحقق بمثل هذه الأمور وإلا لكان قرأها على الوجه: «**ويُمِرُّها كما جاءت**».

* ص ٢١٨ س ١٢: «محمد بن عبد الله بن يوسف بن خرشيد الدَّوِيري، ويقال: **الدُّوَيْري**» هكذا جاء فيه وقد ظن المحقق أن الاختلاف في الضبط، وليس الأمر كذلك، فالصواب: «ويقال: الدَّبيري»، فدوير التي هي قرية من قرى نيسابور يقال لها «**دبير**» أيضاً كما في أنساب السمعاني ولباب ابن الأثير.

* ص ٢٧٠ س ١٤: «ومحمد بن أحمد **الداحولي**». ولم نجد هذه النسبة

في شيء من كتب الأنساب فهي محرفة صوابها: «الداجوني» وهو مقرىء مشهور.

* ص ٢٧٦ س ١٢: «وقال ابن عدي: ابن حماد متهم فيما يقوله في نعيم ابن حماد لصلابته في **أهل الرّيّ**».

قلت: لا معنى لقوله «في أهل الري» مع أن المحقق قيدها، فالصواب: «**أهل الرأي**» ومن يعرف نعيم بن حماد يعرف ذلك بسهولة ويسر.

* ص ٢٨٢ س ١٧: «أنَّ الخاقاني لما تَقَلَّد الوزارة وجه إلى **المُرِّي** بمالٍ كثير فأبى أن يقبله». وهذا النص في ترجمة أبي جعفر الطبري، ولولا أنه ضبط «المُرّي» بالحركات لقلت إنه من غلط الطبع الذي لا يسلم منه كتاب، ولكنه من عدم تدبر النصوص، فالصواب الذي ليس فيه ارتياب: «**الطبري**».

ومن الطبقة الثانية والثلاثين

* ص ٤٠٧ س ٣ في ترجمة الزجاج، ذكر له كتاب «**الاستقامة**»، وذكر للمترجم عدداً كبيراً من المصادر، ولم يدرك أن الزجاج لم يؤلف كتاباً بهذا العنوان، وأنه تحريف صوابه: «**الاشتقاق**».

* ص ٤١١ س ١٢: «ضمن حامد **سواد الطرق**»، ولم أسمع بمثل هذا ولا قرأت، إنما الصواب: «**سواد العراق**».

* ص ٤٢٥ س ٢٢ في ترجمة ابن خزيمة: «رأى جار لابن خزيمة من أهل العلم كأنَّ لوحاً عليه صورة نبينا ﷺ وابن خزيمة **يعتقله**، فقال المُعَبِّر: هذا رجل يحيي سنة رسول الله ﷺ».

قلت: لا أدري كيف فهم (المحقق) لفظة «يعتقله» في هذا السياق، والصواب البَيِّن كما في النسخ: «**يصقُلُه**» بما فيها النسخة الموجودة بدار الكتب المصرية وهي المعتمدة الفريدة عند الدكتور.

* ص ٤٦٧ س ١٧: «وأبو حفص بن **الزيجات**»، وبحثنا عنه فلم نجده فإذا به: «**أبو حفص ابن الزَّيَّات**»!

* ص ٥١٨ س ٦ في ترجمة عبد الله بن أبي داود السجستاني جاء النص الآتي: «**سمعت علي بن عبد الله الداهري يقول: سمعت محمد بن أحمد بن عمرو يقول: ابني عبد الله كذاب**».

قال بشار: فأنا أسأل الدكتور: من هذا الذي قال: ابني عبد الله كذاب؟ فالنص يشير إلى أن قائل ذلك هو: «محمد بن أحمد بن عمرو». وأسأل بعد ذلك: من محمد بن أحمد بن عمرو هذا؟ ليس هناك من جواب سوى أن عبد الله المقصود هنا هو عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، فكيف إذن يقول عنه شخص اسمه «محمد بن أحمد بن عمرو[1]: ابني عبد الله كذاب؟

ولكن يبدو أن هذا كله جائز عند الدكتور المؤرخ المحقق الذي لم يدرك مع كل هذا الذي ذكرته أن النص أُفسد بسبب سقط وتحريف، فالصواب فيه ما يأتي:

«**سمعت علي بن عبد الله الداهري يقول: سمعت أحمد بن محمد بن عمرو يقول: سمعت علي بن الحسين بن الجنيد يقول: سمعت أبا داود السجستاني يقول: ابني عبد الله كذاب**». فتأمل أخي القارىء النص الذي جاء في طبعة الدكتور وبين النص الصحيح، واسأله: ما فائدة عشرات المصادر التي ذكرها في الحاشية؟!

* ص ٥٢٣ س ٧ جاء في ترجمة ابن السراج النحوي المشهور عند الكلام على مؤلفاته: وكتاب «**احتجاج الفَرَّاء**» وقيّد المحقق «الفراء» بالحركات خوفاً من أن يقع فيها تصحيف أو تحريف، وفاته أن الصواب في كل ذلك، وفي المصادر الكثيرة التي ذكرها من غير فائدة: «**احتجاج القُرَّاء**».

* ص ٥٥٧ س ١٤ ت ٣٥٣: «إسماعيل **بن سليمان**، أبو معمر البزاز».

قلت: لم يستطع أن يقف على ترجمة له، وأنّى له ذلك واسم أبيه محرف صوابه «**سعدان**»، وهو مترجم في تاريخ الخطيب (٧/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥).

* ص ٥٦٦ س ١٥ في ترجمة عبد الواحد بن محمد المهتدي بالله ابن الواثق، قال: «**حديثه في جزئي**».

قلت: ليفسر لنا الدكتور هذه العبارة وأي جزء من أجزاء الذهبي هذا الذي تضمن حديثه، وهو تحريف لطيف ظريف يستحق التسجيل فإن لفظة «جزئي» منحوتة من كلمتين هما: «جزء بِيْبَى»، وبيبى هي الشيخة المعمرة المسندة بِيْبَىٰ

---

(١) وهو أضافة إلى ذلك مقلوب بهذه الصيغة!

بنت عبد الصمد بن علي بن محمد الهرثمية الهروية المتوفاة سنة ٤٧٧هـ، وهذا الجزء مما روته عن عبد الرحمن بن أبي شريح عالياً، فاشتهر بها.

* ص ٥٧٢ س ١٣: «وكان حسينك التميمي **سَلّمه أبو موالي أبي نصر حتى حج به** وسَمَّعه ببغداد».

قلت: لا أدري كيف فهم المحقق هذا النص فقبله كما هو مع أنه لا معنى له البتة، فصوابه: «... **وسَلّمه أبوه إلى أبي نصر (محمد بن الطيب الكشي الزاهد) حين حَجَّ وسَمَّعَهُ ببغداد**».

* ص ٦٢٢ س ١٨ ت ٥٠١: «**أحمد بن عيسى زُغْبة، روى عن محمد بن** أحمد بن إبراهيم بن أحمد الحداد المصري».

قلت: هكذا جاءت هذه الترجمة عند المحقق، وقد سقط منها أكثر اسم المترجم ونسبه وتحرف الباقي فكانت الحصيلة هذا الذي تراه، بحيث صار المترجم هو المعروف بزغبة، وفيما يأتي النص الصحيح، وأترك للقارىء الحكم:

«**أحمد بن محمد بن عبد الله، أبو العباس الوَشَّاء، آخر من روى عن عيسى زغبة. روى عنه محمد بن أحمد...**».

* ص ٦٣٤ س ٤: «أخذ القراءة عرضاً عن **أبي شبيب السدوسي**»، ونسأل الدكتور عن أبي شبيب السدوسي هذا فلا يستطيع الإجابة لأنه لا وجود له فهو محرف عن «**أبي شُعَيْب السُّوسي**»!

ومن الطبقة الثالثة والثلاثين

* ص ١٤٨ ت ١٧٢: «صالح بن محمد بن شاذان، أبو الفضل **الكُرْدي** الإصبهاني».

قلت: لا نعرف أحداً من الأكراد في مدينة أصبهان، وهي قراءة معوجة صوابها: «... **أبو الفضل الكَرَجي ثم الأصبهاني**». ولم يستطع الوقوف على مصدر ترجمه مع أنه مترجم في طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ ٤ / ٢٩٧ وفي أخبار أصبهان لأبي نعيم ١ / ٣٤٩ ومنه نقل المؤلف.

* ص ١٤٩ س ٧: «**وأحسبه واضع تلك النسخة، والحسن بن علي الزهري**». وهي عبارة لا معنى لها، صوابها: «**وأحسبه واضع تلك النسخة.**

غمَزَهُ الحسن بن علي الزهري». وهذا الغَمْز الذي أشار إليه المؤلف ذكره الخطيب في تاريخه ١١ / ٢٨ نقلاً من سؤالات حمزة بن يوسف السهمي (رقم ٣٣٩). ومن الطريف أن المحقق المولع بحشد المصادر لم يستطع الوقوف على من ترجمه، وقد أشرت إلى أنه مترجم في سؤالات السهمي، وتاريخ الخطيب، وهو في «الطائي» من الأنساب لأبي سعد السمعاني، وله ترجمة في ميزان الاعتدال ٢ / ٢٩٠ ومختصراته.

* جاء في ترجمة أبي عثمان الكلاعي الإشبيلي (ص ١٧١ ـ ١٧٢) ما يأتي:

«سمع . . . وأبي يعقوب إسحاق المنجنيقي، وعبد الله بن محمد بن علي الباجي، وأحمد بن عبادة».

قلت: هذا خلط عجيب بين شيوخه والرواة عنه، سقط من النص شيء جعل الرواة عنه شيوخاً له من غير أن يفطن المحقق إلى شيءٍ من ذلك مع أنه ذكر ثلاثة مصادر له، وصواب العبارة كما يأتي:

«سمع . . . وأبي يعقوب إسحاق المنجنيقي، وأبي بكر ابن الإمام، ويموت بن المُزَرِّع. روى عنه محمد بن عمر بن عبد العزيز، وعبد الله بن محمد بن علي الباجي، وأحمد بن عبادة».

* ومثله ما جاء في ترجمة محمد بن الزاهد الشهير أبي عثمان سعيد بن إسماعيل الحيري النيسابوري (ت٢٤٩ ص ١٧٩):

«سمع . . . وبكر بن سهل الدمياطي، وأبو أحمد الحاكم، وابنه أبو سعيد». فلم يسأل نفسه كيف جاز أن يقول «أبو» وقبلها «سمع»، ولا تصور كيف يسمع من ابنه أبي سعيد، ولكن الدكتور لا يلتفت إلى مثل هذه الأمور التي ربما عَدَّها تافهة، والنص الصحيح هو:

«سمع . . . وبكر بن سهل الدمياطي. وكان واسع الرحلة. ولم يزل يسمع إلى أن توفي، روى عنه أبو علي الحافظ، وأبو أحمد الحاكم، وابنه أبو سعيد». والطريف أنه أشار في الهامش إلى سير أعلام النبلاء ١٥ / ٢٥٨ فلو راجعه لوجد معنى هذا الذي ذكرناه.

* وجاء في ترجمة أبي القاسم أحمد بن زياد اللخمي القرطبي المتوفى سنة

٣٢٦ (ت ٢٦٤): «وكان فاضلاً زاهداً، **يُضَعَّف لقلته**». وهذا تحريف لطيف لم يسأل (المحقق) نفسه عن معناه، وصوابه: «**يُضَعَّف لغفلته**».

* وجاء في ترجمة أبي عبد الله محمد بن القاسم المحاربي الكوفي (ت ٣٠٢): «وكان ابن سعيد يقرأ عليه **كتاب النَّهْي** عن حسين بن نصر بن مزاحم».

قلت: الدكتور مؤرخ، فلم يسأل نفسه عن كتاب «النهي» هذا وعلاقته بحُسين بن نصر بن مزاحم، إنما هو كتاب «**النهر**» والمراد «النهروان» والحسين من الرواة عن أبيه نصر بن مزاحم المنقري المتوفى سنة ٢١٢هـ.

* وجاء في ترجمة أبي محمد الحسن بن علي البربهاري الفقيه الحنبلي الشهير ت٣٤٤): «وقال أبو الحسين ابن الفراء: كان للبربهاري **مجالدات** ومقامات في الدين كبيرة، وكان المخالفون **يغيظون** قلب السلطان عليه».

قلت: النص في طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٤٤، وصواب «مجالدات»: «**مجاهدات**»، وصواب «يغيظون»: «**يغلظون**».

* وجاء في ترجمة ابن زبر الربعي القاضي المشهور (ت ٣٤٤): «وسمع عباساً الدوري . . . **وأبا داود السَّخْتياني**».

قلت: هكذا قيّد «السختياني» بالحركات خوفاً من أن يقع فيها تصحيف أو تحريف، ولكنه لم يُعَرِّفه لنا على غير عادته، والمبتدىء يعلم أن هذا تحريف صوابه «**السِّجِسْتاني**» وهو سليمان بن الأشعث صاحب كتاب «السنن» المشهور.

* وجاء في ترجمة منصور بن محمد بن علي بن قَرِينة (ت ٤٧٠): «وقرأوا كل **الكبار** من أصل حماد بن شاكر».

قلت: لم يوضح لنا معنى هذه الجملة، وإنما الصواب: «**الكتاب**».

* وجاء في ترجمة أبي الحسين أحمد بن محمد بن ميمون البغدادي الكاتب الوزير (ت ٤٨٠): «ولي الوزارة . . . فبقي شهراً وعُزِل، **فنُصب** أبو عبد الله البريدي، ومات بعد أشهر في المحرم مسجوناً».

قلت: تحرف النص بحيث برىء البريدي من فعلته، ذلك أن الصواب: « . . . فبقي شهراً وعزل، **قبض عليه** أبو عبد الله البريدي»!

* وجاء في ص ٣٠٦ ت ٥٤٩: «عبد الله بن المغلس الأندلسي **الدمشقي** الزاهد . . وله ذرية **بِوَشْقة**».

قلت: هذا تحريف لطيف، فالصواب في نسبته: «**الوَشْقي**». وقد قال المؤلف: «وله ذرية بوشْقة»، وهي بلدة بالأندلس معروفة ذكرها ياقوت في معجم البلدان (٥ / ٣٧٧ ط. صادر)، ولم يستطع المحقق الوقوف على مصدر له، وهو في تاريخ ابن الفرضي (رقم ٦٨٣).

* وجاء في ص ٣٠٦ ت ٥٥٣ ما يأتي: «عثمان بن **مروان**، أبو القاسم النهاوندي شيخ الصوفية». وقال في تعليقه: «انظر عن عثمان بن **مروان** في تاريخ دمشق» فأكد أنه عنده ابن «**مروان**» مع أن الصحيح فيه «**مردان**» بالدال بدل الواو كما جاء في الصفحة التي بعدها ولكن المحقق لا يدري ما يخط قلمه.

* وجاء في ترجمة محمد بن عُزَيْر أبي بكر السجستاني مصنف «غريب القرآن» النص الآتي: (ت٥٨٥ ص ٣١٨): «**قال ابن ناصر: وقد كتب النسخة عن المصنف وفيه الترجمة تأليف محمد بن عزير بالراء غير معجمة. وكذلك رأيت نسخة بخط محمد بن نجدة، وكان في غاية الاتقان**».

قلت: وقع في هذا النص سقط كثير أفسده وأَقَلَّ قيمته، وإليك النص الصحيح لتدرك الأمر:

«**قال ابن ناصر: رأيتُ نسخةً «بالغريب» بخط إبراهيم بن محمد الطبري المعروف بتوزون، وكان ضابطاً، وقد كتب نسخةً عن المصنف، وفيه الترجمة: تأليف محمد بن عُزَيْر، بالراء غير معجمة. وكذلك رأيتُ نسخةً بخط محمد بن نجدة الطبري.**

وقال ابن عامر، هو العبدري: قال شيخنا عبد المحسن الشِّيْحي: رأيت بخط محمد بن نجدة، وكان في غاية الاتقان».

ومن الطبقة الرابعة والثلاثين

* ص ١٣ س ٨ عند ذكر وفاة أبي طاهر القرمطي: «وهو الذي قتل الحجيج **وأشياخهم** مرات».

قلت: هذا تحريف لطيف، لم يسأل المحقق: من أشياخ الحجيج هؤلاء؟ إنما الصواب: «**واستباحهم**».

* ص ٣٢ س ٩: «الإمام أبو الفضل **التِّنِّيسي** العباس بن عيسى الفقيه». ثم نقل المؤلف عن القاضي عياض شيئاً من ترجمة أبي الفضل ونسبته في السطر

الأخير من الصفحة «التِّنِّيسي» أيضاً، وكله غلط محض، فنسبة هذا العالم هي «**المَمْسي**» منسوب إلى «مَمْس» قرية بالمغرب، وترجمته في ترتيب المدارك للقاضي عياض ٣/ ٣٢٠ ـ ٣٢١.

* ص ١١٣ س ٨ في ترجمة محمد بن عيسى الفقيه الحنفي قاضي بغداد: «وكان ثقة مشهوراً بالفقه **والتصوف** لا مطعن عليه».

قلت: هذا الرجل القاضي لم يكن صوفياً، ولكن التحريف اللطيف هو الذي صيَّره صوفياً، فالصواب: «مشهوراً بالفقه والتصوّن» بالنون!

* وجاء في ترجمة أبي الحسن علي بن محمد القزويني (ص ١٢٦ س ٣ ـ ٤): «**سمع يحيى بن عبدك القزويني، وعباساً الدوري ببغداد، والحسن بن علي بن عفان، وإبراهيم بن برة باليمن**».

قلت: سقط من هذا النص الكثير فأفسده، وإليك صوابه:

«**سمع يحيى بن عبدك بقَزْوين، وعباساً الدوري وحنبل بن إسحاق ويحيى ابن أبي طالب ببغداد، والحسن بن علي بن عفان، وإبراهيم بن أبي العنبس، وجماعة بالكوفة، وعلي بن عبد العزيز بمكة، وإسحاق الدَّبَري وإبراهيم بن برة باليمن**»!

* وجاء في ترجمة أبي الحسن القزويني المذكور (ص ١٢٧ س ١ ـ ٢):

«.. عن قيس بن عُباد، عن **أبي سعيد الجُندي**، قال: من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة...».

قلت: لم يبين لنا المحقق من هو أبو سعيد الجُنْدي هذا، هل هو صحابي أم تابعي؟ ولم يخرج حديثه الموقوف هذا، والمبتدىء يعرف أنه محرف صوابه «**عن أبي سعيد الخُدْري**». وحديثه الموقوف هذا أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (٩٥٣) من طريق شعبة، كما أخرجه من طريق سفيان (٩٥٤). ورواه (٩٥٢) من طريق شعبة مرفوعاً، والموقوف أصح.

* وفي ترجمة أبي إسحاق إبراهيم بن شيبان القرميسيني الصوفي اختلط شيوخه بالرواة عنه بسبب السقط أيضاً، فقد جاء فيه (ص ١٤٦ س ٣ ـ ٤):

«**صحب إبراهيم الخواص، ومحمد بن إسماعيل المغربي، ومحمد بن عبد الله الرازي، ومحمد بن محمد بن ثوابة وغيرهم**»، مع أنه ذكر له ستة عشر

مصدراً لم يستفد منها شيئاً، فالنص الصحيح كما يأتي:

«صحب إبراهيم الخواص، ومحمد بن إسماعيل المغربي. وحَدَّث عن علي بن الحسن بن أبي العنبر، روى عنه الفقيه أبو زيد المروزي، ومحمد بن عبد الله الرازي، ومحمد بن محمد بن ثوابة وغيرهم».

* وجاء في ترجمة علي بن داود أبي الحسن الأذربيجاني المؤدب (ص ١٦٣ س ١٣): «سكن المزة، **وصنَّف بالنيرب** في شوال سنة ثمان عن تمتام و...». وعَرَّف لنا المزة والنيرب لكنه لم يبين ماذا صَنَّف في شوال سنة ثمان عن تمتام وجماعته، ولم يفطن إلى هذا التحريف اللطيف الذي صوابه: «**وحَدَّث**».

* وجاء في ترجمة عمر بن الحسن أبي الحسين ابن الأُشناني (ص ١٧٦ س ١٤):

«قال أبو عبد الرحمن السلمي: سألت الدارقطني عن عمر بن الأشناني، فقال: **سعيد**».

قلت: هذا تحريف ظريف يستحق التسجيل، وآية ذلك أننا لم نسمع مثل هذه اللفظة في علم الجرح والتعديل، ولذلك يتعين تسجيلها. على أنني زعمتُ أن الصواب فيها: «**ضعيف**»، كما جاء في سؤالات السلمي للدارقطني (٢٠٥)، وكما هي في تاريخ الخطيب ١٣ / ١٩٢!

* وجاء في ترجمة محمد بن حاتم ابن خزيمة الأُسامي (ص ١٧٩ س ١): «**من وَلَد أُسامة بن زيد الحُباب**». هكذا جَوَّد المحقق المؤرخ «الحُباب» بالضم زيادة في الضبط والتدقيق، ولكنه لم يبين لنا من هذا «الحُباب» فقد قرأنا كتب التراجم والرجال واطلعنا على سير الصحابة والتابعين فلم نجد فيهم «أسامة بن زيد الحُباب» هذا، فإذا هو «أسامة بن زيد الحِبّ»، إذ كان حِبَّ رسول الله ﷺ ومولاه وابن مولاه.

* ومن طرائف التحريفات العجيبة والتخليطات الغريبة ما وقع عند المحقق في الترجمة رقم ٣٥١ من هذه الطبقة حيث جاء فيها:

«علي بن محمد أبو الحسن المري الدمشقي المقرىء. قرأ على هارون بن موسى الأخفش، وعلى أبيه محمد بن أحمد المري. وقرأ عليه سلامة بن الربيع

المطرز، ومحمد بن أحمد ابن الجبني. ووالده هو محمد بن عمر بن أبان بن الوليد القاضي أبو الحسن الطبري، ولي قضاء أصبهان مدة. . .إلخ». ثم قال الدكتور المحقق في تعليق له: «**انظر عن علي بن محمد المري في ذكر أخبار أصبهان ٢ / ١٦**».

قلت: هكذا وقعت هذه الترجمة، وهكذا عَلَّق عليها المحقق المدقق الذي لا يدري ماذا يخط قلمه، ولو قرأ النص لوجد أن كل ما فيه متناقض، وكذلك تعليقه. والحق أن هذا النص يتكون من ترجمتين ألصقهما المحقق، وإليك **الترجمة الأولى**:

«ـ علي بن محمد، أبو الحُسين المري الدمشقي المقرىء.

قرأ على هارون بن موسى الأخفش، وعلى أبيه محمد بن أحمد المُرِّي. قرأ عليه سلامة بن الربيع المطرز، ومحمد بن أحمد ابن الجبني. ووالده هو محمد بن أحمد بن محمد بن الوليد الدمشقي، أحد مَن قرأ على ابن ذكوان، ولا يُعرف إلا بابنه».

أما الترجمة الثانية فهي:

«ـ علي بن محمد بن عمر بن أبان بن الوليد، القاضي أبو الحُسين الطبري، وَلِيَ قضاءَ أصبهان مدة . . . إلخ».

فتأمل صنيع المحقق الذي:

١ ـ جعل الترجمتين ترجمة واحدة.

٢ ـ والذي ذكر أولاً أن اسم والده هو محمد بن أحمد المري، ثم قال بعد ذلك أن اسمه محمد بن عمر بن أبان الطبري.

٣ ـ والذي ظن علي بن محمد المري الدمشقي هو علي بن محمد بن عمر الطبري فقال في تعليقه «انظر عن علي بن محمد المري في ذكر أخبار أصبهان»، مع أن المذكور في أخبار أصبهان هو علي بن محمد بن عمر الطبري، وأين هذا من ذاك الدمشقي؟

ومن الطبقة الخامسة والثلاثين

* جاء في حوادث سنة ٣٤٥ (ص ٢٢١) عند الكلام على خروج روزبهان الديلمي على معز الدولة:

«وفيها خرج روزبهان الديلمي على معز الدولة، وانحاز المهلبي بمن معه»

وقد سقط من النص ما أفسده، وفيما يأتي النص الصحيح:

«**وفيها خرج روزبهان الديلمي على معز الدولة، فَسَيَّر الوزير المهلبي لقتاله، فلما كان بقرب الأهواز تَسَلَّل رجال المهلبي إلى روزبهان فانحاز المهبلي بمن معه**».

* ومثله ما وقع في حوادث سنة ٣٤٧ (ص ٢٢٦ س ٧ ـ ٨):

«. . . **فنزح عنها ناصر الدولة بن حمدان إلى نصيبين، فسار ناصر الدولة إلى مَيّافارقين**».

قلت: طالب العلم المبتدىء يعلم حين يقرأ هذا النص أنه غير مستقيم وأنه قد سقط منه شيء لتكرار «ناصر الدولة» فيه لغير ضرورة، والنص الصحيح هو:

«. . . **فنزح عنها ناصر الدولة بن حمدان فسار وراءه إلى نصيبين، وخَلَّف على الموصل سبكتكين الحاجب، ونزل نصيبين، فسار ناصر الدولة إلى مَيّافارقين**».

* وجاء في ترجمة أبي القاسم التنوخي (ص ٢٦٦ س ٩): «كان أبي يحفظ **للطالبيين** سبع مئة قصيدة».

قلت: لا علاقة للطالبيين بهذا، فالصواب: «**للطائيين**»، وهي كذلك في المصادر التي ذكرها ولم يستفد منها شيئاً.

* وجاء في ترجمة على بن الفضل الستوري (ص ٢٨٢ س ١٣): «وله جزء عن ابن عرفة رواه **ابن التُّنّ** عن جده. . .».

قلت: هكذا شدد تاء «التُّن» وضمها ولم يسأل نفسه من ابن «التن» هذا، فإذا سأل لم يجد جواباً، لأنه مصحف صوابه «**ابن البُن**»، وقد جاء على الوجه في المصادر التي ذكرها ولم يراجعها ومنها سير أعلام النبلاء للمؤلف ١٥ / ٤٤٣ حيث قال: «روى جزءَه النفيس ابن البُن عن جده. . . إلخ»، وابن البُن هذا هو الشيخ الفقيه العالم أبو القاسم الحسين بن الحسن الأسدي الدمشقي الشافعي المعروف بابن البن المتوفى سنة ٥٥١ والمترجم في وفيات السنة المذكورة من هذا الكتاب.

* وجاء في ترجمة أبي الفضل بكر بن محمد بن العلاء البصري المالكي

(ص ٢٩٦ س ٥): «**وسمع موطأ القعنبي من أحمد بن موسى السامري**» وأحَبَّ أن يعلق فقال: «في سير أعلام النبلاء ١٥ / ٥٣٨: سمع الموطأ من أحمد بن موسى السَّامي. ويقول خادم العلم محقق هذا الكتاب عمر عبد السلام تدمري: إن من يقرأ عبارة المؤلف ـ رحمه الله ـ كما وردت في سير أعلام النبلاء يعرف بداهة أن الموطأ يقصد به موطأ الإمام مالك، وهو المشهور، ولكن الرواية في (تاريخ الإسلام) تفيد أن المقصود «موطأ القعنبي»! (علامة التعجب هذه من موضع الدكتور دلالة على تعجبه) والقعنبي هو: عبد الله بن مسلمة بن قعنب الإمام شيخ الإسلام راوي موطأ الإمام مالك وليس صاحبه. توفي سنة ٢٢١».

قلت: التحريف لطيف إذ جعل أحمد بن موسى من أهل سامراء، وهو ليس منهم، بل هو «سامي» من سامة بن لؤي، وهو بصري. وأما التعليق فسخيف لأن من له أدنى معرفة بالعلم يعلم أن المؤلفين ينسبون موطأ مالك إلى أصحابه لتمييز الروايات فيقولون: «موطأ القعنبي»، و«موطأ أبي مصعب»، و«موطأ سويد» . . . إلخ، فلا حاجة للعجب فضلاً عن الاستعجاب.

* ومن طرائف ما وقع في ترجمة أبي بكر ابن الحداد المصري الفقيه الشافعي المعروف أن المؤلف نقل نصاً طويلاً من كتاب «قضاة مصر» لابن زولاق، ثم إن الناسخ الذي اعتمده الدكتور المحقق أراد أن يختصر هذا النص، فقال في أثنائه: «**وذكر من أوصافه الجميلة ما تقدم، وأنه كان حسن الثياب** . . . إلخ». (ص٣٠٤ س ١١). وهذا من أعجب ما رأيت فإن النص موجود في النسخ كافة وهو:

«وكان فقيهاً متعبداً يُحْسِنُ علوماً كثيرة منها علم القرآن، وقول الشافعي، وعلم الحديث، والأسماء، والكُنى، واللغة، واختلاف الفقهاء، وأيام الناس، وسير الجاهلية، والشعر والنسب، ويحفظ شعراً كثيراً، ويجيد الشعر، ويختم في كل يوم وليلة، ويصوم يوماً ويوماً، ويختم يوم الجمعة ختمة أخرى في ركعتين في الجامع قبل صلاة الجمعة سوى التي يختمها كل يوم، حسن الثياب رفيعها . . . إلخ»

وقد أعاد المؤلف هذا النص في سير أعلام النبلاء ١٥ / ٤٤٨ ـ ٤٤٩ بنصه، فهل رأيتم مثل هذا؟

* وجاء في ترجمة محمد بن الحسن أبي نعيم الإستراباذي (ص ٣٣٣ س ١٢): «**أملى عن الحسن بن علي الذهلي. وعنه أبو سعد عبد الرحمن بن محمد ابن محمد الإدريسي، وقال: هو قال: والدي ثنا بسمرقند**».

قلت: وقع في هذا النص سقط وتحريف ظريف، فأما السقط الذي خَلَط الأسماء واخترع اسماً جديداً لا وجود له هو «**الحسن بن علي الذهلي**» فهو: «**أملى عن الحسن بن المثنى، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، وموسى بن إبراهيم الحافظ، وإبراهيم بن علي الذهلي**».

وأما التحريف اللطيف الظريف ففي قوله: «وقال: هو قال: والدي ثنا بسمرقند، إذ صوابه: «**وقال: هو خال والدي، حدثنا بسمرقند**».

* ومن طرائف التصحيفات ما جاء في ترجمة محمد بن علي بن أحمد بن رستم أبي بكر البغدادي المادرائي الكاتب الوزير (ص ٣٣٨ س ١): «ولم يكن لأبي بكر بلاغة الكتاب **المنتسبين**». وهو اصطلاح في الكتّاب لم أسمع به، إنما الصواب: «**الكُتَّاب المُنْشِئين**».

* وجاء في ترجمة أبي بكر هذا أيضاً (ص ٣٣٨ س ٤): «وقد وزر أيضاً لأبي الجيش خمارويه، فلما قُتل أبو الجيش وأُجلس مكانه ابنه هارون ابن أبي الجيش استوزر أبا بكر».

قلت: لو تأمل النص لوجده مضطرباً متناقضاً، إذ كيف يقول أولاً وقد وزر أيضاً لأبي الجيش، ثم يبين أن ابنه هارون استوزر أبا بكر هذا؟

الصواب: «وقد وزر **أبوه** أيضاً لأبي الجيش ... إلخ» وبها يستقيم المعنى، وقد سقطت من المحقق فلم يفطن إليها.

* وجاءت في ص ٣٥٣ الترجمة ٥٨٩ كما يأتي: «**عبد الرحمن بن أحمد ابن محمد بن سيان،** أبو مسلم الأصبهاني المذكر». وعَلّق المحقق فقال: «انظر عن عبد الرحمن بن أحمد: ذكر أخبار أصبهان ٢ / ١١٩».

فأسأل الدكتور: هل الذي أشار إليه في أخبار أصبهان اسمه «عبد الرحمن ابن أحمد»، وهل هو ابن «سيان»؟ حتى يصر على إعادة الخطأ في المتن والتعليق؟ الجواب كلا، فالاسم كله محرف صوابه: «**عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن سياه، أبو مسلم الأصبهاني**»، فاسم أبيه وجده جاء مقلوباً، وتحرف

«سياه»، وهو الأسود بالفارسية، إلى «سيان»!

* ونترك هذه الأشياء البسيطة التي لا تُعد ولا تحصى لنذكر ما هو أكثر طرافة، فنجد في ترجمة الأصم وفي الصفحة ٣٦٨ سقطاً كبيراً وتحريفاً قبيحاً وتعليقاً عجيباً حين ساق المؤلف بأسانيده حديث نافع عن ابن عمر: «بعث رسول الله ﷺ سرية إلى نجد . . . الحديث»، فجاء عنده وهو يسوق الأسانيد:

«(ح) وأنا أحمد بن إسحاق الأبرقوهي، أنا أبو المفاخر محمد بن محمد بن سعد المأموني. وأنا علي بن القيِّم، أنا الجُوَّجاني وحده، وقال في رواية الصوفي وابن رواج: أنا عبد الرحمن السلمي فقط».

وأول ما نلاحظه على هذا النص أنه سقط منه شيء لا بد أن يكون غير قليل، فأين رواية الصوفي التي يشير إليها، وأين رواية ابن رواج؟ والحق أن المحقق لا خبرة له البتة بالأسانيد مهما تغيرت وتبدلت، فهو كالألة يقرأ ما يُكتب له من غير تمعن أو نظر فيه، ومهما يكن من أمر فالنص الصحيح كما جاء في النسخ كافة هو الآتي:

«(ح) وأخبرنا أحمد بن إسحاق الأبرقوهي، قال: أخبرنا أبو المفاخر محمد ابن محمد بن سعد المأموني. وأخبرنا علي بن القَيِّم، قال: أخبرنا محمد بن إبراهيم الفيروزآبادي. وأخبرنا سنقر بن عبد الله الحلبي، قال: حدثنا علي بن محمود الصوفي. وأخبرنا بلال المغيثي ومحمد بن عبد الرحيم القرشي، قالا: أخبرنا عبد الوهاب بن رواج، قالوا: أخبرنا أبو طاهر السَّلَفي، قال: أخبرنا أبو عبد الله الثقفي، قال: أخبرنا السُّلَمي والجرجاني ـ لكن قال الثقفي في رواية المأموني ـ: أخبرنا الجرجاني وحده، وقال في رواية الصوفي وابن رواج: أخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي».

وأما التحريف القبيح فقد وقع في «**الجرجاني**» حيث تحرفت إلى: «**الجُوَّجَاني**». ثم زاد (المحقق) الطين بلة حينما عَلَّق تعليقاً عجيباً فيه جراءة غريبة بحيث قال: «قال المؤلف ـ رحمه الله ـ: الجُوَّجَاني: بجيمين وواو ثقيلة نسبة إلى جوجان من أعمال نيسابور» ثم أحال على المشتبه ١ / ١٨٨.

وهذا التعليق الغريب يوحي للقارىء أن المحقق راجع فَعَلِم هذه المعلومة وأثبت من كتاب يُعْنَى بضبط الأسماء والأنساب هو كتاب المشتبه للمصنف أن

«الجُوَّجاني» الذي جاء عنده، وهو الذي روى عن الأصم، وروى عنه علي بن القيِّم (وكيف يروي عنه علي بن القيم؟) هو هذا. وكل هذا بلا ريب تلبيس وتدليس، وإذا حَسَّنا القول والظن فهو جهل مدقع يدل على غيابٍ لأدنى معرفة بهذا العلم، فقد قال الذهبي في المشتبه بعد الذي نقله المحقق: «منها أبو عمرو الفراتي الجُوَّجاني يروي عن الهيثم بن كليب. ومنها القاضي أبو العلاء صاعد بن محمد الحنفي الجُوَّجاني».

فهذ الذي ذكره المؤلف الذهبي في المشتبه (ص ١٨٨) ولا يمكن البتة أن يكون أحد هذين العَلَمين هو المقصود بالإسناد المذكور آنفاً.

ولا نريد هنا بيانَ أن المؤلف الذهبي قد أخطأ في هذه المسألة أصلاً وأن الصَّواب في التي نُسِبَ إليها أبو عمرو الفراتي وصاعد القاضي هي «خُوجان» ـ بخاء معجمة مضمومة ثم واو ساكنة ثم جيم مفتوحة، وبعد الألف نون، وهي قصبة أستوا أحد رساتيق نيسابور، فهو أمر قد تكفَّل بالرد عليه وبيانه وتوضيحه العلامة ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه ٢ / ٥١١ ـ ٥١٣، لكننا نريد أن نبين أن هذه النسبة قد تحرفت عند المحقق فذهب هذا المذهب الغريب العجيب، والصواب فيها: «**الجُرْجاني**» نسبة إلى «جُرْجان» المدينة المشهورة، وهو محمد ابن إبراهيم الجرجاني من الرواة المشهورين عن الأصم، بل هو مذكور قبل ثلاث صفحات فقط في طبعة الدكتور المحقق (ص ٣٦٥ س ٢٤) حيث عَدَّه المؤلف ضمن الرواة عن الأصم! وهو مسند أصبهان توفي بها سنة ٤٠٨هـ. وهو مترجم في السنة المذكورة من تاريخ الإسلام، وقال المؤلف هناك: «فسمع من الأصم وعِدَّة. وحديثه من أعلى شيءٍ في الثقفيات» (٩ / ١٣٤). قلت: فهذا الحديث منها فهو في الثقفيات، فقد رواه الثقفي عنه.

* وقد بينا في الفصل الثالث من هذه الدراسة كيف يُدَلِّس المحقق فيذهب إلى كتب الأنساب يستنطقها بما لم تنطق إذ تتحرف النسبة عنه فيُعَرِّف المُحَرَّف، وهو أمر عجيب. وقد جاء في ترجمة حمزة بن محمد أبي أحمد العَقبي البغدادي وهو يذكر الرواة عنه (ص ٣٧٥ س ١٤): «**وأبو القاسم الجَرْمي**»، فعلق عليها بالتعليق البارد الآتي:

«الجَرْمي: بفتح الجيم وسكون الراء المهملة. هذه النسبة إلى جَرْم، وهي

قبيلة من اليمن، وهو جَرْم بن زبان بن عمران بن الحاف بن قضاعة. قال ابن حبيب: وفي بجيلة جَرْم بن عَلَقَة بن أنمار، وفي عاملة جَرْم بن شعل بن معاوية ابن عاملة. وفي طيء جَرْم وهو ثعلبة بن عمرو بن الغوث». ثم أحال على كتاب الأنساب للسمعاني ٣ / ٢٣٣.

والسؤال المطروح بدل كل هذا الكلام الفاسد: هل كان أبو القاسم هذا جَرْمياً ومن هو؟

والجواب عن ذلك بسيط وهو: كلا، لم يكن الرجل جَرْمياً ولا نُسِب إلى شيءٍ مما ذكره المحقق ولا ذكر أحدٌ ذلك قبله البتة، فهو رجل بغدادي من أهل الحربية اسمه عبد الرحمن بن عُبيد الله السمسار ويُعرف بابن الحُرْفي ـ بضم الحاء المهملة وسكون الراء وكسر الفاء ـ وهي نسبة تُقال للبقال ببغداد ولمن يبيع الأشياء التي تتعلق بالبزور والبقالين، وهو مترجم في تاريخ الخطيب (١١ / ٦١٢ بتحقيقنا) وفي «الحُرْفي» من أنساب السمعاني، وفي وفيات سنة (٤٢٣) من تاريخ الإسلام هذا (٩ / ٣٨٩ بتحقيقنا)، وفي غيرها.

* وجاء في ترجمة الضحاك بن يزيد أبي عبد الرحمن السكسكي (ص ٣٧٧ س ٧): «روى عن أبي زرعة الدمشقي، **ووَزِيرة الغَسَّاني**». فعلق المحقق على «وزيرة» بتعليق ينبىء عن مدى ثقافته ومعرفته بهذا الفن فقال: «هكذا في الأصل بالزاي، ثم الراء. وقد اختُلف في اسمه فقيل «وريزة» بتقديم الراء، وقيل «وزيرة» بتقديم الزاي، فضبطه عبد الغني بن سعيد بالراء قبل الزاي مصغراً. وذكره المؤلف رحمه الله ـ في (المشتبه في أسماء الرجال ٢ / ٦٦١) «وريزة» براء ثم زاي. وكذا ذكره ابن حجر في (نضد الإيضاح) و(لسان الميزان ٦ / ٢٢٠) فقال: «وريزة بالواو المفتوحة والراء المكسورة والتحتانية الساكنة والزاي المفتوحة» وكذا ورد في (الرجال للحلي ١ / ٣٦٢) «وريزة» بتقديم الراء، ومثله في (معجم البلدان ٤ / ٣٣٦)... وأثبته آغابزرك الطهراني، نقلاً عن النجاشي: «وزيرة» بتقديم الزاي (طبقات أعلام الشيعة ١ / ٣٢٧). أما ابن عساكر فحين ترجم له ذكره «وزيرة» بتقديم الزاي (تاريخ دمشق. مخطوطة التيمورية ٤٥ / ٢٣٤) وفي موضع آخر ذكره باسم «وريزة» بتقديم الراء (تاريخ دمشق. مخطوطة التيمورية ٣٦ / ٤٣٤)، والله أعلم بالصواب».

قلت: هذا التعليق كله لا حاجة له، لأن أحداً لم يضبط هذا الاسم كما ضبطه المحقق البتة، ولا عبرة بعد ذلك بما يقع في بعض الكتب المطبوعة فالحجة في مثل هذا هي الكتب التي تنص على الضبط وتقيِّدُ بالحروف ولا نعلم أحداً قيَّدَ هذا الاسم بتقديم الزاي على الراء ويلاحظ بعد ذلك ما يأتي:

أ ـ إن اسم «وزيرة» اسم لمؤنث لا نعرف في تراجم الرجال مثل هذا الاسم إطلاقاً.

ب ـ إن المحقق قد أخطأ بقراءة «وزيرة» بتقديم الزاي في الأصل الذي زعم أنه راجعه، فالنسخ جميعاً كتبته على الصواب «وريزة».

جـ ـ زعم أنَّ عبد الغني بن سعيد قيَّده مصغراً، ولم أقف عليه في كتاب عبد الغني وعندي منه سبع نسخ خطية فضلاً عن زيادات الصوري على هذا الكتاب.

د ـ إن جميع كتب المشتبه اتفقت على تقييده «وريزة» بتقديم الراء على الزاي، فانظر الإكمال (٧ / ٣٩١) والمشتبه ٦٦١، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٩ / ١٨٤) وتبصير المنتبه لابن حجر (٤ / ١٤٧١).

هـ ـ زعم أن ابن عساكر ترجمه باسم «وزيرة» وهذا خطأ بين، فهو عند وريزة (يراجع تاريخ دمشق ٦٣ / ٩٢).

* وجاء في ص ٤٠١ س ٦ ـ ٧ ما يأتي: «عبد الرحمن بن محمد بن عمر[١] ابن يحيى، أبو مسلم **القِرْمِطي** المؤذن. أصبهاني معروف... وعنه أبو نعيم». وقال معلقاً على نسبته: «**القِرْمطي**: بكسر القاف وسكون الراء وكسر الميم وفي آخرها الطاء. هذه النسبة إلى المذهب المذموم والرأي الخبيث، وهم جماعة من أهل هجر والبحرين والحسا، قيل لهم القرامطة» ثم أحال على كتاب «الأنساب» للسمعاني (١٠ / ١٠٨).

فانظر أيَّدك اللّه كيف جعل هذا الرجل المحدث الذي روي عنه أبو نعيم الأصبهاني قِرْمطياً من أهل هجر والبحرين والحسا ونسبَهُ إلى مذهبٍ مذموم ورأي خبيثٍ، ولم يكتف بذلك بل عَرَّفَهُ وقيَّدَهُ بالحروف زيادة في الضبط والإتقان.

---

(١) هكذا جاء عنده وصوابه: «عمرو».

ولم يكن هذا المسكين قِرْمطياً، وكيف يكون كذلك وهو محدث من أهل السنة والجماعة.

على أنَّ الدكتور المحقق لم يدر أن نسبته قد تحرفت عنده فهو «**قِرْطِمي**»، وقد ذكره أبو سعيد السَّمْعاني في «القِرْطمي» من الأنساب فقال: «بكسر القاف وسكون الراء والطاء المهملة وفي آخرها الميم، هكذا رأيته في تاريخ أصبهان مقيداً مضبوطاً، ولعله نُسِبَ إلى حَبِّ القِرْطم وبَيْعه، وهو كالكتان، واشتُهر بهذه النسبة: أبو مسلم، وقيل أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد بن عَمْرو بن يحيى القِرْطمي المؤذن من أهل أصبهان... إلخ».

* وجاءت في ص ٤٥٣ ـ ٤٥٤ الترجمة الآتية:

«هبة اللّه بن جعفر البغدادي المقرىء. توفي في صفر سنة خمسين. يحوَّل إلى هنا من الطبقة الآتية». وعلق المحقق الدكتور متسرعاً فقال: «لم يذكره في الطبقة الآتية حتى يحوَّل إلى هنا. انظر المجلد الخاص بحوادث ووفيات (٣٥١ ـ ٣٨٠).

قلت: لم أر أحداً أكثر جَرَاءة من الدكتور على إطلاق الأحكام، فكيف يحق له ذلك وهو لا يملك إلا نسخة سقيمة، فهو في الطبقة التي بعدها بخط المؤلف وها هي ترجمته:

«عُني بالقراءات، وقرأ على أبيه، وعلى محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني، وأبي عبد الرحمن اللَّهَبي، وأبي ربيعة محمد بن إسحاق بن أعْيَن، وأحمد بن فَرَح، وجماعة. وتصدَّى للإقراء؛ قرأ عليه أبو الحسن الحمامي، وعبد اللّه بن بكران».

وهذه الترجمة قد حَوَّلها أكثر النساخ إلى هذا الموضع، فهل رأى الدكتور غير ما نُسِخَ له عن نسخة واحدة سقيمة؟ وماذا نفعه وضع صور المخطوطات التي بخط المؤلف في مطبوعته وزعم أنه وقف عليها وانتفع بها؟ نسأل اللّه الستر.

ومن الطبقة السادسة والثلاثين

* جاء في حوادث سنة ٣٥١ (ص ٦ س ١٠): «فطلبوا الأمان، فأمَّنَهُم، وفتحوا له، فدخلها، **وقَدَّم جيشاً منهم**، ونادى بأن يخرج جميع من في البلد إلى الجامع... إلخ».

قلت: قوله «وقدَّم جيشاً منهم» لا معنى لها هنا، وهو تحريف لطيف ظريف يستحق التسجيل، حيث يوضح كيف تتحرف الألفاظ وتنتقل الحروف من كلمة إلى أخرى، فلفظة «وقدَّم» هي تحريف للفظة «ونَدِمَ». وأما «جيشاً» فهي تحريف للفظة «حيث» والألف من الكلمة التي بعدها «أَمَّنهم»، إذ لما التصقت ألفها بلفظة «حيث» فصارت «جيشاً» بقيت «منهم»، فصواب العبارة: «**وَنَدِمَ حيثُ أَمَّنَهُم**»!

* وجاء في حوادث سنة ٣٥٢ (ص ١١ س ٥): «وأخرجوا نساءً **مُنَشَّرات** الشعور **مضجّات** يلطمن في الشوارع». وعَلَّق المحقق على «مضجات» بقوله: «في الأصل مصحمات، والتصحيح من تجارب الأمم ـ حاشية ص ٢٠٠».

قلت: ما أثبته محرف والصواب ما كان في نسخته ولكنه لم يعرف قراءته ولا فهم معناه، فالصواب: «مُصَخمات»، وهي أن تضع المرأة من سواد القدر على وجهها زيادة في الحزن، وأصله: «السُّخام»، بالسين، والعراقيون يقلبونه صاداً إلى يوم الناس هذا، قال في «سخم» من اللسان: «السُّخام بالضم سواد القدر. وقد سَخَّم وَجْهَهُ أي سَوَّده... ومنه قيل: سَخَّم اللّه وجهه أي سَوَّده».

أما مُنَشَّرات فصوابها كما في النسخ: «منشورات».

* وجاء في حوادث السنة المذكورة (ص ١١ س ١٠ ـ ١١): «وفيها أصاب سيف الدولة فالج في يده ورجله، وكان دخل الروم ووصل إلى **قريب**، ثم عاد».

قلت: لفظة «قريب» هذه التي لا معنى لها صوابها: «**قونية**» وهي مدينة في بلاد الروم يومئذٍ ومن مدن تركيا اليوم.

* وجاء في حوادث سنة (٣٥٥) (ص ٢٢ س ٢): «وتغلب على أنطاكية وزير **الديلمي** وحارب قرغوية». وأشار في الهامش إلى تجارب الأمم ٢ / ٢١٤ والكامل لابن الأثير ٨ / ٥٦٢ لكنه لم يبين لنا من هو وزير الديلمي هذا؟ قلت: هو تحريف لاسم الرجل «**دِزْبَر**»، وقد جاء عنده على الصواب بعد سبعة أسطر فقط!

* وجاء في حوادث السنة المذكورة أيضاً (ص ٢٤ س ١١): «وانجفل الناس وعظم **الغضب**». والصواب: «**وعظم الخَطْبُ**».

* وجاء في حوادث السنة المذكورة أيضاً (ص ٢٥ س ١): «**وانكبَّ**

العربان في الروم غير مرة». وقال في تعليق له: «في الأصل: الكب».

قلت: ما جاء عنده في النسخة هو الصواب لكنه لم يتمكن من قراءته فالصواب: «**وأَنْكَت**»، وهي الموافقة للمعنى.

* ومن طرائف التصحيفات والتحريفات ما جاء في حوادث سنة ٣٥٦ (ص ٢٧ س ١٢): «**فاجتاز بعده عن الشام**».

قلت: «فاجتاز» هي تحريف للفظتين ملتصقتين هما: «فأحب» «أن» وأما «بعده» فصوابها: «يبعده»، والعبارة الصحيحة هي: «**فأَحَبَّ أن يبعده عن الشام**»، وهو تحريف يتعين تسجيله باسم محقق هذا النص، فهو من الطرافة والظرافة بمكان.

* وجاء في حوادث سنة (٣٥٧) (ص ٣٢ س ٥ ـ ٦): «فقدموا على صاحب الرملة... وقال: لا أحارب **برغمتي**».

قلت: قوله «**برغمتي**» تحريف لطيف تكوَّن من لفظتين التصقتا ببعضهما فظنهما المحقق كلمة واحدة، وهما: «**ابن عَمِّي**»، فالصواب: «لا أحارب ابن عمي»!

* وجاء في حوادث السنة أيضاً (ص ٣٣ س ٢): «وأقام في الشام أكثر من شهرين **وربع**».

قلت: لم نسمع بمثل هذا التعبير، إنما الصواب: «**ورجع**».

* وجاء في حوادث سنة (٣٥٩) (ص ٤٦ س ٣): «أبو أحمد النقيب والد المرتضى **والرِّضَى**».

قلت: هكذا قيده المحقق زيادة في الضبط والإتقان فكسر الراء المشددة وفتح الضاد المعجمة خوفاً من أن يقرأها أحدهم «**الرَّضِي**» فيظنه الشريف الرَّضي الشاعر المشهور!

* وجاء في وفيات سنة (٣٥١) (ص ٥٢ س ٨ ـ ٩) الترجمة الآتية: «الحسن بن إسحاق بن **يليل**، أبو سعيد **المغربي** القاضي.

سمع بدمشق... وبمصر أبا عبد الرحمن **الشامي السنائي**».

قلت: وقع في هذه الترجمة ثلاثة تصحيفات وتحريفات لطيفات تدلل على مديات علم المحقق:

١ ـ فاسم جد المترجم الصحيح هو «**بُلْبُل**».

٢ ـ ونسبته الصحيحة هي «**المَعَرِّي**».

٣ ـ أما أبو عبد الرحمن الشامي السنائي، فهو أبو عبد الرحمن النسائي صاحب «السنن» المشهور.

٤ ـ ولم يقف المحقق على مصدر يذكره لهذه الترجمة، وهو مترجم في تاريخ دمشق لابن عساكر (١٣ / ٣٠ ـ ٣١).

* وجاء في ص ٥٤ س ١: «**ومحمد بن رمح البزاز**»، وعلق المحقق فقال: «في الأصل رنح والتصحيح من تاريخ بغداد ٨ / ٣٨٧».

قلت: هكذا يكون التحقيق عند الدكتور، يترك الأصل ويصحح على نسخة مطبوعة سقيمة هي تاريخ الخطيب، والصواب ما جاء في مخطوطته وإن قرأه معوجاً فهو «**ربح**»، وهو مترجم في تاريخ الخطيب (٣ / ١٩٤ بتحقيقنا)، وفي تاريخ الإسلام هذا (٦ / ٨٠٢ بتحقيقنا)، بل جاء على الصواب في موضع ترجمته من طبعته (ط ٢٩ ص ٢٥٨ ت ٤٣٢)، ولكن المحقق لا يدري ما يخط قلمه.

* وجاء في ص ٥٦ س ١٢ ـ ١٣: «رواها الخطيب عن أبي منصور **محمد ابن محمد العسكري**».

قلت: لم يكن اسم والد هذا الرجل «محمد»، بل «**أحمد**»، ولا كان عسكرياً بل هو «**عُكْبَري**»، والخبر في تاريخ الخطيب (٩ / ٣٦٩ بتحقيقنا).

* ومن طرائف التحريفات ما جاء في ص ٥٩ س ١٦: «قال الخطيب: كان أحد الكتاب الحُذَّاق، **مأمون الدواوين**». وأراد المحقق أن يعلق فقال: «كذا في الأصل، وفي تاريخ بغداد: وأمور».

قلت: لم يستفد من هذا التعليق، وأي أصل هذا الذي عنده وقد وصلت إلينا هذه الطبقة بخط المؤلف، وهل وَجَد معنى لما كتب، فالمبتدىء يعرف أن القراءة الصحيحة ينبغي أن تكون: «كان أحد الكتاب الحذاق **بأمور الدواوين**»، والخبر في تاريخ الخطيب (١٢ / ٢٢٦ بتحقيقنا).

* ومن الطرائف أيضاً ما جاء في ص ٦٠ س ٩: «سمع أحمد بن حماد، **وغيرخ**». فهذه القراءة التي قرأها المحقق تحتمل وجهين:

الأول: أن «**غيرخ**» اسم شيخ لصاحب الترجمة المتوفى سنة (٣٥١)!

الثاني: أنه قصد «**غيرخ**» أي **غير البخاري**! وليس هناك من تفسير آخر لأنه قال في الحاشية معلقاً: «في الأصل: رعبه»! ولم يدرك المحقق أن ما ورد في أصله يقارب الصواب لكن قلة معرفته لم تمكنه من قراءته قراءة صحيحة فهو «**زُغْبَة**» وهو لقب أحمد بن حماد، وهو أشهر من أن يُذكر.

* ومن طرائف التحريفات ما جاء في ترجمة أبي بكر النقاش (ص ٦٣ س ١٤): «تفسير النقاش **لشفاء الصدور ليس بشفاء الصدور**».

قلت: هذه العبارة لا معنى لها، ولم يدرك المحقق المغزى من مثل هذا الكلام الذي أريد به ذم هذا التفسير، فالصواب: «تفسير النقاش **إشفَى** الصدور ليس بشفاء الصدور». والإشْفَى: المثقب يُخْرَزُ به، يستعمله الإسكاف! والطريف أن هذه العبارة جاءت صحيحة في العديد من المصادر التي ذكرها المحقق للنقاش ولم يستفد منها، منها تاريخ الخطيب (٢ / ٦٠٦ بتحقيقنا)، وسير أعلام النبلاء (١٥ / ٥٧٥)، وغيرهما.

* ومن طرائف التحريفات التي تظهر منزلة الدكتور المحقق في علم الحديث ورجاله وأسانيده ما جاء في ص ٦٨ س ١٠ ـ ١٣:

«**قال الحاكم بن أبي الطيب الكرابيسي، عن أبي يحيى البزاز، عن أبي الحسن... عن الأوزاعي، عن عبدة بن أبي كنانة، عن ابن عمته مرفوعاً. إن للّه أقواماً اختصهم بالنعم**».

أقول وباللّه التوفيق:

١ ـ الحاكم بن أبي الطيب الكرابيسي هذا لا نعرفه، وكان على الدكتور المحقق المحدِّث أن يعرفه، فإنني أزعم أن ما جاء بخط المؤلف هو الصواب، وهو: «**قال الحاكم: حدثنا أبو الطيب الكرابيسي**» وقد قرأ المحقق رمز حدثنا «بن» واضطر أن يغير «أبو» إلى «أبي» ليستقيم النحو!

٢ ـ ثم قرأ بعد ذلك هذا المختصر في جميع الإسناد «عن» فغَيَّر ما احتاج إلى تغيير، فالصواب: حدثنا أبو يحى البزاز، ومثله الذي بعده: حدثنا أبو الحسن... إلخ.

٣ ـ أما عبدة بن أبي كنانة، **فهو عبدة بن أبي لُبابة!**

٤ ـ وأما «**ابن عمته**» فهو أطرفهم وأظرفهم وهو مما يتعين تسجيله باسم هذا التحقيق لئلا يأتي أحدهم في يوم ما فيدعيه، لأنه تحريف صوابه: «**ابن عمر**»!

٥ ـ ومما لا شك فيه أنه لم يستطع تخريج هذا الحديث لأنه من رواية غريبة رواه شخص اسمه «عبدة بن أبي كنانة» وهو غير موجود، عن ابن عمته الذي لا وجود له أيضاً عن النبي ﷺ، فهل رأيتم مثل هذه المعرفة؟!

٦ ـ وحديث ابن عمر هذا أخرجه ابن أبي الدنيا في قضاء الحوائج (٥)، والطبراني في الكبير كما في مجمع الزوائد (٨ / ١٩٢)، وتَمَّام الرازي في فوائده (١٦٣)، وأبو نعيم في الحلية (٦ / ١١٥ و١٠ / ٢١٥) وفي أخبار أصبهان (٢ / ٢٧٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٢٥٥)، والخطيب في تاريخه (١١ / ١٢٩) وهو حديث ضعيف كما بيناه في تعليقنا على تاريخ الخطيب.

* وجاء في ص ٧٣ س ١١ ـ ١٢: «وكان يميل إلى مذهب الشافعي، وهو بمذهب مالك **أقصد**».

قلت: لفظة «أقصد» لا معنى له، والصواب: «**أقعد**».

* وجاء في آخر ترجمة نصر بن جعفر المهلبي السمرقندي المتوفى سنة ٣٥٢: «**عَلّقه ابن ناصر المصري**».

قلت: هذا تحرف لطيف يتعين تسجيله صوابه: «**عَلَّقه ابن قاضي الحِصْن**»، فتحرفت «قاضي» إلى «ناصر» وتحرف «الحصن» إلى «ناصر»!

* وجاء في ترجمة أبي محمد عبد اللّه بن محمد بن العباس المكي الفاكهي المتوفى سنة ٣٥٣ (ص ٩٠ س ١١ ـ ١٢): «وله كتاب أخبار مكة في مجلدتين عند صاحبنا **ابن حبه من الحافظ**».

قلت: هذا تحريف لطيف صوابه: «**صاحبنا ابن حرمي الحافظ**» فتحولت «حرمي» إلى «حبه من»!

وفي هذا الكلام وهم من المؤلف يتعين التنبيه عليه، فقد نسب المؤلف «أخبار مكة» لهذا الابن ونقله عنه الفاسي في العقد الثمين ٥ / ٢٤٣، والمعروف أن كتاب «أخبار مكة» لأبيه محمد بن إسحاق بن العباس، وهو مشهور نقل منه الفاسي كثيراً، وذكره في ترجمته من العقد الثمين ١ / ٤١٠ وأثني عليه وفَضَّله

على كتاب الأزرقي. كما ذكره السخاوي عند الكلام على تواريخ مكة من كتابه الإعلان بالتوبيخ ٦٤٨ وذكر أنه في مجلدين أيضاً.

* وجاء في ترجمة أبي محمد عبد اللّه بن محمد الحيري (ص ٩٠ س ١٤): «من **كُتَّاب مشايخ الصوفية**»، وقد قيّد المحقق لفظة «كتاب» بضم الكاف وتشديد التاء ثالث الحروف وفتحها، ولم يدر أن اللفظة محرفة صوابها: «**كبار**» وقد وقع في هذه الترجمة تحريفات وتصحيفات عديدة من نحو قوله «التركي» وصوابها «الترك»، و«صاحب الجنيد» وصوابها: «صَحِب الجنيد»، و«أبا عمران» وصوابها: «أبا عثمان»، و«الرياضيات» وصوابها: «الرياضيات» و«مخ الدنيا» وصوابها: «فخ الدنيا» بالفاء، فضلاً عن سقوط فقرة كاملة تزيد على الخمسة أسطر؛ فهذا ليس من وكدنا لأننا لو تتبعنا كل هذا لاحتجنا إلى مجلدات ربما تزيد على المجلدات التي طبع بها المحقق مطبوعته.

* وجاء في ص ٩٦ س ١٥: «... الدمشقي من سكان قرية قينية غربي **المُعَلَّى**». وقد ضبط «المعلى» كما ضبطناه خوفاً من أن يتحرف أو يتصحف، ولكنه لم يسأل ما هو «المُعَلَّى» هذا وهل هناك موضع بدمشق يسمى كذلك، لا سيما أنه عَرَّف بقينية من معجم البلدان؟ والصواب: «**المُصَلَّى**».

* ومن طرائف ما يسجل هنا تحريف لقب زكريا بن يحيى بن إياس بن سلمة السِّجْزي الثقة الحافظ نزيل دمشق الملقب بخَيَّاط السنة، وهو من رجال التهذيب، فقد تحرف لقبه في ص ٩٧ س ٢ إلى: «**حَفّاظ السنة**».

* وجاء في ترجمة المتنبي (ص ١٠٢ س ٥): «وتعاطى قول الشعر في صغره **حتى طُبع فيه للغاية**».

قلت: هذا تعبير غريب محرف صوابه كما بخط المؤلف: «**حتى بلغ فيه الغاية**».

* وجاء في ترجمة المتنبي أيضاً (ص ١٠٢ س ١١): «وكان أبوه سقاءً بالكوفة يلقب **بعُبَيْدان**». هكذا قيّد المحقق عُبَيْدان كما قيدناه مصغراً وأعاده في السطر ١٣ و١٦ وص ١٠٣ س ٣ مما يدل على حرصه على هذا التقييد مع أنه تحريف بيّن فهذا اللقب مشهور وهو عَيْدان، بفتح العين المهملة وسكون الياء آخر الحروف، وقد نقله الذهبي المؤلف في المشتبه ٤٣٣ عن أبي القاسم بن

بَرْهان النحوي وقال: «جمع عَيْدانة، وهي النخلة الطويلة، وأخطأ من قال بالكسر». وممن ضبطه بالكسْر الأمير ابن ماكولا في الإكمال ٦ / ٩٩. وما قاله ابن برهان النحوي رواه ابن ناصر فقال: سمعت شيخنا أبا زكريا التبريزي مراراً يقول: سمعت أبا القاسم بن برهان النحوي، وكان عالماً بالنسب، فذكره (توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ٦ / ٩٨، وتعليقنا على تاريخ الخطيب ٥ / ١٦٥).

* وجاء في ترجمة المتنبي أيضاً (ص ١٠٣ س ٤): «كان المتنبي خرج إلى **حلب** وأقام فيهم، وادعى أنّه علوي».

قلت: إنما خرج إلى «كَلْب» القبيلة المعروفة، وكذلك هو بخط المؤلف ولا علاقة لحلب هنا والتي أعاد تحريفها في س ١٠ من الصفحة نفسها حينما جاء عنده: «وهرب من كان اجتمع عليه من **حلب**».

* وجاء في ترجمة المتنبي أيضاً ص ١٠٤ س ١٢: «وقتل معه ابنه **فخشد**». وما علمنا ابناً للمتنبي يسمى كذلك إنما هو «**مُحَسَّد**» كما بخط المؤلف ومصادر ترجمته.

* وسقط من ترجمة المتنبي قول امرؤ القيس (ص ١٠٦):

كأني لم أركب جواداً للذةٍ ... ولم أتبطن كاعباً ذات خلخالِ

ولم أسبأ الزق الروي ولم أقل ... لخيلي كُرّي كرةً بعد إجفالِ

كما سقطت عبارة: «كان الواجب أن يقول»، ففسد النص من غير أن يشعر المحقق.

* وجاء في ص ١٠٩ س ١٣ ١٤: «إبراهيم بن محمد بن سهل، أبو إسحاق **التراب**. سمع... **وأبا علي** الموصلي».

قلت: وقع التحريف في موضعين فهذا الرجل هو «القَرَّاب» وليس «التراب». وشيخه هو «**أبو يَعْلى الموصلي**» صاحب المسند المشهور وليس هو «أبو علي».

* وجاء في ص ١١٠ س ٨: «**قال الحسين البويطي الطحان: حدثونا عنه**» والصواب: «**قال الطحان: حدثونا عنه**» من غير «الحسين البويطي» التي قفزت من كنية المترجم ونسبته فحلّت في هذا الموضع العجيب!

* ومن طريف ما جاء في ترجمة محمد بن أحمد البزاز المجهز (ص ١١١ س ٣): «**وعنه ابن رزقويه بن داود الرازي**».

قلت: هذا تحريف لطيف يسجل إذ وقع التحريف في غير ما موضع منه، فصوابه: «**وعنه ابن رزقويه، وابن داود الـرَّزَّاز**» وابن داود الرزاز هذا هو علي بن أحمد بن داود الرزاز، والترجمة كلها في تاريخ الخطيب (٢ / ١٩٨ ـ ١٩٩).

* ويشبهه ما جاء في الصفحة نفسها س ٩ ـ ١٠: «محمد بن إبراهيم، أبو بكر الجوزي الأديب **المسند**... سمع... **وجعفر بن أحمد متُّويه**».

١ ـ فالمسند صوابها «النَّسّابة»، ومثل هذا كثير عنده لا نأبه به.

٢ ـ وأما جعفر بن أحمد بن متّويه فهو تحريف لطيف إذا عرفت أنَّ صوابه: «**جعفر بن درستويه**»!

* وجاء في ص ١٤٤ س ١٧ ـ ١٨: «قال الخطيب: كان ثقةً، وكان من أحفظ الناس لنحو الكوفيين **وأعرفهم بالقرآن كتباً**».

قلت: لا أدري كيف فهم العبارة الأخيرة، فلعله فهمها أنه كان من أعرف الناس بكتابة القرآن. على أن المبتدىء يعلم أن شيئاً قد سقط من النص، فلو راجع مصدر الخبر المُصَرَّح به وهو تاريخ الخطيب (٢ / ٦٠٨ بتحقيقنا) لعرف موضع السقط، فالنص كما جاء بخط المؤلف: «... **وأعرفهم بالقراءات. وله في التفسير والمعاني كتاب الأنوار، وصنف في النحو والقراءات كُتُباً**».

* وجاء في ص ١١٥ س ٣: «وقال أبو أحمد الفرضي **راتب المسجد**: صَلَّى مع الناس...».

قلت: هذا تحريف لطيف يستحق التسجيل لأن صوابه: «وقال أبو أحمد الفرضي: **رأيتُ كأني في المسجد أصلي مع الناس**»! فعبارة «**راتب المسجد**» من ألطف التحريفات.

* وجاء في ص ١١٧ س ١٤ ـ ١٥ تحريف لطيف وهو: «وسمع الجامع الصحيح من **الكزبري**». والكزبريون شاميون متأخرون، ولكن كل شيء جائز عند المحقق، والصواب: «**الفربري**»!

* وجاء في ترجمة الحسن بن داود بن علي العلوي النيسابوري المتوفى

سنة (٣٥٥) (ص ١٢٢ س ٥): «**وكان من أكثر الناس صلة ومحبة وصدقة لأصحاب رسول الله ﷺ**». وعلق المحقق على «صلة» فقال: «في الأصل: صلوة».

قلت: غَيَّر المحقق الصواب إلى خطأ من غير دليل، مع تقديم وتأخير في الكلمات أفسد عليه الأمر فلم يستطع قراءة النص، ولم يسأل نفسه: كيف يمكن لرجل عاش في المئة الرابعة أن يَصِل أصحاب النبي ﷺ، إنما الصواب كما جاء بخط المؤلف: «**وكان من أكثر الناس صلاةً وصَدَقةً، ومحبةً لأصحاب رسول الله ﷺ**».

* وجاء في ص ١٣١ ـ ١٣٢: «جَلَّ عن المثل، **فلا شبيه له ولا عدل عادل فهو دان بعلمه**».

قلت: نسأل الدكتور أن يشرح هذه العبارة العجيبة الغريبة العوجاء العرجاء، فهي تحريف قبيح لقوله: «**فلا شبيه له ولا عدل، عالٍ على عَرْشه، فهو دانٍ بعِلْمه**».

* وجاء في ترجمة محمد بن محمد بن عبيد الله أبي عبد الله الجرجاني المتوفى سنة (٣٥٥) (ص ١٣٢ س ١٠): «**ويلقب بفضله**». وهو تحريف للقبه ظريف صوابه «**ويلقب: بَصَلة**»، وهو لقب ذكره له الحافظ ابن حجر في كتابه عن الألقاب (١ / ١٢٣).

* وجاء في ص ١٤٠ س ٦: «**كان من أصدق الناس في الحديث**». والصواب: «**كان من أضبط الناس، صدوقاً في الحديث**».

* وجاء في الصفحة نفسها س ١٧: «وسمع أيضاً بنيسابور داود بن الحسين البيهقي، **وخليفة**». ولا نعرف خليفة هذا، فالصواب: «**وطبقته**» كما بخط المؤلف.

* وجاء في ص ١٤١ س ٤: «**أنا أبو المنخال اللتي**»، وهو تحريف ظريف غريب صوابه: «**أخبرنا أبو المُنَجَّى ابن اللتي**»!

* وجاء في الصفحة نفسها س ١٤: «العباس بن محمد... **الرافضي**». وذكر له أربعة مصادر، ليس فيها مَن ذكر أنه كان رافضياً، وقد تحرف عليه من «**الرافقي**»!

* وجاء في ص ١٤٦ س ٩: «**فلما ظفر أحدهما بالآخر**، تقهقر سيف الدولة».

فأسأل الدكتور المحقق: كيف يمكن أن يظفر الواحد بالآخر في الحرب؟ إنما الصواب: «**فلما لم يظفر أحدهما بالآخر . . .**».

* وجاء في ص ١٤٨ ـ ١٤٩: «**علي بن محمد . . . المقرىء، أحد القراء. [أخذ القراءة]**. ثم علق ما وضعه بين قوسين فقال: «ما بين الحاصرتين عن معرفة القراء».

قلت: أفسد المحقق النص بهذه الزيادة، لأن ما ظنه زيادةً موجودٌ في الترجمة ولكنه لم يستطع قراءته بصورة صحيحة، فإنه لم يسأل نفسه: كيف يقول المؤلف: «**المقرىء، أحد القراء**» فهذا مما لا معنى له، إنما الصواب أن ما كتبه «**أحد القراء**» هو تحريف لعبارة «**أخذَ القراءة**» وكفى اللّه المؤمنين شر القتال.

* وجاء في ترجمة قاضي بغداد أبي نصر يوسف بن عمر بن محمد بن يوسف بن يعقوب المتوفى سنة (٣٥٦): «**وكان يعقوب جدهم قاضي المدينة أيام الراضي باللّه**».

قلت: قد فسد النص فساداً مُبيناً لم ينتبه إليه المحقق فأين جدهم يعقوب من الراضي باللّه؟ والدكتور مؤرخ معروف بل هو مستشار المؤرخين، إنما الصواب: «**وكان يعقوب جدهم قاضي المدينة. وولي يوسف ومحمد قضاء بغداد. ولد سنة خمس وثلاث مئة، وصُرف عن القضاء بعد موت الراضي باللّه**». فتأمل الفَرْق.

* وجاء في ص ١٥٧ س ٨: «**وما المُقِل فيه إلا كما قال عباس العشيري**» والصواب: «**وما المَثَلُ فيه إلا كما قال عباس العَنْبَري**»!

* وجاء في ص ١٦٠ س ٣ ـ ٦: «الحسين بن أحمد بن عتاب [أبو عبد اللّه] السقطي. [سمع: الحسين بن عبد اللّه القطان الرقي، ومحمد بن الحسن بن قتيبة العسقلاني، والحسين بن إبراهيم بن أبي عجرم الأنطاكي، ويحيى بن علي بن أبي سكينة]. وعَلّق المحقق على كنيته التي وضعها بين حاصرتين بقوله: «**ساقطة من الأصل**». ثم عَلّق على النص الطويل الذي يتعلق بشيوخه، وقد وضعه بين حاصرتين أيضاً، بقوله: «ما بين الحاصرتين ليس في

الأصل، وهو من تاريخ بغداد».

قلت: هكذا فعل بكل جرَاءة، وما أضافه من ذكر كنيته وزعم أنه سقط من الأصل لا يصح لأن المؤلف لم يذكره. وأما النص الطويل الذي اقتبسه من تاريخ الخطيب فلم يذكر منه المؤلف سوى قوله: «**سمع ابن قتيبة العسقلاني**»! والنسخة وصلت إلينا بخط المؤلف.

* وجاء في الصفحة نفسها **س ١٦ ـ ١٧**: «والحسين **الموّاس**، والفقيه أبو الحسن علي **بن أحمد** القابسي، وأحمد **بن الحاج الإشبيلي**».

قلت: وقع في هذا النص القصير ثلاثة تحريفات واضحات:

أ ـ فالحسين الموّاس هو الحُسين بن الحسن اللَّوَّاز.

ب ـ والقابسي اسمه الصحيح: أبو الحسن علي بن محمد القابسي.

جـ ـ وأحمد بن الحاج جاء بخط المؤلف: أحمد بن محمد بن الحاج الإشبيلي.

* وجاء في ترجمة القاضي أبي العباس عبد اللّه بن الحسين المروزي النَّضري المتوفة سنة (٣٥٧) (ص ١٦٤ س ١٧): «**ولي قضاء مرورور**»، وعلَّق عليها الدكتور المحقق فقال: «**في الأصل: أمرومره**».

قلت: العجب من المحقق كيف أنه لم يحقق موقع «**مرورور**» هذه، ولا بد أنها مدينة كبيرة ليكون فيها من يتولى منصب القضاء، فلماذا أهملتها معجمات البلدان؟ وأزعم أن المحقق لم يستطع قراءة النص الذي جاء في نسخته والذي أشار إليه في تعليقه وهو: «**ولي قضاء مرو مُدةً**». والمحقق وإن لم يقف على نسخة المؤلف التي بخطه، فقد وقف على مصادر ترجمته فذكرها في تعليقه ومنها كتابه سير أعلام النبلاء ١٦ / ٤٠ حيث جاء فيه: «**قاضي مرو ومسندها**» لكن الدكتور يذكر المصادر ولا يراجعها، وهو من أسوأ ما يفعله المحقق.

* وجاء في ص ١٦٣ س ١٥ وهو يذكر الرواة عن أبي القاسم ابن الفامي: «**وعبد اللّه بن حمدويه**»، وعلق فقال: «**في الأصل حمدية، والتصحيح عن تاريخ بغداد**»، وهو بلا شك يحيل في تاريخ بغداد على الطبعة السقيمة المطبوعة بالقاهرة سنة ١٩٣١ وهي مليئة بالتصحيف والتحريف، ومع كل ذلك يترك الأصل فيغلّطه ويصحح على هذه المطبوعة. ومما لا يشك فيه عاقل أن

الصواب ما جاء في «أصله» وهو «حمدية»، وهكذا هو في طبعتنا من تاريخ الخطيب (١١ / ٥٩٦)، وكان يتعين عليه بدلاً من ذلك أن يراجع ترجمته في كتب التراجم، فسيجد أنه عبد اللّه بن أحمد بن عبد اللّه بن إبراهيم، أبو محمد يُعرف بن حَمَدية، وهو مترجم في تاريخ الخطيب نفسه (١١ / ٤٥ بتحقيقنا)، وقيَّد العلامة ابن ناصر الدين «حَمَديّة» في توضيح المشتبه ٣ / ٣١٩، فماذا يريد الدكتور المحقق أكثر من ذلك، ولكنه ضعف العناية بهذا العلم وأصوله وطرائقه السليمة.

* وجاء في ترجمة علي بن بندار الصيرفي أبي الحسن الصوفي (ص ١٦٤ س ٨): «**صحب مشايخ خراسان، وأبا عثمان الحربي**». وهي عبارة عرجاء ومحرفة فأما العرج الذي أصابها ففي فصل أبي عثمان عن مشايخ خراسان، أما التحريف فظاهر بَيّن في نسبة أبي عثمان فهو «**حيري**» من حيرة نيسابور، لا «حربي» والحربيـة ببغداد! فصواب العبارة كما يأتي: «**صحب مشايخ خراسان: أبا عثمان الحيري، و. . . إلخ**».

* وجاء في ص ١٦٥ س ١٣ التحريف اللطيف الآتي: «قال أبو عبد اللّه الحاكم: سمعت عمر بن جعفر البصري **ببيت عبدان عُقدة**».

قلت: لم نسمع برجل أو راوٍ أو عالم يقال له «**عَبْدان عقدة**»، ولا قرأنا ذلك في شيء من الكتب، وكان على المحقق أن يعرِّفَ بهذا الرجل الذي سمع أبو عبد اللّه الحاكم في بيته من شيخه عمر بن جعفر البصري. ولكن ظهر بعد التحري أن كل هذا افتراء وهراء وأن النص تحرف تحريفاً قبيحاً وأن صوابه: «قال أبو عبد اللّه الحاكم: سمعتُ عمر بن جعفر البصري **يقول: بتُّ عند ابن عُقدة**»!

* وجاءت في ص ١٨٠ الترجمة الآتية:

«علي بن إبراهيم بن **الفضل** الكشاني. سمع عمر **البحتري**، وإبراهيم بن نصر بن **عنترة**».

قلت: وقع في هذا النص القصير ثلاثة تحريفات:

١ ـ الفضل، صوابه **الفُضيل**.

٢ ـ والبحتري صوابه: **البُجَيْري**.

٣ ـ وعنترة صوابه: **عَنْبر**. وذلك أن تراجع في جميع هذا مصادر كل واحد

منهم، فضلاً عن أن هذا الذي ذكرته هو الذي بخط المؤلف.

* وجاء في ص ١٩٠ س ١٦: «جاور بمكة زماناً، **ويروي عن ناجية، والحسن ابن شعبان**».

قلت: الأسماء كلها محرفة، وصواب العبارة: «... **وروى عن ابن ناجية، والحسن بن سفيان**»!

* وجاء في ص ١٩٢ س ٤: «**فجاء ظالم بن موهوب العقيلي**». وعلق على هذا النص تعليقين غريبين، أولهما على لفظة «بن» حيث قال: «إضافة على الأصل»، مع أنها موجودة بخط المؤلف. والثاني: على «موهوب» حيث قال: «في الأصل مرهوب»، ولم يبين مستنده في تغييره من مرهوب إلى موهوب، وهو بالراء بخط المؤلف، فكيف جاز له تغييره؟ وقد أعاد هذا الخطأ في مواضع أخرى.

* وجاء في ص ١٩٣ س ٧: «**سمع محمد بن زكريا البزار الحافظ**».

قلت: لا يوجد مثل هذا الاسم، فقد تكوّن من اسمين حيث صوابه كما جاء بخط المؤلف: «**سمع محمد بن زكريا، وأحمد بن عمرو البزار الحافظ**» والأخير هو صاحب «المسند» المشهور.

* ومن طرائف ما جاء في الصفحة نفسها س ١٢: «**جمع صحيح البخاري على عمر بن ملك المروزي، وكتب ببغداد وبنيسابور**».

قلت: وقع في هذه العبارة من التحريف والتصحيف والسقط ما أفسدها فساداً بيناً، وسيقف القارىء على هذا الفساد حين يقرأ النص الصحيح الذي جاء بخط المؤلف وهو:

«**جمع على صحيح البخاري وجَوَّد. سمع السري بن سهل البخاري، وعمر ابن عَلَّك المروزي، وكتب ببغداد ونيسابور**».

* وجاء في ص ١٩٤ س ٥ الترجمة الآتية: «علي بن محمد **سيبويه** بن مسرور ابن الحسن الفقيه المالكي القيرواني الدباغ». وختم ترجمته بقوله: «وكان إماماً عابداً عاقلاً كثير الحياء».

قلت: وقع في اسم المترجم تحريف، وفي ترجمته سقط، ولم يستطع أن يجد له مصدراً يذكره.

١ ـ فلفظة «سيبويه» لا أدري من أين جاءت بين «محمد» و«مسرور».

٢ ـ وهو «**أبو الحسن**»، وليس «ابن الحسن».

٣ ـ ثم سقط من الترجمة بعد قوله: «كثير الحياء» قوله: «**والورع والصيانة والتقوى. توفي في رمضان. ترجمه القاضي عياض**».

٤ ـ وهو مترجم في ترتيب المدارك ومنه نقل المصنف (٤ / ٥٢٥ ـ ٥٢٨).

* وجاء في ص ١٩٤ أيضاً س ١٢: «**روى عن الحسن بن فيل**». وعلق المحقق على «فيل» بقوله: «**في الأصل: عليل**».

قلت: لا أدري لماذا غيرها وعلى أي شيء استند، فهو لم يذكر للمترجم سوى مصدر واحد هو تاريخ الخطيب (١٢ / ٨٢ رقم ٦٤٩٣ من الطبعة القديمة)، ومع ذلك فقد جاء الاسم في هذه الطبعة كما جاء في أصله: «**الحسن ابن عُليل العَنَزي**»، وهو كذلك بخط المؤلف في تاريخ الإسلام، كما في طبعتنا منه (٨ / ١٣٧) وكذلك في طبعتنا من تاريخ الخطيب (١٣ / ٥٥٧).

ثم إن الحسن بن **عُلَيْل** هذا قد تقدمت ترجمته في الطبقة (٢٩) من هذا الكتاب (٦ / ٧٣٧ من طبعتنا)، والأهم من كل هذا أنه جاء على الصواب في طبعته هو (ط ٢٩ ت ٢١٥) وإن تحرف اسم أحد أجداده عنده من «حبيش» إلى «جيش»، وتحرفت نسبته «العَنَزي» فصارت عنده «العنبري»، فليس هذا هو المهم لأنه كثير الوقوع عنده، لكن جاء عنده مستقيماً في أوله: «الحسن ابن عُلَيْل ابن الحسين»، وأحال هناك على المعجم الصغير الطبراني، وتاريخ بغداد، وإنباه الرواة للقفطي، ومعجم المؤلفين لكحالة، وتاريخ التراث العربي.

فهل يستطيع المحقق الدكتور أن يبين لنا السبب الذي دفعه إلى أن يُغَيِّر الصواب إلى خطأ، ولماذا، وأين ذهب بما ذكره في ترجمته، وأين المعرفة بعلم الرجال؟ نسأل اللّه العافية!

* وجاء في ص ١٩٥ س ١٣: «**ما رأيتُ مثله في التحدُّث**».

قلت: هذا تحريف لطيف يستحق التسجيل لأن صوابه: «**التَّحَرز**».

* وجاء في ص ١٩٥ س ١٥: «**آخر من روى حديثه بعلو عفيفة الفارقانية، سمعت من الأشج آخر أصحاب أبي نعيم**».

قلت: وقع في هذ النص تصحيف وتحريف. فأما التصحيف ففي نسبة عفيفة حيث كتبها بالقاف بعد الفاء، وأعاد ذلك في مواضع متعددة مما يدل على إصراره عليه وإيمانه به، وإنما هي بفاءين «الفارفانية»، وهي أشهر من أن تذكر. وأما التحريف فهو في «الأشج»، وهو تحريف قبيح صوابه «الدَّشّتج»، وإنما قلت بقباحته لأن الأشج غيره، وأين هذا من ذاك. والدَّشّتج هذا هو الشيخ المُعَمَّر مسند الوقت عبد الواحد بن محمد بن أحمد بن الهيثم، أبو طاهر الأصبهاني الذهبي الصباغ المعروف بالدَّشْتج وبالدَّشْتِي، آخر من حدث في الدنيا عن أبي نعيم، وهو مترجم في وفيات سنة ٥١٨ من هذا الكتاب (١١ / ٢٩٢ من طبعتنا).

* وجاء في ص ٢٠١ س ١١: «**زيري بن مناد الحميري الصنهاجي جد العزيز بن باديس**».

قلت: الدكتور مؤرخ فكيف يقع عنده مثل هذا التحريف فهو «**المعز بن باديس**».

* وجاء في ترجمة الطبراني (ص ٢٠٤ س ١٦ ـ ١٧): «وذكر الحافظ سليمان ابن إبراهيم الأصبهاني أن أبا أحمد العسال قاضي أصبهان قال: **أنا** سمعتُ من الطبراني عشرين ألف حديث، وسمع منه إبراهيم بن محمد بن حمزة ثلاثين ألفاً، وسمع منه **أبو الفتح** أربعين ألف حديث كَمَّلنا». وقد عَلَّق المحقق على لفظة «أنا» بقوله: «**في الأصل: إذا**».

قلت: قد أفسد المحقق النص بهذا التغيير الذي لم يقم على دليل، بل دليل فساده موجود عنده وهو جواب أداة الشرط «إذا» وهو: «**كَمَّلنا**». أما «**أبو الفتح**» فهو تحريف صوابه «**أبو الشيخ**» وهو ابن حَيَّان صاحب الطبقات.

* وجاء في ص ٢٠٨ س ٢: «قلت: كذا **دَرَجَهُ** ابن يونس في موضع».

قلت: هذه قراءة فاسدة لا معنى لها، والصواب: «**وَرَّخَهُ**» بدلاً من «دَرَجَه» التي ضبطها المحقق بالشكل.

* وجاء في الصفحة نفسها س ١١: «وهذا **وَهْم**، **وحسن** من الطبراني».

قلت: هذا تحريف ظريف صوابه: «**وهذا وهم وحش من الطبراني**».

* وجاء في ص ٢٠٩ س ١٩: «فاطمة الجوزدانية التي تفردت بالرواية عن

ابن زهرة صاحب الطبراني».

قلت: صاحب الطبراني هو: **ابن ريذة**»، وهو يتحرف عند المحقق بأشكال مختلفة هذا منها.

* وجاء في ترجمة ابن العميد الكاتب (ص ٢١٦ س ١١): «**وأقام في** الوزارة **ابنٌ** بعده **سنة ستين**».

قلت: وقع في هذه العبارة القصيرة ثلاثة تحريفات:

١ ـ وأقام، صوابها: «**وقام**».

٢ ـ ابنٌ، صوابها: «**ابنُهُ**».

٣ ـ سنة ستين، صوابها: «**ست سنين**»!

* وجاء في ص ٢٢٠ س ٦: «**قال أبو عمرو صاعد: مشهور ثقة**».

قلت: لم يذكر لنا المحقق من هو أبو عمرو صاعد هذا الذي ينقل منه المؤلف، وإذا بالجملة محرفة تحريفاً ظريفاً، إذ صوابها: «**قال أبو عمرو: ضابطٌ مشهورٌ ثقة**»، وإذا بأبي عمرو هذا هو الداني المقرىء والمؤلف المشهور في القُرَّاء!

* وجاء في ترجمة أبي القاسم بن أبي يعلى الشريف الهاشمي الذي قام بدمشق وقطع دعوة المصريين ولبس السواد شعار العباسيين (ص ٢٢١): «فشهره **جعفر بن فلاح** في عسكره... قال ابن عساكر: قرأت بخط عبد الوهاب [**إن**] **أبا جعفر بن فلاح** وعد لمن جاء بالشريف... وطيف به على جمل، وعلى رأسه **قلنسوة يهودي**...».

قلت: عَلَّق المحقق على (**إن**) التي أضافها بين حاصرتين بقوله: «إضافة على الأصل»، وعلّق على «أبا» بقوله: «في الأصل: أبي». وهذا كله تعليق لا معنى له أفسد به المحقق النص الذي لم يستطع قراءته بشكل صحيح إذ إن ما أضافه موجود وهو «أن» التي قرأها «أبي»، وهي بلا شك قراءة عوجاء بدلالة قوله قبل سطر واحد: «فشهره جعفر بن فلاح» فلماذا سماه هنا «أبا جعفر بن فلاح»؟ هذا علمه عند الدكتور المحقق فقط.

أما قوله: «قلنسوة يهودي» فصوابها: «**قلنسوة لبود**» كما بخط المؤلف، وكما هي أيضاً في تاريخ ابن عساكر الذي ينقل منه المؤلف.

* وجاء في ص ٢٢٢ س ٦ ـ ٧: «سمع... ومن علي بن محمد **الجعابي**. روى عنه إسحاق بن إبراهيم **بن الفرات**... وهو من كبار شيوخ **ابن الفرات**».

قلت: وقع في هذا النص ثلاثة تحريفات قبيحة:

١ ـ فعلي بن محمد هو «**الجكّاني**»، وليس «الجعابي»، وهو منسوب إلى جكان محلة على باب مدينة هراة.

٢ ـ وإسحاق بن إبراهيم بن الفرات، هو إسحاق بن إبراهيم «**القَرَّاب**».

٣ ـ وابن الفرات هو «**القراب**» أيضاً.

* ومن طرائف التحريفات ما جاء في ترجمة أبي الحسن أحمد بن محمد ابن سالم البصري الصوفي المتكلّم صاحب مقالة السالمية (ص ٢٢٥ س ١٧): «له أحوال ومجاهدة واتباع **ومُجون**».

قلت: هذا تحريف قبيح صوابه «**ومُحِبُّون**»، فانظر كيف غيّر المعنى ونسب إلى المؤلف قولاً خطيراً لم يقله.

* وجاء في ترجمة هذا الصوفي قول له أفسده المحقق بكثرة ما وقع فيه من تحريف وتصحيف وسقط بحيث صار ضُحكة يدل على نوع هذا التحقيق الذي لا يجوز إطلاق هذه الصفة عليه بأي حال من الأحوال، وإليك النص: «وسمعته يقول: متى تنكسر النفس بترك الطعام **هبها هبها**، فسألته بما أستعين على (كذا) قوة نفسي؟ قال: **بأن تجعل حيث** موضع نظر اللّه (كذا) إن مَدَدت يدك قلت (كذا) وإن مددت يدك (كذا) **هذا حسن النفير التي تكسر به قوته وتزول**، **لا لترك** الطعام والشراب. قلت: **السنة** لهم نحلة لا أحققها».

قلت: وقع التحريف والسقط في عشرة أماكن من هذا النص وكما يأتي:

١ ـ قوله: هبها هبها، صوابها: **هيهات هيهات**.

٢ ـ أستعين على قوة نفسي. الصواب: **أستعين على كسر قوة نفسي**.

٣ ـ «أن»، صوابها: **بأن**.

٤ ـ «حيث»، صوابها: **نفسك!**

٥ ـ «موضع نظر اللّه»، صوابها: **موضع نظر اللّه إليك**.

٦ ـ «إن مددت يدك قلت»، صوابها: **إن مددت يدك قلت**: **لمَ**.

٧ ـ «وإن مددت يدك». هذه عبارة لا معنى لها صوابها: «**وإن مددتَ رجلك قلت: لم، وإن نطقت تقول: لمَ**»، فوقع فيها التحريف والسقط.

٨ ـ «هذا حس النفير التي تكسر به قوته وتزول». تأمل هذا التحريف الذي صوابه: «**هذا حبس النفس التي تنكسر بها قوته وتزول سُرْبتُه**».

٩ ـ «لا لترك»، صوابها: «**لا بترك**».

١٠ ـ «السنة»، صوابها: «**السالمية**»!

فهل رأيتم أجود من تحقيق الدكتور حفظه اللّه ورعاه؟

* وجاء في ترجمة ابن الجزاز القيرواني الطبيب المشهور (ص ٢٤١ س ٥): «وكان ديناً متجملاً منصوباً»، وهو تصحيف لطيف صوابه: «**متصوناً**».

* وجاء في ص ٢٤٣ س ١٣ من التحريفات اللطيفة: «ورد نيسابور سنة تسع وخمسين وثلاث مئة، **وتوفي بتُرَب دال ببخارى**»، وقيّد المحقق لفظة «بترب» فوضع ضمة فوق التاء ثالث الحروف وفتحةً على الراء لئلاَّ يتوهم أحدهم فيقرؤها على الصواب: «**وتوفي بقُرْب ذلك**»!

ومن الطبقة السابعة والثلاثين

* ص ٢٤٨ س ١١: «فبعث الرئيس أبو الفضل الشيرازي... مَن طرح **الناس** من النحاسين إلى السماكين».

قلت: لا معنى للفظة «الناس» هنا إنما هي: «**النار**»، وبها يستقيم المعنى.

* ص ٢٤٩ س ١٥: «له راتب كل يوم من **الملح** ألف رطل».

قلت: ماذا يفعل بكل هذا الملح، إنما هو «**الثَّلْج**»، وهو ببغداد عزيز.

* ص ٢٥٠ س ٤: «فقال الناس: من **الغضاوة** إلى الوزارة». ولا معنى لها، فهي محرفة صوابها: «**من الغفارة إلى الوزارة**».

* ص ٢٥١ س ٦: «**ولا يُسام ما لا يوجبه، ولا يشفع إليه في إنفاق حق أو فعل**». والصواب: «ولا يُسام ما لا يوجبه **حُكْم**، ولا يشفع إليه في **إيقاف** حق أو فعل».

* ص ٢٨٥ س ١٣: «قال أبو نعيم: كان غالياً في الرفض **غريقه**».

قلت: كأنه فهم من ذلك أنه كان غارقاً في الرفض، وهو تحريف لا ريب فيه صوابه: «**غير ثقة**»!

* ص ٢٨٨ س ١٣ : «**فيجوز هذا**».

قلت: هذا تحريف لطيف صوابه: «**فيُحَرَّر هذا**»!

* وجاء في ص ٢٩١ إسناد عجيب وتخريج أعجب، فأما الإسناد العجيب فقد تحرفت فيه «**زينب الشعرية**» إلى: «زينب المشعرية»، و«**داهر بن نوح**» إلى: «زاهر بن نوح»، وجاء فيه: «**أخبرنا أبو العباس بن عبد الله، أخبرنا إسماعيل بن عبد الله**»، وهذا كله واحد صوابه: «أخبرنا أبو العباس إسماعيل بن عبد الله».

وأما التخريج العجيب فقد ساق المؤلف حديث: «العائد في هبته كالعائد في قيئه» من طريق محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً، وهو إسناد ضعيف لضعف عبد الحميد بن الحسن الكوفي راويه عن محمد بن المنكدر، فخرَّجه لنا المحقق العالم بالحديث عند البخاري ومسلم، وإنما ذاك حديث ابن عباس!

* وجاء في ترجمة حفص بن جزي الأندلسي (ص ٢٩٢ س ٣): «**سمع من عبيد الله بن محمد بن يحيى بن عبد العزيز، وسعيد بن حميد**»، وهو خلط وتحريف غريب صوابه: «**سمع من عُبيد الله بن يحيى، ويحيى بن عبد العزيز، وسعيد بن خُمَيْر**»!

* وجاء في ص ٢٩٢ س ٧: «سعيد بن القاسم بن العلاء أبو عمرو البرذعي الطرازي المرابط نزيل مدينة طراز من أول الترك». وعَلَّق المحقق على «الطرازي» بقوله: «في الأصل: الطوعي، وهو تصحيف، والطرازي بفتح الطاء. . . إلخ».

قلت: هذه النسبة وإن كانت صحيحة لكن المؤلف لم يذكرها هنا بل ذكر «**المُطَّوعي**» فكيف جاز له تغليط المؤلف، وهي نسبة صحيحة أيضاً.

* ومن طرائف التحريفات ما جاء في ترجمة عبد الله بن محمد بن عمر الهمذاني الذكواني أبي محمد الأصبهاني (ص ٢٩٣ س ٦): «**وعنه أبو بكر ابن أبي علي. قرأ عليه ابنه وأبو نعيم**».

قلت: هذا تحريف لطيف ظريف يسجل ليُذاكر به صوابه: «**وعنه أبو بكر ابن أبي علي قرابته، وأبو نعيم**». فتحولت لفظة «**قرابته**» إلى «**قرأ عليه ابنه**»، ولم يكن الرجل قارئاً.

* ومن طرائف ذلك أيضاً ما جاء في ص ٢٩٤ س ٧: «وعنه الدارقطني، وأبو نعيم، والبرقاني **وقال: قلت حدث في هذا العام**».

والصواب: «... **وقال: لا بأس به. قلتُ: حدث في هذا العام**»، فسقطت عبارة «لا بأس به» والتصقت «قلت» بالبرقاني مع أنها للذهبي المؤلف.

* ومن الطرائف أيضاً (ص ٢٩٦ س ١): «**محمد بن أحمد بن محمد. قال ابن أيمن أبو عبد الله**... إلخ»، والصواب: «محمد بن أحمد بن محمد بن طالب بن أيمن، أبو عبد الله»، فتحول «طالب» إلى «قال» بعد سقوط «بن»!

* ومنه ما جاء في الصفحة نفسها: «**وقبرُه في مدينة صغيرة بالأندلس**».

قلت: هذا تحريف لطيف تحصَّل للمحقق من فهم غريب للنص بحيث ظن أن قبر المترجم في مدينة صغيرة من مدن الأندلس، وإنما أراد المؤلف أن يشرح نسبته «القَبْري»، فقال في آخر الترجمة: «**وقَبْرة: مدينة صغيرة بالأندلس**»، أو ليس هذا مما يستحق التسجيل لينتفع به المحققون!

* ص ٢٩٧ س ٥ وقع سقط في العبارة الآتية: «**انتخب عليه الدارقطني وأبو حفص بن شاهين**». أما الصواب فهو:

«وانتخب عليه الدارقطني. روى عنه ابن رزقويه، وأبو بكر البرقاني، وأبو نُعيم، وعبيد الله بن أبي حفص بن شاهين». فتأمل الفرق بين هذه العبارة، والعبارة التي جاءت في طبعة الدكتور.

* وجاء في الصفحة نفسها س ١٥: «روى **عبد الدايم** حديثه يعلو عن ابن **المعطوس**».

قلت: أما عبد الدايم فصوابه: **ابن عبد الدائم**، وهو المقدسي. وأما ابن المعطوس، فهو بالشين المعجمة «**ابن المعطوش**».

* ص ٢٩٩ س ١: «سمع بهراة... **ومعدان البغوي** وطبقته».

قلت: لم نسمع برجل اسمه معدان البغوي، فإن كان المحقق يعرفه فليعرفنا به، فلما تأملنا الأمر وجدنا النص: «سمع بهراة... **وببغداد البغوي** وطبقته»!

* ومثله ما جاء في ص ٢٩٩ س ١٠: «**ويزيد بن عبد الصمد... ومحمد ابن محمد بن التيـاح**». قلت: كله تحريف، فالأول صوابه: محمد بن يزيد بن

عبد الصمد، والثاني هو محمد بن محمد ابن النَّفَّاخ.

* وجاء في ص ٣٠٩ إسناد منقطع لحديث عبد الرحمن بن إسحاق، عن النعمان بن سعد، عن علي قال: قال رسول اللّه ﷺ: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه».

فأما الانقطاع فقد جاء أنه من رواية أبي اليمن الكندي المتوفى سنة (٦١٣هـ) عن أبي بكر الخطيب المتوفى سنة (٤٦٣هـ)! والصحيح كما جاء بخط المؤلف، وكما هو معروف مشهور، أنه من رواية أبي اليُمن الكندي، عن أبي منصور القزاز الشيباني، عن الخطيب.

وأما التخريج فهو خليط عجيب حيث ذكر أن البخاري والترمذي وأبا داود قد أخرجوا هذا الحديث، وهو غلط محض حيث أن هذا الحديث إسناده ضعيف من هذا الوجه، فإن عبد الرحمن بن إسحاق ضعيف، والنعمان بن سعد مجهول. وقد أخرجه ابن أبي شيبة ١٠ / ٥٠٣، والدارمي (٣٣٤٠)، والترمذي (٢٩٠٩)، والخطيب في تاريخه ١٢ / ٢٣٠. أما الذي أخرجه البخاري ٦ / ٢٣٦، فهو حديث عثمان بن عفان رضي اللّه عنه، وهو الصحيح، لكن المحقق، من أسف، لا يعرف شيئاً من هذه الصناعة البتة.

* وجاء في ص ٣١٥ س ٢٠: «النعمان بن محمد بن منصور، أبو حنيفة **المقريء** القاضي».

قلت: لم يكن هذا الرجل المشهور مقرئاً، بل هو «**المغربي**»، وقد ذكر له المحقق حزمة كبيرة من المصادر ثم أخطأ هذا الخطأ الفادح في نسبته، وهو دائماً يضبط «المقرىء» بالياء والهمزة، وهو خطأ بيّن إذ لا يجوز الجمع بينهما.

* ثم حَرَّف نسبة أول المترجمين في وفيات سنة ٣٦٤ من «المقرىء» إلى «**المغربي**» مع أن الرجل أصبهاني لا صلة له بالمغرب، وهو مترجم في أخبار أصبهان لأبي نعيم ١ / ١٥٨. على أن مسألة تحرّف الأنساب عند المحقق أمر أشهر من أن يذكر لا تمر صفحة من تحقيقاته من غير تحريف أو تصحيف، وقد تكلمنا عليه في الفصل الثالث بما يغني عن إعادته، لكن أذكر في هذه الصفحة أنه قد تحرفت نسبة عبد الوهاب المَيْداني إلى «المدائني»، ونسبة محمد بن عوف المُزَني إلى «المُزَيِّن» وهلم جراً.

* وجاء في ص ٣٢٣ س ٦: «وكان بين جعفر وبين زيري بن مناد عداوة وحروب، جرت بينهما معركة هائلة، ثم قام بعده ابنه بلكين، واستظهر على جعفر».

قلت: سقط من النص ما أفسده، فالصواب: «... جرت بينهما **معركة هائلة قُتِل فيها زيري**، ثم قام بعده... إلخ».

* وجاء في ص ٣٢٥ س ١٦: «**عبد الرحمن بن أحمد بن جعفر، أبو القاسم اليزدي القاضي الحارث بن أبي شيخ، أبو محمد الغنوي**... وعنه أبو بكر البرقاني **ومحمد** بن بكر، **وبشر الفاتني**».

قلت: هذه ترجمة عجيبة غريبة مركبة من أسماء لا أعرفها، ولا أصل لها بخط المؤلف، وإليك ذلك:

١ ـ لم يلاحظ المحقق أن في الترجمة أكثر من كنية، فقد كُنِّي أولاً «أبو القاسم» ثم «أبو محمد».

٢ ـ اسم المترجم الصحيح هو: «**عبد الرحمن بن الحارث ابن أبي شيخ، أبو أحمد الغنوي**»، وهو رجل معروف ترجمه الخطيب في تاريخه ١١ / ٦٠٠ ـ ٦٠٢، وهذه الترجمة منقولة منه أصلاً، فلا أدري من أين أضيف إلى اسمه «**أحمد بن جعفر أبو القاسم اليزدي القاضي**»، فهذا كله مقحم على الترجمة ولذلك لم يستطع المحقق أن يقف له على ترجمة.

٣ ـ أما محمد بن بكر، فهو محمد بن بُكَيْر.

٤ ـ وأما بشر الفاتني، فهو تحريف أيضاً صوابه: بُشْرَى الفاتني، وهو بشرى ابن عبد اللّه، منسوب إلى فاتن مولى المطيع للّه، وتوفي سنة ٤٣١، وقد تحرف اسمه على المحقق في عشرات المواضع لعدم معرفته به[١].

وهكذا يكون التحقيق عند الدكتور، كلما تقدَّم في الكتاب زادت تحريفاته وتصحيفاته وسقطاته، وكلها من إهماله للنص والدوران حوله بدل الدخول فيه وفحصه والتدبر في استقامته واتساقه.

---

(١) وسماه في ص ٣٢٨ س ١: «بشر بن الفاتني».
وفي ص ٥٠١ س ٢٠ «بِشْري الفاتني» وكذلك في ص ٥٥٠ س ٤.

* وجاء في ترجمة أبي علي الماسرجسي (ص ٣٣٨ س ٦): «**وصنف على البخاري كتاباً، وأدركته المنية قبل إنجاحه إلى إسناده**».

قلت: وقع في هذا النص سقط وتحريف، فأما السقط فهو: «وصنف على البخاري كتاباً **وعلى مسلم كتاباً**»، وأما التحريف ففي «إنجاحه» التي لا معنى لها وصوابها: «**الحاجة**».

* وجاء في ترجمته أيضاً: «صنف حديث الزهري، **قرأه** على محمد بن يحيى الذهلي».

قلت: هكذا يكتب المحقق أو يُكتب له فيقرؤه فلا يدري ما هو، فهو لا يعرف المترجم ولا يعرف محمد بن يحيى الذهلي، فإن كان على معرفة بهما فكيف جَوَّز أن يكون هذا قد قرأ على ذاك؟ إنما الصواب: «**صَنَّف حديث الزهري، فزاد** على محمد بن يحيى الذهلي»، أما أبو علي هذا فقد ولد سنة (٢٩٨)، وتوفي الذهلي سنة (٢٥٨). وقد جاء هذا النص على الصواب في المصادر التي ذكرها المحقق نفسه ومنها سير أعلام النبلاء (١٦ / ٢٨٩)، ولكن مشكلته أنه لا يراجع ولا يفكر في مثل هذه الأمور، والمهم عنده هو «حشد» المصادر كما يطلق عليه.

* وجاءت بعد ترجمة أبي علي الماسرجسي بترجمة الترجمة الآتية (ص ٣٣٨ س ١٧): «**سعيد بن محمد بن عثمان. سمع ابن أبي شيبة**».

قلت: هكذا وقعت عنده هذه الترجمة، وهي مركبة من تحريف وسقط وقفز أسماء من مكان لآخر، ولذلك لم يستطع المحقق أن يجد لها ذكراً في الكتب ولا أن يحشد لها المصادر، وإليك ذلك:

١ ـ فاسم المترجم «**سعد**» وليس سعيد.

٢ ـ وهو ليس ابن محمد بن عثمان، بل: «**سعد بن محمد بن إسحاق الصيرفي**».

٣ ـ وقوله: سمع ابن أبي شيبة، صوابه: «**سمع محمد بن عثمان بن أبي شيبة**»، ومن ثم عرفنا كيف قفز «عثمان» إلى اسم المترجم ومن أين.

٤ ـ وهو مترجم في تاريخ الخطيب (١٠ / ١٨٦ ـ ١٨٧)، قال الخطيب: «سعد بن محمد بن إسحاق، أبو إسحاق المعروف بابن أبي العباس الصيرفي.

سمع محمد بن عثمان بن أبي شيبة . . . إلخ».

* وجاء في ترجمة ابن عدي الجرجاني (ص ٣٤١ س ٦): «وقال أبو الوليد **الساجي**». قلت: هذا أبو الوليد «**الباجي**» لا الساجي، أما الساجي فقد مات قبل ابن عدي بدهرٍ.

* ص ٣٥٠ س ٢: «أودعت عند يهودي **بغلطن**»، ثم جاء «خذ كُم **البغلطان**»، ثم جاء: «فظهرت جرة فيها **البلغطان**». وعلق المحقق فقال: «هكذا في الأصل (بغلطن) و(بغلطان) و(بلغطان). وفي سير أعلام النبلاء ١٥ / ١٦٢ مغلطاق».

قلت: هكذا يحقق الدكتور، فمثل هذه الأمور لا تحقق هكذا، وإنما يرجع فيها إلى فهم النص وتثبيته على النسخ الصحيحة أولاً ثم معرفة مدلولات الألفاظ ثانياً، ومن ثم فإن جميع ما جاء عنده وما جاء في السير محرف صوابه في الأولى: «**بغلطاقاً**» وفي الأخريين: «**البغلطاق**» كما جاء مجوداً بخط المؤلف، وقد وصل إلينا هذا القسم من تاريخ الإسلام بخطه. وأما الدلالة فإن **البغلطاق** فارسية، وهو القميص له أكمام قصيرة جداً يلبس تحت الفرجية، وقد يزين باللآلىء والجواهر، بل كان منها ما يُنْسَج ويُطَعَّم كله بالأحجار الكريمة (ينظر معجم دوزي ١ / ٣٨٧ من الترجمة العربية).

* ومن معرفة الدكتور بالحديث ورجاله وأسانيده الإسناد الوارد في ص ٣٥٥ وهذا نصه:

«قرأت على محمد بن أبي العز بطرابلس، أنا الحسن بن يحيى، أنا عبد اللّه بن رفاعة، أنا **الجُعْفي**، أنا أبو سعد الماليني، أنا أبو الفضل أحمد ابن محمد الشرمقاني **الثاني**، ثنا **أبو محمد** هو البغوي، ثنا شجاع بن مخلد، وأبو بكر ابن أبي شيبة، وأبو خيثمة قالوا: أنا ابن علية، عن **خاله** الحذاء، حدثني الوليد ابن مسلم. . . إلخ».

قلت: وقع التحريف في هذا الإسناد في أربعة مواضع مع أنه قابله بسير أعلام النبلاء (١٦ / ٢٨٧)، بل أكمل النص الساقط عنده منه، وقد جاء في السير صحيحاً ليس فيه هذه التحريفات العجيبة التي تدل على ضعف المعرفة بهذا العلم:

١ ـ فالجُعْفي هو تحريف صوابه «**الخِلَعي**»، وهو علي بن الحسن بن الحسين، القاضي أبو الحسن الموصلي الأصل المصري الفقيه الشافعي المتوفى سنة ٤٩٢، قال الذهبي المؤلف: «سمع... وأبا سعد أحمد بن محمد الماليني... وآخر من حدث عنه عبد اللّه بن رفاعة السعدي خادمه (تاريخ الإسلام ١٠ / ٧٢٢ ـ ٧٢٣ بتحقيقنا).

٢ ـ وأما **الثاني**، فصوابه: «**النَّسَائي**» كما جاء مجوداً بخط المؤلف، ويعضده أنَّ شرمقان «التي نسب إليها من أعمال نسا، كما ذكر المؤلف نفسه. وجاء في السير (١٦ / ٢٨٧): «**التاني**» وهو **تحريف** لا ريب فيه، فإن أحداً ممن ترجم له لم يذكر أنه كان من «التنَّاء»، كما جاء اسمه في الترجمة صحيحاً وفي الإسناد مقلوباً. ومما يعضد ما ذهبنا إليه قول الحاكم في ترجمته على ما نقله السمعاني في الأنساب: «وآخر ما فارقته بنسا في رجب سنة إحدى وستين وثلاث مئة. ثم توفي بالشرمقان».

٣ ـ وأما أبو محمد البغوي فهو تحريف صوابه: «**أبو القاسم البغوي**»، وهو مسند الدنيا أبو القاسم عبد اللّه بن محمد بن عبد العزيز البغوي الأصل البغدادي «٢١٤ ـ ٣١٧هـ»، وهو أشهر من أن يُذكر.

٤ ـ وأما ما جاء فيه: «أنا ابن علية، عن خاله الحذاء» فهو تحريف لطيف ظريف يُذاكر به ويُفاكه، فهو **خالد الحذاء**»، وهو خالد بن مهران الحذاء البصري، وهو ثقة من رجال الشيخين، وتقدمت ترجمته في هذا الكتاب.

* وجاء في ص ٣٥٦ س ١١: «ثابت بن إبراهيم بن **هارون**، أبو الحسن الحراني الطبيب».

قلت: ذكر المحقق خمسة مصادر لترجمته ليس في واحد منها أنه «ابن هارون»، فهو ابن «**زَهْرون**»، كما بخطه، ومصادر ترجمته.

* وجاء في ص ٣٦٦ س ١٧ عند ذكر شيوخ أبي منصور القزويني: «**وأبا يعلى المولى، وعمران بن أبي غيلان**».

قلت: أما المولى هذا فهو **الموصلي** صاحب المسند المشهور، وأما عمران فاسمه «**عُمر**»!

* ومن طرائف التصحيفات ما جاء في ص ٣٦٨ س ١٦: «فإن اللّه خالق

كل شيء، وخالق أرواحنا **ودَوَابّنا** وموتنا وحياتنا». وقد شدد المحقق الباء الموحدة لئلا يتوهم أحد بقراءتها بغير هذه الصيغة، ولا معنى للدواب هنا، إنما الصواب كما جاء بخط المؤلف: «**ذَوَاتِنا**»!

* ومن طرائف التراجم والتعليقات الترجمة الآتية (ص ٣٧٥ س ٤ ـ ٥):
«**علي بن أحمد بن محمد بن خلف بن القاسم البغدادي بن وكيع البغوي**». وعلق المحقق عليها فقال: «ذكره دون ترجمة».

قلت: وقع في هذه الترجمة جملة أخطاء فهو:

١ ـ **أبو القاسم**، وليس «بن القاسم».

٢ ـ وهو «**وكيع**» وليس «بن وكيع».

٣ ـ ولم يكن الرجل بغوياً، إنما قال المؤلف: «**روى عن البغوي**»، فطارت عبارة «روى عن» وبقيت «البغوي» فظنه المحقق كذلك ولم يسأل نفسه كيف نسبه قبل هذا بغدادياً.

٤ ـ ومن ثم فإن تعليقه فاسد.

* وجاءت في ص ٣٧٦ س ٣ الترجمة الآتية:

«القاسم بن علي بن جعفر، أبو أحمد البغدادي **البَلاَذُرِي**. عن **صاحب** أركين الفرغاني. وعنه **أبو العلاء الواسطي**». وأحال على تاريخ الخطيب من الطبعة القديمة.

قلت: وقع في هذه الترجمة القصيرة ثلاثة تحريفات:

١ ـ نسبته «**البلاذري**» فقد قيدها المحقق بالحركات خوفاً عليها من التصحيف أو التحريف، ولم يكن الرجل بلاذرياً لا هو ولا أحد من أقربائه أو أهل بيته، ولكنه كان يُعرف «**بالبارد**» وهو لقب له، وكذلك ذكره الخطيب، فقال: «**أبو أحمد البزاز الدُّوري يعرف بالبارد**» (١٤ / ٤٦١ بتحقيقنا و١٢ / ٤٥٠ من الطبعة القديمة، ولم يتحرف فيها هذا اللقب). وقد اقتبس أبو سعد السمعاني هذه الترجمة من الخطيب فذكرها في «البارد» من الأنساب، كما ذكره الحافظ ابن حجر في الكتاب الذي جمعه في الألقاب (١ / ١٠٨).

٢ ـ وأما «**صاحب أركين**» فهو «**حاجب بن أركين**» وهو حاجب بن مالك بن أركين، أبو العباس الفرغاني التركي الضرير المتوفى سنة (٣٠٦)، وهو من شيوخ

الطبراني (معجمه الصغير ٤١٥)، وله ترجمة في تاريخ الخطيب (٩ / ١٩١ ـ ١٩٢ بتحقيقنا)، وترجمه المؤلف في سنة وفاته من هذا الكتاب (٧ / ١٠٣ بتحقيقنا).

٣ ـ وأما أبو العلاء الواسطي، فقد جاء بخط المؤلف مصرح باسمه واسم أبيه: «**أبو العلاء محمد بن علي الواسطي**».

* وجاء في ترجمة نصير الدولة محمد بن محمد وزير عز الدولة (ص ٣٨٥ س ١٣): «**وكان نواب لمعز الدولة على عضد الدولة**». ثم علق على «نواب»، فقال: «كذا في الأصل، ولعلها تصحيف «مؤيداً».

قلت: كل هذا تحريف وقد جاءت العبارة بخط المؤلف واضحة: «**وكان يُؤَلِّب لعز الدولة على عضد الدولة**»، وليس في العبارة أي تحريف حتى في الأصل الذي عنده لكنه لم يستطع قراءة اللفظة بصورة صحيحة، فقد قرأ الياء نوناً، والنساخ بما فيهم المؤلف الذهبي لا يكتبون الهمزة ويكتفون بالواو التي عليها الهمزة، وأما اللام فقرأها ألفاً وفصلها عن الباء. ثم جعل «**عز الدولة**» «**معز الدولة**» مع أنه قد مرت ترجمته في وفيات السنة نفسها من طبعته (ص ٣٧١) وقال المؤلف هناك: «وكان بين عز الدولة وبين ابن عمه عضد الدولة منافسات في المُلك». ثم جاء عنده على الوجه في السطر الذي بعده، وكل هذا من عجائب هذا التحقيق وغرائبه. قلت: ومعز الدولة هو والد عز الدولة هذا.

* ومن طرائف ما جاء في ترجمة أبي بكر بن مالك راوي «المسند» المشهور النص الآتي (ص ٣٩٠ س ١٦ ـ ١٧): «وقال البرقاني: كان شيخاً صالحاً، وكان لأبيه اتصال ببعض السلاطين فعُزِي لابن ذلك السلطان على **عبد اللّه ابن أحمد المُسْندي**، وحضر ابن مالك القطيعي سماعه».

قلت: تأمل هذه التحريفات اللطيفة الطريفة التي جعلت النص شيئاً آخر، فلفظة «فعُزِي» أصلها «**فقرىء**». وأما «**عبد** اللّه بن أحمد المسندي» فلا نعرفه، ولكن نعرف أن عبد اللّه هو ابن الإمام أحمد بن حنبل، وهو راوي «مُسْند» أبيه، ورواه القطيعي عن عبد اللّه، فصواب العبارة: «**عبد اللّه بن أحمد «المُسْند»**»، وبذلك يستقيم النص ويُفْهَم.

* وجاء في ص ٣٩٤ س ٧: «ذكر **ابن أبي علي** وفاته في هذه السنة».

قلت: هذا «**ابن أبي طيء**» المؤرخ الحلبي الشيعي المشهور، تحرف على المحقق فلم يعرفه، والذهبي كثير النقل منه في تراجم الشيعة.

* وجاء في ترجمة الحسن بن عبد اللّه بن المرزبان أبي سعيد السيرافي النحوي المشهور (ص ٣٩٥ س ٣): «**وكان مجوسياً، أسلم وسموه عُبَيْد اللّه**».

قلت: قد ذكر المحقق أربعة وثلاثين مصدراً لهذا المترجم سلخها من هنا ومن هناك ولم يستفد منها شيئاً البتة في ضبط هذه الترجمة فوقع فيها التصحيف والتحريف والسقط في أكثر من مكان، هذا الذي ذكرته منها، وإنما ذكرته لطرافته وظرافته على الشرط الذي اشترطته في هذا الفصل، فأنا أعلم أن جميع المصادر التي ذكرها لم تقل أن أبا سعيد السيرافيَّ كان مجوسياً فأسلم، ولا قال أحد منهم أنه بعد أن أسلم سمي «عُبَيْد اللّه».

وحين يتدبر الدكتور المحقق كل هذا سوف لا يجد جواباً لذلك، لأن النص محرف صوابه:

«**وكان أبوه مجوسياً أسلم وسَمَّوه عبد اللّه**». فكل الذي حدث شيء بسيط، طارت لفظة «أبوه» وتحوَّل «عبد اللّه» إلى «عُبَيْد اللّه» فظنه المحقق اسماً آخر لأبي سعيد الحسن بن عبد اللّه السيرافي، وللّه في خلقه شؤون.

* وجاء في ترجمة عبد اللّه بن إبراهيم بن يوسف أبي القاسم الجرجاني الآبندوني (ص ٣٩٨ س ٩): «**وقد روى عنه ابن قُتَيْبة الإمام أبو بكر الإسماعيلي**».

قلت: هذا من التحريفات اللطيفة، فما سمعنا أن الإمام أبا بكر الإسماعيلي يعرف بابن قتيبة، وإذا بالأمر كله قراءة عرجاء شوهاء للفظة «**رفيقه**» بحيث صارت «ابن قتيبة»، فالنص الصحيح: «**وقد روى عنه رفيقُهُ الإمام أبو بكر الإسماعيلي**».

* وجاءت في ص ٤٠١ الترجمة الآتية: «عمر بن عبيد اللّه بن إبراهيم **بن** أحمد الأصبهاني **بن الوزان**، **إمام** الجامع. سمع أبا القاسم البغوي، وأحمد بن محمد بن **شَبَّه**. وعنه أبو بكر بن أبي علي، وأبو نعيم».

قلت: وقع في هذه الترجمة ثلاثة مواضع محرفة فضلاً عن عدم وقوفه على أي مصدر لها، فأقول:

١ ـ هو «**أبو أحمد الأصبهاني**»، وليس «بن أحمد».

٢ ـ وهو «**الوراق**»، وليس «بن الوزان» التي لا أدري من أين جاء بها.

٣ ـ وشيخه هو: «**أحمد بن محمد بن شيبة**»، وليس «شَبَّه».

٤ ـ وهو مترجم في أخبار أصبهان (١ / ٣٥٧).

* وجاء في ترجمة عيسى بن حامد الرخجي (ص ٤٠١ س ١٠): «**وكان من تلامذته محمد بن جرير السواق**»، وذكر له أربعة مصادر هي تاريخ الخطيب، والمنتظم، والعبر، وشذرات الذهب، فهل وجد فيها جميعاً تلميذاً له يقال له: محمد بن جرير السواق؟ لا شك أنه لم يجد، ولن يجد، لأن هذا الاسم لا وجود له البتة، فقد وقع في هذه العبارة الصغيرة تحريف وسقط والتصاق؛ فأما التحريف ففي قوله «تلامذته» لأن الصواب: «تلامذة» والفرق كبير بين اللفظتين. وأما السقط فهو بعد اسم جرير، وهو: «**روى عنه محمد بن محمد**»، فالعبارة الصحيحة قبل الالتصاق هي: «**وكان من تلامذة محمد بن جرير. روى عنه محمد بن محمد السواق**»، ومحمد بن جرير هو الطبري صاحب «التاريخ» و«التفسير».

* ومن طرائف التحريفات التي تُغَيِّر المعاني ما جاء في ترجمة أبي تغلب ابن ناصر الدولة (ص ٤٠٢ س ٧): «وكان مفرج الطائي قد استولى على الرملة، **فاتفق مع فضل على حرب أبي تغلب وبني عَقِيل النازلين بالشام، فوقع التَّصَافُّ بظاهر الرملة**».

قلت: وقع في هذا النص الصغير سوء ضبط (عَقِيل)، وسقط غَيَّر المعنى، وتغيير نحوي (النازلين)، وتحريف (التصاف)، وقارن بالنص الصحيح الآتي:

«وكان مفرج الطائي قد استولى على الرملة فاتفق مع فَضْل على حرب أبي تَغْلب، **وانضم إلى أبي تغلب بنو عُقَيْل النازلون بالشام، فوقع المصاف بظاهر الرملة**»!

* وجاء في الصفحة نفسها س ١٧: «أبو طاهر الصوفي شيخ **الملاشة**»، ولم يشرح لنا «الملاشة» هذه، ولم يدرك أنها تحريف لفرقة صوفية يقال لهم «**الملامتية**».

* وجاء في ترجمة أبي الحسين الحجاجي (ص ٤٠٥ س ١٧): «**مُصنف**

العلل والشَّرْح والأبواب»، وهذا محرف صوابه: «وَصَنَّفَ العلل والشيوخ والأبواب»!

* وجاء في ترجمته من طرائف التحريفات (ص ٤٠٦ س ٢): «**وأنا ألقبه بعَفافٍ لتثبته**». ولا أدري كيف فهم المحقق العبارة وكيف يلقبه بعفافٍ، وهو تحريف لقوله: «**وأنا ألقبه بعَفَّان لتثبته**»، وعَفّان هو ابن مسلم بن عبد اللّه الباهلي أبو عثمان الصفار البصري الثقة الثبت الذي قال فيه علي ابن المديني: كان إذا شك في حرف من الحديث تركه. فهذا هو الذي أراد أبو علي الحافظ أن يلقبه به.

* وجاء في ص ٤١١ س ٨، ١٠: «أحمد بن عطاء **هذا** ابن أخت أبي الرُّوذباري، يرجع إلى... وإلى أخلاق في **التجويد** يختص بها». وعَلَّق على «التجويد» بقوله: «كذا في الأصل، وقد كتب على الهامش (كذا) بجانب كلمة (أخلاق). أما العبارة عند السلمي فهي: وأخلاق وشمائل يختص بها».

قلت: وقع تحريف في ثلاثة مواضع من هذا النص، وهي:

١ ـ هذا، صوابها: «**هو**».

٢ ـ أبي الروذباري، صوابها: «أبي علي الروذباري».

٣ ـ التجويد، صوابها: «**التجريد**»، وهو من مصطلحات الصوفية، (ينظر معجم دوزي ٢ / ١٧٦ ـ ١٧٧)، ومن ثم فإن تعليق المحقق لا قيمة له لأنه يدل على عدم إدراكه للمعنى.

ومن الطبقة الثامنة والثلاثين

* جاء في حوادث سنة (٣٧٢) (ص ٤٧٣ س ٨): «فذكر الحميدي... ظَلاَمة كُبْرى».

قلت: الصواب: «**طامة كُبرى**»، كما في النسخ.

* ص ٤٧٤ س ٤: «ولكل فرقة رئيس يتكلَّم **ويحاول عن مذهبه**».

الصواب: «**ويجادل عن مذهبه**».

* ومن طرائف ما وقع في حوادث السنة المذكورة (ص ٤٧٤ س ١٧):

«وتوفيت السيدة بنت الخليفة المعتضد وأخت المكتفي. **وقال حمزة**: عاشت بعد أبيها ثلاثاً وثمانين».

قلت: ليس المهم في هذا النص سقوط اسم هذه السيدة وهو «سارة» لأن الصواب: «توفيت السيدة سارة»، ولا سقوط لفظة «سنة» بعد قوله «ثلاثاً وثمانين»، فمثل هذا كثير وقد تركناه، فإنما نبحث عن الطريف اللطيف من مثل هذا التحريف الذي تحول إلى «**وقال حمزة**» وصوابه: «**وكانت مُعَمَّرة**»!! فمثل هذا يستحق التنويه به وتسجيله.

* ومن طرائف ذلك ما جاء في ص ٤٨٠ س ١ ـ ٢: «فقيل لشرف الدولة: **أُقتُله (كذا) فأَمَّنَهُ سنة**». وعلق على «فأمنه» يقوله: «في الأصل فأمنهم». وهذا كله تحريف غيَّر المعنى تغييراً تاماً، وصواب العبارة كما جاءت بخط المؤلف: «وقيل لشرف الدولة: **اقتُله فما نأمنُهم**».

* ص ٤٨٢ س ٣ ـ ٤: «وفي صفر عقد مجلس عظيم **وصدرت** التوثقة بين الطائع وشرف الدولة. . . وتوجه الطائع **وقَوَّى** عهده».

قلت: أما «**وصدرت**» **فصوابها**: «**وجُدِّدت**»، وأما «**وقَوَّى**» التي لا معنى لها فصوابها: «**وقُرِىءَ**».

* وجاء في ص ٤٩٥ س ١٨: «**وأعلمنا** ابن ناجية مسند فاطمة بنت قيس سنة ثلاث مئة».

قلت: لفظة «**وأعلمنا**» لا معنى لها هنا وهي تحريف لقوله: «**قرأ علينا**».

* وجاء في ص ٤٩٨ س ٧: «**المنهج لسبط الخياط**» وأعاده في ص ٥٣٦ س ١. قلت: هذا كتاب «**المُبْهِج**» بالباء الموحدة، وهو كتاب مشهور جداً في القراءات.

* وجاء في الصفحة نفسها ص ١٠: «أبو عبد الله محمد بن الحسين **بن آل زهرام الكارزيني**».

قلت: «آل زهرام» تحريف لاسم «**آذر بهرام**»!

* وجاء في الصفحة نفسها س ١٢: «قال الخزاعي: قلت للمطوعي: في أي سنة **قرأ** على إدريس الحداد[1]؟ فقال: في السنة التي رحلت فيها إلى الري **سنة اثنتين وستين ومئتين**، فقلت للمطوعي: فقد قاربت المئة؟ فقال: **إلا ثنتين**،

(١) نسبه في الصفحة السابقة حَذَّاءً!

قال ذلك في سنة سبع وستين **ومئة**».

قلت: وقع في هذا النص جملة تحريفات أفسدته:

١ ـ أما قوله في أي سنة قرأ، فصوابه: **قرأتَ**.

٢ ـ وأما ذكره أنه قرأ على إدريس الحَدَّاد سنة اثنتين وستين ومئتين فتحريف صوابه: «سنة **اثنتين وتسعين** ومئتين» كما جاء بخط المؤلف، وقد ولد المطوعي في نحو السبعين ومئتين كما ذكر المؤلف في سير أعلام النبلاء (١٦ / ٢٦٠) وهو من المصادر التي ذكرها المحقق ولم يستفد منها، وفي أواخر سنة (٢٩٢) توفي إدريس بن عبد الكريم الحداد كما في ترجمته من هذا الكتاب (٦ / ٩١٦). وقد ذكر المطوعي في سنة (٣٦٧) أنه بلغ (٩٨) عاماً، فإذا طرحنا ذلك وجدنا مولده بحدود السبعين ومئتين أو قبيلها بسنة، فكيف تصح قراءته سنة (٢٦٢)؟

٣ ـ أما قوله: «إلا ثنتين» فصوابه: «**إلا سنتين**» كما بخط المؤلف، وهما بمعنى.

٤ ـ وأما قوله: «في سنة سبع وستين ومئة» فصوابه «**وثلاث مئة**» ولعله من غلط الطبع.

والغاية من إيراد مثل هذا النص وبيان تحريفاته توضيح ما يتعين على المحقق الجيّد من قراءة متأنية للنص وتدبره، وعدم تركه من غير اتضاح استقامته واتساقه مع المعلومات المتصلة به.

* وجاء في ترجمة سليمان بن محمد الشذوني (ص ٤٩٩ س ١٩، ٢١): «سمع... وعبد الله بن يونس **المقبري**... وسمع من أبي محمد **الفريابي** كُتُب محمد بن جرير الطبري».

قلت: وقع في هذا النص تحريفان:

الأول: في نسبة عبد الله بن يونس فهو «**القَبْري**» من أهل «قَبْرة» وهي كورة من أعمال الأندلس تتصل بأعمال قرطبة من قبليها، ذكرها ياقوت في معجم البلدان (٤ / ٣٠٥ ط. صادر) ونسب عبد الله بن يونس هذا إليها، وهو مترجم في تاريخ ابن الفرضي (رقم ٦٨٠) وفي وفيات سنة (٣٣٠) من هذا الكتاب (٧ / ٥٩٢ بتحقيقنا).

الثاني: في قوله «الفريابي» وصواب هذه النسبة: «الفَرْغاني». ومما يؤسف عليه أن هذه النسبة جاءت محرفة أيضاً في المطبوع من تاريخ ابن الفرضي، حيث قام محققه بتغيير الصواب إلى خطأ، ظهر ذلك في تعليق له على هذه النسبة قال فيه: «**بالأصل: الفرغاني. ولعله مصحف عنه**». وهذا يشبه صنيع الدكتور المحقق في كثير من المواضع حين يجازف فيطلق العبارات المُغَلِّطة من غير تحرز ولا تتبع، والأولى في مثل هذه الأمور البحث والتحري للوقوف على الصحيح، فإذا بحثنا وجدنا المؤلف قد ترجمه في وفيات سنة (٣٦٢) من هذا الكتاب، فقال: «عبد الله بن أحمد بن جعفر بن خذيان، أبو محمد الفرغاني الجُنْدي. سمع محمد بن جرير الطبري... إلخ (٨ / ٢٠٣ بتحقيقنا)، وقال الخطيب في تاريخه: «عبد الله بن أحمد بن جعفر بن خُذْيان بن خامس، أبو محمد البغدادي. جُلِبَ جده خُذْيان من فرغانة إلى المعتصم فأسلم، ونزل عبد الله مصر وحدث بها...»، واقتبس ابن ماكولا هذه الترجمة في الإكمال ٢ / ٤٠٢. وقد ترجمه المؤلف في «السير» ترجمة أفضل من التي في تاريخ الإسلام فقال: «الفَرْغاني: الأمير العالم أبو محمد عبد الله بن أحمد بن جعفر بن خذيان التركي الفرغاني، صاحب التاريخ المذيل على تاريخ محمد بن جرير الطبري. حَدَّث بدمشق عن ابن جرير... إلخ» (١٦ / ١٣٢ ـ ١٣٣). وذكره المؤلف في ترجمة محمد بن جرير الطبري من تاريخه هذا في أكثر من موضع فقال: «قال أبو محمد الفرغاني: كتب إليَّ المراغي»، وقال في موضع آخر: «قال أبو محمد الفرغاني صاحب ابن جرير»، وقال في موضع آخر: «وأما أبو محمد الفرغاني فقال في صلة التاريخ له» (تاريخ الإسلام ٧ / ١٦١) ثم نقل أكثر الترجمة منه كما في الصفحات ١٦٢ و١٦٣ و١٦٥ من المجلد المذكور.

فتأمل مثل هذا البحث والتحري المُوصل إلى الصواب من غير ارتياب، وقارنه بصنيع محقق تاريخ ابن الفرضي، وبتحقيق «الدكاترة والأساتذة المتخصصين» الذين حققوا هذا التاريخ كما كُتِب على القسم الداخلي من الكتاب، أو تحقيق الدكتور الذي وضع اسمه عليه.

* وجاء في ص ٥٠٠ س ١: «عبد الله بن إبراهيم بن جعفر بن بيان **الزَّيْنبي**». وعلق المحقق على هذه النسبة فقال: «هكذا في المنتظم وشذرات الذهب. وفي العبر «الزيدي»، وفي المشتبه والسير: الزبيبي، وكذا في الإكمال

والتبصير والأنساب».

قلت: هذا التعليق يدل على قلة معرفة في هذا العلم والطرائق المتبعة في ضبط الأسماء والأنساب، والمصادر المتخصصة في ذلك، فها نحن أولاء نجد المحقق يترك الكتب الخاصة بضبط ما يشتبه من الأسماء والأنساب مثل إكمال ابن ماكولا، وأنساب السمعاني، والمشتبه للذهبي وشروحه، ويعتمد ما جاء في كتابين مطبوعين طبعة رديئة هما: المنتظم وشذرات الذهب، فهذا من أعجب ما رأيتُ في هذا (التحقيق) العجيب الغريب.

* وجاء في ترجمة عبد العزيز بن الحارث أبي الحسن التميمي الحنبلي (ص ٥٠٢ س ١): «وقال أبو المعالي شيذلة: **روى الإمام أبو عبد اللّه الحسن التميمي الحنبلي إمام عصره في مذهبه**».

قلت: لم يسأل المحقق: من أبو عبد اللّه الحسن التميمي الحنبلي الذي كان إمام عصره، فإن سأل فسوف لا يجد جواباً لسؤاله، لأن هذا الشخص لا وجود له إذ هو مركب من التصاق كنيتين سقط ما بينهما، فالصواب هو: «**روى الإمام أبو عبد اللّه الحُسين بن محمد الدامغاني، قال: لما قدم القاضي أبو بكر الأشعري بغداد دعاه أبو الحسن التميمي الحنبلي إمام عصره في مذهبه**». والمحقق لا يدري ماذا يقرأ.

* وجاء في ص ٥٠٥ س ٣ وهو يذكر إسناد حديث: «**أخبركم ابن المكي**».

قلت: هو **ابن اللَّتي**، ويتحرف عند المحقق بأشكال مختلفة.

* وجاء في ص ٥٠٦ س ٥: «**والحُسين** بن علي الجوهري»، وعلق المحقق على «الحسين» بقوله: «في الأصل: أبو الحسن، وهذا خطأ».

قلت: بل ما جاء في المتن والتعليق خطأ، والمحقق لم يفعل شيئاً بهذا الترجيح غير المُعَلَّل، فهذا الرجل اسمه «**الحسن**» وليس «الحُسين»، ولكن المحقق يكتب ويرجح بغير علم ولا معرفة، ولا اتباع لأساليب البحث العلمي مع أنه أستاذ ودكتور ومحقق ومؤلف للعديد من الكتب.

وهو الحسن بن علي بن محمد بن الحسن بن عبد اللّه، أبو محمد الجَوْهري المتوفى سنة (٤٥٤)، وقد ترجمه الخطيب مع الحَسَنيين من تاريخه

(٨ / ٣٩٧) وهو شيخه، كما اقتبسه السمعاني في «الجوهري» من الأنساب، وابن الجوزي في المنتظم (٨ / ٢٢٧)، والمصنف في وفيات سنة (٤٥٤) من هذا الكتاب، وفي السير (١٨ / ٦٨) وغيرهم، ولم يقل أحد في اسمه أنه «الحُسين».

* وجاء في ص ٥٠٦ س ١٦: «محمد بن خفيف بن **إسْفَكْشَاذ**». وعلق عليه المحقق فقال: «إسفكشاذ: هكذا ضبطه محقق طبقات الصوفية للسلمي، وكذلك ورد في طبقات الشافعية الكبرى للسبكي. أما في الوافي بالوفيات فمقيدة «اسكفشار». وورد في الأصل: اسكفسار، والله أعلم بصحة ذلك».

قلت: هذه هي طريقة الدكتور في التحقيق، فهذا الضبط والتقييد خطأ، والتعليق خطأ أيضاً، لأن هذا القسم وصل إلينا بخط المؤلف، فكيف جَوّز المحقق لنفسه أن يترك خط المؤلف الذي قيّده «إسْكفشار» ونقله عنه الصفدي في الوافي (٣ / ٤٢) فيذهب إلى تقييد محقق طبقات الصوفية للسلمي أو محققي طبقات السبكي، فهذا خلل ما بعده خلل في طرائق التحقيق لم نعهدها عند أحد من قبله.

* ص ٥١٣ س ٣: «من **جملة** المشايخ». الصواب: «من جِلّة المشايخ». وإنما ذكرت مثل هذا لفائدته عند بيان سوء القراءة المتأتية من عدم الإدمان على القراءة، وقلة المعرفة باستعمالات العصر.

* ص ٥١٨ س ١٥: «**وعنه ابن الرِّضَى**»، والصواب: «**وعنه ابن الفرضي**»، ومنه نقل المؤلف الترجمة، فهو مترجم عنده برقم (٣٥٥).

* وجاءت في ص ٥٢٠ الترجمة الآتية: «عبد الله بن **بدر** الإشبيلي الطبيب. **جمع** وسمع من ابن الأعرابي، وحدث».

قلت: لم يستطع الوقوف على مصدر له، لأن الاسم محرف صوابه: «**عبد الله بن باز**»، وهو مترجم في تاريخ ابن الفرضي (٧٢٦). أما «جمع» فهي تحريف أيضاً صوابها: «**حَجَّ**».

* وفي ص ٥٢٢ س ٦ ترجمة جاء عنوانها كما يأتي: «علي بن محمد بن سعيد، أبو الحسن الكندي البغدادي **الرازي**»، وأحال على تاريخ الخطيب (١٢ / ٨٥ من الطبعة القديمة)، ولم يكن الرجل رازياً، ولا ذكر الخطيب ذلك،

بل هو «**رَزَّاز**» في أصل المؤلف وفي تاريخ الخطيب أيضاً.

ثم إنه أنهى الترجمة بقوله: «وعنه العتيقي» وقد سقطت بقية الترجمة من طبعته وهي: «**وأبو بكر البرقاني، وأبو القاسم التنوخي وآخرون. ووثقه العتيقي، وتوفي في رمضان**».

* وجاء في ص ٥٢٤ س ٤ عند الكلام على أعمال عضد الدولة البويهي: «وغَرَس **المزاهر**، وهو دار أبي علي بن مقلة».

قلت: فهذا هو «**الزاهر**» تحرف عليه.

* ومن طرائف ما وقع في ترجمته (ص ٥٢٤ س ١٨): «وكان قد طلب حساب **دجْلَة** في السنة» وقيّد «دجلة» بالحركات لئلا يقع الخطأ فيها، ولئلا يتوهم أحد القراء بقراءتها كما جاءت بخط المصنف «دَخْلِه»!

* وجاء في ص ٥٤٣ س ١٤: «عبد اللّه (. . .) أبو الفرج الأنباري».

قلت: هكذا وقع عنده وصوابه: «**عُبيد اللّه بن إسماعيل، أبو الفرج** الأنباري»، ومن ثم لم يستطع أم يجد له مصدراً، وهو مترجم في تاريخ الخطيب ١٢ / ٨٦.

* وجاء في ص ٥٤٥ س ١٦: «**سمع نسخة أبي مُهْر بن عبد الرحمن بن** القاسم الرواس».

قلت: هذا تحريف لطيف صوابه: «**سمع نسخة أبي مُسْهِر من عبد الرحمن ابن القاسم الرواس**». وهذا النص مذكور في بعض المصادر التي أشار إليه في الحاشية، ومنها سير أعلام النبلاء ١٦ / ٣٣٨.

* وجاء في ص ٥٤٦ س ١٨: «وقدمت مصر **فلقيتُ** بها أصحاب المزني والربيع [و] المرادي» وعلق في الهامش فقال: «في الأصل: فألقيت».

قلت: لم يعرف المحقق قراءتها، فما جاء عنده في الأصل هو الصواب إلا أن الفاء بدل القاف «**فألفيتُ**»، فغيرها من كيسه إلى الذي رأيت. أما إضافة الواو بعد الربيع فهو جهل ما بعده جهل، فمن ذا الذي لا يعرف الربيع المرادي حتى يجعله شخصين؟ وهذا النص مُصَدَّر بالنقل عن ابن الفرضي إذ قال المؤلف: «قال ابن الفرضي»، وما في كتاب ابن الفرضي الذي أشار إليه المحقق ولكنه لم يستفد منه شيئاً البتة موافقٌ لما ذكرتُ، فلو كان راجعه وقرأ ما فيه لوجد مصداق

قولي، قال ابن الفرضي: «قال لي: . . . وقدمتُ مصر فألفيتُ بها أصحاب يونس ابن عبد الأعلى والمزني والربيع بن سُليمان. . .» والربيع بن سليمان هذا هو المرادي. على أنني صححت النص من خط المؤلف فلم أكن بحاجة إلى كل هذا.

* وجاءت في ص ٥٥٠ الترجمة الآتية:

«هارون بن عيسى بن المطلب، أبو موسى الهاشمي. سمع البغوي، وابن أبي داود. وعنه **بشري الفاتني الأرجي، ومحمد بن بكير بن عمر**».

قلت: وقع في هذه الترجمة القصيرة عدة أخطاء، منها:

١ ـ سقط لفظ «الخطيب» بعد «**المطلب**».

٢ ـ بِشْري الفاتني، صوابه: «**بُشْرى الفاتني**»، كما بينا سابقاً.

٣ ـ أما **الأرجي**، فصوابه «**الأزجي**»، ولا علاقة له ببُشْرى الفاتني، والذي جعله كذلك سقوط الواو قبله، وهو عبد العزيز بن علي الأزجي.

٤ ـ أما محمد بن بكير بن عمر، فهو مقلوب صوابه: «**محمد بن عمر ابن بُكير**».

٥ ـ ولم يجد له المحقق مصدراً، والترجمة في تاريخ الخطيب (١٦ / ٥٢ ـ ٥٣) ومنه اقتبس المؤلف.

* وجاء في ص ٥٥٠ س ٥: «يلتكين التركي مولى هفتكين. **هذا** هفتكين أمير دمشق لوزير مصر يعقوب بن كلس».

قلت: هذا النص يشير إلى أن هفتكين كان أمير دمشق لوزير مصر، وهو كلام لا يصح ولا يتسق ولا وجود له في المصادر الأربعة التي ذكرها له. وسبب كل هذا أنَّ لفظة «**هذا**» محرّفة صوابها «**أهداه**» وبها يستقيم النص.

* وجاء في ص ٥٥١ س ٩: «**أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم**»، وعلّق المحقق على هذا الاسم فقال: «في الأصل: أحمد بن القاضي بن أحمد محمد بن إبراهيم، والتصحيح من ذكر أخبار أصبهان ١ / ١٥٧».

قلت: بل الصواب ما في الأصل سوى أنه قرأ «أبي» «بن»، فالنص الصحيح كما جاء بخط المؤلف: «**أحمد ابن القاضي أبي أحمد محمد بن أحمد ابن إبراهيم**».

* ومن طرائف ما جاء في ترجمة أبي جعفر أحمد بن محمد بن هارون الأسواني الفقيه المذكور في وفيات سنة ٣٧٤ (ص ٥٥٢ س ٢): «**توفي في ربيع الأول سنة سبع وسبعين**»، ومن عجب أن المحقق لم يحوله إلى سنة سبع وسبعين، فأيهما الصواب؟ وإذا بالنص محرف صوابه: «**توفي في ربيع الأول عن سبع وسبعين سنة**»!

* وجاء في الصفحة نفسها س ٩: «**أحمد بن محمد بن أبي بكر الطرسوسي**» والصواب: «**أحمد بن محمد، أبو بكر ابن الطرسوسي**»!

* وجاء في ص ٥٥٣ س ١٧: «تميم بن المعز بن **المنصور بن المهدي** العُبَيْدي، أبو علي، وإلى والده تُنسب القاهرة المعزية».

قلت: المنصور ليس ابناً للمهدي، فالمنصور هو ابن القائم ابن المهدي، وقد سقط من عمود النسب الذي ذكره الدكتور مع شُهْرة المذكور، وذِكْر المحقق لخمسة مصادر ترجمته لم يستفد منها.

* وجاءت في ص ٥٥٥ الترجمة الآتية: «الخضر بن أحمد بن الخضر القزويني الحافظ. سمع محمد بن يونس بن هارون، والحسن بن علي **القُرْطبي**، وعبد الرحمن بن أبي حاتم وخلقاً».

قلت: لم يفكر الدكتور المحقق كيف حُشِرَ قُرطبي بين هؤلاء الرواة؟ فلو فكر ووجد المصدر الذي نقل منه المؤلف، وهو كتاب الإرشاد للخليلي (٢ / ٧٥٣) لوجد أن هذا لم يكن قرطبياً، بل هو «**الطوسي**»، من طوس المدينة المعروفة.

* وجاء في ص ٥٥٧ س ٥: «وجعفر بن محمد **السفري**».

قلت: هذه نسبة طريفة محرفة لجعفر بن محمد **المستغفري** المؤرخ المشهور.

* وجاء في ترجمة أبي الحسن السلامي من وفيات سنة ٣٧٤ (ص ٥٥٨ س ٧): «وقال الحاكم: . . . توفي سنة ست وستين وثلاث مئة. قلت: الصواب **ما رواه إلى الساعة**».

قلت: هذا تحريف طريف صوابه: «**الصواب بقاؤه إلى الساعة**» أي إلى هذه السنة، فهو يرد على الحاكم في قوله بوفاته سنة ست وستين.

* ومن طرائف التحريفات ما جاء في ص ٥٦٠ س ١١ : «علي بن النعمان ابن محمد بن منصور **المصري ثم البصري**، قاضي ديار مصر». ثم ذكر له اثني عشر مصدراً لم يستفد منها في تقويم اسمه، فهذا الرجل لم يكن بصرياً في يوم من الأيام ولا ذكر ذلك أحد ممن ترجمه، فصواب النص: «... **المغربي ثم المِصْري**»، وقد قال المؤلف في السير ١٦ / ٣٦٧: «قاضي مصر أبو الحسن علي ابن النعمان بن محمد المغربي».

* ومن طرائف التحريفات التي تستحق التدوين ما جاء في ص ٥٦٥ س ١٠ : «**قلت: أنبا بحر من حديث ابن الفراء**».

قلت: يكفي أن نذكر الصواب وهو: «**أخبرنا بجزءٍ من حديثه ابنُ الفراء**»!

* ومن معرفة الدكتور بأسانيد الحديث نذكر هذا القسم من إسناد حديث جاء في ص ٥٦٩ س ٦ : «**حدثنا زيد بن يحيى الدمشقي، حدثنا مالك بن رافع، عن سالم، عن ابن عمر**»، فمالك بن أنس صار «مالك بن رافع»، ونافع صار «رافع»، وهذا كله من ضعف المعرفة بالأسماء.

* وجاء في ص ٥٧٤ س ١ : «قال ابن الفرضي: إن قدميه تَقَطَّرا صديداً».
والصواب: «قال ابن الفرضي: بلغني أن قدميه تقطرتا صديداً».

* وجاء في ص ٥٧٧ س ١٣ : «وكان موصوفاً بالفضل وحُسن العشرة، وحفظ **الفقه** والنوادر».

قلت: لا مكان للفقه هنا، فالصواب: «النُّتَف».

* وجاء في ص ٥٧٨ س ١٧ : «**علي بن إسحاق بن أبي الحُسين الختلي الواسطي النقيب. عن ابن داود**».

قلت: وقع في هذا النص سقط وتحريفات عدة فلم يعرفه المحقق:

١ ـ فهو «علي بن يحيى بن إسحاق»، وليس «علي بن إسحاق».

٢ ـ وهو «أبو الحُسين» وليس: «ابن أبي الحسين».

٣ ـ وهو «التُّجيبي» وليس الختلي.

٤ ـ وقد روى عن «ابن أبي داود» وليس عن «ابن داود».

٥ ـ ولم يذكر له المحقق ترجمة، وهو في تاريخ الخطيب (١٣ / ٦١٦)،

وفي «النقيب» من أنساب السمعاني، ومن تاريخ الخطيب لخص المؤلف الترجمة.

* وفي أول وفيات سنة ٣٧٦ اختلطت ترجمتان اختلاطاً عجيباً، بحيث سقطت جميع مادة ترجمة أحمد بن علي بن محمد بن قزقز أبي الحسن البغدادي الرفاء، وجاءت تحتها مادة تعود إلى ترجمة محمد بن علي بن هارون أبي العباس البرذعي الحافظ، والعجيب أن المحقق أحال على ترجمة أحمد ابن علي بن محمد بن قزقز في تاريخ الخطيب، ولم يدرك أن المادة التي جاءت تحتها لا تعود لها، وهذا دأب المحقق وعمله كله على هذه الشاكلة يذكر المصدر ويتركه من غير نظر في مادته، وفيما يأتي الترجمة التي ذكرها المحقق، وهي أول ترجمة في وفيات سنة (٣٧٦):

«ـ **أحمد بن علي بن قزقز، أبو الحسن البغدادي الرفاء.**

سمع أبا بكر بن أبي داود، ونفطويه النحوي، ومكحولاً البيروتي. وعنه تَمَّام، ومكي بن الغمر، والحسن بن علي بن سواس (كذا) والدمشقيون. وكان من جلة المحدثين».

أما واقع الحال كما جاء بخط المؤلف، فهو كما يأتي:

«ـ **أحمد بن علي بن محمد بن قزقز، أبو الحسن البغدادي الرفاء.**

سمع عبد اللّه بن إسحاق المدائني، ومحمد بن جرير، والباغندي، وأبا عروبة الحراني. وعنه عبد العزيز الأزجي، وعلي بن المُحَسِّن التنوخي، وأبو محمد الجَوْهري.

لم تضبط وفاته، وإنما حَدَّث في هذه السنة».

ـ **أحمد بن محمد بن علي بن هارون، أبو العباس البَرْذعي الحافظ.**

سمع أبا بكر بن أبي داود، ونفطويه النحوي، ومكحولاً البيروتي. وعنه تَمَّام، ومكي بن الغمر، والحسن بن علي بن شواش، والدمشقيون. وكان من جلة المحدثين».

فتأمل عزيزي القارىء قيمة تحقيق المحقق والإساءة التي أساء بها إلى هذا الكتاب. وقد ترجم الخطيب للأول في تاريخه (٥ / ٥١٥ ـ ٥١٦)، أما الثاني فترجمته من تاريخ دمشق لابن عساكر (٥ / ٤١٤ ـ ٤١٥).

* وجاء في ص ٥٨٨ س ١٢ التحريف الآتي: «وكان يتحرى في مذاكرته **الصدور** وهو حافظ».

قلت: لفظة «الصدور» لا معنى لها إلا إذا فهم المحقق منها: «الكبار». على أنَّ هذا كله لا صحة له، فالذي بخط المؤلف «الصِّدْق». وكذلك هو في سير أعلام النبلاء (١٦ / ٣٦٨): «قال الحاكم: هو حافظ يتحرى في مذاكرته الصِّدْق».

* وجاء في ص ٥٨٩ س ١٠: «جعفر بن جحاف، أبو بكر **الليثي** قاضي بلنسية».

قلت: هذا الرجل لم يكن ليثيًّا ولا ذكر أحد ذلك بما فيهم المصدر الذي ذكره له وهو تاريخ ابن الفرضي (رقم ٣١٩)، وهو تحريف صوابه: «البَلَنْسي»!

* وجاء في ترجمة عبيد اللّه بن محمد ابن جغوما المُخَرِّمي (ص ٥٩٢ س ١٠): «**روى عن... وعلي بن المُحَسِّن التنوخي، وغيرهم**».

قلت: التنوخي من الرواة عنه، وإنما صار الأمر كذلك في تحقيق الدكتور بسبب سقط شيء من النص، فهذا هو الصواب: «**روى عن... وعلي بن الحسن ابن العَبْد. روى عنه بُشْرَى الفاتني، وعُبيد اللّه النجار، وعلي بن المُحَسِّن التنوخي، وغيرُهم**».

* وجاء في ص ٥٩٤ س ٦: «علي بن عبد الرحمن... **أبو الحسن الكوفي في زمانه**».

قلتُ: لا أدري ماذا كان هذا الرجل قبل زمانه، فهل رأيتم مثل هذا التعبير؟ إنما الصواب: «... **أبو الحسن الكوفي، مسند الكوفة في زمانه**».

* وجاء في ص ٥٩٥ س ١٠: «**روى عن جده، عن محمد بن إبراهيم العَوَّام**».

قلت: هذا يقضي بأن محمد بن إبراهيم هو شيخ جده، وليس الأمر كذلك فقد سقطت الواو قبل «عن» فصوابه: «وعن». وأما «العوام» فهو تحريف صوابه «الصَّرَّام».

* ص ٦٠٠ س ١: «قلت هذا كان أسند من **تحريره** بالأندلس، ولكن لم يأخذوا عنه كما ينبغي».

قلت: وقع في هذه العبارة تصحيف وسقط، فأما التصحيف ففي «تحريره»، والصواب «**بجزيرة**»، وأما السقط فبعد قوله «بالأندلس»، وهو: «**في عصره**».

* وجاء في ص ٦٠٦ س ١١: «آخر من روى عن**أبي محمد النسائي**».

قلت: المحقق مولع بتغيير الكُنى، فهو أبو عبد الرحمن النسائي صاحب «السنن» المشهور، ويتحرف عنده على أنحاء شتى مَرَّ بعضها.

* وجاء في ص ٦١٠ س ١٠: «**روى عن محمود بن عُفير صاحب عُبَيْد بن حميد**».

قلت: كله تحريف، فمحمود هو ابن عَنْبَر بن نُعيم الأزدي، أبو العباس النسفي المتوفى سنة (٣١٤)، وقد تقدمت ترجمته في هذا الكتاب (٧ / ٢٨٧ بتحقيقنا). أما عُبيد بن حميد، فهو عَبْد بن حميد صاحب المسند المشهور المتوفى سنة (٢٤٩) والذي تقدمت ترجمته في هذا الكتاب أيضاً (٥ / ١١٧٥ بتحقيقنا).

* وجاء في ص ٦١١ س ١٧: وزكريا بن يحيى **الشامي**».

قلت: هو زكريا بن يحيى **الساجي** المحدث والناقد المشهور، وإنما ذكرته لشهرته، وبيان أن التحريف يقع عنده في المشهورين والمغمورين.

* وجاء في ص ٦١٥ س ١٩: «**قال الداني: أخذ القراءة عرضاً**...، **وجَماعة مشهورة بالثقة. ويقول الشعر**».

قلت: وقع هنا تحريف يسير غيّر المعنى بالكلية، فالمفروض في هذا النص كما أورده المحقق أن شيوخه هم المشهورون بالثقة، وليس الأمر كذلك لأن النص الصحيح: «... **وجماعة. مَشْهورٌ بالثقة... الخ**».

كما سقط من النص شيء أخل بالترجمة، فقد جاء بعد قوله «وجماعة»: «مشهورٌ بالثقة والإتقان. وسمعت إسماعيل بن رجاء يقول: كان أبو الحسين كثير العلم، كثير التصنيف في الفقه، ويقول **الشعر**»!

* وجاء في ترجمة أبي أحمد الحاكم (ص ٦٣٨ س ٢): «وإنما سمع الحديث **وهو** (كذا) ابن نيف وعشرين سنة. **صنف** على كتابي البخاري ومسلم، وتتبع على شرط الترمذي. قال لي: **سمعت عمر بن عَلَّك**».

قلت: هذا النص مضطرب بسبب التحريف والسقط، ولذلك سأورد النص الصحيح كما ذكره المؤلف من غير تعليق:

«وإنما سمع الحديث وقد صار ابنَ نيّف وعشرين سنة. وصَنَّفَ على كتابي البُخاري ومسلم، وعلى «جامع» أبي عيسى الترمذي، فقلت له[1]: قد صَنَّفتَ على كتابي البخاري ومسلم، وتتبعت على شرط الترمذي. قال: نعم، سمعت عمر بن عَلَّك... الخ».

* وجاء في ص ٦٤١ س ٦: «أحمد بن عبد الله بن أحمد بن **خلف**، أبو بكر الدوري الوراق». وعلَّق المحقق على (خلف) بقوله: «في الأصل: حلين».

قلت: ما في الأصل هو الصواب وإن لم يستطع المحقق قراءته بشكل جيد فهو «جُلِّين» بالجيم، وقد غيَّره المحقق على ما يظهر استناداً إلى ما ورد في الطبعة السقيمة من تاريخ الخطيب، وهو فيها محرف.

وجُلّين هذا قَيَّده أبو سعد السمعاني في «الجُلِّيني» من الأنساب، وقال: «هذه النسبة إلى جُلِّين وهو اسم لجد أبي بكر أحمد بن عبد الله بن أحمد بن جُلِّين الدوري الجليني الوراق». وقد جاء على الوجه الصحيح في طبعتنا من تاريخ الخطيب (٥ / ٣٨٦)، وعلقنا عليه بما يشفي الغليل في (٣ / ٥٨٨) منه.

* ومن طرائف التحريفات في المشاهير ما جاء في ص ٦٤٢ س ٨: «وثقه أبو القاسم **الآجري**». وهو أبو القاسم **الأزهري** المشهور.

* ومن طرائف التحريفات ما جاء في الصفحة نفسها س ١٤: «قال الحاكم: **تغير بأخرة لقلة رطوبته**»، وهو تحريف ظريف يستحق التسجيل صوابه: «**تغير بأخرة لعلةٍ رطوبية**».

* وجاء في ص ٦٦٠ س ١٤: «عبد الله بن محمد بن **عبد الله**، أبو محمد النمري القرطبي الفقيه المالكي، والد الإمام أبي **عمر** يوسف». وعلَّق المحقق على الترجمة بأن أحال على جذوة المقتبس وقال: وفيه عبد الله بن محمد بن عبد البر».

وهذا الصنيع من أفسد صنيع في التحقيق، فهذا رجل مشهور لا يُعرف

---

(١) القائل هو راوي الخبر أبو عبد الله الحاكم صاحب «تاريخ نيسابور».

إلا بابن عبد البر يتحرف اسمه إلى «عبد الله» فيعلق عليه بهذا التعليق البارد ويثبت الخطأ في الأصل، وهو خطأ لا يقع فيه المبتدىء بطلب هذا العلم.

* وجاء في ص ٦٦٢ س ٣ ـ ٤: «منصور بن محمد البُزُوري. . . ومحمد ابن جعفر الطبري».

قلت: أما منصور بن محمد فهو «**البزدوي**». وأما محمد بن جعفر فهو «**المَطِيري**» وهو غير الطبري.

ومن الطبقة التاسعة والثلاثين

* سقط كلام من كتاب القادر بالله إلى عضد الدولة (ص ٦ س ١٥ ـ ١٦) حيث جاء فيه: «. . . إلى بهاء الدولة وضياء الملة أبي نصر ابن عضد الدولة، **مولى أمير المؤمنين، نحمد إليك الله. . .**».

والصواب بعد قوله «مولى أمير المؤمنين». «**سلامٌ عليك، فإن أمير المؤمنين يَحْمَدُ إليك الله**».

* وجاء في ص ٧ س ٥: «وقد برزت راية أمير المؤمنين **عن الصَّليق موضع**». والصواب: «**عن موضع الصَّليق**».

* وجاء في ص ٨ س ٧: «كان من الديانة**والسيادة**». والصواب: «**الستر**» بدل «السيادة» التي لا معنى لها.

* ص ١٢ س ١٦ ـ ١٧: «قال له الرسول: **إنه لأمر شديد**. . . فقبض عليه حينئذٍ وعلى أصحابه **وأخرجوا صلته**».

قلت: وقع التحريف في هذه العبارة في موضعين؛ الأول في قوله «إنه لأمر شديد» وصوابها كما بخط المؤلف: «**أيها الملكُ إنَّ الأمر شديدٌ**»، والثاني في قوله: «وأخرجوا صلته» إذ صوابها: «**وأخذَ حواصلَهُ**» حدث التحريف حيث تحولت لفظة «وأخذ» مع الحاء والواو والألف من «حواصله» فصارت «وأخرجوا». ثم تحولت بقية لفظة «حواصله» إلى «صلته»!

* وجاء في ص ٢٧ س ٧: «**أحمد بن الحسين بن أحمد بن محمد بن حمزة**، أبو نصر النيسابوري».

قلت: الصواب في اسم هذا المترجم: «**أحمد بن الحسين بن أحمد بن حَمُّوية**، أبو نصر النيسابوري». وقد تحرف «حموية» عند المحقق إلى «حمزة».

أما «محمد» المذكور بعد أحمد فهو ليس ابن أحمد، وإنما هو اسم ورد هكذا بدلاً من أحمد في رواية وقف عليها المؤلف، ولذلك كتب المصنف فوق اسم أحمد «**خ محمد**» أي في نسخة أخرى «محمد» بدلاً من «أحمد»، ومثل هذا كثير الوقوع فيظنه بعض من لا معرفة له بهذا العلم ابناً للذي قبله، كما هي الحال هنا.

* وجاء في ص ٢٨ س ٣: «**وأبي الحسن بن ثوبان**».

قلت: صوابه: «**وأبي الحُسَيْن بن بويان**» وهو مقرىء مشهور، ولذلك نوهت به دون غيره.

* وجاء في ص ٣٢ الترجمة الآتية: «الحسين بن عمر بن عمران بن حبيش، أبو عبد الله البغدادي، وعنه عبيد الله الأزهري».

قلت: سقط من هذه الترجمة شيء ليس بالقليل، فالصواب: «. . . **أبو عبد الله البغدادي الضَرَّاب، ويُعرف بابن الضَّرير. سمع حامد بن شعيب، ومحمد ابن محمد الباغندي**. وعنه عبيد الله الأزهري».

* وجاء في ص ٣٤ س ٢٠: «عبد الرحيم بن محمد بن حمدون بن **نجار** الفقيه، أبو الفضل النيسابوري البخاري نسبه إلى جده».

قلت: أين جده الذي نُسِبَ إليه، أليس هو «**بُخار**» الذي تصحف في طبعة الدكتور إلى «نجار»؟

* وجاء في ص ٣٥ س ٥: «كان مقرئاً مجوداً لقراءة ورش **لأنها** على أبي بكر بن سيف صاحب **ابن يعقوب الأرزي**. . . قرأ عليه. . . **ومكي بن طالب**. . . **وأبو العباس محمد بن سعيد بن أحمد بن نفيس**».

قلت: وقع في هذا النص جملة تحريفات فضلاً عن سقط:

١ ـ فمن أظرفها لفظة «لأنها» المُحرفة عن «**تَلا بها**».

٢ ـ أما قوله: «صاحب ابن يعقوب» فصوابها «**صاحب أبي يعقوب**».

٣ ـ وأما «الأرزي» فهو تحريف صوابه: «**الأزرق**»، وأبو يعقوب الأزرق مقرىء مشهور، قرأ على ورش.

٤ ـ وأما «مكي بن طالب» فصوابه: «**مكي بن أبي طالب**».

٥ ـ وأما أبو العباس محمد بن سعيد فلا وجود له، وصواب النص: «**وأبو العباس أحمد بن علي بن هاشم، وأبو العباس أحمد بن سعيد. . . الخ**».

* ومن طرائف التحريفات الواقعة في المشهورين ما جاء في ص ٣٧ س ٢٠: «روى عنه أبو يعلى **الحنبلي** ومن قوله نقلتُ ترجمته».

قلت: هذا هو أبو يعلى **الخليلي** صاحب كتاب الإرشاد، وهذه الترجمة منقولة من كتاب «الإرشاد» ٢ / ٧٤٥ كما صَرَّح المؤلف، لكن المحقق لم يعرفه.

* ومن طرائف التحريفات والتصحيفات والسقط ما جاء في الترجمة الآتية (ص ٤١ س ٥ ـ ٧):

«محمد بن **خثيم بن ثاقب**، أبو بكر البخاري الصفار. حدث بصحيح البخاري عن **القزويني**. توفي بسمرقند في ربيع الأول».

١ ـ فأما اسم أبيه فهو «**حم**» تحرف إلى «خثيم».

٢ ـ وأما اسم جده فهو «**ناقب**» بالنون، وليس بالثاء المثلثة، وقد جَوَّد المصنف تقييده بخطه وصَحَّحَ عليه، وقيده في المشتبه ٦٦٥، وتابعه ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه ٩ / ٢٠٦.

٣ ـ سقط من الترجمة بعد ذكر الاسم والكنية والنسبة ما يأتي:

«**روى عن الحسين بن إسماعيل الفارسي، ومحمد بن سعيد**».

٤ ـ أما «**القزويني**» فهو تحريف صوابه: «**الفِرَبري**»، وهو محمد بن يوسف ابن مطر بن صالح راوي «صحيح البخاري». وذكر العلامة ابن ناصر الدين في ترجمة ابن نابت هذا من التوضيح (٩ / ٢٠٦) أن سماعه لصحيح البخاري من الفربري كان بفربر سنة ٣١٣، وأنه حدَّث به سنة ٣٦٨.

فتأمل هذه التحريفات في ترجمة لم تزد عن سطر ونصف!

* وجاء في ص ٤٢ س ١٢: «فسمع من الأعرابي، والمصريين، وكان متهجداً بكاءً».

قلت: وقع في هذا النص القصير سقط في ثلاث مواضع فأما السقط الأول ففي أول العبارة وهو: «**وَحَجَّ**» فسمع. وأما السقط الثاني فبعد من إذ الصواب «**ابن الأعرابي**»، وأما الثالث فبعد لفظة «كان» حيث أن العبارة الصحيحة هي: «**وكان صالحاً متهجداً بكاءً**».

* ص ٤٣ س ٤: «كتاب الخصال لابن **كاديس** الحنفي». الصواب: **ابن**

كاس، وهو مشهور.

* ص ٤٣ س ١٥ : «وتَمَّ بمجلس يرويه أبو اليمن الكندي» الصواب: «**وثَمَّ مجلسٌ**... الخ».

* ص ٤٨ س ١٥ : «أحمد بن ثابت، أبو العباس الشيرازي الحافظ. حدث بدمشق».

قلت: صوابه: «**أحمد** بن **منصور بن ثابت**»، ولذلك لم يستطع المحقق أن يجد له ترجمة، وترجمته في تاريخ دمشق لابن عساكر ٦ / ٢٨ ـ ٣١ وغيره.

* ص ٥٢ س ١٧ : «ترجمة الحاكم، وروى عنه هو، **ومحمد بن الحسن الكنجروذي**».

قلت: وقع في هذه العبارة التصاق وتحريف بسبب سقط في النص، وفيما يأتي العبارة الصحيحة: «ترجمه الحاكم، وروى عنه هو، ومحمد بن الحسن بن المؤمل الموصلي وجماعة آخرهم أبو سعد الكنجروذي».

* وجاء في ص ٥٨ س ٨ : «قال أبو ذر الهروي: ما رأيت ببغداد في الثقة مثل القواس، وبعده أبو بكر بن شاذان، فقال لأبي ذر ورّاقُهُ: «**ولا الدارقطني إمامه**».

قلت: هذا نص فاسد لا معنى له، فيما يتصل بالدارقطني في الأقل، وإنما أفسده التحريف والسقط، ولا أدري كيف فهمه المحقق فالصواب هو: «**فقال لأبي ذر وَرَّاقُهُ: ولا الدارقطني؟ قال: الدارقطني إمام**».

* وجاء في ص ٥٩ س ١٣ تحريف لطيف: «وكان حافظاً **لجنس** هذا الشأن» وصوابه: «**يُحْسِنُ هذا الشأن**».

* ص ٦٤ س ١٦ : «سمع... وعبد الله بن الورد بمصر، **وذهب [إلى] ابن مسرة الأندلسي**»، وما بين الحاصرتين منه أضافها على الأصل، وكل ما في الأمر أن المحقق لم يعرف قراءة النص بشكل صحيح وهو «**ووهب بن مَسَرَّة بالأندلس**»، فحرف اسم وهب وحَوَّله إلي فعلٍ: «ذهب» ثم أضاف إليه حرف الجر (إلى) من كيسه، ثم جعل «بالأندلس» نسبةً له: «الأندلسي».

* ص ٦٦ : «وقع لنا قطعة من **مسند علي بن مُطَيَّن** من طريقه».

قلت: هذا من التحريفات اللطيفة، وعلي بن مطين هذا لا وجود له ولم

يُخْلَق إلا من التحريف، لأن صواب العبارة: «**وقع لنا قطعة من مُسْنَد عليٍّ لمُطَيَّن**»، ومُطَيَّن هذا هو محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي الملقب بمطيّن، توفي سنة ٢٩٧ ومَرَّت ترجمته في هذا الكتاب.

* ص ٦٧ س ٣: «قرأتُ عليه **شيوخ** غريب الموطأ لابن حبيب».

قلت: «هذا تحريف طريف لاسم الكتاب وهو **شَرْح غريب الموطأ**».

* ص ٨١ س ١٥: «وكان معتزلياً متهاوناً بالسماع، **ولم يزل يَتَجهّر إلى أن هجره**».

قلت: هذه عبارة لا معنى لها، وهي محرفة صوابها: «**ولم يزلَ يَتَجَهَّم إلى أن هُجِرَ**»، أي: يقول بآراء الجهمية.

* ص ٨٣ س ٢ في ترجمة أبي الحسن الرُّمّاني: «كان رأساً في عدة فنون **وسماء العربية**، وكان **يخرج** كلامه في النحو بالمنطق».

قلت: هذه عبارة محرفة في موضعين، الأول قوله: «وسماء **العربية**» والصواب: «**ولا سيما العربية**»، والثاني «يخرج» وصوابها: «**يمزجُ**».

* ومثله قوله في ترجمته ص ٨٣ س ١٠: «**واستخراجاً للفُرَص**»، هكذا ضبط المحقق «الفُرَص» بضم الفاء وفتح الراء جمع فُرْصة لئلا يخطىء أحدهم فيقرؤها على الصواب: «**واستخراجاً للعَوِيص**»!

* ومثله في الصفحة نفسها س ١١: «ثم وصفه بالدين واليقين والحلم **والرواية** والاحتمال والوقار».

قلت: لا معنى لقوله هنا «والرواية» فهو تحريف صوابه «**بالرزانة**».

* ص ٨٤ س ٣: «محمد بن أحمد بن محمد بن **حشيش**». ثم علق المحقق فقال: «في أخبار أصبهان: جشنس». فماذا استفاد من هذا التعليق؟ ذلك أن ما جاء في نسخته مصحف، وما جاء في «أخبار أصبهان» لأبي نعيم هو الصواب، وهو الذي بخط المؤلف، فضلاً عن أن هذا الاسم مُقَيَّد في كتب المشتبه، ومنها كتاب المؤلف، وشرحان لابن ناصر الدين وابن حجر.

* ص ٨٤ س ١٥: «محمد بن **منقد** البكري الطليطلي الخطيب. رحل إلى مصر، وسمع من أبي محمد بن **الورد بن السكن**، وحدث».

قلت: هكذا وردت عنده هذه الترجمة، فلم يستطيع أن يجد لها مصدراً

لأنها محرفة، فصواب اسم الأب «**سعد**» بدلاً من «منقذ». أما أبو محمد بن الورد ابن السكن، فهو اثنان: «أبو محمد بن الورد»، و«ابن السكن» صَيَّرهما التحريفُ واحداً. وأما مصدر الترجمة فهو تاريخ ابن الفرضي رقم (١٣٦٩).

* وجاء في ترجمة أبي الحسن محمد بن العباس بن الفرات الحافظ البغدادي المتوفى سنة ٣٨٤ (ص ٨٥ س ٩): «مات في شوال، وله **بضع وعشرون** سنة»، قال ذلك مع أنه ذكر له خمسة عشر مصدراً لم يستفد منها شيئاً، فالصواب: «بضع وستون». وقال في السير (١٦ / ٤٦٩) وهو من مصادر المحقق: «مات. . . وقد قارب السبعين».

* ص ٨٦ س ١٣ ـ ١٤: «سمعت أبا **عبد الله** المرزباني يقول: كان في داري خمسون، ما بين لحاف و**دِراج** معدة لأهل العلم الذين يبيتون عندي».

قلت: أما أبو عبد الله المرزباني فصوابه: «أبو عُبيد الله المرزباني»، ومثل هذا كثير لا نعرج عليه ولكنه جاء هنا ضمن نص لا بُد من إصلاحه، وإنما هدفنا التعليق على «دِراج» التي ضبطها المحقق بكسر الدال لكن لم يشرحها، وكيف يشرحها وهي محرفة صوابها «**دُوَّاج**»، وهو مثل اللحاف لكن يُلْبَس، كما في «دوج» من «تاج العروس» للسيد الزبيدي حيث ضبطه مثل رمان وغراب.

وهذا النص أصله في تاريخ الخطيب (٤ / ٢٢٨ بتحقيقنا)، وقد جاء على الوجه في المطبوع من سير أعلام النبلاء ١٦ / ٤٤٨ فضلاً عن التعليق عليه، وهما مصدران من مصادر المحقق الذي لا يراجع مصادره، بل يكتفي باستلابها من هنا وهناك للاستكثار حسب، فيقع عنده التحريف القبيح ولا يعلم به.

* ومن طرائف ما جاء في ترجمة المرزباني (ص ٨٦ س ١٦): «كان المرزباني يضع المحبرة وقنينة النبيذ، **فلا يكتب ويشرب**».

قلت: قد أفسد السقط النص، والصواب: «**فلا يزال يكتب ويشرب**».

* ونُسِبت عبارة «كان في زمانه تُشَبَّه تصانيفه بتصانيف الجاحظ» إلى العتيقي بسبب سقط من النص، والصواب أنها من قول القفطي (ص ٨٧ س ٢).

* ص ٨٧ س ٥: «وكانت داره **تجمع** الفضلاء». الصواب: «**مجمع الفضلاء**».

* ص ٨٧ س ٨: «**أخبار المسمّعين**». الصواب: «**أخبار المُتيَّمين**».

* وسقط من كتب المرزباني في طبعة الدكتور: «كتاب أخبار النحاة في ثلاثة آلاف، وأخبار المتكلمين، ألف ورقة».

* وجاء في ترجمة المُحَسِّن بن علي التنوخي (ص ٨٨ س ١٢): قال: مولدي سنة **تسع** وعشرين وثلاث مئة، وأول سماعه في سنة **ثلاث وستين**... قلت: وقع لنا الحديث عالياً. تولى أبو علي قضاء».

قلت: وقع في هذا النص تحريفان قبيحان وسقط:

١ ـ فأما التحريف الأول ففي قوله: «تسع وعشرين» إذ صوابه: «**سبع وعشرين**».

٢ ـ وأما التحريف الثاني ففي قوله: «**ثلاث وستين**» وإنما الصواب: «**ثلاث وثلاثين**».

٣ ـ وأما السقط فيظهر من سياقنا للصحيح، قال: «**وقع لنا الحديث عالياً في مُعجم ابن جميع. وقد ولي أبو على قضاء**...».

* وجاء في ترجمة الكذاب المعروف لاحق بن الحُسين بن عمران المقدسي (ص ٩٠ س ٢): «ويقال له: «**لاحق بن الوراق**».

قلت: هكذا جاء عنده مع أنه ذكر له جملة مصادر من بينها كتابه موسوعة علماء المسلمين في تاريخ لبنان ق ١ ج ٤ / ٣٩ رقم١٢٣٣، وهو تحريف قبيح صوابه «**لاحق بن أبي الورد**» كما جاء بخط المؤلف، وهو نص مستفاد مما جاء في بعض المصادر التي ذكرها المحقق وما لم يذكره، فقد جاء في تاريخ الخطيب (١٦ / ١٥١): «**لاحق بن الحسين بن عمران بن أبي الورد**، أبو عمر يُعرف بالمقدسي». وقال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني في أخبار أصبهان (٢ / ٣٤٢): «حدثنا أبو عمر لاحق بن الحُسين بن عمران بن **محمد بن أبي الورد** البغدادي قدم علينا في سنة أربع وستين وثلاث مئة، قال: ...». وسماه أبو سعد الإدريسي كما نقله الخطيب في تاريخه عنه، فقال: «لاحق بن الحسين بن عمران **بن أبي الورد محمد** بن عمران... الخ (١٦ / ١٥١ ـ ١٥٢)، وهو الذي هتكه.

* وجاء في ترجمة الصاحب بن عباد، وهو يذكر من روى عنهم (ص ٩٣

س ٥ ـ ٦): «وأحمد بن كامل بن **سَحُرَة**، وأحمد بن محمد بن أبي الحسن الكنباني»[١].

قلت: هذا نموذج من كثرة تحريف الأسماء الذي قلما جاء فيه أحد الأسماء مكتوباً على الوجه في مواضع متعددة، فأحمد بن كامل هذا هو ابن «**شَجَرَة**»، وهو معروف، وأما الثاني فهو «**اللُّنْباني**» وهو معروف أيضاً ونسبته مذكورة في كتب الأنساب.

* وجاء في ترجمة ابن الخبازة السرقسطي (ص ٨٩ س ١٧): «ورحل فسمع بمصر من أحمد بن **مسعود الزُّبيدي**»، وعلق في الحاشية فقال: «في الأصل: مسعود الزبيري»، ثم ذكره في ص ١٠٨ س ١١ «الزبيري» أيضاً!

قلت: كله تصحيف، وقد جاء مجوداً بخط المؤلف «**الزَّنْبري**» بالزاي والنون ثم الباء الموحدة، وهو مذكور في كتب المشتبه فقد قيَّده الأمير في الإكمال ٤ / ٢٤٢ والمؤلف في المشتبه، وشارحاه ابن ناصر الدين وابن حجر، كما أنه مترجم في وفيات سنة ٣٣٣ من هذا الكتاب (٧ / ٦٦٨ بتحقيقنا).

* وجاء في ترجمة الدارقطني (ص ١٠٢ س ١١): «وقال الخطيب: كان الدارقطني **فريد دهره وقريع عصره**».

قلت: الصواب الذي جاء بخط المؤلف: «**فريد عصره وقريع دهره**»، ولا أدرى كيف تحولت كذلك، وهي كما ذكرت في المصدر الذي ينقل منه المؤلف وهو تاريخ الخطيب ١٣ / ٤٨٧.

* وجاء في ترجمة الدارقطني أيضاً (ص ١٠٣ س ٢): «كان الدارقطني ذكياً إذا نُوكِرَ شيئاً من العلم». وعلق المحقق فقال: «في الأصل: ذكر، والتصحيح من تاريخ بغداد».

قلت: لا أدري لم عَدَّ المحقق ذلك غلطاً، وهو على أي حال بخط المؤلف، أما الذي في تاريخ الخطيب فهو «**ذوكر**» بالذال المعجمة لا بالنون.

* وجاء في ص ١٠٣ س ١٨ ـ ٢٠: «وقال البرقاني: كان الدارقطني يملي عليَّ العلل من حفظه، فمن أراد أن يعرف قدر ذلك، فليطالع كتاب العلل

---

(١) سماه في ص ١٣٨ س ١٣: «البناي».

للدارقطني ليعرف كيف كان الحفاظ».

قلت: هكذا جعل السقط هذه العبارة كلها للبرقاني، وهو غلط محض، فأكثره للذهبي، وإليك النص المستقيم:

وقال البرقاني: كان الدارقطني يملي عليَّ «العلل» من حفظه.

قلتُ: وهذا شيءٌ مدهش كونه كما يُملي «العلل» من حفظه، فمن أراد... الخ». فتأمل الفرق بين النصين.

* وفي ترجمة الدارقطني أيضاً (ص ١٠٤ س ٧): «**وجاء أبو الحسين البيضاوي يُغرب ليسمع منه**».

قلت: هذا تحريف لطيف يستحق التسجيل صوابه: «**وجاءه أبو الحسين البيضاوي بغريبٍ ليسمع منه**»!

* ص ١١١ س ١٥: «خالف الأئمة في آخر عمره **في أحاديث حدث بها في ذي الحجة**».

قلت: سقط من النص ما أفسده، فالصواب: «خالف الأئمة في آخر عمره **في أحاديث حدث بها من حفظه، فالله أعلم. توفي في ذي الحجة**».

* ص ١١٨ س ٨: «سعيد بن محمد بن مسلمة بن محمد بن**تيري**، أبو بكر القرطبي». وعلق المحقق على «تيري» بقوله: «هكذا في الأصل، وفي تاريخ علماء الأندلس: تبري».

قلت: كله مصحف، فالذي بخط المؤلف «بُتْري» مجود التقييد والضبط، وقد تصحف في تاريخ ابن الفرضي إلى «تبري» بتقديم التاء المثناة على الموحدة، وهو من غلط الطبع بلا ريب، فقد جاء على الصواب في ترجمة أخيه مسلمة بن محمد بن مسلمة من تاريخ ابن الفرضي (١٤٢٤)، وهو كذلك بتقديم الموحدة في جذوة المقتبس (٨٠٢).

* ص ١١٩ س ٨: «**وأبو طالب النَّيْسابوري**».

قلت: هذا أبو طالب **العُشَاري**، وليس النيسابوري، وهو مشهور لا يحتاج إلى إغراق.

* ومن طرائف تحريف أسماء الأعلام ما جاء في ص ١٢٤ س ٨: «حدثنا أحمد بن الحسن الصوفي، ثنا **يحيى بن زبير**، ثنا سفيان بن عيينة».

قلت: قرأت كتب الرجال فلم أقف على شيخ لأحمد بن الحسن الصوفي اسمه «يحيى بن زُبير»، ولا وجدتُ راوياً عن سفيان بن عيينة بهذا الاسم، وإذا به تحريف ظريف صوابه «**يحيى بن معين**»؛ فرحم الله يحيى بن معين ما كان يقول لو رأى مثل هذا؟

* ومن طرائف التحريفات اللطيفات الظريفات ما جاء في ص ١٢٩ س ٢: «**وكان يسبح وحده في الفقه**». والصواب الذي ليس فيه ارتياب عند من له أدنى معرفة: «**وكان نسيج وحده في الفقه**».

* ص ١٢٩ س ٤: «محمد بن المسيب، **أبو داود** العقيلي صاحب الموصل. تملكها سنوات».

قلت: ذكر المحقق لهذه الترجمة القصيرة أربعة مصادر هي: الكامل في التاريخ، وشذرات الذهب، والعبر، والمختصر في أخبار البشر، فهل وجد فيها أحداً منهم كنّاه أبا داود؟ إنما هو تحريف بيّن صوابه: «**أبو الذوَّاد**». وقد سقط من آخر الترجمة ما يأتي: «**ومات فوليها أخوه مُقَلَّد**».

* ومن طرائف التحريفات ما جاء في ص ١٤٩ س ٣: «رحم الله ابن بطة **فيُدَوِّن ما يُضْعِف المحدث**»، والشكل المذكور هو شكل المحقق، وهو تحريف صوابه: «**فبدون ما أوردنا يَضْعُف المُحَدِّث**»، أي: بأقل من هذا الذي ذُكِرَ يصير المحدث ضعيفاً، ولا بأس بقراءتها «يُضَعَّف» فهي قراءة جيدة أيضاً.

* ص ١٤٩ س ٧: «أخذ العربية عن **أبي علي الدارمي**». الصواب: «عن **أبي علي الفارسي**»، وهو أشهر من أن يُذكر.

* ص ١٤٩ س ٩: «كتاب **الأخذ** في علوم القرآن»، والصواب: «**الأمد في علوم القرآن**».

* وفي السطر نفسه: «كتاب **الفُصح** في القوافي»، والصواب: **المُفْصِح**.

* ص ١٥٥ س ١٤: «**وقال الخطيب: سمعت أبا الفتح القواس يقول**».

قلت: كيف يصح سماع الخطيب من أبي الفتح القواس، إنما الصواب: «قال الخطيب: سمعت أحمد بن علي البادا، قال: سمعت أبا الفتح القواس» كما بخط المؤلف، وكما هو في تاريخ الخطيب ٢ / ٩٧.

* ص ١٥٧ س ٩: «ثم بان كذبه **وسرقوا حديثه**». الصواب: «**ومَزَّقوا حديثه**».

* ومن طرائف التحريفات ما جاء في ترجمة محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة (ص ١٥٧ س ٢٠): «**أبو طاهر السلمي نافعة الأئمة أبي بكر**».

قلت: ليفسر لنا الدكتور معنى هذه العبارة، وأنَّى له ذلك وهي محرفة صوابها: «**أبو طاهر نافلة إمام الأئمة أبي بكر**».

* ومن الطرائف أيضاً (ص ١٦٦ س ٢): «وأبو عبيد الهروي صاحب **الفرسين**» يريد: **صاحب الغريبين**، غريبْ القرآن وغريب الحديث!

* ص ١٧٥ س ٧ ـ ٩: «روى عن... وأبي العباس الدغولي. **رحل به خاله إلى سرخس و[سمع] مكي بن عبدان، وأبا حامد بن الشرفي**»[1].

وعلق المحقق على «به» فقال: «في الأصل إليه». ثم علق على ما أضافه بين حاصرتين بقوله: «إضافة على الأصل».

قلت: هذا كله تحريف وإفساد للنص لأنَّ النص كان صحيحاً، فلم يفهمه المحقق فغير وبَدَّل وأضاف حتى أفسده وإليك الصواب: «روى عن... وأبي العباس الدغولي؛ **رحل إليه مع خاله إلى سرخس، ومكي بن عَبْدان، وأبي حامد ابن الشرقي**».

* سقط من ترجمة جيش بن محمد بن صمصامة أمير دمشق قرابة الصفحتين بين ١٩٦ ـ ١٩٧، فقارن بطبعتنا ٨ / ٦٥٨ ـ ٦٦٠.

ومن الطبقة الأربعين

* جاء في حوادث سنة ٣٩٢ (ص ٢٢٥ س ٧): «وفيها ولد [أبو] الحسن و[أبو] الحسين توأمين للسلطان بهاء الدولة، فعاش [أبو] الحُسين سبع سنين، وأما أبو علي فعاش وملك العراق، ولقب مشرف الدولة».

وعلَّق المحقق على ما أضافه بين الحاصرتين الأوليين فقال: «في الأصل: ولد الحسن والحسين، والتصويب من المنتظم». ثم قال معلقاً على ما أضافه بين

---

(١) هكذا ضبطه بالفاء، وغالباً ما يفعل ذلك في المواضع الأخرى وكله تصحيف، فهو بالقاف. وربما سماه «السمرقندي» كما في ص ٢٥٩ س ١٦!!

الحاصرتين ثالث مرة فقال: «إضافة من المنتظم».

قلت: لطالما استعجبتُ من مثل هذا الصنيع الذي يُكْثر منه المحقق، فيُغيِّر ما جاء في الأصل صحيحاً إلى شيء محرف استناداً إلى كتاب مطبوع طبعة رديئة غير محققة، ومن غير دليل ولا قراءة متأنية للنص، فلو قرأ النص بإمعان وسأل نفسه: إذا كان هذان التوأمان هما أبو الحسن وأبو الحسين، فمن أبو علي الذي عاش وملك العراق ولقب مُشرّف الدولة؟ لكن المحقق لا يقرأ النص، بله عدم معرفته التاريخية، فالنص واضح صحيح كما جاء في مخطوطته وهو أنه ولد لبهاء الدولة في هذه السنة ولدين توأمين هما الحسن والحسين، وأن الحُسين توفي صغيراً له سبع سنين، وأما الحسن وهو أبو علي فعاش أكثر من ثلاثة وعشرين عاماً، وقد ترجمه المؤلف في وفيات سنة ٤١٦ من كتابه هذا، وهو بخطه، فقال: «مُشَرّف الدولة، أبو علي بن بويه، ولي ملك بغداد وغيرها... وكان مدة ملكه خمس سنين، وعاش ثلاثاً وعشرين سنة وثلاثة أشهر...» (٩ / ٢٧٦ بتحقيقنا).

* ص ٢٢٦ س ٥: «وبلغت **القيمة** من الرقيق خمس مئة ألف رأس». الصواب: «**الغنيمة**».

* جاء في ص ٢٣١ س ١٢: «فتلاحق به **مَن بَدْوِ نمار** من بقايا الدولة السامانية».

قلت: لا أدري كيف فهم المحقق هذا النص ومن هم «بدو نمار»؟

وهذا كله تحريف صوابه: «**مَن نَدَّ وغار**». ونَدَّ بمعنى شَرَدَ، يقال: نَدَّ البعير يَنِدُّ ندوداً إذا شرد، وناقة ندود: شرود، وغار، بمعنىً.

* ص ٢٣٢ س ١: «وطوى **المغاور** حتى وافى نيسابور». الصواب: «المفاوز»، وهي الصحارى.

* ص ٢٣٣ س ٣: «**فثنته** خيل إيلك خان». الصواب: «**فبيتتهُ**».

* ص ٢٣٤ س ٩: «كان هؤلاء العُبَيْديون شرًّا على الإسلام وأهله من **الشر**».

قلت: لفظة «الشر» هنا لا معنى لها صوابها: «**التتر**».

* ص ٢٣٥ س ١١: «**فظفر به أبو ركوة، ثم أخذوا أسلابهم**،

فأصاب مالية».

قلت؛ هذا كله تحريف قبيح لا معنى له، وصواب العبارة: «**فظفر أبو ركوة بهم، وأخذ أسلابهم، فأضاءت حالته**».

* وجاء في ص ٢٤٥ س ٣ وهو يصف وقعة نارين التي انتصر فيها السلطان محمد الغزنوي، ناقلاً من التاريخ اليميني للعتبي: «وأوقع بعظيم العُلُوج وقعة أفاء الله عليه بها أمواله، **وأغنم** خيوله وأفياله، وحَكّم **فيها** سيوف أوليائه، **يحرسونهم** ما بين كل سبب وفَدْفَد، **ويجررونهم** عند كل مهبط ومصعد».

قلت: أما «أغنم» فصوابها «أغنمهم»، وأما «فيها» فصوابها «فيهم»، وأما «يحرسونهم» فلا معنى لها البتة صوابها: «يحوسونهم»، وأما «يجررونهم» فلا معنى لها أيضاً صوابها: «يجزرونهم».

* ص ٢٤٦ س ١: «يستأنسون بأهل الوقائع**استئناس الظَّبايا السَّرايع**».

قلت: هذا من أطرف التحريفات والتصحيفات حيث فهم المحقق من هذا النص أنهم يستأنسون بالوقائع الحربية كما تستأنس الظباء السريعة، وهو فَهْم أعوج أعرج، فما أراد المؤلف هذا ولا خطر على باله والصواب: «**يستأنسون بأهل الوقائع استئناس الظِّمَاء بماء الشرايع**». والظِّمَاء، جمع ظامىء وهو العطشان، والشرايع، جمع الشريعة، وهي محل مورد الماء، فهي المواضع التي يُنْحَدَرُ إلى الماء منها.

* ص ٢٥٩ س ٥: «محمد بن الحسين بن**داسة** الأصبهاني الصوفي».

قلت: اسم «**داسة**» محرف صوابه «**مردانبه**».

* وجاء في ص ٢٥٩ س ١٤: «محمد بن عثمان بن شهاب أبو الحسن المعروف **بالبغوي**. **رحل [إلى] بغداد**. روى عن أبي حامد الحضرمي، ومحمد ابن منصور **المنيعي**، ومحمد بن نوح، **وسعيد بن أخي زبير الحافظ**».

قلت: وقع في هذه الترجمة القصيرة أربعة تحريفات خطيرة:

الأول: في نسبة المترجم حيث قام (المحقق) بتغيير نسبته الصحيحة وهي «**النَّفَّري**» إلى نسبة مغلوطة هي «البغوي» لأنه وجد النسبة كذلك في طبعة تاريخ بغداد السقيمة، وهو أمر أشرنا إليه في الفصل الثالث بما يغني عن إعادته، والمحقق يصر عليه ويعيده ويبديه ويظنه من أصول التحقيق الدقيق حتى قال في

تعليقه: «في الأصل: بالنفري، وهو تصحيف، والتصحيح من تاريخ بغداد».

الثاني قوله: «رحل [إلى] بغداد»، وعَلَّق على ما وضعه بين حاصرتين بقوله: «إضافة على الأصل». وهذا كله تحريف ظريف سببه أن المحقق لم يستطع قراءة النص قراءة صحيحة، فالنص الصحيح هو: «**رَجُلٌ بغدادي، روى عن أبي حامد... الخ**.

الثالث: نسبته لمحمد بن منصور منيعيًّا، ولم تكن هذه نسبته بل هو: محمد بن منصور «**الشيعي**»، وهو من شيعة المنصور الخليفة وليس من الشيعة المعروفين. وقد ترجمه الخطيب في تاريخه فقال: «محمد بن منصور بن النضر ابن إسماعيل، أبو بكر المعروف بابن أبي الجهم الشيعي، من شيعة المنصور». وذكره ابن ماكولا في الإكمال ٤ / ٤٩٦، واقتبسه السمعاني من ابن ماكولا والخطيب فذكره في «الشيعي» من الأنساب، قال: «بكسر الشين المعجمة، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وفي آخرها العين المهملة، وهذه النسبة إلى الشيعة، والمشهور بهذه النسبة أبو بكر محمد بن منصور بن النضر بن إسماعيل المعروف بابن أبي الجهم الشيعي، قال ابن ماكولا: هو من شيعة بني العباس، وقال أبو بكر الخطيب هو من شيعة المنصور... ومات سنة ثلاث وعشرين وثلاث مئة».

الرابع: أن «سعيد بن أخي زبير الحافظ» هو أخو زبير الحافظ، وليس ابن أخيه، فيتعين حذف «بن» ليستقيم الاسم، وهكذا جاء بخط المؤلف، وقال الخطيب في ترجمته: «سمع... وسعيد بن محمد أخا زبير الحافظ» وقد ترجمه الخطيب في تاريخه فقال: «سعيد بن محمد بن أحمد بن سعيد، أبو عثمان البَيِّع، وهو أخو زُبير بن محمد الحافظ» (تاريخ مدينة السلام ١٠ / ١٥٣) وترجمه ابن الجوزي في المنتظم ٦ / ٢٥٢، وذكره المؤلف الذهبي في وفيات سنة (٣٢١) من تاريخه هذا ملخصاً ترجمته من تاريخ الخطيب، فقال: «سعيد بن محمد بن أحمد، أبو عثمان البغدادي البَيِّع، أخو زبير الحافظ» (٧ / ٤٤٤ بتحقيقنا)، كما ترجمه في السير أيضاً. أما أخوه زبير الحافظ فهو مترجم في تاريخ الخطيب أيضاً (٩ / ٤٩٣ بتحقيقنا)، وفي وفيات سنة (٣١٦) من هذا الكتاب (٧ / ٣٠٤ بتحقيقنا).

* ومن طرائف التحريفات ما جاء في ترجمة أبي حسان العُقيلي صاحب الموصل (ص ٢٦٠ س ٢٠): «**وله شعر وسط وحَسَن**». والصواب: «**وله شعر وسط، وفيه رفض وحش**»!

* ومن طرائف التحريفات أيضاً ما جاء في ص ٢٦٤ س ١٠): «قال الخطيب: كان بعض سماعه مستوراً، رأيت إلحاقه فيه».

قلت: لفظة «مستوراً» لا معنى لها، وهي تدل على قلة معرفة المحقق بدلالات الألفاظ، إذ كيف يكون مستوراً وفيه إلحاق بيّن شاهده الخطيب، إنما الصواب: «**مفسوداً**»، وهو الذي في تاريخ الخطيب الذي ينقل منه المصنف، والذي ذكره المحقق نفسه في مصادر ترجمته!

* ومنه ما جاء في ص ٢٨٦ س ٣: «عبد الله بن محمد بن عبد الله بن محمد الرومي **النيسابوري**. صالحٌ، لكن قال الحاكم: لم يقتصر على سماع «الصحيح» من **الشُرَّاح**، فروى عن ابن خزيمة... روى عنه أحمد بن منصور بن خلف المقرىء».

قلت: وقع في هذه الترجمة القصيرة تحريفات عدة:

الأول: أنه «**أبو محمد الرومي**» وليس «بن محمد الرومي».

الثاني: قال المؤلف: «**نيسابوريٌّ صالحٌ**»، وليس كما جاء في طبعة الدكتور.

الثالث: هو أطرفها وأظرفها فقد ظن (المحقق) أن المترجم لم يقتصر على سماع صحيح البخاري من شُرَّاحه، بل رواه عن ابن خزيمة. ولم يدر المحقق المؤرخ المحدِّث أن البخاري لم يكن له شُرَّاح في أواخر المئة الرابعة، ثم ما معنى هذا القول؟ والحق أنَّ «الشراح» هي تصحيف صوابه: «**السَّرَّاج**»، وهو مسند خراسان ومحدثها أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم السراج النيسابوري المتوفى سنة ٣١٣ والمذكورة ترجمته في هذا الكتاب (٧ / ٢٧٠ - ٢٧٢ بتحقيقنا).

الرابع: أنه نسب الراوي عنه أحمد بن منصور بن خلف مقرئاً، ولم يكن الرجل كذلك، بل كان مغربي الأصل **نيسابوري** المولد والدار توفي سنة ٤٥٩، وترجمة عبد الغافر بن إسماعيل في السياق، كما في منتخبه (٢٣٢)، وقال: أما

شيخنا أبو بكر المغربي البزاز. . . الخ. وترجمه المؤلف الذهبي في وفيات سنة ٤٥٩ من تاريخه، فقال: «أحمد بن منصور بن خلف بن حمود، أبو بكر المغربي ثم النيسابوري، وبها ولد» (١٠ / ١١٠ بتحقيقنا).

* ص ٢٨٧ س ١٢: «وسُفكت الدماء، **وكُشِفَت الدور**». هكذا جاءت عنده وهو تصحيف صوابه: «**وكُبِسَت الدور**».

* ومن طرائف التحريفات ما جاء في ترجمة عبد الملك بن أحمد أبي مروان القرطبي (ص ٢٨٨ س ٩ ـ ١٠): «صنّف التاريخ الكبير على السنين، من وفاة علي رضي الله عنه إلى وقته، **وهو أزيد من مئة سنة**».

قلت: فانظر إلى قوله «فهو أزيد من مئة سنة» كيف يستقيم وبين المؤلف وخلافة سيدنا علي رضي الله عنه أكثر من ثلاثة قرون ونصف، إنما الصواب: «**أزيد من مئة سفر**» أي: مجلد.

* وترجم المؤلف للملك المنصور الحاجب الأندلسي محمد بن عبد الله ابن أبي عامر بما يعادل الصفحة الواحدة ٢٩١ ـ ٢٩٢، وذكر له المحقق ثمانية عشر مصدراً سُلِخت بأجمعها من التعليق على «سير أعلام النبلاء» (١٧ / ١٥)، ولو كان قابل المادة بما جاء في السير بدلاً من سلب المصادر وذكرها من غير مراجعة ولا فائدة لكان أولى، فقد وقع في هذه الترجمة من التحريفات والسقط الشيء الكثير الذي لا يتناسب مع كل هذه المصادر المذكورة والتي يُفترض أن يكون المحقق قد راجعها وأفاد منها في تصحيح النص وضبطه. على أننا اعتمدنا في هذا القسم خط المؤلف، وإليك بعض هذا الذي ذكرت:

١ ـ فقد أخطأ (المحقق) في كنيته، فهو «**أبو عامر**» وليس «أبو عبد الله» كما جاء في طبعته، وهذا مذكور في جميع مصادر ترجمته، بل جاء عنده على الصواب بعد سطرين فقط!

٢ ـ وجاء فيه (ص ٢٩١ س ٣): «مدبِّر دولة الخليفة المؤيد بالله هشام ابن المستنصر الأموي صاحب الأندلس. بويع بعد أبيه وله تسع سنين». وقد علّق المحقق على لفظة «الأندلس» فقال: «كرر بعدها: المؤيد بالله». والحق أن المؤلف لم يكرر، ولكن المحقق لم يفهم النص، بل أفسده بهذا الحذف حيث اضطربت العبارة وتعسر فهمها إذ ربما يفهم منها، وهي على هذه الهيئة، أن الذي

بويع بعد أبيه هو أبو عامر، وهو غلط محض، فالعبارة الصحيحة المستقيمة هي: «. . . **صاحب الأندلس، فإنَّ المؤيد بالله بويع بعد أبيه**»، فتأمل إشراق العبارة واستقامتها.

٣ ـ وجاء في ص ٢٩١ س ٦: «فأبرز ما فيها من صنوف **التواليف** من **خواصة العلماء**». فهذه عبارة مضطربة بسبب ما سقط منها، صوابها: «فأبرز ما فيها من صنوف **التواليف بمَحْضرٍ من خواصة العلماء**».

٤ ـ وجاء في ص ٢٩١ س ٧: «وأمر بإحراقها فأُحرقت» **وطُمِسَ بعضها**» الصواب: «وطُمِرَ»، أي: دُفِن، ولا معنى للطمس هنا.

٥ ـ ص ٢٩١ س ١١: «وبقي في المملكة **ستاً** وعشرين سنة». الصواب كما بخط المؤلف: «**نَيِّفاً وعشرين سنة**».

٦ ـ ص ٢٩١ س ١٢: «**قد طلب العلوم في صباه، وزانت بهيبته أقطار الأندلس**».

قلت: وقع هنا سقط كبير وتحريف، فأما السقط فهو الذي في وسط العبارة حيث جاءت بخط المؤلف كما يأتي:

«وقد طلب العلوم في صباه، **فإن أباه أبا حفص كان من العلماء الزهاد، قد سمع من محمد بن عمر بن لبابة، وأحمد بن خالد. تمكن أبو عامر من الأمور**، ودانت. . . الخ».

وأما التحريف ففي قوله: «وزانت بهيبته» إذ الصواب: «ودانت لهيبته».

٧ ـ وجاء في ص ٢٩١ س ١٣: «**وقد استوزر جماعة، كان المؤيد بالله معهم صورة بلا معنى**». وهذا النص يفهم منه أن المستولين على الأمور هم الوزراء، وأن المؤيد كان معهم صورة بلا معنى، وليس الأمر كذلك، فإن الذي استوزر الوزراء هو أبو عامر، ولا علاقة لهم بالمؤيد، وصواب العبارة التي أصابها التحريف: «**وقد استوزر جماعة. وكان المؤيد بالله معه صورة بلا معنى**»، كما جاءت بخط المؤلف، وهو المتسق مع طبيعة الأمور.

٨ ـ وجاء في ص ٢٩١ س ١٥: «ولم يبق أحد **مع الدولة** يقدر على رؤية المؤيد». والصواب: «**من الدولة**».

٩ ـ وجاء في ص ٢٩١ س ١٥ ـ ١٦: «بل **كان** أبو عامر يدخل عليه القصر

ويخرج، **فيترك إمرة أمير المؤمنين بكذا، وينهي عن كذا**». وهذه عبارة مضطربة بسبب التحريف الواقع فيها، بل لا أدري كيف فهمها المحقق، والصواب: «. . . **فيقول: أَمَرَ أميرُ المؤمنين بكذا، ونَهَى عن كذا**».

١٠ ـ وجاء في ص ٢٩٢ س ١٠: «وكان إذا فرغ من قتال العدو، نفض ما عليه من غُبار، **ثم يجمعه ويحفظه**». والصواب كما جاء بخط المؤلف: «ثم يجمعه **ويَتَحَفَّظ به**».

* ومن طرائف ما يقع من التحريفات في أسماء المشهورين وأنسابهم ما جاء في ص ٢٩٩ س ١٨: «**جعفر الجليدي**» وهو الصوفي المشهور: جعفر الخُلْدي.

* وجاء في ص ٣٠٢ س ١٩: «عبد الرحمن بن أحمد بن إبراهيم ابن**عثمان**، أبو محمد الأنصاري النيسابوري الحافظ العماري. سمع أبا بكر بن إسحاق **العتيقي**».

قلت: وقع في هذا النص سقط وتحريفان، فأما السقط ففي عمود نسبه بين أحمد وإبراهيم، فهو: «عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن إبراهيم»، وأما التحريف الأول ففي «عثمان» إذ صوابه «**عمَّار**»، وأما التحريف الثاني ففي نسبة أبي بكر بن إسحاق فهو «الصِّبْغي» وليس «العتيقي». ومن الطريف أنه حَرَّفه قبل خمسة أسطر تحريفاً آخر حين قال: «**الضُّبعي**»!

* ومن التصحيفات اللطيفة ما جاء في ص ٣٠٦ س ٦: «**وعاش إلى أن** علت سنه **وثَقُلَتْ ذهنه**». والصواب: «**وتَفَلَّتَ ذهنُه**».

* ومن الطرائف ما جاء في ترجمة ابن فارس (ص ٣١١ س ٤): «ورحل إلى **مشايخ**، إلى أحمد بن طاهر بن النجم».

قلت: مشايخ هذه تحريف صوابها: «**مَيَانج**» وهو اسم موضع ذكره ياقوت في رسمه من معجم البلدان ونسب إليه بعض العلماء وقال: «وأبو عبد الله أحمد ابن طاهر بن النجم الميانجي. . . ومات بالميانج» (٥ / ٢٣٩ ط. صادر).

* ومن طرائف تحريف المشهورين ما جاء في ص ٣١٦ س ٥: «**سمع ابن عُبيد**» وعَلَّق المحقق في الهامش فقال: «**في الأصل: عبده**».

قلت: كله تحريف ناتج عن سوء القراءة، لأن الصواب: «**سمع ابن عُقدة**»!

* ومن طرائف التحريفات التي عملها المحقق وهو يظن أنه يصحح النص ما جاء في ص ٣١٦ س ١٣: «**روى عنه شُرَيح الذكواني**». وقد عَلَّق المحقق على لفظة: «عنه» بقوله: «في الأخبار (يعني أخبار أصبهان): عن، وقد أضفنا (روى) على الأصل».

قلت: هذه ضُحْكة، ويكفي أن يقرأ القارىء ما كتبه المؤلف ليضحك حيث جاء فيه: «**من شيوخ الذكواني**»!

* ومن طرائف التحريف الواقع في أسماء المشهورين أن اسم «قاسم بن أصبغ» قد تحرف إلى: «**عاصم بن أصبغ**»، كما في ص ٣١٦ س ١٥.

* وجاء في ترجمة أبي عمر ابن الباجي المتوفى سنة ٣٩٦ (ص ٣٢٨ س ٢): «**وحَدَّثَ أيضاً عن أبي عمر بن عبد البر**».

قلت: ابن عبد البر توفي سنة ٤٦٣ فكيف يحدث عنه هذا المتوفى سنة ٣٦٦، هذا مما لم يفكر به المحقق، وإلا لعرف أن العبارة محرفة صوابها: «**وحَدَّث أيضاً عن أبي عمر أبو عمر بن عبد البر**»، وبها يستقيم المعنى.

* وجاء في ترجمته أيضاً (ص ٣٢٨ س ٢): كان يحفظ **غريب الحديث لأبي عبيد** وابن قتيبة». وعلق المحق على «**غريب**» بقوله: «في الأصل؛ غريبي».

قلت: الصواب ما جاء في «الأصل» وإن لم يستطع المحقق قراءة النص قراءة صحيحة، فهو «غريبي»، فهما كتابان في الغريب.

* وجاء في ترجمته أيضاً (ص ٣٢٨ س ٨): «**وقال ابن عبد البر: كتبتُ عليه مصنفات ابن أبي شيبة**».

قلت: هذه قراءة عرجاء صوابها: «**وقال ابن عبد البر أيضاً: كَمَّلْتُ عليه مُصَنَّف ابن أبي شيبة**».

* ومن طرائف التحريف في المشهورين ما جاء في ص ٣٢٨ س ١٢: «سألت خميساً **الجوربي**». وهو «**خميس الحَوْزي**»، وهو الذي سأله السلفي.

* ومن طرائف التحريفات الظريفات التي يتعين تسجيلها فيُذاكر بها ما جاء في ص ٣٢٨ س ١٦: «آخر من حدث عنه بواسط أبو الحسن بن مخلد،

والدّاني المفضّل».

قلت: مما يؤسف عليه أن المحقق المولع بالتعليق لم يعلق على هذا الدَّاني ويبين لنا ترجمته ويحشد مصادره، فإذا بهذا كله هراء لأن اللفظة محرفة صوابها: «**والد أبي المفضَّل**»!

* سقطت في ص ٣٢٩ عدة نصوص وتراجم بكاملها، وليس هذا موضعها، لكن أحد هذه النصوص جعل التلاميذ شيوخاً، فاضطرب النص، فقد جاء في ترجمة أبي الحسن ابن الجنيد (س ١٢): «**وسمع من أبي القاسم الأزهري وأبي**[1] **محمد الخلال، وأبي الحسين بن النقور، وآخرون. قال الأزهري: حضرته وهو يقرأ عليه... الخ**».

وإليك النص الصحيح الذي كتبه المؤلف، وقارن ما جاء فيه بما تقدم لتعرف الفرق بين النصين:

«**وسمع من أبي القاسم البغوي، وابن صاعد، وأبي سعيد العدوي. روى عنه أبو الحسن العتيقي، وأبو القاسم الأزهري، وأبو محمد الخلال، وأبو الحسين ابن النقور، وآخرون.**

قال الأزهري: ليس بشيء، حضرته وهو يقرأ عليه».

* ومن اختلاط النصوص وكثرة السقط والتحريف الواقع فيها ما جاء في متن حديث النعمان بن بشير حيث جاء فيه (ص ٣٣٥ س ٢١): «**أعلم الناس بصفات هذه الصلاة، صلاة عشاء الآخرة، كان رسول الله ﷺ، لسقوط القمر لثالثه**».

والصواب كما جاء بخط المؤلف:

«**أنا أعلم الناس بميقات هذه الصلاة، صلاة العشاء الآخرة، كان رسول الله ﷺ يُصَلِّها لسقوط القمر لثالثه**». وهذا النص جاء كما ذكرته في سير أعلام النبلاء ١٦ / ٥٥٤، وهناك خرّجه صديقنا العلامة الشيخ شعيب الأرنؤوط.

* ومن طرائف التحريفات الواقعة في المشهورين ما جاء في ص ٣٥٤، أن عبد الرحمن الجلاب تحوّل إلى «**عبد الرحمن الخلال**»، و«**عبد الصمد الطستي**»

---

(١) علق المحقق فقال: «في الأصل: أبو».

تحرف إلى «**عبد الرحمن الطيشي**»، و«أبو سعد التّككي» تحرف إلى «**أبي سعيد الشكلي**»، وهلم جراً، وهو أمر لا يمكن إحصاؤه، إنما نذكره في بعض الأحيان للفُرجة.

* ومن طرائف التحريفات ما جاء في أول ص ٣٦١:

«**علي** بن عبادل، أبو حفص الرعيني الأندلسي. **من كورية**... **محب** الفقيه معوذ الزاهد».

قلت: هكذا تقع التراجم في تحقيق الدكتور، فليس لنا من حيلة إلا أن نسأل الله العافية وحسن الختام، فهذا الرجل أولاً ليس اسمه «**علي بن عبادل**» بل: «**عمر بن عبادل**»، ولذلك لم يستطع أن يقف له على مصدر فيذكره، مع أنه مترجم في ترتيب المدارك ٤ / ٦٨٥ ـ ٦٨٧، والصلة لابن بشكوال (٨٤٦) وغيرهما.

وأما قوله: من كورية، فلم يبين إن كان من كورية الجنوبية أم الشمالية، فلما اطلعنا على خط المؤلف وقرأنا ترجمته تبيَّن أنه من «**كورة رية**»!

وأما قوله: «محب الفقيه معوذ الزاهد» فتحريف صوابه: «**صَحِبَ الفقيه معوذاً الزاهد**»!

* وجاء في الصفحة نفسها الترجمة الآتية:

«محمد بن يحيى، أبو عبد الله الجرجاني الفقيه الحنفي. فلج في آخر أيامه، ودفن إلى جانب قبر أبي حنيفة».

قلت: سقط من النص الشيء الكثير وهو قوله بعد ذكر اسمه: «**من علماء العراق، كان زاهداً عابداً نظيراً لأبي بكر الرازي ومن أكبر تلامذته. كان يدرِّس بالمسجد الذي بقطيعة الربيع**، وفُلج في آخر أيامه... الخ».

* ثم جاء في آخر ترجمته: «**وتفقه على أبي الحسين القُدوري**». ولم يسأل نفسه كيف يتفقه على أبي الحسين القدوري؟ إنما الصواب: «**وتفقه عليه أبو الحسين القدوري**».

* ومن طرائف التحريفات ما جاء في ترجمة جنادة بن محمد اللغوي (ص ٣٦٨ س ١٤): «وقال ابن خلكان: كان جنادة مكثراً من حفظ اللغة ونقلها، عارفاً **بوحشيها** ومستعملها، **لم يكن في زمان مثله فيه رحمه الله**». وعلق المحقق

فقال: «العبارة في وفيات الأعيان: لم يكن في رفعه مثله في فنه».

قلت: كله تحريف، وما نقله من ابن خلكان حَرَّفه أيضاً. فالعبارة الأخيرة الصحيحة: «**لم يكن في زمانه مثله في فنّه، فرحمه الله**»، وهي عبارة ابن خلكان أيضاً.

أما «**وحشيها**» فقد جاءت كذلك في المطبوع من وفيات الأعيان وهو تحريف صوابه: «**حُوشِيِّها**»، كما جاء بخط المؤلف، وهو الموافق لقوله: «ومستعملها».

* وجاء في ص ٣٦٩ الترجمة الآتية:

«**الحسن بن محمد الغِنْجَرْدي الأديب الهروي**».

قلت: من يشاهد ضبط المحقق لهذه النسبة يتحقق أن الرجل قد راجع فعَلِمَ فضبط، وإذا بهذه النسبة محرفة فضلاً عن سقوط كنية المترجم، فالصواب: «**أبو علي الفِلْجردي**». وهذه النسبة لم يذكرها السمعاني في الأنساب ولا استدركها عليه عز الدين ابن الأثير في اللباب، فتستدرك عليهما، فهي نسبة إلى «فلجرد» من بلاد الفرس فيما أظن. ووجدت المصنف الذهبي قد جَوَّد كسر الفاء بخطه، أما ياقوت فقد ذكر «فلجرد» في معجم البلدان، وقيدها بفتح الفاء، لكنه لم ينسب هذا إليها، وما أظنه إلا نسب إليها (ينظر معجم البلدان ٤ / ٢٧٢ ط. صادر).

* ومن طرائف التحريفات ما جاء في ترجمة أبي طالب محمد بن علي العلوي المعروف بابن المهلوس الزاهد المتوفى سنة ٣٩٩ (ص ٣٨١ س ٦): «حكى عن السُّبْكي، وغيره».

قلت: لم يبين لنا المحقق من هذا السُّبْكي الذي حكى عنه هذا الزاهد البغدادي، ومتى كان للسبكيين ذكر في المئة الرابعة، فهو تحريف صوابه «**الشِّبْلي**»!

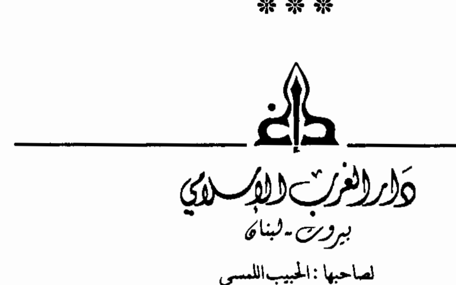
* أما الترجمة التي بعدها فهي أعجب منها حيث جاءت كما يأتي (ص ٣٨١ س ٩): «**يحيى بن زكريا بن أحمد، ابن أخت أبي بكر البلخي، ثم الدمشقي**». وأحال المحقق على تاريخ دمشق، وعلى كتابه الوسيع «موسوعة علماء المسلمين في تاريخ لبنان». مع أن الاسم محرف تحريفاً قبيحاً إذ صوابه:

«يحيى بن زكريا بن أحمد بن خت، أبو بكر البلخي ثم الدمشقي»، وكان من الطبيعي أن يعلِّق المحقق على «أبو» كعادته فيقول: «في الأصل: أبو»! وينظر المطبوع من تاريخ دمشق ٦٤ / ١٦٧ ـ ١٦٨.

وأعتقد أنه قد آن لنا أن نمسك القلم، فأنا أجزم أننا إذا تتبعنا عليه المئة الخامسة بمثل هذا التتبع، لاحتجنا إلى تسويد مئات الصفحات، ففي هذه المئة بلايا، وقد قدمنا في خاتمة الفصل الثالث من هذه الدراسة نموذجاً مما وقع في المئة السادسة حينما تتبعنا الأخطاء الواقعة في ترجمة واحدة من تراجمها، هي ترجمة ابن التلميذ، تكفي لكشف عوارها.

أما المئة السابعة فقد تكلمنا عليها بما فيه الكفاية، فقد بيّنا أن المحقق انتحل الطبقات الأربع الأولى من طبعتنا، ثم تتبعناه في الطبقة الخامسة والستين، فوجدنا عنده أكثر من ألف وخمس مئة تصحيف وتحريف وسقط، ولهذه الطبقة نظائر مما جاء بعدها، ومن أراد استزاده علم في هذا عليه أن يطلع على تحقيقنا ويقابله بذاك (التحقيق) العجيب الغريب، والله الموفق للصواب إليه المرجع والمآب.

***



لصاحبها: الحبيب اللمسي
شارع الصوراتي (المعماري) - الحمراء، بناية الأسود
تلفون: Tel: 009611-350331 / خلوي: Cellulair: 009613-638535
فاكس: Fax: 009611-742587 / ص.ب. 113-5787 بيروت، لبنان
DAR AL-GHARB AL-ISLAMI B.P. 113-5787 Beyrouth, LIBAN

الرقم: 2004 / 9 / 3000 / 434

التنضيد: دار الحسن للنشر - عمان

الطباعة: دار صادر - بيروت

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم، للعلامة الأستاذ إبراهيم شبُّوح	٥
مقدمة	١٣

الفصل الأول
انتحال جهد المحققين
٢٣ ـ ٢٦٢

الموضوع	الصفحة
توطئة	٢٥
أولاً: انتحال الطبعات	٢٦
نبذة تاريخية عن انتحال الطبعات	٢٦
انتحال طبعة «المغازي» للذهبي التي حققها الأستاذ محمد محمود حمدان	٢٩
انتحال ما طبعَهُ الأستاذ حسام الدين القدسي من «تاريخ الإسلام»	٤٣
انتحال المجلدات الأربعة التي حققناها من تاريخ الإسلام	٥٠
بعض الأخطاء التي وقعت في طبعتنا السابقة وتابعنا فيها من انتحل طبعتنا	٥٦
نقد مُفَصَّل للطبقة (٦٥) من «تاريخ الإسلام» التي نشرها الدكتور عمر عبد السلام تدمري	٦١
ثانياً: انتحال المصادر	٢٢٥
بعض المصادر المخطوطة المنتحلة	٢٢٩
١ ـ معجم شيوخ أبي سعد السمعاني	٢٢٩
٢ ـ معجم شيوخ ابن عساكر	٢٣١
٣ ـ مختصر ذيل تاريخ بغداد للسمعاني	٢٣٣
٤ ـ عيون التواريخ لابن شاكر الكتبي	٢٣٣
٥ ـ عقد الجمان للعيني	٢٣٣
٦ ـ العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لابن الملقن	٢٣٥
٧ ـ ذيل تاريخ مدينة السلام لابن الدبيثي	٢٣٩
٨ ـ إكمال الإكمال لابن نقطة	٢٤٣
٩ ـ التاريخ المجدد لمدينة السلام، لابن النجار	٢٤٤
١٠ ـ المجلد الثالث من كتاب التكملة لابن الأبار	٢٤٥
١١ ـ مشيخة النجيب عبد اللطيف الحراني	٢٤٥
١٢ ـ طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة	٢٤٥
١٣ ـ العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، لتقي الدين الفاسي	٢٤٦
١٤ ـ تاريخ ابن الفرات	٢٤٦
١٥ ـ سلم الوصول، لحاجي خليفة	٢٤٦
١٦ ـ الألقاب للسخاوي	٢٤٦
١٧ ـ معجم الشافعية لابن عبد الهادي	٢٤٦
ثالثاً: انتحال التعليقات	٢٤٩
ـ التعليق على النص مسؤولية	٢٤٩
ـ نماذج من انتحال الدكتور عمر عبد السلام تدمري لتعليقاتي على الطبقة (٦١) من تاريخ الإسلام	٢٥١

الفصل الثاني: جمع النسخ الخطية ودراستها
٢٦٣ ـ ٣٣٨

الموضوع	الصفحة
ـ ضرورة جمع النسخ الخطية للكتاب المحقق	٢٦٥
ـ جهود معهد المخطوطات العربية في جمع المخطوطات	٢٦٥
ـ أهمية النسخة التي كتبها المؤلف بخطه	٢٦٦
ـ النُّساخ العلماء	٢٦٧
ـ قدم النسخة لا يعني بالضرورة جودتها	٢٦٨
ـ أهمية العودة إلى موارد النص في ضبطه	٢٦٩
ـ مختصرات تاريخ الإسلام وأنواعها	٢٧٠
ـ التراجم الساقطة من طبعة دار الكتاب العربي لتاريخ الإسلام، وهي (١١٤٤) ألف ومئة وأربع وأربعون ترجمة	٢٧٨
ـ التراجم المختصرة في طبعة دار الكتاب العربي	٣٣١
ـ نماذج من الطبقة (٢٤) للتراجم المختصرة	٣٣٣

الفصل الثالث: ضبط النص والتعليق عليه
٣٣٩ ـ ٤٧٠

الموضوع	الصفحة
توطئة: بين التحقيق والتعليق	٣٤١
١ ـ تنظيم مادة النص	٣٤٤
٢ ـ العناية بالرقوم، علامات أصحاب الكتب الستة	٣٤٧
٣ ـ ضبط الأنساب	٣٥٢
ـ نماذج من التحريف في الأنساب	٣٦١
٤ ـ ضبط الأسماء	٣٦٧
ـ نماذج من التحريف في أسماء المشهورين والأعلام	٣٧٤
٥ ـ التحرز من اختلاط النصوص	٣٨٧
٦ ـ التحرز من تغيير الصواب إلى خطأ	٤٠١
٧ ـ التعليل عند الترجيح	٤١١
٨ ـ المحافظة على النص	٤١٧
٩ ـ تلبية رغبات المؤلف	٤١٩
١٠ ـ تخريج الحديث والحكم عليه	٤٢٢
١١ ـ تخريج التراجم	٤٢٨
١٢ ـ علم المحقق بموضوع الكتاب	٤٥٣
خاتمة الفصل	٤٦١

الفصل الرابع: الطريف من التصحيف والتحريف
٤٧١ ـ ٤٩٠

الموضوع	الصفحة
تعريف التصحيف والتحريف	٤٧٣
أبرز الكتب المؤلفة في التصحيف والتحريف	٤٧٣
استشراء ظاهرة التصحيف والتحريف في كتب التراث المطبوعة	٤٧٤
نماذج من طريف التصحيف والتحريف في طبعة الدكتور عمر عبد السلام تدمري لتاريخ الإسلام	٤٧٥ ـ ٥٩٠

On Text Editing

A Critical Applied Study on Editing of Arabic Texts

By

Prof. Dr. Bashar A. Ma'rouf

